دروز في زمن "الغفلة"

من المحراث الفلسطيني إلى البندقية الإسرائيلية



قيس ماضي فرّو

تصميم الغلاف: مايا شامي

INSTITUTE FOR PALESTINE STUDIES
Anis Nsouli Street, Verdun
P.O. Box: 11-7164
Postal Code: 1107 2230
Beirut - Lebanon
Tel.: 00961-1-804959. Fax: 00961-1-814193
Tel. & Fax: 00961-1-868387
E-mail: ipsbeirut@palestine-studies.org
http: / /www.palestine-studies.org

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مؤسسة عربية مستقلة تأسست عام 1963 غايتها البحث العلمي حول مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي - الصهيوني. وليس للمؤسسة أي ارتباط حكومي أو تنظيمي، وهي هيئة لا تتوخى الربح التجاري.

وتعبِّر دراسات المؤسسة عن آراء مؤلفيها، وهي لا تعكس بالضرورة رأي المؤسسة أو وجهة نظرها.

شارع أنيس النصولي - متفرع من شارع فردان
ص. ب.: 7164 - 11
الرمز البريدي: 2230 1107
بيروت - لبنان
هاتف: 00961-1-804959
فاكس: 00961-1- 814193
هاتف/فاكس: 00961-1- 868387
E-mail: ipsbeirut@palestine-studies.org

19 شارع إميل حبيبي، ط4
الماصيون، رام الله
فلسطين
ص. ب. 487، رام الله
ص. ب. 21649، القدس 9121501
هاتف: 0097022989108
فاكس: 0097022950767
E-mail: ipsquds@palestine-studies.org

http://www.palestine-studies.org

الإهداء

إلى روح سلطان باشا الأطرش
الذي حاول الناشطون والمؤرخون
الصهيونيون تلطيخ اسمه

والى روح والدي
ماضي حمزة فرو

دروز في زمن "الغفلة"

من المحراث الفلسطيني إلى البندقية الإسرائيلية

Durūz fī zaman «al-ghaflah»: min al-miḥrāth al-filasṭīnī ilá al-bunduqīyah
al-isrā'īlīyah
Qays Māḍī Firrū

Druze in the Time of «Inattention»: From the Palestinian Plow to the
Israeli Gun
Kais M. Firro

ISBN 978-614-448-067-0

الطبعة الأولى - بيروت
تشرين الثاني/ نوفمبر 2019

دروز في زمن "الغفلة"

ماجد س

من المحراث الفلسطيني إلى البندقية الإسرائيلية

قيس ماضي فرّو


مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

المحتويات

كلمات شكر XV
توطئة 1
مقدمة 7

الفصل الأول
دروز فلسطين أمام وضع جديد

أولاً: الوجود الدرزي في شمال فلسطين 29
ثانياً: التنافس بين ثلاث عائلات متنفذة 33
ثالثاً: الحركة الصهيونية تراقب وتتدخل 36
رابعاً: الدروز وثورة فلسطين الكبرى في عامها الأول 44
خامساً: محاولات منع دروز سورية من المشاركة في ثورة الفلسطينيين 49
سادساً:عرض صهيوني لعقد اتفاق صداقة مع الدروز 56
سابعاً: عمل استخباراتي منظم في مقابل فوضى السلاح 65
ثامناً: تضارب الروايات بشأن التعديات على القرى الدرزية 69

الفصل الثاني
بين مطرقة التخطيط وسندان الغفلة

أولاً: إثارة دروز سورية ولبنان وخطة نقل (ترانسفير) دروز فلسطين 75
ثانياً: نقل (ترانسفير) دروز فلسطين بحجة إنقاذهم 82
ثالثاً: من التخطيط إلى محاولة التنفيذ 88
رابعاً: بيعوا أراضيكم وهاجروا تسلمون من الخطر 95
خامساً: اقتناص فرصة المناوشات الطائفية في شفاعمرو 98
سادساً: مساعٍ جديدة للصلح بين دروز شفاعمرو ومسلميها 106
سابعاً: تجميد خطة «نقل» (ترانسفير) دروز فلسطين 113
ثامناً: من تجميد «الخطة» إلى قبرها 118

الفصل الثالث
من الحرب العالمية الثانية إلى حرب 1948

أولاً: أوضاع دروز سورية تحت مجهر الصهيونية 125

ثانياً: «تخليص الأرض» في زمن هدوء مزيف 133

ثالثاً: اقتراب عاصفة سنة 1948 140

رابعاً: التحضيرات للحرب 147

خامساً: معارك فوج جبل العرب 153

سادساً: الإحباط بعد معركة هوشة والكساير 161

سابعاً: تداعيات معركة هوشة والكساير 167

الفصل الرابع
بعد إعلان قيام دولة إسرائيل

أولاً: من إقامة وحدة الأقليات إلى احتلال شفاعمرو 173

ثانياً: سرديات عن احتلال شفاعمرو 178

ثالثاً: تنظيم وحدة الأقليات بصورة رسمية 184

رابعاً: متطوعو فوج جبل العرب بعد معركة هوشة والكساير 189

خامساً: «خنجر مسموم لطعن ظهر العرب» 195

سادساً: البقاء في الوطن 201

سابعاً: خيار دروز الجليل الخضوع لإرادة القوة 206

ثامناً: معركة يانوح 213

تاسعاً: تداعيات معركة يانوح 217

الفصل الخامس
فن الترويض: العصا لمن عصى والجزرة لمن أطاع

أولاً: العصا لعرب سيئين والجزرة لعرب طيّبين 225

ثانياً: نماذج لسياسة «العصا والجزرة» 231

ثالثاً: القوى الإيجابية والقوى السلبية 236

رابعاً: آليات منع تَشكّل مجموعة عربية واحدة 241
خامساً: غربلة القيادات الدرزية التقليدية 247
سادساً: تنافُس رؤساء العائلات يعزز ولاءهم لحكومة إسرائيل 253
سابعاً: ضعف معارضة القيادات التقليدية 257

الفصل السادس
رهائن التجنيد يفقدون أراضيهم الزراعية

أولاً: لا لتجنيد العرب ونعم لتجنيد الدروز 265
ثانياً: بين معارضي التجنيد ومؤيديه 269
ثالثاً: من التجنيد الاحتياطي، مرحلة ب إلى التجنيد الإجباري 275
رابعاً: معارضة درزية لقرار تطبيق التجنيد الإجباري 280
خامساً: قمع المعارضة بعد بدء التنفيذ الفعلي للتجنيد 285
سادساً: قوانين مصادرة الأراضي لا تميز بين الدروز وباقي العرب 290
سابعاً: قرية بيت جن وسياسة تخليص الأراضي 297
ثامناً: مصادرة أراض من حرفيش والبقيعة والمغار 303
تاسعاً: مصير ما تبقى من أراضي القرى الدرزية 309

خاتمة
التبعية الاقتصادية وتهجين الهوية

أولاً: عرب في «الحقوق» و«الاقتصاد» ودروز في «الواجبات» 319
ثانياً: الانتقال من الزراعة إلى العمل خارج القرى 325
ثالثاً: «تنظيم الطائفة» هدفه فصلها عن سائر الطوائف العربية 331
رابعاً: بداية حركات الاحتجاج و«كي الوعي» 337
خامساً: احتجاج درزي طائفي من أجل «الاندماج» والمساواة 343
سادساً: محاولات احتواء تصاعد قوة التيار القومي 349
سابعاً: فصل التعليم الدرزي عن التعليم العربي 355
ثامناً: التحكم في التعليم النظامي وغير النظامي والنشاط الثقافي 360
المراجع **369**
فهرست **381**

كلمات شكر

قبل رحيل والدي بستة أيام، وصلته النسخة الأخيرة من هذا الكتاب لمراجعتها قبل الطباعة. وعلى الرغم من إصابته بمرضٍ عضال، فإنه كان متحمساً جداً لإتمام المراجعة.

وحين أرسلت دار النشر المادة عبر البريد الإلكتروني، كنت جالساً بجانبه، ومن شدة انفعاله صاح والابتسامة تغمر وجهه الشاحب: «أخيراً وصل الكتاب». لقد كان سعيداً للغاية، مثل الأم التي تعانق طفلها بعد فترة من الانقطاع. ومن شدة تشوقه، شرع مباشرة في قراءة السطور الأولى، لكنه سرعان ما شعر بأوجاع المرض، وعندها، انهمرت الدموع فوق السطور وامتزج الحزن بالأمل فتنهد وقال لي: «آه يا ولدي، أحتاج إلى أسبوع من العمل حتى أُنجز المهمة، فهل هذا ممكن وأنا على هذه الحال؟»

فكرت ملياً وقلت في نفسي، كيف لي أن أقول ما يصعب قوله؟ كان جوابي له: «تروى يا والدي. عليك أن ترتاح قليلاً من أجل استعادة قوتك. بعد ذلك تنجز كتابك.» لكن الموت جاء سريعاً؛ أسرع كثيراً مما توقعنا، ولم يستطع والدي تحقيق أمنيته الأخيرة قبل وفاته.

وبعد أقل من شهر على وفاته، أدركت أن والدي كان محظوظاً بوجود أصدقاء مخلصين له ولإنتاجه الفكري. فعندما سمع أصدقاؤه خبر وفاته، تركوا جميع أشغالهم والتزاماتهم، ليبذلوا جل جهدهم من أجل مراجعة الكتاب. لقد أراد هؤلاء الأصدقاء إعطاء أبي وكتابه الأخير حقهما. ومن باب المسؤولية والحفاظ على العهد، قاموا بعمل يستحقون عليه أقصى عبارات الشكر والامتنان.

أشكر الأستاذ محمود مصطفى، مدير مجمع اللغة العربية في الناصرة، ومدير تحرير **المجلة** الصادرة عنه. له جزيل الامتنان والتقدير على ما أبداه من إصرار واستعداد لمراجعة الكتاب، مع أنه كان يمر بفترة زاخرة بضغوط العمل. كذلك

أشكر الدكتور مسعود حمدان، الباحث والمحاضر في قسمي المسرح واللغة العربية وآدابها في جامعة حيفا، على مراجعته مادة الكتاب. مسعود هو رفيق الدرب المخلص لوالدي، وكانت له منزلة خاصة عند أبي، فكان له صديق الروح، يفتح له قلبه ويشاركه في كل ما يتوارد في ذهنه من أفكار وخواطر.

كذلك، أقدم جزيل شكري للبروفسور محمود يزبك، الباحث والمحاضر في قسم تاريخ الشرق الأوسط في جامعة حيفا، الصديق الوفي الذي أُوكلت إليه مهمة المراجعة الأخيرة. إني مدين له بجزيل الشكر والتقدير على الجهد الذي بذله من أجل إنجاز مشروع إصدار الكتاب في الوقت المحدد.

أخيراً، أشكر والدتي يسمة وأختي سوسن وزوجها أمير كمال، وأخوتي، غسان وصافي ونزار، وزوجتي ميادة.

أبي. أشتاق إليك. وما زالت صورتك تراودني حيثما ذهبت وسافرت.

طارق قيس فرو

توطئة

يعتمد هذا الكتاب، في الأساس، على الأرشيفات الإسرائيلية وعلى مصادر أولية أُخرى، قسم منها استخدمته سابقاً في كتابي «الدروز في الدولة اليهودية» (1999) الصادر بالإنكليزية،[1] والقسم الأكبر منها مواد جديدة، كشفت جوانب كثيرة لم يتطرق إليها كتابي السابق. وفي هذا الكتاب الجديد، توسعت في عرض الأحداث التاريخية التي جرت في عهد الانتداب (1920 – 1948) وتحليلها. وقد سبقني مؤرخون إسرائيليون في دراسة ما سُمي العلاقات الدرزية الصهيونية في عهد الانتداب، معتمدين على الأرشيفات الإسرائيلية. ومع أنهم تعاملوا مع المادة الموجودة في تلك الأرشيفات على أنها أداة في الوصول إلى حقائق تاريخية، إلاّ إنهم – كما سنرى في فصول هذا الكتاب – بنوا سرديات تاريخية لا تعكس رؤية الناشطين الصهيونيين في عهد الانتداب فحسب، بل تبني هذه العلاقات طبقاً لحاضرها المتصوّر عندهم.

في هذا الكتاب، تعاملتُ مع الأرشيفات الإسرائيلية بحذر شديد من منطلق أن الأرشفة، في حد ذاتها، هي عملية انتقائية محكومة باهتمامات ورغبات فريق مشتغل فيها، وهي، بالتالي، لا تنقل الأحداث كما جرت في الماضي، بل تنقل أوصاف أحداث، من الصعب جداً أن يطابق المؤرخون بينها وبين ما حدث في الماضي. فالمؤرخون، على مختلف مشاربهم النظرية، يَجْمَعون قرائنهم من المصادر الأولية ليبنوا سردية تاريخية، معتمدين على منظور تاريخي يمنحهم القدرة على النظر إلى الأحداث الموصوفة من منظار حاضرهم، حين يكون عندهم فكرة عن بداياتها ونهاياتها، ليضعوها في سلسلة سببية على شكل سردية تاريخية. معنى ذلك أن القرائن التاريخية ليست قائمة بذاتها بمعزل عن عمل المؤرخين في بناء سردياتهم، ولا يصبح لها معنى في الكتابة التاريخية إلاّ بعد تدخل المؤرخين وتفعيلهم منهجيات معينة في تأويلها. من هذا المنطلق، أرى أن المواد الأرشيفية الإسرائيلية – كغيرها في

1 Kais M. Firro, *The Druzes in the Jewish State: A Brief History* (Leiden: Brill, 1999).

سائر العالم – هي أوصاف أحداث، تمتزج فيها نوازع واهتمامات واصفيها المتأثرين بالسياقات السياسية والثقافية التي عملت فيها الحركة الصهيونية على تحقيق أهدافها الاستيطانية. وفي غياب مواد أرشيفية فلسطينية تنقل الرواية الفلسطينية عن الأحداث، سعيتُ للبحث، في مواد الأرشيفات الإسرائيلية نفسها، عن معلومات تشير إلى هذه الرواية، والبحث عن مصادر أولية أُخرى، يمكن أن تحرر الرواية الفلسطينية من سطوة الأرشيفات الصهيونية.

ولأنني أعتبر كشف المصادر ركناً من أهم أركان الكتابة التاريخية، لم أكتفِ بالبحث عنها في الأرشيفات والكتب، بل لجأت إلى استخدام الشهادات الشفهية، لا من منطلق أنها أصدق من المادة الأرشيفية، بل لكي أستفيد منها في تحليل الوثائق، وأسد ثغرات وجدتها في الأرشيفات الإسرائيلية. ومع أن المجال لا يتسع لعرض موقف المؤرخين الإسرائيليين من الشهادات الشفهية التي يعتمد عليها بعض المؤرخين الفلسطينيين، إلاّ إنني اخترت أن أتوقف عند موقفَي مؤرخين إسرائيليَين هما يوآف غلبر وبِني موريس، وقد أشرت إليهما في بعض فصول كتابي. فالأول، وبعد أن وجّه نقداً شديداً إلى أصحاب هذه النظريات،[2] استخدم نقده هذا ليظهر عيوب الكتابة التاريخية الفلسطينية بسبب المصادر التي تعتمد عليها: «منذ سنوات السبعين كثر التوجه في الكتابة العربية عن الصراع إلى مصادر فولكلورية – شعر، أدب شعبي وشهادات شفهية –.... إن الباحثين الفلسطينيين الذين كتبوا في السنوات الأخيرة عن قضية اللاجئين، لم يتجاهلوا المصادر ذات الصلة فحسب، بل تجاهلوا كذلك تأثير الحالة الاجتماعية – الاقتصادية في هروب العرب.... مرتكبين الأخطاء فيما يتعلق بالحقائق، وبالتسلسل الزمني للأحداث.»[3] أمّا بِني موريس – المعتمد كذلك في الأساس على الأرشيفات الصهيونية، فقد تناول الشهادات الشفهية في مقدمة كتابه: «ولادة مشكلة اللجوء الفلسطيني، 1947 – 1948»، من منطلق مشابه لمنطلق غلبر، لكنه

2 انظر: يوآف غلبر، «هيستوريا، زكرون، وتعموله: هدسبلينه ههستوريت بعولم وبآرتس» («تاريخ، ذاكرة ودعاية: فرع علم التاريخ في العالم والبلاد») (تل أبيب: عام عوفيد، 2007)، ص 257 – 263.

3 المصدر نفسه، ص 432 – 435.

لم ينفها نهائياً: «بعد تفكير حَذِر وطويل، قررت أن أمتنع.... من استعمال المقابلات [الشفهية].... كمصادر لجمع المعلومات. وقد توصلت إلى إيمان بقيمة الوثائق. فبينما يمكن للوثائق من زمن الأحداث أن تكون مضللة ومشوهة وناقصة أو كاذبة.... فهي في تجربتي، نادراً جداً ما تستذكر أحداثاً مثيرة للجدل كما تثيرها المقابلات بعد 40 عاماً [من حصولها]. إن تجربتي المحدودة مع مقابلات كهذه كشفت ثغرات كثيرة في الذاكرة.... [لذلك] وجدت أن استخدام المقابلات مفيد للحصول على 'اللون' وعلى صورة الأوضاع التي كانت سائدة فحسب. وفي حالات نادرة جداً، اعتمدت على التاريخ الشفهي في الوصول إلى حقائق [تاريخية].»[4]

لقد استوحيت عنوان كتابي هذا: «دروز في زمن الغفلة: من المحراث الفلسطيني إلى البندقية الإسرائيلية» من عنوان محاضرة قدمتها في يوم دراسي، في جامعة حيفا في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، تناولت فيها الانتقال من العمل في الزراعة إلى العمل في سلك الأمن وتأثيره في سلوك أبناء الطائفة الدرزية في الدولة الصهيونية، وفي بعض نخبها التي تستخدم خطاباً يشبه خطاب المرتزقة في مطالبتها الحصول على حقوق متساوية. وكنت قد وصفت هذا الخطاب على هذا الشكل في مداخلة قدمتها في مركز التعددية الثقافية بجامعة حيفا، في 8 نيسان/ أبريل 2009، لمناقشة نتائج استطلاع رأي أعده، في أيار/ مايو وحزيران/ يونيو 2008، باحثان لا ينتميان إلى الطائفة الدرزية، رصدا فيه مواقف أبناء الطائفة وبناتها من مؤسسات دولة إسرائيل ومن التجنيد الإجباري المفروض عليهم. وأظهرت نتائج هذا الاستطلاع أن 73.2٪ من المستطلَعين يعتبرون وضع الدروز من ناحية حقوقهم مشابهة أو أسوأ من وضع سائر الطوائف العربية في دولة إسرائيل (46.7٪ يعتبرونها مشابهة و26.5٪ يعتبرونها أسوأ، بينما لم يبد 26.8٪ منهم رأياً في الموضوع). كما أظهر الاستطلاع، أن 90.1٪ من المستطلَعين اعتبروا مصادرة الأراضي عاملاً رئيسياً في ظهور حالات عدم رضا الدروز تجاه سياسة

---

4 انظر:

Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited* (Cambridge: Cambridge University Press, 2004), p. 2.

الدولة الصهيونية. أمّا في مسألة تجنيد أبناء الطائفة في الجيش، فقد أظهر الاستطلاع أن 46.6٪ من المستطلَعين يطالبون بجعله اختيارياً، كما هي الحال عند سائر الطوائف العربية، وأن 17.3٪ يرفضون أي شكل من أشكال التجنيد، وأن 36.1 لا يبالون ببقاء طريقة التجنيد على حالتها.

وبعد مداخلتي، اعترض أحد الحاضرين على مصطلح «المرتزقة»، معتبراً ذلك إهانة لأبناء الطائفة؛ فشرحتُ له أن كلامي لا يعني إلصاق صفة «المرتزقة» بالدروز، بل يقتصر على الإشارة إلى نوع الخطاب المستخدم عند النخب في المطالبة بحقوقها. ولكي أوضح مدلول كلامي، سألته: هل يستحق أبناء الطوائف العربية الذين لا يخدمون في الجيش مساواة في الحقوق مع يهود الدولة؟ فأجابني: لا، معللاً ذلك بأن المساواة مرتبطة بواجبات الخدمة العسكرية. ودفعني جوابه إلى طرح السؤال التالي: هل يستحق الأميركيون الذين لا يخدمون في الجيش الأميركي الحصول على المساواة، مع أن نسبتهم من سكان الولايات المتحدة تتجاوز التسعين في المئة؟ لكن هذا المعترض لم يأبه لما أقصده، وبقي مصراً على موقفه في الربط بين المساواة والخدمة العسكرية.

ذكرني النقاش الذي دار في هذا اليوم الدراسي بحادثة جرت معي في سنة 1994، حين طلب مني محرر المجلة العبرية «طبيعة الأشياء» أن أكتب مقالة عن الدروز في الشرق الأوسط. وفي مقابلة معه، تم الاتفاق بيننا أن يكون لي حق اختيار الصور المضافة إلى المقالة، وأن يرسل المقالة إليّ قبل نشرها. وبينما كنت أنتظر لقاءه ثانية كي أختار الصور، رأيت المقالة منشورة في مجلته وقد استبدل عنوانها الأصلي «الدروز في الشرق الأوسط»، بعنوان من عنده هو «حلف الحياة، حلف الدم»، واختار بنفسه صوراً أبرزت، في معظمها، جنوداً دروزاً في الجيش الإسرائيلي، وذَيَّلَها بملاحظات. ولم يكتفِ محرر المجلة بتغيير عنوان المقالة واختيار الصور، وإنما أضاف، إلى النص الأصلي مقدمة ومعلومات خطأ وتأويلات غير منطقية لأحداث تاريخية. هذه الإضافات قادته إلى اعتبار الدروز جماعة تعيش «في منطقة عرفت كثيرين من مجانين وأنبياء، ومتنبئين وزعماء، وصراعات وحروب، وآمال وإحباطات، وأقليات في وجه

أكثريات.... في منطقة قدّر الله لها أن تُسقى بالدم والعرق والدموع لمن يتمسك بها، والتي يعيش فيها الشعب الدرزي.... الشعب/ الطائفة/ الدين الذي ظهر ككيان مستقل في القرن الحادي عشر.»[5] وفي خاتمة المقالة، أضاف هذا المحرر أن دروز إسرائيل يختلفون عن دروز سورية ولبنان لأن «الحكومات في إسرائيل عرفت أن لهم كياناً خاصاً بهم.... ولأن علاقتهم [في الماضي] بمحيطهم كانت مزعزعة، الأمر الذي جعلهم يحافظون على أنفسهم.... وعلى الرغم من وجود خصائص مشتركة مع سائر الشعوب في الشرق الأوسط، مثل اللغة.... والثقافة، فإنهم في إسرائيل نجحوا في المحافظة على خصوصيتهم الطائفية وعلى حدود كيانهم [المستقل].»[6]

هدفت إضافات محرر المجلة، في نظري، إلى إبراز العلاقة **الخاصة** بين الدروز والدولة الصهيونية، كما تصفها وسائل الإعلام الإسرائيلية. ومع أن هذا المحرر اعتذر لي بسبب تشويه مقالتي، إلاّ إنه بَرَّرَ تدخله فيها، زاعماً أنه أراد أن يبرز التناقض بين عدم مساواة أبناء الطائفة الدرزية «المخلصة لدولة إسرائيل» وخدمتهم الإجبارية في الجيش الإسرائيلي. وأشار محرر المجلة في اعتذاره، أيضاً، إلى ما كتبته في ملاحظاتي أنني أنفي وجود مثل هذا الحلف وأعتبره «وسيلة يستخدمها [صناع السياسة في إسرائيل] بهدف حث الدروز على التمسك بالولاء للدولة من جهة، ويستخدمها دروز.... بهدف تحفيز الدولة على رد الجميل لهم من جهة أُخرى.»[7] لم يكن تشويه مقالتي، في نظري، سوى نموذج لخطاب صهيوني، يروجه صناع السياسة ووسائل الإعلام في إسرائيل. فلمّا وجد محرر المجلة أن مقالتي لا تلتقي مع هذا الخطاب، قرر التصرف، من دون استشارتي، مكرراً تشديده على «خصوصية درزية» قائمة على ثلاثة أضلاع: أمة وطائفة ودين، والتي تشبه خصوصية «الأمة اليهودية» التي يتحد فيها الدين والقومية، وعلى علاقة «المحبة» بين الدروز واليهود عبر التاريخ.

وقبل الانتقال إلى عرض فصول هذا الكتاب، أرجو من القارئ أن يتحمل

---

5 انظر: المجلة العبرية، «طيبع هدبريم» («طبيعة الأشياء») العدد 8 (شباط/ فبراير – آذار/ مارس 1995)، ص 66.

6 المصدر نفسه، ص 94.

7 انظر: اعتذار المحرر في المصدر نفسه، العدد 9، نيسان / أبريل – مايو/ أيار 1995)، ص 2.

إكثاري من الاقتباسات وسرد تفصيلات الأحداث؛ فأنا أنطلق، من إدراك معرفي بأن هذا الإكثار ساعدني في كشف- ربما عن طريق «المصادفة المحظوظة»- أحداث ومسارات كوّنت في نظري سردية تاريخية ذات صدقية. وأرى أن مقياس هذه الصدقية لا يكمن في عرض الماضي كما كان، وإنما في تقديم عرض بديل من هذا الماضي، وأن صدق عرض هذا البديل هو الذي يحدد، في نظري، جودة البحث التاريخي وكتابته. وبالقدر نفسه الذي يكون فيه البديل من الماضي أميناً للقرائن والشهادات التاريخية المتاحة، ومكثراً من استخدامها والاقتباس منها، يكون العرض صادقاً حتى لو كان، على الدوام، قابلاً للتعديل والتحسين.

مقدمة

يعود الخطابان الإعلامي والأكاديمي الصهيونيان تجاه الدروز إلى عهد الانتداب، وقد بدأهما يتسحاق بن تسفي (1884 – 1963)، ثاني رئيس للدولة الصهيونية (1952 – 1963)، وأول ناشط صهيوني أقام علاقات مع بعض وجهاء دروز فلسطين خلال الانتداب.[1] وبالإضافة إلى نشاطه السياسي، كتب بن تسفي عدداً كبيراً من الدراسات التاريخية، تناول فيها تاريخ اليهود في فلسطين، ضمّنها شذرات من تاريخ الطوائف الأُخرى. وبدأ اهتمامه بالدروز حين كتب، في سنة 1922، دراسة عن يهود قرية البقيعة الدرزية الجليلية، كما تناول موضوع الدروز في بعض كتبه ومقالاته اللاحقة، روّج فيها سرديات تاريخية أصبحت جزءاً أساسياً من هذين الخطابين الصهيونيين. وفي سنة 1953 طلب بن تسفي من كمال نجيب القاسم، أحد أوائل الطلاب الدروز في الجامعة العبرية، أن يترجم له مقالة، استخلصها من دراساته عن «القرى الدرزية في إسرائيل.» وتحت عنوان فرعي – في هذه المقالة – «الدروز لغز تاريخي»، قدم بن تسفي عرضاً تاريخياً مقتضباً، ذكر فيه أن «الأنباء الأولى عن الدروز كانت قد وصلت إلى العالم الأوروبي في عهد الصليبيين.... وقد وصفهم أول مرة الرحالة اليهودي المشهور رابي بنيامين (التطيلي) من تطيلة في الأندلس [1130 – 1173].... ومما كتبه عنهم: «إنهم أمة تحارب رجال صيدا وتسمى درزيان.... يسكنون الجبال والمناطق الصخرية وليس عليهم ملك وليس لهم وزير أو حاكم. يقطنون بين الجبال والصخور إلى جبل الشيخ.... وهم يحبون اليهود وهم قوم متمرنون على تسلق الجبال والروابي ولا يستطيع أحد أن يحاربهم.... وفي الحقيقة فإن لهذه الأمة – الدروز – طابعاً خاصاً ومصيراً خاصاً يفرقان بينها وبين سائر الأمم. وهي من ناحية معينة تشبه الأمة اليهودية

1 انضم بن تسفي في سنة 1906 إلى حزب عمال صهيون الذي خرج من رحمه حزب العمال الإسرائيلي (مباي). هاجر إلى فلسطين سنة 1907 ليصبح خلال الانتداب البريطاني من القادة البارزين للحركة الصهيونية في نشاطها الاستيطاني.

في بعض خطوطها الأساسية. فعندها أيضاً نجد الدين والقومية متحدين معاً.»[2]

وتحت عنوان «العلاقات بين الدروز واليهود»، عاد بن تسفي إلى الحديث عن «التشابه بين اليهود الدروز، وهو مصير الشعبين – مصير أقلية. فالدروز أيضاً قاسوا اضطهاداً دينياً من جانب الأكثرية.... والاضطهاد الذي قاسوه من جانب الأكثرية الإسلامية.... بلغ أحياناً حد السلب والنهب والمذابح – كل ذلك قرّب الدروز إلى مصير الأقلية اليهودية وسهل عليهم فهم نفسية الأقلية اليهودية المضطهدة.»[3]

ينتقي الكتّاب والمؤرخون الصهيونيون، عادة، أجزاء من نصوص استخدمها بن تسفي لبناء سردية تاريخية، تعتمد على تفسير ماضي العلاقة المتخيَّلة بين الدروز واليهود لحاضرها المتصوَّر. فكثير منهم يقتبس جزءاً مما كتبه بنيامين [التطيلي]– السابق الذكر – عن «محبة الدروز لليهود» منذ القرن الثاني عشر، كما عَبَّر عن ذلك غابرييل بن – دور، أحد دارسي الطائفة الدرزية في إسرائيل: «كثير من الكتّاب اليهود.... في إسرائيل يشدد على ميل الدروز إلى التحالف مع أقليات أُخرى [بدليل] حسن علاقتهم باليهود عبر تاريخهم.... فهناك أدلة قاطعة تؤكد التفاهم المتبادل بين اليهود والدروز.... منذ القرن الثاني عشر.» ولكي يثبت وجود أدلة قاطعة، استعان بن – دور باقتباس يتيم من نص التطيلي: «يأتي إليهم [إلى الدروز] حرفيون يهود ويبادلونهم البضائع، ثم يعودون إلى بيوتهم، وهم [الدروز] يحبون اليهود.»[4] وشكّل هذا الاقتباس اليتيم، كما ذكرنا، جزءاً من سردية تاريخية روّجها معظم المتخصصين الإسرائيليين بتاريخ الدروز. فمثلاً زعم نيسيم دانا، الذي شغل منصباً رفيع المستوى في تنظيم المحكمة المذهبية الدرزية، بعد تأسيسها في سنة 1964، أن محبة الدروز لليهود التي كتب عنها بنيامين التطيلي «ما زالت قائمة حتى هذا اليوم.»[5]

---

2 كمال نجيب القاسم، «القرى الدرزية في إسرائيل: مقتطفات من مقال بقلم فخامة رئيس الدولة السيد إسحق بن صفي» (الرامة: المؤلف، كانون الأول [ديسمبر] 1953)، ص 5 – 6.

3 المصدر نفسه، ص 12 – 13.

4 Gabriel Ben-Dor, *The Druzes in Israel: A Political Study* (Jerusalem: The Magnes Press, the Hebrew University, 1979), p. 98.

5 Nissim Dana, *The Druze: A Religious Community in Transition* (Jerusalem; London; Montreal: Turtledove Publishing, 1980), p. 6.

لكن المتمعن في النص الكامل للتطيلي يكتشف الانتقائية لهذه الاقتباسات التي تغيّب الصورة النمطية السلبية التي رسمها التطيلي للدروز: «صيداء [صيدا] هي صيدون الواردة في التوراة. فيها نحو عشرين يهودياً. وعلى بعد عشرة أميال منها تقيم طائفة الدروز وهي في خصام مستمر مع أهل صيداء. وهؤلاء [الدروز] لا دين يُعرف لهم. يعتصمون فوق قمم الجبال وشعاب الصخور ولا يمتُّون بطاعة لملك أو أمير. ومضاربهم على بعد ثلاثة أيام من جبل حرمون. وهم إباحيون. ينكح الرجل منهم ابنته. ولهم عيد يحتفلون به مرة في العام. يجتمعون به في صعيد واحد، يأكلون ويشربون، فيستبيح بعضهم نساء بعض. ومن عقائدهم السقيمة أن الروح الزكية إذا فارقت الجسم عند الوفاة حلّت في جسم طفل آدمي يولد في تلك اللحظة، أمّا الروح الشريرة فتحل في جسم كلب أو حمار وما شاكل. ولا يوجد بينهم من اليهود سوى بعض أرباب الحرف والصباغين، يقيمون عندهم ردحاً ثم يعودون إلى أهلهم. ومعاملة هؤلاء لليهود حسنة.»[6]

وفي الوقت الذي يستخدم المؤرخون الصهيونيون نص التطيلي للتدليل على «محبة الدروز لليهود»، يقتبسون، أيضاً، بعض جمل كتبها يتسحاق بن تسفي عن قدرة الدروز على «التكيف» وفق المحيطين الديني والسياسي للتدليل على «ولائهم» للدولة الصهيونية. وقبل أن نعرض آراء المؤرخين والكتّاب الصهيونيين في موضوع قدرة الدروز على «التكيف»، نشير إلى أن سردية بن تسفي تجعل فلسطين وطناً لليهود فحسب، وتصف أبناء الطوائف غير اليهودية بغرباء دخلوا فلسطين قبل الفتح العربي وبعده ليشكلوا «مجموعات حافظت على استقلالياتها ومزاياها الخاصة، وثقافاتها ونظمها الاجتماعية وعقائدها المتعددة. وكل مجموعة عاشت منفصلة عن جارتها.»[7] ومن هذه المجموعات طائفة الدروز التي «ابتعدت كثيراً في عقيدتها الدينية عن [أصلها الشيعي] إلى درجة أنها مذكورة عند الرحالة المسيحيين، من دون

---

6 بنيامين بن يونه التطيلي النباري الأندلسي، «رحلة بنيامين التطيلي»، دراسة وتقديم عبد الرحمن عبد الله الشيخ، ترجمها عن النص العبري وعلق على حواشيها وكتب ملاحقها عزرا حداد (أبو ظبي: المجمع الثقافي، 2002)، ص 235 – 236.

7 يتسحاق بن تسفي، «إيرتس يسرائيل ويشوفها بيمي هشلطون هعتماني» (أرض إسرائيل واستيطانها في أيام الحكم العثماني) (القدس: مؤسسة بيالك، 1955)، ص 34.

أي أساس لذلك، على أنها طائفة قريبة من النصرانية أو التنصر.»[8]

ومع أن كثيرين من الكتّاب الإسرائيليين يعتمدون على بن تسفي في التعرف على «الدروز محبي إسرائيل»، إلاّ إنهم يُغيّبون نصوصاً من كتاباته وصف فيها «الدروز المتوحشين» الذين هاجموا في سنة 1567 الأحياء اليهودية في مدينة صفد،[9] وهاجموها ثانية في سنة 1604، حيث «نهبوا [أملاك] اليهود فيها.»[10] وبدلاً من نقل مجمل نصوص بن تسفي المتعلقة بالدروز، يختار هؤلاء الكتّاب نصوصاً منتقاة تخدم سرديتهم، مثل النص التالي: «لا يوجد لدينا معلومات مؤكدة عن الأصل الإثني للدروز وعن ظهورهم الأول في هذا البلد؛ لكن ذُكِر عنهم، منذ أن أشارت إليهم المصادر الأدبية، أنهم لا يتزاوجون من جيرانهم ويحرصون على المحافظة على طهارة عرقهم. ويطلق عليهم العامة والمصادر العبرية المتأخرة، أحياناً، اسم 'فلشتيم' [وهم الفلستيون، بحسب الروايات التاريخية القديمة من شعوب البحر الأبيض المتوسط، الذين استقروا في فلسطين في القرن الثاني عشر ق. م]. وقد كتب الرحالة المسيحيون، كما ذُكِر سابقاً، عن ميل الدروز إلى الديانة المسيحية وعن رغبتهم في تحرير أرض إسرائيل [فلسطين] من نير العثمانيين، لكي تعود أرضاً مسيحية. ومن شبه المؤكد أن هؤلاء الرحالة سمعوا ذلك من أبناء الطائفة الدرزية. لكن المشهور عن هذه الأقلية أنها دأبت على التكيف وفق أوضاع المكان والزمان، وأن أبناء الطائفة الدرزية يدخلون المساجد ليصلّوا مع المسلمين ويدخلون الكنائس ليصلّوا مع المسيحيين.»[11]

يتبنّى كثيرون من دارسي الطائفة الدرزية في إسرائيل آراء بن تسفي عن «تكيف» الدروز، واضعينه في خانة ممارسة الدروز التقية الدينية، جاعلين منها مبدأً سياسياً يستخدمه الدروز في إظهار ولائهم للدول التي يعيشون فيها. وقبل أن نتناول مفهوم التقية في كتابات هؤلاء الدارسين، نقدم بعض الملاحظات عن هذا المبدأ. التقية في أصلها اللغوي كلمة مأخوذة من الفعل «اتقى» بمعنى أخذ الحذر، وقد استُخدمت في الأدبيات

8 المصدر نفسه، ص 41.

9 المصدر نفسه، ص 175.

10 المصدر نفسه، ص 208.

11 المصدر نفسه، ص 41.

الإسلامية كمصطلح يشير إلى مفهوم ديني يسمح للمسلمين – وبصورة خاصة لأبناء المذاهب غير السنية – بإخفاء معتقداتهم في أوقات الخطر. ولكي لا أخرج عن سياق تحليل مفهوم التقية الدرزية، أكتفي بعرض سريع جداً لهذا المفهوم، كما شرحه سامي مكارم، أحد أغزر الكتّاب الدروز المعاصرين في دراسة العقيدة الدرزية. ففي كتاب تحت عنوان: «التقية في الإسلام»،[12] تناول مكارم مفهوم التقية عند كل المذاهب الإسلامية، السنية والشيعية، مكرساً الفصل الأول من الكتاب لعرض موسع لهذا المفهوم، مستشهداً بآيات من القرآن وبتفسيرات أبرز المفسرين المسلمين لها؛[13] فبدأ بتفسير الآية التالية: ﴿لاَ يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللّٰهِ فِي شَيْءٍ إِلاَّ أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللّٰهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللّٰهِ الْمَصِيرُ﴾ (سورة آل عمران: الآية 28). ثم عرض مكارم آراء بعض المفسرين لهذه الآية.[14] وبعد أن قدم، في ثلاثة فصول (الثاني والثالث والرابع)، عرضاً لمفهوم التقية عند الخوارج والشيعة الإثني عشرية والزيدية والمعتزلة، كرّس الفصل الخامس لشرح هذا المفهوم عند الفرق الباطنية وضمنها الدروز.[15] وقد ميّز مكارم بين التقية التي مارسها الدروز نتيجة «المحنة» التي أنزلها الظاهر لإعزاز دين الله، الخليفة الفاطمي السابع (1021 – 1036)، بأتباع مذهب التوحيد الدروز، وبين التقية «المعرفية» التي لا تختلف عن التقية عند الشيعة الإسماعيلية في حجب المعرفة الدينية عمن لا يستطيع استيعابها.[16] ويلتقي مفهوم مكارم لمبدأ التقية بمفهوم بعض الدارسين الذين يرون أن ممارسة التقية لا تقتصر على الطوائف الشيعية فحسب، بل تمتد لتشمل أهل السنة أيضاً.[17]

ينطلق الدارسون الإسرائيليون من قناعة بأن التقية عند الدروز هي الأداة المعرفية التي تفسر قدرتهم على التكيف في الدولة الصهيونية، وإظهار ولائهم لها.[18] ولا

12 سامي مكارم، «التقية في الإسلام» (لندن: مؤسسة التراث الدرزي، 2004).
13 المصدر نفسه، ص 21 – 88.
14 المصدر نفسه، ص 10 – 12؛ 21 – 43.
15 المصدر نفسه، ص 89 – 244.
16 انظر: المصدر نفسه، ص 213 – 224.
17 انظر: «تقية» و«taqiyya» في مواقع الإنترنت التي تعكس جانباً من هذا النقاش.
18 انظر مثلاً: Ben-Dor, op. cit., pp. 97-99.

ينسى هؤلاء أن يقارنوا معاملة المسلمين السيئة للدروز بمعاملة اليهود الحسنة لهم، كما عبّر عن ذلك بن تسفي ولحق به أهارون لايش (1933 –)، المتخصص بدراسة الإسلام والذي زعم في مقالة له بعنوان «التقية عند الدروز»، أن الدروز عانوا جرّاء اضطهاد المسلمين، وأن «التاريخ لم يشر إلى اضطهاد اقترفه اليهود [في حقهم]، إنما على العكس من ذلك، أشار إلى أن مصيرهما مشترك.»[19] وقد اعتمد الباحثون الصهيونيون على «المصير المشترك» والعلاقات الحسنة القديمة في تفسير ما سموه «العلاقات الجديدة» التي بدأت خلال الانتداب، متجاهلين ما تشير إليه الأرشيفات الصهيونية أن الدروز – الذين لم يتجاوز عددهم 7000 نسمة في سنة 1922 و14.000 في سنة 1950 – كانوا في معظمهم فلاحين منغلقين في قراهم الجبلية، بعيدين عن الصراع الفلسطيني – الصهيوني. وتؤكد هذه الأرشيفات – كما سنرى لاحقاً – أن ناشطي الحركة الصهيونية لم ينجحوا في إيجاد تعاون درزي – صهيوني، وكل ما استطاعوا تحقيقه هو تجنيد عدد قليل جداً من متعاونين دروز، لم يتجاوز أصابع اليد الواحدة، مثلهم في ذلك مثل متعاونين من طوائف فلسطينية أُخرى، أطلق عليهم أحد الكتّاب الإسرائيليين مصطلح «العرب الطيبين»،[20] ليحذو حذوه صحافيون عنونوا مقالاتهم: «عرب طيبون وعرب سيئون»، تناولوا فيها سياسات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تجاه «الأقلية العربية في إسرائيل.»[21]

وكان حاييم بلانك (1926 – 1984)، وهو متخصص بدراسة اللغة العربية، قد

---

19 Aharon Layish, «Taqiyya among the Druzes,» *Asian and African Studies*, 19/3 (November 1985), p. 277.

20 لمزيد عن طرق تجنيد (عرب طيبين) متعاونين قبل سنة 1948 وبعدها حتى سنة 1967 من خلال الأرشيفات الإسرائيلية، انظر: هليل كوهين، «عربيم طوبيم، هموديعين هيسرائيلي وهعربيم بيسرائيل: سوخانيم، مشتفيم ومورديم، مطروت وشيطوت» («عرب طيبون، الاستخبارات الإسرائيلية والعرب في إسرائيل: وكلاء، متعاونون ومتمردون، أهداف ووسائل») (القدس: كيتر، 2006)؛ انظر أيضاً النسخة الإنكليزية:

Hillel Cohen, *Good Arabs: The Israeli Security Agencies and the Israeli Arabs, 1948-1967,* translated by Haim Watzman (Berkeley: University of California Press, 2011).

21 انظر مثلاً: عناوين مقالات جريدة «هآرتس»، 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012؛ 31 كانون الأول/ ديسمبر 2014؛ 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2016.

نشر، في سنة 1952، مقالة بعنوان «الخصوصية الدرزية، مظاهر حديثة لمشكلة قديمة»، طرح فيها السؤال التالي: هل الدروز عرب؟ وفي الإجابة عن سؤاله، زعم بلانك أن «هذا السؤال كما هو مطروح غير قابل للإجابة، لأن مصطلح العرب فضفاض ويحمل كثيراً من المعاني؛ فالدروز من الناحية الثقافية ليسوا عرباً فحسب، بل عرب أقحاح.... لكن لديهم، بلا شك، خصائص تميزهم من غيرهم، ويجب البحث عنها في ديانتهم التي ولدت في محيط معادٍ؛ لذلك تبنوا مبدأ التقية، وهو نوع من أنواع حماية النفس المعتمدة على التظاهر بالانتساب [إلى ديانات أُخرى].... فهم مع المسيحيين مسيحيون ومع المسلمين مسلمون.... ويمكن ملاحظة ذلك في تصرفاتهم الخارجية داخل إسرائيل في أيامنا هذه [1948 – 1952].»[22]

بعد نشر هذه المقالة، وضع بلانك كتاباً عن الدروز،[23] أصدره مكتب «مستشار رئيس الحكومة في شؤون الأقليات (العرب)»، ليصبح دليلاً نظرياً يسترشد به موظفو هذا المكتب في تخطيط سياستهم وتنفيذها تجاه الدروز. وقد اعتمد بلانك على مصادر عربية وغربية لمؤرخين ورحالة، وبصورة خاصة على كتاب المستشرق الفرنسي سلفستر دو ساسي (1758 – 1838) الذي صدر في سنة 1838 في مجلدين،[24] والذي اعتبره بلانك «الكتاب الوحيد الموثوق به» في فهم عقيدة الدروز.[25] وقد تبنى كثيرون من دارسي الدروز في إسرائيل مفهوم التقية عند بلانك، مضيفين إليه تأويلاتهم الخاصة. ولكي نعطي فكرة عن مفهوم التقية عند هؤلاء، اخترنا أربعة منهم: غابرييل بن – دور، ويهودا أوليفا، يهوشواع تيتلباوم، وأهارون لايش.

---

22 Haim Blanc, «Druze Particularism: Modern Aspects of an Old Problem,» *Middle Eastern Affairs*, vol. 3, no. 11 (November 1952), pp. 315-321.

23 حاييم بلانك، «هدروزيم» («الدروز») (القدس: مكتب مستشار رئيس الحكومة في شؤون العرب، 1958).

24 Silvestre de Sacy, *Exposé de la religion des druzes: tiré des livres religieux de cette secte, et précédé d'une introduction et de la vie du Khalife Hakim-biamr-Allah*, 2 vols. (Paris: L'imprimerie royale, 1838).

أعادت دور النشر في أوروبا وأميركا طبع دراسة دو ساسي أكثر من عشر طبعات.

25 بلانك، مصدر سبق ذكره، ص 133.

وعلى الرغم من أن بن – دور كرّس التسم الأول من كتابه: «الدروز في إسرائيل: دراسة سياسية» لعرض منهجيات الدراسات الإثنية المعاصرة،[26] فإنه ركز على تأثير التقية في سلوك الدروز، زاعماً أنها «مكنت الدروز من خداع الغرباء.... [فـ]الجَمعُ بين تقاليد التقية وأساليب التفاوض منح [الدروز] فرصاً ممتازة لاستخدام المناورة والتلاعب بصورة مكشوفة في التعامل مع الغرباء.»[27] أمّا يهودا أوليفا فقد اقتبس من بلانك نصاً قصيراً كان هذا الأخير قد اقتبسه من كتاب «تعليم الديانة الدرزية» الذي ألفه جبرائيل الحلبي المسيحي – ربما في النصف الأول من القرن التاسع عشر – وجاء فيه: «أمرنا مولانا أن نستتر في الديانة المسيطرة، مهما تكن [وأن نكون] مع المسيحيين مسيحيين ومع المسلمين مسلمين.»[28] واستناداً إلى بلانك، اعتبر أوليفا كتاب «تعليم الديانة الدرزية» مصدراً درزياً، يمكن الاعتماد عليه. ولم ينتبه بلانك، ومن بعده أوليفا، إلى أن الحلبي مسيحي، وقد استخدم أسلوباً لا يمت أبداً إلى أساليب الدروز في الكتابة عن عقيدتهم، وهو أسلوب طَرحِ الأسئلة والإجابة عنها، على غرار الأسلوب المُتَّبع عند رجال الدين المسيحيين في تعليم مبادئ الديانة المسيحية، والمعروف باسم **catechism**. فاعتماداً على الحلبي وبلانك، زعم أوليفا أن «التقية جزء لا يتجزأ من العقيدة [الدرزية] ووصاياها.... حوَّلها الدروز في الزمن الحديث إلى ثقافة سياسية انتهازية.»[29] وحذا يهوشواع تيتلباوم، المحاضر في جامعة بار – إيلان الإسرائيلية، حذو أوليفا في جعل التقية أساساً لسلوكي الدروز الديني والسياسي في الزمن الحديث: «التقية مذكورة بوضوح في الكتابات الدرزية وجذورها الاجتماعية موجودة في تاريخ الطائفة.... ومن الصعب في الزمن الحديث التمييز بين ممارسة التقية يومياً والانتهازية

26 انظر: Ben-Dor, op. cit., pp. 14-36.

27 Ibid., pp. 52-82.

28 انظر: بلانك، مصدر سبق ذكره، ص 137.

29 Yehuda Oliva, «Political Involvement of the Druze in Israel» in *The Druze, A Religious Community in Transition*, edited by Nissim Dana, (Jerusalem, London, Montreal: Turtledove Publishing, 1980), p. 124.

هذه المقالة ترجمة لمقالة الكاتب بالعبرية التي نشرها في مجلة: «مدينه وممشل» في 2/ 1/ 1972.

السياسية.»[30]

وفي مقالته «'التقية' عند الدروز» (المشار إليها سابقاً)، قدم لايش عرضاً موسعاً عن التقية ومظاهر ممارستها، جاعلاً منها عنصراً جوهرياً أولياً، لا يساعد الدروز على التكيف وفق محيطهم فحسب، بل أداة تفسيرٍ لكل ظاهرة قديمة وحديثة في حياتهم. ولكي لا يبدو لايش متجاهلاً دراسات حديثة استخدمت المصادر الأولية في عرض العقيدة الدرزية وتحليلها، أشار إلى دراسة دافيد براير الباحث البريطاني: «جذور الديانة الدرزية» التي أظهرت أن كلاً من حمزة بن علي، فاتح أبواب الدعوة الدرزية في سنة 1017، وبهاء الدين المقتنى، قافلها في سنة 1043، ظلا ينشران عقائدها جهاراً ولم يلجآ إلى ممارسة التقية، إلاّ بعد أن واجه المستجيبون لهذه الدعوة اضطهاد الدولة الفاطمية.[31] ولمّا لم يجد لايش في هذه الدراسة ما يكفي لتعزيز مفهوم التقية عنده، راح يبحث عن ضالته في مصادر أُخرى، ليجدها في كتاب القس المسيحي جوزيف قزي الذي صدر باسم مستعار هو أنور ياسين بعنوان: «بين العقل والنبي».[32] ومن المفيد أن نشير، في هذا السياق، إلى أن قزي استخدم اسمه المستعار في كتاب آخر بعنوان: «السلوك الدرزي»، قدم فيه سردية ملأى بأمثلة تاريخية، زعم أنها تشير إلى اقتراف الدروز «جرائم» متلاحقة، كان آخرها خلال الحرب الأهلية اللبنانية (1975 – 1989). وعزا قزي اقتراف الدروز هذه الجرائم إلى الطبيعة الإجرامية لعقيدتهم الدينية.[33]

---

30 Joshua Teitlbaum, «Ideology and Conflict in the Middle East Minority: The Case of the Druze Initiative Committee in Israel,» *Orient*, vol. 24 (1985), p. 342.

31 انظر:

David R. W. Bryer, «The Origins of the Druze Religion,» *Der Islam*, vol. 52, issue 1 (January 1975), pp. 47-84 and issue 2, pp. 239-262; vol. 53, issue 1 (1976), pp. 5-27.

للتعرف أكثر على دراسة براير، انظر أيضاً: الجزء الثاني منها في المصدر نفسه، المجلد 53 (1976).

32 أنور ياسين، وائل السيد، بهاء الدين سيف الله، «بين العقل والنبي»: [بحث في العقيدة الدرزية] (باريس: [د.ن]، 1981). أضاف قزي إلى اسمه المستعار (أنور ياسين) اسمين مستعارين آخرين، وائل السيد وبهاء الدين سيف الله كمشاركين في التأليف.

33 انظر: أنور ياسين، «السلوك الدرزي» (لبنان: دار لأجل المعرفة، 1986).

وأصدر قزي هذين الكتابين ضمن ما سماه «سلسلة الحقيقة الصعبة» التي نشر فيها أيضاً- باسم مستعار آخر هو أبو موسى الحريري- كتاباً آخر عن عقيدة العلويين،[34] وعدداً من الكتب عن العقائد الإسلامية. وسعى قزي في كتبه التي تناولت الدروز والعلويين لـ «كشف» أسرار عقائدهم، زاعماً أنها إسلامية في ظاهرها، لكنها بعيدة عن الإسلام في باطنها. وفي رأيي، فقد هدفت طريقة عرضه وتحليله عقائد الدروز والعلويين إلى زعزعة ثقة المسلمين السُّنة بهم، في حرب أهلية لبنانية، تصوَّرها حرباً بين المسيحيين والمسلمين.[35]

وقد اعتمد لايش على قزي من دون أن يتعرف على شخصية ياسين، ومن دون أن يفحص السياقات التي كتب فيها كتبه، معتبراً التقية عنصراً مركزياً في سلوك الدروز وهي تعني عندهم، في رأيه: «التملق، الكلام المعسول، الحماية، الخداع، الكذب، إخفاء الحقيقة، واجب ديني، وقدرة على التكيف،»[36] وهي حاضرة في مظاهر حياتهم جميعها، مثل: قانون الأحوال الشخصية، ومراسم عقد القران، وعقود التوريث، وفي مواقفهم السياسية، إلخ. ففي معرض دراسة لايش لقانون الأحوال الشخصية وتطبيقه، وجد في ملفات المحكمة المذهبية الدرزية حالة تشير إلى أن درزياً متزوجاً تزوج امرأة ثانية. ومن دون تردد، وضع هذه الحالة في خانة «تعدد الزوجات»، زاعماً أن بعض الدروز يمارسه من منطلق التقية نحو الإسلام. ووصل لايش إلى زعمه هذا، من دون أن يتحقق إذا كانت المرأة الأولى علمت بالزواج الثاني عند حدوثه. واستخدم لايش المنهجية نفسها عندما اكتشف- في سجل المحكمة المذهبية- درزياً من الجولان المحتل طلَّق امرأته بعد ليلة من زواجهما، مستنتجاً أن هذا هو «زواج المتعة» المقبول شرعاً عند الشيعة الإثني عشرية، وأنه مظهر من مظاهر التقية

---

34 انظر: أبو موسى الحريري، «العلويون النصيريون: بحث في العقيدة والتاريخ» (لبنان: دار لأجل المعرفة، طبعة ثانية، 1987).

35 ومع أن موضوع التقية ورد في جميع فصول الكتابين، إلّا إن قزي كرّس لها مكاناً خاصاً فيهما، انظر: ياسين، «بين العقل والنبي...»، مصدر سبق ذكره، ص 279 - 298؛ الحريري، «العلويون النصيريون...»، مصدر سبق ذكره، ص 125 - 132.

36 Layish, op. cit., pp. 246-247.

في الإسلام الشيعي. وتوصل لايش إلى استنتاجه هذا، من دون البحث في أسباب الطلاق وتركيبة سكان الجولان التي لا وجود للشيعة فيها. ولم يكتفِ لايش باستخدام التقية أداة لدرس حالات الزواج والطلاق عند الدروز، بل وسّع هذا الاستخدام في تأويل سلوك الدروز في زمن المنعطفات التاريخية في الشرق الأوسط. ففي نظره، تقاسم زعماء الدروز الأدوار في معركة مرج دابق سنة 1516، عندما ناصر قسم منهم العثمانيين، ووقف قسم آخر إلى جانب المماليك، معتبراً ذلك حقيقة تاريخية لا تأويلاً يعتمد على مفهومه مبدأ التقية. ومن الواضح أن لايش اختار هذه المعركة وتجاهل كثيراً من الأحداث التاريخية التي يمكن أن تقوّض منهجيته المعتمدة على التقية في تأويله التاريخي، مثل ثورات الدروز المتعاقبة ضد الدولة العثمانية، منذ القرن السادس عشر حتى سنة 1914.[37] كذلك، اعتبر لايش، مستخدماً المنهجية نفسها، أن اشتراك الدروز في الحركة الوطنية العربية بعد انهيار الدولة العثمانية هو مجرد تقية، ولا ينم عن شعور وطني وقومي، لاغياً بذلك إمكان وجود هذا الشعور عند الدروز. وقد جعله هذا الإلغاء، أيضاً، يعزو أسباب رفض دروز الجولان الهوية الإسرائيلية في سنة 1982، إلى التقية التي مارسوها تجاه النظام السوري.[38]

تقودنا هذه المنهجية إلى طرح الأسئلة التالية: لِمَ قاوم دروز لبنان وحوران والجولان، في أغلبيتهم، الانتداب الفرنسي، وقدموا الشهداء في ثورة 1925، ولم يستخدموا التقية تجاه فرنسا المسيطرة؟ ولِمَ قاوم دروز الجولان، في معظمهم، سياسة فرض الهوية الإسرائيلية، على الرغم من سطوة الاحتلال، ولم يمارسوا التقية تجاه إسرائيل المسيطرة؟ وماذا كان يمكن أن يكتب لايش لو قبل دروز الجولان الهوية الإسرائيلية؟ ألم يكن سيستنتج – بحسب منهجيته – أن قبولهم هو تقية تجاه إسرائيل؟ ألا تشبه منهجية لايش منهجية المبالغين في استخدام نظرية المؤامرة التي تمكنهم من إثبات كل حادثة أو دحضها مهما تكن أسبابها؟ أليست هذه المنهجية قائمة على

---

37 لمزيد عن هذه الثورات، انظر:

Firro, *A History of the Druze* (Leiden: Brill, 1992), pp. 66-78, 92-102, 138, 206-244, 271-287.

38 انظر أمثلة لمظاهر التقية التي يوردها لايش: Layish, op. cit., pp. 259-275.

البحث دائماً عن الدوافع الخفية وراء سلوك الدروز، وإهمال دوافعهم الظاهرة؟ هذه الأسئلة تدل على أن منهجية لايش تبحث عن الدوافع المخفية – المغلّفة بمفهوم التقية – باعتبارها أساساً في فهم الدوافع الظاهرة في السلوكين الديني والسياسي لدى الدروز. ويمكن اعتبار هذه المنهجية المطورة امتداداً لمنهجية حاييم بلانك الذي نصح لدارسي الدروز أن ينطلقوا من فرضية ترى أن سلوكهم محكوم دائماً بميلهم إلى التخفي تحت مظهر كاذب، ولا حاجة إلى الأخذ برأيهم: «لا يطلبنّ أحد من درزي شرح [مبادئ] دينه.»[39]

ومع أن الكتّاب الدروز يقرون، في أغلبيتهم، بأن طائفتهم مارست التقية في الماضي على غرار طوائف إسلامية شيعية أُخرى،[40] إلاّ إن اعتبارها العامل الوحيد في تحديد السلوكين الديني والسياسي يعني تجريد الدروز من حياتهم المادية والثقافية، وإلغاء تفاعل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية (داخل الطائفة وخارجها) في صوغ مكونات إثنيتهم وهويتهم الجماعية، بصورة تعارض منهجيات الدراسات الإثنية التي تأخذ في الحسبان مجمل العوامل المؤثرة في سلوك أي طائفة دينية أو جماعة لغوية أو عرقية.

من المفيد القول إن الإثنية هي مصطلح مأخوذ من الكلمة اليونانية القديمة (ethnos) التي تعني في الأساس مجموعة أو جمهرة من البشر، أو قطيعاً أو سرباً من الحيوانات، تعيش معاً وتعمل بصورة جماعية. ويستخدم دارسو الإثنيات هذا المصطلح في تعريف الطوائف الدينية والجماعات اللغوية والعرقية، وفي تحليل مظاهر سلوكها السياسي والاجتماعي. ومع أن بعض دارسي الإثنيات يخلط بين الجماعة الإثنية والجماعة القومية، إلاّ إن معظمهم يميز بينهما، معتبراً أن الأولى جماعة تعيش في ثنايا الجماعة القومية المسيطرة في السياسة والثقافة، وأنها كانت موجودة

---

39 بلانك، مصدر سبق ذكره، ص 133.

40 انظر مثلاً: مكارم، مصدر سبق ذكره، ص 213 – 224؛ عبد الله النجار، «مذهب الدروز والتوحيد» (القاهرة: دار المعارف، 1965)، ص 8 – 21؛

Nejla Abu Izzeddin, *The Druzes: A New Study of their History, Faith and Society* (Leiden: Brill, 1984), p. 119.

دائماً في المجتمعات التقليدية، وتظهر من جديد بأشكال متعددة في المجتمعات القومية المعاصرة. أمّا الجماعة القومية فهي، في نظر هؤلاء الدارسين، ظاهرة جديدة بدأت تنتشر في المجتمعات الغربية منذ القرن الثامن عشر، نتيجة تطورات اقتصادية واجتماعية وثقافية، زعزعت الأركان التقليدية لهذه المجتمعات. هذا التمييز بين الجماعتين نابع من التمييز بين مكوّنات المجتمعات التقليدية ومكوّنات المجتمعات الحديثة. ففي المجتمعات الأولى تسود أنماط اقتصادية، لا فصل فيها بين أغلبية المنتجين والمستهلكين، أي أن القوى المنتجة هي نفسها التي تستهلك إنتاجها، باستثناء شريحة صغيرة من أصحاب الحِرف والتجار تستهلك ما لا تنتج. ومثلما تتميز عملية الإنتاج من جديد في هذا الاقتصاد بثبات نسبي، كأنها تعيد نفسها بصورة تقليدية، تتميز الثقافة، أيضاً، بثبات نسبي كأنها تعيد نفسها بصورة تقليدية. ويحافظ هذا الثبات النسبي في الإنتاج الاقتصادي وفي الثقافة على ثبات نسبي للهوية الإثنية الجماعية، كأنها تعيد نفسها بصورة تقليدية. أمّا في المجتمعات الحديثة، فيسود اقتصاد السوق القائم على الفصل بين المنتجين والمستهلكين، والمرافق بتغيرات اجتماعية وسياسية توسّع إنتاج ثقافة عليا، عمادها التعليم وانتشار الطباعة اللذان يمنحان أفراد المجتمعات الحديثة قدرة على تجاوز هوياتها الجماعية التقليدية، وقدرة على تخيل أمة قومية تجمع فئات متنوعة كانت هوياتها الجماعية في السابق محصورة في إثنياتها المتعددة.[41]

صحيح أن المجتمعات العربية لم تشهد تطوراً مماثلاً لتطور المجتمعات الغربية، إلاّ إن تأثير الاقتصاد الرأسمالي الغربي في بعض مناطق الشرق العربي أوجد «جزراً» جديدة ذات طابع حداثي داخل «بحر» المجتمع التقليدي، الأمر الذي أدى إلى تطورات ثقافية، بدأت تُنتج، منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر، نخباً متعلمة عربية، صاغت مفاهيم هويات جماعية عابرة للطوائف، وطنية وقومية وإسلامية – إصلاحية، ساهم في صوغها، أيضاً، مثقفون شيعة ودروز. وربما يزعم أصحاب منهجية الاعتماد

41 لمزيد عن موضوع ظهور القومية والتمييز بينها وبين الإثنية، انظر:
Benedict Anderson, *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism* (London & New York: Verso, 1st ed. 1983, 2nd ed. 1991); Ernest Gellner, *Nations and Nationalism* (Oxford: Basil Blackwell, 1983); Anthony D. Smith, *The Ethnic Origins of Nations* (Oxford: B. Blackwell, 1986).

على التقية – المشار إليها سابقاً – أن مساهمة النخب الشيعية والدرزية في تطور مفاهيم القومية والوطنية والإسلامية – الإصلاحية هي تقية تخفي دوافعها الطائفية «المخفية». لكن تتبع نشاط هذه النخب المتعلمة في نهاية العهدين العثماني والانتدابي، يزعزع منهجية الاعتماد على التقية، ويظهر أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في هذه الفترات، وضعت النخب الشيعية والدرزية أمام واقع جديد، جعلها تؤمن بأفكار قومية ووطنية وإسلامية – إصلاحية.[42]

وعلى الرغم من اختلاف هذه الأوضاع، واختلاف سلوك النخب من مكان إلى آخر في العالم، فإن هناك قواسم مشتركة بينها أهمها سعي النخب لصوغ مكوّنات هويات جماعية تتلاءم مع الأوضاع المستجدة. كما أن تتبع مواقف النخب المتعلمة الدرزية ونشاطها الثقافي في لبنان وسورية، منذ أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، يشير إلى تبنيها، عن اقتناع، هويات جماعية عابرة للطوائف. ولأن المكان في هذه المقدمة لا يتسع لتتبع مواقف مثقفي الدروز جميعها في هذه الفترة، نعرض، هنا، مواقف بعض ممَن عبّر عن انتمائه إلى هويات متعددة (قومية عربية، ووطنية سورية، وإسلامية – إصلاحية) تجاوز من خلالها هويته الطائفية المتوارثة.

وربما كان محمد أمين أرسلان (1838 – 1869) أول المعبّرين عن مِثل هذه المواقف حين انضم خلال سنتي 1868 و1869 إلى الجمعية العلمية السورية التي روّج أعضاؤها خطاباً وطنياً سورياً ممزوجاً بإرهصات قومية عربية.[43] وألقى أرسلان، في سنة 1868 خطبة، بصفته رئيساً لهذه الجمعية، اعتبر فيها العرب «من أفضل الأمم» استعداداً للأخذ بأسباب التقدم: «ألا، وإنّا إذا اعتبرنا شأننا القديم، نجد أنّا أهل التحضر القويم.... وإذا جمعنا الكلام، نقول في هذا المقام: منْ أدّب العلوم، من هذّب الفنون،

42 انظر: قيس ماضي فرو، «ثقافة 'النهضة العربية' وخطابات الهوية الجماعية في مصر وبلاد الشام» (بيروت: دار الفارابي، 2017)، ص 425 – 428؛ انظر أيضاً:

Kais M. Firro, *Metamorphosis of the Nation (al-Umma): The Rise of Arabism and Minorities in Syria and Lebanon, 1850-1940* (Brighton, Portland: Sussex Academic Press, 2009), pp. 78-97; 119-143.

43 لمزيد عن الجمعية وأهدافها، انظر: يوسف قزما خوري (إعداد وتحقيق)، «أعمال الجمعية العلمية السورية، 1868 – 1869» (بيروت: دار الحمراء للطباعة والنشر، 1990).

بل من اخترع كثيراً من مخترعاتها، بل من اصطنع كثيراً من مصطنعاتها، أليسوا العرب؟ ومن هم العرب؟ ألسنا نحن هم؟»[44] وبالإضافة إلى محمد أرسلان، ظهرت شريحة من متعلمين دروز في جبل لبنان شاركت في صوغ خطاب وطني سوري عروبي، وخطاب إسلامي – إصلاحي ممزوج بخطاب عروبي. وقد برزت هذه الخطابات عند متعلمين تخرجوا في المدرسة الداودية في قرية عبيه الدرزية التي أدارها بعد تأسيسها في سنة 1862 علي بن يوسف بن ناصر الدين (غير معروف تاريخ ولادتة ووفاته) الذي أسس مجلة «الصفا» الشهرية في بيروت سنة 1886، لتكون «باكورة الصحف الدرزية التي ظهرت على يد أبناء الطائفة الدرزية.» ومع أن المجلة توقفت عن الصدور مدة من الزمن، إلاّ إن الشاعر والأديب أمين ناصر الدين (1873 – 1953)، ابن مؤسسها الأول، أعاد إصدارها، في سنة 1908، لتكون واحدة من الصحف التي روجت خطاباً عروبياً – إسلامياً على غرار صحف إسلامية أُخرى.[45]

ساهم كل من محمد أرسلان وعلي بن يوسف بن ناصر الدين وابنه أمين وشكيب أرسلان (1869 – 1946) وسليمان أبو عز الدين (1871 – 1933) وغيرهم من مثقفي الرعيل الأول في صوغ الحجج التاريخية لهوية جماعية درزية، قائمة على ثلاثة مكوّنات أساسية: إسلامية المذهب الدرزي؛ الأصل العرقي العربي للدروز؛ انتماء الدروز إلى الوطنية السورية. وتعززت هذه المكوّنات نتيجة نشاط مثقفي الرعيلين الثاني والثالث، ونشاط قيادات درزية أدت دوراً مركزياً في الحركات الوطنية في سورية ولبنان، وخصوصاً خلال الثورة السورية الكبرى (1925 – 1927) التي قادها سلطان باشا الأطرش (1891 – 1982).[46]

وفي العودة إلى ممارسة التقية والملاءمة، نؤكد أنهما كانتا ملائمتين لمجتمع

44 انظر خطبة لمحمد أرسلان في المصدر نفسه، ص 8 – 9.

45 انظر: فيليب دي طرازي، «تاريخ الصحافة العربية»، 4 أجزاء (بيروت: المطبعة الأدبية، 1913، 1914؛ المطبعة الأميركية، 1933)، ج 2، ص 61 – 63؛ ج 4، ص 36 – 37.

46 لمزيد عن نشاط النخب الدرزية في عهد الانتداب، انظر: حسن أمين البعيني، «دروز سوريا ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي، 1920 – 1943: دراسة في تاريخهما السياسي» (بيروت: المركز العربي للأبحاث والتوثيق، 1993)، ص 154 – 214.

تقليدي، كان لرجال الدين الدروز دور مركزي في ثبات هويته الطائفية، بينما في مجتمع حديث أو مجتمع في طريق الحداثة، كان للمثقفين دور في صوغ خطاب هويات جماعية عابرة للطائفة. ونعرض باختصار مواقف ثلاثة منهم: عبد الله النجار (1896 – 1976)؛ علي ناصر الدين (1888 – 1974)؛ سعيد تقي الدين (1903 – 1960). شارك النجار مثقفين دروزاً انضموا إلى ثورة الشريف حسين (1854 – 1931) في سنة 1916 ضد العثمانيين، وشغلوا مناصب في الحكومة العربية للأمير فيصل بن الشريف حسين (1883 – 1933) في دمشق، قبل سقوطها على أيدي القوات الفرنسية في سنة 1920. ونشر النجار أول كتاب ألفه درزي عن عقيدة الدروز، عنوانه: «بنو معروف في جبل حوران»، شرح فيه مبادئ هذه العقيدة وانتماءها إلى الإسلام والعروبة، متخذاً من مصطلحي الملة والأمة وسيلة في هذا الشرح. واعتبر النجار طائفة الدروز ملة من الملل الإسلامية التي اعتمدت عقيدتها على التفسير الباطني للقرآن، وهي جزء من الأمة الإسلامية التي تجمع الملل الإسلامية كلها والقوميات المتعددة من عرب وأتراك وفرس وغيرهم. وبالإضافة إلى كون الطائفة الدرزية ملة إسلامية، فهي عربية يعود أصلها العرقي إلى أوائل المنتمين إليها من قبائل عربية استوطنت بلاد الشام.[47]

أمّا علي ناصر الدين، فقد انضم إلى الثورة العربية قبل أن تصل قوات الأمير فيصل إلى دمشق سنة 1918. وبسبب مقاومته الانتداب، حكمت عليه السلطات الفرنسية بالسجن في سنة 1920 مدة ستة أشهر، ليعود بعد الإفراج عنه إلى نشاطه الثقافي في مقاومة الانتداب الذي تمثل في إصداره صحيفة «المنبر» القومية في سنة 1922. لكن السلطات الفرنسية أوقفت الصحيفة، في سنة 1924، بحجة التحريض، وحكمت عليه ثانية بالسجن. وبعد الإفراج عنه، توجه إلى مدينة حيفا الفلسطينية ليواصل نشاطه في صحيفة «الكرمل» المناهضة للحركة الصهيونية والانتداب البريطاني. وفي سنة 1928 عاد إلى لبنان، ليشغل منصب محرر صحيفة «اللواء» الطرابلسية التي أغلقتها السلطات الفرنسية، ليعود ثانية إلى فلسطين، مستأنفاً نشاطه السياسي. وبالإضافة إلى مشاركة علي ناصر الدين في المؤتمرات الفلسطينية المناهضة للبريطانيين وللحركة الصهيونية،

47 انظر: عبد الله النجار، «بنو معروف في جبل حوران» (دمشق: المطبعة الحديثة، 1924)، ص 13 – 52.

حرر صحيفة «الجمعية الإسلامية» في يافا، وهو ما دفع سلطات الاحتلال البريطاني إلى طرده من فلسطين. وبعد عودته إلى لبنان، دعا، في 23 آب/ أغسطس 1933، قوميين عرباً من طوائف وأقطار عربية متعددة إلى حضور مؤتمر قومي عربي في قرية قرنايل الدرزية اللبنانية، استمرت أعماله خمسة أيام، وتمخض عنه تأسيس **عصبة العمل القومي** على هيئة حزب يدعو إلى وحدة الأقطار العربية. ومع أن ناصر الدين شغل منصب سكرتير الفرع اللبناني للعصبة، إلاّ إن آراءه – التي أجملها في كتابه «قضية العرب» المنشور في سنة 1946 – أثرت في صوغ الفكر القومي العربي الحديث.[48] ويعتبر بعض دارسي تطور القومية العربية فكر علي ناصر الدين وتنظيم عصبة العمل القومي لبنات أساسية في صوغ فكر أحزاب وتنظيمات قومية عربية، أهمها حزب البعث الذي أُسس في سنة 1947، وحركة القوميين العرب التي أُسست في سنة 1948.[49]

كان لفكر النجار وناصر الدين وآخرين تأثير في شرائح متعلمة تبنت هوية جماعية عابرة للطوائف. وتجلى هذا التبنّي بوضوح في كتابات سعيد تقي الدين (1904 – 1960)، الأديب اللبناني. وكرّس سليمان تقي الدين (1952 – 2015)، الصحافي والمؤرخ اللبناني، الفصل الأول من كتابه «سيرة الأديب سعيد تقي الدين» لعرض تكوّن فكر هذا الأديب اللبناني الاجتماعي والسياسي والقومي العربي،[50] والذي هاجر، في سنة 1925، إلى الفيليبين ولم يعد منها إلاّ في سنة 1948، عام النكبة

---

48 انظر: علي ناصر الدين، «قضية العرب» (بيروت: دار عويدات، 1963) منقول عن نسخة 1946 (دار العلم للملايين).

49 انظر: خطار بوسعيد، «عصبة العمل القومي ودورها في لبنان وسوريا، 1933 - 1939» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 63 - 70؛ أحمد بدران، «الاتجاه الوحدوي في فكر علي ناصر الدين» (بيروت: المركز العربي للأبحاث والتوثيق، 1996)، ص 73 - 110؛ مهدي سعد شلاش، «حركة القوميين العرب ودورها في التطورات السياسية في العراق، 1958 - 1966» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 45؛ سهير سلطي التل، «حركة القوميين العرب وانعطافاتها الفكرية» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص 77 - 100؛ حازم صاغية، «قوميو المشرق العربي من درايفوس إلى غارودي» (بيروت: دار الساقي، 2000)، ص 165 - 188.

50 سليمان تقي الدين، «سيرة الأديب سعيد تقي الدين» (لندن: مؤسسة التراث الدرزي، 2004)، ص 15 - 62.

الفلسطينية، فكتب: «قبل أن أروي نفسي من لقاء أمي.... [و]أخشع على قبر أبي، أردت أن أعرف ما الذي نحن فاعلوه في الحرب في فلسطين. أنا عربي وفلسطين هي أبي وأمي وأرضي وعرضي. فتشت.... عن المنظمة التي تسيرنا، فلم أجد.... حينئذ دب بي من الرعب ما لم أعرفه.»[51] ويصف كاتب سيرة سعيد عودته وكيف «كان.... وهو المفعم بالعروبة، متلهفاً للقيام بعمل وطني»، فحاول تأسيس حزب مستقل يخدم القضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب الأولى.[52] وتساءل سعيد، مستخدماً كلمة «مذهب» للتعبير عن مفهوم الهُوية الجماعية، في إحدى مقالاته السياسية: «هل لي مذهب؟ ما هو المذهب؟ أمِنَ الضروري أن يكون للرجل مذهب؟ وأهم من كل هذا أصادق أنا بالجواب؟.... فلقد كنت حتى السادسة عشرة من عمري أدين بقرويتي الضيقة. فأنا ابن الضيعة في لبنان. أؤمن بعائلتي، بتفوقها، بأحقادها وصراعها مع جيراننا من أجل سؤددها، وهذه العائلية ارتَدَت الطائفية وامتشقت سيفاً واعتمرت خوذة، فأنا درزي، والدروز أشجع أهل الأرض، وأنبلهم.... وراحت الحياة تفكك عُقَداً في النفس وتصوغ سواها.... واستفقت.... [فـ]كنت أصيح بالناس أخبرهم من أنا، وما هي أمتي.... كاذب من يقول لك أنه اعتنق مذهباً، لسبب واحد من الأسباب. وكاذب أنا إذا قلت إن [مذهبي] يمثل مئة بالمئة كل ما أصبو إليه.»[53] كما عبّر في مقالة بعنوان «أنا لبناني فأنا عربي»، عن تزامن ثلاث هويات جماعية ينتمي إليها: لبنانية وعربية وسورية: «أنا لبناني، إذاً أنا عربي، إذاً فمن النكبة عليّ أن تكون هذه القطعة من الدنيا [سوريا الكبرى]، من [جبال] طوروس إلى العريش، ومن المتوسط إلى الصحراء غير وحدة سياسية لا تتجزأ.»[54]

هذا العرض السريع لمواقف النخب الدرزية في سورية ولبنان لا ينطبق على مواقف زعماء الطائفة الدرزية في فلسطين الذين ظلوا ملتصقين بهويتهم الطائفية حتى بعد سنة 1948، وظلوا بعيدين عن الفكر القومي والوطني والإسلامي. فخلافاً

51 الاقتباس (من) المصدر نفسه، ص 91 – 92.

52 المصدر نفسه، ص 67-63.

53 المصدر نفسه، ص 92 – 93.

54 المصدر نفسه، ص 94.

لدروز لبنان وسورية، لم تشهد القرى الدرزية في فلسطين تغيرات اقتصادية واجتماعية تساعد على ظهور شريحة متعلمة قادرة على استيعاب مفاهيم وطنية وقومية. وساعد غياب هذه الشريحة المتعلمة الحركة الصهيونية في سعيها لتحييد الدروز في الصراع الفلسطيني - الصهيوني قبل 1948، وفي سعيها لتجنيد عدد من الزعماء الدروز التقليديين خلال حرب 1948، ثم استخدامهم وسيلة في سياسة فرق تسد التي انتهجها صناع السياسة الإسرائيليون بعد قيام الدولة الصهيونية. وسنبين، في فصول هذا الكتاب، استناداً إلى المادة الأرشيفية، أن صناع هذه السياسة اعتقدوا أن **التقية** مكوّن إثني أصلي وأولي (primordial)، يمكن استغلاله في تعزيز الهوية الطائفية وفصلها عن سائر الطوائف الفلسطينية. وانطلاقاً من هذا الاعتقاد، اعتبر هؤلاء اشتراك الدروز في نضال الفلسطينيين - قبل سنة 1948 وخلالها وبعدها - خروجاً عن القاعدة التي تحدد سلوكهم الأصلي والحقيقي.

وقبل أن نعرض تطور الأحداث التي برزت فيها سياسة المؤسسات الصهيونية تجاه الدروز ونحللها في فصول هذا الكتاب، نتوقف قليلاً عند مفهومَ **الإثنية**، كما شرحتها الدراسات الإثنية الحديثة التي بدأت تتطور، منذ ستينيات القرن الماضي، لتتحول إلى فرع من فروع العلوم الإنسانية يجمع بين مناهج الدراسات التاريخية والاجتماعية والسياسية والثقافية. ونتيجة نقاش بين دارسي هذا الفرع، برزت أسئلة عديدة أهمها: ما هي مكونات الجماعة الإثنية؟ ما هي الحدود الفاصلة بينها وبين جماعات أُخرى؟ متى وكيف تَستخدِم الجماعة مكوّناتها الإثنية؟ ما هو دور نخب الجماعة في استخدامها؟ ما مدى تأثير الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في تطور هذه المكوّنات؟ وقد أدى هذا النقاش إلى ظهور مقاربتين رئيسيتين:

1 - المقاربة الأولية (the primordialist approach)، ويطلق عليها بعض الدارسين المقاربة الثقافية (the culturalist approach)، التي وضع أُسسها النظرية كليفورد غيرتز (Clifford Geertz) (1926 - 2006)، أحد أبرز الأنثروبولوجيين المؤثرين في مناهج العلوم الإنسانية في العقود الأخيرة من القرن العشرين. ونتيجة دراسات غيرتز عن سلوك الإثنيات، اعتبر أن هناك روابط أولية (primordial attachments) متأصلة تجمع

أفراد أي جماعة إنسانية، وهي نابعة من معطيات ثقافية تحدد انتماءهم إلى هويتهم الجماعية، وتؤثر في نظمهم الاجتماعية وتطلعاتهم السياسية: «نعني بالروابط الأولية ما ينبع من 'معطيات مسبقة' - أو، بصورة أدق، من المعطيات كثقافة من المتعذر تجنّب تدخلها في الشأن [الإثني].... [و] تنبع المعطيات من كون [الأفراد] يولدون في طائفة دينية معينة، أو يتكلمون لغة معينة، وحتى لهجة من لهجات لغة، ويمارسون عادات اجتماعية معينة.»[55] وبحسب هذه المقاربة فإن الهوية الجماعية لأي جماعة إنسانية تنتقل من جيل إلى جيل بفعل الروابط الأولية، وهي المؤثرة في علاقة الجماعة بجماعات أُخرى. 2 - المقاربة الأداتية (the instrumentalist approach)، وبعضهم يطلق عليها المقاربة الحداثية (the modernist approach) التي ترى أن إثنية أي جماعة ليست ثابتة بفعل الروابط الأولية، بل هي قابلة للتغيُّر بفعل الأدوات التي تستخدمها نخب من داخل الجماعة ومن خارجها في تجنيد أفراد الجماعة لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية. كما أن المكونات الثقافية للجماعة، في هذه المقاربة، قابلة للتغيّر وحتى الزوال بفعل الحداثة وما يصاحبها من تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية.[56] ومن المفيد الإشارة إلى أن هناك ميلاً عند كثيرين من دارسي الإثنيات في هذه الأيام إلى تبنّي مقاربة دامجة (integrative approach)، ترى أن العناصر الأولية للإثنية ليست ثابتة، بل قابلة للتشكل من جديد نتيجة استخدامها من النخب. كما ترى المقاربة الدامجة أن لكل جماعة إثنية جنيناً إثنياً، تكوّن خلال المسار التاريخي، تستخدمه النخب أداة لتحسين مواقعها في الحقل السياسي الذي تعمل فيه. وخلال استخدام هذه الأداة، تصوغ هذه النخب من جديد المكوّنات الإثنية الأولية، مضيفة إليها مكوّنات جديدة تتلاءم مع هذا الحقل السياسي.

55 Clifford Geertz, «The Integrative Revolution: Primordial Sentiments and Civil Politics in the New States,» in *Old Societies and New States: The Quest for Modernity in Asia and Africa*, edited by Clifford Geertz (New York; London: The Free Press of Glencoe, 1963), p. 109.

56 لمزيد عن هذه المقاربات النظرية في الدراسات الإثنية، انظر:
Smith, op. cit., pp. 7-13.

ومع أن أوري شطندل، أحد المتخصصين بدراسة الأقلية العربية في إسرائيل، حاول أن يواكب تطور الدراسات الإثنية الحديثة التي تجمع بين المقاربة الأولية والمقاربة الأداتية، إلاّ إنه لم يستطع التخلص نهائياً من فكرة الربط بين التقية والسلوك السياسي للدروز، إذ كتب: «إن الآراء منقسمة بشأن مسألة كون الدروز طائفة أم قومية في حالة التكون، لكنهم، بلا شك، كسبوا في ثلاث دول [سورية ولبنان وإسرائيل] قوة سياسية تفوق حجمهم النسبي.... تجسدت [هذه القوة] في اندماجهم المتعاظم في قوى أمن [هذه الدول].... [و] تطور عند الطائفة الدرزية تقليد طاعة السلطة كضرورة للتأقلم مع الواقع. ويربط كثير بين هذا التأقلم والتقية.... ومن هنا نبعت قدرتهم [قدرة الدروز] على إعلان الولاء للدولة التي يعيشون فيها كأقلية. هذا الولاء هو، تقريباً، واجب بحكم تقليد تبنته الأجيال – بهدف استمرار الوجود –.... لتصبح التقية في القرن العشرين كنزاً سياسياً في لباس علماني واضح، منحهم القدرة على ممارسة أعمال منطقية في حياة الدولة، بحيث تقلصت نقاط الاحتكاك مع الأغلبية، وهو ما صان الدروز كأقلية. وأتاح الاندماج للدروز المحافظة على خصوصيتهم من دون التظاهر أو التخفي، وهذا، تقريباً، بمثابة نقيض للتقية، التي لم تعد ضرورية في صيغتها التاريخية الأصلية.»[57]

يدل نص شطندل على أن التقية بقيت عنده حاضرة متدرجة من حالة إلى أُخرى لتخدم في نهاية المطاف خطابه الذي يبرز مناقب سياسة الدولة الصهيونية التي نجحت في دمج الدروز. ومن الملاحَظ أن شطندل ركز على **الاندماج** في الدولة الصهيونية كعامل رئيسي في إسقاط فاعلية **التقية** التقليدية في صون الخصوصية الدرزية، وبهذا حذا حذو كثيرين من الدارسين الإسرائيليين الذين استخدموا مصطلح **الاندماج** من دون تعريفه وشرح أشكاله، مركزين على دور الخدمة العسكرية في اندماجهم، كما عبّر عن ذلك، مثلاً، بن – دور الذي كرّس فصلاً كاملاً من كتابه،[58] شرح فيه

57 أوري شطندل، «هدروزيم بيسرائيل بمعربولت زرميم بوليطيم» («الدروز في إسرائيل في دوامة التيارات السياسية»)، في: «هدروزيم» («الدروز»)، تحرير نيسيم دانا (القدس: غرافيت، ط2، 1998)، ص 203 – 204.

58 Ben-Dor, op. cit., pp. 125-157.

«التأثير الكبير جداً [للخدمة] العسكرية في السياسة الدرزية.... من حيث التحديث والاندماج.... [ليصبح] الأداة الأكثر قوة.... في إيجاد واقع جديد.»[59]

وبالإضافة إلى استخدام مصطلح **الاندماج** من دون شرح أبعاده، استخدم معظم الدارسين الإسرائيليين مصطلح **الطائفة** كأنها ذات قائمة بنفسها، «تقرر»، و«تتصرف» و«تتأثر» بمعزل عن أفرادها وعن مواقفهم وأفعالهم. ويظهر ذلك جلياً عندما يصوّر هؤلاء تعاون عدد قليل من الدروز مع الحركة الصهيونية – خلال الانتداب وبعد سنة 1948 – على أنه تعاون الطائفة كلها كأنها قائمة بمعزل عن أفرادها، فإذا تصرف واحد أو مجموعة صغيرة من الدروز تصرفاً معيناً في زمن ما، أصبح هذا تصرفاً عاماً للطائفة. إن استخدام مصطلحي **الاندماج والطائفة** اللذين يلغيان آراء الدروز ومواقفهم المتعددة تجاه سياسة الدولة الصهيونية، يتعامى عن تبعية بعض شرائح الطائفة الدرزية التي جاءت نتيجة تحوّل «المحراث إلى بندقية».

---

59 Ibid., p. 125.

الفصل الأول

دروز فلسطين أمام وضع جديد

أولاً: الوجود الدرزي في شمال فلسطين

شمال فلسطين واحد من مناطق بلاد الشام التي نشر فيها دعاة مذهب التوحيد الدرزي عقائدهم الدينية، في بداية القرن الحادي عشر (في الفترة 1017 – 1043). وخرج هذا المذهب من رحم المذهب الإسماعيلي الذي انشق عن مذهب الشيعة الإثني عشرية في نهاية القرن الثامن الميلادي. واستطاع دعاة المذهب الإسماعيلي، في القرن التاسع، نشر عقائدهم في مناطق عديدة من الإمبرطورية الإسلامية، ليصبح، في بداية القرن العاشر، مذهب الدولة الفاطمية التي أُسست في شمال أفريقيا (تونس) في سنة 912. وتوسع انتشار المذهب الإسماعيلي بعد أن بنى الفاطميون مدينة القاهرة في سنة 968 واتخذوها عاصمة لهم، ومركزاً لنشر دعوتهم الدينية في المناطق الخاضعة لسيطرتهم السياسية. وفي سنة 1017، انشقت دعوة التوحيد (الدعوة الدرزية) عن الدعوة الإسماعيلية الفاطمية، لتنتشر في بعض مناطق مصر وبلاد الشام. لكن لم يمر على نشر الدعوة الجديدة سوى أعوام قليلة حتى اختفت من مصر واقتصر انتشارها على بلاد الشام.

ومع أننا لا نملك معلومات كافية عن مناطق وجود الدروز في بلاد الشام، خلال الفترة الممتدة من النصف الثاني من القرن الحادي عشر حتى النصف الثاني من القرن السابع عشر، إلاّ إن محمد مالك الأشرفاني (غير معروف تاريخ الولادة والوفاة) زودنا في القسم الثالث من مؤلفه «عمدة العارفين» الذي أتم كتابته في سنة 1659 ببعض المعلومات بشأن خمس مناطق أساسية سكنها الدروز بعد انتشار دعوتهم.[1]

1 – منطقة الجبل الأعلى أو جبل السماق القريب من مدينة إدلب التي بقيت

---

1 بشأن هذه المناطق، انظر: عبد الملك الأشرفاني، «عمدة العارفين» (مخطوطة)، القسم الثالث.

تابعة لولاية حلب حتى نهاية الفترة العثمانية. وكان هذا الجبل أحد المراكز الرئيسية التي انتشرت فيها دعوة التوحيد الدرزية. ومع أننا لا نملك معلومات عن تاريخ دروز جبل الأعلى، إلاّ إن كثيراً من العائلات التي تسكن، حالياً، في جبل لبنان ووادي التيم والجليل وجبل حوران يعود في أصله إلى قرى هذا الجبل، هجره أو هُجّر منه، وهو ما أدى إلى نقص مستمر في سكانه الذين لم يتجاوز عددهم، في سنة 2012، 20.000 مواطن، سكنوا في 17 قرية صغيرة. وعلى الرغم من أن بعض العائلات النازحة من الجبل الأعلى حافظ على أسمائه الأصلية، بعد توطنه في مناطق جديدة، فإن كثيراً من هذه العائلات يحمل حتى اليوم اسم حلبي (نسبة إلى الجبل الأعلى الذي كان تابعاً لولاية حلب).

2 – منطقة غوطة دمشق وريفها التي كان فيها، حتى القرن السابع عشر، نحو عشر قرى، بالإضافة إلى أحد أحياء المدينة. ونتيجة الهجرة، لم يبقَ في ريف دمشق سوى أربع قرى، أكبرها جرمانا التي أصبحت اليوم مدينة ملتصقة بدمشق الكبرى. وهاجرت من هذه المنطقة عائلات، قسم منها إلى قرى الكرمل والجليل، ما زال بعضها يحمل اسم شامي أو غوطاني، أو صحناوي (نسبة إلى صحنايا، إحدى هذه القرى).

3 – منطقة الغرب في جبل لبنان التي أدى أمراؤها التنوخيون دوراً بارزاً في نشر الدعوة الدرزية، وفي توسيع التوطن الدرزي في منطقتي الشوف والمتن. وبقي التنوخيون يحكمون أجزاء من جبل لبنان حتى سنة 1516، ليخلفهم الأمراء المعنيون الذين وسعوا سلطتهم السياسية إلى مناطق أُخرى في بلاد الشام، ضمنها منطقة شمال فلسطين التي استوعبت عائلات من جبل لبنان، حافظ قسم منها على أسمائه الأصلية وقسم آخر حمل اسم شوفاني أو شوفانية (نسبة إلى الشوف في جبل لبنان).

4 – منطقة وادي التيم في سفوح جبل الشيخ الغربية، الممتدة من قرى حاصبيا جنوباً إلى قرى راشيا شمالاً. وعلى الرغم من أن منطقة إقليم البلان في سفوح جبل الشيخ الشرقي لم يذكرها الأشرفاني، فإن التفصيلات التي ذكرها بشأن انتشار الدعوة تشير إلى أن قرى هذه المنطقة ربما كانت موجودة في زمن الدعوة، وأنها استوعبت في القرن الثامن عشر عائلات درزية من الجليل، ما زال قسم منها يحمل اسم صفدي،

نسبة إلى مدينة صفد المحاطة بقرى درزية.

5 – منطقة الجليل التي ضمت، حتى النصف الأول من القرن السابع عشر، نحو 35 قرية سكنها دروز نعموا باستقرار نسبي في فترة حكم الأمير فخر الدين المعني الثاني (1572 – 1635). وتزامن تضعضع سلطة الأمراء المعنيين في الجليل بعد سنة 1635 بصعود عائلة زيدان البدوية (الزيادنة) التي استطاعت، من مركزها في قرية عرابة البطوف، أن توسع نفوذها السياسي في الجليل. فعُزِّز هذا الصعود بعد معركة سلامة، المعروفة لدى مؤرخي تلك الفترة باسم حادثة سلامة، نسبة إلى قرية سلامة الواقعة غربي قرية المغار الحالية. ووقعت هذه الحادثة في سنة 1690 (هناك خلاف بشأن زمن وقوعها)، حين انتصر الزيادنة على مشايخ دروز قرية سلامة المسؤولين عن جباية الضرائب من القرى المجاورة. ونتيجة الهجرة، خلال القرن التاسع عشر، تناقص عدد القرى في الجليل، ليصل عددها إلى 16 قرية يسكنها دروز حتى اليوم.

تزامن التوسع المطرد لسلطة الزيادنة خلال القرن الثامن عشر مع بداية توطن الدروز في منطقتين جديدتين من بلاد الشام: جبل حوران (جنوب سورية) وجبل الكرمل (قرب مدينة حيفا الفلسطينية). فأقام المستوطنون الدروز في جبل الكرمل نحو ثماني قرى، انهارت أغلبيتها نتيجة خلافات مع القرى المجاورة، وبقيت قريتان: عسفيا التي تَجمّع فيها دروز قدموا من الجليل وجبل لبنان، ودالية الكرمل التي أقامها دروز قادمون من الجبل الأعلى التابع لولاية حلب، قسم حافظ على أسماء عائلاته الأصلية، وقسم آخر حملت عائلاته اسم حلبي، نسبة إلى هذه الولاية، وما زال سكانها يتكلمون بلهجة تغلب عليها لكنة المنطقة التي هاجروا منها. ومع توقُّف هذه الهجرات المتبادلة، في بداية القرن العشرين، بقيت في فلسطين 18 بلدة يسكنها حالياً دروز، قُدر عدد سكانها، في سنة 1922، بنحو 7000 نسمة (أقل من واحد في المئة من مجمل سكان فلسطين في هذه السنة).[2] وبعد أقل من 30 سنة، تضاعف

2 *Plaestine*: *Report and General Abstract of the Census of* 1922, Compiled by J.B. Barron, O.B.E., M.C. Superintendent of the Census, Table I, p. 5.

عدد سكانها الدروز، ليصل، في سنة 1950، إلى 14.400 نسمة، شكلوا أقل من اثنين في المئة من سكان الدولة الصهيونية.[3] وخلال خمسة عقود، تضاعف هذا العدد أكثر من مرة، ليصل في سنة 2015 إلى 115.300 نسمة (بالإضافة إلى 22.000 درزي يسكنون أربع قرى في الجولان المحتل).[4] وفي موازاة تطورهم الديموغرافي، شهد دروز فلسطين، منذ بداية النصف الثاني للقرن العشرين، تطوراً اقتصادياً تضمن الانتقال من العمل في الزراعة إلى العمل في قطاعات اقتصاد السوق الإسرائيلية، كما سنشرح ذلك لاحقاً.

وعلى الرغم من أن دروز فلسطين حافظوا على تواصلهم الاجتماعي بدروز سورية ولبنان، خلال فترة الانتداب، فإن تقسيم كل من الاستعمار البريطاني والفرنسي بلاد الشام إلى كيانات سياسية جديدة أدى إلى فصل المسار السياسي لدروز فلسطين عن المسارات السياسية لدروز لبنان وسورية. فبينما أدت النخب الدرزية دوراً مؤثراً في السياسة العامة للبنان وسورية، بقيت نخب دروز فلسطين بعيدة عن السياسة العامة، حتى بعد سنة 1930، حين بدأت محاولات الحركة الصهيونية البحث عن وسائل للتقرب منهم. ووصل عدد سكان دروز فلسطين في سنة 1931 إلى نحو 9000 نسمة، وشكلوا أقل من واحد في المئة من مجمل سكان فلسطين البالغ 1.035.400 نسمة.[5] وبحسب مذكرة كتبها إلياهو إيبشتاين (1903 – 1990)، وهو مستشرق عمل في الوكالة اليهودية، في سنة 1939 (سنعود إليها)، عمل في ثلاثينيات القرن العشرين أكثر من 90٪ من القوى العاملة الدرزية في الزراعة.[6]

---

3 أرشيف الدولة، وزارة الخارجية / 2402/ 20، السكان العرب، 15 شباط/ فبراير 1950.

4 المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي (القدس) «سنوات منتقاة».

5 حكومة فلسطين، «إحصاء سكان فلسطين، 1931» (القدس: حزيران/ يونيو 1932).

6 أرشيف آبا حوشي، تسلسل 1/ 5، إلياهو إيبشتاين، «مذكرة عن خطة نقل الدروز من البلد [فلسطين] إلى جبل الدروز»، 3 أيار/ مايو 1939، ص 1 – 4؛ انظر أيضاً: الأرشيف الصهيوني المركزي (أ. ص. م.)، س 3253/ 25، مذكرة إلياهو إيبشتاين إلى إليعيزر كابلان، «الدروز في إيرتس يسرائيل [فلسطين] وخطة نقلهم من البلد إلى جبل الدروز»، 3 أيار/ مايو 1939. المعلومات عن الدروز في هذه المذكرة نُشرت لاحقاً في «يلكوت همزرح هتيخون» [«حقيبة الشرق الأوسط»]، العدد 32/ 33 (1940 – 1941).

ثانياً: التنافس بين ثلاث عائلات متنفذة

بقي المبنى الاقتصادي لدروز فلسطين في عهد الانتداب تقليدياً متوارثاً من الفترة العثمانية، وتميز بعدم وجود فوارق كبيرة في توزيع ملكية الأراضي بين العائلات في القرى، إذ إنه لم يسمح بظهور عائلات قيادية على غرار عائلات دروز منطقتي جبل لبنان وجبل حوران (جبل الدروز أو جبل العرب) التي اعتمدت على تملكها أراضي زراعية واسعة نسبياً. وأدت هذه العائلات التي سُميت المقاطعجية في جبل لبنان (مثل جنبلاط وأرسلان وغيرهما) وعائلات المشايخ في جبل الدروز (مثل أطرش وعامر وغيرهما) دوراً سياسياً فاعلاً في الحياة السياسية في فترة الانتداب الفرنسي. ومع أن ثلاث عائلات درزية فلسطينية (خير من قرية أبو سنان، ومعدي من قرية يركا، وطريف من قرية جولس) استطاعت خلال القرن التاسع عشر زيادة نفوذها السياسي والديني داخل القرى التي تسكن فيها، إلاّ إن هذا النفوذ بقي، حتى فترة الانتداب، محصوراً في حدود السياسة القروية للطائفة، مرافقاً بتنافُس بين زعمائها، كما لاحظ ذلك مندوب سلطة الانتداب في شمال فلسطين.[7]

تشير المصادر الشفهية إلى أن نفوذ عائلة خير في قرية أبو سنان عُزِّز في فترة حكم المعنيين (1594 – 1697) سنجق صفد، وخصوصاً في النصف الثاني من القرن السابع عشر، حين اتخذ أحد أمراء المعنيين من قرية أبو سنان مركزاً لإدارة هذا السنجق. وامتداداً لهذا النفوذ، اختارت الدولة الفارسية الإيرانية الشيخ صالح يوسف خير، في سنة 1864، قنصلاً لها في مدينة عكا، نَعَته سكان المنطقة بلقب قنصل العجم. وبحسب هذه المصادر الشفهية، استفادت العائلة من هذا المنصب في زيادة أراضيها في القرية، وهو ما عزز مكانتها السياسية والدينية بين دروز فلسطين.[8]

تشير الشهادات الشفهية المتداولة بين أفراد عائلة معدي إلى أن هذه العائلة استطاعت أن تقيم علاقات جيدة بالإدارة العثمانية، قبل القرن التاسع عشر، وإلى بروز

---

7 أرشيف الدولة 548/ ن - ي/ 82/ 33، رسالة من مندوب منطقة حيفا إلى سكريتاريا المندوب السامي في القدس، حيفا 20 آب/ أغسطس 1935.

8 جُمعت هذه المعلومات من روايات شفهية في قرية أبو سنان.

مشايخ دين كسبوا مناصرين لهم في القرى الدرزية المجاورة. وتشير أوراق العائلة (أرشيف عائلة معدي)- التي جمعها الشيخ كمال معدي (1910 – 1984) وحافظ عليها، وبعده وحيد مرزوق معدي – إلى أن الإدارة العثمانية في شمال فلسطين عيّنت، في النصف الأول من القرن التاسع عشر، أحد زعماء العائلة ملتزماً جباية الضرائب من فلاحي قرية يركا وبعض القرى المجاورة. وفي سنة 2014 أصدر منصور خضور معدي، أحد أفراد العائلة، كتاباً – اعتمد فيه على بعض هذه الأوراق، وعلى شهادات شفهية – ذكر فيه أن الشيخ إسعيد الأول بن معدي كان معاصراً للشيخ علي الفارس (1704 أو 1708 – 1753 أو 1754)، أحد أبرز مشايخ الدين في زمنه.[9] وتدل وثيقة عثمانية تُسمى «شرط نامة»- ما زالت محفوظة في بيت الشيخ مرزوق إسعيد معدي (1911 – 1992) حتى هذه الأيام – على أن عبد الله باشا، والي صيدا الذي أدار ولايته من مدينة عكا، في الفترة 1818 – 1831، منح الشيخ مرزوق بن إسعيد بن معدي (ت. 1838) التزام جباية الضرائب من سكان قرى في الجليل الغربي مدة ثلاث سنوات (1243، 1244، 1245هـ، 1827، 1828، 1829م).[10] وتجدد هذا الالتزام، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بدليل أن أرشيف العائلة يحتوي على سجلات ضرائب جباها زعماء العائلة من قريتهم ومن قرى مجاورة، من سنة 1882 (1299هـ) إلى سنة 1902 (1320هـ).[11]

---

9 انظر: منصور خضور معدي، «رجل الكرامات عطوفة المغفور له الشيخ جبر داهش معدي: مواقف، تحديات وإنجازات» (يركا: المؤلف، 2014)، ص 26.

10 انظر صورة لـ«شرط نامة»: علي صغيّر، «كفار يركا وسفيفاته» («قرية يركا ومحيطها») (يركا: المؤلف، 1993)، ص 105؛ معدي، مصدر سبق ذكره، ص 52. ومع أن منصور معدي ضمَّن كتابه هذه الصورة، إلاّ إنه أخطأ في قراءتها، عندما كتب (ص 32): «حظي الشيخ مرزوق بمكانة سياسية كبيرة لدى السلطات العثمانية ووالي صيدا حيث أوكِلَتْ له مهمة السيادة والالتزام [جبي الضرائب] في مناطق الساحل والجليل وذلك بموجب فرمان خطي صادر من السلطان العثماني عبد المجيد [1823 - 1861] عرف بخط 'الشرط نامة'. فهذا الأخير اعتلى عرش السلطنة، في 1 تموز/ يوليو 1839، أي بعد موت الشيخ مرزوق بن إسعيد بن معدي.»

11 أرشيف عائلة معدي، سجلات الضرائب، «أعداد الفدادين والفلاتية (سنة 1299 هجرية)»؛ «الذكور الذين دفعوا الضرائب (سنوات 1318 - 1320)»؛ «بيان الأنفار الموجودين بالعسكرية (1317)»؛ «بيان المتوفين من الأنفار بكشف الضريبة (1318)».

أمّا عائلة طريف، فقد وطدت زعامتها، معتمدة على مكانتها الدينية المتوارثة، والتي كسبت مكانة دينية خاصة بعد اتخاذ الشيخ علي الفارس- المولود في قرية يركا- من مجلسها الديني في قرية جولس مكاناً لإلقاء شعره الصوفي ومواعظه الدينية.[12] فترسخت زعامة عائلة طريف بعد أن رمم الشيخ مهنا طريف (ت. 1889)، في بداية ثمانينيات القرن التاسع عشر، مقام النبي شعيب الملاصق لقرية حطين القريبة من مدينة طبرية، وأضفت الدولة العثمانية، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، على هذه الزعامة شرعية رسمية، حين اعترفت بالشيخ طريف محمد طريف (ت. 1928) رئيساً روحياً للطائفة الدرزية في فلسطين، بعد وفاة شقيقه الشيخ مهنا في سنة 1889. وفي أعقاب هذا الاعتراف، تم تعيين الشيخ طريف قاضي مذهب الدروز في ولاية بيروت، باعتباره واحداً من المذاهب الإسلامية. ولهذا اقتصرت صلاحياته على النظر في قضايا الزواج والطلاق والوصية والميراث، باعتبار أن المذهب الدرزي يختلف عن المذاهب السنية في تعاملها مع هذه القضايا. وبعد أشهر قليلة من انقلاب حركة تركيا الفتاة في تموز/يوليو 1908، وتأليف حكومة الاتحاد والترقي، عيَّن الشيخ طريف مندوباً عنه في مدينة بيروت التي كانت تسكنها أقلية درزية، الأمر الذي وسع شرعية زعامته الدينية.[13]

حافظت سلطة الانتداب البريطاني على الوضع القائم، وأبقت الشيخ طريف محمد طريف في منصبه قاضياً لدروز فلسطين. وفي بداية سنة 1926، حاول الشيخ طريف تعزيز نفوذه من خلال توسيع صلاحياته، إذ استعان بمشايخ من طائفته توجهوا إلى ممثل حكومة الانتداب في مدينة حيفا، مطالبين بتنظيم طائفتهم وضم ممثلين لها في المجلس التشريعي الفلسطيني، أسوة بسائر الطوائف الفلسطينية، كما نص على ذلك مرسوم المندوب السامي- الصادر في سنة 1922. لكن حكومة الانتداب لم تستجب لهذا الطلب، مبقية الطائفة الدرزية تابعة من الناحية الرسمية لمؤسسات المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى الذي أُسِّس مباشرة بعد إصدار مرسوم المندوب

12 انظر: سامي مكارم، «الشيخ علي فارس» (المختارة: الدار التقدمية، 1990)، ص 155 - 157.

13 انظر صورة لرسالة الشيخ طريف محمد إلى الشيخ محمد روضة بشأن تعيين مندوب عنه في مدينة بيروت: عبد الله طريف، «سيرة فضيلة 'الشيخ أمين طريف' وسيدنا المرحوم 'الشيخ علي الفارس'» (القدس: مطبعة أبو دلو، 1987)، ص 24.

السامي المشار إليه.[14]

وبعد وفاة الشيخ طريف محمد طريف، تجدد طلب عائلة طريف، في آذار/ مارس 1928، توسيع نفوذها وصلاحيات منصب قاضي الدروز. ففي نهاية هذه السنة، بادر الشيخ سلمان طريف (1888 – 1978)، الابن الأكبر للشيخ طريف، إلى الاجتماع أكثر من مرة بممثل سلطة الانتداب في مدينة حيفا، بهدف إقناعه بإصدار تصريح، يجدد فيه تعيين الشيخ سلمان طريف قاضياً، والاعتراف به رئيساً للطائفة الدرزية في فلسطين. وفي كانون الثاني/ يناير 1929، حصل الشيخ سلمان على التصريح الذي جاء فيه التالي: «تمت الموافقة على تعيينك رئيساً للطائفة الدرزية خلفاً للشيخ [طريف] محمد طريف. وبموجب هذا، تُمنح لك صلاحيات سلفك، ويؤذن لك القيام بالمسؤوليات التي قام بها حتى الآن فيما يتعلق [بشؤون] الطائفة الدرزية.»[15] وفي رسالة بعث بها إلى مكتب سكرتير المندوب السامي، أكد هذا الممثل لسلطة الانتداب في حيفا أن مسؤوليات الشيخ سلمان تقتصر على الأمور الدينية فحسب.[16] وعلى الرغم من ذلك فقد عمق هذا التأكيد خلاف زعماء عائلة طريف مع زعماء عائلة خير الذين اعترضوا على توسيع صلاحيات قاضي الدروز لتشمل الأمور الدينية. وفي بداية سنة 1930، بدأ زعماء عائلة خير حملة في كل القرى لمنع احتكار عائلة طريف رئاسة الطائفة الدينية.

ثالثاً: الحركة الصهيونية تراقب وتتدخل

تزامن اعتراف السلطات البريطانية بالشيخ سلمان طريف قاضياً ورئيساً دينياً مع أحداث انتفاضة البراق والحرم الشريف الفلسطينية – المعروفة في أدبيات الحركة

14 أرشيف الدولة 550/ ن – ي/ 132/ 136، رقم 8، رسالة مندوب منطقة حيفا إلى سكريتاريا المندوب السامي في القدس، حيفا، 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1931.

15 المصدر نفسه 548/ ن – ي/ 82/ 83، رسالة مندوب منطقة حيفا إلى الشيخ سلمان طريف (بواسطة موظف منطقة عكا)، 16 كانون الثاني/ يناير 1929.

16 المصدر نفسه، رسالة مندوب منطقة حيفا إلى سكريتاريا المندوب السامي في القدس، حيفا، 1 آذار/ مارس 1929.

الصهيونية باسم أحداث تارباط – التي بدأت في 9 آب/ أغسطس 1929. وامتدت هذه الانتفاضة من القدس إلى مدينة الخليل وبئر السبع، وإلى شمال فلسطين، وكانت حصيلتها 116 قتيلاً فلسطينياً و133 قتيلاً يهودياً عدا الجرحى. وفي الوقت الذي أبرزت هذه الأحداث البعد الديني للصراع الفلسطيني – الصهيوني، حاولت الحركة الصهيونية إبعاد الدروز عنه، مستغلة كل حادثة لها طابع طائفي. وأول حادثة تدخّل فيها الناشطون الصهيونيون وقعت في 7 تموز/ يوليو 1930، حين دخلت مجموعة من أفراد الشرطة – كلهم مسلمون سُنّة – إلى قريتي المغار والرامة للبحث عن المتهمين (ضمنهم ابن مختار المغار الشيخ محمد الحسين، وجيه عائلة عرايدي) بقتل شرطي مسلم سني هو عبد القادر القُبجي. وأثار العنف الذي استخدمه أفراد الشرطة في القبض على المتهمين نقداً شديداً من اللجنة التنفيذية العربية المنبثقة من المؤتمر العربي الفلسطيني سنة 1922، والتي حاولت احتواء الحادث ومنع محاولات زرع الفرقة بين الطائفتين، الدرزية والسنية. لكن الحادثة فتحت الباب لتدخّل يوسف نحماني (1891 – 1965)، مدير مكتب الصندوق القومي اليهودي (هكيرن هكييمت) في مدينة طبرية، إذ عرض خدمات الحركة الصهيونية في الضغط على السلطات البريطانية لإطلاق المتهمين. وفي 2 آب/ أغسطس 1930، التقى نحماني، بصحبة مختار قرية المغار والشيخ سلمان طريف مع يتسحاق بن تسفي. وبعد يومين من اللقاء، اجتمع هذا الأخير بقائد شرطة القدس، طالباً منه الإفراج عن المتهمين، ومشدداً على أن أبناء الطائفة الدرزية مسالمون، لم يشاركوا في أحداث البراق. ونجح بن تسفي في طلبه، وتم الإفراج بعد أيام قليلة عن المتهمين،[17] الأمر الذي شجعه على زيارة قريتي المغار والرامة – بصحبة زوجته – وحل ضيفاً في بيتي الشيخ محمد الحسين، مختار المغار، والشيخ فراج صالح فراج من الرامة. وفي تقريره عن هذه الزيارة، رسم بن تسفي خطة للتعامل

17 أ. ص. م.، س/ 25/ 6638، تقرير يتسحاق بن تسفي «عن إقامة علاقات حسنة مع الدروز»، آب/ أغسطس 1930. انظر أيضاً:

Shakib Saleh, «Relations between Jews and Druze between the Two World Wars,» in Bar Ilan, *Studies in History, II: Confrontation and Co-existence*, edited by Pinhas Artzi (Ramat Gan, 1982), pp. 168-169.

مع دروز فلسطين، اعتبرها بمثابة تحضيرات أولية للوصول إلى إقامة علاقات مع دروز لبنان وسورية: «من المهم كسب صداقة هذه الطائفة.... وفي كل نشاط بنّاء نبادر إليه بين العرب [الفلسطينيين].... من الضروري أن نأخذ في الحسبان قرى الدروز.... ومن الضروري زيارة زعماء الدروز في أرض إسرائيل [فلسطين] وإبداء استعدادنا لتقديم المساعدة القانونية لهم في أمور متعلقة بضغوط يمكن أن تمارَس عليهم من الحكومة أو المسلمين أو المسيحيين.... وبعد القيام بهذه التحضيرات، من الضروري إنشاء علاقات مع قياداتهم في حوران السورية، وفي جمهورية لبنان.»[18]

أثار تقرير بن تسفي نقاشاً بين ناشطي الحركة الصهيونية، أبرزهم الكولونيل فريدريك كيش (1888 – 1943)، أحد الضباط الصهيونيين في الجيش البريطاني، والذي انضم إلى المنظمة الصهيونية في سنة 1922، وشغل منصباً رئيسياً في اللجنة الصهيونية من سنة 1923 حتى سنة 1935. ففي رده على تقرير بن تسفي، طالب كيش بعدم المبالغة في أهمية الطائفة الدرزية الصغيرة: «مع أنني أتفق معك [مع بن تسفي] على ضرورة إقامة علاقات صداقة مع جيراننا هؤلاء، إلاّ إنني لا أرى أهمية كبيرة لهذه الطائفة من الفلاحين، وبالتالي، لا يوجد مبرر لأن نقوم بعمل مميز لمصلحتهم. لكن أوافق على أننا يمكن أن نأخذهم في الاعتبار خلال نشاطنا في المستقبل. ربما أنت [بن تسفي] تشير إلى أن أهميتهم الرئيسية تنبع من علاقاتهم مع زعمائهم في الشمال [لبنان] وفي حوران. لكن، في هذا الصدد بالذات، علينا أن نكون حذرين.... فإن إقامة علاقات مع هؤلاء [زعماء في لبنان وحوران] يمكن أن تورطنا مع الفرنسيين.»[19]

ومع أن ملاحظات كيش لم تُثنِ بن تسفي عن محاولاته إقامة علاقات صداقة بين الحركة الصهيونية وأبناء الطائفة، إلاّ إنها اصطدمت بعقبات. ففي تشرين الثاني/ نوفمبر 1930، أي بعد أقل من أربعة أشهر على تقريره، برزت أول هذه العقبات حين انفجر شجار بين دروز ويهود قرية البقيعة. وخوفاً من التداعيات السلبية التي يمكن أن يحدثها هذا الشجار على بقاء السكان اليهود في البقيعة، وعلى محاولات بن تسفي

18 أ. ص. م.، س/ 25/ 6638، تقرير يتسحاق بن تسفي «عن إقامة علاقات حسنة مع الدروز»، آب/ أغسطس 1930.

19 المصدر نفسه، فريدريك كيش إلى بن تسفي، 9 أيلول/ سبتمبر 1930.

التقرب من الطائفة الدرزية، فإنه سارع إلى طلب مساعدة الشيخ سلمان طريف في التوسط بين الفريقين المتنازعين، الأمر الذي أدى إلى وقف الشجار.[20] وعلى الرغم من أن المادة الأرشيفية المتعلقة بهذا الشجار لا تفصح عن أسبابه، فإنه وقع في وقت ازداد نشاط الحركة الصهيونية في اقتناء الأراضي في الجليل.

وعلى الرغم من صعوبة الربط بين الأحداث المتلاحقة بعد رحيل الشيخ طريف محمد طريف في آذار/ مارس 1928، وأحداث البراق في سنة 1929، ثم تدخُل بن تسفي في حادثتي المغار والبقيعة، فإن زعماء عائلة طريف استطاعوا، في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر 1930، أن يجندوا وجهاء من الطائفة الدرزية، ليرفعوا إلى المندوب السامي عريضة مذيلة بتوقيع 96 اسماً. وتَصَدر اسم الشيخ سلمان أسماء الوجهاء «الجسمانيين»، بينما تصدر اسم أخيه، الشيخ أمين طريف (1898– 1993) أسماء المشايخ «الروحانيين». وتضمنت العريضة موضوعين أساسيين: 1– المطالبة بتمثيل سياسي لطائفة الدروز في المجلس التشريعي الفلسطيني وتنظيم مؤسساتها المذهبية، 2– إعلان موقف حياد طائفتهم في الصراعات الداخلية في البلد ومواصلة حفاظهم على علاقات حسنة مع سلطات الانتداب.[21]

وبينما كانت عائلة طريف تحاول إقناع سلطات الانتداب بضم الطائفة الدرزية إلى الطوائف الممثلة في المجلس التشريعي الفلسطيني والاعتراف بمؤسساتها المذهبية، وصل، في بداية سنة 1930، الشاب عبد الله خير إلى قريته أبو سنان، قادماً من بيروت، بعد تخرجه من جامعتها الأميركية. وتعرّف عبد الله خير في بيروت على النشاط الثقافي والسياسي لعارف بك النكدي (1887 – 1975) الذي قام بتنظيم أوقاف الطائفة الدرزية في لبنان. ومباشرة بعد وصوله إلى قريته، انتقل عبد الله إلى مدينة القدس بهدف الدراسة في معهد الحقوق (Jerusalem Law classes) الذي أُسس في

---

20 المصدر نفسه، رسالة من بن تسفي إلى الشيخ سلمان طريف، 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1930؛ رسالة من الشيخ سلمان طريف إلى بن تسفي، 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1930؛ رسالة من الشيخ عبد الله خير، مختار البقيعة إلى بن تسفي، 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1930.

21 أرشيف الدولة 550/ ن - ي/ 31/ 36، رسالة وجهاء طائفة الدروز إلى المندوب السامي، 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1930.

القدس في سنة 1922، ليتعرّف هناك على نظام المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، وعلى أنظمة المؤسسات الصهيونية. وقبل أن يبدأ خطواته في تنظيم الطائفة الدرزية في فلسطين، طلب من ناشطي الحركة الصهيونية تزويده بنص تشريعات كنيست إسرائيل التي أقيمت في 19 نيسان/ أبريل 1920، كجمعية منتخبة مسؤولة عن الأمور العامة.[22] وبعد ذلك، بدأ خير بترويج فكرة إقامة جمعية درزية، لا يكون فيها لعائلة طريف حق الصدارة في تمثيل الطائفة الدرزية في المحافل الرسمية. وأشار ممثل سلطة الانتداب في حيفا، في أحد تقاريره المرفوعة إلى مكتب المندوب السامي، إلى أن «كثيرين من الدروز ممتعضون جداً من تصرفات الشيخ سلمان طريف الذي أظهر مؤخراً ميلاً إلى التدخل في السياسة. لقد تم اختيار [الشيخ سلمان] قاضياً.... على أساس أن تقتصر مهمته على هذا المضمار فحسب.... وبدلاً من ذلك، حاول أن يقدم نفسه كرئيس للدروز ومسؤول عن أمورهم العامة.... إن كبار القوم [في طائفة الدروز] يصرون الآن على وجوب إدارة شؤون الدروز عن طريق جمعية من مشايخ كل القرى، يرأسها رئيس منتخب، يمثل وحده الطائفة.»[23] ومن الواضح أن هذا التقرير يشير إلى طلب الشيخ عبد الله خير من السلطات البريطانية الموافقة على تأسيس جمعية الاتحاد الدرزية التي تسعى لإقامة هيئة عامة من أعضاء يمثلون كل القرى الدرزية وتكون مسؤولة عن إدارة الأوقاف «لصالح كل أبناء الطائفة.»[24]

وفي بداية سنة 1932، حصل الشيخ عبد الله خير على الموافقة الرسمية لجمعيته، مفجراً بذلك خلافاً حاداً بين عائلة خير وعائلة طريف عُرِف باسم خلاف الجمعية. فسارع بن تسفي، مستغلاً هذا الخلاف، في منتصف نيسان/ أبريل 1932، إلى دعوة الشيخ عبد الله خير إلى بيته في القدس. وحضر هذا اللقاء أهارون حاييم كوهين (1906 – 1962)، أحد أبرز ناشطي الحركة الصهيونية الذي لخص محضر اللقاء.

---

22 أرشيف آبا حوشي، تسلسل 1/ 5، تقرير إلياهو إيبشتاين، «ملاحظات على مشروع نقل دروز إيرتس يسرائيل [فلسطين] إلى جبل الدروز»، 3 أيار/ مايو 1939، ص 12.

23 أرشيف الدولة 550/ ن – ي/ 132/ 136، رقم 1، رسالة مندوب منطقة حيفا إلى سكريتاريا المندوب السامي في القدس، حيفا، 11 آذار/ مارس 1931.

24 المصدر نفسه 548/ ن. ي/ 82 – 83، «قانون جمعية الاتحاد الدرزية في فلسطين»، 1932.

وشدد هذا الأخير على ما أبداه بن تسفي من تقدير لمبادرة الشيخ عبد الله خير إلى إقامة تنظيم «يمكن أن ينمّي بين الدروز خصوصية هوية فئوية.» ثم توقف عند ثلاث مسائل رئيسية، ناقشها الحاضرون في هذا اللقاء: 1 – موقف الشيخ سلمان طريف المتهم بإقامة علاقات وثيقة مع المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، 2 – الشائعات المنتشرة بشأن اشتراك دروز في التعديات التي حدثت في الجليل ضد اليهود، 3 – شكوى بن تسفي وكوهين من نشاط هاني أبو مصلح (1893 – 1971)، درزي من جبل لبنان دأب على إلقاء خطب في مساجد مدينة حيفا ضد المشروع الصهيوني. وأكد الشيخ عبد الله خير، في رده على هذه الشكوى، أن الدروز محافظون على مبدأ الحياد في الخلافات الداخلية في فلسطين، معتبراً أن آراء هاني أبو مصلح لا تعبّر عن آراء أغلبية دروز فلسطين.[25] وقد بدأ هاني أبو مصلح مسيرته الصحافية والسياسية في دمشق، خلال الحكم العربي لسورية (1918 – 1920). وبعد سقوط هذا الحكم، انتقل أبو مصلح إلى عمّان ومنها إلى القدس، حيث عمل في صحيفة «الصباح» حتى توقفها عن الصدور بعد اغتيال صاحبها كامل البديري (1882 – 1923)، لينتقل بعدها، في سنة 1922، إلى إدارة مدرسة في مدينة شفاعمرو (أصبحت مدينة سنة 1910)، القريبة من مدينة حيفا. لكن بعد أشهر، عزلته السلطات البريطانية من عمله في التدريس ليعود إلى نشاطه الصحافي والسياسي في مدينة حيفا، قبل أن تزج به في السجن مدة قصيرة.[26]

وفي حين استطاع الشيخ أمين طريف تجنيد معارضة واسعة ضد جمعية الاتحاد الدرزية التي اعتبرها بدعة تناقض مبادئ العقيدة الدرزية، فقد كانت أخبار صفقات اقتناء الأراضي التي ينفذها ناشطون صهيونيون في شمال فلسطين تثير غضب الفلاحين. وفي محاولة لاحتواء غضبهم التقى أهارون كوهين ثانية، في بداية تموز/ يوليو 1932، مع الشيخ عبد الله خير، ليدور جل الحديث بينهما عن تأثير صفقات اقتناء أراضٍ

25 أ. ص. م.، س/ 25/ 6638، تقرير أهارون كوهين «لقاء مع الشيخ عبد الله خير»، 17 نيسان/ أبريل 1932.

26 بشأن سيرته، انظر: نجيب البعيني، «رجال من بلادي» (بيروت: مؤسسة دار الريحاني، 1984)، ص 273 – 289.

يملكها الدروز. وفي تقرير كوهين الذي رفعه إلى حاييم أرلوزوروف (1899 – 1933)، أحد أبرز أعضاء المؤتمر الصهيوني والحركة العمالية الصهيونية، كتب يقول: «لقد وصلت إلى مسامع زعماء الدروز في شمال البلد أخبار أن إحدى المؤسسات اليهودية [الصهيونية] لاقتناء الأراضي تفاوض فؤاد سعد [أحد مُلاّك مساحات واسعة من الأراضي في شمال فلسطين] لشراء قرية ساجور [الدرزية] وتوطين سكانها في سورية.... وتقول معلومات أُخرى إن امرأة أميركية متبرعة قد منحت زعيماً يهودياً في [قرية] البقيعة مبلغاً من المال.... كي تقتني أراضي إضافية. لقد انتشرت شائعات في [قرية] كفر سميع [الدرزية] تفيد بأن هكيرن هكييمت لإسرائيل [الصندوق القومي اليهودي الذي أقيم في سنة 1901 لشراء الأراضي في فلسطين] يتحضر لاقتناء أراضي تلك القرية.... ولهذا، وجّه الشيخ عبد الله خير، باسم وجهاء الطائفة الدرزية، رسالة واضحة إلى المؤسسات اليهودية [الصهيونية]، مفادها بأن لا مكان لأي صفقة بشأن هذه الأراضي.... وأي نية في إخراج الدروز [منها] سوف يؤدي إلى نزاع دموي، تكون نتائجه سيئة للطرفين.»[27]

وفي نهاية أيلول/ سبتمبر وبداية تشرين الأول/ أكتوبر 1932، عندما كان خلاف الجمعية قد شق كل وجهاء الطائفة إلى فريقين متنازعين، أمضى كوهين في الجليل سبعة أيام، زار خلالها بعض القرى الدرزية. وفي تقريره بشأن هذه الزيارة، عاد ليعبّر عن تقديره لمناصري الشيخ عبد الله خير الذين يميلون: «إلى تنظيم [الدروز] في إطار قومي، يفصلهم عن المسلمين.» وتطرق التقرير إلى أربعة موضوعات كانت محاور حديث كوهين مع مستضيفيه في القرى الدرزية: 1 – موقفهم من اقتناء الحركة الصهيونية أراضي في الجليل، 2 – تطوير العلاقات الصهيونية – الدرزية، 3 – القلق إزاء علاقة بعض الدروز بالحركة الوطنية الفلسطينية (ربما في إشارة إلى زعماء عائلة طريف)، 4 – علاقتهم بأبناء طائفتهم في سورية ولبنان. ومع أنه لم يذكر أسماء مستضيفيه كلها، والسبب الذي جعله يمضي في الجليل هذه المدة الطويلة، إلاّ إنه زار بيوت مناصرين للشيخ عبد الله خير. ففي قرية أبو سنان، مسقط رأس هذا الأخير،

27 أ. ص. م.، س/ 25/ 6638، رسالة أهارون كوهين إلى حاييم أرلوزوروف، 7 تموز/ يوليو 1932.

أمضى كوهين يومين، ثم توجه إلى قرية الرامة، ليحل ضيفاً على الشيخ فراج صالح فراج الذي دعا إلى بيته بعض هؤلاء المناصرين، أبرزهم الشيخ حسن أبو ركن (1901 - 1938) من قرية عسفيا. وثَمَّنَ كوهين ما قام به حسن أبو ركن لأنه «عمل فعلاً الكثير» لمصلحة الحركة الصهيونية، ناقلاً عنه أنه قال في لقاء قرية الرامة: «حان الوقت أن نفعل أي شيء لمصلحة اليهود.»[28]

تفاقم خلاف الجمعية بين مناصري الفريقين الدرزيين المتنازعين، ووصل أوجه إلى شجار بالعصي والحجارة خلال الزيارة السنوية لمقام النبي شعيب، في نيسان/ أبريل 1933. وقد وصلت أخبار هذا الشجار إلى مسامع الزعماء ورجال الدين في لبنان وسورية الذين سارعوا إلى محاولة احتوائه قبل أن يتحول إلى نزاع دموي. وعلى الرغم من هذه المحاولة، فقد استمرت المناوشات، خلال أشهر الصيف والخريف، وهو ما دفع مشايخ لبنان وسورية إلى تشكيل وفد صلح برئاسة الشيخ حسين حمادة (1862 - 1946)، شيخ عقل الطائفة في لبنان. وبعد أخذ موافقة سلطات الانتدابين الفرنسي والبريطاني، وصل الوفد، في بداية تشرين الثاني/ نوفمبر 1933، إلى الجليل. وفي الوقت نفسه، تدخَّل الأمير شكيب أرسلان، إذ أرسل إلى الشيخ إسعيد مرزوق معدي (ت. 1942) رسالة، طلب فيها من زعماء دروز فلسطين التحلي بالحكمة في معالجة «خلاف الجمعية».[29] وعلى الرغم من موافقة سلطات الانتداب البريطاني على تقرير الشيخ حسين حمادة المتعلق بخلاف الجمعية، فإنه لم يفلح في الوصول إلى اتفاق مقبول من الأطراف المتنازعة، وتضمن تقريره التوصيات التالية: يجب إبقاء إدارة الأمور الدينية في أيدي شيخين، يوسف خير وأمين طريف، واستقالة الشيخ سلمان طريف واستبداله بالشيخ سلمان خير، مستثنياً عائلة معدي، لأن هذه العائلة «لا ترغب في المشاركة في إدارة الشؤون الدينية لعدم وجود [شيخ] متدين مناسب في الأوضاع الحالية.» فكتب ممثل حكومة الانتداب في حيفا، في تعليقه على هذه التوصيات، أن الشيخ أمين طريف رفضها، على الرغم من موافقة سلطات الانتداب

28 المصدر نفسه، تقرير أهارون كوهين «زيارات للدروز»، 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1932.

29 أرشيف عائلة معدي، «رسالة من شكيب أرسلان إلى مرزوق معدي»، 19 حزيران/ يونيو 1934.

عليها.[30] ولاقى هذا الرفض تأييد معظم رجال الدين لعائلة طريف التي حافظت، بحسب المصادر الصهيونية، على علاقات حسنة مع المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى عبر ممثليه في الشمال: رشيد الحاج إبراهيم (1889 أو 1891 - 1953) وصبحي الخضرا (1895 - 1954).[31]

رابعاً: الدروز وثورة فلسطين الكبرى في عامها الأول

في الوقت الذي عززت عائلة طريف زعامتها، في سنة 1935، بدأ مسار الصراع الفلسطيني - الصهيوني يتخذ شكلاً جديداً، تمثّل في حركات احتجاجية فلسطينية ضد ازدياد الهجرة الصهيونية، وشراء الأراضي، والسيطرة على مرافق اقتصادية كثيرة. وتحولت هذه الاحتجاجات، في نيسان/ أبريل 1936، إلى ثورة شارك فيها الفلاحون والعمال الفلسطينيون على امتداد الجغرافيا الفلسطينية. وقد غَيَّب عدم وجود أرشيفات فلسطينية كثيراً من المعلومات عن أحداث 1936 - 1939، بما فيها معلومات عن مشاركة دروز فلسطين فيها. ومع ذلك، نجد في الأرشيفات الإسرائيلية بعض المعلومات التي تشير إلى محاولة ناشطي الحركة الصهيونية، منذ بداية الثورة، إبعاد الدروز عن المشاركة فيها، مستخدمين سلاح الشائعات لزرع الفرقة بينهم وبين المسلمين، كما تشير إلى ذلك منشورات صادرة عن قادة فلسطينيين، جاء في أحدها: «تنتشر في المدة الأخيرة بشكل واسع بين المسلمين والدروز شائعات، تزداد أعدادها. وبما أن كل هذه الشائعات كاذبة، نوجه من جانبنا هذا الإعلان لكي نؤكد إخلاص إخواننا، بني معروف، وحرصهم العميق على سلامة وطننا المقدس.... بعد هذا اليوم لا نريد سماع أي شائعة بشأن هذه الطائفة الكريمة.» ثم توجه هذا الاعلان إلى أبناء الطائفة، طالباً منهم الانخراط في مقاومة الانتداب والحركة

---

30 أرشيف الدولة 548/ ن - ي/ 82/ 33، رسالة مندوب منطقة حيفا إلى سكريتاريا المندوب السامي في القدس، حيفا، 20 آب/ أغسطس 1935، مرفق بها تقرير الشيخ حسين حمادة في 7 كانون الأول/ ديسمبر 1934.

31 أرشيف آبا حوشي، تسلسل 1 - 5، تقرير إلياهو إيبشتاين، «ملاحظات على مشروع نقل دروز إيرتس يسرائيل [فلسطين] إلى جبل الدروز»، 3 أيار/ مايو 1939، ص 11.

الصهيونية.[32] وفي 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1936، دعا قائد اللجنة القومية في عكا عدداً من زعماء الدروز إلى حضور اجتماع عُقد، في 29 من الشهر نفسه، لمناقشة موضوع تجنيد أبناء الطائفة للانخراط «في الكفاح ضد الأعداء».[33]

ومع أننا لا نملك معلومات عن عدد الدروز من الكرمل الذين انخرطوا فعلاً في القتال، إلاّ إن الشهادات الشفهية - كما سنرى لاحقاً - تؤكد ما أشار إليه تقرير للشرطة البريطانية، في 17 تموز/ يوليو 1936، إلى أن بعض شباب قرية عسفيا الكرملية انضم إلى مجموعة فلسطينية محارِبة في منطقة حيفا. أمّا في الجليل، فقد أشار تقرير آخر، في 11 حزيران/ يونيو، إلى أن فصيلاً من 30 درزياً قد انضم إلى الثوار.[34] وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1936، أخبر سليم (شلومو) ألفيا، مستشار آبا حوشي في الشؤون العربية، في تقريره إلى بن تسفي، أن السلطات البريطانية ألقت القبض على قاسم غضبان، قائد هذا الفصيل الدرزي[35] الذي شارك، في 9 أيلول/ سبتمبر 1936، في معركة ترشيحا، عندما نصب الثوار الفلسطينيون كميناً لقافلة سيارات عسكرية بريطانية قادمة من قرية ترشيحا (القريبة من البقيعة) إلى نهاريا. ومع أن عيسى السفري (1894- 1949) لا يذكر، في كتابه «فلسطين بين الانتداب والصهيونية»، أسماء الثوار الذي شاركوا في هذه المعركة، إلاّ إنه وصفها كواحدة من أهم المعارك التي خاضها الفلسطينيون في بداية الثورة، إذ استمرت من منتصف النهار حتى الساعة الثامنة مساء، وشاركت فيها الطائرات البريطانية، وهو ما أدى إلى مقتل 29 مقاتلاً فلسطينياً وجرح 8 آخرين، بينما قُتل من الجنود البريطانيين 3 وجُرح 4 آخرون.[36]

---

32 أرشيف الهاغاناه 4/ 8ب (ترجمة عبرية) لـ «بيان إلى الشعب العربي الكريم»، صادر عن القيادة العليا للثورة في منطقة الشمال وموقّع باسم «أبو علي»، 20 نيسان/ أبريل 1936.

33 الأرشيف الدرزي، جامعة حيفا (نقل هذا الأرشيف، في سنة 2018، إلى بيت بني معروف في قرية عسفيا)، «رسالة من مفتي عكا إلى الشيخ فراج صالح فراج»، 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1936.

34 انظر: يوفال أرنون - أوحانا، «فلاحيم بمرد هعربي بإيرتس يسرائيل، 1936 - 1939» («فلاحون في التمرد العربي في إيرتس يسرائيل [فلسطين]، 1936 - 1939») (تل أبيب: لجنة طلاب جامعة تل أبيب، 1978)، ص 45.

35 أ. ص. م.، ي 1/ 6184، سليم ألفيا إلى بن تسفي، 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1936.

36 عيسى السفري، «فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية: سجل عام لقضية فلسطين في عشرين سنة»، كتابان في مجلد واحد (يافا: مكتبة فلسطين الجديدة، 1937)، ج2، ص 153 - 154.

دفعت هذه المعركة وانضمام دروز من سورية إلى الثورة الفلسطينية يوسف نحماني (1890 – 1972)، مدير مكتب هكيرن هكييمت في الجليل، إلى توزيع منشور بين الدروز، في 26 أيلول/ سبتمبر 1936، طلب فيه منهم عدم الانضمام إلى ما سماه العصابات العربية. وفي محاولة لإقناع الفلاحين الدروز بالفوائد التي يمكن أن يجنوها من الاستيطان الصهيوني في الجليل، ركز نحماني على التقدم والازدهار الذي جلبه هذا الاستيطان، طالباً منهم عدم الانخراط في ثورة، أسبابها في نظره نابعة من استغلال أصحاب الأملاك الكبيرة للفلاحين: «أنتم، [يا أبناء] الطائفة الدرزية.... تعرفون أن لا صحة لادعاء الزعماء العرب أن اليهود قد يسببون أضراراً لفلسطين وأنهم ينافسون العرب على المكانة الاقتصادية. إن اليهود لم يهاجموا أحداً، وكل الأراضي التي اقتنوها دفعوا ثمنها نقداً.... لا أحد يستطيع إنكار فضل اليهود في ازدهار اقتصاد فلسطين واستفادة كل طوائفها من هذا الازدهار. انظروا إلى الفرق بين ازدهار فلسطين وفقر شرق الأردن الذي لا وجود لليهود فيه، وانظروا، حتى إلى سورية التي يعيش فيها عدد قليل من اليهود.... إن مُلاّك الأراضي الأقوياء يستغلون الفلاحين لمصالحهم الخاصة ويشعرون بأن سلطتهم تنهار نتيجة تحسن أوضاع الفلاحين؛ هؤلاء المُلاّك، ونتيجة سمسرتهم في بيع الأراضي، أصبحوا أغنياء بفضل هجرة اليهود، وهم يريدون اليوم إخضاع البلد لسيطرتهم، لكنهم وجدوا اليهود عائقاً في مسعاهم.»[37]

وبعد هذه المقدمة في منشوره، تطرق نحماني إلى مشاركة دروز فلسطين في الثورة: «إن بعض أشخاص من الطائفة الدرزية شارك العصابات في هجماتها ضد اليهود.... لقد ذُهلتُ كثيراً من هذه المعلومات ولم أصدقها، لأن تفاهماً وصداقة قائمان منذ مدة طويلة بين اليهود والطائفة الدرزية. لقد استجبنا سابقاً لطلباتكم في المساعدة، ولا شك في أنكم تذكرون المساعدة التي قدمتها أنا وبن تسفي.... لا تنسوا أنكم أقلية في هذا البلد، وأن كل المصائب والاتهامات ضدكم جاءت من جانب جيرانكم العرب.... من المؤكد أنكم تتفقون معي على أن العصابات لا تستطيع مقاومة

37 أ. ص. م.، ي 1/ 6184، «منشور نحماني إلى الدروز»، 9 أيلول/ سبتمبر 1936؛ انظر أيضاً نص المنشور: يوسف نحماني، «يوسف نحماني، إيش هجليل» («يوسف نحماني، رجل الجليل») (رمات غان: مسادة، 1965)، ص 91 – 92.

دولة قوية مثل إنكلترا التي أخذت على عاتقها تنفيذ وعد بلفور ومساعدة اليهود في العودة إلى وطنهم.... نحن ندعوكم إلى إقناع دروز فلسطين والجبل [جبل الدروز] بالمحافظة على علاقات الصداقة بيننا.»[38] وفي بداية تشرين الأول/ أكتوبر 1936، وزع آبا حوشي (1898 – 1969)، سكرتير نقابة العمال (الهستدروت) في حيفا وأبرز الناشطين الصهيونيين في شمال فلسطين، منشوراً مماثلاً وجهه إلى دروز الكرمل.[39]

من الواضح أن نحماني يشير في منشوره إلى المتطوعين الدروز السوريين الذين انضموا إلى الفلسطينيين في الأشهر الأولى من ثورتهم. ففي حزيران/ يونيو 1936، انضم إلى الثورة عدد من دروز سورية، مشكلين فصيلاً مقاوماً في المناطق القريبة من طبرية التي سكنها نحماني. وبعد شهرين تسلل إلى فلسطين – من جهة شرق الأردن – 60 مقاتلاً سورياً، نصفهم من جبل الدروز، حيث زودهم شيخ بدوي اسمه محمد صالح العزاوي بالسلاح. وقد شكّل المقاتلون الدروز سرية مقاتِلة بقيادة حمد صعب، انضمت إلى القوة العسكرية التي شكلها في منطقة طولكرم فوزي القاوقجي (1890 – 1977)، ابن طرابلس الشام، المقيم منذ نهاية الحرب العالمية الأولى بدمشق. وخاضت هذه القوة العسكرية معركة بلعا الأولى ضد البريطانيين، في 10 آب/ أغسطس 1936، ومعركة بلعا الثانية، في 3 أيلول/ سبتمبر، والتي تصفها المصادر بأنها دامت يوماً كاملاً، استخدمت فيها القوات البريطانية المدفعية الثقيلة والطيران الحربي. فخسرت السرية الدرزية في معركة بلعا اثنين من مقاتليها (واحد منهم هو محمود أبو يحيى من قرية شقا في جبل الدروز).[40]

من الواضح (من وثائق الأرشيفات الإسرائيلية) أن انضمام متطوعين دروز إلى الثورة الفلسطينية أزعج الناشطين الصهيونيين الذين لم يجدوا بين وجهاء عائلة معدي وخير وطريف مَنْ يساعدهم على وقف وصول متطوعين من سورية ولبنان.

---

38 نحماني، مصدر سبق ذكره، ص 92.

39 أرشيف الهاغاناه، رسائل متبادلة بين آبا حوشي وبن تسفي، 15 و20 تشرين الأول/ أكتوبر 1936.

40 بشأن انضمام فوزي القاوقجي إلى الثورة والمعارك الأولى التي قادها، انظر:
Saleh, op. cit., p. 179;
أرنون – أوحانا، مصدر سبق ذكره، 51 – 53؛ عيسى السفري، مصدر سبق ذكره، ص 128، 152 – 153.

فزعماء عائلة طريف – الأكثر تأثيراً في أبناء الطائفة – كانوا مشغولين بذيول «خلاف الجمعية»، وبمسألة تنظيم الطائفة التي أثارها من جديد، في بداية سنة 1936، المحامي علي حسين الأسعد من قرية الرامة، حين توجه إلى سلطات الانتداب بطلب الموافقة الرسمية على «تنظيم الطائفة الدرزية».[41] وربما أحجم ناشطو الحركة الصهيونية عن الاتصال بزعماء عائلة طريف، اعتقاداً منهم أن الشيخ سلمان طريف كان صديقاً لزعماء فلسطينيين بارزين في حيفا والشمال، كما أشار إلى ذلك إلياهو إيبشتاين في مذكرته المذكورة أعلاه.[42]

إن مواقف زعماء هذه العائلات الدرزية الثلاث، دفعت ناشطي الحركة الصهيونية إلى الاعتماد على أفراد من عائلات أقل تأثيراً في الدروز،[43] برز منهم حسن أبو ركن الذي كان على تواصل بناشطي الحركة الصهيونية، منذ سنة 1932، وربما قبل ذلك، كما ذكر ابنه نجيب في مقالة كتبها في مجلة «الهدى» الدرزية، زعم فيها أن أباه بدأ اتصاله بين تسفي، في سنة 1928، حين طلب منه هذا الأخير توزيع منشور «على الطائفة الدرزية.... يدعو للتعايش بين اليهود والدروز. فنفّذ المهمة.»[44]

وبينما أوكل الناشطون الصهيونيون إلى حسن أبو ركن مهمة التأثير في زعماء جبل الدروز ولبنان لمنع انخراط دروز في الثورة الفلسطينية، بدأت تصل إلى الناشطين الصهيونيين معلومات عن خلافات بين سكان بعض القرى في الجليل والكرمل والمقاتلين الفلسطينيين. لقد أشرنا سابقاً إلى بيان القيادة العليا للثورة الذي دعا فلسطينيي الجليل إلى عدم الوقوع في فخ الفتنة الطائفية. وتزعم التقارير الصهيونية أن دعوات كهذه لم تستطع كبح جماح بعض الثوار الفلسطينيين من اعتبار لامبالاة الفلاحين الدروز إزاء ما يحدث في شمال فلسطين دليلاً على تعاونهم مع العدو. فبحسب هذه التقارير، دخلت في أيلول/ سبتمبر 1936، مجموعة فلسطينية مقاتلة إلى

41 أرشيف الدولة 550/ن – ي/ 132 – 136، «طلب مقدم من علي حسين الأسعد إلى المندوب السامي»، 23 كانون الثاني/ يناير 1936.

42 أرشيف آبا حوشي، تسلسل 1/ 5، تقرير إلياهو إيبشتاين، 3 أيار/ مايو 1939، ص 11.

43 انظر: Saleh, op. cit., pp. 171-172.

44 مجلة «الهدى»، العدد 6 (تشرين الثاني/ نوفمبر 1972)، ص 25.

قريتي أبو سنان وكسرى، وانهالت على سكانهما بالضرب والإهانة بحجة أنهم لم يقدموا أموالاً ومحاربين للجهاد. وفي كانون الأول/ ديسمبر 1936، هاجمت مجموعة من الثوار قريتي عسفيا ودالية الكرمل بهدف سرقة بقر وغنم وماعز لرصدها للجهاد. وفي أواخر سنة 1937، ازدادت حوادث الاعتداءات ضد سكان القرى الدرزية وكانت «مصحوبة بالضرب والإهانة».[45]

لم يكتفِ الناشطون الصهيونيون بالتعبير عن تعاطفهم مع هؤلاء السكان، بل عملوا على تسهيل قبول عمال دروز في المؤسسات الاقتصادية التي كان لهم تأثير فيها، كما تشير إلى ذلك وثائق أرشيف آبا حوشي التي تدل على أنه استجاب لطلبات حسن أبو ركن في إيجاد وظائف في ميناء حيفا وفي شركات صهيونية في المدينة وحوّلها إلى دروز.[46]

خامساً: محاولات منع دروز سورية من المشاركة في ثورة الفلسطينيين

من الواضح أن استجابة آبا حوشي لطلبات حسن أبو ركن كانت مرتبطة بمهمات هذا الأخير وبعض أفراد عائلته في وقف وصول مقاتلين دروز من سورية ولبنان. لقد سبق أن ذكرنا أن 30 مقاتلاً درزياً تسللوا، في آب/أغسطس 1936، من شرق الأردن إلى منطقة بيسان. ففي 16 آب/أغسطس 1936، أرسل آبا حوشي الشيخ زايد أبو ركن إلى لبنان، حيث التقى هناك الشيخ حسين حمادة (المذكور سابقاً)، ونظيرة جنبلاط (1890 – 1951)، زعيمة الحزب الجنبلاطي وصاحبة النفوذ الواسع في الطائفة الدرزية، والشيخ نجيب قيس، أحد أبرز زعماء منطقة وادي التيم القريبة من الحدود الفلسطينية، والشيخ حسين طليع، والشيخين علي وحسين الغريب. وكرر الشيخ زايد أمام زعماء لبنان فحوى منشورات نحماني وآبا حوشي أن انضمام دروز لبنان إلى

45 أ. ص. م.، ي 1/ 6184، ألفيا إلى بن تسفي، 11 و23 تشرين الأول/ أكتوبر 1937.

46 أرشيف آبا حوشي 6/ 13أ، رسائل من حسن أبو ركن إلى آبا حوشي وإلى سكرتيره سليم ألفيا، 1937.

الثوار الفلسطينيين سيعرّض دروز فلسطين للخطر، ويحرمهم الاستفادة من الازدهار الاقتصادي الذي تحقق بفضل اليهود، ويقطع عنهم المساعدات التي قدمها زعماء يهود منذ سنة 1930. ويظهر من تقرير سليم ألفيا، مستشار آبا حوشي في الشؤون العربية، المرفوع إلى بن تسفي عن زيارات الشيخ زايد أبو ركن أن زعماء دروز لبنان اكتفوا بإبداء تعاطفهم مع دروز فلسطين، من دون أن يتخذوا خطوات عملية في منع دروز لبنان من الانخراط في الكفاح الفلسطيني.[47]

وبعد أربعة أيام من وصول الشيخ زايد أبو ركن إلى لبنان، كلّف آبا حوشي حسن أبو ركن زيارة إمارة شرق الأردن بهدف لقاء سلطان الأطرش الذي كان ما زال منفياً فيها. ويظهر من رسائل ناشطي الحركة الصهيونية المتعلقة بهذه الزيارة أن حسن أبو ركن فشل في لقاء سلطان، وربما التقى مع بعض مرافقيه فحسب.[48] وفي هذه الأثناء بدأ اسم يوسف العيسمي (1885 – 1974) – أحد مجاهدي الثورة السورية الكبرى المرافقين لسلطان الأطرش في منفاه في شرق الأردن– يظهر في وثائق الأرشيفات الصهيونية. لكن لا توجد معلومات دقيقة بشأن الزمن الذي تعرَف الناشطون الصهيونيون على العيسمي أول مرة. إلاّ إن سليم ألفيا ذكر في رسالة بعث بها إلى بن تسفي، في 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1936، أنه التقى يوسف العيسمي في نيسان/ أبريل 1936 في عمارة جامعة التخنيون (القديمة) في حيفا، ثم التقاه ثانية في تشرين الأول/ أكتوبر 1936، إذ وافق العيسمي في هذا اللقاء الأخير على أن يقوم بمهمة التواصل بسلطان الأطرش. وذكر ألفيا في الرسالة نفسها أن حسن أبو ركن نجح في ترتيب لقاء بين العيسمي وآبا حوشي بهدف مناقشة مسألة التواصل بسلطان الأطرش بهدف حثه على منع دروز سورية من الانضمام إلى الثورة.[49] ومع أنه من الصعب معرفة تأثير هذا اللقاء ومحاولات حسن أبو ركن وقف انخراط الدروز في الثورة الفلسطينية، إلاّ إن ألفيا زود بن تسفي بمعلومات تفيد بأن السلطات البريطانية نجحت في القبض على

47 أ. ص. م.، ي 1/ 6184، «تقرير سليم ألفيا مرفوع إلى بن تسفي»، 4 تشرين الأول/ أكتوبر 1936.

48 المصدر نفسه، آبا حوشي إلى بن تسفي، 29 آب/ أغسطس 1936؛ بن تسفي إلى آبا حوشي، 30 أيلول/ سبتمبر 1936.

49 المصدر نفسه، سليم ألفيا إلى بن تسفي، 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1936.

قاسم غضبان (من قرية البقيعة المذكور سابقاً)، وبأن مجموعة حمد صعب (المذكور سابقاً) قد غادرت فلسطين.[50] لكن معلومات ألفيا لم تكن دقيقة، بدليل أن جريدة «الدفاع» الفلسطينية أفادت، في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1936، أي بعد 23 يوماً من تاريخ رسالة ألفيا إلى بن تسفي، بأن حمد صعب شارك بعض قيادات ثورة فلسطين في حفل توديع القاوقجي قبل عودته إلى سورية.[51]

وفي بداية سنة 1937، انتقلت مهمة متابعة شؤون الدروز من الناشطين الصهيونيين في القدس إلى آبا حوشي (1898 – 1969)، سكرتير نقابة العمال في حيفا القريبة من القرى الدرزية في الكرمل والجليل. فتولى هذا الأخير، بمساعدة سليم (شلومو) ألفيا، مستشاره في الشؤون العربية، مهمة التواصل بقيادات عربية وضمنها قيادات درزية. ويظهر من رسائلهما إلى بن تسفي أن الحركة الصهيونية، حتى بداية هذه السنة، لم ترصد ميزانية خاصة لنشاطها بين الدروز. ففي رسالة إلى بن تسفي، في بداية شباط/ فبراير1937، طلب آبا حوشي رصد ميزانية لنشاط العيسمي، زاعماً أن هذا الأخير ممثل سلطان الأطرش، ومُكلَّف منه ومن أخيه زيد الأطرش (1904 – 1996) معالجة مشكلات دروز فلسطين. وكان رصد هذه الميزانية بالنسبة إلى آبا حوشي مسألة ملحة لأنه «من الضروري أن يسافر العيسمي إلى شرقي الأردن [لمقابلة سلطان الأطرش].... لكن سفره تأخر بسبب عدم وجود [مال يغطي] النفقات.»[52] ولكي يُقنع بن تسفي برصد هذه الميزانية، كتب آبا حوشي إليه رسالة أخبره فيها أن العيسمي اقترح عليه فكرة عقد اتفاق بين الدروز والصهيونيين بهدف إجهاض جهود القادة الفلسطينيين في تجنيد مقاتلين دروز سورية ولبنان.[53] وعرض بن تسفي مسألة العلاقات مع الدروز أمام أعضاء مركز حزب عمال إسرائيل (أُسِّس في سنة 1930)، إذ توافق رأيهم على إشراك الوكالة اليهودية (صاحبة الكلمة الفصل في القضايا المالية).[54] وهذه الموافقة

50 المصدر نفسه، سليم ألفيا إلى بن تسفي، 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1936.

51 جريدة «الدفاع» (القدس)، 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1936.

52 أرشيف الهاغاناه 5أ/ 8ب، ألفيا إلى بن تسفي، 5 شباط/ فبراير 1937.

53 المصدر نفسه، ألفيا إلى بن تسفي، 25 شباط/ فبراير 1937.

54 أ. ص. م.، ي 1/ 6184، بن تسفي إلى آبا حوشي، 8 آذار/ مارس 1937.

على رصد ميزانية للنشاط الصهيوني بين الدروز، جعلت بن تسفي يبدي حماسة لفكرة عقد اتفاق معهم، باعتباره الأمل الموعود الذي طالما حلم بتحقيقه.[55]

ويبدو أن الناشطين الصهيونيين أقحموا اسم سلطان الأطرش في تقاريرهم لإيهام بن تسفي بإمكان عقد اتفاق بين الدروز والصهيونيين. لكن سلطان الأطرش، في هذه الأوقات بالذات، كان على اتصال مباشر بقيادات فلسطينية بهدف زيادة عدد المقاتلين الدروز في الثورة. ففي نيسان/ أبريل 1937، التقى سلطان مع أكرم زعيتر (1909– 1996) – أحد أبرز هذه القيادات – حين كان ما زال في الأردن.[56] وتكررت لقاءات سلطان مع قيادات فلسطينية، بعد عودته من المنفى، في 18 أيار/ مايو 1937، عندما بدأت تتقاطر إلى بيته وفود المهنئين بهذه العودة. ففي إحدى رسائله، ذكر آبا حوشي أن وفداً فلسطينياً وصل إلى جبل الدروز، في صيف سنة 1937، ضم أكرم زعيتر، وعزة دروزة (1888 – 1984)، ومعين الماضي (ت. 1957) الذين عبّروا «عن أملهم» بزيادة عدد المقاتلين الدروز في الثورة الفلسطينية.[57] ومن المفيد أن نشير إلى أن هؤلاء القادة كانوا من مؤسسي حزب الاستقلال العربي في فلسطين، في سنة 1932، ومن الذين نفتهم السلطات البريطانية إلى دمشق بسبب مواقفهم من الانتداب والاستيطان الصهيوني.[58]

وبينما كان آبا حوشي – المعتمد على معلومات العيسمي وحسن أبو ركن – يطمئن ناشطين صهيونيين إلى أن سلطان الأطرش لا يشجع انضمام دروز إلى الثورة الفلسطينية، تبيّن لرجال الشعبة السياسية للوكالة اليهودية – المكلفة متابعة قضايا السياسة الخارجية – أن موقف سلطان الأطرش ليس مطمئناً بالمرة. فقد اعتمد رجال الشعبة السياسية على معلومات جمعها أرثر مِرتون (Merton)، مراسل جريدة «الدايلي

---

55 أرشيف الهاغاناه 3أ/ 8ب، بن تسفي إلى آبا حوشي، 19 آذار/ مارس 1937.

56 انظر: أكرم زعيتر، «يوميات أكرم زعيتر: الحركة الوطنية الفلسطينية، 1935 - 1939» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1980)، ص 228.

57 أ. ص. م.، س 25/ 6638، آبا حوشي إلى رؤوفين، 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1937.

58 لمزيد عن الحزب ونشاطه انظر: بيان نويهض الحوت، «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، 1917 - 1948» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1981)، ص 263 - 278.

تلغراف» *(The Daily Telegraph)* البريطانية الذي كان يقدم خدمات استخباراتية إلى الحركة الصهيونية. فبعد عودته من رحلة إلى لبنان وسورية، قدّم مرتون تقريراً إلى الشعبة السياسية بشأن زيارته إلى جبل الدروز ولقائه مع سلطان الأطرش، ومع أخيه علي اللذين أكدا له أن الدروز شاركوا في الثورة الفلسطينية، وأنهم مستعدون للاشتراك ثانية إذا تجددت، لأنهم مناصرون للقضايا العربية.[59]

إن معلومات مِرتون وزيارة الوفد الفلسطيني دفعت إلياهو إيبشتاين – المذكور سابقاً – ودافيد لوزية، وهو تاجر يهودي وناشط صهيوني في دمشق، إلى عرض اقتراح أن يقوم وفد صهيوني بزيارة جبل الدروز ليقدم التهاني إلى سلطان الأطرش بمناسبة عودته من المنفى والوقوف على ماجريات الأمور في جبل الدروز.[60] واستجابة لهذا الاقتراح، قرر آبا حوشي إرسال حسن أبو ركن إلى جبل الدروز، في نهاية أيلول/ سبتمبر 1937، ليكون بين مهنئي سلطان، وليطّلع على ماجريات الأمور قبل أن يقوم هو نفسه بزيارة الجبل. ومع أن حسن أبو ركن زعم في تقريره المرفوع إلى آبا حوشي أنه التقى سلطان، إلاّ إنه لم يُشر، ولو بكلمة واحدة، إلى أي حديث دار بينهما، إذ تركز جل تقريره على التحضيرات التي تقوم بها مجموعات درزية للانضمام إلى الثورة الفلسطينية. وفي سياق تقريره، تطرق حسن أبو ركن إلى الخوف الذي تملكه من اكتشاف أمره خلال زيارته، وهو ما اضطره إلى الهرب من حوران إلى حاصبيا.[61]

في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 1937، قرر آبا حوشي أن يزور الجبل بنفسه، مصطحباً حسن أبو ركن. ولأسباب لم يفصح عنها في تقريره بشأن هذه الزيارة، لم يستطع الاثنان لقاء سلطان، واكتفيا بلقاء بعض دروز الجبل الذين لم يذكر أسماءهم.[62]

---

59 انظر: يوآف غلبر، «رشيته شل هبريت هيهوديت - هدروزيت، 1930 - 1948» («بداية الحلف اليهودي - الدرزي، 1930 - 1948»)، «كاتدرا»، العدد 60 (1990)، ص 148.

60 أ. ص. م.، س 25/ 5570، إلياهو إيبشتاين إلى موشيه شرتوك [شاريت]، 4 آب/ أغسطس 1937؛ دافيد لوزية إلى سليم ألفيا، 24 آب/ أغسطس 1937.

61 أرشيف الهاغاناه 5ب/ 8ب، حسن أبو ركن إلى آبا حوشي، 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1937.

62 أ. ص. م.، س 25/ 5570، آبا حوشي إلى رؤوفين زسلاني [شيلواح]، 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1937؛ أيضاً: أرشيف الهاغاناه 5ب/ 8ب، تقرير آبا حوشي عن الزيارة، 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1937.

وبعد عدة أيام من رجوعهما، كتب العيسمي إلى حسن أبو ركن أن زيارة هذا الأخير، برفقة آبا حوشي، أثارت الشكوك في الجبل، وأن هناك «أموراً مهمة يجب الحديث عنها.»[63] وبعد أيام قليلة، أفصح العيسمي عن هذه الأمور، إذ زود آبا حوشي بمعلومات عن نشاط نبيه العظمة (1886 – 1972) – أحد أبرز الزعماء الوطنيين في دمشق – الذي أوعز إلى حمد صعب – المذكور سابقاً – وإلى علي سلاّم وسليم الدبيسي (درزيان من الجبل) تشكيل مجموعات مقاتلين دروز للمشاركة في الثورة الفلسطينية.[64]

شهد صيف سنة 1937 وخريفها، زيادة ملحوظة في عدد المجموعات الدرزية التي كانت تتحضر للمشاركة في الثورة الفلسطينية، أو التي وصلت، فعلاً، إلى فلسطين. ففي نهاية سنة 1937 وبداية سنة 1938، تابع حسن أبو ركن والعيسمي نقل معلومات عن تشكيل مثل هذه المجموعات في منطقة جبل الشيخ، حيث بدأ الشيخ أسعد كنج أبو صالح (ت. 1963)، أبرز زعماء دروز هذه المنطقة، بتدريب مقاتلين قبل دخولهم إلى فلسطين.[65] وهذه الزيادة أفرغت فكرة الاتفاق الصهيوني – الدرزي من كل معنى، واضعة علامة استفهام كبيرة على زعم العيسمي أنه يمثّل سلطان الأطرش، وأنه يسعى لإقناعه بالموافقة على هذا الاتفاق الموعود. فالرسائل المتبادلة – بين العيسمي وآبا حوشي من جهة، وبين حسن أبو ركن وآبا حوشي من جهة أُخرى – تفيد بأن فكرة هذا الاتفاق لم تُعرض على سلطان الأطرش، لا قبل عودته من المنفى إلى جبل الدروز ولا بعدها، في أيار/ مايو 1937.[66] كما أن وثائق الأرشيفات الصهيونية تدل على أن الناشطين الصهيونيين فشلوا في الحصول على رسالة (أو أي ورقة) مكتوبة

---

63 أرشيف الهاغاناه 5أ/ 8ب، العيسمي إلى حسن أبو ركن، 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1937.

64 المصدر نفسه، العيسمي إلى آبا حوشي، 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1937؛ العيسمي إلى حسن أبو ركن، 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1937.

65 المصدر نفسه، حسن أبو ركن إلى آبا حوشي، 31 كانون الأول/ ديسمبر 1937؛ العيسمي إلى آبا حوشي، 8 كانون الثاني/ يناير 1938.

66 المصدر نفسه 5أ/ 8ب، العيسمي إلى آبا حوشي، 2 أيلول/ سبتمبر 1937؛ ألفيا إلى العيسمي، 29 أيلول/ سبتمبر 1937؛ حسن أبو ركن إلى آبا حوشي، 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1937.

من سلطان، تشير إلى مثل هذا الاتفاق، أو تدعو الدروز إلى عدم الانخراط في الثورة الفلسطينية، وهو ما يجعلنا نعتقد أن تأثير العيسمي في سلطان الأطرش كان محدوداً وربما معدوماً.

ربما لاحظ الناشطون الصهيونيون أن تقارير العيسمي متناقضة، وخصوصاً عندما وقعت في يد آبا حوشي رسالة بعث بها الأول إلى الشيخ زايد أبو ركن، يحرض فيها دروز فلسطين على الوقوف مع الفلسطينيين ضد تقسيم فلسطين الذي أوصى به تقرير لجنة بيل البريطانية في 8 تموز/ يوليو 1937.[67] وظهر هذا التناقض، أيضاً، في تقارير أُخرى أرسلها العيسمي إلى آبا حوشي، في النصف الأول من سنة 1938، كما سنرى لاحقاً. وعلى الرغم من هذا، فقد بقي دافيد لوزية - الناشط الصهيوني في دمشق - يعتمد على العيسمي. ففي نهاية سنة 1937، قدم لوزية إلى آبا حوشي تقريراً، حدد فيه مهمات العيسمي بما يلي: 1 - منع دروز سورية من الانضمام إلى ما سماه العصابات في فلسطين؛ 2 - جمع معلومات عن نشاط الزعماء الفلسطينيين الموجودين في دمشق؛ 3 - التأثير في زعماء الدروز كي يقبلوا عقد اتفاق بين الصهيونيين ودروز فلسطين.[68] وتزامن تقرير لوزية مع وصول معلومات إلى ناشطي الحركة الصهيونية عن حدوث تعديات هذه الفصائل على القرى الدرزية بحجة تعاون بعض الدروز مع البريطانيين والصهيونيين. ففي 17 كانون الأول/ ديسمبر 1937، وصل تقرير إلى قيادة الهاغاناه، يفيد بأن قائد إحدى هذه المجموعات علق على باب مسجد قرية ترشيحا قائمة بأسماء 11 درزياً متهماً بالخيانة، وهو ما دفع، بحسب التقرير، بعض المقاتلين الفلسطينيين - من قرى عرابة وبلد الشيخ وأم الزينات - إلى مهاجمة قرى درزية.[69]

لقد أشرنا سابقاً إلى أن بن تسفي عبّر عن فكرة عقد اتفاق صهيوني - درزي، في سنة 1930، بعد حوادث اعتداءات على قرى في الجليل، إذ اقترح تقديم المساعدة لدروز فلسطين ضد أي اعتداء عليهم، ثم «إنشاء علاقات مع قياداتهم في حوران

67 أرشيف آبا حوشي 6/ 13أ، العيسمي إلى أبو مزيد [حسين أبو ركن]، السويداء، 21 تموز/ يوليو 1937.

68 المصدر نفسه، تقرير لوزية بشأن نشاط العيسمي، 12 كانون الأول/ ديسمبر 1937.

69 أرشيف الهاغاناه 4/ 8ب، تقرير لأحد المخبرين إلى الهاغاناه، 17 كانون الأول/ ديسمبر 1937.

السورية، وفي جمهورية لبنان.»[70] كما أننا أشرنا سابقاً إلى أن أهارون كوهين كان يشاطر بن تسفي أهمية كسب صداقة دروز فلسطين كمقدمة لإقامة علاقات مع زعماء دروز سورية. وربما كان دافيد لوزية، حين طالب، في نهاية كانون الأول/ ديسمبر 1937، بالتعجيل في عقد الاتفاق المنشود منذ مدة طويلة، كان يعلم بأن أهارون كوهين وضع الخطوط العريضة لهذا الاتفاق، في بداية تشرين الثاني/ نوفمبر 1937، إذ كتب: «الاتفاق يمكن أن يمنع [الدروز من] الانضمام إلى الفلسطينيين. ويمكن أن يؤدي، أيضاً، إلى تسويق المنتوجات اليهودية في الجبل [جبل الدروز]. فهذا الاتفاق سوف يخلق شرخاً آخر في وحدة العرب. وإذا تبين، في أي وقت في المستقبل، أن هذا الأمر [الاتفاق] لا يتلاءم مع مصالحنا، فيمكننا إلغاءه.... نحن نواجه [الآن] تقسيم البلد وقيام دولة يهودية سوف تضم.... 18 قرية يسكنها عشرة آلاف درزي. إن العلاقات مع زعماء الشعب الدرزي في الجبل [جبل الدروز] يمكن أن تساعدنا في المستقبل على نقل هؤلاء الذين يسكنون بيننا إلى الجبل أو إلى أي مكان آخر في سورية.... عمل كهذا يمكن أن يعزز موقفنا في أعين الحكومات العربية المهمة.»[71] هذا النص يجعلنا نزعم أن الحركة الصهيونية لم تسعَ إلى كسب صداقة زعماء جبل الدروز وعقد اتفاق معهم لوجه الله، بل إلى كسب أسواق جديدة لمنتوجاتها، وإلى انتهاز الفرصة الملائمة لتحقيق مشروع نقل (ترانسفير) دروز فلسطين والاستيلاء على أراضيهم.

سادساً:عرض صهيوني لعقد اتفاق صداقة مع الدروز

عملاً بالمهمات التي حددها دافيد لوزية للعيسمي، في نهاية سنة 1937، كثف الأخير، في بداية سنة 1938، نشاطه، بعد ورود أخبار إلى الناشطين الصهيونيين أن أعداداً من المقاتلين الدروز يتحضرون للانضمام إلى الثورة الفلسطينية. ففي رسالة إلى أحد الناشطين الصهيونيين، في 28 كانون الثاني/ يناير 1938، عبّر آبا حوشي عن

70 أ. ص. م.، س/ 25/ 6638، تقرير يتسحاق بن تسفي «عن إقامة علاقات حسنة مع الدروز»، آب/ أغسطس 1930.

71 أرشيف الهاغاناه 3أ/ 8ب، تقرير أهارون كوهين، 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1937.

قلقه إزاء معلومات تفيد بأن أسعد كنج من قرية مجدل شمس بدأ يحضّر عدداً كبيراً من المقاتلين الدروز كي ينضموا إلى الثوار الفلسطينيين: «في الأيام الأخيرة توجه إلينا برفقة صديقنا من عسفيا (ربما حسن أبو ركن).... دروز من.... قرية بقعاثا القريبة من مجدل شمس. أسماؤهم: جبر حمد حبوس، وسليم فرحات أبو شاهين، من عائلة [حزب] الشيخ علي فرحات ونقلوا لنا بأن الشيخ أسعد كنج يجند حوله كثيراً من الرجال.»[72] ولذلك، طلب آبا حوشي من أصدقائه في قرية عسفيا مناشدة مشايخ خلوات البياضة منع هؤلاء المقاتلين من دخول فلسطين قبل أن يجر ذلك الويلات على قرى الدروز في الجليل والكرمل. ويُستشف من رسالة بعث بها العيسمي من مدينة السويداء إلى آبا حوشي، في 1 آذار/ مارس 1938، أن مشايخ حاصبيا استجابوا لهذه المناشدة: «قبل عشرة أيام كتبت لك رسالة.... أخبرتك فيها بأنه من المفضل إرسال بعض وجهاء إخواننا الدروز [في فلسطين] إلينا للقاء إخواننا هنا.... ففي الوقت الذي كتبت لك [هذه الرسالة] وصل إلينا الشيخ يوسف علم الدين، من زعماء حاصبيا ومن وجهاء [مشايخ] البياضة لكي يقابل زعماءنا الروحانيين والجسمانيين بهدف بذل كل مجهود في منع الضرر بإخواننا الدروز عندكم. انتقل هذا الشيخ من قرية إلى أُخرى.... [و] نجح بعون الله بمهمته.... وأنا، من جهتي، لن أفوت فرصة لتحذير كل شخص، أو جماعة، لا تخضع للرأي العام.»[73] وعندما وصل العيسمي إلى بيروت ونزل في فندق أوريان بالاس، أرسل رسالة إلى سليم ألفيا، مستشار آبا حوشي في الشؤون العربية، أخبره فيها أن «الشيخ يوسف علم الدين.... لاقى عندنا كل ما يَطمئن له الخاطر.... لدي بعض الأحاديث [المعلومات] وللآن ما أكملت تحقيقها [التحقق منها] وعند الاستيضاح الكافي أكتب لكم.... أنني مكتفياً [كذا] بهذا التلميح لغاية ورود جوابكم المنتظر والله نتسأل [كذا] أن يقدرنا جميعاً على عمل الخير وخدمة الإنسانية المعذبة. سلامي للأخ أبا خالد وأبا أديب [كذا] ومن لكم عليه خاطر من

72 المصدر نفسه 5أ/ 8ب، آبا حوشي إلى رؤوفين [ربما اسم عائلته بونياك)، 28 كانون الثاني/ يناير 71938.

73 المصدر نفسه، رسالة مترجمة من العيسمي إلى آبا حوشي، السويداء، 1 آذار/ مارس 1938.

الإخوان [كذا].»[74]

من المفيد أن نشير إلى أن أبا خالد هو اسم آبا حوشي في رسائل العيسمي وأبا أديب هو اسم حسن أبو ركن. وبعد ثمانية أيام من تحرير هذه الرسالة، أفصح العيسمي عما قصده بالمعلومات التي كان يتحقق منها: «لقد علمت بأن أسعد بك [أسعد كنج من مجدل شمس] ينتقل من مكان إلى آخر بهدف تجنيد رجال وإرسالهم إليكم [إلى فلسطين]، لكن عندما فشل في تجنيد دروز لأنهم سئموا منه، حاول [تجنيد] اثنين من عندنا [من جبل الدروز].... واحد منهما من بلدتنا.... نصحتهما بما يجب وعندما نلتقي سوف نتحدث صراحة عن ذلك.»[75]

وبينما كانت أخبار تحضيرات أسعد كنج للدخول مع مقاتليه إلى فلسطين تصل إلى آبا حوشي، غاب عن مسرح الأحداث حسن أبو ركن الذي غادر قريته عسفيا، في 12 آذار/ مارس 1938، إلى جهة مجهولة، ليُعثر على جثته، في 7 أيار/ مايو، قرب مدينة عكا. ومن المفيد أن نشير إلى أن غيابه جرى بعد أيام من تولي يوسف سعيد أبو درة الجرادات (1900 – 1939) – فلاح من قرية سيلة الحارثية قرب مدينة جنين – قيادة الثورة في منطقتي جنين والكرمل. وفي هذا الوقت، أوكل آبا حوشي إلى الشاب لبيب أبو ركن (1911 – 1989) القيام بمهمات حسن أبو ركن في وقف انضمام دروز إلى الثورة. فبعد أقل من شهر على غياب هذا الأخير، أرسل لبيب أخاه، الشيخ أبو يوسف زايد أبو ركن، إلى حاصبيا، محملاً إياه رسالة موجهة إلى مشايخ البياضة (الرسالة بالعربية ومترجمة إلى العبرية)، أنقل فقرات منها كما كُتبت بلغة كاتبها: «يا حضرات المشايخ نُعرفكم أنه ورد علينا خبر من مصدر ثقة أن الشيخ أسعد كنج أبو صالح يحاول الدخول إلى بلادنا لأجل الاشتراك في الثورة الفلسطينية بصحبة جماعة من الطائفة الدرزية. فلا يخفى عن حضراتكم أننا أقلاء [أقلية] في هذه البلاد ومع هذا فالحكومة [البريطانية] تعزز جانبنا.... كشعب مسالم. كذلك تعلمون أن اليهود يوجد منهم كثيرون أصحاب وضائف [وظائف] عالية في دوائر الحكومة ويوجد منهم أيضاً

74 المصدر نفسه، رسالة غير مترجمة من العيسمي إلى سليم ألفيا، 7 آذار/ مارس 1938.

75 المصدر نفسه، رسالة مترجمة من العيسمي إلى آبا حوشي، 15 آذار/ مارس 1938.

زعماء من أصحاب النفوذ والحل والعقد وبواسطتهم [يمكن] التحسين في حقوقنا... أمّا إذا دخل أسعد كنج لهذه البلاد وقويت الثورة.... [فسوف] يجعل [الحكومة] تنظرنا [تنظر إلينا] بعين الغدر والانتقام.... نعرفكم [بأن] حادثاً وقع في هذا التاريخ [حيث] هاجمت عصابة مسلحة مستعمرة يهودية بجوار عسفيا ودالية الكرمل وقتلوا منهم واحداً وجرحوا اثنين فحضرت حالاً القوة العسكرية من الجند البريطاني وكشفوا آثار العصابة ماراً [كذا] من قرب قرية الدالية وهناك أرادت الجنود أن توقع انتقامها [كذا] من أهالي الدالية ولولا وجود.... ضباط يهود لأخربوا [كذا] الدالية كما أخربوا [كذا] غيرها.... لذلك حيث أنكم أعلى مرجع للآمال نرجوكم إقناع.... أسعد بك وغيره بعدم الدخول إلى فلسطين لسببين أولاً خوفاً عليه.... وثانياً [سوف] يَلحقنا أضرار بسببه.»[76]

وبحسب تقرير لآبا حوشي، استجاب مشايخ البياضة لطلب الشيخ زايد، وتوجهوا إلى أسعد كنج وهددوه: «إذا دخل مع مجموعة مقاتلة إلى فلسطين ولم يتراجع عن فعله، فسوف يلقون عليه حرماناً [دينياً].»[77] وبعد 12 يوماً، وصلت من عباس قيس، أحد أبناء حاصبيا، رسالة إلى لبيب أبو ركن تؤكد أن رسالة الشيخ زايد إلى مشايخ البياضة نجحت في إقناعهم بأن دخول أسعد كنج ومقاتليه إلى فلسطين يعرّض دروز الجليل والكرمل لمخاطر: «وصل كتابكم العمومي المرسل للمشايخ أهل البياضة الشريفة.... باسم أخيكم الشيخ أبو يوسف زايد.... أخذ العموم في البحث حول [كذا] أسعد كنج وذهابه إلى فلسطين فأقر رأيهم على أن يذهب له [كذا] وفد من المشايخ ويقنعوه بالعدول عن ذهابه إلى فلسطين. وإن لم يقتنع يرموا [كذا] عليه حرماناً من قاضي المذهب وعموم المشايخ.... وثاني يوم صباح السبت ذهب وفد مؤلف من أربعة شيوخ يرأسهم الشيخ جمال الدين اسجاع [شجاع] وأبلغوه هذا الكلام فلم يقتنع وصرح بأنه.... أعطى قولاً فلم يرتجع به [كذا].... وقرّ رأيهم أن يذهب وفد ثاني [كذا] لجبل الدروز لعطوفة سلطان باشا الأطرش ويبحثوا معه

---

76 المصدر نفسه، نسخة عن رسالة مترجمة إلى العبرية بعث بها الشيخ زايد أبو ركن إلى مشايخ البياضة، 2 نيسان/ أبريل 1938.

77 المصدر نفسه، تقرير لآبا حوشي، 12 نيسان/ أبريل 1938.

ويأخذوا [كذا] منه كتاباً لأسعد كنج يردعه عن عزمه.... ومكثوا في الجبل يومين ورجعوا ومعهم كتاب من القائد سلطان باشا وسلموه لأسعد كنج.... فلم يقبل أي كلام [يمنعه] عن عزمه.»[78]

ومع أن العيسمي كان، خلال الأيام التي زار فيها وفد مشايخ البياضة جبل الدروز، موجوداً في دمشق في مهمة جمع معلومات عن الأحوال السياسية في سورية والعراق،[79] إلاّ إنه ظل يراقب نشاط أسعد كنج وغيره من المنضمين إلى الثورة الفلسطينية، وكتب، في 23 نيسان/ أبريل 1938، رسالة إلى آبا حوشي يعلمه فيها بأن أسعد كنج اشترك في جنازة أحد أقاربه الذي قضى في فلسطين، وبأن المقاتلين الذين جنّدهم «تراجعوا ما عدا ثلاثة، منهم ذيب سلاّم.»[80] وفي 5 أيار/ مايو 1938 كتب له: «لقد علمت بأن عدداً من الشباب يريدون السفر إلى شرق الأردن ولفلسطين [للانضمام إلى الثورة] أعرف أسماء اثنين منهم: سليم الدبيسي وعلي سلاّم اللذين سوف يسافران في الأيام القريبة.»[81] وبعد خمسة أيام نقل العيسمي أخباراً عن إضراب تجار السويداء نصرة للقضية الفلسطينية، متهماً نسيب البكري، ونبيه العظمة، ولبنانيين دروز من الحزب القومي السوري بتنظيمه.[82] وتدل رسائل العيسمي على أنه بقي، حتى 3 تموز/ يوليو 1938، في دمشق يجمع معلومات عن السياسة الداخلية في سورية إلى أن اضطر إلى مغادرتها متوجهاً إلى السويداء: «كنت مضطراً أن أغادر دمشق قبل موعد.... واليوم [4 تموز/ يوليو 1938] وصلت إلى السويداء لكي أعزي بموت أسد الأطرش.... [هنا] نشاط كبير لسفر [مقاتلين] إلى فلسطين. يقوم بهذا النشاط الأخ شكيب (وهاب) وقاسم زهر الدين من لبنان.... عرفت بأن شكيب موجود في عين قنيا قرب بانياس ينتظر رفاقه لكي يأتوا إليكم [إلى فلسطين].... ولكن بعض رفاقه تراجعوا، وآخرين ينتظرون حتى نهاية موسم الحصاد.... قبل شهرين.... دخل أسعد

---

78 أ. ص. م.، س 25/ 6638، عباس قيس إلى لبيب أبو ركن، 26 نيسان/ أبريل 1938.

79 أرشيف الهاغاناه 5أ/ 8ب، العيسمي إلى آبا حوشي، 24 نيسان/ أبريل 1938.

80 المصدر نفسه، العيسمي إلى آبا حوشي، 23 نيسان/ أبريل 1938.

81 المصدرنفسه، العيسمي إلى آبا حوشي، 5 أيار/ مايو 1938.

82 المصدرنفسه، العيسمي إلى آبا حوشي، 10 أيار/ مايو 1938.

كنج إلى فلسطين مع 100 رجل.... ولم يبقى [كذا].... أكثر من ليلتين.... أنا باق في السويداء بعض الأيام.... وإذا حصل شيء سوف أعلمكم.»[83]

وعلى الرغم من محاولات العيسمي ولبيب أبو ركن منع دروز من الانضمام إلى الثورة، فإن الأمور، في بداية تموز/يوليو 1938، أخذت تنحو منحى مختلفاً حين وصلت أخبار تفيد بأن ناشطين دروز (ربما فرحان شعلان من عين قنيا وأسعد كنج من مجدل شمس وشكيب وهاب من لبنان) كانوا يسعون لتجنيد دروز من الجليل للثورة، كما سنرى لاحقاً. وعبّر آبا حوشي في تقرير كتبه، في 8 تموز/يوليو 1938، عن قلقه الشديد إزاء وصول هذه الأخبار لأنها تفيد بأن هؤلاء الدروز اعتمدوا في تجنيدهم مقاتلين على مباركة سلطان الأطرش الذي وصفه آبا حوشي بأنه «الآن ضد اليهود ومؤيد للحاج أمين الحسيني.» لذلك سارع آبا حوشي، بحسب تقريره، إلى التوجه إلى أصدقائه من عسفيا الذين أخبروه «ما يحدث [في الجليل] وقالوا إنه من الضروري الاتصال بسلطان بواسطة يوسف بك [العيسمي] لكي ينفي الشائعات التي ينشرونها باسمه.»[84] وفي صباح اليوم التالي، في 9 تموز/يوليو 1938، أوفد آبا حوشي أصدقاءه إلى الجليل، حيث «التقوا في عكا مع الشيخ سلمان خير من أبو سنان.... عبّر شيخ أبو سنان عن رأيه أمام الوفد أن الدروز في البلد لم يغيروا موقفهم، وأخبر الوفد أنه في زيارته الأخيرة لأسعد كنج للتعزية بموت أخيه، طلب منه ألاّ يدخل إلى البلد مع عصابته.... وصل [الوفد] إلى الرامة ونزلوا ضيوفاً في بيت الشيخ يوسف فرّاج.... [ثم] سافر الوفد بصحبة الشيخ يوسف فراج إلى البقيعة. وفي الطريق التقوا مع عصابة سألتهم عن هدف زيارتهم [فقدموا لها عذراً] فتركتهم العصابة. وصلوا إلى البقيعة وحلوا ضيوفاً على الشيخ عبد الله الصالح [خير].» وبعد أن شرحوا في كل القرى التي زاروها خطورة انضمام دروز إلى الثورة، «'أبدى الشيخ يوسف فراج استعداده للوصول إلى حيفا' ولقاء آبا حوشي كي يخبره أن موقف دروز الجليل ما زال حيادياً.»[85]

83 المصدرنفسه، العيسمي إلى آبا حوشي، 4 تموز/يوليو 1938.

84 المصدر نفسه، تقرير لآبا حوشي، 8 تموز/يوليو 1938.

85 المصدر نفسه، تقرير آبا حوشي عن زيارة «وفد الدروز إلى قرى الدروز في الجليل»، 13 تموز/يوليو 1938.

ومع أننا لا نعرف مدى استجابة دروز قرى الجليل لطلب الوفد، إلاّ إن العيسمي أخبر آبا حوشي أن شكيب وهاب (1888 – 1980) دخل فلسطين «ومعه رجال لم أعرف حتى الآن عددهم بالضبط. هناك مَنْ يقول بأن عددهم كبير، وآخرون يقولون بأنه لا يتجاوز العشرين رجلاً.... [أمّا] أسعد كنج فقد ألغى سفره.»[86] وفي اليوم نفسه الذي وصلت رسالة العيسمي، أرسل عبد الله الصالح رسالة إلى لبيب أبو ركن، زعم فيها أن الأمور في الجليل مطمئنة: «نعلمكم أنه بعد ذهابكم من عندنا بيومين زارنا الشيخ أبو كنج علي اليوسف من سورية.... وسألناه.... عن عزيمة [عزم] أسعد كنج وشكيب وهاب وفرحان شعلان القدوم إلى فلسطين فقال هذه الأخبار عارية عن الحقائق.»[87]

ربما رسائل العيسمي المطمئنة إلى آبا حوشي، خلال حزيران/ يونيو وتموز/ يوليو 1938،[88] لم تخفف من قلق هذا الأخير إزاء ازدياد أعداد المقاتلين الدروز المشاركين في الثورة الفلسطينية، ومن إمكان انضمام مقاتلين دروز من قرى الجليل إليها، كما ذكرنا سابقاً. زد على ذلك، تشير الشهادات الشفهية إلى أن نحو 15 مقاتلاً من دالية الكرمل وعسفيا انضموا إلى فصائل أبو درة، قسم منهم في صيف سنة 1936.[89] وقد دفع هذا القلق آبا حوشي، في صيف سنة 1938، إلى الطلب من العيسمي ترتيب زيارة إلى جبل الدروز بهدف لقاء سلطان باشا الأطرش. لقد أشرنا سابقاً إلى أن آبا حوشي – بحجة تهنئة سلطان الأطرش بعودته من المنفى – قام، برفقة حسن أبو ركن، في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 1937، بزيارة إلى جبل الدروز، لكنه فشل في لقاء سلطان. واستخدم آبا حوشي حجة التهنئة نفسها لزيارة ثانية إلى جبل الدروز، في صيف سنة 1938، إذ زعم في تقريره بعد الزيارة أن هدفه من لقاء سلطان الأطرش هو التهنئة فحسب.[90]

86 المصدر نفسه، العيسمي إلى آبا حوشي، 20 تموز/ يوليو 1938.

87 المصدر نفسه، عبد الله الصالح إلى لبيب أبو ركن، 20 تموز/ يوليو 1938.

88 المصدر نفسه، رسائل العيسمي إلى آبا حوشي، 9 و21 حزيران/ يونيو، 4 و20 و21 تموز/ يوليو 1938.

89 شهادة شفهية منقولة عن الشيخ كمال حسن أبو سعدة (في 17 كانون الثاني/ يناير 2018).

90 أرشيف الهاغاناه 5أ/ 8ب، تقرير آبا حوشي عن «زيارة لسلطان الأطرش»، 4 آب/ أغسطس 1938.

من المفيد أن نشير إلى أن رسائل العيسمي المتعلقة بترتيب هذه الزيارة لم تفصح عن الهدف الحقيقي منها، وإنما أشارت إلى أن آبا حوشي كان يلح عليه في استعجالها. ففي رسالة بعث بها إلى سليم ألفيا، مستشار آبا حوشي في الشؤون العربية، كتب العيسمي: «وصلتني رسالتك الأخيرة وأنا في دمشق.... وفهمت المقصود منها، وفي الحال استقليت سيارة وسافرت إلى قرية الباشا [سلطان] وأخبرته عن رغبتكم في زيارته. وبعد مداولات، قرر أن يستقبلكم في قريته.... وبما أنكم سوف تأتون في نهاية الشهر [تموز/ يوليو] فسوف أخبركم.... عن التكاليف [المالية]. سوف آتي إلى دمشق في نهاية الشهر بحسب الموعد.... سلاماتي للسيد أبو خالد [اسم آبا حوشي في رسائل العيسمي]. آمل أن أكون معكم في زيارة الباشا.»[91]

وفي 31 تموز/ يوليو 1938، سافر آبا حوشي برفقة مستشاره سليم ألفيا إلى دمشق، حيث التقيا مع العيسمي، ومنها إلى جبل حوران. وبعد عودته إلى حيفا، كتب آبا حوشي تقريراً من صفحتين، جاء فيه: «خرجنا من دمشق الساعة الثامنة والنصف صباحاً برفقة يوسف بك [العيسمي] ومررنا بكل [منطقة حوران] إلى أن وصلنا إلى جبل الدروز.... وصلنا إلى القرية – قرية سلطان –.... الساعة الواحدة والنصف.... وتوجهنا إلى بيت سلطان.... في البداية دار الحديث.... حول المحاصيل الزراعية، الماء، الطرق السيئة، السكان، إلخ.... وبعد الانتهاء من تناول وليمة [الغداء].... بدأ يوسف بكلام مختصر عن الهدف من مجيئنا، ثم أذن لي بالكلام. في البداية تكلمت باختصار وقلت له بأنني أردت منذ عودته [من المنفى] إلى الوطن زيارته وتقديم التهاني له. تأجلت زيارتي لأسباب عديدة إلى أن جاء الوقت فقط الآن. وبعد التبريكات بيننا.... أخبرته القليل عن علاقاتي بالعمال والفلاحين الدروز في البلاد.... فأجاب سلطان: منذ كنت في المنفى في وادي السرحان، كنت أسمع من زواري ومن دروز فلسطين عن علاقتك الحسنة معهم وعن المساعدة التي قدمتها لهم.... تكلمت عدة مرات مع صديقنا أبو حمد [يوسف العيسمي] في أمر هذا اللقاء وفي توطيد العلاقة بيننا.... طبعاً سمعت من صديقي أبو حمد عن محاولات اللاعبين السوريين والفلسطينيين زجنا فيما يحدث

91 المصدر نفسه، العيسمي إلى سليم ألفيا، 24 تموز/ يوليو 1938.

في فلسطين، ولكن عليكم أن تعرفوا بأننا لسنا أداة عمياء في أيدي الآخرين يفعلون بنا ما يشاؤون ويستغلوننا لأهدافهم - نحن ننشد صالح شعبنا ونسعى لإقامة علاقات حسنة مع كل جيراننا.... منذ أسبوعين زارني أحد زعماء دروز فلسطين، الشيخ وحش [عرايدي] وأخبرني عن الحالة في فلسطين وعن موقف الدروز (سلام مع اليهود)، وقلت له عليكم الاستمرار في هذا الطريق.»[92]

من الواضح أن آبا حوشي وضع تعبير (سلام مع اليهود) بين قوسين كتأويل من عنده إلى ما قصده الشيخ وحش حين تكلم عن موقف الدروز. وربما أراد آبا حوشي بهذا التعبير إقناع ناشطي الحركة الصهيونية بأن هذا هو أيضاً موقف سلطان الأطرش، ويمكن التعويل عليه والاستفادة منه في استثمار الأموال الصهيونية في جبل الدروز، كما أوضح ذلك في رسالة بعث بها، في 17 آب/ أغسطس 1938، إلى بنحاس روتنبرغ (1879 – 1942)، أحد الأغنياء الصهيونيين وصاحب شركة الكهرباء في فلسطين. ومع أن آبا حوشي، في تقريره عن لقائه مع سلطان، لم يذكر موضوع الاتفاق الذي حلم به قادة صهيونيون سبقوه، إلاّ إنه، في رسالته إلى روتنبرغ، ركّز على هذا الموضوع وعلى فوائده. فبالإضافة إلى ما كتبه في تقريره عن لقائه مع سلطان، زعم آبا حوشي في رسالته هذه، أنه بحث مع سلطان في موضوع عقد اتفاق صداقة مع الدولة اليهودية المزمع إقامتها (بحسب خطة تقسيم فلسطين الذي أوصى به تقرير لجنة بيل البريطانية في 8 تموز/ يوليو 1937). وفي رأيه، أبدى سلطان استعداداً لعقد اتفاق كهذا يكون «مبنياً على المساعدة المتبادلة»، وعبّر عن «أمله بأن يتلقى [دروز الجبل] النصيحة والإرشاد في إيجاد مصادر مياه وتطوير الزراعة والطرق في جبل الدروز، والحصول على قروض مالية، إلخ. [ثم] وعد بأن يحافظ على موقفه، وهو موقف محايد وأن يسعى للتأثير في دروز لبنان وفلسطين في هذا الاتجاه.»[93]

92 المصدر نفسه، تقرير آبا حوشي عن «زيارة لسلطان الأطرش»، 4 آب/ أغسطس 1938.
93 المصدر نفسه، آبا حوشي إلى روتنبرغ، 17 آب/ أغسطس 1938.

سابعاً: عمل استخباراتي منظم في مقابل فوضى السلاح

من الصعب التأكد من كل ما نقله آبا حوشي عن لسان سلطان الأطرش، ومن الصعب، أيضاً، التأكد من أن الأخير كان يعرف بالضبط الاسم الحقيقي لضيفه الذي كان العيسمي يطلق عليه اسم «أبو خالد». كما أننا لا نستطيع، من خلال تقارير آبا حوشي عن زيارته لسورية، أن نعرف إذا كان سلطان يعلم بأن ضيفه ناشط صهيوني وليس ناشطاً نقابياً فحسب، يقدم مساعدات للفلاحين والعمال العرب، كما كان يزعم في تقاريره المتعلقة بشؤون العمال.[94] زد على ذلك، لم يُشر العيسمي، في كل رسائله إلى آبا حوشي، إلى أن سلطان كان يعلم شيئاً عن حقيقة علاقته بآبا حوشي، وإنما كان يركز على أهمية الصداقة مع النقابي (أبو خالد) (آبا حوشي) بهدف مساعدة دروز فلسطين بصورة خاصة، والفلسطينيين بصورة عامة. وربما كان سلطان الأطرش يعتقد أن العيسمي مناصر للقضية الفلسطينية، يشارك في جلسات الناشطين السوريين والفلسطينيين في دمشق، كما تدل على ذلك رسائل العيسمي وتقارير آبا حوشي. ففي تقريرين، في 4 آب/ أغسطس 1938، أضافهما هذا الأخير إلى تقريره عن لقائه سلطان الأطرش، كتب في أحدهما: «بعد يوم [من عودتنا من جبل الدروز] أخبرني يوسف بك [العيسمي] بأن علي بك الأطرش، زعيم شبابي عائد منذ وقت قصير من لندن.... موجود الآن في فلسطين يقود فصائل مقاتلة مع عبد الرحيم الحاج (1892 – 1939)، [أحد أبرز قادة الثورة الفلسطينية].... وفي مساء اليوم عُقدت جلسة في بيت [فريد] زين الدين [درزي من لبنان]، مدير الشؤون الخارجية في الحكومة السورية. حضر الجلسة ثمانية ناشطين، بينهم أيضاً يوسف [العيسمي] ودار الحديث حول تجديد العمل [الثوري] بعد النكسات الأخيرة.... وقالوا بأنهم يريدون 200 مقاتل من جبل الدروز.... أجابهم يوسف بأن سلطان [باشا] لا يستطيع الآن تجنيد هؤلاء.... فالبلد [الجبل] مهدم.... وهو بحاجة إلى كل أبنائه.... وبحسب يوسف بك، إن الحالة سوف تسوء أكثر في الأشهر المقبلة، لأن الزعماء يعتقدون بأن العنف سوف يؤثر في....

94 بشأن نشاط آبا حوشي في نقابة العمال، انظر مثلاً: المصدر نفسه، تقرير آبا حوشي، 8 تموز/ يوليو 1938.

قرارات الحكومة البريطانية.»[95] وفي تقريره الثاني، كتب آبا حوشي: «في صباح اليوم [بعد مغادرة جبل الدروز]، توجهت برفقة ألفيا إلى دمشق ووصلنا إليها الساعة الواحدة. وفي الساعة الرابعة التقينا مع يوسف بك [بعد] أن قابل أسعد كنج.... الذي أخبره بأن الفريقين البريطاني والعربي توجها إليه طالبين المساعدة. [الفريق] الأول قال له 'ابتعد ولا تفعل'، والثاني قال 'افعل'. ثم طلب [أسعد] منه النصيحة فقال له [يوسف]: 'كما ترى، لقد قمنا بثورة [ثورة 1925]، وضحينا ولكننا بقينا كما نحن بينما الآخرون الذين يعرفون الخطابة – لا العمل – يجلسون على كراسي الوزارات'.»[96]

إن حضور العيسمي جلسات الناشطين الفلسطينيين والسوريين زوده بمعلومات نقلها إلى آبا حوشي. ففي 10 أيلول/ سبتمبر 1938، كتب قائلاً: «بالأمس حضرت جلسة في فندق أوريان بالاس (فندق الحكومة) حضرها وزراء وأمراء وتكلموا كثيراً عن القضية الفلسطينية وقرروا بأمر من جميل مردم [بك] [(1894 – 1960)، رئيس حكومة سورية من سنة 1936 حتى نهاية سنة 1938] أن يوقفوا في الوقت الحاضر أعمال العنف في فلسطين إلى حين التوقيع على الاتفاق السوري (الفرنسي) على اعتبار أن موقفاً سلبياً [بالنسبة إلى فرنسا وبريطانيا] من قِبل سورية تجاه القضية الفلسطينية يُعتبر عملاً عدوانياً.»[97] وبعد يومين، أخبر العيسمي آبا حوشي أنه حضر اجتماعاً آخر للناشطين الفلسطينيين في دمشق، برز فيه خلاف بين فريقين: الأول، مثّله فخري عبد الهادي (1885 – 1945) ومعين الماضي اللذان أرادا الاتصال بالبريطانيين بهدف إيجاد حل للقضية الفلسطينية، وأبديا استعدادا «لوقف أو تقليل» النشاط الثوري، متهمين أسعد كنج وشكيب وهاب بأنهما عقبة في طريق الحلول القائمة على التفاوض مع البريطانيين. والفريق الثاني مثّله عزة دروزة والدكتور فريد زين الدين (عضوا اللجنة الفلسطينية التي شُكلت في دمشق في سنة 1937 لمساعدة الثورة) اللذان أرادا توسيع نشاط الثورة.[98]

---

95 المصدر نفسه، تقرير (أول) لآبا حوشي عن زيارته لسورية، 4 آب/ أغسطس 1938.

96 المصدر نفسه، تقرير (ثانٍ) لآبا حوشي بعد زيارته لسورية، 4 آب/ أغسطس 1939.

97 المصدر نفسه، العيسمي إلى آبا حوشي، 10 أيلول/ سبتمبر 1938.

98 المصدر نفسه، العيسمي إلى آبا حوشي، 12 أيلول/ سبتمبر 1938.

يقي العيسمي، حتى تشرين الأول/أكتوبر 1938، ينقل إلى آبا حوشي أخباراً عن ناشطين فلسطينيين وسوريين يعملون لتجنيد مقاتلين في فلسطين. ففي الخامس من الشهر المذكور، كتب العيسمي: «في المدة الأخيرة زار الجبل عبد الله بك النجار [1896 – 1976]، مدير المكتب العربي للنشر والدعاية في دمشق، وانتقل من قرية إلى أُخرى بهدف تأجيج المشاعر تجاه القضية الفلسطينية، محاولاً جمع الأموال وتجنيد شباب.... تأثر عدد من تجار السويداء بالدعاية وشكلوا لجنة لجمع التبرعات.»[99] أمّا بالنسبة إلى المقاتلين، فقد كتب العيسمي «في هذه الأثناء عرفت بأن 12 إلى 15 رجلاً، على رأسهم قاسم زهر الدين وذيب سلاّم، تركوا السويداء منذ خمسة أيام ولا أعرف إذا كانوا قد اجتازوا الحدود بين شرق الأردن وفلسطين.... عليكم أن تشددوا المراقبة على المكان وأن تلقوا القبض عليهم لكي نرتاح من أناس من هذا النوع لا يستمعون لنصائحي.»[100]

في الوقت الذي كان العيسمي يزود آبا حوشي بمعلومات عن مقاتلي جبل الدروز المنضمين إلى فصائل الثورة في فلسطين، بدأت تتوارد أخبار عن تعديات يقوم بها بعض هذه الفصائل ضد دروز قريتي عسفيا ودالية الكرمل. وقبل أن نصف هذه التعديات، في الفصل الثاني من هذا الكتاب، نشير إلى أن الثورة الفلسطينية، خلال سنة 1938، تحولت إلى ثورة فلاحين، كما وصفها غسان كنفاني (1936 – 1972): «[الثورة] هي في جوهرها ومادتها وقياداتها المحلية ثورة فلاحية.... [حيث] كان الريف، بصورة عامة، هو رحم الثورة.»[101] بينما برز، في بداية ثورة سنة 1936، دور أبناء الذوات والمثقفين، وتحولت، بعد تجددها في ربيع سنة 1938، إلى ثورة فلاحين، على شكل تمردات محلية في الأرياف. فمثلاً، في مناطق شمال فلسطين تشكلت فصائل من 15 إلى 30 عنصراً، لم تجمعها قيادة موحدة تنسق بينها، وبالتالي، كان كل قائد من قياداتها يتخذ قراراته «حسب الظروف التي تحيط به وحسب إمكانياته المادية معتمداً

99 المصدر نفسه، العيسمي إلى آبا حوشي، 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1938.

100 المصدر نفسه، العيسمي إلى آبا حوشي، 13 تشرين الأول/ أكتوبر 1938.

101 انظر: غسان كنفاني، «ثورة 36 – 39 في فلسطين، خلفيات وتفاصيل وتحليل» (القدس: مطبعة الناصر، 197؟)، ص 70 – 71.

على العلاقة.... بينه وبين رفاقه في السلاح.»[102]

صحيح أن بعض المؤرخين الفلسطينيين قدم سردية تاريخية تمجد دور الفلاحين في المرحلة الثانية من الثورة، في سنة 1938، إلاّ إن مؤرخين آخرين رأوا أن هذه المرحلة شهدت تمردات فلاحية محلية تنقصها قيادة موحدة تضبط إيقاعها، وهو ما أدى، في كثير من الأحيان، إلى صراعات بين المجموعات المقاتلة، أفقدتها الانضباط، إذ «عملت القيادات المحلية كل ما أرادت دون أن يكون هناك تنسيق بين المجموعات المختلفة بل إن عدم التنسيق انقلب في أحيان كثيرة إلى صدام كانت نتائجه في معظم الأحيان أعمال سلب ونهب واغتيال وغدر.... حاول كل [قائد محلي] على حدة أن يطبق ما يراه مناسباً وكل ما يتفق مع مصالحه الشخصية أو مع مصالحه العائلية وكل ذلك كان يتم طبعاً تحت اسم الثورة.»[103] وكانت هذه الحالة من فقدان الانضباط، في رأي بعض هؤلاء المؤرخين، نتيجة «الصراع داخل التركيبة العامة للمجموعات [المقاتلة].... [إذ] بدأت في مراحل الثورة المتأخرة بتوجيه حرابها نحو بعضها البعض.»[104]

في غياب قيادة موحدة تضبط إيقاع الثورة في هذه المرحلة، حدثت، باسم الثورة، تجاوزات من بعض الفصائل في عدة قرى في منطقتي جنين والكرمل (مثلاً في قرية عرابة القريبة من مدينة جنين)، وخصوصاً بعد أن تسلم أبو درة، المذكور سابقاً، في آذار/ مارس 1938، قيادة أحد الفصائل المقاتلة في هاتين المنطقتين. التحق أبو درة بثورة 1936 في بدايتها، لكن السلطات البريطانية قبضت عليه في تشرين الثاني/ نوفمبر من السنة نفسها. وبعد خروجه من السجن، انضم إلى فصائل مقاتلة في هاتين المنطقتين قادها الشيخ عطية أحمد عوض، من قرية بلد الشيخ المحاذية لمدينة حيفا. وبعد مقتل هذا الأخير في معركة اليامون (قرب جنين)، في 3 آذار/ مارس 1938، تولى

---

102 الحوت، مصدر سبق ذكره، ص 378.

103 بشأن هذه التمردات غير المنضبطة، انظر: مصطفى داوود كبها، «ثورة 1936 الكبرى، دوافعها وانعكاساتها» (الناصرة: مكتبة القبس، 1988)، ص 97 – 101؛ الاقتباس من ص 98 – 99.

104 مصطفى داوود كبها ونمر سرحان، «سجل القادة والثوار والمتطوعين لثورة 1936 – 1939» (كفر قرع: دار الهدى للطباعة والنشر، 2009)، ص 114.

أبو درة قيادة هذه الفصائل. وعمل أبو درة حتى سنة 1935 عتالاً في محطة القطار في منطقة زمارين، ثم بائع بوظة في سوق حيفا، ثم عاملاً مياوماً في شركة نفط العراق في حيفا.[105]

ثامناً: تضارب الروايات بشأن التعديات على القرى الدرزية

في غياب أرشيف فلسطيني يساعد على جمع معلومات عن تعديات فصائل أبو درة على القرى الدرزية، اعتمدنا على الأرشيفات الصهيونية من جهة، وعلى الشهادات الشفهية من جهة أُخرى. وتشير الشهادات الشفهية والكتابية المتعلقة بدخول فصائل أبو درة إلى قريتي دالية الكرمل وعسفيا، خلال خريف سنة 1938، إلى ما حدث بعد ازدياد عدد الدروز المنضمين إلى الثورة الفلسطينية. ففي تموز/يوليو 1938، انضم إلى الفصائل الفلسطينية المقاتلة في منطقة الجليل فصيل درزي (لا نعرف عدد مقاتليه) بقيادة سلمان طرفة، أحد المقاتلين القادمين من جبل الدروز.[106] وفي الوقت نفسه، ضمت فصائل أبو درة – بحسب الشهادات الشفهية – مقاتلي جبل الدروز في معظمهم، وربما وصل عددهم إلى أكثر من 15 مقاتلاً، تذكر الشهادات منهم كلاً من فرحان الحلبي، وشريف جرمانة، وسليمان عمار، وشمس غزالة (من قرية ملح).[107] ويُستدل من رسالة طويلة، أرسلها لبيب أبو ركن إلى آبا حوشي، في 24

105 انظر: كبها، «ثورة 1936...»، مصدر سبق ذكره، ص 118؛ أرنون - أوحانا، مصدر سبق ذكره، ص 97؛ ميخائيل أساف، «تولدوت هتعرروت هعربيم بإيرتس يسرائيل وبريحتم» («تاريخ استفاقة العرب في فلسطين وهروبهم») (تل أبيب، ثقافة وتربية، 1967)، ص 150؛ عزرا دانين (و) يعقوب شمعوني، «تعودوت ودمويوت مغنزي هكنوفيوت هعربيوت بمأورعوت 1936 - 1939» («وثائق وشخصيات من سجلات العصابات العربية في أحداث 1936–1939») (القدس: ماغنس، الجامعة العبرية، 1981)، ص 129 - 130.

106 أرشيف الهاغاناه، 5أ/ 8ب، تقريران في 8 و26 تموز/ يوليو 1938.

107 شهادة شفهية منقولة (بتاريخ 17 كانون الثاني/ يناير 2018) عن الشيخ كمال حسن أبو سعدة (البالغ عمره أكثر من تسعين عاماً) والذي يعتمد على ذاكرته كثير من جامعي الشهادات الشفهية، وشهادة شفهية دونها الشيخ صالح أحمد طربيه في سنة 1992 في كراس مطبوع بعنوان، «مذكراتي مع الثورة الفلسطينية: سنوات 1936 - 1939» (حيفا: د. ن.، 1992)، ص 5.

تشرين الأول/ أكتوبر 1938، على أن دروزاً من الكرمل التحقوا بصفوف الثوار، وكتب فيها: «في الغالب يكون عندنا [في عسفيا] ثوار حتى عجزنا عن تقديم ما يلزم لهم.... إن القائد أبو درة.... يجبر الناس على الالتحاق بالثوار.... منهم محمد قاسم كيوف [الذي] قُتل في حادثة عتليت (وحسن ابن سعيد [عزام] وسليمان[؟، ربما عبد الله] شروف، وهو الآن موجود مع الثوار ليلاً ويأتي للبلد نهاراً وهذا مخالف لآرائنا.»[108]

وقبل أن نعود إلى كل ما جاء في هذه الرسالة، نعرض رواية شفهية عن دخول مقاتلي أبو درة إلى دالية الكرمل بهدف جمع بنادق أو مال كمساهمة في الجهاد. دخل بعض مقاتلي أبو درة (ربما في بداية تشرين الأول/ أكتوبر) إلى دالية الكرمل، متوجهين إلى بيت الشيخ عزام حسين الحلبي، مختار قرية دالية الكرمل الذي لم يستطع مساعدتهم في مهمتهم، وهو ما دفعهم إلى تجميع عدد من الشباب بالقوة في بيت مهيوب صالح الحلبي، القريب من بيادر القرية، بهدف إجبارهم على تسليم أسلحتهم أو دفع مبلغ من المال، وكان بينهم إسْعيد نجيب الحلبي. وبحسب هذه الرواية، كان مقاتلو أبو درة يبحثون عن شكيب نجيب الحلبي، أحد إخوة إسعيد، لأن هذا الأخير كان قد تشاجر مع أبو درة، قبل سنة 1936، حين كانا يعملان معاً في مدينة حيفا. وحمل أبو درة ضغينة تجاه شكيب، لأن هذا الأخير كان قد طرحه أرضاً واحتجزه ساعات في مراحيض مكان عملهما يوم تشاجرا. فدفعت هذه الضغينة رجال أبو درة إلى الانتقام من أخيه إسعيد، إذ صوب أحد المقاتلين بندقيته نحوه، لكن أحد الشباب الحاضرين دفع البندقية المصوبة إلى الأعلى فأصابت الرصاصة سقف البيت لتبقى آثارها ظاهرة حتى رُمم البيت في ستينيات القرن الماضي.[109]

أمّا دخول مقاتلي أبو درة إلى قرية عسفيا الملاصقة لدالية الكرمل، فقد وصلت أصداؤه إلى مسامع دروز جبل الدروز ولبنان عبر مبعوثين أرسلهم آبا حوشي، محملين بأخبار التعديات على سكانها. وقبل دخول أبو درة إلى قرية عسفيا، وزع، في

108 أرشيف الهاغاناه 5أ/ 8ب، لبيب أبو ركن إلى آبا حوشي، 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1938.

109 هذه الرواية الشفهية منقولة عن الأستاذ مرزوق حلبي، ابن إسعيد حلبي والأستاذ عطا حلبي، ابن أخ إسعيد وشكيب، والمحامي صالح مهيوب حلبي الذي ما زال يذكر آثار الرصاصة في سقف بيت أهله.

3 أيلول/ سبتمبر 1938، منشوراً، طلب فيه من سكانها جمع مبلغ من المال يكفي لشراء 30 بندقية، كمساهمة في جهاد الأمة.[110] ويُستشف من رسالة لبيب أبو ركن، السابقة الذكر التي أرسلها إلى آبا حوشي، في 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1938، أن أبو درة لم يحصل على المبلغ المطلوب، وهو ما دفعه، بحسب الرسالة، إلى مهاجمة القرية، في 4 تشرين الأول/ أكتوبر 1938، لإجبار سكانها على جمع المبلغ. وبعد أقل من أسبوع (في 11 من الشهر نفسه)، وصل أبو درة إلى القرية يرافقه، هذه المرة، عدد أكبر من المقاتلين، إذ «فرض على البلد غرامة (150) مئة وخمسين جنيهاً وكان عند وصوله يطوق البلد ويمنع الناس من الدخول والخروج حتى ينسحب من البلد ولم يقدر أحد [على مقاومته].... وفي الغالب يكون عندنا ثوار حتى عجزنا عن تقديم ما يلزم.»[111]

وبحسب الروايات الشفهية التي ما زال يتناقلها كبار السن في القرية، أمر أبو درة رجال القرية بالمثول في ساحة القرية (ساحة المنزول)، محاولاً إجبارهم على دفع مبلغ لم يستطيعوا جمعه. وبينما ذكر لبيب أبو ركن، في رسالته، أن أبو درة أجبر «الفلاحين الفقراء» على دفع «الضرائب» وتقديم «الحطب والفحم» لمقاتليه المنتشرين في القرية، طلب من آبا حوشي عدم كشف مضمون رسالته لأحد: «أرجوكم أن لا تجعلوا أحداً يعلم بهذا التحرير [هذه الرسالة] وإياكم أن ترسلوا لي جواباً في البريد حيث الأخطار محيطة من جميع الجهات وإذا أردتم المواجهة معكم اعملوا خطة لا يعلم بها أحد»، ثم أضاف أن هناك اتصالات بزعماء الدروز في سورية: «نخبركم أنه جائنا [كذا] مخابرة من بعض الزعماء في سورية أنهم صرحوا أنه باستطاعتهم إيقاع الفتن بين ثوار فلسطين وإخماد الثورة والقضاء عليها وأفهمونا كي نتفاهم معكم ولكن هذه مسألة تحتاج إلى أموال كثيرة من الجنيهات وإذا أردتم خابرونا.» وبعد يوم أو يومين من وصول هذه الرسالة، اجتمع لبيب بآبا حوشي، مزوداً إياه بمعلومات شفهية إضافية عن اقتحام فصائل أبو درة أحد بيوت القرية والتنكيل بساكنيه، لتتحول شهادات

110 أ. ص. م.، س 25/ 4405، منشور أبو درة، 3 أيلول/ سبتمبر 1938.

111 أرشيف الهاغاناه 5أ/ 8ب، لبيب أبو ركن إلى آبا حوشي، 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1938 (توجد أيضاً ترجمة إلى العبرية).

لبيب إلى نواة رواية بناها آبا حوشي بلغته، بهدف إثارة الرأي العام الدرزي في لبنان وسورية. ففي 27 تشرين الأول/ أكتوبر 1938، أي بعد يوم أو يومين من اجتماعه بلبيب، أرسل آبا حوشي رسالة إلى يوسف العيسمي، قدم فيها رواية تصف «الجرائم» التي اقترفها أبو درة في القرية: «لقد أعلمني أصدقائي في عسفيا عن الجرائم الفظيعة التي اقترفها يوسف أبو درة في قرية عسفيا. فهؤلاء المجرمون [المقاتلون الفلسطينيون] دنسوا مقدسات الطائفة الدرزية، إذ مزقوا الكتب المقدسة احتقاراً لديانتها. فعندما حاولتِ النساء حماية كتبهن المقدسة، انهال [المقاتلون] عليهن بالضرب [ثم أضاف آبا حوشي].... يجب إثارة الرأي العام عند دروز الجبل [جبل الدروز] ولبنان.... سوف يصل إليك [إلى العيسمي] صديقنا لبيب [أبو ركن].... ليخبرك عما حدث في عسفيا.... وفي الوقت نفسه، سوف يسافر أحد رجالنا من القدس إلى دمشق لمقابلتك.... اعمل كل ما يطلبه منك.... الآن حان وقت العمل.»[112]

وقبل أن نقدم رواية بديلة من رواية آبا حوشي، ثم نعرض نصوصاً من التقارير والرسائل– في الأرشيفات الصهيونية– التي تكشف المقصود من جملته الأخيرة (الآن حان وقت العمل)، نشير إلى أن بعض المؤرخين الدروز تبنّى رواية آبا حوشي عمّا جرى في قرية عسفيا، إذ كتب أحدهم: «إن رجال [أبو درة] سرقوا.... ونكلوا بالنساء ودنسوا الكتب المقدسة عند الدروز.»[113] وفي كراس الشيخ صالح أحمد طربيه، من قرية عسفيا، بعنوان: «مذكراتي في الثورة الفلسطينية سنوات 1936 – 1939»، كرر رواية شبيهة برواية آبا حوشي، وإن كانت أقل منها مبالغة في وصف تعديات أبو درة. ومن دون أن يحدد زمن هذه التعديات، ذكر الشيخ صالح طربيه أنه شارك في وفد مكون من المشايخ منهم: شريف أبو ركن، ورافع عطشة، ومسعد حمدان، وجالوا في رحلة – دامت عدة أيام – على قرى الجليل، وحاصبيا، وجبل الدروز، شرحوا خلالها

112 المصدر نفسه، مسودة رسالة بالعبرية قبل ترجمتها إلى العربية، من آبا حوشي إلى العيسمي، 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1938.

113 انظر: شكيب صالح، «تولدوت هدروزيم» («تاريخ الدروز») (القدس: وزارة الدفاع، 1989)، ص 203. يذكر شكيب صالح أن تاريخ دخول أبو درة الثاني إلى قرية عسفيا حدث في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر، ربما استند إلى رسالة آبا حوشي إلى العيسمي المؤرخة في هذا التاريخ.

لمشايخ هذه القرى، وخصوصاً لسلطان الأطرش «أوضاعنا بإسهاب»، الناتجة من تعديات أبو درة على قرى الكرمل.[114]

صحيح أن كل الروايات المتداولة في عسفيا – حتى هذه الأيام – ما زالت تصف وحشية معاملة أبو درة لسكان القرية، إلاّ إن أغلبيتها تختلف في كثير من تفصيلاتها عن رواية آبا حوشي الذي نجح مبعوثوه إلى لبنان وسورية في ترويجها. أمّا الرواية البديلة التي أُقدمها هنا فهي مبنية على شهادة شفهية سمعتها مرات عديدة من أبي وخالتي اللذين حدث معهما ما نقله آبا حوشي في روايته. فالبيت الذي حدثت فيه الجرائم التي ذُكرت هو بيت جدي الملاصق لساحة البلدة (ساحة المنزول)، وهو البيت الذي ولدت وترعرعت فيه، قبل أن تنتقل عائلتي إلى بيت آخر في أطراف البلدة. أمّا النساء اللواتي ضُربن، بحسب رواية آبا حوشي، فلم يكنّ سوى واحدة، هي خالتي، زوجة عمي، والرجل المعتدى عليه في البيت هو أبي، حين كان عمره 17 عاماً قبل أن يتزوج أمي (أخت خالتي) بعد ثلاث سنوات. وبحسب رواية أبي وخالتي – اللذين قصدهما آبا حوشي – دخل عدد من مقاتلي أبو درة إلى بيت جدي لكي يُخرجوا أبي إلى ساحة القرية التي جُمع فيها الرجال، ليجدوه طريح الفراش، لا يستطيع المشي على قدميه بسبب عملية جراحية في ساقه، أجراها له – قبل أيام من الحادثة – الدكتور نايف حمزة (1895 – 1977)[115] الذي أوصاه بألاّ يدوس الأرض مدة شهر. وخلال محاولتهم إخراج أبي بالقوة، تعالى الصياح من داخل البيت ليصل إلى مسامع خالتي التي كانت تسكن في بيت ملاصق، فأسرعت، محاولة دخول بيت جدي، فوجدت شمس غزالة، أحد المقاتلين الدروز في فصائل أبو درة، واقفاً عند عتبة الباب، بينما المقاتلون الآخرون يحاولون إخراج أبي إلى الساحة بالقوة. وفي محاولتها فك أبي من أيادي المقاتلين، سقط النقاب الذي لف رأسها، وهو ما جعلها – كامرأة محافظة – تستشيط

114 الشيخ صالح أحمد طربيه، مصدر سبق ذكره، ص 3 – 12.

115 الدكتور نايف حمزة لبناني من قرية عبيه في منطقة الشحار، تخرّج في الجامعة الأميركية (بيروت) كجراح متخصص. وصل إلى فلسطين في سنة 1922 وعمل في عدد من مستشفياتها إلى أن تسلم إدارة «المستشفى الحكومي» في حيفا منذ سنة 1933 حتى سنة 1948، والذي أطلق عليه سكان حيفا والقرى المجاورة «مستشفى الدكتور حمزة»، ويُطلق عليه اليوم «مستشفى رمبام».

غضباً، نازعة من أحد المقاتلين بندقيته، ومصوبة فوهتها نحوهم. عندها تدخل شمس غزالة، ليضع حداً لمحاولة المقاتلين، فخرجوا على التو بعد أن استرجعوا البندقية التي استولت عليها خالتي. وبحسب هذه الرواية التي أنقلها عن خالتي وأبي، لم يستخدم المقاتلون في هذه الحادثة الضرب في تعاملهم مع أبي، ولم يمزقوا الكتب المقدسة الموجودة في البيت. وخلال جمعي مواد شفهية عن الحادثة، استعنت بذاكرة خالي الذي كان واقفاً قرب باب بيت جدي حين حدوثها لأجد أنه يؤكد ما جاء في روايتَي أبي وخالتي.[116]

بعد هذه الحوادث في القريتين، استطاع الجيش البريطاني الذي كان يلاحق أبو درة، جمع المعلومات عن تحركاته في جبل الكرمل. واستناداً إلى تقرير كتبه آبا حوشي، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 1938، أي بعد أكثر من شهر من حوادث قريتي دالية الكرمل وعسفيا، ذكر المؤرخ شكيب صالح أن دروز قرية عسفيا (لم يذكر أسماءهم) طالبوا الجيش البريطاني بالانتقام من فصائل أبو درة المقاتلة. وتمكن الجيش البريطاني، في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1938، من نصب كمين لهذه الفصائل قرب أم الدرج، حين كانت متوجهة إلى قرية أم الفحم، فقُتل منهم 43 مقاتلاً فلسطينياً وجُرح كثيرون، بينهم أبو درة.[117] أمّا المصادر الفلسطينية، فتطلق على هذا الكمين اسم معركة أم الزينات التي وقعت، بحسب هذه المصادر، في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1938 – عند أطراف قرية أم الزينات التي تبعد بضعة كيلومترات عن دالية الكرمل وعسفيا – حيث قُتل فيها خمسة من الثوار الفلسطينيين وعشرات الجنود البريطانيين.[118]

116 شهادة شفهية منقولة عن الشيخ كمال حسن أبو سعدة (في 17 كانون الثاني/ يناير 2018).

117 انظر: شكيب صالح، مصدر سبق ذكره، ص 203، إذ يستند إلى تقرير آبا حوشي في 7 كانون الأول/ ديسمبر 1938؛ أرشيف الهاغاناه 7/ 8ب، وإلى شهادة شفهية جمعها، في سنة 1984، من لبيب أبو ركن وغيورا زايد، أحد رجال الاستخبارات الصهيونيين.

118 بشأن يوسف سعيد أبو درة (1900 – 1939) انظر: «الموسوعة الفلسطينية»، القسم العام، 4 أجزاء، (دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984)، الجزء 4، ص 652.

الفصل الثاني

بين مطرقة التخطيط وسندان الغفلة

أولاً: إثارة دروز سورية ولبنان
وخطة نقل (ترانسفير) دروز فلسطين

وقعت معركة أم الزينات في اليوم نفسه (أو في اليوم التالي) الذي كتب آبا حوشي رسالته إلى العيسمي، طالباً منه ترويج روايته عمّا سماه «الجرائم» التي اقترفها أبو درة في عسفيا، وفي اليوم نفسه، أيضاً، الذي كُلف لبيب أبو ركن زيارة حاصبيا بهدف لقاء مشايخ خلوات البياضة، ولقاء زعماء جبل الدروز بهدف إثارتهم على ما حدث في هذه القرية. وبعد لقاء مشايخ البياضة، كتب لبيب أبو ركن إلى آبا حوشي رسالة، يوم الخميس الموافق فيه 1 كانون الأول/ ديسمبر 1938، أي يوم وصوله إلى جبل الدروز، وصف فيها الغضب الشديد الذي عبّر عنه مشايخ البياضة بسبب «تدنيس [الكتب المقدسة]»، وهو ما دفعهم إلى الدعوة إلى اجتماع عام. وبحسب هذه الرسالة، قرر هؤلاء أن يرافق أحدهم لبيب أبو ركن في سفره إلى جبل الدروز ولبنان. وفي ملاحظة في حاشية رسالته، كتب لبيب أن السفر إلى جبل الدروز يكلف خمس ليرات فلسطينية، طالباً من آبا حوشي إرسالها مع «[مبعوثه الياس] الذي سيصل دمشق يوم الأحد» (أي في الرابع من الشهر نفسه).[1]

وبعد ثلاثة أيام من وصول لبيب أبو ركن إلى جبل الدروز، وفي اليوم الذي كان من المفروض أن يصل مبعوث آبا حوشي إلى دمشق، كتب بعض الدروز من الكرمل (من دون أسماء) رسالة تناشد سلطان باشا الأطرش والأمير مجيد أرسلان (1908 – 1983) وأسعد بك كنج التدخل السريع لإنقاذ دروز الكرمل، جاء فيها: «أنقذونا، أنقذونا

1 أرشيف الهاغاناه 5أ/ 8ب، لبيب أبو ركن إلى آبا حوشي، 1 كانون الأول/ ديسمبر 1938.

من الخطر الذي يهددنا. أنقذوا ثلاثة آلاف درزي من سكان دالية الكرمل وعسفيا. لقد هاجمنا ثلاثة مائة [كذا] مسلح لا يهمهم القومية بل النهب وسرقة الأملاك. فبعد أن انتزعوا منا الأسلحة التي كانت في حوزة رجالنا وانهالوا علينا بالضرب والتعذيب.... نكلوا بنساءنا [كذا] وأطفالنا وأخذوا كتب الدين منا ودنسوها وكان على رأسهم أبو درة الذي لا يعرف معنى حرمة الدين والقومية [وهمه] سرقة الأموال فحسب. نحن الدروز العرب الحقيقين [كذا] ولو أردنا لكنّا قد قاومناهم حتى لو كان عددهم آلاف [كذا] وليس مئات، إن شبابنا في أشد الغضب من أعمال كهذه وبخاصة تدنيس الكتب الدينية. أنقذونا من المصيبة التي أنزلتها علينا القيادة الفلسطينية.»[2]

من الملاحَظ أن مضمون الرسالة المنسوبة إلى دروز الكرمل يلتقي مع مضمون رواية آبا حوشي التي تصف «جرائم» مقاتلي أبو درة وتدنيسهم الكتب الدينية في قرية عسفيا. ومع أننا لا نعلم مَن كتب هذه الرسالة، إلاّ إن إرسالها، في هذا الوقت بالذات (في 4 كانون الأول/ ديسمبر 1938) تزامن مع وجود لبيب أبو ركن في جبل الدروز بهدف استكمال مهمته في نقل رواية آبا حوشي والطلب من زعماء الطائفة التدخل السريع «لإنقاذ» دروز فلسطين. وبعد عودة لبيب من زياراته لحاصبيا وجبل الدروز، عبّر آبا حوشي في تقرير له، في 16 كانون الأول/ ديسمبر 1938، عن ارتياحه من نتائجها في إثارة الرأي العام الدرزي. فبعد سماع مشايخ البياضة رواية آبا حوشي التي نقلها لبيب إليهم، أوكلوا إلى الشيخ علي شجاع تحرير نص رسالة ليبعث بها مع لبيب إلى 13 زعيماً ورجل دين من جبل الدروز – على رأسهم سلطان الأطرش – طالباً منهم التحرك في الرد على «تدنيس الكتب الدينية وضرب النساء.» ووصل لبيب إلى جبل الدروز في 1 كانون الأول/ ديسمبر 1938، وحل ضيفاً على العيسمي في قريته المتين، إذ رتب له هذا الأخير لقاءات مع بعض الزعماء الذين عبّروا، بحسب التقرير، عن خيبة أملهم من تصرفات «الفلسطينيين لسماع الأخبار عن الخطر الذي يواجهه الدروز في فلسطين.»[3]

2 أ. ص. م.، س 25/ 6638، نسخة مترجمة عن رسالة أرسلها دروز الكرمل إلى سلطان الأطرش، والأمير مجيد أرسلان، وأسعد بك كنج، 4 كانون الأول/ ديسمبر 1938.

3 أرشيف الهاغاناه 5ب/ 8ب، تقرير عن نشاط مبعوثنا من عسفيا، الشيخ لبيب أبو ركن، 16 كانون الأول/ ديسمبر 1938.

وتعزز ارتياح آبا حوشي من زيارات لبيب عندما وصلته رسالة من يوسف العيسمي، في 5 كانون الأول/ ديسمبر 1938، تُجمل ما قام به من خطوات في نشر أخبار حادثة قرية عسفيا، ارتأيتُ أن أقتبس منها فقرات كما وردت في نصها المترجم إلى العبرية: «في الثالث من الشهر [الحالي] مساء يوم السبت وصل لبيب في سيارة إلى بلدتنا ومعه 13 رسالة من أجاويد المركز الديني في حاصبيا موجهة إلى كل زعماء الجبل، وفي اليوم التالي سافرنا معاً [العيسمي ولبيب] إلى عطوفة سلطان باشا. سلمناه الرسالة.... [ونقلنا] له شفهياً تفصيلات الأحداث الفظيعة التي وقعت لإخواننا دروز الكرمل.... فاستشاط غضباً وأجاب بأننا لا نريد أن يحدث ذلك لإخواننا ونحن مستعدون لمساعدتهم.... فكتب رسالة إلى أخيه زيد بك [الأطرش]، عضو البرلمان في دمشق، وطلب منه عمل كل ما بوسعه لإنقاذ الموقف.... وبعد خروجنا من عنده انتقلنا من قرية إلى أُخرى، وسلمنا الرسائل وأضفنا شفهياً ما يثير المشاعر.... بقي لنا الآن أن نواصل العمل.... لقد حان الوقت كي أصل إلى الهدف الذي وضعناه نصب أعيننا.»[4]

وبعد يومين، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 1938، كتب العيسمي إلى آبا حوشي رسالة أخبره فيها عن الأعمال التي قام بها خلال هذين اليومين: «التقيت، بحسب توصياتك، مع الياس. هو رجل ذكي. تكلمنا حول الموضوع [نقل دروز فلسطين] وقررنا خطة عمل. وبخصوص موضوع الشكوى من الأعمال الوحشية التي حصلت مع إخواننا في فلسطين، التقينا مع أعضائنا في البرلمان، كل على انفراد، وشكونا لهم من الحالة كما نقلها المبعوث وسلمناهم رسائل مشايخ البياضة. اشمأز الجميع.... لكن اختلفوا في الرأي. فرجال الكتلة [الوطنية السورية] اكتفوا بأن تقوم اللجان [الوطنية] بتحذير [الثوار الفلسطينيين] من أعمال كهذه. أمّا آخرون، ومن بينهم زيد بك [الأطرش] فرأوا أن الطريق المثلى هي إحداث ضجة في كل مكان والإيعاز إلى سكان قريتي عسفيا ودالية الكرمل أن ينتفضوا وأن يدافعوا بالسلاح ضد كل من يريد التعرض لهم.... لقد رافقني صديقي لبيب في كل اللقاءات. ثم رُتب لقاء مع اللجان الفاعلة من أجل فلسطين في فندق أوريان بالاس، حضره نبيه العظمة، الحاج أديب

4 المصدر نفسه، العيسمي إلى آبا حوشي، 5 كانون الأول/ ديسمبر 1938.

خيرو، أكرم زعيتر، عزة دروزة، الدكتور فريد زين الدين [درزي لبناني من المناصرين للقضية الفلسطينية]. كان النقاش عاصفاً وطويلاً وشكونا لهم باسم الدروز ضد هذه الأعمال.... [لكن الحاضرين] رأوا أن مشايخ البياضة تسرعوا في حكمهم قبل أن يتأكدوا من الأعمال المذكورة.... وزعموا بأن كل هذا هو دعاية بريطانية وعليكم أنتم إخواننا العرب [الدروز] أن تتنبهوا، ومع ذلك نحن سوف نحذر أبو درة ورجاله لكي لا يكرروا أعمالاً كهذه.» وفي نهاية رسالته، طلب العيسمي من آبا حوشي أن «يوصي إخواننا [دروز فلسطين] بأن يتحضروا لما حدث وسيحدث كي يعززوا موقفنا ولكي يزيد عدد العاملين معنا.»[5]

وفي 7 كانون الأول/ ديسمبر 1938 (أي في اليوم نفسه الذي أعلم العيسمي آبا حوشي بالأعمال التي قام بها، بحسب توصياته التي نقلها إليه مع مبعوثه الياس)، كتب آبا حوشي تقريراً، لخص فيه الخطوات التي اتخذها بهدف إثارة الرأي العام الدرزي في سورية ولبنان: «بالتشاور مع رجال قريتَي عسفيا ودالية الكرمل، قررنا إرسال وفد ممثل عنهم إلى الرؤساء الروحيين في جبل الدروز ولبنان وكذلك إلى سلطان باشا الأطرش.... إن مسألة تدنيس المقدسات الدينية والبوغروم [كلمة روسية مستعملة في العبرية بمعنى العنف الشديد ضد جماعة من الناس] والأعمال التي اقتُرفت في القرية (بحق النساء والشيوخ من كبار السن) أشعلت نار الانتقام في قلوب الدروز. وإذا استطاع أحد استغلال هذا الأمر فسيكون له نتائج مهمة.»[6] تُذكرنا هذه الجملة الأخيرة لآبا حوشي بجملته القصيرة: «الآن حان وقت العمل» التي كتبها في رسالته التي بعث بها إلى العيسمي، في 27 تشرين الأول/ أكتوبر 1938.

ومع أن آبا حوشي لم يفصح عن نوع «العمل» الذي حان وقته، وكيفية «استغلال» أحداث قريتَي عسفيا ودالية الكرمل لتكون لها «نتائج مهمة»، إلاّ إن الأحداث المتلاحقة، منذ سنة 1937 حتى بداية سنة 1939، شكّلت معاً أرضية لخطة نقل (ترانسفير) دروز فلسطين إلى سورية. وكما ذكرنا سابقاً، كان أهارون كوهين قد دعا، في تشرين الثاني/

5 المصدر نفسه، العيسمي إلى آبا حوشي، 7 كانون الأول/ ديسمبر 1938.

6 المصدر نفسه 7/ 8ب، تقرير لآبا حوشي، 7 كانون الأول/ ديسمبر 1938.

نوفمبر 1937، إلى عقد اتفاق بين الحركة الصهيونية والدروز، مشدداً على أن تقسيم فلسطين إلى دولتين، سيُدخل القرى الدرزية في الجليل والكرمل ضمن جغرافيا الدولة اليهودية، وهو ما يجعل هذا الاتفاق وسيلة تساعد الحركة الصهيونية «في المستقبل» على نقل دروز فلسطين إلى جبل الدروز، أو إلى أي مكان آخر في سورية. ويظهر من رسالة بعث بها العيسمي إلى سليم ألفيا، في 1 كانون الأول/ ديسمبر 1938، أنه كان يعلم بوجود هذه الخطة (القديمة الجديدة) التي يمكن تحقيقها في إطار مخططات تقسيم فلسطين وتوحيد سورية وشرق الأردن، كما كتب: «إن العقلاء وأصحاب القرار عند الدروز يتوقعون حل القضية الفلسطينية على أساس الوحدة بين سورية وشرق الأردن، لكي يتسنى لليهود دخول المنطقة [شرق الأردن]. وأنا أقترح، هنا، عليهم [على الصهيونيين] أن يأتوا ليسكنوا في جوارنا بين الأردن والجبل، لأن هذه المنطقة واسعة وغير آهلة: عندها يمكن عقد اتفاق حقيقي بين الشعبين.... على قاعدة الفائدة المتبادلة.»[7]

ومن الواضح أن حادثة قرية عسفيا قربت «المستقبل» الذي تحدث عنه كوهين، ودفعت الناشطين الصهيونيين إلى جعلها فرصة للانتقال من طرح فكرة نقل (ترانسفير) دروز فلسطين إلى تنفيذها فعلياً، في بداية سنة 1939. فبينما كانت رواية آبا حوشي عن «جرائم» أبو درة في قرى الكرمل تشعل نار غضب مشايخ الدين والزعماء في لبنان وسورية، وصل، في الأيام الأولى من سنة 1939، إلى مسامعهم خبر مقتل الشيخ حسن خنيفيس (1883 – 1939)، أحد أبرز مشايخ الدين الدروز في مدينة شفاعمرو، ليصب زيتاً إضافياً على هذه النار. ففي 9 كانون الثاني/ يناير 1939، بعث لبيب أبو ركن إلى زيد الأطرش رسالة، أخبره فيها أن مجموعة فلسطينية مسلحة قتلت، في 4 كانون الثاني/ يناير 1939، الشيخ حسن خنيفيس قرب مستعمرة يفنئيل الصهيونية القريبة من شفاعمرو.[8] وتفيد الشهادات الشفهية المتداولة بين أبناء عائلة خنيفيس بأن مجموعة من المسلحين خطفت، في 1 كانون الثاني/ يناير 1939، ثلاثة مشايخ من شفاعمرو،

7 المصدر نفسه 5/ 8ب، العيسمي إلى سليم ألفيا، 1 كانون الأول/ ديسمبر 1938.

8 المصدر نفسه 5ب/ 8ب، رسالة من لبيب أبو ركن إلى زيد الأطرش، 9 كانون الثاني/ يناير 1939.

هم حسين قاسم شاهين، وعبد الله شوفانية، وحسن خنيفيس، وقادتهم إلى وادي قرية عبلين (إعبلين) الواقعة شمالي المدينة وقتلتهم، ليكتشف أقاربهم الجثث بعد ثلاثة أيام.[9] وأثار مقتل الشيخ حسن خنيفيس غضباً شديداً في كل القرى الدرزية باعتباره مرجعاً دينياً، قلده مشايخ البياضة «العباءة المقلمة» التي ترمز إلى مقامه الديني الرفيع المستوى. ومن المفيد أن نشير إلى أننا لم نجد في الأرشيفات الصهيونية أي ذكر للشيخ حسن خنيفيس قبل مقتله، وهو ما يؤكد الروايات الشفهية التي تفيد بأنه كان بعيداً عن التدخل في أمور السياسة.[10]

عاد صالح حسن خنيفيس (1913 – 2002) إلى بلدته بعد مقتل أبيه مباشرة، محاولاً، في البداية، الاعتماد على السلطات البريطانية في معاقبة قاتلي أبيه، إلاّ إن محاولته لم تفلح، الأمر الذي دفعه إلى البحث عن القتلة بهدف الانتقام لدمه. ومع أننا لا نعرف بالضبط متى تعرّف صالح خنيفيس على لبيب أبو ركن، إلاّ إن الشهادات الشفهية تشير إلى أنه وصل إلى قرية عسفيا مع عائلته، بعد بدء المناوشات بين دروز شفاعمرو ومسلميها.[11] وعلى الرغم من أن اسمه لم يُذكر في مراسلات لبيب أبو ركن وآبا حوشي أو غيرهما، حتى أيلول/ سبتمبر 1939، فإن هذا الأخير ذكر، في تقرير طويل (من 17 صفحة) كتبه في 20 أيلول/ سبتمبر 1939، أن دروز شفاعمرو «لم يستطيعوا فعل أي شيء رداً على مقتل الشيخ [حسن] خنيفيس.... فأرسلوا قسماً من عائلاتهم إلى قرى الكرمل وقسما آخر إلى سورية، وبواسطة إخوانهم [في عسفيا] جاؤوا إلينا وطلبوا النصيحة والمساعدة.»[12]

نلاحظ، أيضاً، أن العيسمي، في رسائله العديدة التي بعث بها إلى آبا حوشي، من 3 كانون الثاني/ يناير حتى بداية نيسان/ أبريل 1939، لم يُشر ولو بكلمة واحدة إلى موضوع مقتل الشيخ حسن خنيفيس وتأثيره في دروز سورية، وفي خطة نقل (ترانسفير)

9 الشهادة منقولة عن فرج صالح خنيفيس (حفيد الشيخ حسن) في 6 شباط/ فبراير 2018.

10 المصدر نفسه.

11 المصدر نفسه.

12 أرشيف الهاغاناه 3أ/ 8ب، تقرير آبا حوشي عن نشاط سكريتاريا اتحاد عمال إيرتس يسرائيل (كانون الثاني/ يناير – أيلول/ سبتمبر 1939)، 20 أيلول/ سبتمبر 1939.

دروز فلسطين، وظل ينقل أخباراً عن السياسة السورية الداخلية.[13] لكنه أشار بوضوح في إحدى رسائله، في 3 آذار/ مارس 1939، إلى هذه «الخطة»، إذ طلب العيسمي من آبا حوشي الاجتماع به وبألفيا، ليزف لهما «بشرى تفرحهما» بشأن «الخطة».[14] وهو ما يجعلنا نعتقد أنه كان يعلم مسبقاً بها. فكلمة «الخطة» أو «المشروع» مع (ألـ) التعريف ظهرت في رسائل العيسمي، لتشير بصورة واضحة إلى مخطط «نقل» (ترانسفير) دروز فلسطين الذي يعود زمنه إلى سنة 1937، وربما إلى ما قبل ذلك، كما ذكرنا سابقاً. إن الإشارة إلى «الخطة» في بداية آذار/ مارس 1939، تدحض زعم آبا حوشي أنه طرحها استجابة لطلب درزي، فقد ذكر في تقريره الذي رفعه إلى قيادات الحركة الصهيونية، في 17 آذار/ مارس 1939، «أن العيسمي أخبره»، خلال لقائهما في دمشق، أن سلطان اجتمع بزعماء الجبل الدروز الذين اقترحوا علينا [على الحركة الصهيونية] شراء القرى الدرزية في إيرتس يسرائيل [فلسطين].... ونقلهم إلى الجبل.»[15] وبعد عشرة أيام كتب آبا حوشي للعيسمي: «فيما يتعلق باقتراحكم نقل إخوانكم....، فقد تلقاه [القادة الصهيونيون] هنا بترحيب كبير، ولذلك نطلب منكم تحضير الخطة وطرق تنفيذها قبل موعد مجيئنا إليكم كما اتفقنا.»[16] لكن هذا الموعد تأخر، بعض الوقت، بسبب انقطاع الاتصال بين الاثنين، كما يُستدل من رسالة بعث بها العيسمي إلى آبا حوشي، في 10 نيسان/ أبريل 1939، أعلمه فيها بأن الرسائل المتبادلة بينهما لم تصل، بسبب مراقبة عاملين في البريد أدت إلى «فوضى» في إرسال الرسائل وتوزيعها «وعسى ألاّ يكون مصير كتابي هذا مثل [سابقيه].»[17]

في بداية نيسان/ أبريل 1939، انفجرت مناوشات ذات طابع طائفي بين دروز شفاعمرو ومسلميها، وهو ما استدعى قيادة الثورة الفلسطينية في الشمال إلى توزيع بيان

---

13 المصدر نفسه 5ب/ 8ب، العيسمي إلى آبا حوشي، 13، 16، 18، 25 كانون الثاني/ يناير 1939؛ 5، 7، 9، 12 شباط/ فبراير 1939؛ 3، 6، 7، 20 آذار/ مارس 1939.

14 المصدر نفسه، العيسمي إلى آبا حوشي، 3 آذار/ مارس 1939.

15 المصدر نفسه، تقرير آبا حوشي، 17 آذار/ مارس 1939.

16 المصدر نفسه، آبا حوشي إلى العيسمي، 27 آذار/ مارس 1939.

17 المصدر نفسه، العيسمي إلى آبا حوشي، 10 نيسان/ أبريل 1939.

يشجب أي اعتداء على بني معروف الدروز: «كثرت في الآونة الأخيرة الأقوال المسيئة والوشايات بين الطائفة الإسلامية والدرزية الإسلامية [والتي] لا صحة لها. لذلك جئنا في هذا البيان للتعبير عن الاحترام لبني معروف. فهم حريصون على سلامة الوطن المقدسة، ومستعدون في كل زمان تتاح لهم الفرصة أن ينصروا الوطن والعمل من أجله. من الآن فصاعداً لن نرضى بسماع أقوال كهذه بحق هذه الطائفة الكريمة وهدف كل من يفعل ذلك هو زرع الخلاف والشقاق وسوف نعاقبه أشد العقاب.»[18] وفي أجواء من الشحن الطائفي، سافر آبا حوشي، في الثالث عشر من الشهر نفسه، إلى دمشق كي يلتقي العيسمي، بهدف ترتيب لقاء جديد مع سلطان الأطرش. وفي اليوم السابع عشر، كتب العيسمي إلى آبا حوشي: «بعد لقائنا في دمشق، سافرت لترتيب الموضوع الرئيسي الذي طلبته مني وهو التحضير للقائك مع الأخ الأكبر [سلطان] ومع زعماء معروفين.... وقبل ثلاثة أيام (أي في الرابع عشر من الشهر) التقيت به قرب قريته.... وقلت له إن موعد الزيارة [زيارة آبا حوشي] قد اقترب، فما هو جوابك؟ سألني إذا كنت أعرف الهدف من الزيارة فأجبته بأنني لا أعرف.»[19]

ثانياً: نقل (ترانسفير) دروز فلسطين بحجة إنقاذهم

يشير جواب العيسمي هذا، في رأيي، إلى أن تقرير آبا حوشي، في 17 آذار/ مارس، كان من باب التمني، وهدف إلى إقناع ناشطي الحركة الصهيونية بتبنّي خطة نقل (ترانسفير) دروز فلسطين، زاعماً – في هذا التقرير – أنها مقبولة من سلطان باشا وزعماء جبل الدروز. وبعد يومين من هذا التقرير، في 19 نيسان/ أبريل 1939، كتب العيسمي إلى آبا حوشي قائلاً: «غداً أو بعد غد سوف أسافر إلى الباشا [سلطان] لأحدد موعداً قريباً للقائك معه.... وفقط عندما أرتب الأمر كما يجب سوف أتصل بك هاتفياً من بيروت.» وبعد ثلاثة أيام كتب العيسمي إلى أبو خالد (آبا حوشي): «لقد أرسلت رسول [كذا] يخصني يحمل كتاباً إلى الباشا [سلطان] أعلمه بقدوم الزوار المهمين....

18 أرشيف آبا حوشي 8ب/ 4، ترجمة إلى العبرية لبيان القيادة العليا للثورة في المنطقة الشمالية، 20 نيسان/ أبريل 1939.

19 أرشيف الهاغاناه 5ب/ 8ب، العيسمي إلى آبا حوشي، 17 نيسان/ أبريل 1939.

وحددنا قدومهم.... في يوم الخميس القادم. جاء في الجواب مع الرسول يقول أهلاً وسهلاً بهم.... ومع ذلك سأتوجه بعد غداً [كذا] لتثبيت هذا الميعاد [الموعد] وللمقابلة في نهار الخميس في 27 أو 28 [من الشهر].... [وسوف] أتلفن لكم بواسطة بيروت.»[20] ومع أن العيسمي لم يذكر الحجج التي ساقها للحصول على موافقة سلطان، إلاّ إن مقتل الشيخ حسن خنيفيس والمناوشات الطائفية التي أعقبته، أثارت غضب دروز الجليل والكرمل، كما سنبين لاحقاً.

وصل آبا حوشي إلى قرية القريّة، في 27 نيسان/ أبريل 1939، بصحبة العيسمي وسليم ألفيا ودوف هوز (1894 – 1940)، النقابي الذي كان يدّعي إقامة علاقات حسنة بالعمال العرب. وفي اليوم التالي بعد عودته من الزيارة، التقى آبا حوشي – برفقة دوف هوز – حاييم وايزمن (1874 – 1952)، رئيس المنظمة الصهيونية، ليطلعه على نتائج زيارته لسلطان باشا. وفي 30 نيسان/ أبريل 1939، قدم آبا حوشي أول تقاريره المكتوبة عن هذه الزيارة، ليعتمد عليه المؤرخون الصهيونيون في زعمهم أن خطة «نقل» (ترانسفير) دروز فلسطين هي مطلب درزي، استجاب له كل من حاييم وايزمن ودافيد بن – غوريون (1886 – 1973)، رئيس الوكالة اليهودية.[21] وقد أشرنا سابقاً إلى أن حاييم كوهين طرح «الخطة»، في سنة 1937، وأن آبا حوشي كان يلح على العيسمي في ترتيب زيارة لسلطان كي يبحث معه في تفصيلاتها. هذا كله يفند رواية هؤلاء المؤرخين ورواية آبا حوشي – في تقريره – الذي زعم فيه أن زيارته تمت نتيجة دعوة رسمية «استجابة لدعوة سلطان باشا الأطرش، توجهنا إلى سورية [لزيارته] في الموعد المحدد بيننا بواسطة صديقنا الدائم يوسف بك العيسمي.... [دخلنا] بيتاً واسعاً.... فيه قاعة استقبال مخصصة لاستقبال الضيوف. كان الاستقبال ودياً جداً. ذُبحت على شرفنا ذبيحة. ومباشرة دخلنا إلى قاعة الضيوف. وبعد السلامات والتمنيات، افتتح صديقنا يوسف الكلام، قائلاً: 'زيارة ضيوفنا وإخواننا المحترمين الذين تربطني بهم علاقات.... هدفها إيجاد طرق.... تساعد كل منا في

20 المصدر نفسه، العيسمي إلى أبو خالد [آبا حوشي]، 22 نيسان/ أبريل 1939.

21 انظر مثلاً: يوآف غلبِر، «رشيته شل هبريت هيهوديت - هدروزيت، 1930 – 1948» («بداية الحلف اليهودي الدرزي، 1930 – 1948»)، «كاتدرا»، العدد 60 (1990)، ص 156 – 158.

هذه الأيام الصعبة التي تمر على العالم كله وعلى عالمنا نحن في الشرق بصورة خاصة.... إن الضيوف الحاضرين هنا.... يريدون تحقيق هذه الصداقة في الأعمال لمصلحة الطرفين.... من المعروف أن إخواننا في فلسطين الذين يبلغ عددهم عشرة آلاف.... عانوا في أيام الأحداث.... [التي] جرت معهم.... معاناة كبيرة في الأرواح والأملاك وكثيرون منهم جاؤوا إلى هنا واشتكوا أمامنا من العذابات الكثيرة.... كثير منهم يفكر الآن [في] ترك فلسطين والمجيء إلى سورية، لكن هنا السؤال المطروح. كيف ننظر نحن إلى هذا الأمر؟ وكيف نستطيع مساعدتهم؟ بحيث كل الأطراف تستفيد. فالشعب الدرزي يتجمع في هذا المكان، والشعب اليهودي يشتري أراضيهم. وسيدخل إلى بلدنا (الجبل) المال الذي ينقذهم [دروز فلسطين] وينقذنا [دروز الجبل] من الدمار والفقر. ويوجد هنا [في الجبل] كثير من الخرب لقرى مهجورة وأراض واسعة لاستيعابهم.... عندها لن نقلق عليهم ولن ننشغل بمصائبهم'.»[22]

من الصعب التأكد من أن العيسمي قال هذا الكلام في اجتماع حضره جمع غفير من الدروز. ومن المؤكد أن آبا حوشي – الذي لم يكن يعرف اللغة العربية – اعتمد على ما فهمه من ترجمة سليم ألفيا أو دوف هوز لكلام العيسمي، ثم صاغه من جديد ليقنع حاييم وايزمن وغيره بأن العيسمي تكلم صراحة عن استفادة «الشعب الدرزي» و«الشعب اليهودي» من «نقل» (ترانسفير) دروز فلسطين. ولم يذكر آبا حوشي، في تقريره، أنه كان بين المتكلمين، وأوكل إلى سليم ألفيا مهمة عرض «المساعدات للدروز منذ [بداية الانتداب] حتى أحداث هذه الأيام الصعبة: مساعدات طبية، وإيجاد أماكن عمل، ومساعدات في المحافظة على الأملاك والأرواح وغيرها.» بعد هذا العرض، جاء دور سلطان الذي قال، بحسب تقرير آبا حوشي: «لقد أخبرتكم خلال زيارتكم الأولى أنه لا يوجد بيننا خلافات فيما يتعلق بالصداقة والعلاقات بيننا. ومنذ كنا في المنفى حتى اليوم، نحن نطلب من رجالنا في فلسطين ولبنان والجبل ألاّ يتدخلوا فيما يجري عندكم. فنحن في هذا الصراع نقف جانباً، ونصلي لأجلهم [دروز فلسطين] أن

22 أرشيف الهاغاناه 2/ 8ب، تقرير آبا حوشي عن زيارة سلطان باشا، 30 نيسان/ أبريل 1939.

يسيطر المنطق والعقل السليم بدلاً من التهور وكراهية رجالكم ورجال الطرف الثاني كي تجدوا حلاً جيداً للطرفين. موقفنا هذا لم يتغير. أمّا في الموضوع الثاني [نقل دروز فلسطين]، فإذا كان إخواننا راغبين في المجيء [إلى الجبل] رغبة طوعية ومعتقدين أن هذا مفيد لهم، فلن نمنعهم. لكن أنا، هنا، أعتقد أن هناك أخطاراً كثيرة، المال والسكن والتأقلم وغيرها، ويجب التفكير فيها والتحضير لها، بحيث لا ينظر إخواننا المسلمون إلينا كخونة.» ثم أضاف آبا حوشي، في تقريره، أن «هذا الأمر [نقل الدروز] استحوذ على أغلبية الحديث الذي دار، بحيث قدمنا لسلطان شرحاً أننا أيضاً لا نوافق أن يعاني المنتقلون [المهاجرون] نقصاً في مصادر المعيشة والسكن، وأننا لا نرغب سوى في الفائدة للدروز.... وبعد تناول الغداء، بحسب العادات، تجولنا في القرية.... ثم تركنا القرية.... ووصلنا إلى دمشق، حيث انتظرنا لقاء مع شقيق سلطان زيد بك عضو البرلمان لكن لأسباب غير متوقعة تأجل اللقاء إلى وقت آخر.»[23]

وقبل مغادرة القريّة، حصل آبا حوشي ومَن معه على صور تذكارية من اللقاء، ما زال المؤرخون الصهيونيون يزينون بها كتبهم ومقالاتهم: الأولى صورة للضيوف الثلاثة (آبا حوشي وألفيا وهوز) مع ثمانية من الدروز الذين حضروا الاجتماع، والثانية صورة لسلطان باشا، واقفاً بين آبا حوشي (من اليمين) وسليم ألفيا (من اليسار)[24] بقيت معلقة سنوات في الطبقة التاسعة والعشرين في بناية جامعة حيفا. وتدل هذه الصور التذكارية ورواية آبا حوشي على الحديث الذي دار خلال اللقاء، ثم الجولة التي قام بها برفقة سلطان في القرية أمام أعين سكانها، وعلى أن سلطان استقبل ضيوفه بحضور جمع غفير من دروز الجبل. وكما ذكرنا سابقاً، لم يعرف سلطان أن ضيفه ناشط صهيوني، وإنما نقابي، يدافع عن العمال والفلاحين العرب، واسمه أبو خالد (كما كان يسميه العيسمي). وفي هذا الصدد، لا بد من أن نشير إلى أننا لا نملك مصدراً آخر – غير تقرير آبا حوشي – نستطيع بواسطته تفنيد أو تأكيد صحة الكلام الذي نقله آبا حوشي عن لسان سلطان الأطرش. ونشير، أيضاً، إلى أن حاييم وايزمن هو الذي

23 المصدر نفسه.

24 انظر مثلاً: غلبر، مصدر سبق ذكره، ص 157 – 158.

طلب من آبا حوشي تقريراً مكتوباً، الأمر الذي يجعلنا نتكهن بأن هذا الأخير كتبه تحت تأثير هذا الطلب، بهدف إقناع وايزمن وبن – غوريون بتبنّي «الخطة»، لكي يسد الطريق أمام المعترضين عليها، وخصوصاً اعتراض يوسف فايتس (1890 – 1972)، أبرز رجال هكيرن هكييمت (الصندوق القومي اليهودي) المكلف صرف الأموال في عملية شراء أراضي الفلاحين الدروز، فهذا الأخير شكك في إمكان تنفيذ «الخطة» واعتبرها ضرباً من تشييد «أبراج في الهواء».[25]

وذكر آبا حوشي في نهاية تقريره، في محاولة لإقناع أصحاب القرار في الحركة الصهيونية بتبنّي «الخطة»، ومنع تأويل كلام سلطان الأطرش على أنه رفض لها، أن العيسمي نجح خلال الزيارة في إقناع «صيّاح بك الأطرش، ابن عم الباشا بتولّي مهمة متابعة المسائل المتعلقة بهذا المشروع»، مؤكداً أن تنفيذه بدأ: «أوكلنا إلى صديقنا [العيسمي] مهمة تحضير قائمة دقيقة للخرب في الجبل أسماؤها، مواقعها، مساحة أراضيها، الملكية عليها، إلخ»، ثم أشار إلى محاولته الحصول على مباركة زيد الأطرش، عضو البرلمان السوري، في تنفيذ «المشروع». «في المساء وصلنا إلى دمشق، حيث انتظرنا لقاء مع شقيق سلطان زيد بك عضو البرلمان، لكن لأسباب غير متوقعة تأجل اللقاء إلى وقت آخر.»[26] وبعد أيام قدم آبا حوشي تقريراً مالياً للوكالة اليهودية ضخّم فيه «مصاريف سفره إلى سلطان باشا الأطرش» التي بلغت 20.050 ليرة فلسطينية (كانت الليرة تساوي الجنيه الإنكليزي).[27]

وقبل أن يجف حبر تقرير آبا حوشي عن زيارته لسلطان باشا، كتب العيسمي، في 1 أيار/ مايو 1939، رسالة إلى (أبو خالد) آبا حوشي، ليطمئنه بأن زيارته «تركت.... أثراً طيب وآمال [كذا]»، تجلت برغبة درزية في تنفيذ «الخطة»، مضيفاً: «ما برحنا منذ تركناكم نفكر في نفاذ [تنفيذ] المشروع وما يحتاج إليه من سبيل، هذا إذا تقارن [اقترن] بمثل هذه الرغبة من جهتكم وتيسر الرأسمال [كذا] الكافي للعمل.»[28] وبعد أربعة

25 المصدر نفسه، ص 158.

26 أرشيف الهاغاناه 2/ 8ب، تقرير آبا حوشي عن زيارة سلطان باشا.

27 المصدر نفسه، حساب مصاريف السفر إلى سلطان باشا الأطرش من 26 إلى 28 أيار/ مايو 1939.

28 المصدر نفسه، العيسمي إلى آبا حوشي، 1 أيار/ مايو 1939.

أيام، في 5 أيار/ مايو 1939، عاد العيسمي فأكد لآبا حوشي (أبو خالد) رغبة دروز الجبل في تنفيذ الخطة، وأنه يعمل ليلاً نهاراً بحسب تعليماته.[29]

وبعد خمسة أيام من مغادرة آبا حوشي سورية، وصلت إلى مكتبه رسالة سرية من إلياهو إيبشتاين (1903 – 1990) مرفقة بنص «مذكرة عن الدروز في فلسطين وخطة نقلهم من البلد إلى جبل الدروز».[30] وإيبشتاين هو مستشرق تخرّج، في سنة 1931، من قسم دراسات الإسلام والشرق الأوسط في الجامعة العبرية، ثم تابع دراسته في الجامعة الأميركية في بيروت، وتولى منذ سنة 1934، مسؤولية متابعة قضايا البلاد المجاورة (العربية) في الشعبة السياسية للوكالة اليهودية، فقدم دراسات وأبحاثاً، خدمت أصحاب القرار في الحركة الصهيونية. ويؤكد وصول هذه المذكرة بعد ثلاثة أيام من تقرير آبا حوشي الذي كتبه، في 30 نيسان/ أبريل 1939، أن «الخطة» لم تكن مطلباً درزياً، كما زعم هذا الأخير، ولا «رغبة» من دروز الجبل، كما ادعى العيسمي، إنما كانت معدة مسبقاً، منذ أشهر، وربما سنوات. وقد تناول إيبشتاين، في القسم الأول منها (15 صفحة)، أوضاع «دروز إيرتس يسرائيل [فلسطين]: عددهم، قراهم، ملكيات الأراضي عندهم، أصلهم وديانتهم، تركيبتهم المهنية والاقتصادية، تاريخ قراهم وتنظيمهم الطائفي، النظام الاجتماعي والميول السياسية [عندهم] وعلاقاتهم بإخوانهم في لبنان وجبل الدروز.» وفي القسم الثاني (5 صفحات)، قدم «ملاحظات عن خطة نقل دروز فلسطين إلى جبل الدروز.... [شرح فيها] المواقف المحتملة نحو الخطة عند دروز فلسطين والسلطات الإنكليزية من جهة، وعند دروز جبل الدروز والسلطات الفرنسية من جهة أُخرى.» وأرفق إيبشتاين بالإضافة إلى هذين القسمين في مذكرته، خرائط للقرى الدرزية في فلسطين، وقائمة بالقرى المهمة في جبل الدروز والعائلات المسيطرة عليها.[31] ولأن تنفيذ الخطة يحتاج إلى تمويل، أرسل إيبشتاين، في اليوم نفسه، نص المذكرة إلى إليعيزر كابلان (1891 – 1953)، عضو إدارة الوكالة

29 المصدر نفسه، العيسمي إلى آبا حوشي، 5 أيار/ مايو 1939.

30 أرشيف آبا حوشي 5/ 1، إلياهو إيبشتاين إلى آبا حوشي، 3 أيار/ مايو 1939.

31 المصدر نفسه، إلياهو إيبشتاين، «ملاحظات عن خطة نقل الدروز في إيرتس يسرائيل [فلسطين] إلى جبل الدروز»، 3 أيار/ مايو 1939.

اليهودية والمسؤول عن إدارة الشؤون المالية.[32]

تدل المعلومات التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية الواردة في المذكرة على أن إيبشتاين جمعها وأعدها خصيصاً بهدف وضع خطة متكاملة، تخدم أصحاب القرار في الحركة الصهيونية في تنفيذ نقل (ترانسفير) الدروز. وتفيد الجداول التي أضافها إلى هذه المعلومات بأن عدد الدروز في كل القرى التي سكنوها في سنة 1931 بلغ 8903 نسمة،[33] ومجمل مساحة الأراضي التي كانوا يملكونها في سنة 1939 بلغ 351.150 دونماً (210.430 دونماً أراضي بور ومراعي، و140.720 دونماً مزروعة وقابلة للزراعة).[34] وورد في جدول عن مصادر معيشة السكان، أن 8028 منهم كانوا يعتمدون على الزراعة وتربية المواشي والباقي على مصادر أُخرى.[35] ولم ينسَ إيبشتاين أن يقدم جدولاً بقائمة أسماء قرى مركزية في جبل الدروز وأسماء العائلات الرئيسية التي تسكن في كل واحدة منها.[36]

ثالثاً: من التخطيط إلى محاولة التنفيذ

قبل أن نعرض المحاولات التي قام بها آبا حوشي ومعاونوه لتنفيذ «الخطة»، من المفيد أن نتوقف قليلاً عند السردية التاريخية التي يقدمها غلبِر، وهو واحد من أوائل المؤرخين الصهيونيين الذين تناولوا موضوع «الخطة» التي وضعها في سياق مقالته: «بداية الحلف اليهودي – الدرزي في فلسطين» التي نشرها بالعبرية ثم بالإنكليزية، لتصبح مصدراً اعتمد عليه مؤرخون تناولوا موضوع العلاقات الدرزية – الصهيونية في عهد الانتداب. وضع غلبر ولادة فكرة خطة نقل (ترانسفير) دروز فلسطين في سياق الاتصالات بين آبا حوشي والعيسمي، خلال آذار/ مارس 1939، متحاشياً ذكر المبادرين

32 أ. ص. م.، س 25/ 3253، إيبشتاين إلى إليعيزر كابلان، «الدروز في إيرتس يسرائيل [فلسطين] وخطة نقلهم من البلد إلى جبل الدروز»، 3 أيار/ مايو 1939.

33 أرشيف الهاغاناه 2/ 8ب، «ملاحظات عن خطة نقل الدروز»، ص 1 – 2.

34 المصدر نفسه، ص 3.

35 المصدر نفسه، ص 4.

36 المصدر نفسه، ص 6.

الصهيونيين إلى وضع هذه الخطة، وذلك بهدف إقامة «حلف أقليات في الشرق الأوسط، وإرسال بعثة يهودية رسمية على مستوى عالٍ لزيارة سلطان الأطرش وحتى إمكان نقل دروز إيرتس يسرائيل [فلسطين] إلى جبل الدروز.» وعلى الرغم من وجود بعض الاختلافات في صوغ الجمل بين المقالة المنشورة بالعبرية وتلك المنشورة بالإنكليزية، فإن نقل (ترانسفير) الدروز ظهر في المقالتين نتيجة زيارة آبا حوشي لسلطان الأطرش، عندما طُرح، خلالها، موضوع «إمكان نقل الدروز»،[37] وليس كسبب لهذه الزيارة، وأن آبا حوشي قام بها عندما «شعر [فجأة] بأن الوقت حان لزيارة سلطان.» هذا عدا أن (غلبر) قوّل سلطان خلال الزيارة أقوالاً، اقتبسها من تقرير آبا حوشي عن الزيارة، وعرضها كتعبير عن موقف سلطان.[38]

على أي حال، فقد طلب آبا حوشي من العيسمي البدء بجمع معلومات عن الخرب المزمع نقل دروز فلسطين إليها مباشرة بعد الزيارة ووصول «مذكرة» إيبشتاين. وفي جواب هذا الأخير السريع جداً، في 7 أيار/مايو، أخبره أنه بصدد إنجاز تعيين الخرب، ومواقعها، ومساحة أراضيها وأسمائها، وأنه ينتظر منه تعليمات إضافية بشأن «الخطة».[39] أمّا آبا حوشي – المستعجل في التنفيذ – فقد قدم، في 9 أيار/مايو 1939، تقريراً مكتوباً لحاييم وايزمن، رئيس المنظمة الصهيونية العالمية، زعم في بدايته أن زعماء جبل الدروز «أبدوا استعداداً لنقل أراض وأملاك دروز فلسطين إلى اليهود؛ في مقابل المبالغ [المالية] التي سيحصلون عليها كي يمتلكوا أراضي وأملاكاً في جبل الدروز.» وأضاف أن تحقيق ذلك يحتاج إلى «عمل منظم ومنهجي ومرتب» يستفيد منه الفريقان، الصهيوني والدرزي: «اليهود يحصلون على أراضٍ هم بحاجة إليها في الاستيطان، والدروز ينتقلون إلى العيش بين إخوانهم في جبل الدروز.... ويتخلصون من ظلم أعدائهم الدائمين، ويرجعون إلى حضن وطنهم

37 غلبر، مصدر سبق ذكره، ص 156. انظر أيضاً:

Yoav Gelber, «Antecedents of the Jewish-Druze Alliance in Palestine,» *Middle Eastern Studies*, vol. 28, no. 2 (April 1992), pp. 352-373.

38 Ibid., p. 359.

39 أرشيف الهاغاناه 2/ 8ب، العيسمي إلى آبا حوشي، 7 أيار/ مايو 1939.

وشعبهم.» وتحت عنوان: «طرق التنفيذ»، كتب آبا حوشي: «سيأتي قريباً إلى إيرتس يسرائيل [فلسطين] اثنان أو ثلاثة من وجهاء جبل الدروز كي يشرحوا لإخوانهم في إيرتس يسرائيل [فلسطين] الفكرة ويؤثروا فيهم.... [وهما] يوسف بك العيسمي.... وصياح الأطرش.... اللذان سيزوران القرى الدرزية في البلد [فلسطين]... وسيقدّمان في القريب العاجل قائمة الأماكن والأراضي في جبل الدروز المرشحة لاستيطان دروز إيرتس يسرائيل [فلسطين] فيها.» ولهذا، طلب آبا حوشي من وايزمن إرسال «لجنة من متخصصين يهود (بالزراعة، والمواصلات والإعمار، إلخ) إلى جبل الدروز لمعاينة الأماكن المعدة للاستيطان.... وإعداد خطة شاملة لبناء القرى.» ومن أجل أن ينجح «المشروع» كما خُطط له، اشترط آبا حوشي أن يبقى «سرياً حتى الانتهاء من تنفيذه»، وأن يُعيَّن ناشط صهيوني واحد فحسب «يتولى متابعة الأمور ويكون على اتصال» دائم به. ثم طالب برصد موازنة خاصة (50 إلى 65 ليرة فلسطينية) مدة ستة أشهر كمعاش شهري ومصاريف سفر للدرزيَين العاملين على تنفيذه. وفي نهاية تقريره، طلب آبا حوشي من وايزمن رداً سريعاً على كل النقاط التي أشار إليها «لأن الأمر ملح ولا يحتمل التأجيل.»[40]

ولأن الأمر لا يحتمل التأجيل، أوفد آبا حوشي، بعد ثلاثة أيام في 12 أيار/مايو 1939، سليم ألفيا إلى دمشق ليبقى فيها أربعة أيام، محاولاً تعجيل تنفيذ «الخطة». وعبَّر ألفيا، في تقريره عن هذه الزيارة، في 19 أيار/مايو 1939، عن دهشته من دخول يوسف نحماني – الناشط الصهيوني من مدينة طبرية – على الخط، فاتحاً مساراً جديداً يختلف عن مسار آبا حوشي في تنفيذ «الخطة». فبحسب تقرير ألفيا، اتصل نحماني بهايل أبو جمرة (الذي كان يدّعي أنه صديق حميم لسلطان باشا، وأنه زعيم مسيحيي حي الميدان في دمشق) ليرتب معه تجنيد وسطاء جدد (لم يذكر أسماءهم) لمتابعة أمر «الخطة» بهدف شراء الأراضي من دروز فلسطين، وتوطينهم في 13 خربة في المنطقة المحاذية للحدود بين جبل الدروز وشرق الأردن. وطالب هؤلاء الوسطاء الجدد بمنحة مالية بمقدار 10.000 ليرة فلسطينية، تُصرف على كسب «الزعماء» وعلى ترويج «الخطة»

40 المصدر نفسه، آبا حوشي إلى وايزمن، 9 أيار/مايو 1939.

إعلامياً، فضلاً عن دفع رسوم مالية عن كل دونم أرض يبيعه دروز فلسطين للحركة الصهيونية.[41]

وبالإضافة إلى العقبة التي أوجدها مسار نحماني، برزت عقبة أُخرى، تمثلت في موقف الأمير حسن الأطرش (1905 - 1977)، حاكم جبل الدروز، الذي أبدى، بحسب العيسمي، تحفظاً من مسألة نقل دروز فلسطين إلى الجبل.[42] ولكي يتغلب على العقبتين، أرسل آبا حوشي رسالة مستعجلة إلى العيسمي، طالباً منه بدء العمل بحسب الخطوات المتفق عليها بينهما. وفي 1 حزيران/يونيو 1939، كتب العيسمي جواباً طويلاً ننقل أجزاء من نصه العربي (المختلف في بعض نقاطه عن نصه المترجم إلى العبرية): «لقد ذهبت أكثر من مرة لعند إخواني المذكورين من قِبلكم وتبادلنا الآراء بالخطة التي يجب تنفيذها لإنجاز المشروع فكانت الخلاصة.... [إنهم] مستعدون بدورهم إلى أن يساعدوا في حل هذه المشكلة... وطبعاً إن جميع المساعي تتعلق برغبتكم وسعيكم لأنكم تملكون [وحدكم] جميع الوسائل الفعالة لنفاذ [تنفيذ] هذا المشروع القيّم.... لقد قمنا بتفاهم جْدي مع بعض الأشخاص من البارزين والذين قد يؤثرون في مستقبل هذه القضية.... [الآن] أصبح من الضروري تدبير جماعتنا.... في فلسطين.» ولم يُخفِ العيسمي على آبا حوشي أن «الخطة» ربما تواجه في جبل الدروز مشكلتين: الأولى، بسبب انقسام دروز الجبل إلى فريقين، الأول، يسعى للوحدة الكاملة مع سورية، والثاني يريد المحافظة على استقلالية معينة للجبل. والمشكلة الثانية متعلقة بعدم ثبات الفرنسيين على موقف واحد، إذ إن كلامهم «مطاط [يتأرجح] بين الوحدة والانفصال والانتداب والاستقلال.»[43]

دفعت هذه العقبات والمشكلات آبا حوشي إلى زيارة دمشق، في 13 حزيران/يونيو 1939، وبقي فيها ثلاثة أيام، بهدف التعرف - عن قرب - على الأوضاع في سورية وجبل الدروز، وبهدف قطع الطريق على نحماني وأبو جمرة في تنفيذ «الخطة». وبعد يوم من عودته، قدم آبا حوشي تقريراً، عبَّر فيه عن اعتراضه على الخطوات التي قام

41 المصدر نفسه، تقرير سليم ألفيا، 19 أيار/مايو 1939.

42 المصدر نفسه، العيسمي إلى آبا حوشي، 15 أيار/مايو 1939.

43 المصدر نفسه، العيسمي إلى آبا حوشي، 1 حزيران/يونيو 1939.

بها نحماني الذي وعد بأن يقدم إلى هايل أبو جمرة تقدمة مالية بمبلغ 1000 ليرة، قبل البدء بتنفيذ المشروع، فضلاً عن تقدمة أُخرى بمبلغ 10.000 ليرة، تُوزع على سائر المشاركين فيه. ولأن العيسمي نفسه كان مستعداً للتعاون مع أبو جمرة على تنفيذ الخطة، لم يعترض آبا حوشي على هذا التعاون، لكنه رفض الخطوات التي قام بها نحماني، قائلاً ليوسف العيسمي: «نحن لا نقبل التعامل بهذه الطريقة ومن جهتنا سنوقف العمل [في المشروع].... نحن مستعدون للحديث عن المال فقط.... عندما تُعرض علينا قطعة أرض معينة.... لكن نحن غير مستعدين لدفع تقديمات مالية بهذه المبالغ وحتى مبالغ أقل منها.... عندها فهِم يوسف ذلك ووافق معنا واقترح مقابلة المسيحي [أبو جمرة].... ولذلك أرسلت.... ألفيا ليتعرف عليه ويسمعه.» أمّا بالنسبة إلى نحماني، فقد اتفق آبا حوشي مع العيسمي على إبعاده كلياً عن «الخطة»: «وإذا استمر في تدخله فسنوقف المشروع.» ثم توجه آبا حوشي، في تقريره، إلى أصحاب القرار في الحركة الصهيونية: «إذا كنا نفكر في وجوب الاستمرار – فعلى نحماني أن يتوقف حالاً.... عن كل عمل من جهته.» لكن علينا إيجاد طريقة لا تغضبه، «لأنه يمكن أن يعقد الأمر ويخلق المشكلات؛ ولذلك يجب ترتيب إقصائه عن الأمر بشكل حذر جداً.»[44]

ظل العيسمي ومن بعده آبا حوشي وسليم ألفيا يقحمون اسم سلطان الأطرش، باعتباره الزعيم القادر، في نظرهم، على «شرعنة خطة» تنقذ دروز فلسطين من الخطر. ومع أن الأرشيفات الصهيونية لا تحتوي على أي وثيقة أو رسالة مكتوبة بخط سلطان، إلاّ إن محاولتهم الحصول على هذه «الشرعنة» أبقته الحاضر في مراسلات الناشطين الصهيونيين والمتعاونين، والغائب، فعلاً، عمّا يتخذونه من خطوات من وراء ظهره. ولمّا وجدوا صعوبة في الحصول على أي ورقة مكتوبة منه، تؤكد موافقته على شرعنة «الخطة»، توجهوا إلى أخيه زيد الأطرش علّه يمنحهم إياها، في الوقت الذي أصبحت هذه «الخطة» تُطبَخ على نار حامية. وكما حدث، في نهاية سنة 1938، حين جند آبا حوشي أصدقاءه من قرية عسفيا للاتصال بزعماء جبل الدروز وإخبارهم عن الخطر

44 المصدر نفسه، تقرير آبا حوشي عن زيارته لسورية، 17 حزيران/ يونيو 1939.

الذي يهدد دروز فلسطين، كتب لبيب أبو ركن، في 17 حزيران/ يونيو 1939، رسالة إلى زيد الأطرش، جاء فيها: «أكتب لحضرتكم... وأعرفكم بما يحيق بالطائفة من التعب.... من الأمة التي تدعي أنها مجاهدة في سبيل الله والوطن. إننا قدمنا للذين يدعون أنهم.... في خدمة الوطن كافة الوسائط بالرجوع عن أعمالهم الوحشية.... بعد أن نهبوا كتبنا الدينية وساقوا عدداً كبيراً من رجالنا اختطفوهم من أراضيهم الزراعية إلى المغاور.... استلمنا من الحكومة عشرين بندقية مرخصة ووقفنا مدافعين عن طائفتنا.... [في المدة الأخيرة] اختطفوا اثنين من دالية الكرمل.... كانوا يحرثون [كذا] [أرض] الشيخ صالح نصر الدين...، ولحد الآن لم يُعرف عنهم شيئاً [كذا]. وفي 2/ 6 [2 حزيران/ يونيو 1939] هجموا ليلاً على الحصادين في خربة الجلمة [البيوت التي كان ينام فيها فلاحو قرية عسفيا الذين يعملون في مرج بني عامر] وهم نيام ومعهم نساء وأرادوا أن يقتلوا الحصّادين ويرتكبوا عملاً منكراً مع النساء وأطلقوا عليهم النار فقتلوا واحداً وجرحوا آخر.»[45]

ومن أجل أن تكون رسالة لبيب أبو ركن إلى زيد الأطرش مؤثرة، خلط بين روايتين عن حادثتين متباعدتين من حيث زمن وقوعهما: رواية قديمة عن «تدنيس الكتب الدينية» في قرية عسفيا، في نهاية سنة 1938، ورواية جديدة تتعلق بحادثة مقتل وجرح فلاحَين من قرية عسفيا، في 2 حزيران/ يونيو 1939. ومثلما أن الرواية الشفهية عن حادثة عسفيا، في سنة 1938، لا تتطابق مع رواية آبا حوشي، نرى، أيضاً، أن الرواية الشفهية بشأن حادثة 2 حزيران/ يونيو 1939 لا تتطابق مع رواية لبيب أبو ركن. فبحسب الشهادات الشفهية، وقعت هذه الحادثة الأخيرة عندما هاجمت مجموعة مسلحة، في وضح النهار، فلاحي قرية عسفيا وهم يجمعون حصادهم على البيادر، الأمر الذي أدى إلى مقتل أبو جدعان يوسف السابا (الملقب أبو حليوه) وجرح سمعان خرمان (مسيحي من القرية نفسها). وقاد هذه المجموعة المسلحة نمر علي الخلف، أحد أبناء عائلة بدوية، عملت قبل سنة 1936، في رعاية مواشي يملكها الشيخ صالح السابا (ت. 1936)، والد يوسف (أبو حليوة). وبحسب هذه الروايات، لم يتعرض المهاجمون

45 المصدر نفسه 5ب/ 8ب، لبيب أبو ركن إلى زيد بك الأطرش، 17 حزيران/ يونيو 1939.

للنساء وهن نائمات في الليل، وإنما هاجموا أولاد صالح السابا ومَنْ كان معهم من فلاحي القرية في أثناء عملهم في جمع الحصاد.[46]

على أي حال، أثارت هذه الحادثة غضب سكان قرية عسفيا الذين أقفلوا الطريق العام في سهل مرج بني عامر. ومثلما جرى في نهاية سنة 1938، استغل الناشطون الصهيونيون والمتعاونون معهم الحادثة لإثارة الرأي العام الدرزي في سورية. ففي 1 تموز/يوليو 1939، أي بعد أسبوعين من إرسال لبيب أبو ركن رسالته إلى زيد الأطرش، بعث اثنان من عائلة أبو فارس في عسفيا (وهي فرع من عائلة سيف في سورية) برسالة طويلة إلى أحد وجهاء عائلة سيف في سورية، يطلبان منه نشر أخبار «تعديات» الفصائل الفلسطينية بين زعماء جبل الدروز. إن وجود هذه الرسالة في أرشيف الهاغاناه (مترجمة إلى العبرية)، يبعث على الشك في أنها لم تكن مجرد مراسلة بين أقرباء، وإنما واحدة من رسائل عديدة كان آبا حوشي ولبيب أبو ركن يستخدمانها لإثارة دروز سورية بهدف تسهيل تنفيذ خطة نقل دروز فلسطين. وفي الغالب أنها كُتبت بإيعاز من آبا حوشي وبإشراف لبيب أبو ركن، إذ جاء فيها: «إلى ابن عمنا الشيخ أبو سليمان داهود سيف المحترم.... نبعث إليكم شوقنا.... نحن بخير، ولكن الحالة صعبة جداً وبخاصة حالة الطائفة الدرزية. ففي هذا الوقت نحن نعاني جداً من رجال حاربنا معهم.... وضحينا من أجلهم بالأملاك والأرواح؛ فكافأونا مكافأة سيئة. لقد سرقوا قطعاننا ونصبوا الكمائن لرجالنا وقتلوهم. نكلوا بشيوخنا، ودنسوا كتب الدين، ولو تمكنوا من التعرض لنسائنا لفعلوا ذلك.... هل سمعتم عن المصائب التي جلبوها على طائفتنا؟ وعن الصعوبات التي لا يتحملها أحد؟ أين مساعدتكم؟ وهل سنسمع صوتكم؟.... إن الشعب اليهودي الذي لم نقدم له أي مساعدة ولم نقترب منه.... هو الذي رحمنا وعاملنا كأننا من أبنائه [كذا].... نطالبكم أن تخبروا هذه الأمور لكل زعماء الدروز، كي يعلو صوتهم في شجب هذه الأعمال الشائنة.»[47]

---

46 بالإضافة إلى شهادة زيدان يوسف السابا (ابن أبو جدعان يوسف السابا) (20 شباط/ فبراير 2018)، استعنتُ بشهادات الشيخ كمال أبو سعدة (26 شباط/ فبراير 2018).

47 أرشيف الهاغاناه 2/ 8ب، سليم سيف وعبد الله سيف إلى أبو سليمان داهود سيف، 1 تموز/ يوليو 1939.

ما يعزز شكنا في أن هذه الرسالة كُتبت بإشراف لبيب أبو ركن هو أن سليم أبو فارس وعبد الله سيف كانا بين عشرة أشخاص من قرية عسفيا، بعثوا برسالة إلى آبا حوشي، عبّروا فيها عن شكرهم له على اهتمامه ومحبته تجاه الدروز، وأبدوا استعدادهم للاتصال بدروز سورية، والقيام بأي عمل يطلبه منهم: «لقد عبّر لنا الشيخ لبيب أبو ركن عن زائد الحب الذي تكنّه للطائفة الدرزية.... نحن مستعدون في كل لحظة أن نلبي طلباتك. سنكتب إلى زعمائنا [في سورية] لنثبت لهم أنكم تعاملوننا مثل أولاد اليهود لكي يزيدوكم تقديراً واحتراماً. فإلى الأمام يا حضرة الريّس [آبا حوشي]. لا يوجد مانع عندنا من أن نقوم بذلك [الكتابة لدروز سورية]... ليحفظكم الله ويمنحكم النجاح في أعمالكم المباركة.»[48]

رابعاً: بيعوا أراضيكم وهاجروا تسلمون من الخطر

في هذا الوقت، ركز الناشطون الصهيونيون والمتعاونون معهم من دروز على إقناع دروز فلسطين ببيع أراضيهم وانتقالهم إلى جبل الدروز بحجة إنقاذهم من الخطر المحدق بهم. ولا يتسع المكان هنا للتوقف عند كل رسائل العيسمي التي تُظهر استعجاله في بيع الأراضي وشرائها، وأكتفي بالتوقف عند أربع رسائل، أنقل منها فقرات كما كتبها بلغته: الأولى، في 1 تموز/يوليو 1939، زعم فيها أنه، بعد التشاور مع سلطان الأطرش، شرع في الكتابة إلى دروز فلسطين، يشجعهم على بيع أملاكهم: «أنا بدوري رحت أكتب لجماعة من الأقارب والأصحاب هناك [في فلسطين] ليُشَرِفوا [ليزورونا] لكي نسألهم عن أحوالهم وإذا كان عندهم أي ضائقة.... فالبلد [جبل الدروز] التي توسعنا لا تضيق بهم وحالاً على الفور أتاني ثلاثة كتب [رسائل] من جماعة من الدالي [دالية الكرمل] وكتاب من عسفيا، كلهم يقولون أنهم متضايقين [كذا] في معيشتهم.... وأن البعض أرسلوا عائلاتهم لعندنا [لكي] يلحقوا بهم عندما يصرّفوا شيء [شيئاً] من أملاكهم إذا وجدوا من يبتاعها

48 المصدر نفسه، رسالة مترجمة إلى العبرية موقعة بأسماء: معضاد أبو ركن، صالح خطيب أبو ركن، مزيد أبو ركن، حسين أبو ركن، عقل زاهر، صالح عقل [زاهر]، رافع محمد علي [؟] صنديد [وهب] سليم أبو فارس، وعبد الله سيف إلى الرئيس آبا حوشي، 5 تموز/يوليو 1939.

منهم فأكدت عليهم ثانياً بلزوم مجيئهم وترك تدبير بيع أملاكهم عليّ.»[49] وفي الرسالة الثانية، في 3 تموز/ يوليو 1939، طمأن العيسمي آبا حوشي: «أنا وإخواني نتداول الآن فيما عسانا أن نعمله لتحقيق المشروع طالما التقينا سوياً [كذا] وعندنا زوار من مغار حزور [قرية المغار الجليلية] جاءوا يتضمرون [كذا] من سوء حالتهم [وإذا جد جديد] سأوافيكم به من دمشق بعد.... أيام.»[50] وفي الرسالة الثالثة، في 5 تموز/ يوليو 1939، كتب العيسمي أن دروزاً من قريتي دالية الكرمل والمغار «جاءوا للمفاهمة معانا [كذا] بعد أن كاتبتهم بالحضور والمداولة في أمورهم الخاصة ولدى البحث واستطلاع آرائهم في أمر إنقاذهم ورحيلهم لعند أقاربهم.... [والسكن] في خربة يعمرونها بالجوار فالجماعة كانوا [كذا] ممتنين.... وزادونا تشجيعاً في مواصلة السعي بهذا الشأن على أنهم سيعودوا [كذا] إلى هناك ويقدموا [كذا] لنا قوائم باسم الراغبين في الرحيل وفي مقدار الدونمات التي يملكونها»، وفي نهاية الرسالة، كتب العيسمي: «[لقد] باشرت طلائع التوفيق تبشرنا بالفائدة المطلوبة.»[51] أمّا في الرسالة الرابعة، في 13 تموز/ يوليو 1939، فقد أخبر العيسمي آبا حوشي أنه كتب إلى «أشخاص متفريقين [كذا] أكثر من عشرون [كذا] شخص، أكثريتهم من قريتي الدالية وعسفيا والمغار وبعض قرى»، عرضوا بيع أراضيهم لمشترٍ كبير يريد أن يشتري قرية «بكاملها»، والذي يكون أول البائعين سيحظى بمبلغ مضافٍ إلى سعر أرضه المباعة، ثم طلب منهم الحفاظ على سرية الأمر لكي لا تضيع هذه الفرصة.[52]

في هذه المرحلة التي بدأ الحديث عن البيع والشراء، حاول آبا حوشي إقناع الوكالة اليهودية برصد ميزانيات خاصة: 1- ميزانية تُدفع للناشطين الصهيونيين والمتعاونين معهم من دروز، وغيرهم. 2- تُرصَد ميزانية لشراء قرى دروز فلسطين وأراضيهم، ولبناء قرى تستوعبهم في جبل الدروز. وبعد خمسة أيام من كتابة آخر

49 المصدر نفسه 2/ 8ب، العيسمي إلى آبا حوشي وسليم ألفيا، 1 تموز/ يوليو 1939.
50 المصدر نفسه، العيسمي إلى أبو خالد [آبا حوشي]، 3 تموز/ يوليو 1939.
51 المصدر نفسه، العيسمي إلى الأخ [آبا حوشي] وإخوانه المحترمين، 5 تموز/ يوليو 1939.
52 المصدر نفسه، العيسمي إلى آبا حوشي، 13 تموز/ يوليو 1939.

رسائل العيسمي المطمئِنة بأن دروز من فلسطين مستعدون لبيع أراضيهم والهجرة إلى الجبل، بعث آبا حوشي، في 18 تموز/ يوليو 1939، ببرقية مستعجلة إلى رؤوفين زسلاني (شيلواح) (1909 – 1959)، وإلى إيبشتاين، شكا فيها من تلكؤ قادة الشعبة السياسية في الوكالة اليهودية في رصد هذه الميزانيات التي من دونها ستفشل الخطة: «حتى الآن لم يصل المال، بسبب تعاملكم الغريب [الذي] سيقطع العلاقات ويفشل الخطة. وأنتم المسؤولون عن ذلك.»[53] ربما اختار آبا حوشي كلاً من إيبشتاين وزسلاني لتقديم شكواه بسبب إحاطة الاثنين الواسعة بتفصيلات «الخطة»، فالأول كان واضع هذه التفصيلات، والثاني – المعروف باسمه الحركي شِيْلواح – كان رجل الاستخبارات المسؤول عن تنفيذ مهمات سرية في البلاد العربية، كان أولها في العراق في سنة 1932. وفي سنة 1936 أصبح شيلواح رئيساً لجهاز استخبارات الشعبة السياسية للوكالة اليهودية، ليقوم بعدة عمليات سرية في لبنان وسورية، وليؤسس، لاحقاً، في كانون الأول/ ديسمبر 1949، الموساد الإسرائيلي، الذي ترأسه حتى سنة 1952.

في الوقت الذي كان آبا حوشي يشكو من تلكؤ الوكالة اليهودية في رصد الميزانيات، وصلت إليه رسالة من العيسمي، في 21 تموز/ يوليو 1939، يخبره فيها أن هايل أبو جمرة «دُعيَ.... من قِبل شخصية بارزة من جماعتكم في بيروت وصيدا، وهذا ذهب بدوره لمفاوضة الجماعة ويقول أنه التقى مع سكرتير الدكتور وايزمن، ومع جماعة آخرين [كذا] وتحدث وإياهم ملياً بالموضوع.... ولست أدري هل كان لكم علماً [كذا] في هذه المقابلة.... التي كانت ما بين 15/ 16 الشهر الحالي.»[54] فسارع آبا حوشي إلى التوجه إلى إيبشتاين، سائلاً عن هوية هذا الشخص الذي يزعم أنه يفاوض في شأن بيع وشراء أراضٍ من دروز فلسطين باسم وايزمن،[55] ليأتي الجواب بأنه «مارق غشاش اسمه زغلوفيتس»، محذراً من اتخاذ أي خطوة من دون تفويض رسمي من الشعبة السياسية. وعلى الرغم من هذا التحذير فإن إيبشتاين قلل من تأثير المارقين في تنفيذ الخطة، مبدياً تخوفه الوحيد من موقف السلطات الفرنسية التي

53 المصدر نفسه، برقية من آبا حوشي إلى زسلاني وإيبشتاين، 18 تموز/ يوليو 1939.
54 المصدر نفسه، العيسمي إلى آبا حوشي، 21 تموز/ يوليو 1939.
55 المصدر نفسه، آبا حوشي إلى إيبشتاين، 24 تموز/ يوليو 1939.

بدأت، في رأيه، تنتهج سياسة جديدة في كسب أبناء الأقليات في سورية عن طريق إقامة مشاريع اقتصادية في مناطقهم: «إذا كانت هذه الأخبار صحيحة، فهناك خوف من صعوبات ستعترض خطتنا. إن تحسن الحالة المادية لدروز الجبل سيخفض من منسوب رغبتهم.... في نقل إخوانهم من إيرتس يسرائيل [فلسطين].»[56]

في بداية آب/أغسطس 1939، اشتدت المناوشات الطائفية التي أعقبت مقتل الشيخ حسن خنيفيس، باعثة الأمل لدى آبا حوشي باستئناف العمل على إقناع دروز فلسطين في بيع أراضيهم، إذا ما توفر له المال المطلوب. ولهذا انتهز آبا حوشي اقتراب موعد عقد المؤتمر الصهيوني الحادي والعشرين (في 16 آب/أغسطس 1939) ليبعث، قبل ثمانية أيام من هذا الموعد، بثلاث نُسخ عن رسالة واحدة إلى كل من وايزمن وبن - غوريون، وموشيه شرتوك (شاريت) (1894 - 1965) - الناشط الصهيوني الذي تولى، لاحقاً، في سنة 1953 رئاسة ثاني حكومة إسرائيلية. وفي هذه الرسالة، عرض آبا حوشي ماجريات الأمور المتعلقة بالخطة، زاعماً أنها «تتطور بسرعة وبصورة أفضل كثيراً جداً مما فكرنا فيه سابقاً. [لكن] أنا الآن أتخوف فقط من الصعوبات التالية: (أ) هل عند مؤسساتنا المال المطلوب في [هذا] الوقت؛ (ب) وهل سيكون هناك تعطيل من جهة الحكومتين الإنكليزية والفرنسية.»[57] وما يشير إلى صعوبة رصد المال المطلوب لتنفيذ الخطة هي رسالة بعث بها العيسمي إلى آبا حوشي، في 14 آب/أغسطس 1939، شكا فيها من تأخر وصول المال المطلوب لعقد صفقات شراء الأراضي: «أنا ما زلت أنتظر الدفعة [من المال] لكي أتابع في العملية.»[58]

خامساً: اقتناص فرصة المناوشات الطائفية في شفاعمرو

وعلى الرغم من تأخر وصول المال المطلوب، فقد وجد آبا حوشي في المناوشات الطائفية في شفاعمرو فرصة يمكن اقتناصها لتنفيذ «الخطة». ففي بداية آب/أغسطس 1939، اشتدت المناوشات الطائفية في شفاعمرو، لتصل أخبارها إلى زعماء دروز

56 المصدر نفسه، إيبشتاين إلى آبا حوشي، 27 تموز/يوليو 1939.
57 المصدر نفسه، آبا حوشي إلى كل من وايزمن وبن - غوريون وشرتوك، 8 آب/أغسطس 1939.
58 المصدر نفسه، العيسمي إلى آبا حوشي، 14 آب/أغسطس 1939.

لبنان وسورية، وخصوصاً إلى الأمير مجيد أرسلان (1908 -1983) - عضو البرلمان اللبناني - الذي تابعها، وحاول حث السلطات البريطانية على وقفها.[59] ودفع اشتداد المناوشات الطائفية، في الشهر المذكور، آبا حوشي ومعاونيه إلى تكثيف نشاطهم في إقناع دروز من الجليل والكرمل ببيع أراضيهم، إذ عمل مكتبه على تنظيم سفر بعضهم إلى سورية، وحتى دفع التكاليف كي يرتبوا المسائل المتعلقة بهجرتهم من فلسطين. ففي 16 آب/ أغسطس 1939، كتب سليم ألفيا إلى العيسمي، يخبره أن دروزاً من شفاعمرو ودالية الكرمل والمغار توجهوا إلى جبل الدروز للقائه والتباحث معه في إمكان بيع أراضيهم.[60] وفي اليوم الثاني والعشرين من الشهر نفسه، أرسل عدد من سكان دالية الكرمل - باسمهم وباسم أقاربهم - رسالة إلى العيسمي، يطلبون منه مواصلة التفاوض مع «الرجل الذي أخبرتنا عنه أنه يرغب في شراء أراض كثيرة حول عكا وحيفا.»[61] وفي اليوم الخامس والعشرين، كتب العيسمي إلى سليم ألفيا: «سأذهب لقرية جرمانا [القريبة من دمشق]، حيث أرى أهل شفاعمرو ونقرر معاهم شيء [كذا]...، لم ولن أترك فرصة تمر دون أن نستغلها والنصر حليف المجتهد.»[62]

وعندما كان وفد شفاعمرو ينتظر لقاء العيسمي، هاجم مسلحون حارة الدروز (حارة قلعة شفاعمرو)، في 25 آب/ أغسطس 1939، الأمر الذي أدى إلى مقتل اثنين وجرح اثنين آخرين وخطف 11 من دروز البلدة[63] (هم صالح قاسم خنيفيس، سعد خنيفيس، محمد خنيفيس، كامل خنيفيس، يوسف خنيفيس، أبو حمد شاهين من جبل

---

59 انظر: يهودا عزرائيلي، «أحفه شعمده بمفحن - هدروزيم بمعرخوت هيشوف فهمدينه» («أخوة صمدت في الامتحان - الدروز في معارك المستوطنات والدولة») (القدس: المنظمة الصهيونية العالمية، 1989)، ص 54 - 55.

60 أرشيف الهاغاناه 2/ 8ب، ألفيا إلى العيسمي، 16 آب/ أغسطس 1939.

61 المصدر نفسه، رسالة من قاسم السلمان وأقاربه، محمد الأسعد وأخوه، نمر الزيدان وأقاربه، عوض العلي وأخوه، صالح المصطفى وأخوه، وجاد مقلدة وأقرباؤه (من دالية الكرمل) إلى العيسمي، 22 آب/ أغسطس 1939.

62 المصدر نفسه، العيسمي إلى سليم ألفيا، 25 آب/ أغسطس 1939.

63 الأرشيف الدرزي، رسالة من الأمير مجيد أرسلان إلى القنصل البريطاني في بيروت، 31 آب/ أغسطس 1939.

الدروز، أبو جميل عبود من جبل الدروز، سلمان أبو شاح، صالح الجرن، كامل نعيم شاهين، وأحمد حسون)، عثرت عليهم دورية بريطانية، في 15 أيلول/ سبتمبر 1939، داخل بئر.[64] وبينما رفع هذا الهجوم منسوب أمل آبا حوشي بتحقيق «الخطة»، وصلته أخبار تفيد بأن سلطان الأطرش أبدى تحفظات عليها. ففي رسالة إلى سليم ألفيا، في 22 آب/ أغسطس 1939، اعترف العيسمي – لأول مرة – بأن سلطان الأطرش غير مستعد لشرعنة «الخطة»: «لقد ذهبت للقريّة [للقريا] وتحدثت مع عطوفة الباشا في ضرورة.... الدعوة لإخواننا هناك [لكي] نرى أحوالهم وما عساهم يفكرون فيما إذا عزمناهم [كذا] للسكن بيننا وترك المشاكل والقلاقل وراء ظهورهم وعرّفته [عرّفت سلطان] عن رغبة الكثيرين.... أنهم ينوون الرحيل لعندنا.... أجاب [سلطان]: 'إن الدعوة لهم سابقة لأوانها.... ولا يصح أن ندعيهم [كذا] للرحيل'.»[65] وعلى الرغم من موقف سلطان الأطرش هذا، فإن المناوشات الطائفية كثفت نشاط آبا حوشي وسليم ألفيا ودوف هوز لإقناع دروز فلسطين ببيع أراضيهم، شرط أن يتم شراؤها عن طريقهم فحسب. ولهذا حذر دوف هوز العيسمي من عقد الصفقات مع سماسرة، لا علاقة لهم بالوكالة اليهودية. وفي جوابه، في 25 آب/ أغسطس، أذعن العيسمي لهذا التحذير: «[لن أتعامل مع] كل فرد أو جماعة من جهاتكم يريدون أن يتقدموا لمفاوضتنا بالمشروع قبل أن يكون لديهم وكالة رسمية من سعادتكم أو الأخ آبا حوشي أو سعادة الدكتور وايزمن.»[66]

بعد يومين من الهجوم على حارة الدروز، استطاع مكتب آبا حوشي إقناع أعداد كبيرة من دروز شفاعمرو ببيع أملاكها للوكالة اليهودية. ففي 27 آب/ أغسطس 1939، أرسل عشرات من فلاحي شفاعمرو إلى آبا حوشي رسالة (وجدتها مترجمة إلى العبرية)، أعلنوا فيها استعدادهم لبيع كل أملاكهم: «نحن الموقعين أدناه.... نوافق على توكيل الأشخاص التالية أسماؤهم: سلمان أبو عبيد، محمد المحمد، سعد نكد، محمد

64 مدونة تحت عنوان: «أعلام في الذاكرة: الشيخ حسن خنيفيس، 1883 – 1939» في نشرة شفاعمرو الإلكترونية، تاريخ الدخول 16 آذار/ مارس 2018.

65 أرشيف الهاغاناه 2/ 8ب، العيسمي إلى سليم ألفيا، 22 آب/ أغسطس 1939.

66 المصدر نفسه، العيسمي إلى دوف هوز، 22 آب/ أغسطس 1939.

السلمان، صالح محمد طربيه، سلمان [أبو] زيد، وحسين عليان.... بيع أملاكنا: من عقارات، أراض [زراعية]، أراض حرشية، أراض مشاعية.... وكل ما نملك.... في قرية شفاعمرو.»[67] وبعد يوم من وصول هذه الرسالة، كتب سليم ألفيا إلى العيسمي: «اليوم يغادر البلاد لعندكم المشايخ سلمان عليان ورفيقه [كذا] من قرية شفاعمرو وهم [سوف] يقصوا [كذا] عليكم مجريات الأحوال عندنا وبالأخص مع إخوانكم.... الرجاء أن تقدموا لهم ما يلزم من المساعدة.... وأن تعملوا ما لديكم من الطاقة لمساعدتهم وتقريبهم نحو الهدف.»[68] وفي اليوم الذي وصلت رسالة ألفيا (في 28 آب/ أغسطس) كتب العيسمي: «منذ ثلاثة أيام.... في مأتم المتوفي محمد إسماعيل الشوفي.... استغنمت [كذا] الفرصة لمحادثة كل الرجالات الذين لنا معهم شأن.»[69]

---

67 المصدر نفسه 3أ/ 8ب، سلمان أبو عبيد، محمد المحمد، سعد نكد، محمد السلمان، صالح محمد طربيه، سلمان زيد وحسين عليان إلى آبا حوشي، 27 آب/ أغسطس 1939. والموقعون على الرسالة هم: سليمان حمادة السعيد، سعد حمادة السعيد، على حمادة السعيد، سعد علي حسون، حسن حسين أبو سمرة، سليمان حسن الشعبي، سليمان سليم الجرن [؟]، سليمان علي رعد، أحمد قاسم الشعبي، سلمان علي الشوفانية وأخوه، سلمان محمد الشعبي، توفيق حسون، كامل سلمان حسون، محمد قاسم سلمان، سلمان صالح عليان، حسن صالح غليان، عيد سلمان حسون، سلمان علي رعد، عبد الله حسن الشعبي، نايف سليم الجرن [؟]، علي عبد الله الشعبي، سليم داهود حسون وأخوه، يوسف أبو رعد، درة سلمان حسون، صالح يوسف الشوفانية، أحمد عليان، كامل صالح [؟]، شهربان يوسف حسون، سليمان سلمان سلامة، كامل محمد السلمان، يسري حسين أبو شاح، سلمان أبو عبيد، سعيد قاسم خنيفيس، عبد الله عزام، سلمان قاسم خنيفيس، فاطمة سلمان صالح إسماعيل، نايف حسن السلوتي، سعيد محمد أبو شاح، عزيز أحمد الحسون، صالح الجرن، صالح سلمان سلامة، عفيفة خنيفيس، إسماعيل الحسن [؟]، حسين علي أبو حمود، علي مراد الجرن، سلمان الخليل وأخوه، محمد علي أبو شاح، فارس حسين أبو شاح، سعيد عليان الصالح، سليمان جاد الصالح، نايف سعد الدعقة، بدر مهنا نصر، حسن سليمان عليان، نايف أبو حمود، سعيد عليان وأخوه، حسن سلمان سلامة، سعيد أبو حمود، نايف محمد قاسم، أنيس صالح شقير، صالح محمد سمّور، عطاالله حسن الدعقة، علي حسين أبو شاح، فايز محمد أبو شاح، سعيد يوسف عليان، سلمان حسين السلوتي، سلمان نصر، صالح علي عليان، أنيسة الدعقة، سلمان أحمد الصالح، عبد الله سليمان عليان، حسن علي أبو حمود، سلمان محمد السلمان، يوسف عزام عليان.

68 المصدر نفسه، سليم ألفيا إلى العيسمي، 28 آب/ أغسطس 1939.

69 المصدر نفسه، العيسمي إلى سليم ألفيا، 28 آب/ أغسطس 1939.

ومع أن العيسمي أبدى قلقاً بعد نشوب الحرب العالمية الثانية، في 1 أيلول/ سبتمبر 1939، إلاّ إن أحداث شفاعمرو زادت في آماله وآمال سماسرة الأراضي المتعاونين بتحقيق الهدف. ففي 13 أيلول/ سبتمبر 1939، طمأن العيسمي آبا حوشي بأن عمل جوزيف (أحد سماسرة الأراضي) «موفق جداً.... ويريد أن يشوفكم [يراكم] لأجل أن تزيدوا له رأس ماله بحيث البضائع [كلمات البضائع والبضاعة في رسائل العيسمي تعني صفقات الأراضي] ماشي جداً وزيادة رأس المال مطلوب جداً وكل شيء ماشي بقدر المرغوب وزيادة بس [ولكن] الله تعالى يهلك هتلر.... وأعوانه لأنه شغل بالنا.»[70] وبعد ثلاثة أيام، شكا العيسمي من تأخر قدوم سليم ألفيا إلى سورية للقاء دروز من فلسطين ينوون بيع أراضيهم، «وهؤلاء أكثرهم من شفاعمر [شفاعمرو].... لقد عزموا بإجمالهم [كذا] عزماً أكيداً على أن يرتحلوا لعند إخوانهم الدروز [في جبل الدروز] تخلصاً من الحوادث التي حصلت لهم بينهم وبين جيرانهم.... ومثلهم جماعة من الدالية وغير جهات.... يطلبون الرحيل.... حال البضاعة [الأراضي] عندنا بارتفاع مستمر.... ولا ندري.... الأسعار وماذا يكون من أحوال تصريف البضاعة.... أعطونا علم [كذا] عن أسعار البضاعة المطلوبة من عندكم.»[71]

لم يثبط نشوب الحرب العالمية الثانية من عزيمة آبا حوشي في اغتنام فرصة المناوشات الطائفية في قرية شفاعمرو، وتوظيفها لمصلحة مشروع نقل (ترانسفير) دروز فلسطين. فخلال آب/ أغسطس 1939، استطاع آبا حوشي – عن طريق لبيب أبو ركن – توطيد علاقته بالشيخ صالح خنيفيس، وببعض دروز القرية، عارضاً عليهم المساعدة في دفع السلطات البريطانية إلى التدخل السريع في وقف الاعتداءات وإنزال العقاب بالمعتدين. ومن دون أن يعرفوا الأهداف من وراء هذه المساعدة، كتب سبعة من دروز شفاعمرو، هم: حسين سعد نكد، أحمد أبو عبيد، حسين سليم عليان، صالح أحمد خنيفيس، محمد حمد، عبد الله حسون، ومحمد السلمان، في 4 أيلول/ سبتمبر 1939، رسالة مشتركة إلى آبا حوشي، أعربوا فيها عن شكرهم على ما قدم من مساعدة: «لا تؤاتينا عبارة لائقة نفيكم بها حق الشكر على ما أبديتوه [كذا].... من الفضل

70 المصدر نفسه، العيسمي إلى سليم ألفيا، 13 أيلول/ سبتمبر 1939.
71 المصدر نفسه، العيسمي إلى سليم ألفيا، 16 أيلول/ سبتمبر 1939.

تُذكرنا طريقة الشكوى التي استخدمها مشايخ شفاعمرو بطرق شكوى مشايخ قرية عسفيا الذين أرسلهم آبا حوشي إلى لبنان وسورية، في نهاية سنة 1938، بهدف إثارة زعماء دروز في هذين البلدين. إن إرسال تقرير الشيخ صالح محمد طربيه عن زيارة مشايخ شفاعمرو، والأسلوب الذي استخدمه في شكواه، تجعلنا نزعم أن آبا حوشي كان وراء هذه الزيارة، وربما دفع تكاليفها. وما يعزز زعمنا هو ما كتبه آبا حوشي، في 20 أيلول/ سبتمبر 1939، في تقريره الطويل الذي أجمل فيه كل النشاطات التي قام بها مكتبه خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 1939: «بعد هذه التعديات، سافر وفد من مشايخ شفاعمرو إلى سورية ولبنان، لكي يخبروا إخوانهم هناك بالشر الذي لحق بهم على يد المسلمين.... وبالمساعدة التي قدمناها لهم.»[75]

وفي أجواء الاحتقان الطائفي السائدة في شفاعمرو، وبعد أيام قليلة من عودة وفدها من جولته في لبنان وسورية، وبعد أسبوعين من فشل الشيخ إسعيد معدي في مساعي «الصلح»، قام آبا حوشي وسليم ألفيا، في 24 أيلول/ سبتمبر 1939، بزيارة شفاعمرو. ومع أننا لا نعرف مَنْ رتب هذه الزيارة، إلاّ إن أصدقاءهما من شفاعمرو وعسفيا أعدوا لهما استقبالاً، أُلقِيت خلاله كلمات ترحيب، حُفظ منها في أرشيف الهاغاناه قصيدة للشيخ صالح محمد طربيه وخطاب للشيخ لبيب أبو ركن. وفي قصيدته، مدح الشيخ صالح محمد طربيه «الأسود» الدروز الذين انتصروا على «الخصوم» مثل انتصار «داود» على «جالوت». أمّا الشيخ لبيب أبو ركن فقد توجه في خطابه إلى آبا حوشي قائلاً: «هذا الاستقبال.... من إخواني دروز شفاعمرو يبرهن لحضراتكم عن إخلاص الدروز لكم»، ثم توجه إلى الدروز الحاضرين، قائلاً: «يا أبناء معروف ثم إياكم أن تعودوا إلى شراك هذه السياسة والإصلاح [مفاوضات الصلح] فتحسبونه سمناً وهو.... سراب. إياكم أن تنخدعوا بعد ذلك.... لأنكم أقوياء.... أقوياء بالإيمان.... وأقوياء أيضاً بإخوانكم الصهيونيين الثابتين بعهودهم والمحافظين على الصداقة.»[76]

75 المصدر نفسه، تقرير آبا حوشي عن نشاط سكريتارية اتحاد عمال إيرتس يسرائيل (كانون الثاني/ يناير - أيلول/ سبتمبر 1939)، 20 أيلول/ سبتمبر 1939.

76 انظر: قصيدة الشيخ صالح طربيه، وخطاب الشيخ لبيب أبو ركن، في: المصدر نفسه، 24 أيلول/ سبتمبر 1939.

ومع أن المناوشات الطائفية في شفاعمرو كانت فرصة ذهبية لآبا حوشي لعقد صفقات بيع وشراء أراضي دروزها، إلاّ إنه لم يتطرق خلال هذه الزيارة إلى موضوع هذه الصفقات، ربما لأنه كان يعرف أن نشوب الحرب العالمية أدى إلى ركود في اقتصاد فلسطين، وإلى نفاد أموال الوكالة اليهودية المطلوبة لمواصلة تنفيذ خطة «نقل» (ترانسفير) دروز فلسطين. زد على ذلك، أدت أوضاع الحرب إلى تعطيل التواصل بين مكتب آبا حوشي والعيسمي، عندما فرضت سلطات الانتداب الفرنسي على حركة المسافرين وعلى المراسلات البريدية بين سورية وفلسطين قيوداً شديدة.[77] فبعد وصول رسائله المطمئنة، في 13 و16 أيلول/ سبتمبر 1939، باستعداد دروز شفاعمرو لبيع أراضيهم والارتحال إلى جبل الدروز، بدأت تظهر على العيسمي علامات الإحباط. ففي رسالته إلى سليم ألفيا، في 23 من الشهر نفسه، شكا العيسمي من عدم وصول أجوبة على أربع رسائل أرسلها إلى سليم ألفيا خلال عشرة أيام أمضاها في دمشق في انتظار وصوله لاستكمال تنفيذ المشروع.[78] ولمّا استطاع تجديد تواصله مع مكتب آبا حوشي، بعد نحو عشرين يوماً، عبّر العيسمي عن هذا الإحباط في ثلاث رسائل متلاحقة: الأولى إلى آبا حوشي، في 10 تشرين الأول/ أكتوبر 1939، طالباً منه إرسال أموال إضافية، تمكنه من استكمال نشاطه في شراء الأراضي؛[79] الثانية إلى سليم ألفيا، طلب فيها حضوره إلى دمشق أو إرسال مساعدة مالية عاجلة: «وإذا أمكن تفضلوا لمحلاتكم [لزيارتنا] واكتبوا لنا دائماً لقد وصلنا منكم كتابين [كذا] في [مغلف] واحد ملصق عليه ورقة حمراء.... إن جميع الكتب [الرسائل] هكذا مصيرها في مثل هذه الظروف.... أخي إذا كان بالإمكان إرسال شوية [قليل] فلوس لتقوية الدكان»[80] الذي كان قد فتحه في دمشق قبل الحرب. والرسالة الثالثة إلى آبا حوشي، يستفسر فيها عن مصير «الخطة»، طالباً منه اتخاذ قرار واضح: الاستمرار في تنفيذها أو وقفها بالمرة.[81]

---

77 عن الأوضاع التي أوجدتها الحرب العالمية، انظر: غلبِر، مصدر سبق ذكره، ص 164.

78 أرشيف الهاغاناه 2/ 8ب، العيسمي إلى سليم ألفيا، 23 أيلول/ سبتمبر 1939.

79 المصدر نفسه، العيسمي إلى آبا حوشي، 10 تشرين الأول/ أكتوبر 1939.

80 المصدر نفسه، العيسمي إلى سليم ألفيا، 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1939.

81 المصدر نفسه، العيسمي إلى آبا حوشي، 17 تشرين الأول/ أكتوبر 1939.

سادساً: مساعٍ جديدة للصلح بين دروز شفاعمرو ومسلميها

وعلى الرغم من أن الصعوبات المالية للوكالة اليهودية فرضت على آبا حوشي وسليم ألفيا التريث في مواصلة تنفيذ خطة «نقل» (ترانسفير) دروز فلسطين، فإنهما حاولا اقتناص فرصة الخلاف الطائفي في شفاعمرو لإبقائها حية. وبينما تعطل جزئياً التواصل بين مكتب آبا حوشي والعيسمي، أخذ الاحتقان الطائفي أبعاداً خطرة، حين قبضت السلطات البريطانية (ربما في نهاية أيلول/ سبتمبر 1939) على حليم أبو مصطفى، وداود يوسف القدومي، وصالح يوسف الخطيب، وسليمان فزع الرملي، وصالح محمد القاسم، وإبراهيم ناصر أبو العُلا بتهمة قتل دروز من شفاعمرو وتعذيبهم. وفي 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1939، دانت محكمة في حيفا المتهمين وحكمت عليهم بالإعدام، لتصب زيتاً إضافياً على نار الخلاف الطائفي في شفاعمرو. وفي محاولة احتواء هذا الخلاف، تشكلت، في الثاني والعشرين من الشهر نفسه، لجنة «صلح» مشتركة من وجهاء الطوائف العربية في فلسطين، ربما بإيعاز من السلطات البريطانية. وضمت اللجنة ثمانية رجال دين مسيحيين برئاسة غريغوريوس حجار (1875 – 1940)، مطران أبرشية عكا وحيفا والناصرة وسائر الجليل، ومن وجهاء مسلمين برئاسة أسعد قدورة (1880 – 1957)، مفتي صفد، ومن مشايخ دروز برئاسة أمين وسلمان طريف، وسلمان خير، وإسعيد معدي، وعلي ملحم.[82] وبعد أن صادقت المحكمة، في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1939، على حكم الإعدام، سارعت لجنة الصلح إلى حث دروز شفاعمرو على إرسال برقيات مستعجلة إلى السلطات البريطانية، تطلب فيها «الاسترحام» للمدانين ووقف تنفيذ الحكم بهم. وفي هذا الوقت، كان ضباط الشرطة السرية البريطانية في مكتب الخدمات الخاصة (special service office /sso) يراقبون الأمر في شفاعمرو ويحاولون تحييد مكتب آبا حوشي عن التدخل فيه، كما يُستدل من رسالة أرسلها لبيب أبو ركن إليه، في

82 المصدر نفسه 3ب/ 8ب، تقرير سليم ألفيا عن لجنة الصلح، 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1939؛ انظر أيضاً: جريدة «فلسطين»، 20 و21 تشرين الأول/ أكتوبر 1939 وجريدة «الدفاع»، 22 و26 تشرين الأول/ أكتوبر 1939.

30 تشرين الأول/ أكتوبر 1939. ففي هذه الرسالة، أخبر لبيب آبا حوشي أن ضابطاً من هذا المكتب أوقفه، في 27 تشرين الأول/ أكتوبر 1939 (أي في الوقت الذي كانت لجنة الصلح تسعى لوقف حكم الإعدام) وطلب منه ألاّ يسافر إلى شفاعمرو، ثم سأله: هل «أنت تعرف رجل يهودي [كذا] اسمه آبا حوشي.... ماذا تشتغل عنده.... كم تأخذ راتب شهري [كذا] عند آبا حوشي، فأجبته لا شيء فقال أنت تقول هذا أمّا أنا فأقول تأخذ ثمانية عشر جنيهاً... ثم قال [أنا].... زعلان عليك وعلى صالح خنيفيس.»[83]

وفي 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1939، توجه وفد من لجنة الصلح، ضم المطران حجار والشيخين أمين طريف وإسعيد معدي لحث دروز شفاعمرو على إرسال برقيات مستعجلة إلى السلطات البريطانية، تطالب بتخفيف الحكم على المُدانين الستة. وبدورهم، أرسل أعضاء الوفد برقية كتبوا فيها: «نحن الموقعين أدناه، نقر ونعترف بأننا جئنا لقرية شفاعمرو لنطلب من سكانها الدروز استرحام [كذا] من الحكومة [ألاّ تنفذ] حكم الإعدام.... بحق حليم أبو مصطفى، وداود يوسف القدومي، وصالح يوسف الخطيب، وسليمان فزع الرملي، وصالح محمد القاسم، وإبراهيم ناصر أبو العُلا.»[84] ويُستدل من تقرير لسليم ألفيا، في الحادي والثلاثين من الشهر نفسه، على أن مكتب آبا حوشي كان على علم بمسعى الوفد لمنع تنفيذ حكم الإعدام: «في مساء يوم الاثنين [30 تشرين الأول/ أكتوبر 1939] جاء إلى حيفا الشيخ صالح خنيفيس.... والشيخ إسعيد معدي [للتشاور].... فقال لهما الرفيق آبا حوشي.... افهما صديقَي، لا يمكن نصحكما في هذا الأمر بدون تفكير.... [لأنه] لم يعد [هناك] متسع من الوقت (فرجال الوفد قالوا إن عليهم بعد ساعة إعطاء جواب [الاسترحام] وغداً سوف يُنفذ الحكم)، لذلك، افعلا ما يمليه عليكما قلبيكما [كذا]. لا أعرف إذا كنتما تفكران مثلي. لكن أنا على قناعة بأنه لا يمكن تقديم دماء القتلى

83 أرشيف الهاغاناه، لبيب أبو ركن إلى آبا حوشي، 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1939.

84 المصدر نفسه 5ب/ 8ب، برقية من غريغوريوس حجار، وأمين طريف، وإسعيد معدي، 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1939.

قرباناً لدماء القاتلين. ولذلك أقترح استبدال حكم الإعدام بحكم السجن المؤبد- وبذلك ينالون عقابهم. لكن ليس أكثر من ذلك- وإذا طلبوا منكم أن تتنازلوا عن دعواكم [القضائية] وتغفروا بالمطلق للقتلى - لا تفعلوا ذلك. ونصيحتي لكما إرسال برقية، نصها كالتالي: 'نطلب استبدال حكم الإعدام بحق مصطفى ورفاقه بالسجن المؤبد، رحمة بأطفالهم ونسائهم'.»[85]

وفعلاً أبرق دروز شفاعمرو برقيات بحسب النص المقترح (حُفظ منه نصّان في أرشيف الهاغاناه).[86] ومع أن وثائق الأرشيفات الصهيونية لم تُشر إلى مصير الستة المُدانين، إلاّ إن بعض المصادر الفلسطينية ذكر أسماء ثلاثة ممن أعدموا: حليم أبو مصطفى، وصالح يوسف الخطيب، وإبراهيم أبو العلا.[87] كما أن مفتي صفد أشار، خلال مفاوضات الصلح في نهاية سنة 1939، إلى «شنق ستة أشخاص» كانوا من ضحايا المناوشات الطائفية.[88]

وبينما كان وجهاء من الطوائف الفلسطينية، في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 1939، يحاولون- بمباركة بريطانية- الوصول إلى صيغة صلح ترضي دروز ومسلمي شفاعمرو، طلبت سلطات الانتداب البريطاني من سلطات الانتداب الفرنسي إرسال وفد من دروز سورية للمشاركة في لجنة الصلح المكونة من وجهاء الطوائف الفلسطينية في مساعي الصلح. وفي 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1939، استجاب المندوب السامي الفرنسي للطلب، وبدأت التحضيرات لتشكيل وفد جبل الدروز. وتبين لاحقاً أنه ضم عبد الغفار باشا الأطرش، وزيد الأطرش، وجبر مراد الصفدي، وسلامة

---

85 المصدر نفسه، تقرير سليم ألفيا، 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1939.

86 المصدر نفسه، نص برقية أرسلها نيابة عن دروز شفاعمرو الشيخ أحمد أبو عبيد، 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1939؛ وبرقية أُخرى من وجهاء دروز شفاعمرو (من دون أسماء)، 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1939.

87 انظر: مصطفى داوود كبها ونمر سرحان، «سجل القادة والثوار والمتطوعين لثورة 36 - 39» (كفر قرع: دار الهدى للطباعة والنشر 2009)، ص 153، 313، 457، 889.

88 أرشيف الهاغاناه 3أ/ 8ب، تقرير باللغة العربية إلى آبا حوشي (من دون اسم المرسل وتاريخ إرساله) عن أعمال الوفد الدرزي الذي حضر إلى فلسطين، في 31 كانون الأول/ ديسمبر 1939 لعقد راية الصلح بين دروز ومسلمي شفاعمرو.

نجم، وهاني أبو راس، وحمزة درويش، وأسعد كنج أبو صالح.[89] ودفعت هذه التحضيرات دافيد لوزية، الناشط الصهيوني في دمشق، إلى ترتيب الأمور القانونية لزيارة آبا حوشي وسليم ألفيا لدمشق، بهدف التداول مع العيسمي بشأن أمور متعلقة بوفد زعماء دروز سورية وتأثيره في خطة «نقل» (ترانسفير) دروز فلسطين.[90] وفي الوقت الذي تأخرت الزيارة لدمشق، حتى 11 كانون الأول/ ديسمبر 1939، كان ألفيا – بتفويض من آبا حوشي – يحاول التدخل في تشكيل اللجنة الفلسطينية، إذ اقترح على الشيخ صالح خنيفيس أن يضيف إليها فخري عبد الهادي، وفريد إرشيد، وأحمد الفاهوم،[91] باعتبارهم – بحسب المصادر الصهيونية – من معارضي «الفوضى» التي وصلت إليها الثورة الفلسطينية في عاميها الأخيرين، ومن مؤيدي «فصائل السلام» التي قبلت تنسيق نشاطها مع السلطات البريطانية.[92]

وصل آبا حوشي وسليم ألفيا إلى دمشق، في 11 كانون الأول/ ديسمبر 1939، وبقيا فيها حتى 15 من الشهر نفسه، يحاولان – بمساعدة العيسمي ودافيد لوزية – تأجيل خروج وفد دروز سورية إلى فلسطين أو إلغاءه، خوفاً من ضياع كل الجهود المبذولة لتنفيذ خطة النقل (ترانسفير)، كما عبّر عن ذلك سليم ألفيا في تقريره بعد يومين من عودتهما إلى حيفا: «بعد نشوب الحرب والصعوبات التي خلفتها، ونتيجة عدم القدرة على التواصل العلني بسورية، تسلل الشك إلى قلوب أصدقائنا في جبل الدروز في أننا نفضنا يدنا.... الآن من المواصلة في مشروع نقل دروز إيرتس يسرائيل [فلسطين] إلى الجبل، [الأمر] الذي تداولناه معهم مرات عديدة وبدأنا بتحقيقه.... [لكن] في هذا الوقت، حدث شيء لدروز إيرتس يسرائيل [فلسطين] (قضية الدروز والمسلمين في شفاعمرو)، إذ جاءت الفرصة لبدء العمل. لكن المسلمين الذين

89 المصدر نفسه. انظر أيضاً: جريدة «فلسطين»، وجريدة «اللواء»، 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1939.

90 أرشيف الهاغاناه 1/ 8ب، دافيد لوزية إلى سليم ألفيا، 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1939.

91 المصدر نفسه 2/ 8ب، سليم ألفيا إلى صالح خنيفيس، 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1939.

92 انظر: يوفال أرنون – أوحانا، «فلاحيم بمرد هعربي بإيرتس يسرائيل، 1936 – 1939» («فلاحون في التمرد العربي في إيرتس يسرائيل [فلسطين]، 1936 – 1939») (تل أبيب: لجنة طلاب جامعة تل أبيب، 1978)، ص 72، 75، 145 – 149، 156 – 157.

لم يستطيعوا إخضاع الدروز بقوة السلاح، أرادوا إخضاعهم بالطرق السلمية عبر تأثير زعمائهم من الجبل. ولهذا الهدف تشكل، بإيعاز من السلطات [البريطانية]، وفد من زعماء الجبل يأتي إلى إيرتس يسرائيل [فلسطين] ويرتب صلحاً يؤدي إلى السلام.»[93] وفي عرض ألفيا ملخص الحديث الذي أدلى به العيسمي خلال هذه الزيارة، تناول مسألة الصعوبات المستجدة في تنفيذ «الخطة» نتيجة المعارضة التي أبداها كل من عز الدين الحلبي وأكرم عبيد، من رفاق سلطان الأطرش في الثورة السورية، ومن أبرز زعماء القوميين العرب الداعين إلى اندماج كامل لجبل الدروز في الدولة السورية.[94]

وفيما يتعلق باللقاءات مع العيسمي، قدم ألفيا الرواية التالية: «التقينا في دمشق مع صديقنا يوسف بك العيسمي الذي نقل إلينا ما يلي: 1) سلطان باشا وسائر الزعماء يضغطون عليه كل يوم كي يعرفوا موقفنا من كل المسألة المطروحة بما فيها موضوع الوفد. 2) وصلت إلى سلطان باشا رسائل من عز الدين الحلبي وأكرم بك عبيد يدعوانه فيها إلى إرسال برقية إلى المندوب السامي في إيرتس يسرائيل [فلسطين] تطلب منه ألاّ يسمح لدروز شفاعمرو ببيع أراضيهم.»[95] وفي ملاحظة وضعها بين قوسين، لم يعزُ ألفيا معارضة هذين الزعيمين إلى دوافع قومية، بل إلى أنهما كانا مدفوعين من البريطانيين، إذ كتب: «هذان الأخيران زارا في المدة الأخيرة شرق الأردن، وفي اعتقادي فَعَلا ذلك بحسب تعليمات البريطانيين هناك.»[96] ثم أضاف سليم ألفيا: «[بعد سماع أقوال العيسمي] اقتضى الأمر منا رداً، وردّنا كان: .... [يجب] تأخير الوفد وإذا أمكن إلغاؤه.... وعدم إرسال أي شيء للمندوب [السامي].»[97]

ولمّا فشل آبا حوشي في تأخير الوفد أو إلغائه، أوعز إلى أحد معاونيه الدروز

93 أرشيف الهاغاناه 5ب/ 8ب، تقرير سليم ألفيا، 17 كانون الأول/ ديسمبر 1939.

94 انظر:

Kais M. Firro, *A History of the Druzes* (Leiden: E. J. Brill, 1992), pp. 303, 308.

95 أرشيف الهاغاناه 5ب/ 8ب، تقرير سليم ألفيا، 17 كانون الأول/ ديسمبر 1939.

96 المصدر نفسه.

97 المصدر نفسه.

بمراقبة الوفد وتقديم تقرير، يصف الخطوات التي أدت، في النهاية، إلى عقد راية الصلح بين دروز شفاعمرو ومسلميها. وأشار هذا التقرير إلى ما سماه النتائج الكارثية التي أفرزتها المناوشات الطائفية خلال سنة 1939. ومهما تكن صدقية التقرير، فإن التفصيلات الواردة فيه صورت حالة فرح دروز فلسطين بقدوم الوفد وقبول قرارته. ولكي أعطي القارئ صورة لما ورد في التقرير، ارتأيتُ اقتباس فقرات منه كما صاغها كاتبه: «في يوم الأحد الساعة الحادية عشر [كذا] تاريخ 31/12/39 وصل الوفد الدرزي.... للصلح بين الدروز والسنيين، مكوَّناً من عبد الغفار باشا الأطرش رئيساً والأعضاء زيد بك الأطرش وحمزة درويش وأسعد بك كنج والشيخ جبر مراد.... فاستقبله الدروز هناك استقبالاً ملأه [كذا] الحفاوة والإكرام وكانت أهازيج الشباب تعلو في الفضاء إكراماً له، ولم يستقر الوفد المذكور ساعتين حتى وصلت الوفود من عسفيا والدالية للسلام عليه.... وهناك أُلقِيت كلمات الترحيب بالوفد، وبعد تناول العشاء في بيت الشيخ أحمد أبو عبيد اجتمع دروز شفاعمرو وعسفيا والدالية مع الوفد.... وصباح الاثنين حضر الوفد المنتخب من قِبل الإسلام [الدروز]، وهم الشيخ أمين طريف وأخيه [كذا] سلمان من جولس والشيخ سلمان خير من أبي سنان والشيخ إسعيد معدي من يركا وحضر ثمانية رجال من الإسلام [السنّة] برئاسة مفتي صفد الشيخ أسعد قدورة.... وفي الساعة الثانية بعد الظهر من يوم الاثنين عقد [الوفد] جلسة مع دروز شفاعمرو برئاسة الشيخ صالح خنيفيس... [الذي روى] للوفد ما حصل على الدروز من التعديات وما لهم من الحقوق. . وفي الساعة التاسعة من صباح الثلاثاء عقد [الوفد] جلسة مع الوفد الإسلامي برئاسة مفتي صفد فقدم ما حصل على الإسلام [كذا] من التخريب والتنكيل ونسف البيوت وتشتيت إسلام شفاعمرو الذين ينوفون عن سبعمائة نفس ما بين الرجال والنساء والأطفال وأن بيوتهم خالية ينعق فيها البوم، كل ذلك بواسطة دروز شفاعمرو ومطاردتهم، علاوة عمّا لحق بالإسلام المجاورين من الاضطهاد وشنق ستة أشخاص.... وقال [المفتي إن] الخسائر التي لحقت بالإسلام بواسطة الدروز لا تقدر. فأجابهم رئيس الوفد الدرزي عبد الغفار باشا إنكم أنتم المعتدين [كذا] وهم وقفوا بطريقة الدفاع عن أنفسهم [كذا].... ويوم

الأربعاء تقاطرت الوفود من جميع القرى الدرزية للسلام على الوفد.... وكذلك يوم الخميس تقاطرت الوفود الإسلامية من عكا وقضاءها [كذا] للسلام ويوم الجمعة حضر.... الشيخ أسعد قدورة ومعه ما ينوف الستون [كذا] وجيهاً من أعيان البلاد الإسلامية.... وقرو [أقروا] بأن.... التعديات كلها واقعة من أحزابهم.»[98]

وبينما كان الوفد الدرزي مشغولاً بمفاوضات الصلح، أرسل العيسمي، في 5 كانون الثاني/ يناير 1940، من فندق بالاس أوتيل ببيروت، رسالة إلى سليم ألفيا، طالباً منه معرفة ما يدور في هذه المفاوضات: «طمئنونا عن إخواننا الذين توجهوا ليعملوا صلح [كذا] بين الدروز والمسلمين.»[99] ويظهر من التقارير الصهيونية عن الوفد الدرزي أن آبا حوشي لم يستطع التأثير في مفاوضات الصلح. وفعلاً، في 14 كانون الثاني/ يناير 1940، وافق الطرفان المتنازعان على صيغة اتفاق، عُقدت على أساسه رايات الصلح، في 15 من الشهر نفسه. وفي احتفال، حضره ممثلون عن السلطات البريطانية وآلاف من دروز ومسلمي فلسطين تمت المصادقة على اتفاق، وقّعه الشيخ أسعد قدورة رئيس لجنة الصلح الفلسطينية، وعبد الغفار باشا رئيس الوفد الدرزي، وجبر مراد، وأسعد كنج أبو صالح، وحمزة درويش، وزيد الأطرش عن لجنة الصلح السورية، جاء فيه: «بتاريخه قد تم الرضا والاتفاق العشائري فيما بين الطائفتين السنّية والدرزية بقرية شفاعمرو بحضور سعادة حاكم اللواء الشمالي بحيفا وفخامة الجنرال قائد الجيوش البريطانية بفلسطين ووفد لجنة صلح جبل الدروز ولجنة الصلح الفلسطينية، المدونة أسماء جميعهم أدناه، على إتمام الصلح عن كافة الدموم [المناوشات الدامية] التي وقعت سابقاً فيما بينهم وقد عُقدت الرايات على ذلك.»[100]

---

98 المصدر نفسه 3أ/ 8ب، تقرير باللغة العربية إلى آبا حوشي (من دون اسم المرسل وتاريخ إرساله) عن أعمال الوفد الدرزي الذي حضر إلى فلسطين، في 31 كانون الأول/ ديسمبر 1939، لعقد راية الصلح بين دروز شفاعمرو ومسلميها.

99 المصدر نفسه 5ب/ 8ب، العيسمي إلى سليم ألفيا، 5 كانون الثاني/ يناير 1940.

100 الأرشيف الدرزي، ملف «علاقات الدروز مع باقي العرب»، نص اتفاقية الصلح، 15 كانون الثاني/ يناير 1940.

سابعاً: تجميد خطة «نقل» (ترانسفير) دروز فلسطين

ساهم صلح شفاعمرو في تضميد جروح خلافاتها الطائفية، وبالتالي، فوّت على آبا حوشي ومعاونيه فرصة ذهبية لتنفيذ خطة نقل (ترانسفير) دروز فلسطين إلى جبل الدروز. زد على ذلك، أن الكتاب الأبيض، الصادر في 17 أيار/ مايو 1939، من وزير المستعمرات، فرض قيوداً على الصهيونيين لشراء أراض فلسطينية، كما أنه تنازل عن خطة تقسيم فلسطين إلى دولتين، ونص على إقامة دولة فلسطينية واحدة محكومة من العرب واليهود، بناء على نسبة كل منهما من سكان فلسطين. وفي أوضاع كهذه، اكتفى آبا حوشي باستغلال وجود الوفد الدرزي في فلسطين، لكي يتعرف على بعض أعضائه، علّه يبني معهم علاقة يمكن أن تفيد الحركة الصهيونية. ففي تقريره عن أعمال الوفد، في 14 شباط/ فبراير 1940، ذكر ألفيا، مستشار آبا حوشي، أن الوفد أمضى في فلسطين مدة شهر وأكثر، التقى خلالها زعماء فلسطينيين، وتجول في القرى الدرزية، وعقد صلحاً في دالية الكرمل بين عائلتين متنازعتين.[101]

وفضلاً عن جمع المعلومات عمّا دار خلال مفاوضات الصلح في شفاعمرو، تعقب آبا حوشي – عن طريق لبيب أبو ركن – أخبار الصلح في دالية الكرمل بين عائلة حسون التي قُتل أحد أفرادها وعائلة حسيسي التي اتُهم أحد أفرادها بقتله، في شجار وقع في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1938.[102] وفي الوقت نفسه، أوعز آبا حوشي إلى أحد معاونيه من دروز فلسطين (اسمه غير معروف) ترتيب لقاءات مع ثلاثة من أعضاء الوفد، باعتبارهم الأكثر تأثيراً في دروز سورية وهم: زيد الأطرش وأسعد كنج، وحمزة درويش. فقد كان الهدف من هذه اللقاءات، بحسب سليم ألفيا، تعزيز الصداقة مع دروز سورية.[103] وفي 20 شباط/ فبراير 1940، عاد ألفيا فقدم تقريراً مفصلاً عن لقاءات آبا حوشي مع زيد الأطرش وحمزة درويش وأسعد كنج أبو صالح. فزعم ألفيا أن ثلاثة لقاءات مع زيد الأطرش أثمرت إعلان هذا الأخير استعداده للوصول

101 أرشيف الهاغاناه 3أ/ 8ب، تقرير سليم ألفيا عن الوفد، 14 كانون الثاني/ يناير 1940.

102 المصدر نفسه 1/ 8ب، لبيب أبو ركن إلى آبا حوشي، 10 شباط/ فبراير 1940.

103 المصدر نفسه 3أ/ 8ب، تقرير سليم ألفيا عن الوفد، 14 كانون الثاني/ يناير 1940.

«إلى تفاهم متبادل معنا لصالح الفريقين، لكن [زيد قال] إن الكلمة الأخيرة في هذا هي لأخيه سلطان باشا لأنه هو صاحب القرار في هذه المواضيع.» ومن أجل أن يُبرز التقدم الذي جلبه المشروع الصهيوني في فلسطين، نظم آبا حوشي لزيد الأطرش زيارة لمستوطنة مشمار هعميك الزراعية. وبحسب التقرير، اهتم زيد بكل فرع من فروعها الاقتصادية: «بطرقها الزراعية، ومساحة أراضيها، ومدخولاتها، إلخ. وتربية البقر والدجاج، وبسائر الأدوات الزراعية، وحتى بالتعليم وتربية الأطفال.» وبحسب ألفيا، عبّر زيد عن انطباعاته عن هذه الزيارة، قائلاً: «أنا مؤمن بأنكم جئتم إلى هنا لتطوير الشرق ولتكونوا شركاء مسؤولين في تقدمه.... والعرب سوف يتوصلون معكم في الزمن القريب إلى تفاهم وعمل مشترك.»[104]

وفي تقرير ألفيا عن اللقاء مع حمزة درويش، فقد وصفه بأنه رجل قوي، وهو على خلاف مع سلطان الأطرش، مع أنه شاركه في ثورته سنة 1925. واختار ألفيا من مضمون الحديث الذي دار في هذا اللقاء قصة أسطورية رواها حمزة درويش عن رجل وأفعى، أنقلها باختصار وأنقل تأويل ألفيا لرموزها التي اعتبرها تعبيراً عن موقف درويش من المشروع الصهيوني. تتحدث القصة عن رجل كان قد صادق أفعى تملك في جحرها كثيراً من الدنانير الذهبية. وبسبب حسن تعامل الرجل، بدأت الأفعى تقدم للرجل ديناراً كلما مر قرب الجحر. وفي يوم من الأيام أراد الرجل أن يذهب إلى الحج، فأخذ ابنه البكر وعلمه التعامل مع الأفعى لكي يحصل على الدنانير. لكن، بعد بضعة أيام، قرر الولد قتل الأفعى والاستيلاء على كل دنانيرها فضربها الولد ضربة قطعت ذيلها ولم تقتلها، فلدغته الأفعى لدغة مميتة. ولمّا عاد الأب وسمع بموت ابنه، ذهب إلى مكان الجحر ليستفسر عما حدث، فخرجت الأفعى وأعطته ديناراً وقالت له: هذا دينار لن ينسيك ابنك، وفي الوقت نفسه لن ينسيني ذنَبي الذي فقدته. وفي تأويله القصة، استنتج ألفيا أن حمزة درويش قصد أن يقول «إن المسلمين لن ينسوا أبداً أنكم [الصهيونيين] أتيتم لتأخذوا منهم وطنهم، وأنتم [الصهيونيون] لن تنسوا

104 المصدر نفسه 5ب/ 8ب، تقرير سليم ألفيا عن اللقاءات مع زيد بك الأطرش، 20 كانون الثاني/ يناير 1940.

أنهم قتلوا أبناءكم»، ولهذا من الأفضل لكم أن تصادقوا جماعات أُخرى تعيش في هذا الشرق وضمنهم الدروز.[105] وفي تقريره بشأن اللقاء مع أسعد كنج أبو صالح، عرَّف ألفيا الرجل بأنه زعيم قرى جبل الشيخ، وبأنه قاد في الماضي عصابة شاركت في الثورة الفلسطينية، لكنه اليوم يبدي ليونة في استعداده لإقامة علاقات حُسن جوار بين المستعمرات الصهيونية والقرى الدرزية على جانبي الحدود الفاصلة بين فلسطين وسورية.[106]

ربما علِم وجهاء العائلات الثلاث: طريف وخير ومعدي بمحاولة آبا حوشي إقناع بعض أعضاء وفد الصلح بأن الطائفة الدرزية تقيم علاقة صداقة مع الحركة الصهيونية، ولذلك سارعوا إلى التأكيد أن هذه العلاقة لا تشملهم، وأن عدد أصدقاء الحركة الصهيونية من الدروز لا يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة. فبعد مغادرة الوفد فلسطين، أرسل مشايخ هذه العائلات الثلاث: أمين طريف وسلمان صالح خير وإسعيد معدي رسالة إلى المندوب السامي كتبوا فيها: «بالأصالة عن أنفسنا وبالنيابة عن عموم طائفتنا الدرزية في فلسطين نعرض لفخامتكم أننا أخذنا علم موثوق [كذا] به بأن البعض من الجمعيات اليهودية.... يبثون [كذا] دعايات غير صحيحة بل مطبقة [كذا] على التضليل، وهي أنهم يقولون أنهم متفقون مع الدروز، وأنهم والدروز على سياسة واحدة.... إن أقوالهم هذه ونشراتهم المنشورة ليس [كذا] حقيقية، والدروز لم يتفقوا مع اليهود على عمل.... والدروز يعتبرون اليهود ملة من الشعب الفلسطيني.»[107]

منذ وصول الوفد الدرزي إلى فلسطين، وحتى بداية تموز/ يوليو 1940، توقف العيسمي – في رسائله – عن ذكر موضوع «الخطة»، واقتصر كلامه على السلامات والتبجيلات والطلب من آبا حوشي وألفيا إرسال مساعدة مالية وبضائع لكي يحافظ

---

105 المصدر نفسه، تقرير سليم ألفيا عن اللقاء مع حمزة درويش، 20 كانون الثاني/ يناير 1940.

106 المصدر نفسه، تقرير سليم ألفيا عن اللقاء مع أسعد بك كنج، 20 كانون الثاني/ يناير 1940؛ انظر أيضاً: أ. ص. م.، س 25/ 6638. «لقاء مع أسعد بك كنج عضو الوفد»، 20 كانون الثاني/ يناير 1940.

107 أرشيف الدولة 540/ ن، [حرف Y] / 82/ 33، رسالة موقعة من المشايخ أمين طريف، وسلمان صالح خير، وإسعيد معدي إلى المندوب السامي لفلسطين، 9 آذار/ مارس 1940.

على دكانه في دمشق، محاولاً حثهما على زيارة سورية.[108] ومع أن آبا حوشي لم يستجب لكل طلبات العيسمي، إلاّ إنه لم يقطع الاتصال به، علّه يساعده في معرفة مواقف زعماء دروز سورية في السياسة السورية الداخلية بعد تأليف حكومة فرنسية موالية لألمانيا النازية.[109]

ربما أخافت سيطرة حكومة فيشي على سورية ناشطي الحركة الصهيونية من إمكان تغيّر موقفها من الحدود بين سورية وفلسطين، المتفق عليها في سنة 1924، والتي أبقت منطقة إصبع الجليل – التي تضم مستعمرات صهيونية – تابعة لفلسطين. إن قرب إصبع الجليل من القرى الدرزية في منطقة جبل الشيخ، دفع آبا حوشي إلى ترتيب لقاء جديد مع أسعد كنج أبو صالح، زعيم هذه القرى، ليستكمل الحديث الذي دار بينهما في لقائهما السابق خلال وجود وفد الصلح الدرزي في فلسطين. وبهدف ترتيب لقاء جديد معه، أرسل آبا حوشي (عن طريق أصدقائه من قرية عسفيا)، في 5 تموز/ يوليو 1940، درزياً من حاصبيا، اسمه محمود ريدان، إلى جبل الدروز للقاء العيسمي والطلب منه الحضور، بصحبة أسعد كنج، إلى كيبوتس دفنا، الملاصق للحدود السورية– الفلسطينية. لكن، بسبب اغتيال عبد الرحمن شهبندر (1879 – 1940)، الزعيم الوطني السوري، في السادس من الشهر نفسه، لم يستطع محمود ريدان زيارة جبل الدروز، لكي يضم العيسمي إلى لقاء آبا حوشي مع أسعد كنج أبو صالح، فاكتفى بدعوة هذا الأخير

---

108 أرشيف الهاغاناه 5ب/ 8ب، العيسمي إلى آبا حوشي وسليم ألفيا، 2 كانون الثاني/ يناير 1940؛ المصدر نفسه، العيسمي إلى أبو خالد (آبا حوشي)، 27 كانون الثاني/ يناير 1940؛ المصدر نفسه، العيسمي إلى آبا حوشي، 9 شباط/ فبراير 1940؛ المصدر نفسه، العيسمي إلى آبا حوشي وسليم ألفيا، 21 شباط/ فبراير 1940؛ المصدر نفسه 2أ/ 8ب، العيسمي إلى آبا حوشي، 12 نيسان/ أبريل 1940؛ المصدر نفسه 5ب/ 8ب، العيسمي إلى سليم ألفيا، 3 أيار/ مايو 1940؛ المصدر نفسه، العيسمي إلى سليم ألفيا، 1 تموز/ يوليو 1940؛ المصدر نفسه، العيسمي إلى سليم ألفيا، 2 تموز/ يوليو 1940.

109 في 22 حزيران/ يونيو 1940، فرضت القوات الألمانية الغازية على فرنسا اتفاق هدنة، قسّم الأراضي الفرنسية إلى قسمين: 1 – شمال وغرب فرنسا وعاصمته باريس، تديره حكومة عسكرية ألمانية؛ 2 – جنوب فرنسا وعاصمته مدينة فيشي تديره حكومة فرنسية بقيادة الجنرال فيليب بيتان (1856 – 1951) التي أدارت، أيضاً، المستعمرات الفرنسية وضمنها لبنان وسورية.

وحده، وتم اللقاء، في يوم الثلاثاء الموافق فيه التاسع من الشهر نفسه. ولم يذكر آبا حوشي، في تقريره، دوافعه من اللقاء مع زعيم أزعجت مواقفه خلال الثورة الفلسطينية الناشطين الصهيونيين، ولم يذكر الحجج التي عرضها محمود ريدان لإقناع أسعد كنج بقبول الدعوة، مكتفياً بالتطرق إلى أربعة موضوعات كانت أساس هذا اللقاء: 1 – إيجاد آلية للتواصل بين الاثنين؛ 2 – إمكان حصول فلاحي قرى جبل الشيخ على أدوات زراعية حديثة؛ 3 – علاقات حُسن جوار متبادلة بين المستعمرات الصهيونية والقرى الدرزية؛ 4 – الأحوال السياسية في جبل الدروز في ظل المستجدات على الساحة السورية.[110]

وفي الوقت نفسه، أرسل آبا حوشي، في 6 تموز/ يوليو (أي اليوم الذي تم اغتيال الشهبندر فيه)، سليم ألفيا إلى دمشق للوقوف على التطورات السياسية العامة في سورية.[111] واستكمالاً لهذا اللقاء، رتب آبا حوشي، في الثاني والعشرين من الشهر نفسه، لقاءً آخر مع أسعد كنج في كيبوتس دفنا، مصطحباً معه، هذه المرة، إلياهو ساسون (1902 – 1978)، رئيس الدائرة العربية في الوكالة اليهودية. فدار الحديث، في هذا اللقاء، حول «تفاهم متبادل» يعزز حُسن الجوار بين قرى جبل الشيخ والمستعمرات الصهيونية في إصبع الجليل.[112] وفي 6 آب/ أغسطس، أي بعد أسبوعين، رتب آبا حوشي لقاءً ثالثاً مع أسعد كنج في كيبوتس دان، تركز فيه الحديث على التطورات في جبل الدروز.[113]

أثار توقف آبا حوشي عن الحديث عن متابعة تنفيذ «الخطة» شكوك معاونيه الدروز، كما أشار إلى ذلك تقرير عزرا دانين الذي تولى، في صيف سنة 1940، إدارة الشؤون العربية في جهاز الاستخبارات الصهيونية، المعروف باسم شاي (وهو اختصار لكلمتي شيروت يديعوت وتعنيان خدمات استعلامية). ففي تقرير دانين الذي

110 أرشيف الهاغاناه تقرير آبا حوشي عن لقاء أسعد كنج، 9 تموز/ يوليو 1940؛ انظر أيضاً: أ. ص. م.، س 25/ 3872، تقرير آبا حوشي عن لقاء أسعد كنج، 9 تموز/ يوليو 1940.

111 المصدران نفسيهما، تقرير سليم ألفيا عن زيارته لدمشق، 9 تموز/ يوليو 1940.

112 أ. ص. م.، س 25/ 3140/ 1، تقرير إلياهو ساسون مرسل إلى موشيه شرتوك [شاريت]، 24 تموز/ يوليو 1940.

113 أرشيف الهاغاناه 3ب/ 8ب، تقرير آبا حوشي عن لقاء أسعد كنج، 6 آب/ أغسطس 1940.

أرسله إلى رؤوفين زسلاني، المسؤول عن هذا الجهاز، في 10 تموز/يوليو، ذكر أن الدروز الفلسطينيين الذين تعاونوا سابقاً مع آبا حوشي على تنفيذ «الخطة»، وتأملوا الاستفادة منها، فقدوا صبرهم، وبدأوا يتهمون آبا حوشي بعدم الوفاء بوعوده الكثيرة تجاههم، وهو ما أثار الخلافات بينهم.[114]

ثامناً: من تجميد «الخطة» إلى قبرها

وفي الوقت الذي جُمِّدت خطة «نقل» (ترانسفير) دروز فلسطين، تدخّل بن تسفي بهدف إعادة النظر في سياسة الحركة الصهيونية تجاههم. ففي 2 آب/أغسطس 1940، كتب بن تسفي إلى موشيه شرتوك (شاريت)، المسؤول، خلال الحرب العالمية الثانية، عن تجنيد المستوطنين في الجيش البريطاني، رسالة موضوعها «الدروز»، جاء فيها: «من خلال اطلاعي على هذا الموضوع، وعلى المواد التي تصلني من الشعبة السياسية، أسمح لنفسي بأن أشير إلى ضرورة التركيز على بعض الأمور المعينة التي نضجت حتى الآن في العمل المنهجي والمركّز للشعبة السياسية والييشوف [الكيان الاستيطاني الصهيوني]، وأحدها هي مسألة الدروز. لقد اقترحت سابقاً تشكيل فريق تشاوري من بعض المرتبطين بهذه المسألة للتداول والتشاور في طرق تعزيز العلاقات مع الطائفة الدرزية في البلد [فلسطين] وخارجها. ففي ضوء الحالة المضطربة في سورية وإمكان قيام العرب بأعمال شغب ضدنا في البلد وإمكان [تفاقم] الخلافات بين الأحزاب والطوائف المتعددة في سورية نفسها، توجد أهمية لتحديد المصالح المشتركة بيننا وبين الدروز.... في إمكان الفريق الخاص المُشكّل من الشعبة [السياسية] أن يسلط الضوء على [هذه] الحالة.»[115] وعاد بن تسفي إلى التركيز على ثلاثة موضوعات: 1 – تشجيع الانتماء الطائفي عند الدروز وفصلهم عن المسلمين؛ 2 – ربط مصالحهم الاقتصادية بالاقتصاد الصهيوني؛ 3 – محاولة تعزيز الصداقة معهم، كما عبّر عن ذلك في الفقرة التالية من هذه الرسالة: «أقصد [التركيز] بصورة خاصة على ثلاث نقاط:

114 أ. ص. م.، س 25/ 3872، تقرير عزرا دانين المرسل إلى رؤوفين زسلاني، 10 تموز/يوليو 1940.
115 المصدر نفسه، س 25/ 6638، بن تسفي إلى موشيه شرتوك [شاريت]، 2 آب/أغسطس 1940.

أ) من مصلحة قرانا [مستوطناتنا] الموجودة في جوار 18 قرية درزية في البلد، إقامة علاقات صداقة عن طريق تبادل المساعدة على المستوى القطري في حالة هجوم رجال المفتي علينا أو عليهم. فمن المعروف أن هناك تيارين بينهم [بين الدروز]: الأول يسعى للتخلص من تأثير المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى.... والثاني يرفض قطع العلاقات التقليدية مع.... هذا المجلس، ومع المؤسسات الإسلامية. وفي اعتقادي من الممكن عن طريق خدعة ملائمة [في العبرية تخسيس مَتأيم] أن نساعد التيار الساعي للتخلص من سلطة المفتي وممثليه؛ ب) [الاهتمام] بإنتاجهم من التبغ، إذ إنهم بحاجة إلى أصحاب المصانع اليهودية. في هذا الأمر يمكن المساعدة بحسب القاعدة التي تقول: ‹أنا أعطي لكي أنت تعطي›؛ ج) تعزيز العلاقة مع القرى [الدرزية] عن طريق زيارات ومعلومات متبادلة.»[116]

لم يؤثر وجود صعوبات تمنع ترحيل دروز فلسطين في بن تسفي فحسب، بل في نشاط العيسمي أيضاً، إذ كتب إلى آبا حوشي، في 8 آب/ أغسطس 1940 (أي بعد ستة أيام من رسالة بن تسفي): «من الضروري حضوركم إلى سورية لتقييم [الخطة] من جديد والتحضير للعمل في المستقبل. فربما نحن بحاجة إلى زيادة المال المرصوَد أو تأجيل العمل إلى وقت آخر مناسب أكثر.»[117] بقي العيسمي، مدة سنة تقريباً، يطلب من آبا حوشي وسليم ألفيا زيارة سورية لكي ينهيا المسائل المالية العالقة بعد تجميد الخطة.[118] ولمّا طال انتظار هذه الزيارة، أرسل العيسمي، في 16 آب/ أغسطس 1941، رسالة إلى سليم ألفيا أخبره فيها نيته الحضور بنفسه إلى حيفا.[119] وعندما وصل إليها، في بداية أيلول/ سبتمبر 1941، واجتمع بآبا حوشي وألفيا وساسون، وجد العيسمي الناشطين الصهيونيين مشغولين بموضوعات متعلقة بسياسة دولة الانتداب

116 المصدر نفسه.

117 أرشيف الهاغاناه 3ب/ 8ب، العيسمي إلى آبا حوشي، 8 آب/ أغسطس 1940.

118 المصدر نفسه، رسائل العيسمي إلى سليم ألفيا، 8 تشرين الأول/ أكتوبر و21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1940.

119 المصدر نفسه، العيسمي إلى سليم ألفيا، 16 آب/ أغسطس 1941.

في سورية وتأثير ذلك في مستقبل جبل الدروز.[120] ومع أن العيسمي لم يبخل على آبا حوشي بتقديم معلومات عن هذه الموضوعات، إلاّ إن المسائل المالية العالقة بين الاثنين، ظلت في مركز اهتمامه: «أرفع إليكم كتابي هذا، مذكراً حضرتكم في الوعد الذي قطعتموه إلي في مقابلتي إياكم بإحدى زياراتكم لبيروت وهو أنكم أبلغتوني أنكم رفعتم لي راتبي الشهري من ثمانية جنيهاً [كذا] إلى / 15 وقلتم أيضاً إنه بعد شهر من ذلك الحين سيكون عشرون [كذا] جنيهاً.... وأمّا من ذلك الحين سيدي الرئيس فلم يصلني من ذلك الراتب إلاّ ثلاثة [كذا] إرساليات [دفعات] قيمتهم [كذا] ثلاثون ليرة فقط [بسبب] عدم المواصلات بيننا وما تبقى أحسبه مودوعاً عندكم.»[121]

وجد آبا حوشي صعوبة في تجنيد الأموال المطلوبة لاستكمال نشاطه بين الدروز، كما تشير إلى ذلك رسالة بعث بها إلى رؤوفين زسلاني، في 25 كانون الثاني/يناير 1942، يشكو فيها من عدم وصول الأموال الكافية من الشعبة السياسية للوكالة اليهودية، مهدداً بأنه، في هذه الحالة، سيقطع العلاقات التي بناها مع الدروز.[122] ومن الواضح أن آبا حوشي فقد، في سنة 1942، احتكاره متابعة المسألة الدرزية، حين تقرر نقل هذه المتابعة إلى الشعبة العربية في هذا الجهاز التي أُقيمت في صيف سنة 1940، وبدأت بمحاسبة دقيقة للميزانية المرصودة لنشاطه بين الدروز، كما تشير إلى ذلك رسالة بعث بها إليه إلياهو ساسون في 24 أيلول/سبتمبر 1942، جاء فيها: «إنني أخبرك أن بعد فحص في الدائرة المالية، تبين أن المبلغ المرصود للنشاط بين الدروز في العام [المالي] أكتوبر [تشرين الأول] 1941 – سبتمبر [أيلول] 1942 هو 240 ليرة فلسطينية، أي عشرين ليرة في الشهر، وليس 300 ليرة كما أشرت في رسالتك.... ووصلك حتى نهاية يونيو [حزيران] من مبلغ 240 ليرة 205 ليرات. ووفقاً لهذا الحساب بقي لك حتى نهاية سبتمبر [أيلول] 35 ليرة.... اِسمح لي أن أشير إلى أنك مذنب كثيراً في هذا الشأن، لأنك لا ترسل تقارير وتفصيلات عن نشاطك في هذا المجال.... اِكتب على

---

120 المصدر نفسه، تقرير إلياهو ساسون عن اللقاء مع العيسمي، 7 أيلول/ سبتمبر 1941.

121 المصدر نفسه، العيسمي إلى [آبا حوشي] رئيس اتحاد عمال حيفا، 12 أيلول/ سبتمبر 1941.

122 المصدر نفسه، آبا حوشي إلى رؤوفين زسلاني، 25 كانون الثاني/ يناير 1942.

الأقل تقريراً قصيراً كل شهر عن عملك.»[123]

خلال سنتي 1942 – 1943، اشتدت مراقبة الشعبة العربية في جهاز شاي، والشعبة السياسية في الوكالة اليهودية نشاط آبا حوشي بين الدروز. وفي بداية سنة 1944، طلب إلياهو إيبشتاين، واضع خطة «نقل» (ترانسفير) دروز فلسطين، تقليص صلاحيات آبا حوشي في المسألة الدرزية. ففي رسالة بعث بها إلى برنارد جوزيف (1899 – 1980) (اسمه العبري دوف يوسف، وهو ناشط صهيوني قام بمهمات صهيونية في الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا، وكان بين الذين جندوا مستوطنين في الجيش البريطاني خلال الحرب، وعُيِّن، بعد سنة 1948، وزيراً في الحكومة الأولى للدولة الصهيونية)، كتب إيبشتاين: «مع كل تقديري لآبا حوشي، إلاّ إنني لا أرى من المفيد إعطاءه صلاحية متابعة أمور الدروز في جبل الدروز.... وإذا كانت سفرات آبا حوشي [إلى سورية] لمجرد توطيد علاقات صداقة مع الدروز في جبل الدروز فهذا أمر واحد، لكن إذا كانت السفرات متعلقة [ببيع وشراء] الأراضي وما شابه ذلك، فإن مفاوضاته في هذا الشأن يمكنها أن تفرض علينا التزامات شتى. وفي تقديري، صلاحية كهذه لا يمكن إعطاؤها.... لشخص ليس ملماً بالأمور العامة في سورية. فربما [كان] نشاطه بين الدروز مفيداً، لكن يمكن أن يؤذي أكثر في أمور أُخرى.»[124] زد على ذلك، في بداية سنة 1944 ساءت علاقات آبا حوشي ببعض معاونيه من دروز فلسطين لأسباب متعلقة بقضايا مالية، وهو ما دفع هؤلاء إلى تقديم شكوى ضده إلى الشعبة السياسية في الوكالة اليهودية. وفي رده على هذه الشكوى، زعم آبا حوشي قائلاً: «علاقاتي مع القرى الدرزية في البلد – ما عدا اثنتين – هي جيدة وقوية.... القريتان هما عسفيا وشفاعمرو [في إشارة إلى لبيب أبو ركن وصالح خنيفيس]. فبسبب تقليص الميزانية، لم أستطع الاستجابة لطلباتهما.»[125] لكن هذه الشكوى أزعجت جهاز استخبارات شاي، إذ جاء في تقريره، في 26 أيار/مايو 1944، تحت عنوان: «علاقات آبا حوشي مع الدروز» ما يلي: «إن لبيب [أبو ركن] والشيخ صالح [خنيفيس] يريان أن علاقتهما

123 أ. ص. م.، س 25/ 6638، إلياهو ساسون إلى آبا حوشي، 24 أيلول/ سبتمبر 1942.

124 أرشيف الهاغاناه 5ب/ 8ب، إلياهو إيبشتاين إلى د. برنارد جوزيف، 14 شباط/ فبراير 1944.

125 أ. ص. م.، س 25/ 6638، آبا حوشي إلى برنارد جوزيف [دوف يوسف]، 6 شباط/ فبراير 1944.

مع آبا حوشي ليست علاقة شخصية، بل علاقة مع اليهود.... وهما [لذلك] يبحثان عن طريق تُوصِلهما إلى توضيحات قانونية في مؤسستنا، إذ لم يُعطِهما أي واحد منا مساعدة عملية.... ويظهر أنه من الممكن إنقاذ كرامة آبا حوشي وكرامتنا عن طريق ترتيب الأمور المالية. إن الوقت الحالي ملائم لترتيب هذه الأمور.... ومن الخطأ الكبير ألاّ ننتبه لترتيب كهذا في زمن اضطرابات [مقبلة].»[126]

وعلى الرغم من وضع مصاريف آبا حوشي المالية تحت مراقبة المؤسسات الصهيونية، فإن هذا الأخير عاد، في سنة 1944 إلى إحياء مشروع «نقل» (ترانسفير) دروز فلسطين، فاقترح على الشعبة السياسية للوكالة اليهودية أن يتوجه إلى جبل الدروز لمتابعته، طالباً رصد ميزانية كافية، لأن مشروعاً كهذا «يكلف أموالاً ليست قليلة.... ولا يمكن التوجه إلى هناك [إلى جبل الدروز] بأيادٍ فارغة.»[127] لكن اقتراحات آبا حوشي جاءت في وقت كان العاملون في الشعبة السياسية للوكالة اليهودية، وفي شاي يشككون في فاعلية نشاطه مع زعماء جبل الدروز، وفي قدرة العيسمي على إحياء المشروع من جديد، إذ شكك إلياهو ساسون في علاقة هذا الأخير بسلطان الأطرش وفي زعمه أنه ممثل له.[128]

ربما كانت عودة آبا حوشي، في سنة 1944، إلى إحياء «المشروع» مرتبطة بالنقاشات التي كانت تدور في جلسات الوكالة اليهودية بشأن خطط تهجير العرب الفلسطينيين إلى البلاد العربية المجاورة. ويكرس بني موريس (المؤرخ الإسرائيلي المتخصص بتاريخ الصراع الفلسطيني – الصهيوني) في كتابه: «تصحيح خطأ» فصلاً تحت عنوان «ملاحظات عن الكتابة التاريخية الصهيونية وفكرة الترانسفير (نقل السكان) في سنوات 1937 – 1944»، تعقب فيه محاضر جلسات الوكالة اليهودية، واقتبس منها فقرات تشير إلى أن بن – غوريون وقيادات صهيونية ناقشوا هذه الفكرة التي «أخذت حيزاً مركزياً»

126 المصدر نفسه، تقرير «شاي» «علاقات آبا حوشي مع الدروز»، 26 أيار/ مايو 1944.

127 المصدر نفسه، آبا حوشي إلى برنارد جوزيف [دوف يوسف]، 6 شباط/ فبراير 1944.

128 بشأن التشكيك في شرعية العيسمي «كممثل» لسلطان الأطرش، انظر:

Laila Parsons, *The Druze between Palestine and Israel* (Great Britain: Macmillan Press in association with St. Antony's College, Oxford, 2000), p. 46.

فيها.[129] ومع أن بن- غوريون كان يشير في هذه الجلسات إلى الصعوبات في تحقيقها، إلاّ إنه، في جلسة 7 أيار/مايو 1944، اعتبر «نقل [ترانسفير] العرب أسهل كثيراً من كل تهجير آخر [بسبب] وجود دول عربية في المنطقة.»[130] وفي جلسة 20 حزيران/يونيو، أي بعد شهر ونصف شهر تقريباً، قال بن- غوريون: «أنا لا أعارض الترانسفير [التهجير] من الناحية الأخلاقية، ولا أعارضه من الناحية السياسية. وإذا كان هناك إمكان لهذا، فهو ممكن بالنسبة إلى الدروز. فبموافقتهم يمكن نقلهم كلهم إلى جبل الدروز.»[131]

بوجود هذا الإمكان الذي تحدث عنه بن- غوريون، قرر العاملون في الشعبة السياسية للوكالة اليهودية- بالتشاور مع مسؤولي هكيرن هكييمت (الصندوق القومي اليهودي)، دعوة العيسمي إلى فلسطين بهدف التباحث معه في تجديد مشروع نقل (ترانسفير) الدروز. ومباشرة بعد وصوله إلى فلسطين، في 22 تموز/يوليو 1944، التقى العيسمي مسؤولي دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية، مقترحاً عليهم توطين دروز فلسطين في المنطقة الواقعة في أقصى جنوب جبل الدروز، والتي ضُمت، بعد الحرب العالمية الأولى، إلى إمارة شرق الأردن. وعلى الرغم من كل التبريرات التي قدمها العيسمي بشأن أهمية هذه المنطقة لمستقبل جبل الدروز، فإن مسؤولي دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية شككوا في إمكان استيعاب هذه المنطقة الصحراوية، أو شبه الصحراوية، دروز فلسطين، ولهذا اقترحوا البحث عن مناطق أُخرى في جبل الدروز أو لبنان ملائمة لفلاحي شمال فلسطين.[132] وفي لقاء في حيفا، في التاسع والعشرين من الشهر نفسه، مع إلياهو ساسون وعزرا دانين وزالمان ليفشيتس (1900- 1950) (مهندس زراعي شغل، بعد سنة 1948، منصب مستشار وزارة الخارجية للقضايا المتعلقة بالأراضي والحدود، وأسس إدارة خاصة للتصوير من الجو)، كرر العيسمي

129 بني موريس، «تيكون طعوت: يهوديم وعربيم بإيرتس يسرائيل، 1936 - 1956» («تصحيح خطأ: يهود وعرب في فلسطين، 1936 - 1956») (تل أبيب: عام عوفيد، 2000)، ص 42 - 57.

130 المصدر نفسه، ص 54.

131 المصدر نفسه، ص 56.

132 أ. ص. م.، س 25/ 6638، تقرير (غير موقّع) عن اللقاء مع العيسمي، 23 تموز/ يوليو 1944.

اقتراحه بشأن توطين دروز فلسطين في المنطقة المشار إليها سابقاً، مقترحاً على سامعيه اتخاذ الخطوات التالية: 1 – عمل دعائي لإقناع دروز فلسطين بالمشروع المُجَدد؛ 2 – إقامة قرية أو قريتين نموذجتين في المنطقة المشار إليها؛ 3 – توطين 60 عائلة درزية في المرحلة الأولى. ومن أجل أن يضمن استمرار العمل في المشروع المجدد، قال العيسمي: «إذا نجح العمل – نستمر فيه وإذا [فشل] – نبحث عن خطط أُخرى.» وفي نهاية اللقاء، اتفق المجتمعون على أن يتولى العيسمي مهمة تسويق المشروع المجدد بين دروز فلسطين، وفحص الأماكن الملائمة لتوطينهم في جبل الدروز، والتحضير لزيارة وفد صهيوني من المتخصصين بقضايا الزراعة والمياه إلى هذه الأماكن. وما يثير الانتباه في هذا اللقاء هو أن العيسمي طلب من سامعيه عدم إقحام سلطان الأطرش الذي، في نظره، لن يقدم أي مساعدة في هذا الموضوع. ولذا، استنتج عزرا دانين وجوب مراجعة مسألة عقد لقاء مع سلطان الأطرش ومراجعة طبيعة العلاقة بين هذا الأخير والعيسمي. ومع أن لقاءات العيسمي مع ناشطي الحركة الصهيونية خلال زيارته هذه، في تموز/ يوليو 1944، لم تُفضِ إلى خطوات عملية، إلاّ إنه ضَمِن موافقة مشغليه على زيادة معاشه الشهري ليصبح 15 ليرة فلسطينية.[133]

من المفيد أن نذكر، هنا، أن كل الرسائل المتبادلة بين العيسمي وآبا حوشي – منذ زيارة هذا الأخير لسلطان باشا، في 27 نيسان/ أبريل 1939 وحتى هذا اللقاء، في 29 تموز/ يوليو 1944 – تشير إلى أن سلطان لم يكن على علم بما قام به العيسمي من دور في خطة «نقل» (ترانسفير) دروز فلسطين، وإنْ كان العيسمي «يزين» رسائله باسم سلطان، لكي يقنع مشغليه الصهيونيين بشرعية نشاطه. على أي حال، بقيت اقتراحاته حبراً على ورق مدة سنة تقريباً. وفي منتصف حزيران/ يونيو 1945، بلّغت إدارة هكيرن هكييمت (الصندوق القومي اليهودي) مسؤولي الوكالة اليهودية انسحابها النهائي من خطة «نقل» دروز فلسطين، وقطع مشاركتها في معاش العيسمي.[134]

133 المصدر نفسه، مسودة تقرير (غير موقّع) عن لقاء حيفا، 29 تموز/ يوليو 1944.

134 المصدر نفسه 25/ 6638، ساسون إلى إدارة هكيرن هكييمت، 17 حزيران/ يونيو 1945.

الفصل الثالث

من الحرب العالمية الثانية إلى حرب 1948

أولاً: أوضاع دروز سورية تحت مجهر الصهيونية

في أربعينيات القرن العشرين، اشتد خلاف بين زعماء فريقين درزيين في جبل الدروز: فريق مؤيد للمحافظة على استقلالية الجبل، وفريق مؤيد لاندماجه الكامل في الكيان السياسي السوري. وتعود بدايات هذا الخلاف إلى سنة 1936، حين كان زعماء الحركة الوطنية السورية يفاوضون الفرنسيين في شأن استقلال سورية، فقد حاول زعماء الفريق الاستقلالي بقيادة عبد الغفار الأطرش، وبإيعاز من السلطات الفرنسية، التأثير في المفاوضات بهدف المحافظة على شكل من أشكال الاستقلالية لجبل الدروز.[1]

وبينما كان سلطان الأطرش ومحمد عز الدين الحلبي وعلي عبيد، يتزعمون الفريق الوحدوي في المنفى خارج جبل الدروز، فقد تشكل فريق وحدوي من المتعلمين وبعض الزعماء التقليديين، أبرزهم علي الأطرش، وفرحان الأطرش، وسلوم نصّار، وحمود هنيدي، وجبر عزام، والصحافي اللبناني نجيب حرب.[2] وخلافاً لقيادات

---

1 أطلق الفرنسيون على زعماء الفريق الأول اسم «انفصاليين - استقلاليين» (separatists-autonomists) وعلى زعماء الفريق الثاني «وحدويين - قوميين» (unionists--nationalists). انظر الأرشيف الفرنسي:

Les archives du ministère des affaires etrangères (MAE), Syrie-Liban 1930-1940, vol. 478, «Statut organique du territoire du djebel druze,» p. 160.

2 انظر: المصدر نفسه الذي يتضمن أيضاً «تقرير عصبة الأمم المتحدة بشأن الأوضاع في سورية في سنة 1936»، (باريس: 1937)، ص 3 - 4؛ انظر أيضاً:

Philip Khoury, *Syria and the French Mandate: The Politics of Arab Nationalism, 1920-1945* (Princeton: Princeton University Press, 1987), pp. 515-517.

الفريق الوحدوي، كان زعماء الفريق الاستقلالي يغيّرون مواقفهم وفقاً لمصالحهم الشخصية والعائلية، كما وصفهم أحد موظفي مكتب المندوب السامي الفرنسي: «لأنهم استقلاليون بدافع المصالح فحسب.... فهم لن يترددوا في الوصول إلى وفاق مع القادة السوريين في دمشق في اليوم الذي يكفلون لأنفسهم ولأفراد عائلاتهم المناصب التي يبحثون عنها.»[3]

وقبل شهرين من نشوب الحرب العالمية الثانية، حل المندوب السامي الفرنسي البرلمان السوري وألّف حكومة سورية من بعض الزعماء المتهادنين مع الانتداب، فتعززت قوة فريق الانفصاليين – الاستقلاليين في جبل الدروز. لكن نشوب الحرب، في أيلول/ سبتمبر 1939، أوجد أوضاعاً سياسية غير مستقرة في المناطق السورية جميعها، وخصوصاً بعد اجتياح القوات الألمانية فرنسا وفرضها، في 22 حزيران/ يونيو 1940، هدنة على حكومة فرنسية موالية برئاسة الجنرال فيليب بيتان (1856 – 1951) الذي اتخذ من مدينة فيشي في جنوب فرنسا مقراً له. وفرضت سلطات الانتداب الفرنسي التابعة لحكومة فيشي حكماً عسكرياً على المناطق السورية كلها، الأمر الذي أدى إلى تراجع دور الفريقين الدرزيين المتنافسين في إدارة جبل الدروز. وأثار تعاون حكومة فيشي مع ألمانيا النازية في سورية ولبنان قلق الناشطين الصهيونيين، وخصوصاً بعد نجاح الاستخبارات الألمانية في تجنيد محاربين من جبل الدروز بقيادة حمزة درويش، وزجهم في معركة ضد قوات الحلفاء في منطقة حوران المحاذية للأردن.[4]

وفي حزيران/ يونيو 1941، تغيرت الأحوال حين استطاعت القوات البريطانية إنهاء حكم فيشي في سورية ولبنان وتسليم السلطة فيهما إلى حليفتها فرنسا الحرة التي قادها الجنرال شارل ديغول (1890 – 1970). لكن تدخل إنكلترا في شؤون سورية ولبنان أدى إلى تنافس بين الحليفين بشأن مستقبل الانتداب الفرنسي في هذين البلدين، تمثل في السياسة التي انتهجها الجنرال إدوارد لويس سبيرز (1886 – 1974)، مبعوث

3 الأرشيف الفرنسي، مجلد 492، م. ميريي (Meyrier)، المبعوث العام (délégué général) إلى وزارة الخارجية (الفرنسية)، العدد 577، بيروت، 29 أيار/ مايو 1936.

4 أرشيف الهاغاناه 3أ/ 8ب، تقرير سليم ألفيا عن نشاط حمزة درويش، 1 تموز/ يوليو 1941.

ونستون تشرشل (1874 – 1965) (رئيس حكومة بريطانيا العظمى) إلى سورية ولبنان، وتلك التي انتهجها الجنرال جورج كاترو (1877 – 1969)، مبعوث ديغول إلى سورية ولبنان. وفي آب/ أغسطس 1941 أعلن الجنرال كاترو، في محاولة لإبعاد زعماء عائلة الأطرش عن بريطانيا، نيته سحب الموظفين الفرنسيين من جبل الدروز وتسليم إدارته إلى موظفين محليين.[5] لكنه بعد مدة قصيرة، اضطر، تحت الضغط الشعبي في سورية وضغط الجنرال سبيرز، إلى توقيع مرسوم ألغى استقلالية جبل الدروز ودمجه في الدولة السورية المركزية، تمهيداً لاستقلال سورية.[6]

وبينما كان الفرنسيون منهمكين في الأمور الإدارية السورية، بدأ سبيرز، في نهاية سنة 1941، تجنيد مقاتلين دروز في إطار كتيبة عسكرية تابعة للقوات البريطانية العاملة في الشرق الأوسط، وهو ما أثار معارضة كاترو وديغول، معتبرين سلوك سبيرز عملاً غير مقبول.[7] لكن هذا الأخير تابع إنشاء الكتيبة الدرزية التي ضُمت إلى القوات البريطانية الموجودة في شرق الأردن.[8] وفي سنة 1943، نقل البريطانيون هذه الكتيبة إلى معسكراتهم في فلسطين ليقتصر عملها على الأمور اللوجستية. ومع أن تقريراً صهيونياً يتيماً أشار إلى أن بعض وجهاء دروز فلسطين كان يزور معسكرات الكتيبة،[9] إلاّ إن تأثيرها في أوضاع دروز فلسطين ظهر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وخلال حرب 1948، عندما قرر بعض جنودها وضباطها البقاء في فلسطين لينضم إلى عمال وموظفين دروز من لبنان وسورية، كانوا يعملون في المؤسسات الصناعية والخدماتية، وسوف نعود إلى ذلك.

---

5 انظر:
«Private Papers of Edward Spears,» in Middle East Centre, St. Antony's College, Box IB, file K4-150, Spears to the British Embassy in Cairo, 12 August 1941.

6 Public Record office (British Archives), Foreign Office (FO) 371, 31466, file no. 181, E 1209|181|89, Minister of State to FO, pp. 24-26.

7 «Private Papers of Edward Spears,» op. cit., file K7-746; FO to Cairo, 18 November 1941.

8 Ibid., K11-823, telegram from War Cabinet to Cairo, 1 December 1941.

9 أ. ص. م.، س 25/ 6638، تقرير مرفوع إلى شرتوك (شاريت)، 1 أيلول/ سبتمبر 1941.

وتحت ضغط سبيرز والحكومة البريطانية، اضطرت سلطات الانتداب الفرنسي، في سنة 1943، إلى بدء التحضيرات لمنح لبنان وسورية استقلالاً ناجزاً، مقفلة بذلك الباب في لبنان أمام إمكان انضمام بعض مناطقه إلى سورية، وفاتحة الباب في سورية أمام دمج جبل الدروز والمنطقة العلوية في الدولة السورية وملغية الاستقلالية الإدارية لهما. وعززت عملية الدمج موقف فريق الوحدويين القوميين الذي ضم في صفوفه بعض الزعماء التقليديين، أمثال علي وصيّاح الأطرش وحسين الشوفي الذين أعلنوا: «مرحلتنا الأولى ستكون بالعمل الجدي والمثمر على دمج الجبل الدرزي دمجاً نهائياً بالوطن السوري دون البقاء على شيء من الامتيازات الخاصة الضارة.»[10]

أفرز الخلاف بين الانفصاليين – الاستقلاليين والوحدويين – القوميين، في سنة 1944، فريقين، ضم الأول معظم زعماء الطرشان (عائلة الأطرش)، وضم الثاني زعماء من عائلات أُخرى كان دورها السياسي في الجبل، منذ العهد العثماني حتى الحرب العالمية الثانية، مهمشاً. ففي 19 و20 نيسان/ أبريل 1944، اجتمع ممثلون عن عائلات الفريق الوحدوي – القومي في السويداء، وأعلنوا قيام تحالف هيئة الشعب الوطنية التي عُرفت باسم «الشعبية». وسعى هذا التحالف لإلغاء امتيازات الطرشان من خلال دمج جبل الدروز إدارياً في إدارات الدولة المركزية. وتعاظم الخلاف بين الفريقين، في سنة 1946، حين أبدى بعض زعماء عائلة الأطرش استعداداً لضم جبل الدروز إلى المملكة (الأردنية) الهاشمية ليكون جزءاً من سورية الكبرى بقيادة الملك عبد الله (1882 – 1951).[11]

أوصى العاملون في إدارة الشؤون العربية في شاي (جهاز الاستخبارات الصهيونية)، في أيار/ مايو وحزيران/ يونيو 1946، بمتابعة الخلاف بين الفريقين الدرزيين، لكن من دون التدخل فيه اعتقاداً منهم أن هذا الخلاف يشغل زعماء الجبل عن التدخل في الصراع الفلسطيني – الصهيوني،[12] فأرسلوا مخبرين لرصد مواقف

10 انظر صورة بخط اليد للنص الكامل للإعلان: حسن أمين البعيني، «دروز سوريا ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي، 1920 – 1943» (بيروت: المركز العربي للأبحاث والتوثيق، 1993)، ص 416.

11 ا المصدر نفسه، ص 359 – 365.

12 أرشيف الهاغاناه 105/ 195، تقارير، 27 شباط/ فبراير 1946؛ 4 و6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1946؛ 5 كانون الأول/ ديسمبر 1946؛ 10 آذار/ مارس 1947.

زعماء جبل الدروز، وخصوصاً مواقفهم من مشروع سورية الكبرى.[13] ومع أن سوء تفاهم وقع، في هذه السنة، بين سلطان الأطرش والحكومة السورية، إلاّ إنه رفض مشروع سورية الكبرى.[14] ورافق موقفه هذا اهتمام خاص بالقضية الفلسطينية، أزعج الناشطين الصهيونيين الذين اكتشفوا أنه كان يعد العدة، في تلك السنة، لعقد مؤتمر لزعماء الدروز في قرية دير العشائر (الواقعة على الحدود السورية – اللبنانية، قرب راشيا)، بهدف حث دروز سورية ولبنان على تقديم المساعدة المادية والدعائية للفلسطينيين في صراعهم مع الحركة الصهيونية.[15]

ومع أن التقارير الصهيونية تؤكد معارضة سلطان الأطرش مشروع سورية الكبرى، ومحاولته تقديم المساعدة للفلسطينيين، إلاّ إن يوآف غلبِر – الواثق دائماً بصحة معلومات الأرشيفات الصهيونية، والمدقق في كل كلمة مكتوبة فيها، والمكثر من الاقتباسات منها – غيَّب هذه المعلومات. فقد زعم في مقالته «دروز ويهود في حرب 1948»،[16] أن سلطان أبدى قبولاً لمشروع سورية الكبرى. والأمر الذي يثير الاستهجان هو أن غلبر اعتمد في زعمه هذا على تقرير صهيوني، في 5 كانون الأول/ديسمبر 1946، إذ أشار في حواشي مقالته إلى هذا التقرير بالذات، ومن دون أن يقتبس منه الفقرة المتعلقة بموقف سلطان الأطرش من مشروع سورية الكبرى، مستنتجاً منه أن «سلطان كان يتآمر مع عبد الله ملك شرق الأردن على ضم الجبل إلى مملكته.»[17]

13 المصدر نفسه 8/8 ب، معلومات المخبر أحمد الإمام، 29 أيار/مايو 1946؛ أ. ص. م.، س 25/4557، معلومات المخبر.ع. ع.، 7 حزيران/يونيو 1946؛ المصدر نفسه، س 25/9023، معلومات المخبر ع. ع.، 13 حزيران/يونيو 1946.

14 البعيني، مصدر سبق ذكره، ص 361 – 363.

15 أرشيف الهاغاناه 105/195، تقرير من دون اسم كاتبه، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1946.

16 انظر:

Yoav Gelber, «Druze and Jews in the War of 1948,» *Middle Eastern Studies*, vol. 31, no. 2 (April 1995), pp. 229-252.

17 انظر: Ibid., p. 230، وإلى حواشي المقالة، ص 250.

ومن المستبعد أن يكون غلبر قد أخطأ في قراءة الفقرة المتعلقة بموقف سلطان الأطرش، لأنها ظهرت منفصلة عن بقية فقرات التقرير وجاء فيها: «روى بعض مشايخ الدروز، أن دروزاً معروفين سألوا، في المدة الأخيرة، سلطان باشا الأطرش إذا كانت الشائعة أنه طالب بضم جبل الدروز إلى سورية الكبرى صحيحة. فتلقوا جواباً بأن سلطان الأطرش رفض هذه الفكرة وصرح أنه غير مستعد للتضحية باستقلال سورية ووضعها تحت رحمة الانتداب البريطاني. ويقال إن الملك عبد الله كان يطلب في رسائله من مشايخ الدروز في الجبل، «إقناع سلطان الأطرش بأن يوافق على [هذا] الضم، لكن الأخير ظل متشبثاً برأيه القائل إن سوء التفاهم القائم بين سورية وجبل الدروز ليس سبباً للتضحية باستقلال سورية.»[18] وقد تجاهل غلبر مضمون النص ولم يقتبسه، مكتفياً بالإشارة إليه في حواشي مقالته، ربما لكي يحافظ على تماسك المقالة، ومن أجل ألاّ يزعزع السردية التاريخية الصهيونية التي «بنت» أو «تخيلت» مواقف سلطان الأطرش السياسية اعتماداً على تأويل تقارير الناشطين الصهيونيين ورسائل العيسمي، منذ زيارة آبا حوشي لجبل الدروز في نهاية نيسان/ أبريل 1939.

اشتد الخلاف بين «الشعبية» و«الطرشان»، بعد جلاء القوات الفرنسية عن سورية، في 17 نيسان/ أبريل 1946، وبعد قيام حكم وطني، سعى لدمج المناطق السورية كلها في دولة سورية مركزية. وتابع الناشطون الصهيونيون مراقبة الأوضاع في سورية بعد الجلاء، وخصوصاً في جبل الدروز، معتمدين على مخبريهم الموزعين في لبنان وسورية. ففي 10 آذار/ مارس 1947، رفع أحد هؤلاء المخبرين (مجهول الاسم) تقريراً إلى الشعبة العربية في جهاز شاي، تناول فيه مسألة الخلاف بين زعماء جبل الدروز والحكومة السورية المركزية، مقتبساً كلاماً قاله أمين بك حمادة – ناشط درزي لبناني أمضى خمسة عشر عاماً في خدمة القضايا العربية في تركيا وفرنسا وسويسرا وأميركا – جاء فيه: «تنكرت سورية لجبل الدروز، وأدخلته تحت كنفها ولم تهتم بأبنائه الذين حاربوا من أجل تحريرها. فعيَّنت حكاماً من أبناء دمشق.... وهو ما دفع بعض [أفراد] عائلة الأطرش إلى تفاهم متبادل مع الملك عبد الله.» ثم أضاف أمين حمادة أن

18 أرشيف الهاغاناه 105/195، تقرير (غير موقع)، 5 كانون الأول/ ديسمبر 1946.

حكومة سورية زرعت الخلافات بين عائلات الجبل، الأمر الذي دفع سلطان الأطرش إلى طلب مساعدة مشايخ لبنان بهدف احتوائها. وفي الوقت نفسه، بعث سلطان إلى رئيس الجمهورية السورية رسالة، طلب فيها التدخل السريع لمنع إراقة الدماء، مشدداً على أنه «من الأفضل للسوريين والدروز أن يستخدموا سلاحهم لمساعدة عرب فلسطين.»[19] وجاء في تقرير صهيوني آخر، في 27 آذار/ مارس 1947، أن سلطان الأطرش دعا إلى اجتماع درزي عام، ضم وجهاء من لبنان، بهدف التوصل إلى اتفاق بين العائلات الدرزية المتنازعة، أي بين «الشعبية و«الطرشان». وفي تعليق كاتب التقرير على هذه الأحداث، توقع استمرار الخلافات بسبب الفجوة العميقة بين موقف الحكومة السورية وموقف زعماء الجبل.[20]

وأرسل جهاز شاي القاضي أحمد الخليل، سنّي من حيفا، إلى لبنان وسورية، لكي يتابع خلاف «الشعبية و«الطرشان»، حيث قابل عدداً من زعماء الدروز في البلدين، وقدم تقريراً لمشغليه جاء فيه: «الوضع في جبل الدروز حرج للغاية وعلاقته بالحكومة السورية تدهورت ولا أمل في وجود حل سريع لها.» واتهم الخليل الحكومة السورية بأنها استخدمت الأمير عادل أرسلان وسيلة لافتعال خلاف «الشعبية» و«الطرشان»، كما اتهم أرسلان بأنه كان وراء خلافات العائلات اللبنانية المتنافسة في شأن منصب شيخ العقل بعد وفاة الشيخ حسين حمادة.[21]

وبينما أقلق الخلاف بين «الشعبية» و«الطرشان» وجهاء الطائفة الدرزية في فلسطين ولبنان الذين شكلوا، في بداية تشرين الثاني/ نوفمبر 1947 وفداً إلى جبل الدروز بهدف وقفه، كشف جهاز شاي متابعة تفصيلاته. ففي 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947، قدم أحد مخبري شاي تقريراً تحت عنوان «حوادث جبل الدروز وخلفياتها»، وصف فيه تسلسل النزاع بين «الشعبية» و«الطرشان»: «لقد اجتمع [زعماء] اللجنة الشعبية مع ممثلي الحكومة في دمشق.... وبعدها سافروا إلى صلخد وعقدوا اجتماعاً ضم أربعة آلاف رجل وقرروا مهاجمة قرى الطرشان. وبعد الاجتماع هاجم مسلحون

19 المصدر نفسه، تقرير (غير موقّع)، 10 آذار/ مارس 1947.

20 المصدر نفسه، تقرير (غير موقّع)، 27 آذار/ مارس 1947.

21 المصدر نفسه، تقرير أحمد الخليل بعنوان «الخلافات الدرزية»، 9 آب/ أغسطس 1947.

قرية عنز [في جنوب الجبل] وحاصروا بيت حسين الأطرش. وكان في البيت نايف حسين الأطرش وأجود الأطرش وفارس الأطرش. ومباشرة بعد دخول 'الشعبيين' القرية، امتطى ساكنو البيت خيولهم وغادروا المكان، فأطلق المهاجمون الرصاص عليهم، الأمر الذي أدى إلى جرح أجود الأطرش. وسرقوا البيت وهدموه. ومن هناك توجهوا إلى [قرية] أم الرُّمان حيث حاصروا بيت سليمان الأطرش وسرقوه وهدموه. وتمكّن سكان القرية من الهروب إلى [قرية] ذِبِّين. لكن المهاجمين واصلوا زحفهم نحو ذِبِّين ومنها إلى بكا قرية صيّاح بك الأطرش. وهناك جرت معركة أدت إلى انسحاب 'الطرشان' وجرح ابن صيّاح. ووصلت أخبار [هذه الأحداث] إلى سلطان الأطرش في القريّة. ولكي يمنع بكل الوسائل حرباً بين الأخوة، بعث سلطان إلى بكا رجال دين كانوا في بيته عند حدوث المعركة بهدف منع المهاجمين من استكمال هجومهم، فوصل رجاله إلى بكا وهم يحملون بأياديهم كتب الدروز المقدسة وطلبوا من المهاجمين وقف إراقة الدماء. ولم يستجب المهاجمون للطلب وهاجموا القريّة [قرية سلطان الأطرش]، حيث انتظرتهم هناك ثلاث مجموعات من محاربين مزودين بأسلحة ثقيلة وخفيفة، فنشبت معركة كبيرة قُتل فيها 14 رجلاً [من الجانبين]. وانسحب المهاجمون أمام 'الطرشان' الذين لاحقوهم حتى أم الرُّمان. وأظهر 'الطرشان' قدراً كبيراً من ضبط النفس، فلم يقتلوا أحداً جزافاً بل على العكس من ذلك صرخوا بأعلى أصواتهم أنهم لا يريدون إراقة الدماء. وأسر 'الطرشان' 70 رجلاً منهم.... فأمر سلطان بذبح 12 كبشاً لكي يطعم الأسرى وبعدها رافقهم حتى خرجوا من القرية [سالمين]، وأكد لهم أنه سامحهم على عملهم حقناً للدماء ومنعاً لحرب بين الأخوة.»[22] لقد دفعت هذه الأحداث الدامية مشايخ من لبنان وفلسطين إلى تشكيل وفد صلح – برئاسة الشيخ أمين طريف – وصل إلى جبل الدروز، في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 1947، واستطاع، بالتعاون مع سلطان الأطرش، الوصول إلى اتفاق صلح، منع نشوب حرب أهلية.[23]

22 المصدر نفسه، تقرير (غير موقّع)، 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947.

23 انظر: حسن البعيني، «سلطان الأطرش: مسيرة قائد في تاريخ الأمة» (السويداء: منشورات لجنة=

ثانياً: «تخليص الأرض» في زمن هدوء مزيف

تزامنت أحداث الخلاف بين «الشعبية» و«الطرشان» في جبل الدروز مع تغيرات سريعة في الأوضاع السياسية في فلسطين. ففي 10 تشرين الأول/ أكتوبر 1945، تألفت لجنة تحقيق أميركية – بريطانية لدراسة الأوضاع العامة في فلسطين. وكان لتولي هاري ترومان (1884 – 1972) رئاسة الولايات المتحدة، في 12 نيسان/ أبريل 1945، تأثير كبير في تأليف هذه اللجنة، إذ طالب ترومان البريطانيين بإلغاء القيود التي فرضها الكتاب الأبيض، في سنة 1939، على هجرة اليهود إلى فلسطين، ثم أوصى بالسماح فوراً لـ 100.000 مهاجر يهودي بالاستيطان فيها. ومع أن القيادات الفلسطينية في معظمها قاطعت لجنة التحقيق التي بدأت أعمالها في بداية سنة 1946، إلاّ إن اللجنة – بعد جولاتها في فلسطين والبلاد العربية – أوصت بإصدار تأشيرات دخول ليهود شردتهم النازية، مشددة على أن الشكل النهائي للحكم في فلسطين يجب ألاّ يقوم على دولة يهودية أو فلسطينية، وإنما على حكم موحد يحمي اليهود والمسلمين والمسيحيين. لكن رفض الدول العربية والفلسطينيين هذه التوصيات، دفع الحكومة البريطانية إلى التلويح بعرض المسألة الفلسطينية على هيئة الأمم المتحدة.[24]

ومع أن الناشطين الصهيونيين أوقفوا، في سنة 1945، محاولاتهم لنقل (ترانسفير) دروز فلسطين إلى جبل الدروز، إلاّ إن إلغاء القيود التي كانت فُرضت على الحركة الصهيونية في عمليات شراء الأراضي، دفعت هؤلاء الناشطين، في سنة 1946، إلى تسريع اقتناء أكبر مساحات من الأراضي تحت شعار «تخليص الأرض» من الفلسطينيين. وخلال حملة القيادات الفلسطينية للتصدي لعمليات بيع الأراضي، دعا الدكتور نمر الخليل (غير معروف تاريخ ولادته ووفاته) – باسم اللجنة العربية العليا في حيفا – رؤساء عائلات درزية من الكرمل إلى حيفا، في 24 شباط/ فبراير 1946، طالباً منهم وقف تعاون لبيب أبو ركن وصالح خنيفيس مع الحركة الصهيونية في عمليات شراء

= الإعلام في الإدارة المدنية، 1983)، ص 262 – 268؛ انظر أيضاً: (طبعة بيروت: عويدات، 1985).

24 انظر: بيان نويهض الحوت، «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، 1917 – 1948» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1981)، ص 550 – 565.

الأراضي. ولكي يُقنع الخليل المجتمعين بصحة كلامه، عرض أمامهم صورة، نشرتها صحيفة أسبوعية أميركية، ظهر فيها أبو ركن وخنيفيس يشاركان في احتفال في مستعمرة بيتح تكفا، دعا إليه أبراهام شابيرا (1870 – 1965)، أحد المشتغلين بعمليات اقتناء الأراضي من الفلسطينيين.[25] وتدل معلومات قدمها نعيم أبو عبيدة (أحد مخبري شاي من العرب) أن الشيخ محمد نمر الخطيب (1918 – 2010)، زعيم جماعة الإخوان المسلمين في حيفا ومؤسس جمعية الاعتصام، دعا أيضاً، في نهاية سنة 1946، وجهاء دروز إلى اجتماع بهدف وقف عمليات بيع أراضٍ تابعة لقريتي عسفيا ودالية الكرمل.[26]

من الواضح أن التقرير الأخير كان يشير إلى صفقات بيع الأراضي في منطقة الكرمل التي كان يديرها مردخاي شخيفتش الذي ذكر في كتابه عن دور عائلته في إقامة مستعمرة غديرا، ودوره شخصياً في الاستيطان الصهيوني، أن يوسف فايتس (1890 – 1972) – المخطط لسياسة الصندوق القومي (هكيرن هكييمت) والمنفذ في شراء الأراضي من الفلسطينيين وصاحب شعار «تخليص الأرض» (غِؤلاة هأدامه)– اقترح عليه، في سنة 1944، قبول وظيفة في مكتب الصندوق في حيفا، مهمتها شراء أراضٍ في شمال فلسطين. وبعد التشاور مع يهوشواع بالمون (1913 – 1994)، سارع شخيفتش إلى قبول هذه الوظيفة والانتقال إلى السكن في حيفا. وبالمون هو رجل استخبارات شاي، منذ سنة 1941 حتى سنة 1948، ورئيس الشعبة العربية في الوكالة اليهودية منذ سنة 1943، والذي استطاع تجنيد متعاونين من الطوائف العربية كلها في فلسطين (سنعود إلى نشاطه). وروى شخيفتش أن: «أول عمل قام به [بالمون] كان عقد اجتماع تعارف بيني وبين شيخين درزيين هما: الشيخ صالح خنيفيس من شفاعمرو والشيخ لبيب أبو ركن رجل عسفيا في الكرمل، اللذان أصبحا مع مرور الأيام صديقَي الحميمين ولم تفترق يداي عن أياديهما.»[27] وفي فصل بعنوان «امنحوا خلاصاً للأرض»، وصف شخيفتش الطرق التي استخدمها لعقد هذه الصفقات في الجليل

---

25 أرشيف الهاغاناه 105/ 195، تقرير (غير موقع)، 26 شباط/ فبراير 1946.

26 المصدر نفسه، تقرير مخبر باسم نعيم أبو عبيدة، 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 1946.

27 مردخاي شخيفتش، «لفآتي مزرح بلبب بنيمه - بيت مدليه وشخيفتش» (كريات بيالك: «جدروت»، 1992)، ص 163 - 165 (كلمتا لفآتي مزرح هما كناية عن أرض صهيون، ولذلك ترجم عنوان=

والكرمل، ذاكراً أسماء السماسرة العرب – من الطوائف كلها – الذين تعاونوا معه في مشروع «تخليص الأرض» من الفلسطينيين.[28]

لا يتسع المجال هنا لعرض وصف شخيفتش للصفقات التي أبرمها بواسطة متعاونين مسيحيين ومسلمين، وأكتفي بتقديم بعض الأمثلة التي ذكر فيها دروزاً متعاونين. فبعد أن تعلّم، في بداية عمله في سنة 1944، طرق عقد الصفقات، كتب شخيفتش: «بدأتُ، إذاً، أعمل بنشاط كبير في شراء الأراضي. في البداية اشترينا في منطقة شفاعمرو ممن كان معنياً في بيع أراضيه المحاذية لكيبوتس أفيك.... بعد ذلك اقترح الشيخ لبيب شراء أراضٍ من أناس طلبوا بيعها في جبل الكرمل. في الواقع بدأنا في ذلك الزمن اقتناء أراض تحولت، بعد عدة سنوات من الاقتناء، إلى بارك الكرمل [محمية الكرمل].... ففي الوقت الذي أتجول اليوم في الكرمل بعد سنوات كثيرة [في تسعينيات القرن العشرين]، وأنظر بعيني إلى الغابات المغروسة والجنائن، أشعر بارتياح كبير بأن لي فضلاً في وجود هذه الكنوز الطبيعية والمناظر الخلابة، التي ساهمتُ في اقتناء أراضيها بمساعدة الشيخ لبيب أبو ركن.»[29] وفي سياق آخر كتب شخيفتش: «لقد اقتنينا الأراضي التي أخبرنا عنها الشيخ لبيب، وهي أراضٍ قرب عسفيا ودالية الكرمل.... كان الخوف من أعدائنا كبيراً، بحيث أن الناس، حتى الذين أرادوا البيع، امتنعوا من ذلك. الوحيد الذي لم يأبه للتهديد.... كان [واحداً].... عرض للبيع قطعة أرض صغيرة في السهل قرب [كيبوتس] ياغور.... كنا نقيم اعتباراً جدياً لكل قطعة أرض، حتى لو كانت صغيرة. كان شعارنا 'دونم هنا ودونم هناك'. فإذا أردنا شراء أي أرض، لم يكن عندنا خيار سوى أن نضيف قطعة إلى قطعة أُخرى من دون أن نقلل من قيمة أي عرض.»[30]

تزامن النشاط الصهيوني في اقتناء الأراضي مع تلويح الحكومة البريطانية بعرض المسألة الفلسطينية على هيئة الأمم المتحدة، الأمر الذي دفع الزعماء الفلسطينيين

= الكتاب: «أرض صهيون في أعماق القلب – عائلتا مدليه وشخيفتش».

28 انظر: المصدر نفسه، ص 217 – 256.

29 المصدر نفسه، ص 220 – 221.

30 المصدر نفسه، ص 231.

من جهة، والناشطين الصهيونيين من جهة أخرى إلى أخذ الاحتياط اللازم لمواجهة إمكان انسحاب القوات البريطانية وإنهاء الانتداب في فلسطين. ففي موازاة العمل الدبلوماسي في الساحة الدولية، كثف الفريقان الفلسطيني والصهيوني جهودهما في التحضير لإمكان انفجار صراع دام بينهما. وبينما سعى الناشطون الصهيونيون - عن طريق بعض أصدقائهم - للتأثير في دروز فلسطين لكي يتخذوا على الأقل موقفاً محايداً، سعى زعماء فلسطينيون لكسبهم باعتبارهم جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني. ففي آذار/مارس 1946، اجتمع إلياهو ساسون (1902 - 1978)، وهو ناشط بارز في الشعبة العربية للوكالة اليهودية، ويعقوب شمعوني (1915 - 1996)، الناشط في جهاز الاستخبارات شاي بلبيب أبو ركن وصالح خنيفيس لكي يتعرفا على المزاج العام عند دروز فلسطين. ومع أن شمعوني خرج من الاجتماع بانطباع بأن أبو ركن وخنيفيس «لا يقدمان خدمات تستحق معاشهما» من الوكالة اليهودية، إلاّ إنه وافق ساسون بتوكيلهما القيام بجولة في القرى الدرزية بهدف إقناع أبناء الطائفة بالمحافظة على الحياد، وإن أمكن إقناعهم بالوقوف مع الجانب الصهيوني، وتنظيم جمعية درزية تعمل في هذا الاتجاه.[31]

وفعلاً قام لبيب أبو ركن وصالح خنيفيس بهذه الجولة، لكنهما فشلا في تنظيم هذه الجمعية التي كان مخططاً لها أن تضم دروزاً من كل القرى، يرأسها توفيق أبو حمدان، درزي لبناني من قرية غريفة في الشوف.[32] وكان الناشطون الصهيونيون قد تعرّفوا على توفيق أبو حمدان عندما كان نائباً لقائد الكتيبة الدرزية التي أقامها البريطانيون، في نهاية سنة 1941 وبقيت في فلسطين حتى حلها، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. ومع أن الأرشيفات الصهيونية لا تفصح عن طبيعة العلاقة بين توفيق أبو حمدان والحركة الصهيونية، إلاّ إن السلطات الإسرائيلية منحته، بعد سنة 1948، قطعة أرض - من عدة دونمات مزروعة بالموز وفواكه أُخرى - قرب مستعمرة عتليت جنوبي مدينة حيفا. وفي بداية ستينيات القرن العشرين، حصل أحد أبنائه على إقامة

31 أ. ص. م.، س 25/ 6638، «علاقتنا مع الدروز»، شمعوني إلى [برنارد] جوزيف [دوف يوسف]، 20 آذار/ مارس 1946.

32 أرشيف الهاغاناه 105/ 195، تقرير صهيوني، 18 آب/ أغسطس 1946.

دائمة في إسرائيل بعد مغادرته لبنان.[33]

كان هدف الناشطين الصهيونيين من تنظيم جمعية تعمل على كسب دروز فلسطين هو إيجاد توازن مع جمعية إعانة الفقير الدرزي التي أسسها، في سنة 1944، ثلاثة لبنانيين مقيمين بمدينة حيفا، هم: الدكتور نايف حمزة، والدكتور يوسف يحيى، والقاضي حسين عبد الصمد.[34] وبحسب التقارير الصهيونية، وصل عدد أعضاء هذه الجمعية، في سنة 1946، إلى 200 عضو منتسب، جلهم من اللبنانيين المقيمين بحيفا.[35]

من المفيد أن نشير إلى أن عدد دروز لبنان وسورية المقيمين بفلسطين ازداد في أربعينيات القرن العشرين، وتوزع معظمهم على ثلاث مناطق هي: 1 - مدينة حيفا التي جذبت متعلمين لبنانيين باحثين عن عمل في مؤسساتها الطبية والإدارية، وسوريين عملوا في مينائها ومصانعها وفي سلك الشرطة البريطانية. وبعد سنة 1948، نال قسم من السوريين المقيمين بحيفا، الجنسية الإسرائيلية بفضل مختار دالية الكرمل، الشيخ قفطان عزام الحلبي (1908 - 1970)، ومختار عسفيا، الشيخ نجيب منصور (1905 - 1989) اللذين سجلا أسماء السوريين في سجلات نفوس هاتين القريتين، قبل سنة 1948. وتشير أوراق الأرشيف الخاص بالشيخ نجيب منصور إلى أنه استطاع ضم 70 عائلة درزية سكنت في حيفا إلى سجل نفوس قريته، جلهم من جنود خدموا في الكتيبة الدرزية وطالبوا، بعد انتهاء الحرب العالمية، مكافأتهم على خدمتهم في الجيش البريطاني.[36] 2 - منطقة البحر الميت التي أُقيمت فيها مخيمات، سكنها نحو 100 عائلة درزية من سورية، عمل أفرادها في مصانع الفوسفات، ونال قسم منهم الجنسية الإسرائيلية بعد سنة 1948، لينتقل معظمهم إلى السكن في قرى الجليل والكرمل.[37]

---

33 المصادر المكتوبة لا تقدم معلومات كافية عن طبيعة العلاقات بين توفيق أبو حمدان والحركة الصهيونية وعن كيفية وصول ابنه إلى إسرائيل.

34 جمعت المعلومات عن جمعية «إعانة الفقير الدرزي» من بعض أوراقها التي بقيت في أرشيف خاص للشيخ نجيب منصور مختار قرية عسفيا.

35 أ. ص. م.، س 25/ 6638، شمعونيّ إلى [برنارد] جوزيف [دوف يوسف]، «علاقتنا مع الدروز»، 20 آذار/ مارس 1946؛ وأرشيف الهاغاناه 105/ 195، تقرير صهيوني، 22 آذار/ مارس 1946.

36 أرشيف الشيخ نجيب منصور، ملف «دروز سوريا».

37 تستند المعلومات عن العمال الدروز في مصانع البحر الميت إلى شهادات شفهية.

3 – مدينة يافا التي ضمت نحو 300 عائلة من جبل الدروز، عمل أفرادها في الصناعة والتجارة، وسكنوا في ثلاثة أحياء هي: سكنة درويش، وأبو كبير، والجبلية.[38]

ومع أن جمعية إعانة الفقير الدرزي ركزت نشاطها على الأمور الاجتماعية والثقافية، إلاّ إن أعضاءها شاركوا في نشاط الجمعيات الفلسطينية التي أقامها مثقفو مدينة حيفا. ويُستدل من أرشيف الشيخ نجيب منصور أن أعضاء هذه الجمعية الدرزية حاولوا إقامة علاقات وطيدة بدروز الجليل والكرمل، كما جاء في إحدى الرسائل إلى أربعة مشايخ من قرية عسفيا (نجيب منصور، وسلمان سعد زاهر، وزايد أبو ركن، وصالح أحمد طربيه): «ولمّا كانت هذه الجمعية للدروز عامة رأت الهيئة الإدارية أن من واجبها الاتصال بالقرى الدرزية لمبادلة الآراء والاشتراك بالعمل سوية. وبما أن لكل منا عمله الخاص، رأينا أن ننتهز الفرص المناسبة للاتصال بكل قرية على حدة. ولهذا رأينا من المناسب أن نتشرف بسؤال خاطركم في قرية عسفيا نهار الأحد 21 الجاري – أي غداً –.... ولنا وطيد الأمل أن تهيئوا لنا الاجتماع بوجوه القرية الكرام.» وتدل أوراق أُخرى من هذا الأرشيف على أن دروز فلسطين قدموا التبرعات للجمعية وشارك بعضهم في اجتماعاتها.[39]

كان موضوع جمعية إعانة الفقير أحد الموضوعات التي طُرحت خلال اجتماع إلياهو ساسون ويعقوب شمعوني بالشيخين لبيب أبو ركن وصالح خنيفيس (أشرنا إليه سابقاً). وخلال اللقاء، سأل الشيخان عن إمكان «استخدام هذه الجمعية كوسيلة للتأثير في الرأي العام الدرزي»، فنصح لهما ساسون وشمعوني ألاّ يفعلا ذلك، لأن رؤساء الجمعية موظفون حكوميون. عندها اقترح الشيخان الدرزيان إقامة جمعية درزية سرية، بهدف المحافظة على حيادية الطائفة الدرزية، أو اتخاذ موقف مناصر للحركة الصهيونية في حالة انفجار نزاع يهودي عربي. واستكمالاً للاقتراح، أعلنا عزمهما عقد اجتماع عام لوجهاء القرى الدرزية بحجة «قصة مختلقة [مفبركة] بأن اللجنة

38 أرشيف الشيخ نجيب منصور، ملف «دروز سوريا»، رسائل من سبعة «وجهاء» تنافسوا على منصب مختار دروز يافا.

39 يحتوي أرشيف الشيخ نجيب منصور على مراسلات مع جمعية «الفقير الدرزي»، وعلى بعض تقاريرها المالية واستمارات الانتساب إليها.

العربية العليا أو منظمات إسلامية أُخرى تضغط على الدروز لدفع أموال طائلة من أجل القضية الفلسطينية.» ويُستفاد من المعلومات المتعلقة بهذا اللقاء أن الجمعيات والنوادي الفلسطينية الكثيرة التي ظهرت - في الأربعينيات - لم تقلق الحركة الصهيونية فحسب، بل أقلقت الشيخين الدرزيين أيضاً اللذين زعما أن «الأجواء المكهربة تدفع العرب إلى إعداد أنفسهم لاضطرابات جديدة، إذ ظهرت نوادٍ وجمعيات في كل قرية ومدينة، استخدمها وجهاء وناشطون للتحريض [الذي] جعل الجمهور العربي اليوم أكثر استعداداً للعمل من الزمن السابق. ويشير [البعض] بصورة خاصة إلى جمعية 'الاعتصام' برئاسة [محمد] نمر الخطيب من حيفا، الوارث المباشر لجماعة القسام من سنة 1935 والسائرة على طريقها.»[40]

وصل هذا الانتشار الواسع للجمعيات والنوادي إلى القرى الدرزية، حيث أسس بعض شباب قرية عسفيا، في سنة 1946، نادي الأخوة الدرزية الذي ظل قائماً، حتى سنة 1948، واستطاع أعضاؤه تمويل عيادة طبية، أدارتها ممرضة من خارج القرية، وأقاموا مسرحاً متواضعاً، عرض عدة مسرحيات. وامتد تأثير جمعية إعانة الفقير الدرزي إلى بعض قرى الجليل، حيث افتتح بعض شباب قريتي الرامة والبقيعة، في بداية سنة 1947، ناديين مماثلين لنادي قرية عسفيا.[41]

بالإضافة إلى بروز دور النوادي الفلسطينية في الحياة الثقافية والسياسية بعد سنة 1945، أُسست في يافا منظمة النجادة شبه العسكرية التي حصلت على ترخيص رسمي، في 21 كانون الأول/ ديسمبر 1945، وانتخب أعضاؤها المحامي محمد نمر الهواري (1907 - 1984) رئيساً لها. ومع أن النجادة استطاعت، خلال سنة 1946، ضم آلاف الشباب إلى صفوفها، إلاّ إن الشائعات التي انتشرت بشأن مواقفها السياسية، دفعت جمال الحسيني (1893 - 1982)، الذي تولى رئاسة الحزب العربي الفلسطيني في سنة

40 أ. ص. م.، س 25/ 6638، «علاقتنا مع الدروز»، شمعوني إلى [برنارد] جوزيف [دوف يوسف]، 20 آذار/ مارس 1946؛ انظر أيضاً: أرشيف الهاغاناه 105/ 195، تقرير صهيوني، 22 آذار/ مارس 1946.

41 تعتمد المعلومات عن هذه النوادي على أوراق من أرشيف الشيخ نجيب منصور، ومن بعض أفراد عائلة منصور، وعلى شهادة الشيخ كمال حسن أبو سعدة (في 17 كانون الثاني/ يناير 2018).

1946، إلى إقامة منظمة الفتوة التي ضمت في صفوفها نحو 3500 عضو.[42]

وفي محاولة منع الدروز من الانضمام إلى المنظمات الفلسطينية الجديدة، أوعز العاملون في جهاز شاي إلى أصدقائهم من الدروز بالتحرك السريع للعمل في هذا الاتجاه. وفي هذا الوقت، برز اسم جبر معدي كزعيم تمكّن من كسر حاجز سياسة الحياد التي انتهجها زعماء العائلات القيادية الثلاث (معدي وطريف وخير). ففي بداية سنة 1946، اجتمع بعض الناشطين الصهيونيين بالشيخ جبر داهش معدي (1919 - 2009).[43] ومع أن الأرشيفات الصهيونية لم تفصح عن مضمون الحديث الذي دار في هذا الاجتماع، إلاّ إن تقارير صهيونية لاحقة، في نهاية السنة المذكورة، أشارت إلى تعاونه مع الشيخ صالح خنيفيس حين كانت منظمتا النجادة والفتوة تحاولان تجنيد دروز في صفوفهما.

ثالثاً: اقتراب عاصفة سنة 1948

في إطار حملات منظمتي الفتوة والنجادة لتجنيد الدروز، دعا سليم النجمي، في 26 نيسان/ أبريل 1946، إلى بيته في عكا الشيخ صالح خنيفيس للقاء، حضره فارس سرحان (ربما كان أحد كوادر الفتوة من قرية الكابري القريبة من عكا). وقد استفسر هذا الأخير من الشيخ صالح عن موقف الدروز في حال نشوب نزاع مسلح بين الفلسطينيين والصهيونيين، «وسأله إذا كان مستعداً للقاء جمال الحسيني، فأجابه الشيخ صالح بأنه لا يستطيع أن يتخذ أي موقف قبل التشاور مع أبناء الطائفة.»[44] وازداد التنافس بين منظمتي الفتوة والنجادة في محاولة كسب الدروز في صيف سنة 1946 وخريفها، الأمر الذي دفع جهاز شاي إلى تكثيف مراقبة نشاطهما، والعمل على إجهاض مساعيهما في القرى الدرزية، كما بيّن ذلك تقرير المخبر نعيم أبو عبيدة، في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1946، إذ كتب: «في يوم الجمعة الموافق [فيه] الخامس عشر [من الشهر] افتُتِح في حيفا عند الساعة العاشرة صباحاً اجتماع عام لدروز فلسطين

42 انظر: الحوت، مصدر سبق ذكره، ص 508 – 514.

43 أرشيف الهاغاناه 105/ 195، تقرير عن اللقاء بالشيخ جبر معدي، 19 شباط/ فبراير 1946.

44 المصدر نفسه، تقرير المخبر «أبو يوسف»، 3 أيار/ مايو 1946.

وكان موضوعه الحالة الحاضرة في البلد والعلاقات مع دروز سورية ولبنان. جاءت الدعوة للاجتماع من قِبَل الشيخ جبر داهش والشيخ صالح خنيفيس اللذين قاما في الأسبوعين المنصرمين بزيارة كل القرى الدرزية في البلد.»[45] وبعد أربعة أيام من هذا التقرير، قدم نعيم أبو عبيدة تفصيلات إضافية عن الاجتماع: «اجتمع 30 رجلاً من رؤساء الدروز في البلد في النادي الدرزي [إعانة الفقير الدرزي] في حيفا وتداولوا في الحالة الراهنة، حيث تُلي نص رسالة قيادة النجادة التي تطالب بانضمام الدروز إلى صفوفها. لكن خلال الاجتماع تبين أن يعقوب الحسيني، أحد أعضاء الحزب العربي، سلم الشيخ جبر معدي.... رسالة بتوقيع إميل الغوري [(1907 – 1984)، الأمين العام للحزب العربي]، تطالب بانضمام الفصائل الدرزية إلى الفتوة. وكان بين المتكلمين [في الاجتماع] فايز حسون من دالية الكرمل الذي روى أن محمد نمر الهواري طلب منه قيادة الفصائل الدرزية في النجادة. ولمّا لم يستطع المجتمعون الوصول إلى قرار.... اختاروا [لجنة] من ثلاثة هم: جبر داهش [معدي] من يركا، وصالح خنيفيس من شفاعمرو، وفايز حسون من دالية الكرمل لكي يدرسوا الحالة، وبعد ذلك فقط، يتقرر الانضمام إلى النجادة أو الفتوة.»[46]

ويفيد تقرير كتبه مخبر باسم محمود بأن المسؤولين في النجادة لم ينتظروا قرار هذه اللجنة، فأرسلوا «وفداً إلى عسفيا محملاً برسائل موقعة باسم يونس نفاع [رئيس فرع منظمة النجادة في حيفا]، تطالب بانضمام شباب [القرية] إلى منظمته. وبعد أن عُقد اجتماع عام حضره وجهاء القرية تقرر محافظة الدروز على الحياد وعدم الانضمام إلى أي منظمة.» كما جاء في هذا التقرير: «اجتمع رجال الدين الدروز من فلسطين كلها في مجدل شمس وقرروا محافظة دروز فلسطين على حياد مطلق وعدم القيام بأي عمل سياسي له علاقة بالأوضاع المعقدة في فلسطين.»[47] وعلى الرغم من هذه الدعوة إلى رجال الدين، فقد استأنف صالح خنيفيس وجبر معدي زياراتهما للقرى الدرزية، داعيَين إلى إقامة منظمة درزية خاصة على غرار النجادة والفتوة. لكن «الدروز

45 المصدر نفسه، تقرير المخبر «نعيم أبو عبيدة»، 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1946.

46 المصدر نفسه.

47 المصدر نفسه، تقرير المخبر «محمود»، 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1946.

رفضوا الاستجابة لهذه الدعوة، لأن الداعيين إليها مشتبه فيهما بالتعامل مع اليهود.»[48]

وبينما كانت منظمتا النجادة والفتوة تحاولان تجنيد دروز في صفوفهما، دعا مؤيدون لحركة الإخوان المسلمين في حيفا، في بداية سنة 1947، لبيب أبو ركن وصالح خنيفيس إلى اجتماع، إذ حذروهما من الاستمرار في التعامل مع هكيرن هكييمت في شراء الأراضي. وبحسب تقرير شاي عن هذا الاجتماع، لم يكتفِ لبيب وصالح بنفي التهمة، بل قدما شكوى لسلطان الأطرش، زاعمَين أن دروز فلسطين في خطر يشبه الخطر الذي واجهوه في سنة 1939، وهو ما استدعى سلطان، بحسب هذا التقرير، إلى إرسال مبعوثين عنه إلى فلسطين لتحذير الناشطين الفلسطينيين من مغبة فتح جروح الماضي.[49] وربما جعل التحذير الشيخ محمد نمر الخطيب يلجأ إلى الإقناع لا إلى التهديد، إذ قام، في 10 تموز/ يوليو 1947، بزيارة قريتي عسفيا ودالية الكرمل، مصطحباً معه الشيخين مصطفى الغوري وعبد الرحمن مراد، أبرز وجهاء حيفا. وفي الاجتماع الذي عُقد في بيت الشيخ نجيب منصور، مختار قرية عسفيا وحضره 50 رجلاً، طالب الخطيب بردع المتعاونين مع الحركة الصهيونية والتقيد بقرار القيادات الفلسطينية الصادر، في 6 تموز/ يوليو 1947، الذي يحرّم بيع الأراضي للحركة الصهيونية. ثم انتقل الخطيب ومرافقيه إلى دالية الكرمل لإيصال الطلب نفسه.[50]

كان جهاز شاي، في هذا الوقت، يتابع كل هذه التحركات على الساحة الدرزية، مستغلاً أي خلاف – حتى لو كان صغيراً وذا طابع فردي – بين القرى الدرزية والقرى الإسلامية. فبحسب تقرير صهيوني، في 30 نيسان/ أبريل 1947، هاجم رعاة من قرية كويكات، في بداية سنة 1947، درزياً من قرية يركا كان يعمل في حقله وجرحوه، فقام هذا الأخير بقتل واحد من المهاجمين. وتوسع الخلاف، في آذار/ مارس1947، عندما قتل رجال من قرية كويكات درزيَين من قرية يركا، الأمر الذي دفع الشيخ جبر معدي إلى لقاء قائد شرطة عكا، مهدداً بمحاسبة القاتلين إذا تقاعست الشرطة في القبض عليهم. وتم احتواء الحادث بعد تدخل الشيخ أمين طريف الذي طلب من الشرطة

48 المصدر نفسه، تقرير المخبر «نعيم أبو عبيدة»، 5 كانون الأول/ ديسمبر 1946.

49 المصدر نفسه، تقرير «شاي» بحسب معلومات المخبر «أبو زكي»، 2 شباط/ فبراير 1947.

50 المصدر نفسه، تقرير «شاي»، 16 تموز/ يوليو 1947.

التدخل السريع.[51] ودعت جريدة «دافار»، الناطقة باسم حركة العمال الصهيونية منذ سنة 1925، في مقالة في بداية تموز/ يوليو 1947، الحركة الصهيونية إلى حماية الدروز الذين يعانون جرّاء اعتداء المسلمين، من دون تقديم أمثلة إضافية لخلافات مماثلة لما حدث في قرية يركا.[52] وأشار غلبر في مقالته بعنوان «دروز ويهود في حرب 1948»، إلى أن جهاز شاي، في هذا الوقت، «كان يراقب هذه الخلافات، مراهناً على استخدامها في نهاية المطاف من أجل دق الإسفين بين القرى المتنازعة وتوسيعها لتشمل الطائفة كلها.»[53]

بدأت الرياح الأولى لعاصفة سنة 1948 تهب في نهاية شباط/ فبراير 1947، حين دعا ممثل بريطانيا لدى الأمم المتحدة إلى نقل القضية الفلسطينية إليها، ثم أدرجها، في 2 نيسان/ أبريل 1947، في جدول أعمال الجمعية العامة التي ألّفت، في 15 أيار/ مايو 1947، لجنة خاصة لفلسطين (اليونسكوب/ UNSCOP) من ممثلي 11 دولة لوضع مقترحات لحلها. وفي آب/ أغسطس من السنة نفسها، قدمت اللجنة توصياتها بإنهاء الانتداب، لكن أعضاءها انقسموا إلى أقلية وأغلبية؛ فتقدمت الأقلية بمشروع يقضي بإنشاء فدرالية تضم دولتين: عربية ويهودية، وتقدمت الأغلبية بمشروع يقضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين: عربية ويهودية على أن تخضع القدس لوصاية الأمم المتحدة. ورداً على هذه التوصيات، عقدت اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية عدة اجتماعات في لبنان (في صوفر وبيروت وبيت الدين)، من 16 إلى 19 أيلول/ سبتمبر 1947، من دون أن تصل إلى قرار واضح، فأحالت الموضوع على مجلس الجامعة الذي عُقد في عاليه في لبنان من 7 إلى 15 تشرين الأول/ أكتوبر. واتخذ المجتمعون قرارات «سرية»، أوصت الحكومات باتخاذ خطوات عسكرية، تبين لاحقاً أنها لا ترقى إلى ما أراده بعض مندوبي دول الجامعة. وفي الوقت نفسه،

---

51 المصدر نفسه، تقرير صهيوني، 30 نيسان/ أبريل 1947.

52 المصدر نفسه، تقرير مزود بصورة عن مقال جريدة «دافار»، 7 تموز/ يوليو 1947؛ انظر أيضاً:
Laila Parsons, *The Druze between Palestine and Israel, 1947-1949* (Great Britain: Macmillan Press in association with St. Antony's College, Oxford, 2000), p. 53.

53 انظر:
Gelber, op. cit., p. 231.

كانت تجري في الجمعية العامة للأمم المتحدة مناقشة توصيات لجنة اليونسكوب التي أعقبها صدور القرار 181، في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947، الذي نصَّ على إنهاء الانتداب – على ألاّ يتأخر، في أي حال، عن 1 آب/ أغسطس 1948 – وعلى إنشاء دولتين مستقلتين: عربية ويهودية، وإقامة حكم دولي خاص بمدينة القدس.[54]

أثارت اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية، خلال أيلول/ سبتمبر 1947، قلق جهاز شاي، فأرسل إلى لبنان مخبراً باسم سعود، تظاهر بأنه صحافي في جريدة «الشعب». ومع أن اللجنة السياسية منعت الصحافيين من حضور اجتماعاتها، إلاّ إن هذا المخبر استطاع اختراق سريتها، مقدماً لمشغليه تقريرين متلازمين هما: واحد قصير بالعربية، قدّر فيه أن اللجنة السياسية «لم تأخذ في الحسبان تقديم مساعدة حقيقية [للفلسطينيين] بالرجال أو بالقوة العسكرية من أي دولة، ما عدا سورية، حيث باشر فوزي القاوقجي الدعاية في زياراته الخاصة إلى مناطق متعددة فيها.» وفي تقريره الطويل من خمس صفحات بالإنكليزية، عرض هذا المخبر تفصيلات الجلسات والخلافات التي برزت بين مندوبي الدول بشأن الخطوات التي يجب اتخاذها.[55]

وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1947، كثف اجتماع جامعة الدول العربية في لبنان البحث في سبل مواجهة الخطوات التي يمكن أن تتمخض عن مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تقسيم فلسطين. وعلى الرغم من أن الحاج أمين الحسيني لم يُدعَ إلى حضور المؤتمر، فإنه دخل فجأة قاعة انعقاده، عارضاً على الحاضرين اتخاذ خطوة استباقية – قبل أن يصدر قرار التقسيم – تقضي بتأليف حكومة عربية في فلسطين. لكن المؤتمر انتهى من دون اتخاذ قرارات فعالة، وصدر قرار التقسيم.[56]

54 لمزيد عن قضية فلسطين في هيئة الأمم المتحدة في سنة 1947، انظر: الحوت، مصدر سبق ذكره، ص 566 – 578.

55 أرشيف الهاغاناه 105/ 352، تقرير شاي المعتمد على معلومات المخبر «سعود»، 22 أيلول/ سبتمبر 1947.

56 لمزيد عن وصول الحاج أمين الحسيني فجأة إلى لبنان وفشله في التأثير في قرارات مندوبي الدول العربية في جامعة الدول العربية، انظر: الحوت، مصدر سبق ذكره، ص 580 – 584.

تزامنت هذه الأحداث على الساحتين الإقليمية والدولية مع تفاقم النزاع الدامي بين «الشعبية» و«الطرشان» في جبل الدروز الذي دفع، كما ذكرنا، وجهاء الطائفة الدرزية في لبنان وفلسطين إلى تشكيل وفد صلح برئاسة الشيخ أمين طريف الذي اصطحب معه بعض مشايخ دروز فلسطين، كان أبرزهم الشيخ نجيب منصور، مختار قرية عسفيا. والتقى هذا الأخير، بعد عودته، مع صديق يهودي باسم سبكتور الذي زود جهاز شاي بمعلومات عن اللقاء، أفادت بأن نجيب منصور عرّج في طريقه إلى جبل الدروز على جبل لبنان، حيث اجتمع هناك بالحاج أمين الحسيني وبعض القيادات الفلسطينية الذين «ضغطوا عليه أن يصدر تصريحاً، يَعِدُ فيه بمشاركة دروز» الجليل والكرمل في نضال الفلسطينيين. لكن الشيخ نجيب الذي وصفه هذا التقرير بأن «له تأثيراً كبيراً في أبناء طائفته» عرض موضوع هذه المشاركة على زعماء من جبل الدروز الذين نصحوا له ألاّ يستجيب لطلبات القيادات الفلسطينية، لأن دروز فلسطين يشكلون أقلية صغيرة. وبحسب التقرير، عبّر مختار عسفيا «عن استعداده للتوسط بين اليهود وزعماء دروز.... وطلب أن يتشاور مع [ناشط صهيوني] مهتم بالأمر.»[57]

ومباشرة بعد لقاء سبكتور مع الشيخ نجيب منصور، تعرّف هذا الأخير على طوفيا أرازي (1913 – 1973)، الناشط الصهيوني في الشعبة السياسية للوكالة اليهودية في حيفا. ولم تمر أيام قليلة حتى رتب الشيخ نجيب منصور لقاء بين أرازي والشيخ كمال كنج أبو صالح (1911 – 1983)، ابن أسعد كنج وعضو البرلمان السوري، الذي كان في زيارة لفلسطين. ولكي يستعين بكمال كنج في التأثير في الدروز، جمعه أرازي بعزرا دانين، المسؤول عن الشؤون العربية في جهاز شاي. لكن هذا الأخير تخوف من أي تعاون مع الشيخ كمال بسبب تجربته السابقة مع أبيه الشيخ أسعد كنج.[58] وتزامن اتصال الشيخ نجيب بأرازي مع إقامة دروز يافا تنظيماً شبه عسكري للدفاع عن عروبة فلسطين، كما تشير إلى ذلك رسالة تلقاها الشيخ نجيب، في 9 كانون الأول/ ديسمبر

57 أرشيف الهاغاناه 105/ 195، تقرير صهيوني بعنوان «ضغوطات على الدروز»، 11 كانون الأول/ ديسمبر 1947.

58 أ. ص. م.، س 25/ 4015، أرازي إلى ساسون، 16 كانون الأول/ ديسمبر 1947.

1947، من سليم الأطرش – الذي كان في زيارة لدروز يافا – يخبره فيها: «لقد اتكلنا على الله وتقدمنا للنضال والكفاح عن عروبة فلسطين بلدنا المقدسة [كذا] وألّفنا منظمة درزية عربية موحدة في يافا.... تضم الدروز البواسل.»[59] لكن الشيخ نجيب المؤيد لمبدأ الحياد الذي انتهجه الشيخ أمين طريف، استطاع – بحسب تقرير صهيوني – ردع 75 شاباً من قرية عسفيا كانوا يتحضرون للانضمام إلى «المنظمات المدافعة عن فلسطين.»[60]

شهد كانون الأول/ديسمبر 1947 أحداثاً دامية في عدة مناطق من فلسطين، اعتبرها بعض المؤرخين البداية لحرب 1948.[61] ومن هذه الأحداث، وقوع انفجار كبير في أحد بيوت قرية الطيرة المجاورة لقريتي عسفيا ودالية الكرمل. وقد اختلفت الروايات بشأن الانفجار؛ فعزاه بعض المصادر إلى قصف منظمة الإرغون (المنظمة العسكرية القومية التي قامت في سنة 1931) أحد بيوت القرية، راح ضحيته 13 مواطناً، معظمهم من الأطفال والمسنين.[62] لكن تقريراً صهيونياً زعم أن الانفجار – الذي أدى إلى مقتل 16 مواطناً – حدث نتيجة «اللعب غير الحذر بمواد متفجرة»، كان قد جمعها بريطاني داخل بيت بهدف بيعها في القرية. وردت هذه الرواية الأخيرة في سياق تقرير عن «الوضع بين الدروز»، المعتمد على معلومات قدمها عبد الله عبود، درزي من دالية الكرمل – وصفه كاتب التقرير بأنه «شاب لطيف، هادئ (فلاح) لا يعرف التملق» – تفيد بأن بعض سكان دالية الكرمل استجاب لطلب الناشطين الفلسطينيين في «الضغط» على شباب قريتهم للمشاركة في الاضطرابات التي أعقبت انفجار الطيرة:

---

59 أرشيف الشيخ نجيب منصور، سليم الأطرش إلى الشيخ أبو كمال نجيب منصور، 9 كانون الأول/ديسمبر 1947.

60 أرشيف الهاغاناه 105/195، تقرير عن «الدروز والاضطرابات»، 17 كانون الأول/ ديسمبر 1947.

61 انظر:

Netanel Lorch, *The Edge of the Sword: Israel's War of Independence 1947-1948*, introduction by S.L. Marshall, epilogue by Yigael Yadin (Jerusalem: Masada Press, 1968), p. 50.

62 انظر: إيلان بابه، «التطهير العرقي في فلسطين»، ترجمة أحمد خليفة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2007)، ص 189.

«في المدة الأخيرة ازداد الضغط [من جانب الناشطين الفلسطينيين] على الدروز لكي يتخذوا موقفاً فعالاً. فقام بينهم فريق متعاظم يناصر العرب في نشاطهم. وكان بين الذين أخذوا على عاتقهم الأمر في دالية [الكرمل]: أ- حسن حسون (أخو المختار المتوفي وعم المختار الجديد لعائلة حسون)…. وقاسم الحلبي. هذان هما الناشطان في المكان.» وبحسب هذا التقرير، قدم عبد الله عبود أمثلة لفشل الناشطين الفلسطينيين في ثني عمال من دالية الكرمل عن ترك عملهم في الورش الصناعية الصهيونية، الأمر الذي جعل كاتب التقرير يستنتج أن دروز الكرمل في معظمهم متشبثون بسياسة الحياد في الصراع. وفي هذا السياق، أقحم كاتب التقرير - مثل كثير من كاتبي التقارير الصهيونية الأُخرى - سلطان باشا الأطرش، زاعماً أن «أمراً قد وصل [منه] يدعو الدروز إلى حيادية صارمة.»[63]

رابعاً: التحضيرات للحرب

ومع أن الأرشيفات الصهيونية والأوراق الشخصية لوجهاء دروز فلسطين لا تحتوي على أي رسالة من سلطان الأطرش، إلاّ إن دروزا متعاونين، منذ ثورة 1936 - 1939، واظبوا على نشر شائعات أنه دعا إلى اتخاذ موقف حيادي، وهو أمر من الصعب تأكيده أو نفيه بسبب غياب نص مكتوب منه. لكن التقرير الصهيوني، في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1946، الذي أشرنا إليه سابقاً، ذكر أن سلطان الأطرش دعا زعماء دروز من سورية ولبنان إلى قرية دير العشائر، بهدف مدّ المساعدة إلى الفلسطينيين ضد الحركة الصهيونية. زد على ذلك، تشير المصادر الدرزية المكتوبة إلى أن سلطان الأطرش أشرك، في 11 كانون الثاني/ يناير 1947، زعماء «الشعبية» في إصدار تصريح، دعا فيه سكان جبل الدروز إلى مساندة القضية الفلسطينية، وإلى المساهمة في «الكفاح» ضد الصهيونيين.[64] وتكررت هذه الشائعات بشأن دعوة سلطان الأطرش دروز فلسطين إلى الحياد. ففي تقرير صهيوني آخر، في 25 كانون الأول/ ديسمبر 1947، تطرق كاتبه

---

63 أرشيف الهاغاناه 105/ 23، تقرير عن «وضع الدروز»، 21 كانون الأول/ ديسمبر 1947.

64 انظر مثلاً: سعيد الصغيّر، «بنو معروف في التاريخ» (القرية: مطابع زين الدين، 1984)، ص 678.

إلى زيارة كمال كنج أبو صالح لفلسطين، والتي أشرنا إليها سابقاً، وجاء فيه: «في الأيام الأخيرة زار كمال ابن أسعد كنج [أبو صالح]، أحد رؤساء دروز سورية، قريتي دالية الكرمل وعسفيا. ويُعدُّ أبناء عائلة كنج من المقربين من سلطان باشا الأطرش- رئيس الطائفة الدرزية. وتزايد الضغط على الدروز في البلد [فلسطين] مع ازدياد الضغط في جبل الدروز، حيث طالب القوميون السوريون الدروز بالانضمام إلى العصابات [الفلسطينية].... وصل كمال كنج إلى البلد، معلناً أن هناك قراراً يدعو إلى حياد القرى الدرزية في البلد [فلسطين]. ومع ذلك انجرّ بعض الدروز إلى التيار الإسلامي.... ونحن نذكر جيداً أيام الاضطرابات السابقة [في الثلاثينيات] التي انضم فيها قسم من الدروز إلى العصابات خلافاً لإرادة سلطان الأطرش.»[65] لكن في تقرير صهيوني، في 15 كانون الثاني/ يناير 1948، بدا موقف كمال كنج أبو صالح أكثر وضوحاً، حين كتب مقالة في صحيفة «الدنيا» اللبنانية، في 12 كانون الثاني/ يناير 1948، تُرجمت إلى العبرية، ربما لأنها كشفت أن هدف كمال كنج أبو صالح من زيارة دروز فلسطين هو معاينة حالتهم وقدرتهم على مواجهة أي طارىء في الصراع الفلسطيني- الصهيوني: «لقد زرت دروز فلسطين الذين لا يتجاوز عدد نفوسهم 17 ألفاً. ومن هذا العدد يمكن تجنيد قوة من 4000 إلى 5000 مقاتل ينقصهم اليوم السلاح. لقد بذلت جهداً كبيراً للحصول على سلاح لهم، لكنني فشلت حتى الآن.... لاحظت عدم وجود تنظيم، ونقصاً في السلاح عند العرب في فلسطين.»[66]

بدأت مواقف سلطان الأطرش وكمال كنج أبو صالح وغيرهما من دروز سورية تبدو أكثر وضوحاً بعد أن وصل فوزي القاوقجي إلى جبل الدروز، في 18 كانون الأول/ ديسمبر 1947، بهدف تجنيد دروز في جيش الإنقاذ الذي كان يعمل على تنظيمه في سورية. ويُنقل عنه أنه قال في اجتماعه مع بعض زعماء سورية: «أنا أطلب نجدة الإخوان ليخوضوا معنا معركة الأمة العربية بأسرها، وإن أية قبضة

65 أرشيف الهاغاناه 105/ 195، تقرير عن «الوضع بين الدروز»، 23 كانون الأول/ ديسمبر 1947؛ النص المقتبس ظهر أيضاً في تقرير آخر، 25 كانون الأول/ ديسمبر 1947.

66 المصدر نفسه، تقرير صهيوني، 15 كانون الثاني/ يناير 1948، يتضمن الترجمة إلى العبرية لمقالة كمال أبو صالح في صحيفة «الدنيا»، 12 كانون الثاني/ يناير 1948.

أحصل عليها من إخواننا هنا تساوي جموعاً من إخواننا في جميع الجهات.... ذلك أن أبناء هذا الجبل خُلقوا للحرب، وتمرسوا بها. وكلما كانت الأمة العربية مصابة في قطر من أقطارها تتلفت نحو هذا الجبل الذي هو أكبر عون، بل أكبر قلعة من قلاع العرب.»[67] وبعد وصول القاوقجي إلى جبل العرب (جبل الدروز) مباشرة، زار سلطان الأطرش، طالباً منه الموافقة على تجنيد كتيبة درزية في جيش الإنقاذ، شرط أن يكون اسمها «فوج جبل العرب». ونُقل عن الشيخ محمد أبو شقرا (1910 – 1991) الذي تولى منصب شيخ عقل دروز لبنان، في سنة 1957، قوله إن سلطان الأطرش عبّر، في هذا اللقاء، عن أمله بتجنيد أكبر عدد ممكن من دروز جبل العرب لكي يُضمن الانتصار، بينما اكتفى القاوقجي بتجنيد 500 مقاتل، بسبب شح المصادر المالية ونقص في السلاح. وبعد مباركة سلطان الأطرش، تم تشكيل «فوج جبل العرب»، في نهاية آذار/مارس 1948، وتم الاتفاق على تعيين شكيب وهاب (1888 – 1980)، وهو محارب لبناني خدم في الكتيبة الدرزية التي أنشأها البريطانيون، في سنة 1941، وضابط متقاعد في الجيش السوري، ومن الذين قادوا عصابة من العصابات الوطنية التي قاومت الفرنسيين في بداية الانتداب الفرنسي، كما شارك في الثورة السورية، في سنة 1925، وفي الثورة الفلسطينية، في نهاية ثلاثينيات القرن العشرين.[68]

ضم «فوج جبل العرب» 500 متطوع، توزعوا على أربع فرق عسكرية، سميت بأسماء معارك خاضها الدروز خلال الثورة السورية الكبرى وهي: 1 – فرقة المزرعة بقيادة أبو الخير رضوان؛ 2 – فرقة الكفر بقيادة واكد عامر؛ 3 – فرقة المسيفرة بقيادة نايف عزام؛ 4 – فرقة الفالوجة بقيادة نايف حمد. وتقاضى كل متطوع جلب معه سلاحه الشخصي راتباً شهرياً من المال المرصود لجيش الإنقاذ، قدره 60 ليرة سورية، بينما تقاضى من لا سلاح معه 35 ليرة فقط. ووصل هذا الفوج إلى بلدة شفاعمرو الفلسطينية،

67 انظر الاقتباس: الصغيّر، مصدر سبق ذكره، ص 678؛ البعيني، «سلطان الأطرش...» مصدر سبق ذكره، ص 301.

68 لمزيد عن قيادته «فوج جبل العرب»، انظر: البعيني، «سلطان الأطرش...»، مصدر سبق ذكره، ص 301 – 302.

في 29 أو 30 آذار/ مارس 1948.[69] ومن الملاحَظ أن عارف العارف (1892 – 1973)، المؤرخ الفلسطيني، سمّى، خطأً، قائد هذا الفوج شكيب عبد الوهاب، ووقّتَ خطأً وصوله إلى شفاعمرو، في بداية سنة 1948، فكتب «وانضم [إلى القوات الفلسطينية في منطقة شفاعمرو] في أوائل شهر كانون الثاني 1948، فصيل من الدروز يقودهم شكيب عبد الوهاب.»[70]

واعتمد الكاتب اللبناني غالب أبو مصلح، في عرضه دور مقاتلي «فوج جبل العرب» ومقاتلين دروز آخرين في حرب 1948، على شهادات شفهية جمعها من مفيد غصن ومن أمين الأعور، وهما ضابطان لبنانيان شاركا في المعارك التي خاضها دروز في الجليل. فوفقاً لشهادة مفيد غصن – قاد سرية رابطت في قرية يركا – لم تقتصر مشاركة الدروز الفلسطينيين على مقاتلي «فوج جبل العرب»، بل انضم دروز إلى سريات أُخرى في جيش الإنقاذ أيضاً، كالملازم فايز حُديفة الذي استشهد لاحقاً في إحدى المعارك التي خاضها الجيش السوري، بعد دخوله إلى فلسطين في 15 أيار/ مايو 1948.[71]

وتُظهر الأرشيفات الصهيونية أن جهاز شاي لم يستطع، حتى بداية آذار/ مارس 1948، جمع كل المعلومات عن المتطوعين الدروز من سورية ولبنان، ربما بسبب امتناع المتعاونين معه من الدروز من تقديم معلومات «تضر» بأبناء طائفتهم. ولذلك استعان جهاز شاي بمخبرَين سُنّيين (عبد الحميد براق وأبو نصر) اللذين أكدا وصول «فوج جبل العرب» إلى شفاعمرو في 29 و30 آذار/ مارس 1948.[72] وربما لطمأنة مشغليه في جهاز شاي، زعم أحد المخبرين الدروز (غير معروف اسمه) أن هذا الفوج وصل إلى شفاعمرو للدفاع عن الدروز ضد أي هجوم متوقع «من المسلمين».[73]

---

69 انظر: المصدر نفسه، ص 302 - 303؛ الصغيّر، مصدر سبق ذكره، ص 679؛ انظر أيضاً:
Parsons, op. cit., pp. 63-64.

70 عارف العارف، «نكبة فلسطين والفردوس المفقود، 1947 - 1952»، 6 مجلدات (لبنان: دار الهدى 1956) نسخة إلكترونية مطابقة للأصل، المجلد الأول، ص 223.

71 انظر: غالب أبو مصلح، «الدروز في ظل الاحتلال الإسرائيلي» (لبنان: مكتبة العرفان، 1975)، ص 53.

72 أرشيف الهاغاناه 105/ 195، تقريران، 1 نيسان/ أبريل 1948.

73 المصدر نفسه، تقرير، 14 نيسان/ أبريل 1948.

وفي الوقت الذي كان «فوج جبل العرب» يتحضر لدخول فلسطين، تبين لجهاز شاي أن هناك مجموعتين من المقاتلين الدروز بدأتا تنظيم صفوفهما، في نهاية آذار/ مارس 1948، بهدف مدّ المساعدة إلى الفلسطينيين: الأولى ضمت 400 مقاتل من جبل لبنان بقيادة نهاد أرسلان، شقيق الأمير مجيد أرسلان (1908 – 1983)، وزير دفاع الجمهورية اللبنانية؛ الثانية ضمت 200 مقاتل من منطقة جبل الشيخ بقيادة كمال كنج أبو صالح، عضو البرلمان السوري.[74] وورد في تقرير لجهاز شاي، في 14 نيسان/ أبريل 1948، أن «عصابة درزية مكونة من 500 مقاتل بقيادة كمال أسعد كنج من مجدل شمس [في طريقها] إلى دالية الكرمل وعسفيا.»[75] ويظهر أن جهاز الاستخبارات المذكور، كما لخص يوآف غلبر، لم يتابع تقصي تحركات مجموعتي نهاد أرسلان وكمال كنج أبو صالح، ربما لأنهما لم تصلا إلى فلسطين، مركزاً اهتمامه على جمع المعلومات عن تحركات «فوج جبل الدروز»، وعن علاقة دروز فلسطين بهذا الفوج.[76]

وفي الوقت الذي وصف تقرير شاي الحفاوة المترافقة بالولائم التي استقبل بها دروز شفاعمرو الفوج، وصف التقرير نفسه القلق الذي أصابهم من وجوده في عقر دارهم، خوفاً من إعطاء القوات الصهيونية ذريعة لمنعهم من جني محصولهم من القمح، ولذلك فضلوا أن يبتعد الفوج عن بلدتهم.[77] لكن كاتب تقرير شاي، في 15 نيسان/ أبريل 1948، أبرز الحفاوة التي استقبل بها أفراد عائلة خنيفيس هذا الفوج، على الرغم من أن صالح خنيفيس كان من أبرز الداعين إلى «توطيد علاقة الدروز» بالحركة الصهيونية.[78]

ظهر هذا التباين بين مشاعر الود القائمة بين الدروز، والقلق إزاء وجود الفوج في شفاعمرو عند دروز قرية عسفيا المجاورة، حيث كانت القوات الصهيونية على

---

74 المصدر نفسه، ثلاثة تقارير، 25 و29 و30 آذار/ مارس 1948.

75 المصدر نفسه، تقرير، 12 نيسان/ أبريل 1948.

76 انظر: يوآف غلبر، «نيتساني هحفتسلت: هموديعين بملحيمت هعتسمؤوت 1948 – 1949» («براعم زنبقة الشاطئ: الاستخبارات في حرب الاستقلال 1948 – 1949»)، مجلدان (تل أبيب: وزارة الدفاع، 2000)، المجلد الأول، ص 130 – 132.

77 أرشيف الهاغاناه 105/ 195، تقرير، 1 نيسان/ أبريل 1948.

78 المصدر نفسه، تقرير، 15 نيسان/ أبريل 1948.

علم بنقص مخزونها من القمح والشعير في النصف الأول من سنة 1948.[79] وعلى غرار دروز شفاعمرو، أبدى سكان عسفيا قلقاً بسبب وجود معظم حقولهم المزروعة بالقمح والشعير في سهل مرج بني عامر، الفاصل بين جبل الكرمل والهضاب التي تقع فوقها شفاعمرو، الأمر الذي دفع الشيخ نجيب منصور، مختار عسفيا، إلى اصطحاب مندوبين عن سكان القرية، ليعقد اجتماعاً ببعض أصدقائه من يهود حيفا المتعاطفين مع الحركة الصهيونية. ولخص تقرير صهيوني، في 4 نيسان/ أبريل 1948، هذا الاجتماع، مركزاً على موضوعين: 1- موقف سكان عسفيا من مواجهات متوقعة بين الفلسطينيين والصهيونيين؛ 2- موقفهم من مقاتلي «فوج جبل العرب». ومع أن مندوبي سكان عسفيا صرحوا بأنهم يرفضون دخول مقاتلين فلسطينيين إلى قريتهم، إلاّ إنهم أقروا بعجزهم عن فعل ذلك، بسبب قلة السلاح في قريتهم. ولمّا سُئلوا عن موقفهم من مسألة دخول مقاتلي الفوج إلى قريتهم أجابوا: «إذا دخل دروز فهل يُعقل أن نحاربهم ولا نستقبلهم بالترحاب!» لكنهم فضلوا أن تُعرض على شكيب رشوة مالية في مقابل تركه قيادة الفوج.[80] ويُستشف من سياق التقرير أن اقتراح الرشوة جاء من الجانب الصهيوني لا من الجانب الدرزي.[81] وبعد ثلاثة أيام من هذا التقرير، أكد تقرير آخر أن شكيب وهاب قام بزيارة قريتي عسفيا ودالية الكرمل، مصطحباً معه عدداً من مقاتليه. وتزامنت هذه الزيارة مع تشكيل فصيل مقاتل درزي في قرية عسفيا، هدفه مهاجمة طرق المواصلات التي كانت تسلكها القوات الصهيونية في الكرمل. وقد ضم هذا الفصيل شباباً، وصفهم التقرير بالقوميين العرب، وهم: نعمان بدر عزمي، وسليمان الحلبي، وحسن ونايف سعد الزاهر، وعبد الكريم عطشه، وعلي العلي، وحسين أسعد حمدان، ويوسف سلمان عزام.[82]

---

79 يتذكر كبار السن في القرية الاجتماعات التي عُقدت في بيت المختار وفي أماكن أُخرى للتغلب على «مشكلة رغيف الخبز».

80 أرشيف الهاغاناه 105/ 195، تقرير، 4 نيسان/ أبريل 1948.

81 هذا ما استنتجته، أيضاً، المؤرخة ليلى بارسونز:

Parsons, op. cit., pp. 63-64, and note 33, p. 157.

82 أرشيف الهاغاناه 105/ 195، تقرير، 7 نيسان/ أبريل 1948.

خامساً: معارك فوج جبل العرب

واكتفى شكيب وهاب من تاريخ وصوله إلى شفاعمرو، في 30 آذار/ مارس حتى 12 نيسان/ أبريل 1948، بالتعرف على المنطقة، من خلال زيارات للقرى العربية المجاورة، وإرسال دوريات من جنوده إلى المناطق المحيطة بالمستعمرات الصهيونية ورصد تحركات القوات العسكرية فيها، ولم يزج قواته في أي مواجهة عسكرية.[83] وفي 4 نيسان/ أبريل 1948، هاجمت قوات يقودها فوزي القاوقجي مستعمرة مشمار هعيمك على طريق حيفا – جنين فتصدت لها القوات الصهيونية وحاصرتها، معرضة مدينة جنين للخطر. والأمر الذي يثير الانتباه، ثانية، هو أن عارف العارف (1892 – 1973) وقّتَ زمن هجوم القاوقجي على مستعمرة مشمار هعيمك، بتاريخ 25 نيسان/ أبريل 1948.[84] وهذا التوقيت يتناقض مع المصادر الفلسطينية والصهيونية جميعها، ولا يتماشى مع تسلسل زمن الأحداث كما سردها هو بنفسه. فبعد يومين من بدء المعركة في 4 نيسان/ أبريل 1948، أبرق القاوقجي إلى وهاب، في 6 نيسان/ أبريل، طالباً منه النجدة لفك الحصار عن قواته: «إلى بني معروف.... أنا محاصر.... ساعدوني.»[85] وفي اليوم نفسه، أرسل وهاب رسالة إلى مركز قيادة جيش الإنقاذ في دمشق، شكى فيها نقصاً في سلاح جنوده وسلاح القرويين الفلسطينيين، مطالباً بمزيد لمواجهة «عدو يملك السلاح الثقيل والحديث.» وقد حصلت القوات الصهيونية على نسخة عن هذه الرسالة وغيرها من رسائل وهاب، بعد احتلالها قرية المالكية على الحدود اللبنانية – الفلسطينية التي انسحب إليها وهاب، في 22 أيار/ مايو 1948. وحُفظت هذه الرسائل في أرشيف الجيش الإسرائيلي،[86] ليعتمد عليها أحد كتّاب التقارير الصهيونية في عرضه تطور

---

83 أرشيف الجيش 957/ 52/ 13، تقرير «الدروز في حرب إيرتس يسرائيل [فلسطين]» 1 آب/ أغسطس 1948، ص 3 – 4. يعتمد هذا التقرير على رسائل شكيب وهاب إلى قيادته في دمشق والتي ضبطها الجيش الإسرائيلي في المالكية بعد انسحاب «فوج جبل الدروز».

84 العارف، مصدر سبق ذكره، المجلد 1، ص 198.

85 أرشيف الجيش 957/ 52/ 13، تقرير «الدروز في حرب إيرتس يسرائيل [فلسطين]»، 1 آب/ أغسطس 1948، ص 4؛ انظر أيضاً: Parsons, op. cit., p. 65.

86 أُسس أرشيف الجيش في حزيران/ يونيو 1948، بعد شهر من توحيد القوات الصهيونية بكاملها في جيش واحد باسم «الجيش الإسرائيلي».

مواقف الدروز منذ بداية المعارك في فلسطين حتى بداية آب/ أغسطس 1948.[87]

بعد أن طلب القاوقجي من وهاب فك الحصار عن قواته المحاصرة في مشمار هعيمك، نقل هذا الأخير عدداً من جنوده إلى قريتي هوشة والكساير المشرفتين على مستعمرة رمات يوحنان، بهدف الفصل بينها وبين مشمار هعيمك. وفي صباح 12 نيسان/ أبريل 1948، أطلق جنود فوج جبل العرب النار على عمال من المستعمرة، كانوا يبنون خزان ماء، لتبدأ معركة رمات يوحنان، أول المعارك التي خاضها هذا الفوج.[88] وفي اليوم التالي، قرر لواء كرملي الصهيوني شن هجوم مباغت على مواقع الفوج شمالي المستعمرة، ليُفاجأ بمقاومة شديدة، فاضطر جنوده إلى الانسحاب. فأذهلت هذه المقاومة موشيه كرمل (1911 – 2003)، قائد اللواء، إذ قال: «رأيتُ [الجنود] المنسحبين يصلون واحداً وراء الآخر، من دون ترتيب.... وهم ينزفون دماً، [كانوا] خائفين، متعبين ومنهاري المعنويات يجرون معهم الجرحى المضرجين بالدماء. واصل الدروز التقدم.... فلأول مرة يواجه اللواء عدواً يتمتع بقدرات [قتالية] أعلى كثيراً من قدرة المقاتلين العرب.... لقد تزعزعت المعنويات قليلاً وانخفضت الثقة بقدراته.»[89]

وما يثير الانتباه والاستغراب هو غياب تقارير صهيونية رسمية، خلال نيسان/ أبريل وأيار/ مايو 1948، تصف المعركة ونتائجها. فبالإضافة إلى موشيه كرمل، أشار تسدوك إشِل (1930 – 2005)، أحد ضباط لواء كرملي إلى شراسة القتال التي أظهرها الدروز في معركة رمات يوحنان التي سقط فيها، وفقاً له، 12 جندياً صهيونياً، منهم زوريك (زوهر) دايان، شقيق موشيه دايان (1915 – 1981) – أبرز القادة العسكريين خلال حرب 1948،

87 أرشيف الجيش 957/52/13، تقرير «الدروز في حرب إيرتس يسرائيل [فلسطين]»، 1 آب/ أغسطس 1948.

88 المصدر نفسه، ص 4 - 5؛ انظر أيضاً: دافيد كورن، «كشر نيئمان: هدروزيم وههغاناه»(«علاقة صادقة: الدروز والهاغاناه») (تل أبيب: وزارة الدفاع، 1991)، ص 55؛ تسدوك إشِل، «حطيفة كرملي بملحمة هكوميميوت» («كتيبة كرملي في حرب الاستقلال») (تل أبيب: معرخوت، 1973)، ص 108 - 111؛

Parsons, op. cit., p. 66.

89 موشيه كرمل، «معرخوت تسفون» («معارك الشمال») (عين حرود: قيادة الأركان، 1949)، ص 63 - 64.

والذي تولى في سنة 1953 قيادة الجيش الإسرائيلي – وفقد الدروز، بالنسبة إليه، سبعة جنود.[90] وتختلف هذه الرواية عن رواية شكيب وهاب في تقريره عن المعركة، إذ قال: «استمرت المعركة طوال اليوم. لقد هزمناهم.... خسائر اليهود لا تقل عن 200 بين قتيل وجريح.... أربعة من رجالنا استشهدوا وعشرة جُرحوا.»[91] وفي شهادة شفهية نقلها عن أبيه جبور جبور، رئيس بلدية شفاعمرو، في تلك الفترة، كتب الياس جبور: «لقد عاد إلينا في عصر ذلك اليوم [يوم المعركة] كمال بن شكيب وهاب وأحد أركان حربه وقد كان ينزل في بيتنا، وقد ترك أباه في ساحة المعركة.... كان متحمساً في حديثه منفعلاً.... ومما قاله 'لقد سحقناهم سحقاً'.... في عصر اليوم التالي خرج الناس من بيوتهم على صوت الأهازيج وإطلاق الرصاص [فرحاً].»[92]

وفي 16 نيسان/ أبريل 1948، أي بعد يومين من هذه الاحتفالات، هاجم جنود لواء كرملي مواقع الفوج في هوشة والكساير التي كان يحرسها عدد قليل من الجنود، إذ كان قسم منهم يعود ليلاً إلى شفاعمرو بسبب نقص في إمكانات الفوج اللوجستية، كما أشار إلى ذلك موشيه كرمل: «بعد مدة ظهر أن العدو [فوج جبل العرب].... لم يكن قادراً على تأمين إيواء كل فرقه داخل بيوت القرية، ولذلك اعتاد أن يبقي في الليل داخل [قريتي] الكساير وهوشة قوة صغيرة من جنوده، وأغلبية قوته كانت تنتقل إلى المبيت في القرية الكبيرة شفاعمرو»، ولهذا لم تستغرق السيطرة على هوشة والكساير مدة طويلة.[93]

ومن دون أن يذكر معركة رمات يوحنان التي خسرت فيها القوات الصهيونية 12 جندياً، ومن دون أن يتقصى ردة فعل الجنود الدروز بعد خسارة مواقعهم في هوشة والكساير، قدم عارف العارف رواية، جعلت من المعارك التي خاضها فوج جبل العرب معارك خاضها مقاتلون فلسطينيون من شفاعمرو وهوشة والكساير والناصرة فحسب،

---

90 انظر: إشِل، مصدر سبق ذكره، ص 111.

91 مقتبس عن: Parsons, op. cit., pp. 66-67.

92 الياس جبور جبور، «صفحات من تاريخ شفاعمرو: معركة هوشة»، جريدة «الاتحاد»، موقع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (الحلقة الأولى) (حيفا، 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 2009).

93 كرمل، مصدر سبق ذكره، ص 65.

مغيباً أي دور للدروز، وملمحاً إلى حصول صفقة بين وهاب والصهيونيين، إذ كتب: «وما كاد فجر اليوم التالي بزغ (14 نيسان) حتى كان المناضلون من شفاعمرو وهوشة والكساير ورفاقهم الذين أنجدوهم.... قد أتموا تطويق مستعمرات (زبولون).... وفيما كانت فرائص اليهود ترتعد جزعاً، وكانوا يتوقعون أن يقوم العرب والدروز بهجوم على (رمات يوحنان والمستعمرات المجاورة لها)، رأوا [الصهيونيون]، ويا لشدة فرحهم أن هؤلاء [الدروز] قد انسحبوا.... تاركين في هوشة والكساير حامية صغيرة من الدروز.... وفي ذلك يقول اليهود.... وعندما دخلنا القريتين وجدناهما خاويتين. وقد تم ذلك في ساعة مبكرة (الرابعة والنصف) من صباح اليوم الخامس عشر من نيسان. وما كنا لننجح في احتلالهما بهذه السهولة لولا أن [الدروز] كانوا قد انسحبوا منهما.»[94]

لم يتعقب العارف ردة فعل فوج جبل العرب بعد أن وصلت أخبار سقوط القريتين إلى شفاعمرو، حيث «سارع الدروز إلى التوجه إلى ساحة المعركة وطوال ذلك اليوم شنوا هجمات حول القريتين.... ظهرت فيها القدرات العسكرية للمحارب الدرزي.... تسع هجمات متتالية على مواقع اليهود. قدرات جسمانية كبيرة، روح قتالية، دقة في التصويب، استغلال فعال لجغرافية المكان وغطاء ناري مع تقدم على الرغم من غياب التكتيك الصحيح.... وعند نهاية المعركة نفدت ذخيرة الدروز فتراجعوا مخلفين وراءهم عشرات القتلى.»[95] ووفقاً لتسدوك إشل، وصل الأمر في هذه الهجمات إلى مواجهات بالأيادي، استطاع خلالها اثنان من المقاتلين الدروز دخول وسط القرية، قبل أن يستشهدا داخلها.[96] أمّا موشيه كرمل فقد وصف المواجهات بهذه الكلمات: «بدأ الدروز بهجمات عنيفة جداً، وهم يدفعون إلى الوراء [القوات الإسرائيلية] مرة تلو الأُخرى. واصلوا الهجوم بغضب شديد والسكاكين الكبيرة تلمع بين أسنانهم تحت ضوء الشمس.»[97]

---

94 العارف، مصدر سبق ذكره، المجلد الأول، ص 224.

95 أرشيف الجيش 957/52/13، تقرير «الدروز في حرب إيرتس يسرائيل [فلسطين]»، 1 آب/ أغسطس 1948، ص 5.

96 إشِل، مصدر سبق ذكره، ص 116.

97 كرمل، مصدر سبق ذكره، ص 65.

يشير وصف هذه المعركة إلى أن النقص في الإمدادات اللوجستية والذخيرة والسلاح والطعام هو الذي أجبر جنود الفوج على الانسحاب إلى شفاعمرو، وهم يحملون معهم شهداءهم وجرحاهم الذين بلغ عددهم، وفق المصادر الصهيونية، بين 100 إلى 130 قتيلاً ونحو 100 جريح، بينما كانت خسائر القوات الصهيونية 25 قتيلاً و42 جريحاً.[98] وبحسب غالب أبو مصلح «بلغ عدد شهداء العرب الدروز في هذا القتال البطولي المرير بين 85 و100 شهيد ومئات الجرحى.»[99] أمّا سعيد الصغيِّر، فقد قدم في كتابه قائمة بأسماء 86 شهيداً – ارتأيتُ نقلها في الحاشية.[100] والأمر

98 أرشيف الهاغاناه 105/ 195، تقرير صهيوني، 2 أيار/ مايو 1948.

99 أبو مصلح، مصدر سبق ذكره، ص 54.

100 الصغيِّر، مصدر سبق ذكره، ص 683، أسماء الشهداء: 1 – محمود أبو يحيى، 2 – فايز حديفة، 3 – سليمان حديفة، 4 – سليمان الملحم نصر، 5 – جاد الله نصر، 6 – حمدان نصر، 7 – فايز زيدان، 8 – متعب زيدان، 9 – حامد عبيد، 10 – فهد حسين مرشد رضوان، 11 – فرحان جبر أبو علي، 12 – نايف علي عبيد، 13 – حامد عبيد [قريب من حامد الذي يحمل الاسم نفسه]، 14 – فندي الشعراني، 15 – محمود الشعراني، 16 – داود علم الدين، 17 – يوسف علم الدين، 18 – ذيب سلام، 19 – علي سلام، 20 – سلام البربور، 21 – تركي البربور، 22 – علي الحناوي، 23 – سليمان الكريدي، 24 – محمود أبو مسعود، 25 – حسن أبو مسعود، 26 – محمود رزق، 27 – حمود رزق، 28 – حامد نصار، 29 – حمدان نصار، 30 – حمد أبو شاهين، 31 – سليم القنطار، 32 – قاسم القنطار، 33 – سليمان أبو عمار، 34 – معذى جانبيه، 35 – فارس الخطيب، 36 – نسيب حاطوم، 37 – صيّاح أبو دهن، 38 – فاضل عماش أبو لطيف، 39 – سلمان قرعوني، 40 – أنيس الجباعي، 41 – فايز الجرماني، 42 – فهد أبو محمود، 43 – رشيد سراي الدين، 44 – لطفي زين الدين، 45 – توفيق أمين أبو غانم، 46 – فريد حرب، 47 – نسيب رحروح، 48 – حسن المغربي، 49 – هلال الحسن، 50 – هاني مزهر، 51 – سليمان عمر، 52 – يوسف الطويل، 53 – شحادة علي، 54 – توفيق حاتم، 55 – سعيد الجبر المحيثاوي، 56 – فندي عريج، 57 – خزاعي الفارس، 58 – غانم إبراهيم، 59 – علي أيوب، 60 – بهاء الدين مراد، 61 – نجيب الشعار الشومري، 62 – فايز الجرمقاني، 63 – شاهين معالي، 64 – مهنا عدوان، 65 – سليم حمايل، 66 – شهاب أبو معلا، 67 – زيدان عريج، 68 – سليمان المغربي، 69 – يوسف القاضي، 70 – محمد أبو عاصي، 71 – قفطان أبو لطيف، 72 – صقر نوفل، 73 – جاد الله أبو راس، 74 – جاد الله أبو ترابي، 75 – منصور إشتي، 76 – نجيب حسين حمزة، 77 – سليمان النعمي، 78 – محمد اليوف، 79 – حمد صعب، 80 – حامد بدور، 81 – جميل الغطريف، 82 – حسن الأسعد، 83 – فرحان الحوساني، 84 – فضل الله علي رسلان، 85 – يوسف =

الذي يثير الاستهجان هو أن عارف العارف الذي زعم أن الدروز انسحبوا من المعركة، ذكر عدد قتلى الدروز في المعركة: «ولقد خسر الدروز في هذه المعركة ثلاثين شهيداً. وفي قول [سقط] خمسون.... وانسحب مع الدروز قائدهم شكيب عبد الوهاب [كذا]. ولم يعد بعدئذ إلى البلاد.» وفي حاشية الصفحة، كتب العارف: «هذا ما قاله لي عبد اللطيف الفاهوم، أحد قادة المناضلين في ذلك القطاع. وأمّا اليهود فيزعمون أن الدروز وحدهم خسروا في تلك المعركة 156 قتيلاً ومئتي جريح.»[101]

ربما كان هذا التناقض في رواية عارف العارف نابعاً من شح المصادر التي استخدمها لوصف المعركة، وخصوصاً أنه لم يحصل على وثائق فلسطينية متعلقة بهذه المعركة (زمن وقوعها أو بعد وقوعها بأيام). وربما يكون التناقض في رواية العارف والتشكيك في موقف دروز «فوج جبل العرب» نابعاً من رؤية تاريخية استرجاعية (صدر كتابه، في سنة 1952)، بعد أن استطاع ناشطون صهيونيون تجنيد عدد من الدروز في «وحدة الأقليات» التي استخدمتها الدعاية الصهيونية وسيلة في دق إسفين الفرقة بين الدروز وجيرانهم، وسأعود إلى ذلك في الفصل الرابع من هذا الكتاب.

ونقل الكاتب اللبناني غالب أبو مصلح عن لسان الملازم الدرزي مفيد غصن، أحد المشاركين في معارك الفلسطينيين ضد القوات الصهيونية أن شكيب وهاب، بعد معركة هوشة والكساير، طلب منه النجدة بإرسال سريته المرابطة في قرية يركا. وذكر غصن أن جنود سريته، بمساعدة دروز من الجليل يقودهم جبر داهش معدي، تمكنوا من إجبار القوات الصهيونية على إجلاء بيوت هوشة والكساير التي نسفتها قبل انسحابها.[102] وهذه الرواية عن اشتراك دروز فلسطين في معركة هوشة والكساير، أكدها الشيخ جبر معدي لكاتب سيرته، منصور خضور معدي، في سنة 1997، إذ قال:

= أبو شقرا، 86 - أحمد الحمود.

101 العارف، مصدر سبق ذكره، ص 225.

102 انظر: أبو مصلح، مصدر سبق ذكره، ص 54.

«توجه شكيب وهاب إليَّ طالباً المساعدة والنجدة.... قمت بعقد اجتماع مع مفيد غصن والذي تواجد في بيتي وجندت ما يقارب الـ60 شاباً من يركا والقرى المجاورة.... وصلنا إلى الموقع [ساحة المعركة].... وبدأنا بإطلاق النار والقنص.... دب الذعر في صفوف القوات اليهودية.... [لكن].... قوات الفوج الدرزي لم يبقَ معها ذخيرة وإمدادات. وانشغل الفوج في إخلاء جثث القتلى وإرسال المصابين إلى مستشفيات الناصرة وعكا وبيروت.... وبقي وهاب وحيداً في المنطقة [من دون مساعدة من جيش الإنقاذ] ودفع الدروز ثمناً باهظاً. القيادات في سورية لم تستجب لطلباته مما دب به اليأس.... تمركزتُ على التلة الشمالية [المشرفة على هوشة والكساير] وأخذتُ بتوزيع المقاتلين.... استمر القتال حتى ساعات المساء واضطررنا [إلى] القتال وجهاً لوجه من أجل سحب المصابين إلاّ إن القوات اليهودية والتي شعرت بالخطر أخذت بتعبئة المنطقة بالقوات والمدافع والرشاشات ولم يكن بوسع قوات شكيب وهاب تحقيق هجوماً [كذا] آخر نظراً لنفود الذخيرة حيث انسحب عند المساء وتم انسحابنا إلى عكا. قُتل العشرات في ذلك اليوم.... [و]من قوات النجدة التي كنت على رأسها استشهد: – المرحوم سلمان رزمك قويقس (أبو رزمك) – يركا. – المرحوم أحمد اليوسف طربيه – شفاعمرو. وأُصيب العديد منهم المرحوم الأستاذ سلمان شحادة خال الشاعر سميح القاسم – الرامة.»[103]

وفي إحدى رسائل شكيب وهاب التي بعث بها إلى قيادته، بعد يوم من انتهاء المعركة، أكد وصول مقاتلين من يركا واستشهاد بعضهم (لم يحدد عددهم وأسماءهم)، وأشار إلى مشاركة أهالي شفاعمرو الذين فقدوا عشرة شهداء، وجُرح عشرة آخرون (لم يحدد انتماءاتهم الطائفية).[104] أمّا تسدوك أشِل فأكد في روايته عن المعركة

103 انظر الشهادة الشفهية للشيخ جبر معدي، في سنة 1997 في كتاب منصور خضور معدي، «رجل الكرامات عطوفة المغفور له الشيخ جبر داهش معدي: مواقف، تحديات وإنجازات» (يركا: المؤلف، 2014)، ص 92 – 93.

104 أرشيف الهاغاناه 105/ 132؛ أرشيف الجيش 922/ 75/ 44/ 1 اللذان يحتويان على ترجمة تقارير وهاب إلى قيادته في دمشق، في 17 نيسان/ أبريل 1948؛ ص 11؛ انظر أيضاً:
Parsons, op. cit., p. 68.

ونتائجها وصول شباب من قرية يركا لنجدة الفوج في المعركة.[105] وبحسب رواية مردخاي شخيفتش: «الدروز [جنود الفوج] طلبوا المساعدة من قراهم في الجليل، وكعادتهم، إذا كان أحدهم في خطر - يهبّون كلهم لمساعدته (كما قال لي مرة الشيخ سلمان، شقيق الشيخ أمين طريف: نحن الدروز مثل طاس النحاس - إذا ضربته في مكان، رن صداه في كل الاتجاهات).... هاجم الدروز وعادوا فهاجموا - [صارخين صرخة الهجوم] عليهم! - بجموعهم، مئات - مئات الجنود.»[106]

ووفقاً لدافيد كورن، كاتب إسرائيلي آخر: «في صباح السبت 17 [نيسان] أبريل، تبيّنت في المكان جثثاً كثيرة للعدو، بينهم جثث دروز في لباس مدني تجمعوا من قرى الجليل استجابوا لدعوة شكيب وهاب.»[107] وبالإضافة إلى جميع هذه الروايات والتقارير عن معركة هوشة والكساير ونتائجها (رواية الملازم مفيد غصن؛ شهادة الشيخ جبر؛ تقرير شكيب وهاب بعد يوم من نهاية المعركة؛ روايتا مردخاي شخيفتش ودافيد كورن)، كان جبور جبور، رئيس بلدية شفاعمرو في ذلك الوقت، قد أدلى بشهادته بشأن المعركة، جاء فيها: «كان لجيش شكيب فرق صغيرة من أبنائها [أبناء القرى] كان هو قد أجرى اتصالات معها.... [وقد] جاء الشيخ جبر ومعه ثلة من رجالات يركا.» أمّا بالنسبة إلى ما ذكره وهاب في رسالته عن القتلى من شفاعمرو ويركا، أضاف جبور المعلومات التالية: «سقط من شفاعمرو عشرة قتلى وعشرة جرحى.... ومن بينهم الشيخ أحمد اليوسف [طربيه]؛ فضل لويس؛ جميل الصادق؛ أبو يوسف مرعي وابنه يوسف؛ يوسف شعبان؛ والشيخان سليمان أبو رعد وأبو زيدان شوفانية.... وسقط من بيت جن حمد حمود.... وسلمان أبو رزمك [سلمان قويقس] من يركا، وجُرح سلمان شحادة من الرامة (خال الشاعر سميح القاسم) وفقد إحدى عينيه.»[108]

---

105 إشِل، مصدر سبق ذكره، ص 116.

106 شخيفتش، مصدر سبق ذكره، ص 272.

107 كورن، مصدر سبق ذكره، ص 57.

108 جبور، مصدر سبق ذكره (الحلقة الثانية)، (حيفا، 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2009).

سادساً: الإحباط بعد معركة هوشة والكساير

تناول بعض الكتّاب أمثال غالب أبو مصلح ودافيد كورن وغيرهما دور الشيخ جبر، خلال هذه المعركة وبعدها، من منظور تاريخي استرجاعي فيه «اللاحق» (تعاونه مع المؤسسات الإسرائيلية بعد سنة 1948) يقلل من السابق (اشتراكه في معركة هوشة والكساير). وقد أشرنا سابقاً إلى أن تقريراً صهيونياً، في 19 شباط/ فبراير 1946، ذكر أن الشيخ جبر التقى ناشطين صهيونيين، من دون أن يفصح عن مضمون الحديث الذي دار في هذا اللقاء. وأشرنا، أيضاً، إلى علاقته بيعقوب الحسيني وقيادات فلسطينية وطنية أُخرى، وإلى تعاونه مع الشيخ صالح خنيفيس في الدعوة إلى إقامة منظمة درزية على غرار النجادة والفتوة. واعتماداً على منهجية تتحاشى منظوراً استرجاعياً، حاولتُ قدر المستطاع أن أعثر على تقرير صهيوني واحد يشير إلى أن الشيخ جبر معدي كان، في تعامله في الشأن الدرزي، يتلقى تعليمات من الناشطين الصهيونيين، فلم أجد.

وفي شهادة أمين الأعور الشفهية التي نقلها غالب أبو مصلح بشأن علاقة دروز الجليل الأعلى بجيش الإنقاذ، توقف هذا الأخير عند دور الشيخ جبر معدي، قبل معركة هوشة والكساير وخلالها وبعدها. واستناداً إلى هذه الشهادة، ذكر أبو مصلح أن القوات العربية المرابطة في الجليل ضمت فصيلين مقاتلين: الأول سوري بقيادة أديب الشيشكلي (1909 – 1964) وأكرم الحوراني (1911 – 1996)؛ والثاني فلسطيني بقيادة أبو إبراهيم الكبير (خليل محمد عيسى عجاك) (توفي سنة 1979). وصل الشيشكلي إلى قريتي كفر سميع وكسرى الدرزيتين، فأرسل إليه أهالي قريتي بيت جن ويركا «خبراً يقولون فيه أنهم يرفضون دخول [فصيل أبو إبراهيم الكبير] إلى القرى الدرزية. فأبرق الشيشكلي إلى فوزي القاوقجي بالخبر فأرسل أمين الأعور لبحث المشكلة، وتبين لهذا الأخير أن اللذين أرسلا الخبر إلى الشيشكلي هما جبر داهش معدي من يركا، وكنج القبلان من بيت جن، فتوجه أمين الأعور إلى يركا لمقابلة جبر داهش [الذي] كان.... يومها منفذ المنفذين في الحزب القومي السوري ويرفع صورة أنطون سعادة في بيته. قال جبر داهش إن أبو إبراهيم الكبير – قائد الفصيل الفلسطيني في فرقة أديب

الشيشكلي – كان قد اعتدى على فتاتين درزيتين سنة 1936، وبذلك فإن دروز فلسطين لن يرضوا بدخوله إلى القرى الدرزية»، وإنه إذا تم سحب أبو إبراهيم الكبير «جميعنا مع الثورة وننضم إليها.» فعاد أمين الأعور إلى قرية كسرى وبلّغ أديب الشيشكلي بما قاله جبر داهش. ثم عاد أمين الأعور إلى يركا حيث تقرر القيام بإحصاء عدد المتطوعين من الشباب الدروز في الست عشرة قرية الموجودة في الجليل.... وتم تسجيل أسماء المتطوعين الذين بلغ عددهم نحو 600 متطوع، ويقدّر أمين الأعور أن عدد الأشخاص القادرين على حمل السلاح.... لا يتجاوز الخمسين شاباً درزياً فقط.... وتم الاتفاق مع أديب الشيشكلي وأكرم الحوراني على ضرورة الحصول على ألف قطعة سلاح لمنطقة الجليل الأعلى ولمتطوعين دروز من لبنان والشام بغية إنشاء خط عسكري يمتد من عكا إلى فراضة [قرب صفد]، ويكون أمين الأعور ضابط ارتباط مع القيادة. وكتب أكرم الحوراني رسالة بهذا الشأن إلى شكري القوتلي أرسلها مع أمين الأعور بغية تأمين السلاح.... وكان رد طه الهاشمي [(1888 – 1961)، ضابط عراقي] «ماكو سلاح».... وفي صيف سنة 1948 قَدِم جبر معدي ومرزوق معدي إلى [مدينة] عاليه لمقابلة فوزي القاوقجي فلم يجداه، فتوجها إلى قرنايل لمقابلة أمين الأعور الذي كان يمضي فترة نقاهة بعد خروجه من المستشفى وتوجها معه إلى بيروت لمقابلة فوزي القاوقجي وقالا له: «يا بتعطونا سلاح أو بنمشي مع اليهود»، ولم يكن هناك سلاح، كان ذلك في أواخر أيام القتال [بعد معركة هوشة والكساير]، ويقول أمين الأعور: «وعاد جبر داهش إلى فلسطين وبعد أقل من شهر واحد قيل إن هناك فصيلاً درزياً يقاتل مع اليهود.»[109]

تلتقي هذه الشهادة في كثير من تفصيلاتها مع ما سمعته من الدكتور عمر، نجل أمين الأعور، عندما قابلته في لندن حين كنت أعدُّ كتابي «الدروز في الدولة اليهودية»، الصادر في سنة 1999، إذ قال بما معناه: رافق الشيخ جبر معدي أبي في زيارة مقر لجيش الإنقاذ، طالبَين تزويد دروز فلسطين بالسلاح. ولمّا خرجا من المقر، قال له أبي: «كل ما أستطيع فعله هو منحك مسدسي»، فرد عليه الشيخ جبر: «سوف أذهب

109 أبو مصلح، مصدر سبق ذكره، ص 55 – 56.

لعقد اتفاق مع اليهود.»[110] هذه الشهادات الشفهية والروايات والتقارير الرسمية الصهيونية تؤكد أن معركة هوشة والكساير لم تكن معركة وهمية، إنما كانت كارثية على جنود «فوج جبل العرب» وعلى المشاركين فيها من دروز الجليل. وقد انعكس هذا كله في رسائل شكيب وهاب التي ظل يرسلها تباعاً إلى قيادة جيش الإنقاذ حتى 7 أيار/ مايو 1948، والتي ضُبطت لاحقاً في المالكية وتُرجمت إلى العبرية. وقد جاء في رسالته (المترجمة) التي بعث بها، في 17 نيسان/ أبريل، أي بعد يوم من انتهاء المعركة:

«إن حالتنا تزداد سوءاً بسبب العدد الكبير للجرحى في صفوفنا، فمستشفيات عكا والناصرة ملأى بهم وعدد قتلانا هائل. لذلك أصبحت مهمة عددنا القليل حماية مركز قيادتنا في شفاعمرو. سبق وكتبت لكم [قبل المعركة] عن تأخر دفع المعاشات، وعن نقص المدافع الثقيلة التي في حوزتنا، وعن نفاد ذخيرتنا، بينما حالتنا لا تلقى منكم فهماً.... ماذا تتوقعون مني، وكيف يمكن أن نحارب؟ هل يمكن تحرير بلاد العرب بهذه الطريقة ومن دون أسلحة؟.... لِمَ لا تستطيعون تقدير فاعلية الأسلحة الفتاكة التي في حوزة العدو؟ علينا إنقاذ الشعب [الفلسطيني] من عدو لا يرحم، لكن لو نجح العدو – لا سمح الله – فلن يبقى عربي واحد في أي مكان [من فلسطين].»[111]

كانت أخبار مذبحة قرية دير ياسين (الواقعة غربي القدس)، في 9 نيسان/ أبريل 1948، وخسارة معركة القسطل، في 8 نيسان/ أبريل، تنبئان بمستقبل فلسطيني قاتم. وقبل يومين من معركة هوشة والكساير كانت القوات الصهيونية قد أكملت احتلال 10 قرى فلسطينية قرب مستعمرة مشمار هعيمك. وبعد يوم من رسالة وهاب التي عبّر فيها عن تشاؤمه وقلقه، سقطت مدينة طبرية في 18 نيسان/ أبريل، لتلحق بها، بعد أربعة أيام، مدينة حيفا. وزادت هذه الهزائم المتلاحقة – في أماكن عديدة من فلسطين، وما رافقها من تهجير ونزوح عشرات آلاف الفلسطينيين – في إحباط وهاب ومَن تبقى

110 وافق الدكتور عمر الأعور أن اعتمد على شهادته الشفهية في كتابي بالإنكليزية المذكور أعلاه.

111 أرشيف الجيش 957/ 52/ 13، رسالة وهاب المترجمة إلى العبرية، 17 نيسان/ أبريل 1948، (في) تقرير طويل عنوانه «الدروز في حرب إيرتس يسرائيل (فلسطين)»، 1 آب/ أغسطس 1948، ص 5.

من جنوده. ولاحظ العاملون في جهاز شاي أن هذا الإحباط يتعاظم من يوم إلى آخر، فقرروا استغلاله إلى أقصى حد، لكن أول تقرير للجهاز المذكور يصف هذا الإحباط تأخر إلى 2 أيار/ مايو 1948. ولذلك اعتمد بعض المؤرخين الإسرائيليين على شهادات شفهية، جمعوها من الذين شاركوا في الأحداث.[112] وذكر كاتب تقرير شاي، في 2 أيار/ مايو 1948، أن 212 مقاتلاً درزياً تركوا الفوج نتيجة خساراته وإحباطاته، وعادوا إلى سورية ولبنان، مضيفاً أن 40 مقاتلاً باعوا أسلحتهم، في 27 نيسان/ أبريل، لرجال من قرية طمرة المجاورة لشفاعمرو.[113]

أوكل جهاز شاي مهمة مراقبة مَن تبقى من الفوج و«تمزيقه» إلى غيورا زايد (1914 – 2005)، الذي كرّس نشاطه الاستخباراتي للعمل بين الدروز والبدو. وبحسب شهادة هذا الأخير التي نقلها عنه دافيد كورن، اقترح عليه الشيخ لبيب أبو ركن أن يعقد لقاء ببعض ضباط «الفوج» المنهزم، وعلى رأسهم الضابط إسماعيل قبلان (1922 – 2007). وأوكل لبيب أبو ركن مهمة ترتيب هذا اللقاء إلى خليل بشير القنطار الذي هاجر من جبل الدروز، في سنة 1942 إلى يافا، ليستقر لاحقاً، في قرية عسفيا. وبعد موافقة موشيه دايان، تم اللقاء – من دون علم شكيب وهاب – تحت شجرة قرب قرية هوشة، حيث حضر الضباط وهم يحملون أدوات لدفن جثث قتلى رفاقهم التي بقيت ملقاة على أرض المعركة. واتفق الجميع على عقد لقاء آخر، في 20 نيسان/ أبريل، في مستعمرة كريات عمّال القريبة، حضره موشيه دايان، تم الاتفاق فيه على صيغة تعاون بين الطرفين، يقوم بموجبه هؤلاء الضباط بإحباط أي هجوم على القوات الصهيونية، يمكن أن يقوم به مقاتلو «الفوج»، وبإقناع رفاقهم بالانشقاق عنه.[114]

وزعم خليل القنطار في روايته التي سردها كتابياً في سياق ذكرياته من تلك الفترة، أنه وصل إلى شفاعمرو، بعد يومين من معركة هوشة والكساير، واستطاع إقناع أربعة ضباط من «فوج شكيب وهاب» بالاجتماع مع ناشطين صهيونيين. وبعد الاتفاق

112 انظر مثلاً: كورن، مصدر سبق ذكره، ص 60 – 61.

113 أرشيف الهاغاناه 105/ 195، تقرير، 2 أيار/ مايو 1948.

114 كورن، مصدر سبق ذكره، ص 59 – 62.

على مكان اللقاء وزمانه، حضر الضباط الأربعة وانتظروا مدة طويلة، لكن لم يأتِ أحد من الجانب الصهيوني (ربما لفحص استعدادهم)، فاستشاط الضباط غضباً من خليل القنطار وهددوه، لكنه استطاع تهدئتهم، واعداً إياهم بترتيب موعد آخر للقاء. وفي اليوم التالي، في 19 نيسان/ أبريل، حضر الجانب الصهيوني، وتم الاتفاق على عقد لقاء في كريات عمَال حضره موشيه دايان. وفي 21 نيسان/ أبريل، عُقد لقاء آخر في بيت نسيب العريضي في شفاعمرو، حضره عن جهاز شاي غيورا زايد الذي اصطحب معه لبيب أبو ركن وخليل القنطار وجدعان هاني عماشة (1916 – 2002) الذي زعم أنه وصل من جبل الدروز إلى فلسطين في سنة 1936، لينضم إلى الثورة الفلسطينية، ليكتشف، انحرافها عن مسارها الصحيح والتنكيل بدروز الكرمل، وهو ما دفعه إلى الانضمام إلى الاستخبارات البريطانية، ثم إلى الهاغاناه.[115] وقد حضر هذا اللقاء إسماعيل قبلان ومعه أربعة مقاتلين من «الفوج» من دون علم شكيب وهاب. ولخص خليل القنطار حالة «الفوج» بعد اللقاء بجملة واحدة: «لقد نجحنا.... ووهاب لا يوجد عنده فكرة بأن كتيبته لم تعد تابعة له.»[116]

كرّس مؤرخون وصحافيون إسرائيليون صفحات لوصف دور إسماعيل قبلان في الاتصالات بين بعض ضباط «الفوج» المتهالك والقوات الصهيونية التي في رأيهم عززت «العلاقة الصادقة» أو «حلف الدم» بين إسرائيل والدروز، وذلك لأن قبلان قرر أن ينضم إلى الجيش الإسرائيلي، واعتبره الإسرائيليون أول ضابط درزي فيه.[117] لكن شخيفتش، في روايته المتأخرة التي كتبها في سنة 1992، نفى أن يكون إسماعيل قبلان من أوائل المنضمين إلى الجيش الإسرائيلي، زاعماً أنه غادر بعد الحرب إلى جبل الدروز وعاد بعد سنة ليصبح ضابطاً في حرس الحدود، ليتهافت عليه صحافيون صغار لم يعرفوا ما حدث بعد معركة هوشة والكساير، مصورين إياه

115 انظر: «مشوار العمر لذكرى أبو كمال جدعان عماشة»، نشرة خاصة أصدرها أولاده (د.م.، د.ن.، د.ت.)، ص 1 – 8.

116 من أوراق خليل القنطار الخاصة التي اطلعت عليها بفضل زوج حفيدته، المرحوم الشاعر نزيه خير.

117 انظر مثلاً: كورن، مصدر سبق ذكره، ص 59 – 60.

«الروح الحية التي أتت بالدروز إلى التعاون مع شعب إسرائيل.»[118] وبحسب رواية شخيفتش، كُلفَ إسماعيل قبلان بعد معركة هوشة والكساير القيام بمهمة نسف أحد الجسور في المنطقة التي كان يسيطر عليها جيش الإنقاذ في الجليل: «بعد مشاورات مع القادة [العسكريين]، ووفقاً لمعرفتي بالمنطقة وللأخبار التي جمعناها، تقرر نسف جسر ضيق فوق وادٍ عميق على الطريق الواصل بين [قريتي] الرامة والبقيعة. أردنا بذلك قطع طريق المواصلات الوحيد بين شمال الجليل وجنوبه لمنع [التواصل بين فرق جيش الإنقاذ]. قبلان جندي متمرس كان في الجيش السوري، وكان عنده فكرة عن أعمال التخريب، فاعتقدنا أنه الرجل الملائم لذلك. كان في حيازتي سيارة جيب سلمني إياها رجال الأمن.... [حمّلناها] ستين كيلوغراماً من المتفجرات.... وفي وضح النهار التقينا أنا وأمنون [يناي] مع قبلان قرب شفاعمرو. أخذ [هذا الأخير] الجيب وما عليه وسافر في طريقه. مرت عدة أيام– والولد [قبلان] لم يظهر. فلا تفجير، ولا جيب، ولا قبلان. بعد ذلك تبين وجود هذه المتفجرات التي حمّلناها داخل الجيب تحت أحد الجسور الصغيرة على الطريق نفسه، لكن قبلان والسيارة اختفيا. هو سافر إلى جبل الدروز– واختفى، وبعد عام، عندما انتهت الدراما العاصفة لحرب الاستقلال، عاد.... ليصبح أحد أفراد حرس الحدود وضابطاً فيه.... ومنذ سنوات دُعيت إلى حفلة زواج في عسفيا، وكان قبلان بين المدعوين، اقترب مني مبتسماً ومد لي يده للسلام. لم أعطِه يدي. قلت له: أنا لا أصافح مَنْ يريد أن يعيد كتابة التاريخ [كما يريد].»[119]

خلال إعداد كتابي: «الدروز في الدولة اليهودية»، قابلت إسماعيل قبلان لأستفسر منه عن بعض الأمور المتعلقة بمعركة هوشة والكساير. في البداية طلبتُ منه تعقيباً على رواية شخيفتش بشأن «قصة نسف الجسر والجيب» فنفى نفياً قاطعاً الرواية، قائلاً بغضب: إن شخيفتش اختلق هذه القصة. ولمّا سألته عن أسباب قبوله الاتصال بالناشطين الصهيونيين، بعد معركة هوشة والكساير، كان جوابه منصباً على وصف

118 شخيفتش، مصدر سبق ذكره، ص 276.

119 المصدر نفسه، ص 275 – 276.

«الحالة المزرية» التي وصل إليها «الفوج» بعد هذه المعركة: «لقد تركتنا قيادة جيش الإنقاذ من دون أسلحة وطعام ودواء. ولم ينظر إلينا السكان المحليون في الجليل كقوة إنقاذ. وبدل أن يقدموا لنا العون، راحوا يروجون الشائعات أن جنودنا يعتدون على النساء في شفاعمرو والقرى الأُخرى. إن معارك رمات يوحنان وهوشة والكساير أثبتت لكثير منا أن إنقاذ فلسطين لم يكن إلاّ شعاراً فارغاً. وعندما وجدنا أنفسنا بلا أمل، إذ كانت جثث رفاقنا ملقاة في الحقول وجرحانا يعانون الأمرين، بينما استمر سكان شفاعمرو والناصرة في ترويج الشائعات، قررنا أن نساعد إخوتنا الدروز كي لا يصبحوا لاجئين.»[120]

سابعاً: تداعيات معركة هوشة والكساير

انعكست حالة «فوج جبل العرب» المزرية في رسالة وهاب التي بعث بها إلى قيادته في دمشق، بتاريخ 2 أو 3 أيار/ مايو 1948: «بعد أحداث [سقوط] حيفا، انهارت المعنويات، وبصورة خاصة معنويات أهل شفاعمرو الذين تخلّوا عن [مساعدتنا].... فهم في أيام الحصاد يتعاونون في حقولهم مع اليهود، ويريدون [المحافظة] على علاقات حسنة [بهم]. فهذا الأمر يتعارض مع قضيتنا [التي جئنا من أجلها]. وبسبب قلة عدد رجالنا وعدم تعاون السكان معنا، فلن نستطيع تحمل هذه الحالة من دون إرسال تعزيزات لنا.»[121] ومع أن وهاب لم يشر، في هذه الرسالة، إلى عدد الجنود المتبقين معه، إلاّ إنه شدد على مسألة ترك جنوده «الفوج»، وقد أشرنا سابقاً إلى أن عددهم، بحسب تقرير «شاي» في 2 أيار/ مايو، هو 212 جندياً. لكن حتى لو أخذنا في الحسبان المبالغة في تقدير هذا العدد، فإن خسارة عشرات الشهداء والجرحى من

---

120 من مقابلتي مع إسماعيل قبلان، في 16 أيلول/ سبتمبر 1995.

121 لم أجد هذه الرسالة في الوثائق التي جمعتها حتى أستطيع تحديد تاريخها بدقة. فبينما أشار وهاب إلى أن تاريخها (3 أيار/ مايو) في رسالته التي بعث بها إلى قيادته، في 7 أيار/ مايو، وضعت ليلى بارسونز تاريخها في 2 أيار/ مايو، مقتبسة منها الفقرة التي يشكو فيها وهاب من الحالة التي وصل إليها فوجه:

Parsons, op. cit., p. 71.

جنود «الفوج»، تبين سبب إلحاح وهاب في وصول المدد قبل فقدان مَن تبقى منه، وسبب غضبه نتيجة عدم اكتراث القيادة في دمشق، إذ كتب في 7 أيار/ مايو:

«ملحق لكتابنا الأول رقم 42/ 1 بتاريخ 3/ 5/ 948 [1]، لقد عجبت جداً لعدم اكترائكم وعدم إجابتكم إيانا على النقاط الهامة التي كررت الكتابات بشأنها.... وحتى الآن لم يردني أقل جواب منكم الأمر الذي جعلني أعتقد اعتقاداً جازماً بأن هذا الإهمال وعدم المبالاة مقصوداً [كذا] من لديكم وهذا شيء مستغرباً [كذا] لا يقره قانون. لقد سهى [كذا] عن بالكم بأن الموقف دقيق.... لماذا لا تخبرونا وترشدونا بآرائكم السديدة يا حضرات القادة؟ أجل إن هذه الكتابات دائماً تصدر من قبلي بصورة جافة وخالية من الليونة ولكن للقيادة معذرتي على ذلك.... [أكتب ذلك] لأسباب شتى أهمها: أ- تبعثر قواتنا وضعف معنويت [كذا] جنودنا. ب- تضعضع المنطقة من كثرة اللاجئين إليها من حيفا وضواحيها. ج- عدم تعاون الأهلين معنا بالشكل الذي نريده نحن. د- نقص ذخيرتنا واحتياجها للمدفعية الثقيلة. هـ- طلباتنا الغير منفذة. فلهذه الأسباب كلها أرى نفسي حيراناً ومرتبكاً ساهراً الليل والنهار.... ماذا تريدون أن أصنع وهل من الممكن البقاء على هذه الحالة.»[122]

تزامن يأس وهاب وخوفه على مصير من تبقى من جنوده مع ازدياد قلق دروز دالية الكرمل وعسفيا وشفاعمرو ويركا على مصير محاصيلهم من القمح والشعير في السهول الواقعة بين جبل الكرمل والجليل الأسفل، فبدأوا الضغط على وهاب كي ينزل عن شجرة كبريائه ويسعى للتفاهم مع القوات الصهيونية، على الأقل، كي يستطيعوا جني محاصيلهم. وفي الوقت نفسه، ازداد ضغط الناشطين الصهيونيين على أهالي شفاعمرو ليطالبوا وهاب بسحب مَن تبقى من جنوده من المدينة، كما أشار إلى ذلك شخيفتش: «استجابة لطلب القادة [العسكريين] هاتفت جبور جبور رئيس بلدية شفاعمرو.... وقلت له.... قُلْ لشكيب وهاب أن يبعث شاحنتين مرفوعة عليهما أعلام

122 انظر صورة «نسخة طبق الأصل» عن هذه الرسالة: معدي، مصدر سبق ذكره، ص 121؛ انظر أيضاً ترجمتها إلى العبرية: أرشيف الجيش 957/ 52/ 13، تقرير «الدروز في حرب إيرتس يسرائيل (فلسطين)»، 1 آب/ أغسطس 1948، ص 6.

بيض، لكي يجمعوا جثث قتلاهم من أرض [المعركة]. أجاب: حسناً، انتظر دقيقة. بعد عدة دقائق عاد فقال: لا يريدون أن يسمعوا شيئاً [عن الاستسلام].»[123]

كتب غلبر، معتمداً على شهادتَي أمنون يناي ومردخاي شخيفتش: «بواسطة جبر معدي، التقت لجنة من [جهاز] 'شاي'، في 9 أيار/مايو [وهاب] في شفاعمرو. والتزم الطرفان وقف النار، وأن يسيطر وهاب على الجليل الغربي. كانت الفكرة إيجاد جيب درزي مستقل في المنطقة التابعة للدولة العربية بحسب خطة الأمم المتحدة.»[124] وربما كان الشيخ جبر معدي صاحب فكرة الجيب الدرزي، كما روى ذلك في شهادته الشفهية سنة 1997.[125] وبحسب تقرير متأخر ليهوشواع بالمون، في 5 آب/أغسطس 1948، حمل عنوان: «نشاطنا بين الدروز»، التقى هذا الأخير الذي تولى خلال حرب 1948 ملف الدروز في جهاز «شاي»، شكيب وهاب في بيت الشيخ صالح خنيفيس، بتاريخ 9 أيار/مايو. وكان الهدف من الاجتماع «إقناع [وهاب] بفاعلية السلاح الذي في حيازة اليهود وبنزع الثقة بالقيادات العربية وبالسلاح والذخيرة التي تمتلكها البلاد العربية.» أمّا في مسألة انسحاب الفوج، وبحسب التقرير، فقد اتفق الاثنان على وقف الأعمال العدائية بين الجانبين والامتناع من مهاجمة أحدهما الآخر، في مقابل أن يسيطر فوج شكيب وهاب على جيب في الجليل الغربي الذي يضم عدة قرى درزية، لينشئ فيه حكماً شبه مستقل، بالإضافة إلى وضع مدينة عكا تحت سيطرته، على اعتبار أن هذه المناطق جميعها ستكون تابعة للدولة الفلسطينية، وفقاً لقرار التقسيم.[126]

لكن القوات الصهيونية شنت بعد خمسة أيام، في 14 أيار/مايو، هجوماً في اتجاه

---

123 شخيفتش، مصدر سبق ذكره، ص 273.

124 انظر:

Gelber, op. cit., p. 235, note 34, p. 250.

125 انظر: معدي، مصدر سبق ذكره، ص 98 – 99.

126 أرشيف الهاغاناه 105/95، تقرير بالمون «نشاطنا بين الدروز»، 5 آب/أغسطس 1948؛ التقرير موجود أيضاً في أرشيف الدولة، وزارة الخارجية/25565/8، «نشاطنا بين الدروز»، 5 آب/أغسطس 1948.

عكا وصولاً إلى نهاريا، ليظهر أن ما كسبه وهاب من اتفاقه مع بالمون كان كوعد إبليس بالجنة. وبحسب تقرير متأخر كتبه بالمون، في 5 آب/ أغسطس، وتقارير أُخرى سبقته، عاد كثيرون ممن بقوا في فوج وهاب إلى جبل الدروز، وانتقل قليل منهم إلى القرى الدرزية في الجليل والكرمل. وبحسب هذه التقارير بقي من «الفوج» 50 جندياً فحسب، انسحبوا في 22 أيار/ مايو 1948 إلى المالكية،[127] حيث وقع أرشيف «الفوج» في أيدي القوات الإسرائيلية التي احتلت القرية في 28 من الشهر نفسه، كما ذكرنا سابقاً. وفي إطار سرد للأحداث التي سبقت اجتماع بالمون وتلته، أشار تقرير «شاي» في 1 آب/أغسطس 1948، تحت عنوان «الدروز في حرب إيرتس يسرائيل (فلسطين)»، إلى هذا الاتفاق. هذا التأخر في كتابة التقرير وتقرير بالمون بعده بأربعة أيام (أي بعد أكثر من سبعين يوماً على حدوث الاتفاق) يثير بعض الأسئلة: لِمَ تأخر هذان التقريران – على غير عادة تقارير «شاي» – كل هذه المدة قبل أن يفصحا عما دار في هذا الاجتماع؟ وهل كُتبت تقارير أُخرى عن الاجتماع في وقت سابق، وغيّبها جامعو وثائق الأرشيفات؟ أشار التقرير الوحيد الذي وجدته في الأرشيفات الصهيونية، قبل بداية آب/أغسطس، إلى انسحاب وهاب من شفاعمرو في إطار معلومات عما سمّاه «العلاقة السيئة» التي سادت، في صيف سنة 1948، بين جبل الدروز والحكومة السورية، زاعماً أن هذه الأخيرة اتهمت شكيب وهاب بالخيانة.[128] وتؤكد قراءة متأنية لرسائل وهاب إلى قيادته في دمشق التي شكا فيها سوء الحالة التي وصل إليها «الفوج»، ثم قراءة مضمون اتفاقه مع بالمون، أن وهاب كان في وضع ينطبق عليه القول «مكره أخوك لا بطل.» زد على ذلك أنه لو كان وهاب قد عقد «صفقة» مصحوبة برشوة، لكان بالمون أو غيره قد ذكرها وضخمها – كعادة العاملين في جهاز «شاي»، كما لاحظنا ذلك في عدة مناسبات ذكرناها سابقاً. ويمكن، هنا، أن نضيف إلى أسئلتنا سؤالين آخرين: لِمَ استمر صمت التقارير الصهيونية في الفترة التى تأخر خلالها

127 انظر: أرشيف الهاغاناه 105/ 95، تقرير بالمون «نشاطنا بين الدروز»، 5 آب/ أغسطس 1948؛ أرشيف الجيش 810/ 57/ 1، 28 أيار/ مايو 1948.

128 أرشيف الهاغاناه 105/ 195، تقرير، 26 تموز/ يوليو 1948.

انسحاب فوج وهاب حتى 22 أيار/ مايو، أي بعد 13 يوماً من عقد الاتفاق؟

إن قصور هذين التقريرين في إعطاء أجوبة عن بعض هذه الأسئلة التي طُرحت، هو الذي دفع مؤرخين إسرائيليين إلى الاستعانة بشهادات شفهية جمعوها من فاعلين تاريخيين شاركوا في ترتيب اجتماع بالمون- وهاب وحضوره. ففي كتاب «علاقة صادقة» (الذي يُقرأ من عنوانه)، اعتمد مؤلفه دافيد كورن على شهادة شفهية سمعها من بالمون، في كانون الثاني/ يناير 1988، زعم فيها أن قرار الاجتماع بوهاب كان قد اتُخذ قبل أيام من موعده، في لقاء جمعه بغيورا زايد ومردخاي شخيفتش ولبيب أبو ركن وصالح خنيفيس. وفي رأيه، اقتنع وهاب بعقد هذا الاتفاق بعد أن «أظهرنا مقاومة في وجه قواته في رمات يوحنان.»[129] أمّا المؤرخ يوآف غلبر، النابش في وثائق الأرشيفات الصهيونية للبحث عن «بداية الحلف اليهودي- الدرزي»،[130] فقد اضطر إلى الاعتماد على شهادتين شفهيتين، سمعهما في آذار/ مارس 1990 من أمنون يناي الذي أدى دوراً في إقامة وحدة الأقليات في الجيش الإسرائيلي، ومردخاي شخيفتش الذي ذكرناه سابقاً.[131] ومن المفيد أن نشير إلى أن غلبر هو من أشد المشككين في كل رواية تاريخية فلسطينية تعتمد على الشهادات، باعتبارها مجرد قصص لا تصلح أن تكون مصادر تاريخية.[132] ومع ذلك لم يجد غلبر هنا غضاضة في استخدام شهادات شفهية، أضافها إلى الوثائق، لأنها تعزز روايته بشأن ولادة «الحلف اليهودي- الدرزي». ومن هذه الشهادات والوثائق بنى غلبر سردية تاريخية، وظف فيها «حقائقه»

---

129 شهادة بالمون، في كانون الثاني/ يناير 1988، نقلها كورن، مصدر سبق ذكره، ص 61.

130 انظر المقالتين - واحدة بالعبرية والثانية بالإنكليزية - وقد أشرنا إليهما في الفصل الثاني: يوآف غلبر، «رشيته شل هبريت هيهوديت - هدروزيت، (1930 - 1948)» («بداية الحلف اليهودي - الدرزي 1930 - 1948»)؛

Yoav Gelber, «Antecedents of the Jewish-Druze Alliance in Palestine,» *Middle Eastern Studies*, vol. 28, no.2 (April 1992).

131 انظر:

Gelber, «Druze and Jews in the War of 1948,» op. cit., p. 235 and note 34, p. 250.

132 انظر: يوآف غلبر، «هيستوريا، زِكَرون وتعموله» («تاريخ، ذاكرة ودعاية») (تل أبيب: عام عوفيد، 2007)، ص 257.

على شكل قصة يقود كل حدث فيها إلى حدث آخر، ليصل إلى نتيجة فحواها أن الأحداث التاريخية، قبل حرب 1948 وخلالها، أبقت الدروز «مترددين»، قبل أن يتوصلوا إلى «حلف كامل» مع اليهود، جاعلاً من معركة هوشة والكساير الحدث المفصلي على طريق الوصول إلى هذا الحلف:

«بعد غزو الجيوش العربية لفلسطين، في 15 أيار/مايو، تراجع جيش الإنقاذ لإعادة تنظيم صفوفه، وغادرت الفرقة الدرزية شفاعمرو إلى المالكية.... متجاهلة عملية تنظيم جيش الإنقاذ من جديد، الأمر الذي جعل [جهاز] «شاي» يتساءل عما إذا كانت هذه الحركة [الانتقال إلى المالكية] تدل على خيانة وهاب [لجيش الإنقاذ] أم أنها كانت ضرورة ملحة للدفاع عن المالكية؟.... إن وصول الفرقة الدرزية واشتراكها في القتال أماطا اللثام عن تردد الطائفة في التعامل مع الوضع؛ فالدروز أرادوا حماية أنفسهم من كل الأطراف: اليهود، وجيش الإنقاذ، وحكومتي لبنان وسورية. إن تضحياتهم الثقيلة وهزائم جيش الإنقاذ في [نيسان] أبريل و[أيار] مايو 1948، وبصورة خاصة صدّ [الجيش الإسرائيلي] غزو الجيوش العربية، كل ذلك عزز موقف هؤلاء [الدروز] الذين فضلوا الارتباط باليهود. لكن في نهاية تموز/يوليو فقط، وعندما أصبح نصر الجيش الإسرائيلي واضحاً، استطاع هؤلاء العمل من أجل حلف كامل مع اليهود.»[133]

133 Gelber, «Druze and Jews in the War of 1948,» op. cit., p. 236.

الفصل الرابع

بعد إعلان قيام دولة إسرائيل

أولاً: من إقامة وحدة الأقليات إلى احتلال شفاعمرو

لا شك في أن معركة هوشة والكساير، في الأوضاع المحلية والإقليمية التي ذكرها غلبر وشرحناها سابقاً، كانت حدثاً مفصلياً في تطور العلاقة الصهيونية – الدرزية في الدولة الصهيونية. لكن، هل هذا الحلف الكامل الذي يتحدث عنه غلبر هو حلف بين كل الطائفة الدرزية في فلسطين والحركة الصهيونية، أم إنه حلف اقتصر على هؤلاء الذين فضلوا الارتباط باليهود؟ في هذا الفصل سنعرض ونحلل مضمون وشكل ارتباط هؤلاء الدروز بالدولة الصهيونية وتأثيرهما في الطائفة.

انسحب مَنْ تبقى من جنود فوج جبل العرب من شفاعمرو إلى المالكية، في 22 أيار/ مايو 1948، بعد 7 أيام من إعلان قيام دولة إسرائيل، في اليوم الخامس عشر من السنة نفسها. وعاد هؤلاء الجنود، في معظمهم، إلى جبل الدروز، وقليل جداً منهم، لا يتجاوز عدد أصابع اليدين، فضّل البقاء في فلسطين، كما سنرى لاحقاً. ودخلت قريتا عسفيا ودالية الكرمل وأراضيهما في سهل مرج بني عامر، وصولاً إلى أراضي شفاعمرو (التي بقيت خارج سيطرة القوات الصهيونية حتى 13 تموز/ يوليو 1948) ضمن حدود الدولة المعلنة. وعندما فرض مجلس الأمن، في 11 حزيران/ يونيو الهدنة الأولى (دامت حتى 9 تموز/ يوليو) بين الجيوش العربية والجيش الإسرائيلي، سمحت السلطات الإسرائيلية لدروز الكرمل وشفاعمرو بجني محاصيلهم من القمح والشعير، في السهول الواقعة بين جبل الكرمل والهضاب المحيطة بشفاعمرو، كما أشار بالمون في تقريره «نشاطنا بين الدروز»، إذ كتب: «لقد ساعدتنا وزارة الأقليات في تنظيم الإمدادات [الغذائية]، وخصوصاً السماح لنا بإعطاء الدروز الحق في حصاد حقولهم الواقعة بالقرب من [مناطق] اليهود، بينما لم يُعطَ للعرب حق الاستفادة من حقولهم –

هذا إثبات للعلاقة الشجاعة بين الدروز واليهود التي أدت إلى شك المسلمين في الدروز والعداوة فيما بينهم.»[1]

في هذا الوقت، كان حصاد القوات الصهيونية لحقول الفلاحين الفلسطينيين وحرقها جزءاً من التكتيكات التي ساهمت في خلق مشكلة اللاجئين. ففي حزيران/ يونيو 1948، عندما كان مَنْ بقي من الفلسطينيين مشغولين بحصاد محاصيلهم، بدأت معركة الحصاد، إذ أصدر الجنرال يغئيل يادين (1917 – 1984) – ثاني قائد للجيش الإسرائيلي بعد إنشائه، في 26 أيار/ مايو، أمراً عسكرياً، في 13 حزيران/ يونيو، يمنع الفلسطينيين من حصاد حقولهم.[2] وفي التاسع عشر من الشهر نفسه، أضاف يادين: «كل حقل للعدو في المنطقة الواقعة تحت سيطرتنا الكاملة يجب أن نحصده، وكل حقل لا نستطيع حصده يجب إتلافه. وينبغي لنا منع العرب، في أي حالة، من حصاد حقولهم.»[3] ووصفت وزارة الخارجية الإسرائيلية حالة الدروز على النحو التالي: «إن مسألة جمع المحاصيل، في كثير من مناطق البلد، تخدمنا كورقة مهمة في أيدينا. والدليل على ذلك هو السماح للدروز في شمال البلاد بجني محاصيلهم، بينما مُنع [سكان] القرى المجاورة من عمل ذلك، وهم الآن يهيمون حولها جائعين.»[4]

في موسم الحصاد، جال غيورا زايد، برفقة لبيب أبو ركن، في قريتي عسفيا ودالية الكرمل سعياً لتجنيد متطوعين دروز للخدمة العسكرية، واعدين سكان القريتين بعدم تعرّض الجيش الإسرائيلي للفلاحين في أثناء حصاد حقولهم في سهل مرج بني عامر. إن وثائق الأرشيفات الإسرائيلية بخيلة جداً في تغطية مسألة تجنيد متطوعين دروز، كما لاحظت ذلك ليلى بارسونز التي كتبت: «إن المعلومات المتوفرة عن تجنيد

---

1 أرشيف الهاغاناه 105/95، تقرير بالمون «نشاطنا بين الدروز»، 5 آب/ أغسطس 1948؛ التقرير موجود أيضاً في أرشيف الدولة، وزارة الخارجية/ 2565/ 8، «نشاطنا بين الدروز» 5 آب/ أغسطس 1948.

2 انظر:

Benny Morris, *1948 and After, Israel and the Palestinians* (Oxford: Clarendon Press, 1994), pp. 172-182.

3 المصدر نفسه، ص 182، 109.

4 المصدر نفسه، ص 187.

الدروز في الجيش الإسرائيلي قليلة جداً، لأن كثيراً من المادة الأرشيفية ما زال محظوراً الاطلاع عليه.»[5] وتشير إحدى الشهادات الشفهية لأحد المجندين إلى أن اجتماعاً عُقد في بيت سليمان أبو ركن (ربما في أواخر أيار/مايو)، ضم غيورا زايد، ومردخاي شخيفتش، ولبيب أبو ركن وقريبه سليمان أبو ركن، وتقرر في هذا الاجتماع بدء حملة تجنيد المتطوعين الذين وصل عددهم إلى 25 متطوعاً من قريتي عسفيا ودالية الكرمل.[6] وهذا العدد يتطابق مع العدد الذي ذكره شمعون أفيفي (1942-2019)، الضابط السابق في الاستخبارات الإسرائيلية الذي استطاع أن يصل إلى وثائق في أرشيف الجيش، لم يصل إليها إلاّ قليل من الدارسين. وازداد عدد المجندين إلى أن وصل، في تموز/يوليو، إلى 60 مجنداً من قرى الكرمل، فضلاً عن عدد قليل من المتطوعين من قرى الجليل.[7]

وفي خطاب، ألقاه سليمان أبو ركن في احتفال أُقيم، في تموز/يوليو 1958، في معسكر وحدة الأقليات بمناسبة مرور عشر سنوات على إقامتها، أكد أنه استضاف في بيته غيورا زايد وآخرين لبدء حملة التجنيد التي أدت إلى وجود هذه الوحدة.[8] وبسبب قلة المعلومات في الأرشيفات الإسرائيلية، اعتمد دافيد كورن، لسرد روايته عن إقامة هذه الوحدة، على شهادات شفهية، أفادت بأن غيورا زايد استطاع، في البداية، أن «يجند 35 متطوعاً درزياً من قريتي عسفيا ودالية الكرمل.... انضم [إليهم]، نتيجة تأثير صالح خنيفيس، بعض دروز [فوج جبل العرب] الذين حاربوا في إطار قوات القاوقجي. وفي

5 انظر:

Laila Parsons, *The Druze between Palestine and Israel, 1947-1949* (New York: St. Martin's Press, 2000), p. 102.

6 شهادة شفهية جمعتها من فوزي السابا (أحد المتطوعين)، في تموز/يوليو 1995، عندما كنت أجمع مصادر كتابي بالإنكليزية: «الدروز في دولة اليهود».

7 شمعون أفيفي، «طاس نحوشت: همدينيوت هيسرائيليت كلبي هعيده هدروزيت، 1948 - 1967» («طاس النحاس: السياسة الإسرائيلية نحو الطائفة الدرزية، 1948 - 1967») (القدس: يد يتسحاق بن تسفي، 2007)، ص 72.

8 الأرشيف الدرزي، جامعة حيفا (نقل في سنة 2018 إلى قرية عسفيا)، «ملف الدروز والجيش» خطاب سليمان أبو ركن [أبو لطفي]، تموز/يوليو 1958.

حزيران/ يونيو أصبحت عملية التجنيد منظمة أكثر. وتدرب هؤلاء في معسكر أُقيم على أرض قرية العباسية، بالقرب من مطار اللد.»[9]

وبحسب شمعون أفيفي، انتقل أوائل المتطوعين الدروز، في 18 أيلول/ سبتمبر 1948، إلى معسكر نيشر، البعيد بضعة كيلومترات عن حيفا وعن قرية عسفيا، ليكوِّنوا وحدة الأقليات التي ضمت أيضاً متطوعين من الشركس والبدو.[10] وبحسب غيورا زايد، كان أول المتطوعين من العرب الفلسطينيين في القوات الصهيونية أفراد من قبيلة الهيب بقيادة حسين بن محمد العلي، قبل إنشاء الجيش الإسرائيلي. فانضم هؤلاء إلى منظمة البالماخ، الذراع العسكرية الرئيسية للهاغاناه، تحت إمرة يتسحاق حنكين (1911 – 1995)، أحد قادة هذه المنظمة. فكوّن هؤلاء نواة وحدة الأقليات قبل إنشائها، ليلحق بهم دروز من الكرمل وبدو من قبيلتي المزاريب والحجيرات،[11] ثم انضم إليها عدد قليل من شراكسة قرية كفر كَما في الجليل الأوسط.[12]

تزامن تنظيم وحدة الأقليات مع انهيار الهدنة الأولى في حرب 1948، وبدء حرب العشرة أيام (9 إلى 19 تموز/ يوليو) التي لم تشارك فيها هذه الوحدة. وفي إطار هذه الحرب، شن الجيش الإسرائيلي عملية ديكل العسكرية لاحتلال الجليل الأسفل والغربي، وكانت مدينة شفاعمرو أول أهداف هذه العملية، لأنها تقع في جانب الطريق الموصل إلى مدينتي صفورية والناصرة. وشكلت هذه المدن الثلاث أكبر المدن الفلسطينية في الجليل الأسفل، والمحاطة بعدد كبير من القرى. ومباشرة بعد انسحاب فوج جبل العرب من مدينة شفاعمرو، في 22 أيار/ مايو 1948، توالت تقارير الاستخبارات الصهيونية، واصفة الخلافات في مواقف الطوائف الثلاث في المدينة.

---

9 دافيد كورِن، «كشر نيئمان: هدروزيم وههغاناه» («علاقة صادقة: الدروز والهاغاناه») (تل أبيب: وزارة الدفاع، 1991)، ص 64.

10 أفيفي، مصدر سبق ذكره، ص 74.

11 انظر مقالة غيورا زايد: «بدويي هجليل وهيشوف هيهودي بتكوفة همندت» («بدو الجليل والمستوطنات اليهودية في فترة الانتداب»)، «نشرة مأجر هبدويم» («مستودع معلومات البدو»)، العدد 9، شباط/ فبراير 1978.

12 أرشيف الدولة، وزارة الخارجية/ 3749/ 1، رسالة من شمعوني إلى ساسون، 19 آب/ أغسطس 1948.

وبحسب هذه التقارير، دخلت، بعد يوم من هذا الانسحاب، إلى المدينة مجموعة مقاتلة فلسطينية مؤلفة من 100 إلى 300 مقاتل، يقودهم محمود صفوري الذي وصفته هذه التقارير بأنه كان معروفاً بعداوته للدروز والمسيحيين، منذ ثورة 1936 – 1939. وبعد دخول صفوري المدينة، بدأ – بحسب هذه التقارير – باستخدام العنف في التحقيق مع السكان، وخصوصاً مع بعض الدروز بتهمة التعاون مع اليهود.[13]

وكما هي الحال بالنسبة إلى معركة هوشة والكساير، فإن الأرشيفات الصهيونية لا تزودنا بمعلومات كافية عن معركة احتلال شفاعمرو، وهو ما جعل دافيد كورن ويوآف غلبر وليلى بارسونز يعتمدون على سير ذاتية أو شهادات شفهية لضباط وناشطين صهيونيين، شاركوا في المعركة، أو في الإعداد لها.[14] وقاد هذه المعركة بن – دونكلمان (1913 – 1997)، وهو ضابط كندي صهيوني اشترك في الحرب العالمية الثانية، ثم وصل إلى فلسطين في آذار/ مارس 1948، ليتطوع في قوات «البالماخ»، وليشارك في معارك القدس وغيرها. وفي بداية حزيران/يونيو 1948، عيّنَ بن – غوريون دونكلمان قائداً للواء السابع في الجيش الإسرائيلي الذي انتقل في السابع من الشهر نفسه – قبل يومين من انتهاء الهدنة الأولى – إلى شمال فلسطين، ليبدأ بالتحضير لتنفيذ عملية ديكل العسكرية، ابتداء من شفاعمرو.[15]

توقف دونكلمان في وصفه لهذه التحضيرات، عند العوامل التي يمكن أن تقف عثرة في طريق احتلال شفاعمرو: الطوبوغرافيا الجبلية للمنطقة وتركيبة سكانها، مبدياً تخوفاً من موقف الدروز: «إن قدرتهم الحربية سببت لي قلقاً شديداً؛ فأنا أذكر أن ثورة الدروز في العشرينيات [ثورة سنة 1925] كادت تُخرج الجيش الفرنسي من

---

13 أرشيف الهاغاناه، 105/ 252، تقارير، 23، 25، 26، 30 أيار/ مايو 1948.

14 انظر: كورن، مصدر سبق ذكره، ص 64 - 65؛

Yoav Gelber, «Druze and Jews in the War of 1948,» *Middle Eastern Studies*, vol. 31, no. 2 (April 1995), pp. 236-237; Parsons, op. cit., pp. 77-85.

15 انظر وصفه لوصوله إلى فلسطين وانضمامه إلى البالماخ والمعركة التي اشترك فيها قبل أن يُعيّن قائد اللواء السابع في الجيش الإسرائيلي:

Ben Dunkelman, *Dual Allegiance: An Autobiography* (New York: Crown Publishers, 1976), pp. 150-241.

سورية. طلبتُ معلومات عن الدروز، ولمفاجأتي السعيدة وجدت أن ليس صعباً الحصول عليها. فقد التحق بقيادتي رجلان لهما اتصالات بهم منذ سنوات طويلة: حاييم أورباخ، الضابط الخاص لاستخباراتي، ومردخاي شخيفتش، ممثل عن الوكالة اليهودية.... عرف الاثنان الدروز جيداً، لكن آراءهما بشأنهم مختلفة.»[16] وأضاف دونكلمان أن الخلاف بين الاثنين لم يكن مقصوراً على تباين في الآراء، بل كان نابعاً أيضاً من عداوة بينهما. وقد انعكس هذا الخلاف على التحضير لاحتلال شفاعمرو، وخصوصاً عندما بدأ شخيفتش يعمل على ترتيب لقاء بين دونكلمان ووجهاء من دروز شفاعمرو. فاعترض أورباخ على هذا اللقاء بشدة، مبدياً تردداً في الوثوق بولاء الدروز. لكن دونكلمان قَبِل اقتراح شخيفتش، إذ كتب: «إذا استطعنا الحصول على مساعدتهم [مساعدة الدروز]، أو على الأقل على حيادهم، فإن كل تكتيكنا ووضعنا الاستراتيجي يمكن أن يتحسن كثيراً.... ويبدو أننا لن نخسر شيئاً في تجربة كهذه.» لكن، بإيعاز من حاييم أورباخ، أعطى جهاز شاي الأوامر لدونكلمان بألاّ يقوم بأي مفاوضات مع الدروز، محذراً من أنهم «ليسوا أهلاً للثقة – وأسوأ من ذلك هو أن كثيرين منهم قاتلوا بشكل فعال مع الجانب العربي.»[17]

ثانياً: سرديات عن احتلال شفاعمرو

وعلى الرغم من اعتراض جهاز شاي، فإن دونكلمان قرر – بحسب ما روى – أن يتبنّى اقتراح شخيفتش الداعي إلى لقاء وجهاء دروز من شفاعمرو. فتوجه إلى مكان اللقاء، مصطحباً معه شخيفتش وأورباخ وحاييم لاسكوف (1919 – 1982)، قائد كتيبة المصفحات في اللواء السابع (تولى لاسكوف في سنة 1958 منصب قائد الجيش الإسرائيلي). ومن أجل أن يضفي دونكلمان على هذا اللقاء طابعاً دراماتيكياً ذا أهمية قصوى في معارك احتلال الجليل، وصف – بلغة الروايات الأدبية – الطريق المحفوفة بالمخاطر في ليل حالك حتى الوصول إلى بيت واسع، الضوء فيه خافت لدرجة أنه

16 Ibid., p. 250.

17 Ibid., p. 251.

لم يرَ سوى ظلال رجال. وبعد تبادل عبارات المجاملة واحتساء القهوة، بدأ الحديث عن مسألة دخول الجيش إلى المدينة وموقف هؤلاء الوجهاء منه. لقد أراح الحديث دونكلمان الذي كتب: «في هذه اللحظة، تحطم الثلج، وشعرت بأننا نلنا ثقتهم. في السابق كنت متأكداً من دعم اثنين من المخاتير، لكن الآن شعرت بأن جميعهم معنا.... أقنعني اللقاء بأن أضع ثقتي بالدروز. حقاً، منذ تلك الليلة، أثبتوا أنهم موالون وحلفاء ذوو قيمة. فمساعدتهم الفورية والحاسمة أفادتنا في احتلال شفاعمرو.»[18]

وبعد أن أعطى موشيه كرمل، قائد العمليات العسكرية في الجليل، موافقته على بدء العملية العسكرية، اتصل دونكلمان بالذين اجتمع بهم، مؤكداً لهم المحافظة على أرواح دروز المدينة وأملاكهم، وعرف منهم أن المدافعين عن المدينة موزعون بين حارة المسلمين وحارة الدروز، ولهذا قرر أن يوجه نار مدفعيته إلى حي المسلمين بهدف إشغالهم، وفي الوقت نفسه يتقدم جنوده من جهة حي الدروز إلى قلب المدينة، وهم يطلقون النار في الهواء و«المدافعون الدروز يطلقون كذلك النار من فوق رؤوسنا، في معركة وهمية تتطلب قدراً كبيراً من الثقة بين الطرفين.»[19] ولكي يضيف دراماتيكية أكثر، تحدث عن خيانة أحد ضباطه المتعاملين مع البريطانيين الذي وجّه النار نحو حي الدروز، وكاد يفسد خطة احتلال المدينة: «فلو نجحت [هذه الخيانة].... فلن يفكر الدروز ثانية في التعاون معنا.» لكن خيانة هذا الجندي كُشفت وتم احتلال المدينة بسرعة.[20]

وكتب شخيفتش، في شهادته، الكلمات التالية: «خلال سنوات سمعت في عدة مناسبات روايات متعددة وغريبة عن انتصارنا في معركة شفاعمرو واحتلالها. بعض أصحابها لم يكن هناك بالمرة لا في مكانها ولا في زمانها.... روايتي هي أنني كنت هناك.... وفي اليوم الذي تقرر الهجوم على شفاعمرو.... قلت لحاييم لاسكوف: القوة الرئيسية التي يجب أخذها في الحسبان بين القوى الموجودة في شفاعمرو، بحسب فهمي

18 Ibid., pp. 252-255.

19 Ibid., pp. 258-259.

20 Ibid., p. 259-261.

ومعرفتي وتجربتي، هي قوة الدروز. هم منظمون جيداً ويتقنون القتال. لي اتصالات منذ سنوات برجال مركزيين في طائفتهم، وبصورة خاصة في أمور تتعلق بشراء الأراضي، لكن أيضاً علاقات صداقة، وخصوصاً مع دروز شفاعمرو. أقترح أن نخوض هذه الحرب بالحيلة - بحيث تكون المعركة.... تمثيلية إطلاق نار، لا تضر، لكن أصواتها تُسمع جيداً... فإذا نجحنا في أن نصل معهم إلى اتفاق كهذا.... نكون بذلك أبعدنا المقاومة الرئيسية لاحتلال [المدينة].»[21] وبعد أن وصف معارك اليهود بين المعارضين والمؤيدين لخطته في احتلال شفاعمرو، وبعد أن رأى إمكان فشل الاتفاق الذي توصل إليه القادة العسكريون مع وجهاء دروز شفاعمرو، قرر شخيفتش الاجتماع ليلاً بالشيخين صالح خنيفيس وأبو نايف (حسين) عليان (1910 - 1967) في أحد الحقول، مصطحباً معه غيورا زايد وأمنون يناي، ليتفق الجميع على دخول الجيش إلى شفاعمرو. وفي الساعة الرابعة والنصف صباحاً عندما كانت المعركة قد انتهت: «كنا [شخيفتش وغيورا زايد وأمنون يناي] نجلس في شرفة بيت الشيخ صالح.... نتناول الفطور.»[22]

إذا أخذنا في الحسبان الوضع في مدينة شفاعمرو من الناحية الديموغرافية والعسكرية قبل المعركة، نخلص إلى أن دونكلمان وشخيفتش بالغا في تضخيم دور وجهاء من دروز شفاعمرو في احتلال المدينة. فقد كان عدد سكان مدينة شفاعمرو، في سنة 1945، 3640 نسمة (1380 مسلماً، 1560 مسيحياً، 690 درزياً، و10 يهود)،[23] وفي سنة 1950 كان مجمل عدد سكانها نحو 4100، منهم 750 درزياً.[24] واعتماداً على هذه الأرقام، يمكن تخمين مجمل سكان شفاعمرو، في سنة 1948، بنحو 4000 نسمة، منهم نحو 710 دروز. وطبقاً لهذا التخمين يمكن أن نقدر عدد الأطفال وكبار السن بين دروز شفاعمرو بنحو 320 وعدد الرجال والنساء (من

21 مردخاي شخيفتش، «لفآتي مزرح بلبب بنيمه - بيت مدليه وشخيفتش» (كريات بيالك: «جدروت»، 1992) كلمتا لفآتي مزرح هما كناية عن أرض صهيون، ولذلك ترجم عنوان الكتاب: «أرض صهيون في أعماق القلب - عائلتا مدليه وشخيفتش»، ص 279 - 280.

22 المصدر نفسه، ص 280 - 283.

23 انظر: مصطفى مراد الدباغ، «بلادنا فلسطين» (بيروت: دار الطليعة، 1965) طبعة جديدة، 10 أجزاء (كفر قرع: دار الهدى، 2003)، الجزء 7، القسم الثاني، ص 569.

24 أرشيف الدولة، وزارة الخارجية/ 2402/ 20، «قائمة للسكان العرب»، 15 شباط/ فبراير 1950.

سن 18 إلى 55) بنحو 390، أي أن عدد الرجال القادرين على حمل السلاح كان نحو 195. ولو فرضنا أن جميعهم كانوا يملكون السلاح والذخيرة- وهذا غير معقول- فإن عددهم لا يسمح لهم بمقاومة لواء مكون من مئات الجنود المدربين المزودين بالمدافع وبأسلحة أُخرى. وحتى لو كنا لا نثق بالتقارير الصهيونية التي اتهمت محمود صفوري بملاحقة الدروز قبل المعركة، كما ذكرنا سابقاً، فإن دروز شفاعمرو قبل المعركة كانوا في حالة إحباط بعد خسائر فوج جبل العرب وخروجه من المدينة، وبعد سقوط مدن وقرى فلسطينية ونزوح سكانها، تجمع قسم منهم في شفاعمرو.

انعكس هذا التضخيم لدور بعض دروز شفاعمرو في المعركة في سردية ليلى بارسونز التي اعتمدت على روايتي دونكلمان وشخيفتش،[25] جاعلة من احتلال المدينة: «نقطة تحول في تاريخ التعاون الدرزي- الإسرائيلي. فمن الجانب الدرزي، يجب وضع تعاونهم مع الهاغاناه في سياق النجاحات العسكرية للقوات اليهودية التي حققتها في جبهة المركز حتى الآن.... وخصوصاً بعد سقوط اللد والرملة (10- 12 تموز/يوليو) قبل يومين [من معركة شفاعمرو].... ومن منظور إسرائيلي مثلت هذه [المعركة] النموذج الأول الذي ظهرت فيه بشكل صارخ أفضلية الأمور العسكرية في المناورات السياسية مع الدروز.»[26]

إن جعل احتلال شفاعمرو «نقطة التحول» منح روايتي دونكلمان وشخيفتش في سردية بارسونز عناصر تفسيرية لطبيعة العلاقة التي نشأت بين الإسرائيليين والدروز بعد قيام الدولة. فهي، من حيث تدري أو لا تدري، بنَت سردية فيها تسلسل للأحداث نظمتها على شكل قصة، ثم رتبتها- بحسب أهميتها عندها- لتصل إلى تسلسل متدرج، ظهرت فيه معركة شفاعمرو الحدث المركزي فيما سمّته «تاريخ التعاون الدرزي- الإسرائيلي». وفي مقارنة بين سرديتها وسردية يوآف غلبر، نرى أن هذا الأخير رتب الأحداث، جاعلاً من معركة هوشة والكساير- لا من احتلال شفاعمرو- الحدث المفصلي في الوصول إلى ما سمّاه «الحلف اليهودي- الدرزي»، كما أشرنا

25 Parsons, op. cit., pp. 78-83.

26 Ibid., pp. 83-84.

إلى ذلك في نهاية الفصل السابق، ثم اكتفى بتقديم عرض قصير تناول فيه دور دروز شفاعمرو في احتلال بلدتهم، معتمداً في قسمه الأول على كتاب دافيد كورن: «إن احتلالها كان قد نُسق مع عملاء [جهاز] شاي المحليين لحماية السكان الدروز»، وفي قسمها الثاني على شهادة شفهية نقلها عن أمنون يناي، في آذار/ مارس 1990: «كان ضباط شاي المرافقون للقوات الداخلة إلى المدينة متفقين بحزم على ألاّ يُقتل أحد من الدروز وأن يُحافَظ على أملاكهم.... تلقى صالح القنطار، قائد الميليشيا الدرزية المحلية، علماً مسبقاً بالهجوم، واختفى عن الأنظار. وبغيابه، أظهرت الميليشيا الإسلامية مقاومة ضعيفة.»[27]

قدم الياس جبور رواية أبيه (رئيس البلدية في تلك الفترة) عن احتلال شفاعمرو، إذ كتب في مقالته «احتلال شفاعمرو في 14 تموز [يوليو]»: «بتاريخ 13 – 14 تموز [يوليو] عام 1948 بدأ الهجوم على شفاعمرو.... وما إن بدأ سماع أصوات الرصاص وأزيز القنابل والمدافع حتى أخذ يهرب على عجل كل مَن بقي فيها.... ولعل من الطريف أن نذكر هنا أن أول من هرب كانت الحامية الصغيرة التي لا تتعدى الثلاثة أو الأربعة جنود (أنفار) من فلول جيش الإنقاذ.... استفاق الناس على أزيز الرصاص وبعض القذائف تتساقط عليهم فيهرعون مذعورين وبلا وعي وكان قد سبقهم 'المغاوير' الثلاثة أو الأربعة الباقون من رجال جيش الإنقاذ الذين استولوا على بعض الدراجات الهوائية التابعة لأحد سكان البلدة وفروا بها هاربين.... وكانت القوات اليهودية تزحف نحو البلدة تتقدمها المدرعات وقد أصابت قذائفها بعض المباني، وكان إطلاق النار مباشراً وكثيفاً وليس كما ادعى البعض أنه كان شكلياً وفي الهواء حسب ما هو متفق عليه!!.... وقد استهدف الناس وهم يركضون في الشوارع والدلالة على ذلك أنه سقط خلال احتلال شفاعمرو بعض الشهداء، أذكر منهم المرحوم جوزيف حماتي.... وقد قُتلت أيضاً المرحومة «حاجة» زوجة داهود الخورية.»[28]

ومع أن رواية جبور تنفي حدوث معركة وهمية، إلاّ إنها تلمح إلى الاتفاق

27 Gelber, op. cit., p. 236, note 37, p. 251.

28 إلياس جبور جبور، «احتلال شفاعمرو في 14 تموز 1948»، جريدة «الاتحاد»، موقع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حيفا، 16 كانون الأول/ ديسمبر 2009).

المسبق الذي تحدث عنه دونكلمان وشخيفتش، وتلمح أيضاً إلى وجود حامية صغيرة من جيش الإنقاذ مكونة من 3 أو 4 جنود قبل احتلال المدينة، ربما كانت هي نفسها التي جعلها أمنون يناي ميليشيا درزية بقيادة المسمى صالح القنطار. ومع أن شخيفتش ذكر في روايته أن أمنون يناي شاركه في لقاء مع الشيخين صالح خنيفيس وحسين عليان، قبل ساعات من الهجوم على شفاعمرو، إلاّ إنه لم يُشر إلى وجود ميليشيا درزية في المدينة. لا شك في أن يناي – الذي أصبح في سنة 1951 قائد وحدة الأقليات – تعرف على رجل اسمه صالح القنطار الذي تطوع في هذه الوحدة بعد أشهر من احتلال شفاعمرو. إن عدم ورود اسم صالح القنطار في روايتي دونكلمان وشخيفتش وفي وثائق الأرشيفات الصهيونية، يثير تساؤلاً عن رواية يناي التي أضافها غلبر للدلالة على اتفاق مسبق مع دروز قبل احتلال شفاعمرو.

تدل شهادات شفهية متداولة بين سكان عسفيا على أن صالح القنطار كان أحد المتطوعين الذين اعترفت وحدة الأقليات بدرجتهم العسكرية السابقة في الجيش السوري. وجاء هذا الاعتراف نتيجة الطريقة التي كان يتم فيها تنظيم وحدة الأقليات، إذ إن متطوعي جبل الدروز في وحدة الأقليات كانوا يطالبون بالاعتراف بدرجاتهم العسكرية السابقة، كما أشار إلى ذلك دافيد كورن: «كان هناك دروز قد قدموا أنفسهم على أنهم ضباط سابقون، أبناء عائلات من وجهاء جبل الدروز.... غير مستعدين لأن يكونوا تحت قيادة رعاة قرويين [من دروز فلسطين].»[29] ويُستدل من شهادة شفهية لطوفيا ليشنسكي، القائد الأول لوحدة الأقليات، نقلها يهودا عزرائيلي، على أن كثيرين من المتطوعين الدروز الأوائل في وحدة الأقليات طالبوا بالحصول على رتب عسكرية: «طالب كل جندي من عائلة معتبرة بأن يكون ضابطاً.... ضابط واحد كان من عائلة أبو ركن وضابط آخر.... كان من جبل الدروز، من كتيبة شكيب وهاب.... وبعد ذلك، عندما بدأ يصل متطوعون جدد من قرى الجليل، بدأوا يطالبون برتبة ضابط.... حتى بدأنا نختار الملائمين منهم ونبعثهم إلى دورات متعددة في الجيش، بحيث

---

29 كورن، مصدر سبق ذكره، ص 63.

حصلوا على رتب تتلاءم مع قدراتهم.»[30]

ومن هؤلاء المتطوعين كان هناك شاب اسمه إسماعيل القنطار (أقام بيافا قبل سنة 1948). وتقدم بطلب التطوع في وحدة الأقليات، عارضاً البطاقة العسكرية السورية لأخيه صالح القنطار الذي لم تطأ قدمه فلسطين، وما زال يعيش في قريته كناكر في جبل الدروز وعمره (حتى زمن كتابة هذه السطور، تموز/ يوليو 2018) 95 عاماً تقريباً. بقي إسماعيل يحمل اسم أخيه صالح القنطار حتى مماته في قرية عسفيا التي استقر فيها، وبنى عائلة ما زالت تعيش في القرية حتى الآن.[31] ومن المؤكد أن يناي عرف إسماعيل الذي تطوع في وحدة الأقليات، بعد أشهر من احتلال شفاعمرو، حاملاً اسم أخيه صالح. وهذا يعني أن رواية يناي عن الميليشيا الدرزية – التي اختفت عن الأنظار، بعد أن تلقت علماً مسبقاً بالهجوم على شفاعمرو – هي رواية ربما سمعها من إسماعيل متأخراً – بعد تبنيه اسم أخيه صالح القنطار – لتندمج هذه الرواية في روايات أُخرى، ضخّمت دور دروز في احتلال شفاعمرو التي اعتبرتها ليلى بارسونز نقطة تحول في علاقة الدروز بدولة إسرائيل. ويبدو أن يوآف غلبر وظف اختفاء صالح القنطار، جاعلاً منه حدثاً في سلسلة أحداث أدت إلى قيام ما سمّاه «الحلف اليهودي – الدرزي».

ثالثاً: تنظيم وحدة الأقليات بصورة رسمية

في سردية غلبر القائمة على تسلسل متدرج للأحداث، اعتبر إقامة وحدة الأقليات «المظهر الواضح للحلف اليهودي – الدرزي.... [والتي] كانت بالنسبة إلى الدروز التعبير عن سلوكهم النمطي في الولاء للدولة وفقاً لتقاليدهم القديمة.»[32] معتمداً

30 انظر: يهودا عزرائيلي، «أحفه شعمده بمفحن - هدروزيم بمعرخوت هيشوف فهمدينه» («أخوة صمدت في الامتحان: الدروز في معارك المستوطنات والدولة») (القدس: المنظمة الصهيونية العالمية، 1989)، ص 93 - 94.

31 جمعتُ المعلومات عن الأخوين إسماعيل وصالح القنطار من عدة شهادات شفهية متداولة حتى هذه الأيام في قرية عسفيا: من الشيخ أبو صدقي حمزة حمدان (عمره حتى كتابة هذه السطور 103 أعوام)، ومن حسيب أبو ركن، ومن أبناء أقاربه في القرية ومن جيران القنطار: ذبيان ذبيان وخليفة حسون وغيرهما.

32 Gelber, op. cit., p. 239.

على ما كتبه مؤرخ درزي في موضوع «التقية»، وعزا غلبر هذا السلوك النمطي إلى ممارسة الدروز مبدأ «التقية». ومع أن هذا المؤرخ الدرزي كرر ما كتبه كُتّاب غير دروز عن «التقية الدينية» عند الدروز، إلاّ إن غلبر – ومن دون أن يقدم تفسيراً لتطوع بدو وشركس لا يمارسون «التقية» – جعل منها مبدأ سياسياً، فسّر بواسطته تطوع دروز في وحدة الأقليات.[33] وتناول يوآف غلبر تشكيل وحدة الأقليات، منذ أن تعيّن طوفيا ليشنسكي قائداً لها، في فترة الهدنة الثانية (بدأت في 19 تموز/يوليو)، معتمداً على تقارير الاستخبارات الصهيونية، مبيناً أن الهدف من تشكيلها هو استخدامها في «الحرب النفسية، في العمل الاستخباراتي وفي تنفيذ مهمات خاصة وراء خطوط العدو.... والسعي لإقامة علاقات مع أبناء الأقليات في جيوش الأعداء، وخصوصاً جيش الإنقاذ والجيش السوري.»[34]

وتكونت وحدة الأقليات، في رأي غلبر، من مجموعات غير متجانسة، إذ انضم إليها بدو من عرب الهيب الذين أقاموا، منذ ثلاثينيات القرن العشرين، علاقات صداقة مع الحركة الصهيونية، وكانوا، قبل قيام هذه الوحدة، تابعين لفرقة عسكرية بقيادة يتسحاق حنكين. وانضم إليهم، لاحقاً، بدو عرب الزبيدات ليكوّنوا معاً فريقاً، وظيفته جمع معلومات عن الجيش السوري في هضبة الجولان. وبالإضافة إلى البدو، فقد انضم إلى وحدة الأقليات شراكسة كانوا يخدمون سابقاً في لواء غولاني، ثم دروز من قريتي عسفيا ودالية الكرمل، جنّدهم غيورا زايد. وبعد نقاشات بين أصحاب القرار بشأن تشكيل وحدة الأقليات في صيغتها الجديدة، تقرر أن تبقى خارج الإطار الرسمي للجيش الإسرائيلي، وأن تكون على اتصال دائم بالشعبة السياسية في وزارة الخارجية. أمّا من الناحية العسكرية، فقد تقرر أن تكون تابعة لشعبة العمليات في هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، في إطار الأعمال الاستخباراتية.[35] ومع أن المتطوعين

33 Ibid., fn. 50, p. 251؛ وانظر: شكيب صالح، «تولدوت هدروزيم» («تاريخ الدروز») (القدس: وزارة الدفاع، 1989)، ص 45 – 47.

34 يوآف غلبر، «نيتساني هحفتسلت: هموديعين بملحيمت هعتسمؤوت 1948 – 1949» («براعم زنبقة الشاطئ: الاستخبارات في حرب الاستقلال 1948 – 1949»)، مجلدان (تل أبيب: وزارة الدفاع، 2000)، م 1، ص 580.

35 المصدر نفسه، م 2، ص 581.

من دروز وبدو وشراكسة كوّنوا معاً وحدة الأقليات واتخذوا من معسكر نيشر القريب من حيفا مقراً لقيادتهم، في أيلول/ سبتمبر 1948، إلاّ إنهم نُظموا في ثلاث مجموعات بحسب الانتماءات الإثنية، إذ قامت كل واحدة منها بمهمات خاصة في مناطق متعددة. فبدو الوحدة انتقلوا، في بداية كانون الأول/ ديسمبر 1948 إلى منطقة المركز، وأُسنِد إلى الشراكسة، خلال النصف الثاني من سنة 1948، القيام بأعمال تخريبية وراء خطوط الجيش السوري والاتصال بجنود شراكسة في هذا الجيش، وكُلف دروز الوحدة – قبل انتقالهم في آذار/ مارس 1949 إلى النقب – بمحاربة التهريب والتسلل في منطقة تمتد من الحدود اللبنانية إلى سهل بيسان.[36]

وبالإضافة إلى هذه المجموعات الثلاث في وحدة الأقليات، جنّد قادة وحدة الأقليات متطوعين، كوّنوا مجموعات، أطلقوا عليها اسم جبس (يُلفظ حرف الجيم كما يلفظه المصريون، وهي اختصار ثلاث كلمات بالعبرية جيوس بلتي سدير، وتعني تجنيداً غير نظامي). وتولى قيادة هذه المجموعات يسرائيل بن يهودا، الملقب باسم عبدو (1915 – 1999)، والمتخصص بعمليات التفجير وراء خطوط الجيش السوري، وإلى إيسر حلميش (1923 – 2008)، أحد مؤسسي وحدة الأقليات، والناشط في محاربة التهريب والتسلل. فتكوّنت أولى مجموعات التجنيد غير النظامي من موارنة الجنوب اللبناني الذين طلبوا التطوع في الجيش الإسرائيلي في تشرين الأول/ أكتوبر 1948. وبحسب شهادات طوفيا ليشنسكي المحفوظة في أرشيف يغآل ألون (1918 – 1980) (أحد قادة البالماخ والجيش الإسرائيلي وزعيم سياسي)، «كانت وظيفة [متطوعي التجنيد غير النظامي] العمل في.... الجليل لمحاربة التسلل والتهريب. وكانوا يحصلون من الجيش الإسرائيلي على بنادق إنكليزية وعلى أحذية عسكرية فحسب، وكانوا يتقاضون معاشاتهم، من مال حصلت عليه قيادة الوحدة.... من [مبيعات البضائع] المهربة الممسوكة.»[37] وقبل أن تصبح هذه المجموعات غير النظامية جسماً عسكرياً شبه رسمي، يضم في صفوفه مسلمين ومسيحيين وشراكسة

36 المصدر نفسه، م 2، ص 582 - 583.

37 انظر شهادة شخيفتش: المصدر نفسه، م 2، ص 584.

من الجليل، كشف يهوشواع بالمون عن الدوافع من إقامتها وهي: «تشكيل جماعات لصوص بهدف مضايقة متواصلة ضد قرى متعددة موجودة على أرضنا وعلى أرض الأعداء، لكي نُنقص من عدد المتسللين وإجبار العرب على مغادرة البلد.»[38]

وكتب ضابط العمليات في وحدة الأقليات في تقريره، في 27 كانون الأول/ ديسمبر 1948، أن المهمات الملقاة على عاتق مجموعات التجنيد غير النظامي هي القيام بأعمال تخريبية وراء خطوط العدو، وتوزيع مواد دعائية، ومنع التسلل إلى داخل إسرائيل، وتخريب مصحوب بالسرقة في مناطق العدو.[39] ويُستدل من أرشيف الجيش الإسرائيلي على أن نواة هذه المجموعات تشكلت سابقاً، في آذار/ مارس 1948، لتُضم لاحقاً إلى وحدة الأقليات، في أيلول/ سبتمبر 1948، كملحق غير نظامي، يلبس أفرادها اللباس المدني ويُشغّلهم ضباط من الاستخبارات. وتقاضى رئيس كل مجموعة منها شهرياً 17 ليرة، وكل عنصر منها 15 ليرة. ولم تضم مجموعات التجنيد غير النظامي في صفوفها دروزاً، لا من وحدة الأقليات ولا من خارجها، وبقيت مقصورة على متطوعين من طوائف أُخرى: كان أولهم شراكسة من قرية الريحانية، كوّنوا مجموعة بقيادة محمد حاج عمر، ضمت 13 عنصراً. وقامت هذه المجموعة بأعمالها في منطقة الجليل منذ آذار/ مارس 1948 مدة سنة كاملة. وبالإضافة إلى هذه المجموعة، عملت خلال الفترة نفسها مجموعة بدوية برئاسة يحيى فرحان، ضمت على الأقل 6 أفراد. أمّا في منطقة سهول العفولة، فقد عملت، في بداية سنة 1949، مجموعة مسيحية بقيادة حنان سبيت، ضمت على الأقل 7 أفراد. وفي منطقة حيفا، عملت، منذ أيلول/ سبتمبر 1948 حتى شباط/ فبراير 1949، مجموعة من عرب الهيب

38 انظر تصريح بالمون: المصدر نفسه، م 2، ص 584.

39 أرشيف الجيش 7 - 2433/ 1950، من ضابط العمليات في وحدة الأقليات إلى شعبة البحث وشعبة العمليات في قيادة الأركان، 27 كانون الأول/ ديسمبر 1948؛ انظر: رامي زيدان، «تولدوت يحيدة هميعوطيم بِتسَهَل مشنة 1948 عَد شنة 1956» («تاريخ وحدة الأقليات في جيش الدفاع الإسرائيلي من سنة 1948 حتى سنة 1956»)، دراسة ماجستير غير منشورة، جامعة حيفا، 2004، ص 75 - 76. حصل رامي زيدان على وثائق من الجيش الإسرائيلي بفضل يوآف غِلبر الذي أرشد وأشرف على دراسته.

بقيادة عبد سليم، ضمت 8 أفراد. وعملت في منطقة المثلث الشمالي حتى قرية باقة (اليوم مدينة) مجموعة من مسلمي الناصرة بقيادة أحمد حريش، ضمت على الأقل 8 أفراد، وفي منطقة المثلث جنوب باقة، عملت، من تشرين الثاني/ نوفمبر 1948 حتى كانون الثاني/ يناير 1949، مجموعة مسلمة من الناصرة مكونة من 5 أفراد، يقودهم نجيب عرسان عبد الحليم. وفي منطقة قلقيلية، عملت، من أيلول/ سبتمبر 1948 حتى كانون الثاني/ يناير 1949، مجموعة مسيحية من الناصرة مكونة من 15 فرداً يقودها سعيد ورور. وفي منطقة مجدو والناصرة والكرمل، عملت مجموعة بقيادة عبد المجيد خضر (1920 - 1991) الذي أطلق على نفسه اسم عاموس يركوني بعد أن تطوع رسمياً في الجيش الإسرائيلي وأصبح أول ضابط بدوي فيه.[40]

اعتماداً على أرشيف الجيش، وصف غلبر بعض أعمال هذه العصابات المنظمة التي تدل على دورها في تهجير الفلسطينيين، وعلى طابعها اللصوصي، ومنها مثلاً سرقة أبقار من قرى وراء الحدود، ومن قرى عربية بقيت داخل الدولة الجديدة. ففي كانون الأول/ ديسمبر 1948، قامت إحدى هذه العصابات بسرقة قطعان غنم وماعز من قرى المثلث، وصل عددها إلى 250 رأساً. وبعد شهر تقريباً قامت عصابة أُخرى بعملية سطو مسلح في قرية إكسال الواقعة جنوبي شرقي مدينة الناصرة. وفي بداية سنة 1949، أعاد مشغلو مجموعات التجنيد غير النظامي تحديد مهماتها، إذ شُكلت لجنة تنسيق من ممثلين للشرطة ووزارة الخارجية، وترأسها من شعبة الاستخبارات، يهوشواع بالمون وإيسر هرئيل (1912 - 2003) الذي أصبح، بعد قيام دولة إسرائيل القائد الأول لجهاز الشاباك المسؤول عن الأمن الداخلي، ثم القائد الثاني لجهاز الموساد، بعد رؤوفين زسلاني (شيلواح) الذي عرضنا نشاطه في الفصل الثاني. وقررت هذه اللجنة أن تقوم مجموعات التجنيد غير النظامي قبل حلها، في29 نيسان/ أبريل 1949، بعمليات خاصة «منافية للقانون لضرورات أمنية.... بحسب تعليمات الشعبة السياسية ومديرية الشرق الأوسط».[41] ولم تلتحق هذه المجموعات بوحدة الأقليات ما عدا عدداً قليلاً جداً

40 انظر: زيدان، مصدر سبق ذكره، ص 76 - 77.

41 انظر: غلبر، مصدر سبق ذكره، م 2، ص 585.

من الشراكسة والبدو التابعين لها.[42]

وفي الوقت الذي كانت السلطات الإسرائيلية تخفي أعمال مجموعات التجنيد غير النظامي المكونة من شراكسة وبدو ومسلمين ومسيحيين يحملون الهوية الإسرائيلية، عمدت إلى استخدام المتطوعين الدروز في وحدة الأقليات للدعاية، بهدف دق الإسفين بين الدروز والعرب، مصورة إياها أنها وحدة درزية فحسب. وبدأت هذه السياسة مباشرة بعد معركة هوشة والكساير، إذ كثف قادة وحدة الأقليات جهودهم لزيادة عدد المتطوعين من دروز الكرمل والجليل، ومن بقايا دروز سوريين سكنوا في فلسطين قبل سنة 1948، ليصل عدد أفراد هذه الوحدة، في نيسان/ أبريل 1949، بحسب طوفيا ليشنسكي، إلى 850 عنصراً (400 درزي، منهم 80 سورياً ولبنانياً و200 بدوي، 100 شركسي و150 يهودياً)،[43] وبحسب تقرير الجيش الإسرائيلي، وصل العدد في هذا الشهر إلى 800 جندي وضابط، بمن فيهم 170 يهودياً.[44]

رابعاً: متطوعو فوج جبل العرب بعد معركة هوشة والكساير

ومع أن طوفيا ليشنسكي، لم يُعطِ في شهاداته كيف تم تجنيد 80 متطوعاً من دروز سورية ولبنان، إلاّ إنه اعترف بأن وحدة الأقليات «انتهجت سياسة مقصودة في تجنيد أكبر عدد من المنشقين [عن فوج جبل العرب] بهدف تقويض ثقة البلاد العربية بالدروز.»[45] لكن قائمة بأسماء المتطوعين الدروز في وحدة الأقليات، في 19 آب/ أغسطس 1948، أي بعد عشرة أيام من انتقالها إلى معسكرها في نيشر، وشهرين من معركة هوشة والكساير، لم تُشر إلى وجود جنود سوريين ولبنانيين بين أسمائها. وضمت القائمة أسماء 70 متطوعاً: 42 من عسفيا، 26 من دالية الكرمل، بالإضافة إلى

42 أرشيف الجيش 68 – 56/ 1951، من ضابط العمليات في وحدة الأقليات إلى هيئة الأركان العامة، 29 نيسان/ أبريل 1949.

43 من شهادات طوفيا ليشنسكي المحفوظة في أرشيف يغآل ألون التي نقلها غلبر، مصدر سبق ذكره، م 2، ص 586.

44 انظر: زيدان، مصدر سبق ذكره، ص 67.

45 انظر:

Gelber, op. cit., p. 240.

واحد من شفاعمرو، وواحد من مجدل شمس، أعالوا، بحسب القائمة، 211 فرداً من عائلاتهم.[46] وهذا يعني أن دروزاً من أصول سورية ولبنانية انضموا إلى الوحدة بعد أن عيَّن قائد أركان الجيش الإسرائيلي، في 24 آب/ أغسطس 1948، طوفيا ليشنسكي قائداً لها. ويكشف كتاب تعيين هذا الأخير عن استخدام إقامة وحدة لأغراض سياسية، إذ جاء فيه: «يتلقى القائد المعيّن [ليشنسكي] الأوامر المتعلقة بالعمليات من قيادة الأركان. أمّا من الناحية السياسية للعمليات، فعليه الاتصال بمديرية السياسة الخارجية.»[47]

وقبل أن نعود إلى موضوع استخدام وحدة الأقليات كوسيلة سياسية دعائية، نتوقف عند مسألة المتطوعين من دروز سورية ولبنان الذين ربما وصل عددهم، في نيسان/ أبريل 1949، إلى العشرات، كان معظمهم من عمال سكنوا في فلسطين (في يافا وحيفا وفي قرى الكرمل والجليل) قبل سنة 1948. وعلى الرغم من ذلك فإننا نجد أن المؤرخين الإسرائيليين بالغوا كثيراً في إعطاء المتطوعين من بقايا فوج جبل العرب أهمية في تشكيل وحدة الأقليات. ومن دون أن يشيروا إلى عددهم، اعتبر بعضهم معركة هوشة والكساير نقطة تحول، أدت إلى انشقاق كثيرين من جنود هذا الفوج وانضمامهم إلى الجيش الإسرائيلي. لقد ذكرنا – في الفصل الثالث – أن هذا الفوج خسر في معركة هوشة والكساير وحدها 86 عنصراً، بالإضافة إلى عشرات الجرحى، وعاد جنوده في معظمهم إلى أوطانهم، قبل انسحاب مَنْ تبقى منه (50 عنصراً) إلى المالكية. ويظهر من تقرير قدمه، في 12 كانون الثاني/ يناير 1955، يعقوب تسفيه، قائد وحدة الأقليات (من سنة 1954 حتى سنة 1956) إلى شعبة الاستخبارات أن عدد المتطوعين من بقايا هذا الفوج في وحدة الأقليات لم يزد على ستة أفراد، ذكر أسماءهم ودرجاتهم العسكرية: أنيس حاطوم، ضابط سابق في فوج جبل العرب، تطوع في الجيش الإسرائيلي وتركه قبل سنة 1955؛ قاسم سعيد قنطار، رقيب سابق

46 أرشيف الدولة 6/ 1318/ 20، رسالة من قيادة وحدة الأقليات إلى المشرف على توزيع الغذاء تتضمن «قائمة بأسماء المجندين الدروز»، 19 آب/ أغسطس 1948.

47 أرشيف الدولة، وزارة الخارجية/ 7249/ 49/ 219، رئيس الأركان إلى طوفيا ليشنسكي، سري للغاية، 24 آب/ أغسطس 1948.

في فوج جبل العرب، ترك الجيش الإسرائيلي قبل سنة 1955؛ فواز بشير القنطار، رقيب سابق في هذا الفوج، نال درجة ملازم أول في الجيش الإسرائيلي، وبقي في الخدمة العسكرية إلى ما بعد سنة 1955؛ صالح شاهين بلعوس، رقيب سابق في هذا الفوج، انتقل إلى الشرطة الإسرائيلية، بعد خدمته في الجيش الإسرائيلي؛ هايل جاد الله عزيز، رقيب أول سابق في هذا الفوج، ترك الجيش الإسرائيلي قبل سنة 1955؛ وأخيراً إسماعيل حسن قبلان، ضابط سابق في هذا الفوج، نال درجة ملازم ثان في وحدة الأقليات التي تركها قبل سنة 1955 لينضم إلى ضباط الاحتياط في الجيش الإسرائيلي.[48] وكما أشرنا سابقاً، كان هذا الأخير واحداً بين أربعة ضباط من الفوج الذين اتصلوا بالقوات الإسرائيلية، ثم غادر فلسطين، ليعود إليها بعد سنة تقريباً. هذا ما أكدته، أيضاً، وثيقة في أرشيف الجيش، حددت تاريخ التحاقه بالجيش الإسرائيلي، في أيار/ مايو 1949.[49]

لم تقتصر المبالغة في عدد المنشقين عن فوج جبل العرب، بعد معركة هوشة والكساير، وتطوعهم في الجيش الإسرائيلي على مؤرخين صهيونيين فحسب، بل تبناها وضخمها أكثر كثيراً إيلان بابه، المؤرخ الإسرائيلي غير الصهيوني. ففي كتابه: «التطهير العرقي في فلسطين» (المترجم عن الإنكليزية)، زعم إيلان بابه أن معركة هوشة والكساير كانت معركة وهمية، وأن جنود فوج جبل العرب التحقوا كلهم بلا استثناء بالجيش الإسرائيلي. ووضع بابه هذه المعركة وهذا الالتحاق بالجيش الإسرائيلي في سياق ما سمّاه «الخضوع لقوة متفوقة في سنة 1948، تمثل: «في قرار عدد من الأقليات الإثنية في البلد ترك المعسكر الفلسطيني والانضمام إلى القوات اليهودية. أولاها وأهمها الأقلية الدرزية التي تعتبر نفسها مسلمة، مع أن الإسلاميين التقليديين لا يقبلون هذا الادعاء.... ويكتسب أهمية خاصة في هذا السياق الدروز [في فوج جبل العرب] الذين انضموا إلى جيش الإنقاذ عندما دخل البلد، لكن في بداية نيسان/ أبريل 1948، فرَّ 500 منهم من جيش الإنقاذ وانضموا إلى القوات اليهودية. أمّا كيف حدث

48 أرشيف الجيش 1 – 222/ 1957، تقرير يعقوب تسفيه إلى شعبة الاستخبارات، 12 كانون الثاني/ يناير 1955.

49 المصدر نفسه 859 – 721/ 1972، يوميات العمليات العسكرية لشهر أيار/ مايو 1949.

ذلك فإنه يشكل واحداً من أغرب فصول حرب 1948. إذ طلب الفارّون، قبل أن يغيروا معسكرهم، من القادة العسكريين اليهود في الجليل افتعال معركة وهمية وأخذهم أسرى، ومن ثم يعلنون ولاءهم للصهيونية. وجرى تمثيل هذه المعركة الوهمية بالقرب من بلدة شفاعمرو، بين قريتي الكساير وهوشة - كلتاهما دمرت فيما بعد - ومن ثم وقّع الدروز تحت اسم طنان 'معاهدة حقن دماء'.»[50] ومن دون أن يستند إلى أي مصدر مكتوب أو شهادة شفهية، أضاف بابه: «وكانت واحدة من النتائج المأسوية لهذا الانتقال إلى معسكر العدو [الصهيوني] أن القوات الدرزية أصبحت الأداة الرئيسية بأيدي اليهود لتنفيذ تطهير الجليل عرقياً.»[51]

صحيح أن المؤرخ لا يستطيع الملاءمة بين الأحداث التاريخية، كما وقعت فعلاً وبين عرضه التاريخي المكتوب، ولا يستطيع - مهما يكن صادقاً - كشف الماضي من خلال مصادره، بل يستطيع كشف المصادر فحسب. ومع أن كل سردية تاريخية تحوي، في نظري، على كثير من عناصر السردية الأدبية المتخيلة، إلاّ إنها تختلف عنها في أنها تعتمد على مصادر تحمل في طياتها قرائن تدل على حدوث أحداث قام بها أناس حقيقيون، عاشوا في الماضي. ومهما تكن العناصر المتخيلة متغلغلة في السردية التاريخية، فإن المؤرخ المهني لا يخلق أحداث التاريخ من العدم، بل يعتمد في سردها على عناصر أولية مكونة من بقايا الماضي. من هنا فإن المقياس في الحكم على صدقية المؤرخ تُقاس بعدم التلاعب في استخدام مصادره التي تزوده بالعناصر الأولية الضرورية لسرديته المتمثلة في تعيين زمان حدوث الحدث التاريخي ومكانه، وفي معرفة الناس الفاعلين في حدوثه. لكن هذا كله لا ينطبق على الفقرة السابقة المقتبسة من كتاب «التطهير العرقي»، وهي، في نظري، مجرد تأويل، أنشأ منه إيلان بابه رواية متخيلة، تستند إلى مصدر واحد لا علاقة بينه وبين تأويله. ففي حواشي كتابه،[52] ظهر أنه اعتمد على مقالة بالإنكليزية للمؤرخة ليلى بارسونز

---

50 إيلان بابه، «التطهير العرقي في فلسطين»، ترجمة أحمد خليفة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2007)، ص 126 - 127.

51 المصدر نفسه، ص 127.

52 المصدر نفسه، حاشية 69، ص 308.

بعنوان «الدروز وولادة إسرائيل»، والتي تُرجمت إلى العربية.[53] الغريب في الأمر هو أن ليلى بارسونز لم تذكر، في هذه المقالة – حتى بكلمة واحدة – معركة هوشة والكساير، وإنما عرضت سريعاً الرواية الصهيونية بشأن احتلال شفاعمرو الذي حدث بعد شهر تقريباً من هذه المعركة. وربما يكون إيلان بابه قد خلط بين احتلال شفاعمرو والمعركة، لكن كيف استنتج من مقالة بارسونز أن كل جنود فوج جبل العرب في جيش الإنقاذ، البالغ عددهم 500 جندي فرّوا، في بداية نيسان/ أبريل 1948، وانضموا إلى القوات اليهودية، مفتعلين معركة وهمية وأخذهم أسرى؟ فلو كان إيلان بابه قد توخى الدقة في استخدام مصادره لقرأ جيداً مقالة بارسونز التي لا يوجد فيها ذكر لفرار 500 جندي افتعلوا معركة وهمية ومثلوا مسرحية أخذهم أسرى. صحيح أن بارسونز تشير في الصفحة الأولى من مقالتها إلى كتابها: «الدروز بين فلسطين وإسرائيل» الذي اعتمدت فيه على مصادر أولية، ووصفت شراسة هذه المعركة التي وقعت في 16 نيسان/ أبريل 1948، وراح ضحيتها عشرات الجنود الدروز بين قتيل وجريح. وما دام إيلان قد أشار إلى معركة هوشة والكساير التي اعتبرها وهمية فهو، إذاً، سمع عنها، وربما عرف شيئاً ما عنها. فلِمَ، إذاً، لم يعد إلى المصادر الإسرائيلية وغيرها ليتعرف على تفصيلاتها، ولِمَ لم يعد إلى كتاب بارسونز، مفضلاً الاعتماد على مقالتها فحسب؟ لا يوجد عندي تفسير لذلك سوى أن الاعتماد على كتاب بارسونز لم يكن ملائماً لسرديته القائلة إن الدروز ساهموا في التطهير العرقي للفلسطينيين. وربما فضّل بابه تجاهل كتاب بارسونز، واختار أن يتصفح مقالتها – من دون أن يتعمق في قراءتها – لأن موضوعها هو تقويض أطروحة بني موريس القائلة إن «نزوح اللاجئين الفلسطينيين كان عرضياً، ولم يكن عن قصد.» ففي نقدها لبني موريس، طرحت بارسونز السؤال التالي: «هل كان الجيش الإسرائيلي خلال الفترة 1947 – 1949 يعامل كل مجموعة سكانية من المجموعات الدينية الفلسطينية معاملة مختلفة عن معاملة المجموعات الأُخرى الدينية؟» ثم أضافت: «إذا كان الفلسطيني المسلم يُطرد لمجرد

53 ليلى بارسونز، «الدروز وولادة إسرائيل»، في: يوجين روغان وآفي شلايم (محرران)، «الحرب من أجل فلسطين: إعادة كتابة تاريخ 1948»، تعريب أسعد كامل إلياس (الرياض: مكتبة العبيكان، 2004)، ص 109 – 176.

أنه مسلم، بينما كان يُسمح للمسيحي أو الدرزي بالبقاء لأنه مسيحي أو درزي، فإن هذه الانتقائية، وهذا العمل الانتقائي، يشير إلى أن مقداراً على الأقل من العَمْد أو التخطيط تخلل عملية الطرد.»[54]

من الصعب الفصل بين إقامة وحدة الأقليات والسياسة الإسرائيلية الانتقائية التي أبقت دروز فلسطين في قراهم خلال النكبة وبعدها، وسنعود إلى ذلك. وفي بحث شمعون أفيفي، الضابط السابق في الاستخبارات (المذكور سابقاً) المستند إلى الأرشيفات الإسرائيلية، ربط بين تجنيد الدروز والسياسة الصهيونية، إذ قال: «كانت إقامة وحدة الأقليات وتجنيد [الدروز] سياسة إسرائيلية، سعت لتوسيع الخطوط الفاصلة بين الدروز (وأقليات أُخرى) والمسلمين.... تمت عملية التجنيد على يدي زعماء الطائفة، رؤساء العائلات المهمة الذين أرادوا إثبات ولائهم لدولة إسرائيل.»[55] وبينما تُظهر الأرشيفات الإسرائيلية أن الاستخبارات العسكرية كانت تخفي نشاط مجموعات التجنيد غير النظامي، فقد كشفت أن أصحاب القرار في المؤسسات العسكرية والسياسية كانوا معنيين في إبراز هذه السياسة في الإعلام لدق إسفين الفرقة بين الطائفة الدرزية وسائر الطوائف، لا في فلسطين فحسب، بل في سورية ولبنان أيضاً، انسجاماً مع سياسة عليا راهنت على كسب الأقليات في الشرق الأوسط. وتناول يوآف غلبر هذه السياسة، مقدماً أمثلة لمحاولات الحكومة الإسرائيلية الاتصال بقيادات وشخصيات مارونية وكردية وغيرها، معتبراً أن «التوجه نحو الأقليات أدى دوراً خلال حرب الاستقلال [خلال النكبة]. وكان أحد تجلياته إقامة وحدة الأقليات في الجيش الإسرائيلي التي كان أحد أهدافها خلق صراع بين الأكثرية [المسلمة] والأقليات في البلاد العربية وجذب طوائف الأقليات نحو إسرائيل.... [مثل] الدروز، والموارنة، والشراكسة، والكرد، والعلويين.»[56]

تعززت سياسة التوجه نحو الأقليات، عندما استحدثت الحكومة الموقتة للدولة الجديدة دائرة خاصة، سمّتها دائرة الشرق الأوسط، تابعة لوزارة الخارجية، تولى

54 المصدر نفسه، ص 112.

55 أفيفي، مصدر سبق ذكره، ص 74.

56 انظر: غلبر، مصدر سبق ذكره، م 2، ص 874 – 890، الاقتباس من ص 874.

إدارتها يعقوب شمعوني (1915 – 1996)، وهو مستشرق، عمل سابقاً في جهاز استخبارات شاي. ولن نتتبع مشاريعه الكثيرة التي حاول من خلالها تنفيذ السياسة الصهيونية تجاه الأقليات في الشرق الأوسط، مركزين على الأقلية الدرزية. ففي رسالة بعث بها، في 16 أيلول/ سبتمبر 1948، إلى إلياهو ساسون (1902 – 1978) رئيس الشعبة العربية في الوكالة اليهودية، أشار شمعوني إلى أنه منشغل، منذ تموز/ يوليو 1948، بإقامة جريدة عربية ومحطة إذاعة ناطقة بالعربية تابعتين لمديرية الخارجية، يديرهما متخصصون بالشؤون العربية، بهدف ترويج الدعاية الصهيونية عن معاملة إسرائيل الحسنة للأقليات.[57] وبحسب تقرير بعنوان «الدروز في حرب إيرتس يسرائيل [فلسطين]» الذي أشرنا إليه سابقاً، ركزت الدعاية الإسرائيلية تركيزاً كبيراً على وحدة الأقليات عبر أثير الإذاعة بالعربية التي وصفتها بـ«رمز الأخوة بين الطوائف» وبالدليل على معاملة إسرائيل الحسنة لأبناء الأقليات، بعكس معاملة المسلمين السيئة لهم في الدول العربية. وبحسب التقرير نفسه، علم عملاء إسرائيل العائدون من سورية ولبنان بأن البث الإذاعي بالعربية كان له «أثر كبير جداً» في سلطات هذه الدول، إذ عملت على تحسين علاقاتها بالدروز.[58]

خامساً: «خنجر مسموم لطعن ظهر العرب»

لخص بالمون في تقريره «نشاطنا بين الدروز» – المشار إليه سابقاً – النتائج الناجمة عن إقامة وحدة الأقليات: «من المؤكد أن هذا العمل [إقامة الوحدة] دمر كل طرق عودة [الدروز] إلى الوراء.»[59] وفي رسالة إلى وزارة الأقليات، في 17 تشرين

57 أرشيف الدولة، وزارة الخارجية/ 2570/ 11، يعقوب شمعوني إلى إلياهو ساسون، 16 أيلول/ سبتمبر 1948.

58 أرشيف الجيش 13/ 52/ 1957، تقرير «الدروز في حرب إيرتس يسرائيل [فلسطين]»، 1 آب/ أغسطس 1948؛ انظر أيضاً:
Gelber, op. cit., p. 241.

59 أرشيف الهاغاناه 105/ 95، تقرير بالمون «نشاطنا بين الدروز»، 5 آب/ أغسطس 1948؛ التقرير موجود أيضاً في أرشيف الدولة، وزارة الخارجية/ 2565/ 8، «نشاطنا بين الدروز»، 5 آب/ أغسطس 1948.

الأول/ أكتوبر 1948، اقترح مردخاي شخيفتش توظيف نجاح تجنيد الدروز في إقامة علاقات مع أبناء الطائفة الدرزية في سورية ولبنان والشرق: «نحن نقيم مع هذه الطائفة 'فليرت' [علاقة تشبه علاقة الخطيب بخطيبته] وحتى الآن وصلنا إلى هدفنا. في كل عمل من هذا النوع - لا نستطيع أن نقدر مدى تعاون طائفة كهذه معنا حتى النهاية. ومن دون أن نتوهم، من المحتمل أن ينزلق جانباً بعض المرتبطين بنا، لكن إذا فكرنا عميقاً وتعرفنا على موقفهم وعلاقتهم مع [الدروز] في الجانب الآخر من الحدود [في سورية ولبنان] ومواقع قراهم القريبة من الحدود، عندها يجب أن نعرف كيف نستغل الإمكانات المتاحة لنا.»[60]

لقد رأينا أن ناشطي الحركة الصهيونية دأبوا - منذ الثورة الفلسطينية في سنة 1936، وخصوصاً خلال حرب 1948 - في استغلال كل فرصة متاحة لكسب أفراد من الأقلية الدرزية، مهما يكن وزنهم داخل الطائفة. وكان أحد هؤلاء أنيس حاطوم (أشرنا إليه سابقاً) الذي وصل إلى فلسطين، في 9 شباط/ فبراير 1948، أي قبل وصول فوج جبل العرب بشهرين تقريباً، ليجتمع بممثلين عن جهاز استخبارات شاي، عارضاً عليهم تطوعه في حربهم الدفاعية، وزاعماً أنه مبعوث من جمعية اتحاد الشباب السورية المعارِضة التي يقودها محمد الأطرش. ومع أن رجال الاستخبارات لم يأخذوا كلامه على محمل الجد، إلاّ إن غيورا زايد ساعده على زيارة أقاربه في دالية الكرمل،[61] ليتبين لاحقاً أنه نفذ عمليات تخريبية وراء خطوط الجيش السوري، بما فيها نسفه جسوراً في هضبة الجولان.[62] والمثل الثاني إقامة علاقات بأشخاص من منطقة جبل الشيخ (هضبة الجولان)، أبدوا استعدادهم للتعاون. واستغلت الاستخبارات الإسرائيلية الخلافات العائلية في قرى منطقة جبل الشيخ، فجندت في أيار/ مايو 1948، حمود الصفدي من مجدل شمس الذي زعم أنه قادر على إضعاف

60 أرشيف الدولة، وزارة الخارجية/ 1318/ 20، من شخيفتش إلى وزارة الخارجية، 17 تشرين الأول / أكتوبر 1948.

61 أرشيف الهاغاناه 105/ 195، تقرير صهيوني، 16 شباط/ فبراير 1948.

62 انظر:

Gelber, op. cit., p. 244.

مركز عائلة أبو صالح التي اتهمها بالتعاون مع القاوقجي.[63] وفي 30 حزيران/يونيو 1948، التقى عمانوئيل فريدمان وشبيرا دوري (ضابطان من الاستخبارات الإسرائيلية) شخصين من مجدل شمس وعين قنيا، زعما أنهما من معارضي عائلة أبو صالح. وطلب هذان الضابطان من هذين الشخصين (من مجدل شمس وعين قنيا) تجنيد ضباط دروز من الجيش السوري لمصلحة الدولة الجديدة، وتوزيع منشورات في اللغة العربية، تدحض الأخبار المنتشرة في سورية عن «الأعمال الوحشية التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي.»[64] وللوقوف على الإمكانات المتاحة في قرى جبل الشيخ، طلبت الاستخبارات الإسرائيلية من أحد مخبريها في المنطقة (غير معروف اسمه) جمع معلومات عن الأجواء السياسية السائدة في هذه المنطقة، خلال تموز/يوليو 1948. وكعادة متعاونين دروز سابقين مع الصهيونيين، أقحم هذا المخبر اسم سلطان الأطرش لتبرير تعاونه وتعاون بعض القاطنين في قرى الجولان مع القوات الإسرائيلية. وفي تبريره هذا، زعم أن «لسلطان الأطرش علاقات وثيقة بـ[الملك] عبد الله [بينما] لا يوجد له أي علاقة مع الحكومة السورية [ولهذا] صرح سلطان في لقاء مع وجهاء دروز مجاورين للحدود [قرى الجولان] بأنه راض عن علاقتهم مع اليهود.» ومن الصعب تصديق ما نسبه كاتب هذا التقرير إلى سلطان الأطرش، لأنه في تقريره يناقض نفسه حين يكتب أن سلطان الأطرش صديق لوجهاء عائلة أبو صالح الذين، في رأيه، كانوا يطاردون المتعاونين مع الاستخبارات الإسرائيلية: «سلطان كنج [أبو صالح] وعائلة كنج قدموا معلومات [للجيش السوري] عن هؤلاء الدروز الذين لهم اتصالات باليهود وقد قام ضابط التحقيقات السوري.... بالبحث عنهم في مجدل شمس.»[65]

أعطت حكومة إسرائيل الموقتة يعقوب شمعوني صلاحيات التنسيق بين أصحاب القرار الصهيونيين المشتغلين بالشأن الدرزي ووجهاء دروز بهدف زعزعة مؤسسات الدولة السورية. وتجلى هذا التنسيق في مذكرة، بعث بها شمعوني إلى

63 أرشيف الهاغاناه 105/ 31 تقرير شبيرا دوري «معلومات متفرقة»، 24 أيار/مايو 1948.

64 المصدر نفسه، تقرير شبيرا دوري «اللقاء مع الدروز»، 2 تموز/يوليو 1948.

65 المصدر نفسه 105/ 195، تقرير للاستخبارات، 27 تموز/يوليو 1948.

موشيه شاريت (شرتوك) (1894 – 1965)، وزير الخارجية، يخبره أن يهوشواع بالمون، أرسل، في منتصف آب/أغسطس 1948، الشيخ لبيب إلى سورية في مهمة خاصة محددة الأهداف: «الالتقاء مع سلطان الأطرش وإقناعه – لا باسمنا، بل باسم دروز إسرائيل – أن يقيم معنا علاقات، وأن يبدأ بتحضير برامج عملية مشتركة.» وأعاد شمعوني في هذه المذكرة التشديد على: «أننا أملينا على لبيب، في حالة مجيء أحد من عائلة الأطرش إلى بيروت يحمل معه أخباراً [عن موقف سلطان الأطرش] أن يحاول [لبيب] التأكيد ثانية أن ليس دولة إسرائيل هي التي تطلب تأييد أو تعاون الدروز، بل هو [لبيب]، كممثل عن دروز البلد جاء ليقنع إخوانه في الجبل بأن تعاوناً كهذا بحاجة إلى موقف درزي.» لكن لبيب لم يستطع الوصول إلى سلطان الأطرش بسبب ملاحقة السوريين لخطواته، فاكتفى – بحسب هذه المذكرة – بمحاولة لقاء أخيه زيد الأطرش في بيروت ليتعرف منه على موقف سلطان الأطرش من الأحداث، وحثه على التمرد ضد الحكومة السورية.[66]

ومع أن هذه المذكرة لا تؤكد حدوث اللقاء مع زيد الأطرش، إلاّ إن شمعوني أصر على الوصول إلى سلطان الأطرش، كما عبّر عن ذلك في رسالة بعث بها إلى ساسون، رئيس الشعبة العربية في الوكالة اليهودية، في 16 أيلول/ سبتمبر 1948: «لقد فكرنا ملياً في هذا [الاتصال بسلطان].... نحن نعتقد أن الاتصال مع قوى لها إمكانات التمرد في سورية، طبعاً، بقيادة الدروز، يمكن أن يخلق كثيراً من الأضرار، ويكون بمثابة طعن خنجر مسموم في ظهر وحدة العرب الذين ما زالوا ينوون محاربتنا.»[67] لقد فشل لبيب أبو ركن في مهمته (لقاء زيد الأطرش) بدليل أن الناشطين الصهيونيين أرسلوه ثانية، في 17 أيلول/ سبتمبر، في المهمة نفسها، لكنه «توقف في حاصبيا، خائفاً من مواصلة طريقه بسبب الاشتباه فيه وملاحقتهم إياه.»[68] زد على ذلك، في هذا الوقت

66 أرشيف الدولة، وزارة الخارجية/ 2565/ 8، مذكرة شمعوني «العمل بين الدروز» إلى شرتوك (موشيه شاريت)، 15 أيلول/ سبتمبر 1948.

67 المصدر نفسه، وزارة الخارجية/ 2570/ 11، من يعقوب شمعوني إلى إلياهو ساسون، 16 أيلول/ سبتمبر 1948.

68 المصدر نفسه، من يعقوب شمعوني إلى إلياهو ساسون، 19 أيلول/ سبتمبر 1948.

بالذات، كان سلطان الأطرش وأخوه زيد مشغولَين بحل «خلاف الطرشان والشعبية» الذي تجدد في بداية تموز/يوليو 1948، الأمر الذي دفع بزعماء دروز لبنان– من جديد– إلى تشكيل وفد صلح، في أيلول/سبتمبر 1948، برئاسة الشيخ علي مزهر، قاضي مذهب الدروز في لبنان، وعارف بك النكدي.[69]

كانت محاولة يعقوب شمعوني الجديدة الوصول إلى سلطان الأطرش امتداداً لمحاولات سابقة مبنية على اعتقاد خطأ، مصدره المعلومات التي كان المتعاونون الدروز يخترعونها بشأن موقف سلطان الأطرش لتبرير تعاونهم وإرضاء مشغليهم. لقد عرضنا في الفصول السابقة من هذا الكتاب عيّنات لهذه المعلومات المعتمدة على «أقاويل» ما زال مؤرخون صهيونيون وكُتّاب دروز متماهون مع الخطاب الصهيوني يروجونها بشأن مواقف سلطان الأطرش. وفي هذا السياق أقدم عينة للمعلومات التي اضطر شمعوني نفسه إلى التشكيك في صحتها. فبحسب مذكرة شمعوني إلى موشيه شاريت التي أشرنا إليها سابقاً، عاد، في 31 آب/أغسطس، من جبل الدروز أنيس حاطوم– المشار إليه سابقاً– إلى حيفا برفقة مهنا حاطوم وفارس الدوير للقاء مردخاي شخيفتش، ثم لقاء تسفي ميكلر، أحد العاملين السابقين في الشعبة العربية في جهاز شاي وأحد الذين عاونوا شمعوني في تنفيذ سياسته تجاه الأقليات.[70]

بعد هذه اللقاءات التمهيدية، رتب شمعوني اجتماعاً في دائرة الشرق الأوسط في تل أبيب بهؤلاء الدروز الذين اعتبرهم وفداً درزياً. وبالإضافة إلى شمعوني، حضر الاجتماع عزرا دانين وتسفي ميكلر وأمنون يناي. فتكلم مهنا حاطوم باسم الوفد الدرزي، زاعماً «أنهم موفدون من سلطان الأطرش، لتمهيد الطريق إلى اتفاق بين الدروز وإسرائيل بشأن تمرد في سورية بمساعدة عسكرية ومالية تقدمها إسرائيل.» لكن الناشطين الصهيونيين شككوا في صحة المعلومات، كما أوضح شمعوني: «كان في كلام مهنا عدة نقاط مبهمة جداً أثارت شكوكنا ودفعتنا إلى التحفظ وأخذ الحذر.

69 المصدر نفسه، من يعقوب شمعوني إلى إلياهو ساسون، 6 أيلول/سبتمبر 1948؛ أرشيف الهاغاناه، 105/95، تقرير، 27 أيلول/سبتمبر 1948.

70 انظر: المصدر نفسه، وزارة الخارجية/2565/8، مذكرة شمعوني «العمل بين الدروز» إلى شرتوك (موشيه شاريت)، 15 أيلول/سبتمبر 1948.

أخبرَنا [مهنا] أن الدروز في تحضيرهم للتمرد اتصلوا قبل سنة بممثلين فرنسيين بواسطة مبعوثهم، سلمان حمزة الذي التقى دبلوماسيين فرنسيين في عمّان.» لكن هؤلاء الدروز ارتبكوا كثيراً عندما «أخبرناهم أننا ذاهبون إلى التحقق من هذه الرواية عبر مندوبنا في باريس.» وأضاف شمعوني أن الشكوك زادت عندما ذكر هؤلاء الدروز أسماء عدة تنظيمات معارضة في سورية تم التنسيق معها لتنفيذ التمرد: «لم يكن بوسعنا التخيل أن رجلاً كسلطان الأطرش صاحب تجربة قديمة في التمرد يمكن أن يكون قد كشف خططه السرية لأشخاص كثيرين كهؤلاء» الذين اقترحوا خطة مفصلة للتمرد، مطالبين بـ80 مليون ليرة سورية وعتاد عسكري لتجنيد 1000 متمرد. هذا كله جعل شمعوني يستنتج: «ليس عندنا ثقة كاملة بأن الأشخاص الذين تكلمنا معهم مبعوثون من سلطان. [لكن].... حتى لو كانوا غشاشين – مغامرين، فإننا لم نقل لهم شيئاً يمكن أن يضر [بنا].» وبعد الطلب من ساسون فحص الأمر في باريس، أبرق هذا الأخير إلى مكتب شمعوني: «فيما يتعلق بالفرنسيين – لا يوجد أي أساس» لرواية هؤلاء الدروز.[71]

أمّا موقف سلطان مما كان يحدث في فلسطين، فقد عبّر عنه في مقابلة مع صحيفة «النصر»، في 1 أيلول/سبتمبر 1948، انتقد فيها مواقف الزعماء العرب من القضية الفلسطينية: «لقد شبعنا تصريحات وخطابات لا تفيد في شيء. كل يوم يخرج الزعماء العرب بتصريحات من دون نتائج.... القضية [الفلسطينية] تهم كل العرب، وهي لا تحتاج إلى خطابات، بل إلى سل السيف في وجه العدو الذي يهدد كل الأقطار العربية.... إن الدروز لا يعرفون الجبن أو الخيانة، وقد جُبلوا على مقارعة المضطهِدين.... لقد كتبت إلى زعماء الدروز [في فلسطين] ودعوتهم إلى أن يقفوا صامدين بشجاعتهم المعهودة بجانب إخوانهم في الوطن. لقد أخبرتهم أنني غير راضٍ على أن أجد من يصفهم بأنهم غير مبالين إزاء الصراع مع العدو.»[72] وتقوض

71 المصدر نفسه؛ انظر أيضاً: غلبر، مصدر سبق ذكره، م 2، ص 884؛

Gelber, op. cit., pp. 244-245;

Parsons, op. cit., pp. 94-96.

72 الاقتباس من الترجمة العبرية، أرشيف الدولة، وزارة الخارجية/ ج/ 300/ 77، 1 تشرين الأول/ أكتوبر 1948.

هذه المقابلة الصحافية سردية يوآف غلبر التي بناها من تقارير مستندة إلى معلومات قدمها المتعاونون الدروز عن موقف سلطان الأطرش. ومع أن غلبر أقرّ بأن هناك «علامات استفهام بشأن موقف سلطان بقيت حاضرة»، إلاّ إنه حاول إنقاذ سرديته من خلال التشكيك في تاريخ المقابلة الصحافية: «إذا كان فعلاً هذا ما قاله [سلطان الأطرش] فالأرجح أنه كان قبل الهدنة الثانية»، في 19 تموز/ يوليو، وربما في بداية سنة 1948.[73] لكن محاولة غلبر غير مقنعة، لأن سلطان – في مقابلته – أشار إلى تجدد خلاف «الطرشان والشعبية» في تموز/ يوليو 1948، والذي دفع بزعماء دروز لبنان إلى تشكيل وفد صلح، كما أشرنا سابقاً.

سادساً: البقاء في الوطن

لا شك في أن السياسة الصهيونية الانتقائية، في تهجير الفلسطينيين وإبقاء بعضهم، كانت السبب في بقاء القرى الدرزية في الكرمل والجليل، وربما لأن عدد سكانها لم يتجاوز 13.000، فهو لا يشكل ثقلاً ديموغرافياً على الدولة الجديدة. لكن هذه الانتقائية لم تقتصر على القرى الدرزية، بل شملت قريتي الريحانية وكفر كَما الشركسيتين وتجمعات وقرى بدوية تطوع أبناؤها في الجيش الإسرائيلي أيضاً. أضف إلى ذلك بعض القرى والمدن العربية التي كان يسكنها مسلمون ومسيحيون لم تطلهم ماكنة التهجير، وهو ما يجعلنا نطرح الأسئلة التالية: هل كان للسياسة الانتقائية تأثير، أيضاً، في بقاء 150.000 عربياً في البلد، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية؟ ما هو دور قيادات فلسطينية محلية في بعض القرى والمدن في بقاء هذا العدد من العرب؟ وما هو دور مجموعات التجنيد غير النظامي في تنفيذ سياسة تهجير كثير من الفلسطينيين وبقاء قليل منهم؟

بعد معركة هوشة والكساير وسقوط حيفا، في 22 نيسان/ أبريل 1948، وبدء تهجير طيرة الكرمل بعد ثلاثة أيام كمقدمة لتهجير معظم قرى الكرمل الأُخرى، دب الخوف بين سكان دالية الكرمل وعسفيا من تهجير مماثل لقريتيهما. وسارع وفد

73 انظر: غلبر، مصدر سبق ذكره، م 2، ص 884؛

Gelber, op. cit., p. 245.

من القريتين إلى الاجتماع بآبا حوشي في مستشفى بيتار، حيث كان يُعالَج نتيجة كسر في رجله. وحضر الاجتماع عن الجانب الصهيوني مردخاي شخيفتش ويهوشواع بالمون، وعن الجانب الدرزي الشيخ قفطان حلبي، مختار دالية الكرمل، وبرفقته راجي نصر الدين وحسون حسون ورافع حلبي، والشيخ نجيب منصور، مختار عسفيا، وأيضاً الشيخان لبيب أبو ركن وصالح طربيه. واتفق المجتمعون على عدم دخول الهاغاناه إلى القريتين في مقابل تعهد الجانب الدرزي منع دخول أي قوة معادية إليهما.[74] وبعد شهر من هذا الاجتماع، وفي موسم الحصاد، تطوع من القريتين أوائل الدروز الذين كوّنوا مع البدو والشراكسة وحدة الأقليات، كما ذكرنا سابقاً.

وبينما كانت حملة تجنيد دروز من دالية الكرمل وعسفيا على أشدها في فترة الهدنة الأولى (19 حزيران/ يونيو – 9 تموز/ يوليو 1948)، ذكر تقرير صهيوني أن هناك شائعات تفيد بأن القاوقجي يسعى لتجنيد دروز من قرى الجليل التي ما زالت تحت سيطرة جيش الإنقاذ. وفي الوقت نفسه، أرسل الملك عبد الله مبعوثاً درزياً – باسم سليم بك – خدم سابقاً في الجيش الأردني ليقترح على دروز الجليل الغربي تشكيل فرقة عسكرية لمشاركة العرب في الحرب. ودفعت هذه الشائعات وهذا الاقتراح الناشطين الصهيونيين إلى حث الشيخ لبيب أبو ركن على الاتصال بالشيخ سلمان خير من أبو سنان – أحد زعماء العائلات الثلاث (خير، وطريف، ومعدي) الأكثر تأثيراً في دروز فلسطين – محذراً إياه من تبنّي أي موقف «يمكن أن يؤدي إلى خراب كامل لكل القرى الدرزية [في الجليل الغربي] وخسارة ثقة.... اليهود. وفي النهاية، تقرر رفض الاقتراح.»[75] وبحسب تقرير للهاغاناه، عَقَد وجهاء من قرى يركا وجولس وأبو سنان، في 23 حزيران/ يونيو 1948، اجتماعاً في هذه القرية الأخيرة، تقرر فيه ألاّ يقحموا أنفسهم في أي معركة، إلاّ في حالة الدفاع عن النفس.[76]

---

74 زيدان، مصدر سبق ذكره، ص 42 - 43.

75 أرشيف الهاغاناه 105/ 95، تقرير صهيوني 29 حزيران/ يونيو 1948؛ وتقرير تحت عنوان «معلومات من الشمال»، 11 تموز/ يوليو 1948؛ انظر أيضاً:
Parsons, op. cit., p. 86.

76 أرشيف الهاغاناه 105/ 95، تقرير، 29 حزيران/ يونيو 1948.

وصف بني موريس في كتابه «ولادة مسألة اللاجئين»، احتلال بعض قرى الجليل الغربي خلال عملية ديكل، المشار إليها سابقاً. ومن دون أن يدقق في المعلومات التي تؤكد أن القوات الإسرائيلية لم تحتل قرى أبو سنان ويركا وجولس الدرزية وكفر ياسيف ذات الأغلبية المسيحية، أشار موريس إلى أن هذه القوات «احتلت قرى عمقا (درزية)، وكويكات (إسلامية)، وكفر ياسيف (إسلامية ومسيحية)، وأبو سنان (درزية ومسيحية)، وجولس (درزية).» ثم أضاف – متحاشياً استخدام مصطلح التهجير – أن «أغلبية القرى الدرزية والمسيحية [في المنطقة] بقيت.... [بينما] هرب معظم المسلمين. ويبدو أن هذا ما أراده قادة الجيش الإسرائيلي المشاركون [في عملية] ديكل.»[77] إن عدم التدقيق في المعلومات، جعلته يعتبر عمقا المسلمة السنّية قرية درزية: «عمقا، مصادفة، كانت القرية الدرزية الوحيدة في الجليل الغربي التي قُصفت وأُجلي [سكانها].»[78] ومع أن ليلى بارسونز توقفت في مقالتها «الدروز وولادة إسرائيل»، عند زلة قلم موريس الذي اعتبر خطأً عمقا قرية درزية،[79] إلاّ إن إيلان بابه، بدلاً من أن يرجع إلى هذه المقالة ويدقق فيها، فضل الاعتماد على خطأ موريس، ليؤوّل هذا الخطأ بما يتلاءم مع سرديته: «كانت أول قرية هوجمت عمقا.... وكانت نموذجية أيضاً من ناحية كون مجتمعها خليطاً من مسلمين ودروز عاشوا معاً في وئام قبل أن تدق سياسة 'فرق تسد' الإسرائيلية وتداً بينهم، فتُرحِّلَ المسلمين إلى خارج الحدود، وتسمح للدروز بالانضمام إلى القرى الدرزية الأُخرى في المنطقة.»[80]

لا شك في أن سياسة التهجير الانتقائية التي مارسها القادة العسكريون ورجال الاستخبارات، خلال سيطرة القوات الإسرائيلية على الجليل الغربي، هي امتداد لسياسة فرق تسد الصهيونية التي تتبعنا محطاتها الرئيسية في فصول هذا الكتاب منذ سنة 1930،

---

77 انظر:

Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949* (Cambridge: Cambridge University Press, 1989), p. 198.

78 Ibid., p. 199.

79 بارسونز، مصدر سبق ذكره، ص 122.

80 انظر: بابه، مصدر سبق ذكره، ص 187؛ وحاشية رقم 15، ص 310.

واعترف بها المؤرخان الصهيونيان يوآف غلبر وشمعون أفيفي، كما أشرنا سابقاً. فبينما كانت قرية يركا، أكبر القرى الدرزية في الجليل تعاني جرّاء قلة المياه والغذاء بسبب تجمع مئات من اللاجئين الذين هُجروا من مدينة عكا وقراها خلال تموز/يوليو 1948،[81] بادر حاييم أورباخ، ضابط الاستخبارات في اللواء السابع، بفتح قنوات مفاوضات مع وجهاء دروز الجليل الغربي لحثهم على التفاهم مع دونكلمان، قائد اللواء الذي كان قد احتل أغلبية القرى الفلسطينية المسلمة في هذه المنطقة، ويُعد العدة لاستكمال السيطرة على ما تبقى من الجليل. وبحسب تقرير أورباخ، في بداية آب/أغسطس 1948، فقد رتب في 28 تموز/يوليو 1948، لقاء في مدينة نهاريا بين دونكلمان والشيخ مرزوق معدي الذي اصطحب معه الشيخ رباح العوض، مختار قرية العباسية المهجرة (قرب عكا) للبحث في مسألة قرى الجليل الغربي وقرية يانوح. وبعد يومين التقى الشيخ مرزوق مع آبا حوشي لمناقشة المسألة نفسها، إذ تم الاتفاق، أن يزود دونكلمان دروز المنطقة بالسلاح والذخيرة في حالة مهاجمة جيش الإنقاذ قرى المنطقة.[82] وفي هذه الأثناء، كان دونكلمان قد أعد، في اليوم الذي التقى الشيخ مرزوق (في 28 تموز/يوليو 1948) الأمر العسكري للدخول إلى أبو سنان وجولس ويركا ويانوح. لكنه قبل تنفيذ هذا الأمر، اكتشف أن وجهاء الدروز لم يكونوا على اتفاق، وأنهم لم يفوا بتعهداتهم، وهو ما جعله يؤجل هذا الدخول.[83]

لخص يهوشواع بالمون في تقريره «نشاطنا بين الدروز» الذي كتبه بعد يوم من تقرير حاييم أورباخ حالة دروز منطقة الجليل، قبل بداية آب/أغسطس: «بفضل الشيخ جبر [معدي] أصبحت العلاقة مع هذه المنطقة وثيقة. ومن وقت إلى آخر، عُقدت اجتماعات [بيننا وبينهم] لتعزيز الصداقة. وفي بعض الأحيان كان وجهاء من الجبل يتصلون [بنا].... ولكي يُرْهِبَ الدروز، نفّذ القاوقجي حكم الإعدام ببعض الخونة

81 أرشيف الهاغاناه 105/95، تقرير، 27 تموز/يوليو 1948.

82 المصدر نفسه، تقرير أورباخ، 1 آب/أغسطس 1948.

83 أرشيف الجيش 721/72/310، «الأمر العسكري لبدء العملية»، 28 تموز/يوليو 1948؛ انظر أيضاً: أفيفي، مصدر سبق ذكره، ص 63؛

Gelber, op. cit., p. 237.

من المسلمين.... من الممكن أن تتفجر خلافات واشتباكات بين الدروز ورجال القاوقجي. نحن نستطيع بسهولة أن نقدم المساعدة بالذخيرة والجنود.... وأن نزيد في إثارة الأمور إذا دفعنا قليلاً من آلاف الليرات.»[84] وكان بالمون يعلم بوجود تنافس في شأن زعامة عائلة معدي بين الشيخ مرزوق، والشيخ جبر الذي اعتبر دوره أساسياً في مسألة كسب دروز الجليل الغربي. ولهذا عبّر بالمون عن امتعاضه من تدخل آبا حوشي في هذه المسألة من دون استشارته أو استشارة مردخاي شخيفتش الذي كان يعرف مَنْ هم أصحاب الربط والحل في المنطقة. وفي تعبير عن غضب آبا حوشي من موقف بالمون، بعث برسالة، في 1 أيلول/ سبتمبر 1948، إلى زسلاني (شيلواح)، المسؤول عن الاستخبارات الداخلية في الدولة الجديدة، أكد فيها أنه لم يبادر إلى لقاء الشيخ مرزوق، وأضاف: «كل العلاقات مع الدروز في البلد والبلدات المجاورة تمت بواسطة عملي الدؤوب منذ 15 سنة.... إن شخيفتش أخطأ في تقديره مَنْ هم الأشخاص الأكثر تأثيراً في دروز الجليل الغربي: مرزوق [معدي] هو الرجل وليس جبر [معدي].»[85]

وأرسل بالمون، بعد يوم من رسالة آبا حوشي، معتبراً تصرف أورباخ في ترتيب اللقاء بين الشيخ مرزوق وآبا حوشي عملاً مستقلاً، يتجاوز المؤسسة الرسمية للاستخبارات، احتجاجاً إلى بيخور شيطريت (1895 – 1967)، وزير الأقليات، هدد فيها بالاستقالة قائلاً: «لأنني لا أستطيع العمل في أوضاع كهذه، أطلب إعفائي من الخدمة أو وقف حاييم أورباخ عن التدخل في هذه الشؤون.... الشيخ جبر داهش [معدي] هو الشخص الذي نثق به، لأنه يدعم الشيخ لبيب أبو ركن والشيخ صالح خنيفيس، وقد أثبت ولاءه في عدة مناسبات.... فبفضل العلاقة المستمرة مع هؤلاء الثلاثة [جبر وصالح ولبيب] استطعنا تحقيق ما حققناه حتى الآن.»[86]

84 أرشيف الهاغاناه 105/ 95، تقرير بالمون «نشاطنا بين الدروز»، 5 آب/ أغسطس 1948؛ التقرير موجود أيضاً في أرشيف الدولة، وزارة الخارجية/ 2565/ 8، «نشاطنا بين الدروز»، 5 آب/ أغسطس 1948.

85 أرشيف الهاغاناه 105/ 95، آبا حوشي إلى رؤوفين زسلاني، 1 آب/ أغسطس 1948.

86 المصدر نفسه، بالمون إلى شيطريت، 2 آب/ أغسطس 1948؛ عاد بالمون وكتب عن فضل هؤلاء الثلاثة في تقريره «نشاطنا بين الدروز».

سابعاً: خيار دروز الجليل الخضوع لإرادة القوة

عندما كان الناشطون الصهيونيون ورجال الاستخبارات، في نهاية تموز/يوليو 1948، يتناقشون بشأن مَنْ هم الوجهاء الدروز الأكثر تأثيراً، قدم يعقوب شمعوني تقريراً إلى إلياهو ساسون، جاء فيه: «نحن الآن نركز تعاملنا الحثيث على القرى الدرزية في الجليل الغربي الواقعة في المنطقة المحايدة بين خطوطنا وخطوط القاوقجي.... فجهودنا موجهة نحو استمرار دعم حياديتهم تجاهنا وإلى معاداتهم القاوقجي وضمان مقاومة أي محاولة من جانبه للسيطرة عليهم.... لقد لاحظنا وجود سمات خلاف بينهم: فرجل مثل جبر داهش [معدي] مصرٌ أكثر من رجال الدين على الوصول معنا إلى أمور جدية وملموسة.... وعندما أقول تعاملنا وجهودنا، أقصد دعم طاقم يعالج يومياً الموضوع، وهو مكوّن من مردخاي شخيفتش وأمنون يناي اللذين رافقاني أنا وعزرا [دانين] في زيارة [المنطقة] قبل أيام.»[87]

جاءت هذه الزيارة في وقت لم يعد عند دروز الجليل الغربي خيار سوى التفاوض مع الناشطين الصهيونيين لتجنب التهجير الذي طال القرى الإسلامية المجاورة. وتمت الزيارة بعد أن تلقى رجال الاستخبارات من وجيه درزي من يركا خبراً يفيد بأن الشيخ مرزوق معدي يستضيف في بيته رسول الخطيب الذي وصفه رجل الاستخبارات بأنه قومي عربي من عكا، التحق بالقاوقجي بعد سقوط المدينة وأصبح مستشاره السياسي. وفي رأيه، اجتمع رسول الخطيب، في بيت الشيخ مرزوق، بالشيخين سلمان طريف وسلمان خير، محاولاً إقناع الجميع بالسماح لقوات القاوقجي بدخول القرى الدرزية في الجليل الغربي. ومع أن هؤلاء المشايخ رفضوا زج قراهم في معارك خطرة، إلاّ إن رجل الاستخبارات أبدى تخوفاً من إمكان تأثير رسول الخطيب في شباب هذه القرى، وقرر نسف بيته في عكا، إذ كتب: «لقد وافقني قائد الشرطة [المحلية في عكا] وقائد اللواء السابع [دونكلمان] على أن بيت الرسول.... يجب أن يُنْسَف فوراً. نحن نأمل بأن يعتقد أن بيته نُسف بسبب اتصالاته ونشاطه بين الدروز وزيارته ليركا. لن يكون صعباً، عندها، أن يظن أن أصدقاءه الدروز هم الذين أخبرونا عن نشاطه.»[88]

---

87 أرشيف الدولة، وزارة الخارجية/ 2565/ 8، شمعوني إلى ساسون، 19 آب/ أغسطس 1948.

88 أرشيف الهاغاناه 105/ 195، تقرير استخباراتي، 14 آب/ أغسطس 1948.

في هذا الوقت الذي تجلت سياسة التهجير الانتقائية، وفي المفاوضات بشأن دخول الجيش الإسرائيلي إلى القرى الدرزية في الجليل الغربي، أرسل يتسحاق أفيرا، أحد العاملين في جهاز الاستخبارات، في 29 تموز/يوليو، رسالة إلى عزرا دانين، المسؤول عن الشؤون العربية في هذا الجهاز، احتج فيها على هدم القرى الإسلامية، معبراً عن امتعاضه من سياسة التهجير الانتقائية التي رأى أنها تعتبر «الدروز والمسيحيين 'كوشير' والمسلمين 'غير كوشير'.»[89] في الرد على هذه الرسالة، كتب دانين: «فيما يتعلق بمعاملتنا مع الدروز وخيانتهم: نحن لم ننكر لحظة واحدة تجربتنا ومعرفتنا أن الدروز والمسيحيين لا يختلفون عن المسلمين، وربما هم أسوأ منهم. [لكن] ما يحدد موقفهم هو الخيار [المتبقي لهم] أو بالأحرى عدم وجود خيار لهم. فبينما المسلمون يعتمدون على مناطقهم الخلفية [وراء الحدود]، هؤلاء [الدروز] هم ضعفاء؛ نستطيع استغلال عدم وجود خيار لهم حين نقاتل وحدنا في الحرب. إن فهم الآخر مهم، لكن ليس الأمر الحاسم. إذا عرفنا مسبقاً سلوك الحليف في وقت الشدة، مميزاته وماضيه، نستطيع بطريقة ما التعامل معه.»[90]

لم تكن نصائح دانين في فهم الآخر الضعيف مقصورة على رجال الاستخبارات، بل أصبحت محور سياسة صهيونية عامة، بدأ المشتغلون والمتخصصون بالشأن الدرزي يرسمون خطوطها العريضة خلال مفاوضاتهم مع وجهاء دروز الجليل الغربي، لتسهيل دخول الجيش الإسرائيلي إلى قراهم. ومن هؤلاء كان طوفيا كوهين، ضابط الارتباط للشؤون الدينية الإسلامية والدرزية في منطقة الشمال الذي قام، في نهاية تموز/يوليو وبداية آب/أغسطس 1948، بعدة زيارات لقريتي جولس وأبو سنان للتعرف على النواحي الدينية عند دروز فلسطين وتأثيرها في سلوكهم السياسي. وفي 10 آب/أغسطس 1948، قدم طوفيا كوهين تقريراً مطولاً إلى وزير الأديان، عاد فيه إلى آراء متخصصين صهيونيين، تزعم أن الأقلية الدرزية غير مبالية بالسياسة، لأنها،

89 أرشيف الدولة، وزارة الخارجية/ 2570/ 11، يتسحاق أفيرا إلى عزرا دانين، 29 تموز/يوليو 1948. تعني «كوشير» في الأحكام اليهودية الطعام الحلال أكله، وتستخدم في اللغة العبرية الحديثة بمعنى «الفعل المقبول» أخلاقياً.

90 المصدر نفسه، دانين إلى أفيرا، 16 آب/أغسطس 1948.

في رأيه، تؤمن بأن يوم القيامة اقترب وسيأتي خلال العقود القليلة المتبقية من القرن العشرين. وبسبب موقف عائلة طريف المتمسك بالحيادية في الأمور السياسية، اقترح طوفيا كوهين تشجيع عبد الله خير على العودة إلى النشاط السياسي. وبعد أن زعم أن دروز فلسطين، قبل قيام دولة إسرائيل، كانوا متماهين مع المسيحيين، شرح طوفيا كوهين الوسائل التي يجب استخدامها في كسب مَنْ تبقى منهم تحت سيطرة قوات القاوقجي:

«عدد أفراد الطائفة الدرزية اليوم 15.000.... هم فلاحون في معظمهم، يعيشون في أوضاع بدائية ومستواهم الثقافي متدنٍ.... القيادة الدرزية اليوم في قبضة عائلة طريف، من قرية جولس، مع أن هناك، في الواقع، صراعاً داخلياً بين عدة عائلات بشأن النفوذ داخل الطائفة.... لكن إسرائيل أصبحت الآن عاملاً سياسياً وثقافياً مهماً في الشرق الأوسط، ولأنها عبّرت عن معاملتها الإيجابية تجاه الطائفة، فإن فكرة التماهي مع الدولة أصبحت مسيطرة على أغلبية قياداتها.... وخلافاً للأرمن والكرد، لا يسعى الدروز لاستقلال سياسي. كان ولاؤهم لأي حكم، حتى أيامنا هذه، انتهازياً ومشكوكاً فيه، لأن خصوصيتهم الدينية والطائفية كانت ضرورية. لكن خصوصيتهم الآن ستنتهي، وسيندمجون حتماً في الدول القائمة، وسيصبح تماهيهم كاملاً وولاؤهم حقيقياً. وعندما نتناول موضوع الشعوب التي تعيش في الشرق الأوسط، يجب أن نأخذ في الحسبان عدم وجود فصل بين الدين والسياسة. ولهذا من الضروري أن نشير إلى إمكان تحويل العوامل الدينية إلى عوامل سياسية ذات قيمة.»[91]

في نهاية آب/أغسطس 1948، وبعد زيارات طوفيا كوهين، أدخل القاوقجي فصائل من جيش الإنقاذ إلى قريتي يانوح والجش الدرزيتين. وخوفاً من دخول مماثل إلى قرى الجليل الغربي، سارع ثمانية من المشتغلين بالشأن الدرزي: يعقوب شمعوني، وعزرا دانين، ويهوشواع بالمون، وتسفي ميكلر (رجل استخبارات من مساعدي شمعوني)، وأمنون يناي، ومردخاي شخيفتش، وعمانوئيل فريدمان (ممثل

91 أرشيف الدولة، وزارة الخارجية/ 2565/ 8، مذكرة «التعامل مع الطائفة الدرزية في إسرائيل»، طوفيا كوهين إلى وزارة الأقليات، 10 آب/ أغسطس 1948.

وزارة الأقليات في الشمال) وموشيه أليوفيتش (ناشط صهيوني من كيبوتس كفار غلعادي القريب من الحدود اللبنانية في إصبع الجليل) إلى زيارة أبو سنان للاجتماع بأربعة ممثلين عن عائلات، معدي وطريف وخير: جبر معدي، وسلمان خير، وسلمان طريف، وفرحان طريف. إن غياب الشيخ أمين طريف والشيخ مرزوق معدي والشيخ علي معدي وعبد الله خير عن الاجتماع عكَس الخلافات الداخلية داخل هذه العائلات الثلاث. وبحسب مذكرة شمعوني التي أرسلها إلى موشيه شاريت، طلب الدروز الذين حضروا الاجتماع «أن يمتنع الجيش الإسرائيلي من احتلال.... القرى الدرزية [أبو سنان، جولس ويركا] وأن يسمح لهم بالمحافظة على استقلاليتهم وحيادهم من منطلق أنهم لن يسمحوا لجنود القاوقجي بالدخول إلى المنطقة» حتى لو اقتضى ذلك قتالهم. لكن شمعوني لاحظ اختلافاً في مواقفهم: «فبينما صوّر سلمان طريف حياد الدروز كمجرد قناع، أكد سلمان خير أنه حقيقي.»[92] ومع أن يوآف غلبر قرأ جيداً مذكرة شمعوني واقتبس منها بعض المقاطع، إلاّ إنه استبدل اسم الشيخ سلمان طريف باسم الشيخ أمين طريف، الرئيس الروحي للطائفة، ربما كي يعزز سرديته بشأن «الحلف اليهودي - الدرزي».[93]

وبينما أجّلت قيادة الجيش الإسرائيلي الدخول إلى القرى الدرزية في الجليل الغربي، طلبت من والتر إيتان (1910 - 2001)، المدير العام لوزارة الخارجية، حث جون ريدمان، كبير مراقبي الأمم المتحدة في الهدنة الثانية (بدأت في 19 تموز/ يوليو 1948)، على إخراج جيش الإنقاذ من يانوح، وإعلان منطقة بيت جن، المحاطة بقرى درزية أُخرى، منطقة محظور دخولها.[94] وبحسب تقرير صهيوني، اتصل أحد وجهاء عائلة عرايدي من قرية المغار بناشطين صهيونيين، بعد بضعة أيام من إعلان الهدنة

92 المصدر نفسه، مذكرة شمعوني «العمل بين الدروز» إلى شرتوك (موشيه شاريت)، 15 أيلول/ سبتمبر 1948؛ انظر أيضاً: غلبر، مصدر سبق ذكره، م2، ص 2 - 7؛

Parsons, op. cit., pp. 92-93.

93 انظر:

Gelber, op. cit., p. 238.

94 أرشيف الدولة، وزارة الخارجية/ 2426/ 11، ولتر إيتان إلى جون ريدمان، 18 آب/ أغسطس 1948.

الثانية، لترتيب دخول القوات الإسرائيلية إلى قريته من دون قتال.[95] وبحسب تقرير لاستخبارات الجيش، في 27 أيلول/ سبتمبر 1948، بدأ وجهاء قرى إسلامية يتصلون بالإسرائيليين خوفاً من تجدد القتال وعدم قدرة جيش الإنقاذ على حمايتهم: «يظهر أن الفوضى تسود جيش الإنقاذ. الضباط الكبار [فيه] مشغولون بجمع الأموال ويستغلون كل مناسبة لتخويف الناس وسلب أموالهم.... لقد سئِم السكان المحليون من القصص الملفقة لقادة جيش الإنقاذ بشأن النصر [القريب] – فعندما بدأوا يرون الفساد وبدأوا يعانون جرّاء السرقة والعنف، بدأوا بالاتصال باليهود عارضين الاستسلام.» وأضاف هذا التقرير أن قيادة جيش الإنقاذ بادرت إلى نشر الشائعات بقدوم تعزيزات من القيادة في دمشق لكي تمنع انهيار المعنويات في الجليل.[96]

وقبل نحو ثلاثة أسابيع من بدء عملية حيرام العسكرية، في ليلة 28/ 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1948 (وضِعت خطتها في 1 آب/ أغسطس 1948) لاحتلال ما تبقى من الجليل، رتب فريدمان (ممثل وزارة الأقليات في الشمال)، بواسطة لبيب أبو ركن، لقاء بين دونكلمان ووجهاء دروز من بيت جن وحرفيش والبقيعة. وحاول هذا الأخير إقناعهم بالقيام بأعمال عسكرية وراء خطوط جيش الإنقاذ، فرفضوا ذلك، معتبرين أن أعمالاً كهذه تعرضهم للخطر، منتظرين دخول الجيش الإسرائيلي قريباً.[97] وفعلاً، استطاع الجيش الإسرائيلي، خلال 60 ساعة احتلال ما تبقى من الجليل، بالإضافة إلى 11 قرية لبنانية.[98]

وذكر إيلان بابه، في سياق سرديته احتلال الجليل، أن أغلبية القرى في الجليل الأعلى سقطت في يوم واحد في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 1948، إذ «طُرد بعض

95 أرشيف الهاغاناه 105/ 195، تقرير صهيوني، 23 تموز/ يوليو 1948.

96 أرشيف الجيش 2384/ 50/ 10، تقرير «سري للغاية» من شعبة التحقيقات إلى يغآل يادين، 27 أيلول / سبتمبر 1948.

97 المصدر نفسه؛ انظر أيضاً: غلبر، مصدر سبق ذكره، م2، ص 703؛ أفيفي، مصدر سبق ذكره، ص 64؛

Gelber, op. cit., p. 238.

98 موشيه كرمل، «معرخوت تسفون» («معارك الشمال») (عين حرود: قيادة الأركان، 1949)، ص 274؛ Gelber, op. cit., p. 239.

القرويين، وسُمح لبعضهم الآخر بالبقاء»، مضيفاً أن «السؤال الرئيسي بشأن تلك الأيام لم يعد لماذا كان سكان القرى يُطردون، وإنما لماذا كان يُسْمَحُ لسكان بعضها بالبقاء.» ثم سأل: «لماذا تُرِكَتْ [قرية] الجش وشأنها، وطُرد سكان قديتا وميرون المجاورتين بالقوة؟ ولماذا لم يتم التعرض للرامة، بينما دُمِّرَتْ الصفصاف المجاورة كلياً؟» وفي محاولة تفسير ذلك، كتب بابه: «قد يكون حجم القرية [الرامة]، والعدد الكبير من الدروز القاطنين فيها، هما العاملان اللذان أثرا في اتخاذ القرار المحلي بعدم طرد سكانها.»[99] لا نعرف الدافع الذي جعل إيلان يقارن بين احتلال قرية الصفصاف وبين دخول قرية الرامة البعيدتين الواحدة عن الأُخرى عشرات الكيلومترات، ولم تكن تربطهما في تلك الفترة طريق عامة (كما تبين خريطة الجليل)، ولم يقارن، مثلاً، بين الرامة – التي شكل الدروز فيها أقلية وليس أكثرية – وقرية نحف المسلمة التي تبعد عنها 4 كيلومترات فحسب، وهي من القرى التي بقيت في الجليل. وفي هذا السياق، توقف بابه عند تهجير قرية الصفصاف الواقعة على بعد كيلومترين من قرية الجش، حين كتب: «دخلت [القرية] وحدة مختلطة من جنود يهود ودروز.... في 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1948.... فسقطت القرية بسرعة. وفي اليوم التالي، أُمِرَ السكان بالتجمع في ساحة القرية. وجرت العملية المألوفة المتمثلة في التعرف على 'المشتبه فيهم'، وشارك فيها هذه المرة جنود دروز، وتم فرز عدد كبير من السكان الأسرى. وأُخرِجوا من وسط الجمع، وعصبت عيونهم، وأُخِذوا إلى مكان بعيد، وأُعدِموا بسرعة رمياً بالرصاص. وتؤكد الوثائق المحفوظة في الأرشيفات الإسرائيلية.... إطلاق النار فوق رؤوسهم بينما كانوا يغادرون متجهين نحو الحدود اللبنانية.»[100]

ومن دون أن يفحص بابه بنفسه الوثائق المحفوظة في الأرشيفات الإسرائيلية التي يتحدث عنها، اكتفى بالاعتماد على بني موريس،[101] الذي اعتمد في وصفه احتلال قرية الصفصاف والقرى المجاورة على وثائق الأرشيفات الإسرائيلية. لكن هذا الأخير لم يُشر، ولو بكلمة واحدة إلى جنود دروز شاركوا في احتلال الصفصاف،

99 بابه، مصدر سبق ذكره، ص 209.

100 المصدر نفسه، ص 211 – 212.

101 انظر: المصدر نفسه، حاشية رقم 3، ص 311.

وإنما وصف، بحسب هذه الوثائق، الفظائع التي اقترفها الجيش الإسرائيلي في قرية الصفصاف وغيرها.[102] ويظهر أن بابه أقحم الدروز في معركة الصفصاف، من دون أن يُدقق في المصادر، تماماً كما فعل في سرديته بشأن معركة هوشة والكساير. فبالإضافة إلى الوثائق التي اعتمد عليها بني موريس، وخصوصاً إيلان بابه، تؤكد المصادر الأُخرى كلها المتعلقة بعملية حيرام عدم مشاركة الفرقة الدرزية في احتلال قرية الصفصاف والقرى المجاورة. ففي ليلة 28/ 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1948، التي سقطت فيها قرية الصفصاف، كانت الفرقة الدرزية، مشغولة بمعركة يانوح التي غَيَّبَها بابه عن سرديته. وتشير هذه المصادر – وإن كانت متأخرة عن زمن معارك الجليل الأعلى – إلى أن القادة العسكريين لعملية حيرام زجوا – لأول مرة – الفرقة الشركسية والفرقة الدرزية التابعتين لوحدة الأقليات في هذه المعارك. وأول هذه المصادر المتأخرة هو كتاب موشيه كرمل: «معارك الشمال» الصادر في سنة 1949، والذي جاء فيه:

«اشترك في عملية حيرام فرقتان من وحدة الأقليات التابعتين لجيشنا – شركسية ودرزية. الشراكسة عملوا في الشرق واشتركوا في احتلال المواقع شمالي صفد، والدروز عملوا في الجبهة الغربية وأُوكل إليهم احتلال قرية يانوح، الواقعة في الجبال جنوبي ترشيحا، والتي معظم سكانها من الدروز. وتم الاتصال مسبقاً بدروز القرية، وكان من المفروض أن ينضم سكان يانوح إلى المحاربين الدروز في جيشنا، وأن يساعدونا في احتلال ترشيحا. وفي ساعة الصفر، عندما تحركت الوحدات نحو مواقع ترشيحا، تحركت الفرقة الدرزية نحو يانوح، وفي ساعات الليل المتأخرة احتلت موقعاً قريباً من القرية. فتوجه سكان القرية نحوهم واستقبلوهم بالرقص والفرح، والقبلات ورفعوهم على الأكتاف.... كل شيء كان على ما يرام، وكانت القرية في الواقع تحت سيطرتنا. لكن لمّا طلع الصباح جرى فجأة تحول حاد وقاسٍ في الموقف، عندما عرفت قوات جيش الإنقاذ أن وحداتنا التي هاجمت ترشيحا انسحبت، فتقلدت الشجاعة وعادت لتحتل موقع يانوح. لم تعرف الفرقة الدرزية أن قواتنا انسحبت، لأن

102 انظر:

Morris, op. cit., pp. 230-231.

جهاز الاتصال اللاسلكي تعطل والاتصال توقف. ودخلت فرقة القاوقجي وسيطرت على القرية وهاجمت الموقع، وهنا حدثت خيانة مفاجئة وصادمة جداً: كثيرون من الدروز، سكان القرية، انضموا مباشرة إلى رجال القاوقجي وفتحوا ناراً رهيبة، من الأسلحة التي كانت في أياديهم، على إخوانهم الدروز في جيشنا.... وسقط في هذه المعركة في يانوح عشرة من جنودنا.»[103]

وقبل العودة إلى عرض شهادات تفند رواية موشيه كرمل وتكشف التناقضات فيها، لا بد من الإشارة إلى أن جبرائيل لوريا، ضابط كبير في الجيش الإسرائيلي، كتب مقالتين متتاليتين (تموز/يوليو 1962 وكانون الثاني/يناير 1963)، عرض فيهما سير المعارك في عملية حيرام، وقدم معلومات عن اشتراك وحدة الأقليات فيها، مؤكداً أن الفرقة الشركسية شاركت في معارك احتلال قديتا والجش والصفصاف وسعسع، بينما اقتصرت مشاركة الفرقة الدرزية في عملية حيرام على مهاجمة قرية يانوح الدرزية.[104]

ثامناً: معركة يانوح

وعلى غرار معركة احتلال شفاعمرو، غابت عن الأرشيفات الإسرائيلية تقارير رسمية عمّا جرى في معركة قرية يانوح، علماً بأن هذه الأرشيفات ملأى بتقارير عن أي حادثة مهما تكن صغيرة. ووقعت المعركة في ليلة 28/ 29 تشرين الأول/أكتوبر 1948، بين أهالي القرية والفرقة الدرزية التي سقط فيها 11 جندياً درزياً و3 ضباط يهود من الفرقة نفسها. ومن المستبعد أن يكون القادة العسكريون أو رجال الاستخبارات أو آخرون من المخططين والمشتركين في المعركة قد تجاهلوها ولم يكتبوا تقارير عنها. ومن هنا

---

103 كرمل، مصدر سبق ذكره، ص 270 – 271.

104 انظر: جبرائيل لوريا، «تخنونو شل مبتسع حيرام» («تخطيط عملية حيرام»)، «معرخوت»، مجلة الجيش الإسرائيلي، رقم 145 (تموز/يوليو 1962)، ص 15 – 19؛ لمزيد عن مشاركة الفرقة الشركسية والفرقة الدرزية، انظر: المصدر نفسه، ص 17 وص 19؛ انظر أيضاً: جبرائيل لوريا، «مبتسع «حيرام»» (عملية «حيرام»)، «معرخوت»، مجلة الجيش الإسرائيلي، رقم 149 (كانون الثاني/يناير 1963)، ص 4 – 17؛ لمزيد عن اشتراك الفرقة الشركسية انظر: المصدر نفسه، ص 8 – 9 واشتراك الفرقة الدرزية ص 11 – 12.

يمكن التخمين أن تقارير كهذه ربما أُخفيت من الأرشيفات لحاجة في نفس يعقوب. فقد دفع غياب تقارير رسمية كهذه المؤرخين إلى الاعتماد على شهادات شفهية متأخرة لبعض المشاركين في المعركة أو المخططين لها، مبررين مقتل العدد الكبير من الجنود بعدم نجاح التنسيق بين ضباط الوحدة ودروز يانوح المدافعين عن قريتهم.

تشير وثائق الأرشيفات الإسرائيلية، قبل وقوع المعركة، إلى أن الجيش الإسرائيلي كان يبحث عن طريقة يتم فيها احتلال القرية من دون قتال. فبحسب تقرير، في 22 آب/ أغسطس 1948، عرض رجال الاستخبارات مسألة وجود جيش الإنقاذ في قرية يانوح على الشيخين جبر معدي وصالح خنيفيس، واضعين هذه المسألة في إطار التمهيد لدخول الجيش الإسرائيلي إلى قرى الجليل الغربي وقريتي جت الجليلية ويانوح.[105] وبحسب التقرير السري للغاية من شعبة التحقيقات – المشار إليه سابقاً – اجتمع، في أيلول/ سبتمبر 1948، وجهاء دروز من الجليل بضباط اللواء السابع الذين وافقوا على: «أن تبقى قرى جولس ويركا وأبو سنان حيادية في أي عمل عسكري.... وأن تُهاجم يانوح وجت بعد اتفاق وترتيبات مع سكانهما.»[106]

وفي وصف لوريا معارك احتلال ترشيحا ومحيطها، توقف عند هذا الاشتراك، إذ كتب أن القوات المشتركة في عملية حيرام فشلت في ليلة الهجوم في الوصول إلى ترشيحا واضطرت إلى الانسحاب، لكن «مصير السرية الدرزية كان أسوأ كثيراً. [في البداية] سيطرت السرية على قرية يانوح بمساعدة سكانها. وعند الصباح انقطع الاتصال بـ[قيادة العمليات] ولم تتلقَ [السرية الدرزية] أمر الانسحاب. فاسترد العدو قوته وأرسل قوة لاحتلال قرية يانوح من جديد. وعندها بدّل سكان القرية جلدهم وهاجموا، كتفاً إلى كتف مع جيش الإنقاذ، فرقتنا [الدرزية]. وواجهت السرية وضعاً حرجاً وتم إنقاذها بمساعدة المدفعية بعد أن تكبدت خسائر كبيرة من القتلى والجرحى.

---

105 أرشيف الجيش 2289/ 50/ 3339، تقرير، 22 آب/ أغسطس 1948؛ انظر أيضاً:
Parsons, op. cit., pp. 112-113.

106 أرشيف الجيش 2384/ 50/ 10، تقرير «سري للغاية» من شعبة التحقيقات إلى يغآل يادين، 27 أيلول/ سبتمبر 1948؛ انظر أيضاً:
Gelber, op. cit., p. 238; Parsons, op. cit., p. 113.

هذا الفشل.... كان العطل الرئيسي في عملية حيرام.»[107]

لكن لوريا لم يُشر – بعد 15 سنة من وقوع معركة يانوح – إلى مسألة التنسيق، بل أكد خيانة سكان القرية الذين، بحسب تعبيره، بدلوا جلدهم. وفي غياب وثائق رسمية تؤكد حدوث هذا التنسيق، لجأ المؤرخون الصهيونيون إلى الاستعانة بالشهادات الشفهية. فبعد خمسين سنة (في سنة 1988) من وقوع هذه المعركة، استعان دافيد كورن بشهادة أمنون يناي التي زعم فيها أن جنود السرية الدرزية «أمِلوا بأن تكون [المعركة] بمثابة رحلة إلى إخوانهم الدروز [في يانوح].... فقبل يوم من العملية اتصلنا بالشيخ جبر معدي من يركا وطلبنا منه أن يخبر سكان القرية أننا آتون إليها، وأن يستقبلوا الجيش الإسرائيلي استقبالاً ودياً. وهناك آراء متعددة بشأن تصرفه، وهناك شك جدي في أنه بعث بورقة إلى جيش الإنقاذ، وهناك اعتقاد أنه كان يلعب على الجهتين [جهة الجيش الإسرائيلي وجهة جيش الإنقاذ].»[108] وفي السنة نفسها (1988)، أضاف كورن شهادة شفهية أُخرى، نقلها عن أمنون لين (1924 – 2016)، أحد القادة الصهيونيين المشاركين في إقامة علاقات مع الدروز، روى فيها أن الشيخ جبر أرسل بواسطة رجل من يركا ورقة إلى مشايخ يانوح كتب فيها: «إن الفرقة الدرزية.... ستصل في ساعة كذا وكذا إلى يانوح، تحضروا لاستقبالها استقبالاً حاراً.... [لكن] لمّا دخل نائب الفرقة [يونتان] أبراهمسون و[آسف] كتس [أحد الضباط] والدكتور [سولمون دهان] مورلي إلى قاعة الاستقبال، قدم [سكان القرية] لهم القهوة، وفجأة هاجموهم بالفؤوس وقتلوهم، وبقيت جثثهم في المكان حتى احتل الجيش القرية.»[109]

ومع أن بعض المصادر ذكر أن شخيفتش شارك في الإعداد لدخول آمن للفرقة الدرزية إلى يانوح،[110] إلاّ إنه لم يتطرق – في كتابه المشار إليه سابقاً – إلى معركة يانوح وإلى التنسيق، لتبقى روايتا يناي ولين وما لحقهما من روايات أُخرى مصادر اعتمد عليها المؤرخون الصهيونيون الذين ركزوا على مسألة «فشل التنسيق». من

107 لوريا، «عملية حيرام»، مصدر سبق ذكره، ص 12.

108 انظر: كورن، مصدر سبق ذكره، ص 71 وحاشية 3 ص 91.

109 المصدر نفسه، ص 71 – 72.

110 انظر: زيدان، مصدر سبق ذكره، ص 59.

هؤلاء المؤرخين يوآف غلبر - النابش في الأرشيفات الإسرائيلية والمتعقب تطور ما سمّاه «الحلف اليهودي - الدرزي». وتحاشى غلبر الدخول في تفصيلات فشل التنسيق الذي أدى إلى مقتل 11 درزياً على يد دروز قرية يانوح، وليس على يد آخرين، واكتفى بكتابة هذه الجمل: «تعطل التنسيق، نتيجة كثرة المنسِقين اليهود والمُنسَق معهم من الدروز، وغياب التنسيق بين الطرفين.... ونتيجة ذلك وقع سوء تفاهم، وبدأ إطلاق النار بين القرية والقوة من وحدة الأقليات المتحركة نحوها [وهو ما أدى إلى] مقتل بعض أفراد السرية، من دروز ويهود.»[111]

على أي حال، تحول مقتل 11 جندياً درزياً في معركة يانوح في السردية الإسرائيلية إلى أول مظاهر «حلف الدم» الذي كان عنوان كتاب، تصدرته مقدمة، كتبها يغآل ألون، جاء فيها: «إن دولة إسرائيل تفتخر وتؤمن بحلف أقمناه - حلف الدم وحلف الحياة معاً.»[112] عرض الكتاب قائمة بأسماء جنود دروز، سقطوا في معارك إسرائيل حتى سنة 1969، تصدرتها، من حيث الترتيب الزمني، قائمة أسماء 11 درزياً قُتلوا في معركة يانوح.[113] ولأن «حلف الدم» قد تعمّد بمقتل دروز على يد دروز، وليس على يد آخرين، حاول بعض الإسرائيليين المتغنين به كشف أسرار معركة يانوح، نذكر من هؤلاء، على سبيل المثال لا الحصر، أورن شفارتش - مرشد سياحي متخصص بالجليل - سعى، في سنة 2004، لجمع شهادات من 44 درزياً ويهودياً بشأن المعركة التي دارت في مكان قريب من يانوح اسمه كفيشا.[114]

ولأن الجيش الإسرائيلي لم يقدم رواية رسمية بشأن ما حدث في يانوح، كتب شفارتش: «إن قصة معركة يانوح مركبة.... لأنها من جهة الجيش الإسرائيلي ليس لها أب [مستعد أن يعترف بفشلها] مثل كل فشل آخر له، دافعه الرغبة في تمويه الأمور

---

111 غلبر، مصدر سبق ذكره، م2، ص 703؛ انظر أيضاً:

Gelber, op. cit., p. 239.

112 انظر: مصباح حلبي، «بريت دميم» («حلف الدم») (تل أبيب: أوتباز، 1970)، «مقدمة» يغآل ألون.

113 المصدر نفسه، ص 15 - 30.

114 انظر موقع إلكتروني لأورن شفارتش، جامع قصص عن الجليل: رسالة رقم 103 بعنوان «كفيشا» شهادات شفهية جمعها أورن شفارتش، 2 أيار/ مايو 2004، ص 1 - 18؛ كفيشا موقع مرتفع غربي قرية يانوح.

فحسب.»[115] وفي سياق عرضه شهادات تصف المعركة، قدم شفارتش الشهادات المتداولة في كتب بعض المؤرخين الصهيونيين بشأن فشل التنسيق، مضيفاً إليها ما كتبه رجا فرج، ابن قرية يانوح وأحد المؤرخين الدروز الذين شككوا في حدوث تنسيق مسبق.[116] ففي كتاب فرج «دروز فلسطين في فترة الانتداب»، عرض التباين في الشهادات الشفهية التي اعتمد عليها مؤرخون صهيونيون في تفسير فشل التنسيق، ثم نقل شهادات شفهية من أفواه كبار السن في قريته ليصل إلى نتيجة أن سكانها لم يعلموا بهذا التنسيق. وفي رأيه: «غير مؤكد تماماً.... إعلام.... السيد جبر معدي أحد زعماء يانوح.... [بـ]قدوم السرية الدرزية.... يُرجح أن السيد جبر معدي أرشَدَ سلمان صالحة [تاجر من قرية يركا كان يتنقل من قرية إلى أُخرى في المنطقة] إعلام [سكان القرية] بخطة الهجوم المرتقب.... [لكن] قُبض عليه قبل وصوله إلى القرية. عُذب عدة ساعات ونجح بإعلام السيد صالح علي حمدان [من يانوح] بالهجوم.... غير أن السيد حمدان لم يكن معه متسع من الوقت لإعلام أهالي القرية.... لم تحتل السرية الدرزية الإسرائيلية القرية أولاً ثم تراجعت، بل لم تصل [إلى] القرية أبداً. والمعركة جرت على بعد 3 كم غرب القرية بمكان اسمه 'كفيشا'.... إن ادعاءات وزارة الدفاع الإسرائيلية بخيانة أهل القرية.... هدفت إلى تغطية فشل.... رجال الاستخبارات اليهود: أورباخ وشخيفتش.... توجد تناقضات عديدة في شهادات وزارة الدفاع والجيش الإسرائيلي مما يثبت عدم صحة أو دقة تلك الشهادات ومحاولتها تغطية فشلها.... في أرض المعركة.»[117]

تاسعاً: تداعيات معركة يانوح

وعلى الرغم من أن معركة يانوح لم تُعِق عملية حيرام في السيطرة على كل الجليل، فإنها أثارت النقاشات في شأنها، بسبب عدم وجود تفسير عند المؤسسة

115 المصدر نفسه، ص 1.

116 انظر: المصدر نفسه، ص 5 – 7.

117 انظر: رجا سعيد فرج، «دروز فلسطين في فترة الانتداب البريطاني، 1918 – 1948» (دالية الكرمل: د.ن.، 1991)، ص 95–103؛ الاقتباس من ص 102 – 103.

العسكرية لفشلها. وكان أول المنزعجين من هذا هو موشيه يتاح، مدير مكتب شؤون الأقليات في مدينة حيفا. فبعد أن شارك في مراسم تأبين جنود قرية عسفيا الذين سقطوا في معركة يانوح، بعث هذا الأخير برسالة إلى بيخور شيطريت، وزير الأقليات، طالب فيها بفتح تحقيق رسمي لمعرفة ما حدث في يانوح: «مع أننا لا نملك أدلة محايدة، يبدو من المعلومات المتناقضة التي وصلتنا بأنه لم يكن [مقتل الجنود] محتوماً. وترك هذا الحادث انطباعاً سيئاً عند الدروز، وفي اعتقادي من المفضل البدء مباشرة بالتحقيق لمعرفة كيف جرى الحادث. وأعتقد أن حادثاً بهذه الأهمية يستحق أن تحقق فيه أنت بشكل شخصي.»[118] لكن الجيش الإسرائيلي لم يُعر دعوة يتاح انتباهاً، وبدأ، بحسب أحد المصادر، بالتخطيط لـ«عملية انتقام واسعة ضد القريتين الخائنتين اللتين لم تفيا بوعدهما الصريح [بعدم إطلاق النار]. فمر أكثر من أسبوع ولم تُستكمل التحضيرات العسكرية للعملية»، الأمر الذي دفع يعقوب برزاني – صهيوني كردي ملم بعادات العرب – إلى إقناع المخططين العسكريين بإلغاء عملية الانتقام التي، في نظره، تتعارض مع هذه العادات التي لا يجوز، بحسبها، الأخذ بالثأر بعد 24 ساعة من حادثة القتل.[119]

وبدلاً من تحقيق رسمي أو القيام بعملية انتقامية ضد سكان قريتي يانوح وجت، اقترح برزاني عقد صلح عشائري بين عائلات الضحايا من قرى الكرمل ووجهاء هاتين القريتين، تقام مراسمه (عقد الراية) في معسكر وحدة الأقليات في نيشر بحضور جمع غفير. واستعان برزاني في ترتيب هذا الصلح بعدد من الناشطين الصهيونيين وبأصدقائهم، لبيب أبو ركن وصالح خنيفيس، وبدأ بزيارات مكوكية، تحضيراً لمراسم الصلح وتحديد مبلغ الدية الذي كان على سكان قريتي يانوح وجت دفعه إلى أهالي الجنود الذين سقطوا في المعركة. وبحسب برزاني، كان مبلغ الدية رمزياً: «فلو أردنا أن نحدد الدية الأصلية [المتعارف عليها] بحسب قيمة العِمْلة لوصل المبلغ إلى 350

118 أرشيف الدولة، وزارة الأقليات/ ج/ 302/ 78، موشيه يتاح إلى شيطريت، 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948.

119 انظر: رزائيل ميميت (و) أفي بلير، «منكوروت تسوريم، سبورو همفلا شل يعقوب برزاني» («شقوق الصخر، القصة المذهلة ليعقوب برزاني») (تل أبيب: وزارة الدفاع، 1979)، ص 310.

ألف ليرة إسرائيلية.... لكن لأننا مفوضون من آباء القتلى - قررنا.... أن يكون [المبلغ] 4 آلاف ليرة إسرائيلية، تسلّم إلى قائد هذه الوحدة كي يوزعها بالتساوي على أقارب المغدورين.»[120]

وفي خطبة طويلة أمام الحاضرين في مراسم الصلح، أعلن برزاني إعفاء سكان قريتي يانوح وجت من دفع دية للعائلات اليهودية. وخلافاً لما يحدث في صلح عشائري، وجّه برزاني في خطبته الكلام إلى ممثلي القريتين، مستخدماً خطاب التهديد والوعيد: «بعد أن توجهتم إلى رئيس حكومة إسرائيل بطلب الصلح، وأوكَلتُ إلى.... عقد الصلح، أخذتُ على عاتقي الوصول معكم إلى اتفاق يُكفر بعض الشيء عن أعمالكم التي اقترفتموها. فبحسب التقاليد المتبعة في الصلح [العشائري] عليكم دفع دية.... في إحدى مكالماتي العديدة التي تحدثت فيها مع الشيخ [لبيب] أبو ركن، قال لي إن الطائفة الدرزية عندها كرامة.... هل أنتم تعرفون ما هي كرامتنا؟ كرامة الشعب اليهودي والجيش الإسرائيلي؟ هل أنتم تعتقدون أنكم تستطيعون شراءنا وشراء كرامتنا بالمال؟ عليكم أن تعرفوا، أن الجيش الإسرائيلي لن يغفر لكم بسهولة أعمال خيانة على غرار أعمالكم التي اقترفتموها. يوجد لدى الجيش الإسرائيلي وقت. ومع أنه لم يردّ مباشرة على القتل الذي اقترفتموه، فهذا لا يعني أننا نسيناه. عندنا وقت وذاكرة. حتى لو قمنا بضربكم [الانتقام منكم] بعد أربعين سنة رداً على أعمالكم هذه، فسوف يُقال [بأننا].... استعجلنا في الانتقام، وكنا مستعدين للانتظار أربعين سنة أُخرى.»[121]

ومع أن الدعوة إلى التحقيق في معركة يانوح سقطت نهائياً، إلاّ إن حكومة إسرائيل بقيت تعتبر سكان قريتي يانوح وجت مسؤولين عن مقتل جنود في الجيش، منتهجة سياسة عقابية نحوهم. وتجلى هذا العقاب، في نهاية سنة 1948، عندما استثنت وزارة المعارف القريتين من فتح المدارس. ودفع هذا الاستثناء بعض سكان قرية يانوح إلى إرسال عرائض تطالب يهودا بلوم (المسؤول عن التعليم العربي في وزارة

120 انظر: المصدر نفسه، ص 314 - 320؛ الاقتباس من ص 319.

Parsons, op. cit., pp. 116-117.

121 انظر الاقتباس من خطاب برزاني: ميميت (و) بلير، مصدر سبق ذكره، ص 315.

المعارف) بفتح مدرسة القرية.[122] لكن هذا الأخير امتنع من اتخاذ قرار بفتح المدرسة، طالباً من وزارة الأقليات تزويده بتوصيات في هذا الصدد: «معروف أن قرية يانوح كانت واحدة من القرى التي خانتنا. وبحسب معرفتي هناك [سياسة] إهمال من جانب السلطات العسكرية نحو هذه القرى. فهل سياسة الحكومة تجاه هذه القرى قد تغيرت، أو أنها ستتغير؟ أريد أن أعرف ذلك كي أهتم بمسألة تعليم الأطفال.»[123]

وبينما أقفل الصلح العشائري الباب أمام تحقيق رسمي في حادثة يانوح، أبقى قادة وحدة الأقليات ومعاونوهم السياسيون ملف هذه الحادثة مفتوحاً بهدف المس بالقيادة الروحية للشيخ أمين طريف الذي اعتبروه مغرداً خارج سرب الموالين للسلطة الإسرائيلية. وعلى الرغم من أن كل المصادر التي دققنا في تفصيلاتها لا تشير إلى أي علاقة للشيخ أمين بهذه الحادثة، فقد أقحم الشيخان صالح خطيب أبو ركن والشيخ ريدان أبو ركن اللذان فقدا ابنيهما في معركة يانوح اسمه وأسماء مشايخ مؤيدين له – ربما بإيعاز من ناشطين صهيونيين – بهدف المس بشرعية قيادته للطائفة وتمهيد الطريق لتصنيع قيادة بديلة. ففي 5 كانون الثاني/ يناير 1949، أرسل هذان الشيخان رسالة باللغة العربية إلى بن – غوريون، رئيس الحكومة، أقتبس فقرات منها، محافظاً على نصها، على الرغم من الأخطاء الواردة فيها:

«سيدنا [بن – غوريون] نسترحم أن تصغوا لنا لنبين لكم حقايق [كذا] لا ريب فيها وهو أنه لنا ولكم عدوَّين لدودَين دينين [كذا]... هما الحجّين [كذا] أمين الحسيني جهراً والشيخ أمين طريف سرّاً وهو المنتقم منّا أي من الحزب ضده بواسطة الحسيني ورجاله من سنة الثورة [1936] بسبب الزعامة الدينية والمقاصد الشخصية والمذكور نافث روحاً سامة بصدور حزبه في الكنائس [الخلوات] سراً أن الدروز إسلام وجدنا سلمان الفارسي كان من أنصار محمد وكل درزي يحب يهودي أم [أو] يعاضده ويناصره فهو عدو الله والله براء منه. أمّا نحن الحزب ضده وبحيث أعماله وتزيفه في

122 أرشيف الدولة، وزارة الأقليات/ ج/ 302/ 78، سلمان فرج (معلم في القرية) إلى يهودا بلوم، 28 كانون الأول/ ديسمبر 1948؛ خير عامر (مختار القرية) إلى يهودا بلوم، 28 كانون الأول/ ديسمبر 1948.

123 المصدر نفسه، يهودا بلوم إلى يهودا برولا، 21 كانون الثاني/ يناير 1949.

الدين قد اتصلنا ببعض زعماكم [كذا] من أيام الثورة لنستعين بالله وبكم عليه وعلى حزبه حيث وجدنا الإنكليز قاتل [كذا] معنويتنا وأعمالنا عايلة [عائلة] أبو ركن في الثورة تشهد لكم والحج [كذا] أمين المذكور أخذ بيد جبر داهش من زعماء يركا لانتقام من [كذا] يعاكسه على الزعامة.... جبر المذكور قتل شخصاً يساعده ويناصره بالمال والواسطة وباسم الدين ولم تزل العداوة وأضرار المذكور مستمرة. والآن عندما أدخلنا أولادنا تحت إشراف جيوشكم رما [رمى] المذكور حرماً دينياً سريًّاً مع أرفاقه [رفاقه] مثل سلمان نصر من شفاعمرو ومنهال منصور من عسفيا على كل من يدخل الجيش يكون هو وأهله ووالديه تحت غضب الله وأنبياه [كذا] ورجال الدين وحللوا كل ضررٍ يصل لنا. وأمّا بعض رجال المصلحة في الجيش مغرورين [كذا] بجبر الداهش وأعماله.... [ثم تابع الشيخان بجمل غير واضحة] وتفاهموا معه بتدريب الفرقة أولادنا على قرى الدروز وبعلمهم جبر سادقا [صادق] بأعماله ولا يعلمون بتفاهمه مع أمين طريف قبلهم فجمع بعض حزبه مع القيادة ودبّر قتل الفرقة ولا بقصدهم أن يسلم منهم أحد ولو سمحوا لنا بمقابلتكم شفاها لوجدتم شياء [شيئاً] مستغرباً.... والآن هذا الرجل [الشيخ أمين] وحزبه أصبحوا أصدقائكم [كذا] المخلصين وشعب شعيب الخاص فأنصفونا يا رجال العدالة والإنصاف ولا تضيعوا دم أولادنا وتُشفوا بنا الأعداء ونسترحم أخذ حقنا من الظالمين وإلاّ نشكيكم إلى الله عز وجل.»[124]

ولمّا لم يتلقَ الشيخان صالح وريدان أبو ركن جواباً على رسالتهما، بادرا إلى تجنيد آباء آخرين ثكلوا أولادهم في معركة يانوح لإرسال عرائض إلى رئيس الحكومة يشكون فيها من تصرفات عائلة طريف، ويطالبونه بالتدخل شخصياً، ومعبّرين عن استغرابهم من عدم اهتمامه بهم.[125] وفي الوقت نفسه، التقى وفد من رجال عائلة أبو ركن مع موشيه يتاح، مدير مكتب شؤون الأقليات في مدينة حيفا، طالباً منه التحقيق ثانية في مؤامرة يانوح، شاكين من أن المتحدثين خلال مراسم الصلح لم يذكروا أسماء القتلة بطريقة واضحة، ومعترضين على مبلغ الدية الذي كان، وفقاً لهم، قليلاً

124 المصدر نفسه، صالح وريدان أبو ركن إلى رئيس حكومة إسرائيل، 5 كانون الثاني/ يناير 1949.

125 المصدر نفسه، عرائض من آباء الجنود الذين سقطوا في معركة يانوح من عسفيا ودالية الكرمل وشفاعمرو موجهة إلى بن - غوريون (من دون تاريخ) ربما في 5 كانون الثاني/ يناير 1949.

جداً.[126] ربما كان اللقاء مع يتاح قد أرضى هذا الوفد وأقفل باب طلبات هؤلاء الرجال، لأننا لم نجد في الأرشيفات وثائق إضافية.

إن السياق الذي كُتبت فيه هذه العرائض، وخصوصاً الرسالة الأولى التي أرسلها الشيخان صالح وريدان أبو ركن، أشار إلى انزعاج مما اعتبراه صداقة مستجدة بين السلطات الإسرائيلية وعائلة طريف التي استقبلت بيخور شيطريت، وزير الأقليات، ضيفاً بعد معركة يانوح بنحو أسبوعين. ففي 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948، قام شيطريت بزيارة عائلات خير من أبو سنان، ومعدي من يركا، وطريف من جولس،[127] يرافقه جاد مكنيس (1893 – 1954)، المدير العام لوزارته وموظفان كبيران في السفارة الأميركية كنوكس (Knox) وبرونز (Bruns). كانت هذه الزيارة هي الأولى لوزير إسرائيلي إلى قرى درزية، ومثلت نوعاً من الاعتراف الضمني بالزعامة المتوارثة للعائلات الثلاث، مهددة بتهميش عائلة أبو ركن، أول العائلات التي ساعدت الحركة الصهيونية. فقد كان الشيخان من عائلة أبو ركن، باستخدامهما تعبير «شعب شعيب الخاص»، يلمحان إلى خطاب ألقاه الشيخ سلمان طريف في حفل استقبال الوزير. ففي تقريره إلى بن– غوريون وموشيه شاريت (1894 – 1965)، وزير خارجية إسرائيل، روى شيطريت أن الشيخ سلمان طريف قال: «إن العلاقة بين الطائفة الدرزية وأبناء إسرائيل ليست جديدة، بل علاقة.... مصاهرة.... عندما تزوج [النبي] موسى صفورة، ابنة يترو من [قوم] مدين. فبحسب العقيدة الدرزية والتقاليد المتوارثة فإن النبي شعيب، نبي الدروز، هو يترو.»[128] وسنعود لاحقاً إلى موضوع ما سُمي المصاهرة بين النبي شعيب والنبي موسى لنضعها في سياق تحليلنا العناصر التي كونت «تراثاً مخترعاً» للدروز في الدولة الصهيونية.

---

126 المصدر نفسه، رسالة موشيه يتاح إلى وزارة الأقليات، 11 كانون الثاني/ يناير 1949.

127 حافظت أغلبية زعماء هذه العائلات على الحياد في الصراع الفلسطيني – الصهيوني كما أشرنا في عدة مناسبات.

128 أرشيف الدولة، وزارة الأقليات/ ج/ 302/ 78؛ وزارة الخارجية/ 2565/ 8، تقرير بيخور شيطريت إلى بن – غوريون وإلى موشيه شاريت، 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948.

وبعد أن وصف شيطريت، في تقريره، الاستقبال والحفاوة التي أدهشت موظَفي السفارة الأميركية، توقف عند موقف عائلة طريف من وحدة الأقليات، إذ كتب: «عليّ أن أشير إلى أن وجهاء جولس أخذوني جانباً لحديث سري، طالبوا فيه بردع الدروز الذين يخدمون في الجيش الإسرائيلي، ووقف تصرفاتهم المشينة، لأنها تخرّب العلاقات مع الجيران المسيحيين والمسلمين. وصرحوا بأنهم مستعدون لأن يجندوا لجيش الدفاع الإسرائيلي عدداً كبيراً من شباب الدروز من عائلات محترمة.»[129]

مباشرة بعد معركة يانوح والسيطرة على منطقة الجليل، بدأ ضباط وحدة الأقليات بتجنيد متطوعين جدد من قرى هذه المنطقة. لكن، ربما كانت معركة يانوح سبباً في تشكيك المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في ولاء الدروز، كما أشار إلى ذلك أمر عسكري أصدره قائد وحدة الأقليات، في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1948، ووزعه على الشرطة العسكرية، يمنع بموجبه الجنود الدروز من حمل السلاح خارج معسكراتهم.[130] وفي 6 كانون الأول/ديسمبر 1948، اختارت وحدة الأقليات مقام النبي شعيب لتحتفل رسمياً بمراسم قَسَم الولاء للجنود الجدد، ولكي يشجع ضباط الوحدة على تطوع دروز الجليل، استعان قادة وحدة الأقليات بضابط متقاعد من الجيش البريطاني هو يوسف علي، وطلبوا منه إلقاء كلمة خلال حفل قَسَم الولاء، قال فيها: «كضابط قديم خدمت في الجيوش النظامية.... إحدى وعشرين سنة.... [أنا] فخور جداً بكل جندي.... يطمح إلى التقدم والعلا إذ إن جميع القواد الحاليين والمتقاعدين أمثالي دخلوا كجنود جدد [في وحدة الأقليات].... فعليه أسأل الله أن يزيد في نجاح هذه [الوحدة].»[131]

129 المصدر نفسه.

130 أرشيف الجيش 7 - 2433/ 1950، أمر عسكري لقائد وحدة الأقليات، 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1949.

131 أرشيف الدولة، وزارة الأقليات/ ج/ 1318/ 20، من نص خطاب يوسف علي من البقيعة، 6 كانون الأول/ ديسمبر 1948.

الفصل الخامس

فن الترويض: العصا لمن عصى والجزرة لمن أطاع

أولاً: العصا لعرب سيّئين والجزرة لعرب طيّبين

«العصا والجزرة» تعبير مجازي مأخوذ من تراث الفلاحين الأوروبيين، عندما كان الفلاح المروّض يحمل في يد جزرة وفي الأُخرى عصا، فإذا أطاعت الدابة مروضها، حصلت على الجزرة، أمّا إذا حرنت فكانت تُضرب بالعصا. حاشا أن نقصد هنا إلصاق صفات المروَّض إلى الممثول (العرب في الدولة الصهيونية)، وإنما القصد رد هذا المجاز إلى أصله اللغوي لإبراز السياسات التي مارستها المؤسسات الصهيونية تجاه الطوائف العربية كلها في الدولة الصهيونية الجديدة. ففي كتاب هليل كوهين: «عرب طيبون» (أشرنا إليه سابقاً)، كشف، من خلال الأرشيفات الإسرائيلية، أسماء المتعاونين من جميع الطوائف العربية الذين شكلوا «جيشاً خفياً» ساعد المؤسسات الإسرائيلية، وخصوصاً سلطات الحكم العسكري، على السيطرة على سكان القرى العربية وتنفيذ سياسة «العصا والجزرة».[1]

1 فرضت حكومة إسرائيل على السكان العرب حكماً عسكرياً بقي حتى سنة 1966، إذ اعتبرتهم خطراً أمنياً. عينت الحكومة الإسرائيلية ثلاثة حكام عسكريين في ثلاث مناطق: الجليل والمثلث (بعد ضمه إلى الدولة الجديدة في سنة 1949) ومنطقة الجنوب حول مدينة بئر السبع. واستناداً إلى قانون الطوارئ، تمتع الحكام العسكريون بصلاحيات واسعة، شملت فرض الإقامة الجبرية على الناشطين السياسيين العرب، ومصادرة أملاك، ومنع قيام صحف عربية، وتقييد حركة التنقل من مكان إلى آخر من دون تصريح عن الممنوعات المفروضة. استعان الحكام العسكريون بعدة مؤسسات: جهاز الاستخبارات الداخلية (الشاباك)؛ الشرطة؛ وزارة الداخلية؛ وزارة الأقليات (حتى سنة 1949) ومكتب مستشار رئيس الحكومة لشؤون الأقليات (العرب). لمزيد من المعلومات عن الحكم العسكري، انظر: مصطفى كبها (محرر)، «الأقلية الفلسطينية في ظل الحكم العسكري وإرثه» (حيفا: مدى الكرمل، 2014).

ويكفي أن نتتبع في كتاب كوهين أسماء المنتمين إلى هذا «الجيش الخفي»، لنجد أنه ضم العشرات من المتعاونين العرب،[2] فعَلتهم اللجان المناطقية لشؤون العرب، المكونة من ممثلين عن المؤسسات التالية: الشرطة، والجيش، وديوان رئيس الحكومة والشاباك أو الشين بيت.[3] فهذه المؤسسات، وخصوصاً الشاباك، منحت المتعاونين «العرب الطيبين» أو «القوى الإيجابية» «الجزرة» واستثنتهم من عقاب «العصا»، كما وصف ذلك كوهين: «إن التعرف الحميمي لهذه اللجان على السكان الذين أشرفت عليهم، والصلاحيات التي كانت في أياديها منحتها الإمكانات لتطبيق سياسة العصا والجزرة التي تبنتها، معززة بذلك شريحة المتعاونين ومسببة الضرر لأولئك المنخرطين في مبادرات سياسية معارضة للمؤسسات.»[4]

في نهاية سنة 1948، وضعت حكومة إسرائيل كل المدن والقرى العربية التي نجت من التهجير، تحت نظام الحكم العسكري، وطلبت من وزارة الأقليات أن تحضر مذكرة، تكون بمثابة خريطة طريق للتعامل مع سكانها، وتتضمن المعلومات التالية:
1 – عدد السكان العرب في القرية قبل الاحتلال وبعده، وتوزيعهم بحسب الجنس (ذكور وإناث)، والطائفة الدينية، وعدد اللاجئين الذين لجأوا إليها من قراهم المهجرة؛

2 انظر: الفهرس العام: هليل كوهين، «عربيم طوبيم، هموديعين هيسرائيلي وهعربيم بيسرائيل: سوخانيم، مشتفيم ومورديم، مطروت وشيطوت» («عرب طيبون، الاستخبارات الإسرائيلية والعرب في إسرائيل: وكلاء، متعاونون ومتمردون، أهداف ووسائل») (القدس: كيتسر، 2006)، ص 299 - 307؛ وانظر أيضاً النسخة الإنكليزية:

Hillel Cohen, *Good Arabs: The Israeli Security Agencies and the Israeli Arabs, 1948-1967,* translated by Haim Watzman (Berkeley: University of California Press, 2011), pp. 269-281.

3 بعد حلّ جهاز استخبارات شاي، في 30 حزيران/يونيو 1948 أقيمت أجهزة استخبارات، كل منها متخصص بمجال معين، بينها وحدة 184 في الجيش الإسرائيلي التي كانت نواة «الشاباك» الذي نُظِّم رسمياً، في بداية سنة 1949، كجهاز استخبارات مُكلّف ضبط الأمن العام، وخصوصاً في المدن والقرى العربية والتجمعات السكانية البدوية. والشاباك كما يلفظ في اللغة العربية هو «شَبَك» بالعبرية وهو اختصار ثلاث كلمات: شيروت بطحون كلالي، أي: خدمات الأمن العام ويُختصر عادة بحرفين: ش. ب.

4 كوهين، مصدر سبق ذكره، ص 18؛ انظر أيضاً النسخة الإنكليزية:

Cohen, op. cit., p. 8.

2 – أسماء العائلات فيها، وعدد أفراد كل واحدة، ومدى قدرة وجهاء القرية على تمثيل سكانها؛ 3 – أسماء أولئك الأكثر تأثيراً، أعمارهم، أهميتهم، ومواقفهم قبل الاحتلال وبعده؛ 4 – اللجان القروية المحلية الموكل إليها التعامل مع السلطات؛ 5 – طوبوغرافيا القرية ومساحة أراضيها؛ 6 – أسماء الموظفين الإسرائيليين من الوزارات كلها، وأسماء العسكريين المسؤولين عن أمور القرية؛ 7، 8 و9 – أوضاع العمالة (الشغل) والغذاء والتعليم والصحة وعدد أجهزة الراديو في القرية؛ 10 – عدد نُسخ جريدة «اليوم» الرسمية الموزعة في القرية، ومدى سماع سكانها راديو إسرائيل الناطق بالعربية؛ 11 – شكاوى السكان؛ 12 – أوضاع الأملاك المتروكة في القرية؛ 13 – توصيات وزارة الأقليات وغيرها من الوزارات لتحسين التعامل مع السكان.[5]

تناولت دراسات كثيرة جوانب من السياسة الإسرائيلية تجاه الأقلية العربية في إسرائيل، منها ثلاث دراسات دكتوراه تعقبت السياسة الإسرائيلية على امتداد ثلاثة عقود (1948 – 1978).[6] لن أتوقف عند هذه السياسة العامة تجاه كل الأقلية العربية، وأركز، في هذا الفصل، على رصد تطبيق سياسة «العصا والجزرة» في السنوات الأولى بعد قيام الدولة الصهيونية، لأعود في الفصل السادس إلى متابعة هذه السياسة.

---

5 أرشيف الدولة، وزارة الأقليات/ ج/ 1319/ 67، مذكرة وزارة الأقليات، 24 كانون الأول/ ديسمبر 1948.

6 الدراستان الأوليتان بالعبرية: سارة أوزتسكي – لازار، «هتجبشوت يحسي هجوملين بين يهوديم لعربيم بمدينة يسرائيل: هعسور هريشون، 1948 - 1958» («تبلور العلاقات المتبادلة بين اليهود والعرب في دولة إسرائيل: العقد الأول، 1948 - 1958»)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة حيفا، 1996؛ يائير بويمل، «يحسو شل هممسد هيسرائيلي لعربيم بيسرائيل: مدينيوت، عكرونوت وفعولوت: هعسور هشيني، 1958 - 1968» («معاملة المؤسسات الإسرائيلية للعرب في إسرائيل، سياسة، قواعد ونشاطات: العقد الثاني، 1958 - 1968») (دراسة دكتوراه، جامعة حيفا، 2002)، نشرت في كتاب تحت عنوان: «تسل كحول لفن» («ظل أزرق أبيض») (حيفا: برادايس، 2007)؛ الدراسة الثالثة بالإنكليزية لطالبة صينية:

Yu Wang, «National Minority Identity under Ethnic Democracy: Arabs in Israel in Decade of Transition, 1967-1977» (Ph.D, University of Haifa, 2009).

وصدرت في كتاب تحت العنوان نفسه في:

(Saarbrücken: Lambert Academic Publishing, 2010).

ومع أن جل وثائق الأرشيفات المتعلقة بالدروز، خلال سنتي 1948 – 1949، تتناول الأوضاع في قريتي دالية الكرمل وعسفيا، إلاّ إنها تمثل، في رأيي، عينة يمكن أن تفيدنا في فهم ما حدث في سائر القرى الدرزية، وتمثل نموذجاً للسياسة التي اتبعتها المؤسسات الإسرائيلية خلال ثلاثة عقود بعد قيام الدولة الصهيونية. ولأن المجندين في وحدة الأقليات جاؤوا، في أغلبيتهم، من هاتين القريتين، ركز موشيه يتاح، مدير مكتب وزارة الأقليات في حيفا، اهتمامه على متابعة الأوضاع المعيشية الصعبة فيهما، والتي عبّر عنها الشيخان لبيب أبو ركن ونجيب منصور (مختار قرية عسفيا) في رسالة بعثا بها باسم سكان القرية إلى وزير الأقليات في منتصف تموز/ يوليو 1948، طالبَين منه الإسراع في تزويد القرية بالغذاء: «تنقصنا المواد الأساسية للمعيشة، وخصوصاً القمح والطحين، لأن المحصول في هذه السنة كان سيئاً فمخزوننا يكفينا مدة قصيرة جداً.»[7]

بالتعاون مع غيورا زايد، حاول مردخاي شخيفتش، المسؤول عن إدارة القرى في وزارة الأقليات، حل مشكلة الغذاء في قرية عسفيا عن طريق بيع محاصيل القمح المصادَرة من القرى المهجرة القريبة. ففي 8 تموز/ يوليو 1948، طلب شخيفتش من القيّم على أموال الغائبين السماح لجدعان هاني عماشة (ذكرناه في الفصل الثالث) بأن يشتري كميات من القمح المصادَر ويبيعها.[8] وبعد أسبوعين، طلب موشيه يتاح من القيّم على أموال الغائبين السماح له بنقل 3 أطنان من القمح التي اشتراها من مستعمرة نهلال إلى قرية عسفيا.[9]

تشير الوثائق المتعلقة بقريتي عسفيا ودالية الكرمل إلى أن ثلاثة أنواع من المشكلات واجهتهما: 1 – تلاعب في توزيع حصص الغذاء التي كانت الحكومة الجديدة ترصدها لهاتين القريتين؛ 2 – تقييد حركة تنقل سكان القريتين إلى قرى

---

7 أرشيف الدولة، وزارة الأقليات/ ج/ 1319/ 56، رسالة من لبيب أبو ركن ونجيب منصور إلى بيخور شيطريت، ربما في 15 تموز/ يوليو 1948.

8 المصدر نفسه، وزارة الأقليات/ ج/ 1319/ 55، مردخاي شخيفتش إلى القيّم على أموال الغائبين، 8 تموز/ يوليو 1948.

9 المصدر نفسه، موشيه يتاح إلى القيّم على أملاك العرب، 22 تموز/ يوليو 1948.

الجليل وأماكن أُخرى في البلد؛ 3 – سوء معاملة إدارة القرى التي أدارها شخيفتش. ففي منتصف سنة 1948، زودت السلطات الإسرائيلية أرباب العائلات في قريتي دالية الكرمل وعسفيا ببطاقات حصص الغذاء وأوكلت إلى مخاتير القريتين مهمة توزيعها. وأشرف على هذا التوزيع شخيفتش الذي استخدمه ورقة سياسية للتأثير في مواقف المخاتير. فمثلاً في دالية الكرمل، لعب هذا الأخير بالصراعات التقليدية بين المخاتير: قفطان حلبي، وسامي حسون، ويوسف خطيب نصر الدين (خلف أباه، الشيخ صالح الخطيب في نهاية سنة 1948). وتُبرِز شكاوى سكان دالية الكرمل إلى وزارة الأقليات، خلال حزيران/ يونيو – تموز/ يوليو 1948، أن الخلافات بين عائلات هؤلاء المخاتير بشأن توزيع الغذاء امتدت إلى عائلات أُخرى في القرية، وكادت تؤدي إلى نزاعات عنيفة.[10]

وتشير رسالة بعث بها موشيه يتاح، في 30 آب/أغسطس 1948، إلى وزارة الأقليات إلى أن توزيع هذه الحصص في قريتي دالية الكرمل وعسفيا أدى إلى خلافات بين عائلات القريتين، إذ كتب فيها: «لاحظنا أن الأمور في القريتين ليست على ما يرام، ووصلتنا شكاوى عديدة من سكانهما بشأن توزيع الغذاء.... لذلك قررنا أن تقوم لجنة في كل قرية، تكون وظيفتها.... استلام حصص الغذاء وتوزيعها بشكل صحيح.... ثم فتح المدارس.... على أن يكون شخيفتش عضواً فيها وأن يكون رئيساً لها.»[11]

لم يُفلح مخاتير دالية الكرمل في تشكيل لجنة كهذه، وبقي توزيع حصص الغذاء في القرية ورقة في يد شخيفتش، يستخدمها سياسياً. ومع أن موشيه يتاح وافق على أن يترأس شخيفتش لجان توزيع الحصص، إلاّ إنه سارع، بعد يومين، إلى التراجع عن مضمون رسالته السابقة (في 30 آب/أغسطس)، ربما لأنه اطّلَع أكثر على مجمل شكاوى سكان القريتين ضد شخيفتش. ففي رسالة إلى جاد مكنس

10 المصدر نفسه، وزارة الأقليات/ ج/ 1319/ 56، شكاوى مرفوعة إلى «إدارة القرى» وإلى موشيه يتاح، 30 حزيران/ يونيو 1948؛ 4 و10 و15 تموز/ يوليو 1948؛ رسالة من يتاح إلى مختاري دالية الكرمل يطلب فيها تنظيم توزيع حصص الغذاء في دالية الكرمل، 13 تموز/ يوليو 1948.

11 المصدر نفسه، موشيه يتاح إلى وزارة الأقليات، 30 آب/ أغسطس 1948.

(1893 – 1954)، المدير العام لوزارة الأقليات، في 1 أيلول/ سبتمبر 1948، كتب موشيه يتاح: «مع أنني وقّعت تلك الرسالة، إلاّ إنني غير راض عن التدابير المقترحة. أعتقد أنه من الأفضل ألاّ يدخل السيد شخيفتش إلى لجان القرى، بل يقوم بمراقبة أعمالها من جانب وزارة الأقليات، فليس هناك ضمانة كاملة ألاّ يستمر أعضاء هذه اللجان في التلاعب بالأسعار وبيع [الحصص] في السوق السوداء، وبهذا لن يوصم اسمه بالعار فحسب، بل اسم وزارتنا أيضاً. لقد اقترحتُ على السيد شخيفتش ألاّ يحشر نفسه بالمرة في هذا الموضوع، لكنه من منطلق نية صادقة يؤمن بأنه بهذا الشكل [التدخل] يستطيع ترتيب الأمور في الدالية وعسفيا. أرجو معرفة رأيك في الموضوع في أقرب وقت ممكن.»[12]

لم تتوقف الشكاوى من سوء توزيع الغذاء الذي أشرف عليه شخيفتش. ففي نهاية أيلول/ سبتمبر 1948، قدم 19 مواطناً من عدة عائلات في دالية الكرمل شكوى، طالبوا فيها بأن يتم هذا التوزيع عن طريق بقالات القرية لأن «الأشخاص الموكلين هنا لم يوزعوا الغذاء بحسب التعليمات.... وحولّوا توزيعه إلى تجارة على حساب الفقراء.»[13] ومع أن موشيه يتاح حاول وقف التلاعب بتوزيع الغذاء، إلاّ إن الأمور ازدادت سوءاً خلال الأشهر اللاحقة، كما تدل شكوى قدمها 23 مواطناً إلى يتاح، في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر،[14] وشكوى أُخرى، تتهم شخيفتش بأنه «يزرع بذور الفرقة والشجار» في القرية.[15] ودفع استمرار سوء توزيع حصص الغذاء 22 مواطناً من دالية الكرمل إلى تقديم شكوى، في 2 كانون الثاني/ يناير 1949، باسم 145 عائلة «لم تحصل على حصصها من الأرز، والبطاطا، والبصل، والزبيب ومواد غذائية أُخرى....

12 المصدر نفسه، وزارة الأقليات/ ج/ 1319/ 56، موشيه يتاح إلى جاد مكنس، 1 أيلول/ سبتمبر 1948.

13 المصدر نفسه، وزارة الأقليات/ ج/ 1319/ 63، شكوى موقعة من 19 مواطناً من دالية الكرمل إلى المسؤول عن توزيع الغذاء في حيفا، 29 أيلول/ سبتمبر 1948.

14 المصدر نفسه، شكوى موقعة من 23 مواطناً من دالية الكرمل إلى موشيه يتاح، 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948.

15 المصدر نفسه، شكوى موقعة من ثلاثة مواطنين إلى وزارة الأقليات، 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948.

إن هؤلاء الناس [موزعو حصص الغذاء] يجنون الأرباح على حساب الفقراء.... لقد اعتقدنا بأننا تخلصنا من الحكومة الاستعمارية، ولكن تحققنا الآن.... بأن نظام الاستعمار والتمييز بين الفقير والغني ما زالا قائمين عندنا.»[16]

وبعد شهر من الانتخابات الأولى للكنيست (البرلمان) التي جرت، في 25 كانون الثاني/ يناير 1949، أوفد موشيه يتاح أحد موظفي مكتبه لإعداد قائمة بأسماء البقالين في قريتي دالية الكرمل وعسفيا، محاولاً تحسين توزيع حصص الغذاء في القريتين.[17] لكن سوء التوزيع بقي على حاله، وهو ما دفع المواطنين الذين قدموا الشكوى السابقة، في 2 كانون الثاني/ يناير 1949، إلى تجديد شكواهم إلى موشيه يتاح: «لقد وعدت أنت وآخرون، قبل الانتخابات العامة بمساواة في الحقوق، ولكننا نشهد بأن عدم المساواة في الحقوق، والأنانية، والألاعيب السياسية ما زالت حتى الآن.... لو كنا نعرف بأن موضوع التزود بالغذاء في دالية الكرمل هو لعبة سياسية، لكنا دعمنا أي حزب مستعد للدفاع عن حقوقنا.»[18]

ثانياً: نماذج لسياسة «العصا والجزرة»

مع أن الشيخ نجيب منصور، مختار قرية عسفيا، استطاع تشكيل لجنة لتوزيع حصص الغذاء، ضمت بالإضافة إليه الشيخ لبيب أبو ركن (صديق شخيفتش) وثلاثة وجهاء آخرين،[19] إلاّ إن شخيفتش وغيورا زايد قسما عائلات القرية إلى قسمين: قسم سلبي، تلقى ضربات «العصا»، وقسم إيجابي، حصل على «الجزرة». ففي 30 حزيران/ يونيو 1948، صادر الجيش الإسرائيلي محتويات كوخ ملآن بأدوات زراعية وأثاث من

16 المصدر نفسه، وزارة الأقليات/ ج/ 1319/ 63، شكوى موقعة من 22 مواطناً من عائلات متعددة في دالية الكرمل إلى موشيه يتاح، 2 كانون الثاني/ يناير 1949.

17 المصدر نفسه، موشيه يتاح إلى مدير توزيع الغذاء في حيفا، 27 شباط/ فبراير 1949.

18 المصدر نفسه، شكوى موقعة من 22 مواطناً من دالية الكرمل إلى موشيه يتاح، 10 آذار/ مارس 1949.

19 المصدر نفسه، وزارة الأقليات/ ج/ 1319/ 55، موشيه يتاح إلى وزارة الأقليات، 23 آب/ أغسطس 1948.

أرض في مرج بني عامر كان يملكها الشيخ عبد الله منصور، ابن الشيخ منهال منصور، أحد أبرز أجاويد القرية. وطالب الشيخ عبد الله منصور بتدخل شخيفتش لإعادة المواد المصادَرة،[20] لكن الجيش (ربما بإيعاز من شخيفتش) لم يكتفِ بمصادرة هذه المواد فحسب، بل صادر عن طريق ضابط اسمه حنان، في30 تموز/يوليو 1948، سيارة جيب كان يملكها هذا الشيخ، بحجة حاجة الجيش إليها، كما يُستدل من رسالة بعث بها الشيخ عبد الله منصور، في 18 شباط/فبراير 1949، إلى مردخاي لبكين، المحامي الموكل من جانبه لمتابعة موضوع مصادرة وزارة الدفاع سيارته.[21]

أرسل الشيخ عبد الله منصور، في بداية آب/أغسطس 1948، رسالة إلى شخيفتش يطلب فيها إعادة سيارة الجيب،[22] إلاّ إن هذا الأخير لم يرد على الرسالة، الأمر الذي جعل الشيخ عبد الله يعتبر مصادرة الجيب عملاً مقصوداً من شخيفتش وغيورا زايد لمنع أبناء بيته من الوصول إلى أراضيهم في مرج بني عامر، ومنعه من السفر إلى قرية المغار التي كان أبوه يملك فيها معصرة زيتون، ومنع أبيه، أيضاً، من الاشتراك في المجالس الدينية في الجليل. وازداد قلق عائلة منصور، عندما وافق موشيه يتاح على اقتراح شخيفتش تعيين رسلان أبو ركن، صهر الشيخ لبيب أبو ركن، موظفاً بمعاش شهري ليكون مسؤولاً عن توزيع حصص الغذاء في قرية عسفيا،[23] ثم مَنْح الشيخ لبيب رخصة احتكار بيع الأسمنت في قريتي عسفيا ودالية الكرمل.[24] هذه «الجزرات» التي حصلت عليها عائلة أبو ركن دفعت وجهاء عائلة منصور إلى تكثيف شكاواهم ضد «عصا» شخيفتش المتمثلة في مصادرة سيارة الجيب، كما تشير رسائل عديدة أرسلها الشيخ عبد الله منصور ومشايخ من قرى الكرمل إلى وزارة الأقليات، أبرزها رسائل الشيخ سلمان طريف من جولس إلى الحاكم العسكري في الجليل

20 المصدر نفسه، الشيخ عبد الله منصور إلى شخيفتش، 30 حزيران/يونيو 1948.

21 المصدر نفسه، وزارة الأقليات/ج/1319/55، رسالة من المحامي مردخاي لبكين إلى وزارة الدفاع (وصورة عنها إلى وزير الأقليات)، 18 شباط/فبراير 1949.

22 المصدر نفسه، عبد الله منصور إلى شخيفتش، 2 آب/أغسطس 1948.

23 المصدر نفسه، موشيه يتاح إلى وزارة الأقليات، 30 آب/أغسطس 1948.

24 المصدر نفسه، موشيه يتاح إلى شركة شَحَر لتسويق الأسمنت، 12 أيلول/سبتمبر 1948.

الغربي، وإلى رئيس الدائرة الإسلامية في وزارة الأديان.[25]

لكن سيارة الجيب بقيت مصادَرة، على الأقل حتى27 شباط/ فبراير 1949، كما تشير رسالة المستشار القضائي لوزارة الأقليات إلى موشيه يتاح، طلب فيها تدخله في حل المشكلة، أو دفع تعويض مالي لصاحب السيارة.[26] واستطاع الشيخ عبد الله منصور الحصول على ترخيص لشراء سيارة جديدة، وهو ما أثار قلق غيورا زايد من استخدامها لأغراض سياسية، كما سنشرح ذلك لاحقاً. وتنفيذاً لسياسة «العصا» ضد عائلة منصور، دعا شخيفتش، في 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948، الشيخين عبد الله منصور ونجيب منصور (مختار القرية) إلى لقاء في مكتبه في حيفا. وبعد يوم واحد من هذا اللقاء، وصف الشيخ عبد الله منصور في شكوى رفعها إلى وزارة الأقليات «الإهانات والتهديدات» التي تفوه بها شخيفتش. ثم عبّر الشيخ عبد الله عن امتعاضه قائلاً: «لقد امتنعنا عن إزعاجكم في هذا الوقت من انشغال الحكومة [بأمور أُخرى].... ولكن طفح الكيل. إن شخيفتش معروف في كل القرى الدرزية بنشر النميمة، وبخلق الفرقة بين الناس لمصلحته الشخصية [ومعروف] بسياسته غير الحكيمة.»[27] وبعد أسبوع من هذه الشكوى، زعم موشيه يتاح أن «طريقة ترتيب حصص الغذاء وتوزيعها.... خلقت غيرة بين الحمائل في عسفيا والحمائل الدرزية والعربية [في جميع القرى].»[28]

تمثّل نجاح سياسة «العصا والجزرة» في القرى العربية (وضمنها الدرزية) في انتخابات الكنيست الأولى، في 25 كانون الثاني/ يناير 1949، إذ إن مخاتير ورؤساء

---

25 المصدر نفسه، الرسائل التالية: عبد الله منصور إلى وزارة الأقليات، 8 أيلول/ سبتمبر 1948؛ 28 تشرين الأول/ أكتوبر 1948؛ مشايخ من قريتي عسفيا ودالية الكرمل إلى وزارة الأقليات، 28 تشرين الأول/ أكتوبر 1948؛ موشيه يتاح إلى وزارة الأقليات، 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948؛ الشيخ سلمان طريف إلى الحاكم العسكري في الشمال (بواسطة مدير مكتب وزارة الأقليات في حيفا)، 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948؛ مدير الدائرة الإسلامية في وزارة الأديان إلى الحاكم العسكري في الجليل الغربي (نسخة إلى وزارة الأقليات)، 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948.

26 المصدر نفسه، يسرائيل شوحيط، المستشار القضائي لوزارة الأقليات إلى موشيه يتاح، 27 شباط/ فبراير 1949.

27 المصدر نفسه، عبد الله منصور إلى وزارة الأقليات، 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948.

28 المصدر نفسه، موشيه يتاح إلى وزارة الأقليات، 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948.

العائلات في هذه القرى تسابقوا، في أغلبيتهم، إلى تجنيد أصوات للقائمة العربية المرتبطة بحزب العمل الإسرائيلي (مباي)، أو للحزب نفسه – الذي كان يسيطر على المؤسسات الصهيونية، منذ تشكيله في سنة 1930. وتولى شخيفتش وغيورا زايد وآخرون من الناشطين الصهيونيين مهمة حشد تأييد مخاتير ورؤساء العائلات في القرى الدرزية لمصلحة الحزب الحاكم. فاعتبر ناشطو حزب العمل (مباي) التصويت للحزب الحاكم مؤشراً إلى الولاء للدولة الجديدة، بينما اعتبروا التصويت للحزب الشيوعي، وحتى للأحزاب الصهيونية الأُخرى، احتجاجاً ضد المؤسسات الرسمية للدولة، كما عبّر عن ذلك غيورا زايد في رسالة بعث بها إلى وزارة الدفاع، في 31 أيار/ مايو 1949: «أود أن أخبركم بأن رجال حيروت [حزب أسسه مناحم بيغن (1913 – 1992) في سنة 1948] أقاموا فروعاً في قريتي عسفيا ودالية الكرمل.... حيث يقوم بتنظيمها ضابط سابق في وحدة الأقليات. ويمثله في القريتين عبد الله منهال [منصور] من عسفيا ونور الدين [الحلبي] من دالية الكرمل. إنهما يقيمان خلايا لهذ الحزب. لقد بدأ الجمهور العربي يشعر بتهديد حيروت لمنافسيهم من رجالنا [رجال مباي]. إن عبد الله منهال يملك سيارة يسافر فيها إلى قرى الجليل الغربي، محاولاً إقامة خلايا كهذه. أعتقد أنه يجب العمل حالاً قبل أن يأخذ الأمر أبعاداً خطرة.»[29]

يكشف طلب غيورا زايد من السلطات العسكرية ردع هذين الشيخين عن مواصلة نشاطهما السياسي، ومنع الشيخ عبد الله منصور من السفر بسيارته إلى الجليل مدى خضوع سكان قريتي عسفيا ودالية الكرمل، في السنوات الأولى من قيام الدولة الصهيونية، لسلطة الحكم العسكري، على الرغم من أن القريتين كانتا رسمياً خارج سلطة هذا الحكم. وتؤكد وثائق الأرشيفات الإسرائيلية أن سكان القريتين خضعوا لسياسة تقييد حركة التنقل من الكرمل إلى مناطق أُخرى، على غرار سكان القرى الدرزية في الجليل. ففي نهاية سنة 1948، طلب مخاتير وأعيان قريتي عسفيا ودالية الكرمل من موشيه يتاح أن تُلغى التقييدات المفروضة على حركة تنقل السكان إلى خارج قراهم، وأن يُسمح لهم بالسفر إلى حيفا عن طريق أحوزا، الحي اليهودي

29 المصدر نفسه، وزارة الأقليات/ ج/ 1318/ 25، غيورا زايد إلى وزارة الدفاع، 31 أيار/ مايو 1949.

في سفوح جبل الكرمل القريب جداً من القريتين.[30] ومع أن وزارتي الأقليات والمواصلات أبديتا موافقة على هذا الطلب،[31] إلاّ إن الحاكم العسكري لم يستجب للطلب إلاّ بعد توسط الشيخ لبيب الذي قدم له تعهداً خطياً من سائقي السيارات في القريتين ألاّ يوقفوا سياراتهم في أحياء مدينة حيفا اليهودية، وأن يدفع كل واحد منهم كفالة مالية قدرها 100 ليرة في مقابل الاستجابة للطلب.[32] ويبدو من رسائل موشيه يتاح إلى الحاكم العسكري وقائد الشرطة أن مشكلة المواصلات بين القريتين ومدينة حيفا بقيت، على الأقل، حتى بداية أيار/ مايو 1949، من دون حل نهائي.[33]

لا يتسع المكان هنا لعرض رسائل من سكان قريتي عسفيا ودالية الكرمل تطالب بمنحهم تصاريح للسفر إلى الجليل بهدف شراء زيت الزيتون، وأكتفي بعرض بعض النماذج منها. وتدل رسالة بعث بها موشيه يتاح، في 19 آب/ أغسطس 1948، إلى المشرف على توفير الغذاء، على أن أول المستفيدين بالحصول على تصريح من هذا النوع كان «سليمان شريف أبو ركن، قائد مجموعة من الجنود المجندين من القرى الدرزية في الكرمل. وتوجه هذا الأخير بطلب الحصول على تصريح يسمح له بشراء 70 تنكة زيت زيتون [من قرية كفر ياسيف] لتوزيعها على عائلات المجندين.»[34] ولم يقتصر تفضيل عائلات الجنود في الحصول على الغذاء، بل في الحصول على امتيازات خاصة في العيادات الطبية أيضاً. ففي 3 آب/ أغسطس 1948، طلب مختار القرية الشيخ نجيب منصور من شخيفتش إرسال طبيب إلى قرية عسفيا لمعالجة المرضى،[35] وفي

30 المصدر نفسه، وزارة الأقليات/ ج/ 1319/ 56، مخاتير وأعيان قريتي عسفيا ودالية الكرمل إلى موشيه يتاح، 13 كانون الأول/ ديسمبر 1948؛ تمت الترجمة إلى العبرية بعد يومين وأرسلت إلى الحاكم العسكري في حيفا.

31 المصدر نفسه، مدير وزارة المواصلات إلى وزارة الأقليات، 30 كانون الأول/ ديسمبر 1948؛ موشيه يتاح إلى مخاتير عسفيا ودالية الكرمل، 2 كانون الثاني/ يناير 1949.

32 المصدر نفسه، لبيب أبو ركن إلى الحاكم العسكري في حيفا، 3 أيار/ مايو 1949.

33 المصدر نفسه، وزارة الأقليات/ ج/ 1319/ 55، موشيه يتاح إلى وزارة الأقليات، 6 أيار/ مايو 1949.

34 المصدر نفسه، وزارة الأقليات/ ج/ 1318/ 20، موشيه يتاح إلى المشرف على توفير الغذاء، حيفا، 19 آب/ أغسطس 1948.

35 المصدر نفسه، وزارة الأقليات/ ج/ 1318/ 16، نجيب منصور إلى شخيفتش، 3 آب/ أغسطس 1948.

نهاية هذا الشهر، بدأ يحضر إلى القرية طبيبان (مرتين في الأسبوع). فزود موشيه يتاح هذين الطبيبين بقائمة جنود القرية، طالباً منهما «معالجة عائلات هؤلاء في مقابل رسوم مالية رمزية.»[36] لا شك في أن عائلات الجنود حصلت على «جزرات» المؤسسات الإسرائيلية، إلاّ إن هذه «الجزرات» لم تكفِ لسدّ رمق أفرادها، كما تشير رسالة بعث بها جنود القرية إلى بن – غوريون، يشكون فيها من معاشاتهم الشهرية الزهيدة التي يتقاضونها من الجيش (15 إلى 20 ليرة).[37]

ثالثاً: القوى الإيجابية والقوى السلبية

وبينما حصلت عائلات الجنود على معاملة خاصة، تعاملت السلطات الإسرائيلية مع آخرين من سكان قرية عسفيا وفقاً لسياسة «عصا» شخيفتش وغيورا زايد، كما تشير إلى ذلك رسالة بعث بها الشيخ منهال منصور إلى يتاح، في نهاية سنة 1948، طالب فيها برفع الحظر عن نقل 100 تنكة زيت من معصرته في المغار إلى قرية جولس. وفشل الشيخ منهال في نقل هذه الكمية إلى قريته، خلال سنة 1948، إذ كتب: «يوجد لي مئة تنكة زيت في جولس منذ سنة تقريباً مودوعة [محجوزة] عند حضرة الشيخ أمين طريف. هذه الكمية كُنتُ أحضرتها من مغار حزور إلى جولس والكمية المذكورة من ناتج يابور الزيت [معصرة] خاصّي [كذا] في المغار من السنة الماضية. هذا وحيث أنه لا يوجد زيت للمؤونة كافي [كذا] في بلدتنا عسفيا، فإني أرغب [في] توزيع هذه الكمية على المحتاجين.... بأسعار تناسب[هم].»[38] إن الطلبات الكثيرة المماثلة من سكان دالية الكرمل وعسفيا، في النصف الأول من سنة 1949، تشير إلى العقبات التي وُضِعت أمام نقل زيت الزيتون من الجليل، وإلى نقص هذه المادة الأساسية في

---

36 المصدر نفسه، وزارة الأقليات/ ج/ 309/ 59 وج/ 1318/ 16، يتاح إلى الطبيبين، 20 آب/ أغسطس 1948.

37 المصدر نفسه، وزارة الأقليات/ ج/ 302/ 85، رسالة جنود من قرية عسفيا إلى بن - غوريون، يطلبون فيها زيادة معاشهم، 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948.

38 المصدر نفسه، وزارة الأقليات/ ج/ 1319/ 55، الشيخ منهال منصور إلى موشيه يتاح، 21 كانون الأول/ ديسمبر 1948.

طعام الناس.[39]

ربما كان غيورا زايد أول من استخدم مصطلحي القوى الإيجابية والقوى السلبية في رسالة أرسلها إلى وزير الشرطة، في 11 نيسان/ أبريل 1949، حين كان مشغولاً بموضوع نزع السلاح من القرى الدرزية،[40] وسنعود إلى هذا الموضوع لاحقاً. وقد امتزج هذان المصطلحان بالخطاب الصهيوني لأصحاب القرار الذين ما زالوا حتى أيامنا يميزون بين القوى الإيجابية أو النخب الدرزية المتماهية مع سياستهم والقوى السلبية المعارِضة لهذه السياسة.

ومع أن دروز الكرمل والجليل، في السنوات الأولى من قيام الدولة الصهيونية، كانوا يعتاشون، في معظمهم على الزراعة، إلاّ إن بعض سكان قرى الكرمل دخل سوق العمل خارج قريته قبل سنة 1948، ليواجه بعد هذه السنة وضعاً اقتصادياً أسوأ من وضع قرى الجليل المعتمدة كلياً على الزراعة. ففي قرى الكرمل، فقد العشرات مصادر معيشتهم كموظفين ورجال شرطة سابقين في مؤسسات سلطة الانتداب البريطاني، وهو ما دفعهم إلى الطلب من موشيه يتاح وغيورا زايد التوسط لهم في الحصول على أماكن عمل في قطاع البناء أو في سلك الأمن الإسرائيلي (الجيش وحرس الحدود والشرطة). ففي 13 أيلول/ سبتمبر 1948، وافق يتاح على إصدار تصاريح عمل لبعض الشبان من عسفيا ودالية الكرمل في مستعمرة عتليت القريبة،[41] ليكونوا أول فوج من العمال خارج القرى. وفي 15 كانون الثاني/ يناير 1949، طلب قفطان حلبي، مختار دالية الكرمل من يتاح أن يتوسط لدى الجيش للسماح لشباب قريته الذين يمرحون في

39 المصدر نفسه، وزارة الأقليات/ ج/ 1319/ 56، رسالة من ريدان أحمد عزام إلى يتاح يطلب فيها نقل 68 تنكة زيت من مغار حزور، 13 شباط/ فبراير 1949؛ رسالة من أنيس بدر حسون إلى موشيه يتاح يطلب فيها نقل 50 تنكة زيت زيتون من قرية الرامة لتوزيعها على 10 عائلات من دالية الكرمل، 7 نيسان/ أبريل 1949؛ رسالة من سليم إلياس هلون إلى يتاح يطلب فيها نقل تنكات زيت زيتون من الجليل إلى عسفيا، 27 نيسان/ أبريل 1949.

40 المصدر نفسه، وزارة الأقليات/ ج/ 1321/ 27، غيورا زايد إلى وزير الشرطة، 11 نيسان/ أبريل 1949.

41 المصدر نفسه، وزارة الأقليات/ ج/ 1319/ 56، موشيه يتاح إلى مجلس مستعمرة عتليت، 13 أيلول/ سبتمبر 1948.

الشوارع بلا عمل بالعمل في بناء معسكر كان يقام على أراض – صادرها الجيش من أهالي القرية نفسها – في منطقة المنصورة التابعة لسهل مرج بني عامر.[42] ورفض الضابط المسؤول عن بناء المعسكر الطلب، كاتباً في رده إلى يتاح الجملة القصيرة التالية: «نحن لا نُشغل عمالاً عرباً.»[43] وتشير إحدى الرسائل التي أرسلها عاطلون عن العمل من دالية الكرمل إلى وزير الأقليات – بواسطة مكتب موشيه يتاح – إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية في البلدة. ففي 1 كانون الثاني/يناير 1949، كتب ثمانية عاطلين عن العمل: «[نحن] جميعاً كنا مستخدمين في الحكومة السابقة، البعض في دوائر البوليس النظامي وأحدانا [كذا] في دوائر سكة الحديد والآخر بدائرة البوسطة [البريد].... بما أن كل منا صاحب عائلة.... ولا يوجد لدينا أية وسيلة أُخرى لإعالتها.... ونظراً لمرور هذه المدة الطويلة ونحن عاطلين [كذا] عن العمل ننتظر إصدار الأمر لإرجاعنا لوظائفنا.»[44]

بعد نجاح غيورا زايد في تجنيد دروز في الجيش الإسرائيلي، في سنة 1948، بادر في 25 آذار/مارس 1949، إلى التوجه إلى قائد شرطة حيفا والشمال بطلبات من أجل استيعاب دروز من القوى الإيجابية في الشرطة. وفي رد هذا الأخير على الطلبات، في 28 نيسان/أبريل 1949، كلّف غيورا زايد بإعداد قائمة بأسماء مقترَحين للعمل في سلك الشرطة، تشمل تفصيلات كاملة عنهم.[45] وقبل يوم من استجابة قائد الشرطة لهذا الطلب، قدم غيورا زايد توصية لتجنيد محمد عماشة، كتب فيها: «موضوع هذه الرسالة هو محمد عماشة [الذي] تجند في الجيش الإسرائيلي – تحت قيادة

---

42 المصدر نفسه، الشيخ قفطان حلبي إلى موشيه يتاح، 15 كانون الثاني/يناير 1949.

43 المصدر نفسه، ضابط معسكر في قيادة الجيش في لواء حيفا إلى موشيه يتاح، 8 شباط/فبراير 1948.

44 المصدر نفسه، رسالة بتوقيع نواف توفيق وهبي، وفهيم فارس خليفة، ونظير نجم حسون، وحمود حسون اليوسف، وإسعيد نجيب حلبي، وسليمان حماده المصطفى، وأحمد مقبل ناطور، وخليل كميل حسون إلى وزير الأقليات، بواسطة مكتب الأقليات في حيفا، 1 كانون الثاني/يناير 1949.

45 المصدر نفسه، وزارة الأقليات/ج/1318/ 20، قيادة الشرطة في لواء حيفا إلى غيورا زايد، 28 نيسان/أبريل 1949.

الفريق موشيه دايان.... وجُرح مرتين.... وكان من أوائل الدروز المتعاونين معنا بشكل عملي.»[46] استخدم غيورا زايد النص نفسه تقريباً في توصية أُخرى كتبها لمصلحة جدعان هاني عماشة: «موضوع هذه الرسالة هو جدعان عماشة [الذي] تجند في الجيش الإسرائيلي – تحت قيادة الفريق موشيه دايان.... وجُرح مرتين.... وكان من أوائل الدروز المتعاونين معنا بشكل عملي في زمن لم يظهر فيه الانتصار في الأفق.»[47] ويبدو أن غيورا زايد حرص، خلال أيار/ مايو 1949، على انتقاء مرشحين للعمل في الشرطة من القوى الإيجابية، وإعداد قوائم بأسمائهم، كما تشير قائمة بأسماء ستة من قرى الجليل، ذيّلها بالملاحظة التالية: «عندي أعداد أُخرى من أسماء لم أنتهِ بعد من التحري عن سجلهم.»[48]

امتدت سياسة غيورا زايد الانتقائية في تجنيد دروز للشرطة إلى عملية نزع السلاح من الدروز، طبقاً لتوصيات يعقوب شمعوني الذي أرادها أن تكون حذرة: «من الواضح أن عملية أخذ الأسلحة من الدروز، أصدقائنا، ربما تكون محفوفة بمضاعفات ومشكلات. ونحن نحاول أن نجد طريقة لتلبية طلبات الجيش، بحيث لا تضر بالدروز.»[49] لكن هذه المضاعفات والمشكلات، برزت في آذار/ مارس 1949، عندما صادرت شرطة ترشيحا 12 قطعة سلاح من بعض أهالي قرية حرفيش، اتُهِموا بتهريب البضائع عبر الحدود اللبنانية، وباستخدام سلاحهم في مهاجمة الشرطة اللبنانية في قرية رميش اللبنانية. وفي رسالة إلى الحاكم العسكري في الجليل الغربي، في الثاني والعشرين من الشهر نفسه، عبَّر هؤلاء عن احتجاجهم، زاعمين أن القائد العسكري في ترشيحا هو مَنْ طلب منهم، قبل أسبوع من مصادرة أسلحتهم، استرداد مسروقات قريتهم التي استولى عليها مهربون متسللون من لبنان، مضيفين أنهم اشتروا

46 المصدر نفسه، غيورا زايد إلى كل من يهمه الأمر، 27 نيسان/ أبريل 1949.

47 المصدر نفسه، غيورا زايد إلى كل من يهمه الأمر، 30 أيار/ مايو 1949.

48 المصدر نفسه، غيورا زايد إلى قائد الشرطة في لواء حيفا، 11 أيار/ مايو 1949.

49 أرشيف الدولة، وزارة الخارجية/ 3749/ 1، يعقوب شمعوني إلى إلياهو ساسون، 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948؛ انظر أيضاً:

Parsons, op. cit., p. 128.

هذه الأسلحة ورخصوها في سجلات السلطات العسكرية.[50] من الواضح أن هذا الاحتجاج على المصادرة تم بتنسيق مع غيورا زايد الذي كتب، بعد يوم منه، إلى الحاكم العسكري نفسه، رسالة، أخبره بشأن قرار لنزع السلاح من الدروز، وأن لجنة خاصة أقيمت لهذا الغرض، طالباً منه عدم المساس بسلاح الدروز قبل بدء تنفيذ القرار.[51]

وبعد يومين كتب غيورا زايد إلى قائد الشرطة وإلى الحاكم العسكري في لواء حيفا: «من المعروف أن كمية كبيرة من السلاح بقيت في حيازة الدروز لاعتبارات سياسية. ومع ذلك لا يمكن التغاضي عن ضرورة نزع قسم من الأسلحة، وإبقاء ما تبقى تحت مراقبة الشرطة. وصلتنا في المدة الأخيرة شكاوى من القرى أن شرطة ترشيحا تقوم بعملية عشوائية وأحادية الجانب بنزع السلاح. هذه الطريقة في نزع السلاح تجر خلافات عائلية (فساد) وتؤدي إلى إخفاء ما تبقى من السلاح، لذلك أقترح: أ) إعلان إمكان ترخيص حمل السلاح في [كل] قرية، ومنح كل واحد وصلاً موقتاً به. ب) وعندما.... نحصل على قائمة بكل السلاح في القرى.... نستطيع أن نقرر كمية السلاح التي [نريد] إبقاءها في القرية.»[52] لكن، في 4 نيسان/ أبريل 1949، عاد القائد العسكري في ترشيحا إلى مصادرة خمس قطع سلاح أُخرى، بعد أن عَبَر سكان من قرية حرفيش الحدود اللبنانية، وقبضوا على رئيس مجموعة المهربين المتسللين الذين هاجموا قريتهم سابقاً. ودفعت هذه المصادَرة الجديدة غيورا زايد إلى كتابة رسالة إلى وزير الشرطة، في 11 نيسان/ أبريل (أشرنا إليها سابقاً) طالب فيها بالسماح لدروز حرفيش بحمل سلاحهم الشخصي «لأنه من دون مساعدة السكان من المستحيل السيطرة الكاملة على كل منطقة [الجليل].» وربما لكي لا يبدو مخالفاً قرار نزع كل السلاح من الدروز، أضاف غيورا زايد في الرسالة نفسها: «من الضروري تنفيذ عملية

---

50 المصدر نفسه، وزارة الأقليات/ ج/ 1318/ 25، رسالة موقعة باسم 12 مواطناً من قرية حرفيش إلى الحاكم العسكري في الجليل الغربي، 22 آذار/ مارس 1949.

51 المصدر نفسه، غيورا زايد إلى الحاكم العسكري في الجليل الغربي، 23 آذار/ مارس 1949.

52 المصدر نفسه، وزارة الأقليات/ ج/ 1318/ 25، غيورا زايد إلى قائد شرطة حيفا وإلى الحاكم العسكري في لواء حيفا، 25 آذار/ مارس 1949.

نزع سلاح جزئية من الدروز، لكن بطريقة لا تؤدي إلى دفنه [في مخابئ] تحت الأرض ووقف تعاونهم مع الشرطة.... نحن نستطيع الحصول على كل السلاح فقط عن طريق تشجيع القوى الإيجابية داخل الطائفة [الدرزية] من دون أن نخلق اضطراباً.»[53]

وفي 9 أيار/ مايو 1949، وزعت لجنة نزع السلاح استبيانات في القرى الدرزية، طلبت فيها معلومات عن نوع السلاح المطلوب تسليمه وحالته وذخيرته.[54] فسلم سكان القرى الدرزية مئات من قطع السلاح بما فيها بنادق الصيد، كما تشير قائمتان بالأسلحة المسلَّمة وأسماء أصحابها ونوعها. ففي قرى الكرمل وحدها، وصل عدد أسماء المسجلين في القائمتين من دالية الكرمل إلى 174 رجلاً، ومن عسفيا إلى 93، ممن استجابوا لتعليمات غيورا زايد وسلموا أسلحتهم في ساحات القريتين، لتُنقل إلى مركز الشرطة في مستعمرة ياغور القريبة.[55] ولم تشمل هذه القوائم، طبعاً، أسماء المتعاونين مع غيورا زايد الذي منحهم تصاريح بحمل السلاح ليكونوا ذراع «القوى الإيجابية» المكلفة تزويده بمعلومات عن كل شاردة وواردة في القريتين.

رابعاً: آليات منع تَشكّل مجموعة عربية واحدة

وبينما كان غيورا زايد يوزع «جزراته» على «القوى الإيجابية» في الطائفة، كانت حكومة إسرائيل مشغولة بالبحث عن آليات للتعامل مع الأقليات، إذ شكلت، في نيسان/ أبريل 1949، لجنة خاصة لهذا البحث، كان بين قراراتها تنظيم هذه الأقليات كطوائف دينية مستقلة، إحداها عن الأُخرى. وقبل أن نتناول جلسات هذه اللجنة وقراراتها، نتوقف عند ولادة فكرة تنظيم الطائفة الدرزية. وكانت هذه الفكرة متداولَة

53 المصدر نفسه، وزارة الأقليات/ ج/ 1321/ 27، غيورا زايد إلى وزير الشرطة، 11 نيسان/ أبريل 1949.

54 المصدر نفسه، وزارة الأقليات/ ج/ 1318/ 25، صور الاستبيانات التي وزعت في القرى الدرزية، 9 أيار/ مايو 1949.

55 المصدر نفسه، وزارة الأقليات/ ج/ 1318/ 23، القائمة الأولى من قائد شرطة ياغور إلى غيورا زايد، 22 أيار/ مايو 1949، والقائمة الثانية أيضاً من قائد شرطة ياغور إلى غيورا زايد، 1 حزيران/ يونيو 1949.

جماعة واحدة في مقابل الأغلبية اليهودية، أي يجب تقسيمهم إلى ذرات – ذرات، كل واحدة منفصلة عن الأُخرى، لكن علينا أن نفكر في أي تعليم نريد أن نقدمه لهم.... يجب أن نُعيّن معلماً للعبرية [في كل مدرسة] ونعطي طلابها دروساً بلغتنا، كي يتعلموا لغتنا المحكية.»[58]

أمّا بالنسبة إلى التنظيم الديني للطوائف، فقد اقترح هيرشبيرغ الجمع بين مبدأين متناقضين: حق الطوائف في اختيار أصحاب المناصب الدينية، وضبط هذا الاختيار بما يتلاءم مع مصلحة الدولة: «من غير المرغوب فيه أن تتدخلَ الدولة في أمر تعيين أشخاص [للمناصب] الدينية. ومن جهة أُخرى، لا يمكن إعطاء الطوائف غير اليهودية حرية كاملة في هذا الأمر. فحتى في الدول المسيحية، يحتاج تعيين الكهنة إلى موافقة السلطات، أو إلى توافق مسبق بين الدولة والكنيسة.» وفي لغة مغلفة بكلمات المساواة، طلب هيرشبيرغ تبنّي ثلاثة مبادئ، اعتبرها صيغة ملائمة لحل مسألة الأقليات: «أ) منع تَشكّل مجموعة أقلية واحدة في دولتنا؛ ب) تُعطى مهمة التعامل مع أبناء الأقليات للوزارات نفسها التي تتعامل مع اليهود؛ ج) تهتم الدولة بكل مواطن من دون تمييز ومن دون إقصاء؛ د) يجب حصر صلاحيات الطوائف غير اليهودية في الأمور الدينية فحسب؛ هـ) وإذا كانت الدولة مسؤولة عن الخدمات الدينية فيحق لها أن تسيطر على الأوقاف، وعلى مدخولاتها.»[59]

شدد ممثل وزارة العدل في اللجنة، في تعقيبه على مداخلة هيرشبيرغ، على ضرورة إبقاء الأقليات مقسمة لأن أفرادها «يكرهون بعضهم بعضاً. وهذه الكراهية متجذرة منذ أجيال وهذا طبيعي وعلينا ألاّ نحاول جمعهم في أقلية واحدة. يجب معاملتهم كأقليات، كل واحدة منفصلة عن الأُخرى.» ومع أن ممثل وزارة الداخلية تكلم عن «مساواة في الحقوق لكل مواطن من الأقليات» إلاّ إنه أضاف: «إن تحقيق [ذلك] متوقف على السياسة التي علينا تحقيقها. أقترح ألاّ نمنحهم الشعور بالثقة، بل على العكس من ذلك، لأننا في النهاية ما زلنا نحن أيضاً أقلية في الوطن. فلا تمنحوهم

58 المصدر نفسه، محضر جلسة اللجنة في 6 أيار/ مايو 1949.

59 المصدر نفسه.

الثقة.»[60] وفي جلسة أعضاء اللجنة التي عقدوها بعد شهر تقريباً، في 9 حزيران/ يونيو 1949، قرروا تعيين موظفين خاصين في كل وزارة لمعالجة مسألة الأقليات، شرط أن يكونوا على اتصال دائم بمكتب بالمون، مستشار رئيس الحكومة لشؤون الأقليات (العرب). وفي الوقت نفسه، قرروا، أيضاً، إقامة شُعَب للوزارات في مناطق الحكم العسكري، تكون على اتصال دائم بهذا المكتب. أمّا بشأن تنظيم الطوائف، فقد أجمع أعضاء اللجنة على «أن الحكومة تنظر بعين الرضا إلى تنظيم السكان غير اليهود في أطر طائفية.» ولم تغب عن أعضاء اللجنة مسألة الدعاية، إذ أوصت بأن تستخدم الحكومة الإسرائيلية «هذه الأطر في سياستها الخارجية» لإظهار معاملتها الحسنة مع الأقليات.[61]

وفي 11 تموز/ يوليو 1949، أي بعد شهر من انتهاء جلسات اللجنة، اجتمع هيرشبيرغ بيعقوب شابيرا (1902– 1993)، المستشار القانوني (الأول) لحكومة إسرائيل، طالباً منه التعاون في إعداد قانونَين منفصلَين لتنظيم الطائفتين الإسلامية والدرزية، لسنهما في الكنيست. وفي تشرين الأول/ أكتوبر، طلب هيرشبيرغ من بالمون طرح قانون تنظيم الطائفة الدرزية في جدول أعمال الكنيست لما فيه من أهمية.[62] لكن بالمون قرر ألاّ يلتزم بتوصيات اللجنة المشتركة بين الوزارات، وأن يؤجل عرض قانون تنظيم الطائفة الدرزية على الكنيست إلى أجل غير مسمى. واستطاع بالمون تجاوز هذه التوصيات بفضل سلطاته الواسعة كمستشار بن – غوريون لشؤون الأقليات، وكأحد قيادات حزب العمل (مباي) المسيطر على مؤسسات الدولة، والممسك بمفاتيح سياسة حكومة إسرائيل تجاه العرب. وبقي تأجيل تنظيم الطائفة الدرزية وتشكيل رئاسة روحية معترف بها رسمياً قائماً حتى مغادرة بالمون مكتبه في سنة 1954، كما سنرى لاحقاً.

---

60 المصدر نفسه (ربما قصد بكلمة الوطن أرض إسرائيل التي تعني في الأدبيات الصهيونية فلسطين وشرق الأردن).

61 المصدر نفسه، محضر جلسة اللجنة في 9 حزيران/ يونيو1949.

62 انظر: شمعون أفيفي، «طاس نحوشت: همدينيوت هيسرائيليت كلبي هعيده هدروزيت، 1948 – 1967» («طاس النحاس: السياسة الإسرائيلية نحو الطائفة الدرزية، 1948 – 1967») (القدس: يد يتسحاق بن تسفي، 2007)، ص 168 – 169.

السابقين الذي عُيّن لاحقاً، في سنة 1949، ضابط ارتباط في وزارة الداخلية لشؤون الأقليات) وموشيه بيامنتا (1921– 2012) (رجل استخبارات متخصص بالشؤون العربية) أول تقاريرهما عن الحالة الاقتصادية والسياسية والديموغرافية في بعض القرى التي يسكنها دروز. وركزت هذه التقارير على المواقف السياسية لرؤساء العائلات صاحبة النفوذ في هذه القرى. فعلى سبيل المثال لا الحصر، ذكر أحد هذه التقارير أن خلافات مصحوبة بنميمة فساد برزت في دالية الكرمل نتيجة التنافس بين رؤساء أكبر ثلاث عائلات: قفطان عزام (عمره 38 عاماً)، زعيم عائلة حلبي، وسامي حسون (عمره 22 عاماً) الذي حاول إعادة ما فقدته عائلته من نفوذ خلال فترة الانتداب، ويوسف خطيب نصر الدين (عمره 45 عاماً)، زعيم عائلة نصر الدين.[69] وبدلاً من أن يحاول شخيفتش وغيورا زايد إطفاء نار هذه الخلافات، أخذا يصبان زيتاً إضافياً عليها ليزيداها اشتعالاً، كما بيّنا ذلك سابقاً. أمّا في قرية عسفيا، فقد عمل شخيفتش وغيورا زايد على إذكاء الخلافات العائلية بين عائلة منصور وعائلة أبو ركن، عندما أقاما لجنة محلية ترأسها لبيب أبو ركن (عمره 35 عاماً) واختارا بين أعضائها مختار القرية نجيب منصور (عمره 50 عاماً). وعززت هذه اللجنة مكانة لبيب أبو ركن في السياسة الداخلية للقرية، مانحة إياه قوة إضافية في منافسة زعماء الطائفة التقليديين من عائلات طريف ومعدي وخير، ومقللة من دور نجيب منصور، لا في السياسة الداخلية للقرية فحسب، بل من دوره الذي كان يؤديه سابقاً– في فترة الانتداب– في القضايا الدرزية العامة أيضاً. ومع أن إقامة هذه اللجنة كانت بمثابة عصا ضربت زعامة نجيب منصور، إلاّ إن تعيينه عضواً فيها كان الجزرة التي لم تُقصه كلياً عن الساحة السياسية، لأنه، بحسب التقرير، «قد غير جلده.... وأظهر ولاءه [للدولة الجديدة].»[70]

وفي تقريرهما عن أوضاع مدينة شفاعمرو، لمّح أهارون شلوش وموشيه بيامنتا إلى تغيير التوازن العائلي بين دروز المدينة، حيث عزز شخيفتش وغيورا زايد زعامة

69 أرشيف الدولة، وزارة الأقليات/ ج/ 1319/ 67، تقرير عن دالية الكرمل بتوقيع أهارون شلوش وموشيه بيامنتا، 14 تشرين الأول/ أكتوبر 1948.

70 المصدر نفسه، تقرير عن عسفيا بتوقيع أهارون شلوش وموشيه بيامنتا، 14 تشرين الأول/ أكتوبر 1948.

صالح خنيفيس (عمره 38 عاماً) وحسين عليان (عمره 40 عاماً) اللذين– بحسب التقرير– «منحا قلبيهما لإسرائيل». ثم استخدما العصا في ضرب زعامة عائلتي نكد وسعد حين ألغيا منصب المخترة الذي كان يشغله سعد نكد (عمره 35 عاماً)– المختار الدرزي الوحيد في المدينة– لأنه– بحسب التقرير– أظهر «عداءً كاملاً تجاه إسرائيل.»[71]

رافقت سياسة تعزيز زعامات القوى الإيجابية الدرزية، محاولات سحب شرعية الزعامة الروحية من الشيخ أمين طريف من جانب بعض أصحاب القرار في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية الذين لم يعجبهم موقفه من إقامة وحدة الأقليات، كما بينا في الفصل الرابع. فعلى الرغم من أن زيارة بيخور شيطريت، وزير الأقليات لعائلة طريف، في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948، أضفت على زعامته نوعاً من الاعتراف الضمني، فإن رجالاً من الاستخبارات والجيش دعموا فكرة إقامة هيئة عامة، تكون بمثابة قيادة جماعية تحل محل الرئاسة الروحية التقليدية. ويُستشف من تقرير كتبه غيورا زايد، في 11 نيسان/ أبريل 1949، عن أعمال اجتماع درزي، أن الداعين إلى عقده كانوا لبيب أبو ركن وصالح خنيفيس وجبر معدي ومرزوق معدي. واختار الداعون مقام الخضر في الجليل الغربي مكاناً للاجتماع وعيّنوا تاريخه، في 8 نيسان/ أبريل 1949.[72]

جاء هذا الاجتماع بعد الانتخابات البرلمانية الأولى، في كانون الثاني/ يناير 1949، وتأليف حكومة أفرزت تغيرات هيكلية في الوزارات، أهمها إلغاء وزارة الأقليات التي كانت المسؤولة الرئيسية عن معالجة قضايا العرب، واستبدالها بمكتب مستشار رئيس الحكومة لشؤون الأقليات (العرب) الذي ترأسه يهوشواع بالمون. وشجع إمساك هذا الأخير بمعظم مفاتيح السياسة الإسرائيلية تجاه الأقليات عقد هذا الاجتماع علّه يحقق رغبته في غربلة القيادات الدرزية لمصلحة زعماء أثبتوا ولاءهم لإسرائيل، قبل سنة 1948 وخلالها. وهو ما يبعث على الاعتقاد أن لبالمون دوراً خفياً في عقد

71 المصدر نفسه، تقرير عن شفاعمرو بتوقيع أهارون شلوش وموشيه بيامنتا، 16 تشرين الأول/ أكتوبر 1948.

72 المصدر نفسه، وزارة الأقليات/ ج/ 1321/ 27، تقرير غيورا زايد عن الاجتماع الدرزي، 11 نيسان/ أبريل 1949.

وفي رسالة بعث بها بالمون، في 12 تشرين الأول/ أكتوبر 1949، إلى وزير الأديان، اعترض على مذكرة كوهين لأنها، في نظره، لا تأخذ في الحسبان شخصيات تعاونت مع الحركة الصهيونية قبل قيام دولة إسرائيل وبعده. وتضمن هذا الاعتراض النقاط التالية: «أ) إن أبناء عائلة خير لم يعرضوا مشكلة الطائفة الدرزية بطريقة صحيحة. ب) لقد أنشأنا علاقات مع الدروز بفضل أشخاص من الطائفة الدرزية حافظوا على ولائهم لنا. هؤلاء هم الذين أقاموا وحدة الأقليات، وقدموا لنا الدعم في الحرب ضد جيش القاوقجي. إن تقريرك [تقرير كوهين] عن لقائك مع أبناء عائلة خير يتجاهل هذه الحقائق. ج) لم تتخذ الحكومة بعد قراراً بشأن الطوائف. لذلك، أرجو.... عدم تشجيع أحد [بما يتعلق بقيادة الطائفة]، عبر الحديث معه، وعبر التقارير، أو عبر أفكار مقترحة لم يتم بعد الموافقة عليها.»[77]

وللدفاع عن مذكرة كوهين، أرسل هيرشبيرغ رسالة إلى بالمون، أكد فيها ضرورة الاستماع إلى آراء أبناء العائلات الدرزية، مهما يكن نفوذها صغيراً أو كبيراً، لعدم وجود عائلة واحدة بعينها تستطيع عرض قضية الدروز بشكل صحيح. وذكر هيرشبيرغ، مبرراً زيارة كوهين لعائلة خير، أن موظفي شعبته زاروا، أيضاً، عائلة معدي وأن مشايخ عائلة طريف جاؤوا إلى مكتبه عدة مرات، عارضين اقتراحات مكتوبة بشأن كيفية تنظيم الطائفة، ولهذا «كان من الضروري عدم إهمال عائلة خير.» وفي هذا السياق، عبّر هيرشبيرغ، أيضاً، عن عدم رضاه عن تدخل بالمون في شؤون مكتبه، معتبراً مكتبه صاحب الصلاحيات الكاملة في معالجة القضايا الدينية والأوقاف وقوانين الأحوال الشخصية، ثم أضاف: «نحن لم نُكلَّف من أي وزارة معالجة وحدة الدروز [في الجيش] أو الحرب ضد جيش القاوقجي.» وفي الرد على معارضة بالمون اختيار ممثلين عن ثلاث عائلات (طريف وخير ومعدي) لقيادة «مجلس ديني أعلى»، أشار هيرشبيرغ إلى أنه لم يسمع من أي درزي اعتراضاً على هذه القيادة، مشدداً على «أن تعيين رئيس روحي [رسمي] للدروز له أيضاً أهمية لنا من الناحية العملية» وأن الحكومة

77 المصدر نفسه، وزارة الخارجية/ 2402/ 28، بالمون إلى وزير الأديان، 12 تشرين الأول/ أكتوبر 1949.

لها مصلحة في فصل الدروز عن المسلمين. ولذلك «من الضروري سن قانون في الكنيست يمنح الطائفة الدرزية وضعاً قانونياً مستقلاً في القضايا الدينية.»[78] لكن بالمون فضّل تأجيل سنّ هذا القانون، كي ينهي مهمة غربلة القيادات الدرزية.

سادساً: تنافُس رؤساء العائلات يعزز ولاءهم لحكومة إسرائيل

لقد أشرنا سابقاً إلى أن بالمون حاول تعزيز مكانة الزعماء الجدد الذين «حافظوا على ولائهم»، وأشرنا، أيضاً، إلى أنه اعتمد في تطبيق سياسته - بصفته مستشار رئيس الحكومة - على كل أذرع سياسة السلطة تجاه العرب، وأهمها مؤسسات الحكومة والحكم العسكري والشرطة والشاباك، لدرجة أن المواطن العربي لم يكن، في تلك الفترة «قادراً على التمييز بين الحكومة ومباي.»[79]

مثلت الانتخابات البرلمانية الأولى والثانية نموذجاً لسياسة الحكومة/الحزب تجاه العرب، وأدى تدخل بالمون ورجال الحكم العسكري والشاباك إلى حصول حزب العمل (مباي) والقوائم العربية المرتبطة به على أغلبية أصوات العرب المشاركين فيهما. ولكي يضمن أكبر عدد من أصوات العرب في انتخابات سنة 1951، لجأ حزب العمل (مباي) إلى اختيار المرشحين بحسب انتماءاتهم الطائفية، طبقاً لسياسته تقسيم العرب إلى أقليات متعددة، مستبدلاً اسم «القوائم العربية» (كما كانت تُسمى في سنة 1949) باسم «قوائم الأقليات». وبينما حصل حزب العمل والقوائم العربية المرتبطة به في انتخابات سنة 1949 على 50٪ من الأصوات العربية، استطاع هذا الحزب، في انتخابات سنة 1951، حصد 67٪ من هذه الأصوات التي توزعت على قائمته الرئيسية وعلى «قوائم الأقليات».[80] لكن إذا أسقطنا من الحساب، فقط، أصوات مدينة الناصرة التي حصد فيها الحزب الشيوعي 41٪ من مجمل أصواتها فسوف ترتفع هذه النسبة إلى نحو 75٪. ولأن بعض القرى الدرزية هي مختلطة الطوائف، فمن الصعب

78 المصدر نفسه، هيرشبيرغ إلى بالمون، 18 تشرين الأول [أكتوبر] 1949.
79 لمزيد عن سيطرة حزب العمل على أذرع السلطة، انظر: بويمل، مصدر سبق ذكره، ص 30.
80 أرشيف آبا حوشي 6/ 1/ 1/ هـ/ 1، ملحق بشأن انتخابات 1951 في تقرير للشاباك: «العرب في إسرائيل، استعراض أساسي»، أيلول/ سبتمبر 1951.

القدرة على تجنيد رؤساء العائلات في القرى، باعتبارهم زبائن (clients)، همهم الأول الاستفادة من جزرات السلطة.

إن الخلافات بين المرشحَين الدرزيَين، في انتخابات سنة 1951، عطلت محاولات بالمون ومساعديه غربلة القيادات الدرزية لمصلحة زعماء أثبتوا ولاءهم لإسرائيل، قبل سنة 1948 وبعدها، وعطلت، بالتالي، محاولات سحب شرعية الشيخ أمين طريف كزعيم روحي. ومع أن هذا الأخير لم يتخذ موقفاً واضحاً من تأييد أحد من المرشحَين في انتخابات سنة 1951، إلاّ إن أغلبية مشايخ عائلة طريف – ما عدا فرحان طريف المنتمي إلى فرع حمادة في العائلة – أيدت الشيخ جبر وآبا حوشي، ربما اعتقاداً منها أن هذا التأييد يقطع الطريق على سحب الشرعية عن زعامتها الروحية المقبولة من أغلبية مشايخ الدين. وكان مشايخ عائلة طريف يتخوفون من بروز زعماء جدد داخل الطائفة، أمثال صالح خنيفيس ولبيب أبو ركن، تلقوا الدعم من بالمون ومعاونيه. ولا شك في أن الخلافات الحادة بين جبر معدي وصالح خنيفيس والخلافات بين المبادرين إلى اجتماع مقام الخضر (أشرنا إليه سابقاً)، ساعدت وجهاء عائلة طريف في التصدي لمحاولات سحب هذه الشرعية. ووصف كاتب تقرير الشاباك، بعد انتخابات سنة 1951، هذه الخلافات على النحو التالي: «على الرغم من التضامن الطائفي القوي القائم عندهم [عند الدروز] تجاه الخارج.... فإنهم مختلفون فيما بينهم أكثر من أي طائفة أُخرى. لقد ترافقت محاولات إقامة هيئة قُطرية درزية مع خلافات ونزاعات متكررة بين رؤساء العائلات الوجيهة، الذين هم غير مستعدين للتنازل قيد أنملة عن حصصهم وكرامتهم. ومع أن هيئة قُطرية أقيمت في كانون الثاني/يناير 1950 (ضمت عبد الله خير.... ولبيب أبو ركن.... وصالح خنيفيس.... ومرزوق معدي.... وجبر داهش.... وفرحان طريف)، لكن حتى الآن لم يتوقف التزاحم عليها. وظهرت نزاعات مماثلة حين تشكيل المجالس المحلية في دالية الكرمل وعسفيا.» ولكي يعوِّض لبيب أبو ركن – أحد أعضاء هذه الهيئة المناهضين للشيخ أمين طريف، عن عدم ترشيحه في انتخابات سنة 1951، طلب بالمون من مدير لواء حيفا في وزارة الداخلية، في بداية سنة 1951، تحويل اللجنة المحلية التي أقامها شخيفتش وغيورا زايد في قرية عسفيا، في

نهاية سنة 1948، إلى مجلس محلي رسمي. واستجابة لهذا الطلب، أصدر مدير اللواء مرسوماً يقضي بإقامة مجلس محلي في عسفيا، وتعيين الشيخ لبيب أبو ركن رئيساً له. وتحالف الشيخ نجيب منصور مع جبر معدي في الانتخابات، محبطاً من هذا التعيين ومن إلغاء المخترة رسمياً، واستمر في تأييده للشيخ أمين طريف، علَّ ذلك يقربه من آبا حوشي ويحمي نفسه في عملية الغربلة التي كان يمارسها بالمون وشخيفتش وغيورا زايد وغيرهم للقيادات الدرزية التقليدية.[86]

في أجواء الخلافات بين رؤساء العائلات في القرى، والتي خلفتها انتخابات سنة 1951، بقي الشيخ أمين طريف يكثف لقاءاته مع مشايخ الدين حتى بداية سنة 1954، متخذاً من المجالس الدينية (الخلوات) والمقامات المقدسة مكاناً لها. ومع أنه دعا إلى عقد هذه الاجتماعات للبحث في أمور دينية، إلاّ إنه عرف كيف يستخدمها في إضعاف المعارضة لزعامته الروحية. وبسبب أهميتها في السياسة الداخلية للطائفة، لقيت هذه الاجتماعات متابعة من صحيفة «اليوم» الرسمية التي غطت قسماً من أخبارها.[87] وعلى الرغم من نجاح الشيخ أمين طريف في كسب تأييد مشايخ الدين وتثبيت شرعيته الشعبية كزعيم روحي، فإنه اضطر إلى الانتظار حتى خروج بالمون من مكتب مستشار رئيس الحكومة، في سنة 1954، كي يجد مَنْ يساعده على تحويل هذه الشرعية إلى رسمية.

سابعاً: ضعف معارضة القيادات التقليدية

مع أن الطريقة الزبائنية التي ظهرت خلال انتخابات سنة 1951 ظلت ترافق الانتخابات اللاحقة حتى سنة 1977، والتي كان حزب العمل لا يزال يحتكر خلالها السلطة السياسية في إسرائيل، إلاّ إنها تميزت بانتقال دعم رؤساء العائلات المؤيدة

86 بشأن إقامة مجلسي عسفيا ودالية الكرمل المحليين والنزاعات العائلية المصاحبة لها، انظر: أرشيف آبا حوشي 6/ 1/ 1/ هـ/ 1، تقرير للشاباك: «العرب في إسرائيل، استعراض أساسي»، أيلول / سبتمبر 1951، ص 15.

87 انظر أمثلة لهذه التغطية: «اليوم»، 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 1951؛ 9 كانون الأول/ ديسمبر 1951؛ 9 كانون الثاني/ يناير 1952؛ 10 آب/ أغسطس 1952؛ 18 آب/ أغسطس 1952.

الدرزية.[92] ومع أن الهدف المعلن للجنة هو الدفاع عن حقوق المعلمين، إلاّ إن عدداً قليلاً من أعضائها حاول تجنيد المعلمين ضد سياسة الزعماء التقليديين المتماهية مع قرارات الحكومة الإسرائيلية. لكن هؤلاء كانوا مهددين بالفصل ليلحقوا بأربعة معلمين كانت وزارة المعارف قد فصلتهم قبل بداية العام الدراسي لسنة 1955.[93]

وبينما كان بين هؤلاء المفصولين سلمان شحادة الذي اشترك في معركة هوشة والكساير، كما ذكرنا، سَلِم من قرار الفصل معلمان، هما نديم القاسم من قرية الرامة وأمين خير من قرية دالية الكرمل، على الرغم من نشاطهما ضد إلغاء عطلة عيد الفطر في المدارس الدرزية الذي اعتبراه «تدخلاً في الشؤون الدينية.» وبتفويض من أعضاء اللجنة النقابية الثقافية، اجتمع نديم القاسم وأمين خير، في منتصف تشرين الأول/أكتوبر 1955، مع شموئيل سلمون، مدير الدائرة العربية في هذه الوزارة، طالبين منه التراجع عن قرارها بإلغاء عيد الفطر. ووفقاً لهما، رد سلمون عليهما بسخرية، قائلاً: «ربما أعطيكما جواباً بعد ست سنوات.»[94] ودفع هذا الجواب الاثنين إلى لقاء الشيخ أمين طريف الذي استجاب لطلبهما فأرسل رسالة، في الثالث والعشرين من الشهر نفسه، إلى سلمون، أكد فيها أن «طائفتنا [طائفة الدروز] في هذه البلاد اعتادت.... الاحتفال سنوياً بالعيد. وبحسب التقاليد والعادات فإن عيد الفطر هو عيد رسمي.»[95] وفتح نشاط بعض المعلمين في اللجنة النقابية الثقافية أعين رجال الشاباك الذين سارعوا إلى احتواء نشاطهم السياسي والتضييق عليهم، الأمر الذي دفع بنديم القاسم إلى ترك جهاز التعليم في سنة 1956 والالتحاق بكلية الطب في الجامعة العبرية. وأدى نجاح هذا الاحتواء إلى أن يتخذ أعضاء اللجنة النقابية الثقافية، في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1955، قرار الابتعاد عن التدخل في الأمور السياسية وحصر

---

92 «أوراق المنظمات الدرزية»، ملفات اللجنة النقابية الثقافية، الجلسة الأولى، 5 حزيران/يونيو 1955.

93 المصدر نفسه، 9 تشرين الأول/أكتوبر 1955.

94 المصدر نفسه، جلسة 10 تشرين الأول/أكتوبر 1955.

95 المصدر نفسه، رسالة الشيخ أمين إلى مدير الدائرة العربية في وزارة المعارف، 23 تشرين الأول/أكتوبر 1955.

لجنتهم في تحسين التعليم في القرى الدرزية.[96]

ساهم غياب دور المعلمين عن الساحة السياسية الدرزية في تعزيز دور عضوي الكنيست وبعض الزعماء التقليديين في أداء دور الوسطاء بين رعاتهم في مؤسسات الدولة ورؤساء عائلات الفلاحين في القرى الدرزية. فظهر دور هؤلاء الرعاة والوسطاء في انتخابات المجالس المحلية والانتخابات البرلمانية خلال خمسينيات القرن العشرين. ففي 6 كانون الثاني/ يناير 1953، أي بعد سنتين من إقامة المجلسين المعينين في قريتي دالية الكرمل وعسفيا، أجرت وزارة الداخلية أول انتخابات محلية فيهما. وفي دالية الكرمل، لم ينجح أصحاب القرار في حزب العمل في حسم المعركة الانتخابية المحلية لمصلحة واحد من المرشحَين، قفطان حلبي وقاسم حلبي، فبادروا إلى التوسط بينهما للوصول إلى اتفاق يقضي بتناوبهما، يشغل كل منهما منصب رئاسة المجلس المحلي مدة سنتين. أمّا في عسفيا، فقد تنافست قائمتان: الأولى برئاسة نجيب منصور المدعوم من عضو الكنيست جبر معدي ومن راعيهما آبا حوشي، والثانية برئاسة لبيب أبو ركن المدعوم من عضو الكنيست صالح خنيفيس، ومن راعيهما بالمون ومعاونيه الذين استطاعوا إقناع موشيه شاريت، وزير الخارجية، بزيارة القرية، قبل الانتخابات، تعبيراً عن مساندته لبيب أبو ركن الذي ضمن فوزه، ليكون أول رئيس مجلس منتخب في القرية. وفي محاولة التقريب بين لبيب أبو ركن ومنافسه نجيب منصور، اقترح آبا حوشي تعيين هذا الأخير نائباً للبيب أبو ركن، الرئيس المنتخب،[97] إلاّ إن هذا الأخير رفض الاقتراح «ولم يرد أن يسمع شيئاً عن ذلك.»[98]

لكن لبيب أبو ركن استقال، في بداية تموز/ يوليو 1955، من رئاسة المجلس، وأعلن خروجه من حزب العمل احتجاجاً على تراجع رعاته عن وعودهم بضمه إلى إحدى القوائم العربية في انتخابات الكنيست التي جرت في 26 تموز/ يوليو 1955. فأدت هذه الاستقالة إلى تكثيف جهود هؤلاء الرعاة لإرجاعه إلى صفوف الحزب،

---

96 المصدر نفسه، جلسة 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1955.

97 أرشيف آبا حوشي أ/ 13، آبا حوشي إلى لبيب أبو ركن، 11 آذار/ مارس 1953.

98 المصدر نفسه، لبيب أبو ركن إلى آبا حوشي، 16 آذار/ مارس 1953.

الفصل السادس

رهائن التجنيد يفقدون أراضيهم الزراعية

أولاً: لا لتجنيد العرب ونعم لتجنيد الدروز

في تشرين الأول/ أكتوبر 1948، طرح موشيه يتاح، مدير مكتب وزارة الأقليات في حيفا، فكرة تجنيد كل العرب المتبقين في البلد لكي «يعزز علاقتهم بالدولة».[1] ومع أن لجنة الخارجية والأمن للكنيست، ناقشت، في 6 حزيران/ يونيو 1949، موضوع تطبيق قانون التجنيد على العرب، إلاّ إن بن– غوريون تحفظ في ذلك، إذ قال: «في القانون العام لا يمكن التمييز [بين المواطنين].... فواجب التجنيد ينسحب على كل سكان البلد أو كل مواطنيه. هناك في البلد أقليات لا خوف منها.... مثل الشركس والدروز، لكن هناك أقليات يمكن أن تشكل، في حالات معينة، خطراً.»[2]

عاد موضوع تجنيد كل أبناء الأقليات ليُطرح من جديد في عهد رئاسة موشيه شاريت في الحكومة (من بداية سنة 1954 إلى تشرين الثاني/ نوفمبر 1955). فبحسب تقرير متأخر عن هذا التجنيد، تم فتح مكاتب لتسجيل العرب المطلوبين للجندية في فروع الهستدروت في الناصرة وقرية الرينة الجليلية وغيرهما.[3] وفي 9 تموز/ يوليو 1954، أصدرت وزارة الدفاع مرسوم التجنيد، وأرسلت أوامر تجنيد إلى 4520 شاباً عربياً،

---

1 أرشيف الدولة، وزارة الأقليات/ ج/ 304/ 61، رسالة من مكتب وزارة الأقليات في حيفا إلى وزارة الأقليات، 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1948؛ انظر أيضاً: شمعون أفيفي، «طاس نحوشت: همدينيوت هيسرائيليت كلبي هعيده هدروزيت، 1948 - 1967» («طاس النحاس: السياسة الإسرائيلية نحو الطائفة الدرزية، 1948 – 1967») (القدس: يد يتسحاق بن تسفي، 2007)، ص 84.

2 أرشيف الدولة، وزارة الأقليات/ أ/ 7561/ 3، محضر جلسة لجنة الخارجية والأمن للكنيست، 6 حزيران/ يونيو 1949؛ انظر أيضاً: أفيفي، مصدر سبق ذكره، ص 84.

3 أرشيف الدولة ج/ 2214/ 128، تقرير عن تجنيد العرب، آذار/ مارس - نيسان/ أبريل 1956.

معارضة هذا التجنيد الجديد إلى نزاعات الزعماء الشخصية على قيادة الطائفة، إلاّ إنه وضع المعارضة في إطار اختلاف «مواقفهم من الدولة وموقف الطائفة من إسرائيل والعرب.»[9]

وبينما أبدى جبر معدي تحفظاً من حملة التجنيد الجديدة، سارع صالح خنيفيس ولبيب أبو ركن، في بداية حزيران/يونيو 1953، إلى فتح مقار للتطوع في القرى الدرزية، طالبين من رجالهما إرسال الشباب إليها لتسجيل أسمائهم فيها. وكانت عسفيا أول قرية بدأت فيها حملة التجنيد، فقد اتخذ لبيب أبو ركن من إحدى مدارسها مقراً لتسجيل المتطوعين، لتنتشر مقار مماثلة في سائر القرى. ولاقت هذه الحملة معارضة رجال الشيخ أمين طريف الذي أرسل أخاه سلمان، في 17 حزيران/يونيو 1953، إلى قرية عسفيا التي قاطع فيها رجال نجيب منصور التجنيد الجديد. ووفقاً ليناي، استخدم الشيخ أمين طريف السلاح الديني في دعوته إلى مقاطعة التطوع. وبعد نجاحه في عسفيا، امتدت دعوة الشيخ أمين طريف إلى دالية الكرمل والبقيعة وحرفيش وسائر القرى، مهدداً مؤيدي التطوع «بحرمان ديني»، الأمر الذي أدى إلى تعثر حملة التجنيد الاحتياطي، مرحلة ب في سنة 1953، إذ وصل عدد المتطوعين خلالها إلى 200 فحسب.[10]

توقف يناي، في تقريره، عند مقاطعة رجال جبر معدي لهذا التجنيد، معتبراً إياها وسيلة ضغط سياسية سعى من ورائها جبر للتأثير في بعض أصحاب القرار من الإسرائيليين الذين كانوا يساندون صالح خنيفيس ولبيب أبو ركن، منافسَيه على الزعامة، مبدياً استعداده لتسجيل رجاله في مكاتب التطوع في حال موافقة يناي على اللقاء معه «على فنجان قهوة في بيت آبا حوشي والحديث معه قليلاً.»[11] وفي توقفه عند معارضة الشيخ أمين طريف ومناصريه لهذا التجنيد، قدم يناي تأويلين متناقضين: الأول، متعلق بنزاعات عائلية بين القيادات الدرزية، زاعماً أن معارضي التجنيد لم

9 المصدر نفسه، تقرير للشاباك «سري للغاية»، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 1953.

10 المصدر نفسه، وزارة الخارجية/2402/28، تقرير يناي إلى بالمون، 15 تشرين الأول/أكتوبر 1953.

11 المصدر نفسه.

يرفضوه، من حيث المبدأ، بل اعترضوا على منفّذيه الدروز، وعلى ضباط وحدة الأقليات، وأبدوا، بالتالي، استعدادهم للموافقة عليه، شرط استبدال هؤلاء الضباط بآخرين محايدين في الخلافات العائلية الدرزية. وفي تأويله الثاني، ربط يناي بين معارضة أفراد عائلة طريف للتجنيد وبين تخوفهم من تداعياته على علاقة الطائفة الدرزية في سورية ولبنان بمحيطها العربي، مقتبساً قول الشيخ سلمان طريف: «إن مشكلة التجنيد الاختياري هي مشكلة حساسة من الناحية السياسية ولها تداعيات مهمة على الخارج [في سورية ولبنان].» وفي ردهم على نجاح الشيخ أمين طريف في تعبئة معارضين، شن مؤيدو التجنيد حملة دعائية، زعموا فيها أن خلافهم معهم هو خلاف بين أعداء دولة إسرائيل وأصدقائها. ورداً على هذا الزعم، عقد مؤيدو الشيخ أمين، في نهاية آب/ أغسطس 1953، مؤتمراً صحافياً، نفى فيه أخوه سلمان تهمة معاداة الدولة، معرباً عن استعداده لقبول التجنيد، شرط تنحية قادة وحدة الأقليات المساندين فريقاً واحداً من الطائفة. وفي مؤتمر صحافي لمؤيدي التجنيد، وصف فرحان طريف – أحد أفراد عائلة طريف – الشيخ أمين بأنه قومي معاد لدولة إسرائيل وللاستيطان الصهيوني. أمّا لبيب أبو ركن، فقد اتهم الشيخ أمين طريف بشن حملة دعائية في أوساط النساء الدرزيات ضد تجنيد أبنائهن في الجيش الإسرائيلي، مهدداً بأنه لن يصادق على زواج جنود دروز يخدمون فيه.[12] وبحسب شهادة نحمان طال الشفهية – المشار إليها سابقاً – نفّذ الشيخ أمين تهديده، في آب/ أغسطس 1953، حين امتنع من المصادقة على زواج صبري عمار، وهو جندي من قرية جولس.[13]

ثانياً: بين معارضي التجنيد ومؤيديه

فوّت تطبيق هذا التجنيد الذي بدأ، في 17 حزيران/ يونيو 1953، على الشيخ أمين طريف فرصة استغلال زيارة مقام النبي شعيب، في نيسان/ أبريل، وأضعف من قدرته على إبطاله كلياً. ولهذا دعا مشايخ القرى الدرزية إلى حضور مراسم زيارة مقام النبي

12 المصدر نفسه.

13 انظر: شهادة نحمان طال الشفهية؛ أفيفي، مصدر سبق ذكره، ص 82.

يعبّر عن تغيير في موقف بالمون الذي وجد في معارضة الشيخ أمين طريف للتجنيد، في سنة 1953، فرصة لطرح قانون تنظيم الطائفة على الكنيست، قد يؤدي إلى إبعاده عن الرئاسة الروحية. وللتأثير في موقف وزير الخارجية في هذا الموضوع، ميّز يكوتيلي بين اتجاهين داخل الطائفة: اتجاه موالٍ للدولة واتجاه متحفظ منها:

«يمكن التعرف، قبل حرب الاستقلال [حرب 1948] وبعدها، على اتجاهين داخل الطائفة الدرزية.... يمثل الأول عضو الكنيست الشيخ صالح خنيفيس من شفاعمرو والشيخ لبيب أبو ركن اللذان رفعا عالياً راية التعاون مع اليهود.... ومن دوائر هذين الرجلين جاء المتطوعون الدروز إلى الجيش الإسرائيلي. وخلال الحرب، مثّل الاتجاه الثاني الشيخ أمين طريف ودوائره الذين أحجموا عن مساندة الدولة ما دام من غير الواضح أن إسرائيل هي صاحبة اليد العليا [في الحرب]. وخلال السنتين الماضيتين، جددت هذه الدوائر تحفظاتها من إسرائيل، أو على الأقل اتخذت موقفاً حذراً وغامضاً، لكي لا تحرق الجسور التي تربطها بعرب إسرائيل والبلاد المجاورة. ويجب البحث في هذا الاتجاه وهذا الموقف عن مصدر المعارضة الجديدة في الأيام الأخيرة لتجنيد الدروز في الجيش الإسرائيلي. إن الفريق الأول ما زال يدعم تجنيد الدروز.... ومن دون أي تحفظ.»[18]

وفي 3 تشرين الثاني/نوفمبر، أي بعد 11 يوماً من رسالة يكوتيلي، قدم الشاباك تقريراً سرياً للغاية عن أوضاع الدروز، تبنى فيه معظم ما جاء في هذه الرسالة، رابطاً فيه بين تحالفات وخلافات القيادات الدرزية وبين موضوع تجنيد سنة 1953:

«لقد أصبحت أوضاع الطائفة الدرزية في الشهرين الأخيرين صعبة جداً، ووصل الخلاف بين الفريقين [المتنازعين].... إلى أوجه مع [بدء] التجنيد في الجيش الإسرائيلي.... إن دوافع الخلاف هي شخصية وعائلية، وعدد من الرجال يتنافسون على النفوذ على الطائفة. ويكمن في صلب الخلاف الموقف من الدولة وموقع الطائفة بين إسرائيل والعرب. وقد تعمق الخلاف منذ انتخابات الكنيست الثانية عندما ظهرت داخل الطائفة قائمتان منفصلتان – الأولى للشيخ صالح خنيفيس المدعوم من

18 المصدر نفسه.

بالمون وقائد وحدة الأقليات (ومن لبيب أبو ركن من عسفيا، والشيخ فرحان طريف من جولس) والثانية للشيخ جبر داهش معدي المدعوم من آبا حوشي (وبين الدروز من مؤيدي رجل الدين الشيخ أمين طريف وأخيه سلمان طريف والشيخ نجيب منصور).... استغل.... المتنافسون موضوع التجنيد لكي يثبّتوا أنفسهم نحو الداخل [داخل الطائفة] ويؤمّنوا لأنفسهم (ولرعاتهم اليهود) مكانة مهيمنة داخل الطائفة، ويكسبوا، بالتالي، اعترافاً من السلطات كأصحاب القرار بين الدروز.»[19]

وفي عرض حالة الطائفة خلال تجنيد سنة 1953، ميّز هذا التقرير السري للغاية بين موقفين داخل فريق عائلة طريف: موقف الشيخ أمين الذي صرح في أحد اجتماعات مشايخ الدروز بأن «التجنيد في الجيش الإسرائيلي يجلب إلى شبابنا قيماً أخلاقية سيئة.... ويلطخ اسم الطائفة في البلاد العربية؛ ويضع الدروز في زمن حروب إسرائيل في خطوط النار» وموقف الشيخ سلمان طريف الذي صرح أمام الصحافيين بأن أبناء عائلة طريف لا يعارضون، من حيث المبدأ، التجنيد في الجيش الإسرائيلي، وهم موالون للدولة وحاضرون لدعم «التجنيد، شرط إبعاد قادة وحدات الأقليات عن مناصبهم، لأنهم متورطون في الفساد ومتحالفون مع فريق واحد من الطائفة.» هذه المواقف المتأرجحة، جعلت كاتب تقرير الشاباك يعتقد أن أفراد عائلة طريف بدأوا يشعرون، في نهاية تشرين الأول/أكتوبر 1953، بأنهم ذهبوا بعيداً في معارضتهم، وهم بالتالي يبحثون عن تسوية تساعدهم على التراجع الذي عبّروا عنه «في توجههم إلى مكتب الحاكم العسكري، رسمياً، مبدين استعدادهم للموافقة على التجنيد إذا ما استُبدلت طريقته الحالية.»[20]

ميّز هذا التقرير أيضاً بين موقفي لبيب أبو ركن وعضو الكنيست صالح خنيفيس المؤيدَين بصورة حقيقية وصادقة منذ البداية التجنيد وبين موقف عضو الكنيست جبر معدي الذي جاء تأييده متأخراً. ثم توقف التقرير عند السجل الشخصي لعضوي الكنيست: «ينتمي الشيخ صالح خنيفيس.... البالغ 42 عاماً.... إلى عائلة محترمة،

19 المصدر نفسه، تقرير للشاباك «بين الدروز» (سري للغاية)، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 1953.
20 المصدر نفسه.

لكنها ليست بارزة ما يكفي.... ينبع نفوذه من المساندة القوية التي يلقاها من السلطات، ومن استغلاله الخلافات الشخصية داخل الطائفة. وفي أعماقه هو متدين.... ويخبئ تعاطفاً مع الشيخ أمين طريف. وكان في فترة الانتداب معتدلاً مع أنه شارك في الحركة القومية العربية. وبعد موت أبيه على يد العصابات، اتصل باليهود وأصبح مشاركاً في صفقات الصندوق القومي اليهودي. وخلال حرب الاستقلال [حرب 1948] أصبح أكثر الشخصيات بروزاً بين الدروز المؤيدين لإسرائيل.... [أمّا] الشيخ جبر البالغ 32 عاماً.... فهو.... ابن عائلة معدي التي تُعتبر واحدة من عائلات الأعيان.... وهو يملك صفات طبيعة زعيم شرقي، ماكر، حائك للمؤامرات، باحث عن السلطة ومشاكس. فهو معروف بين الدروز بشجاعته وقسوته، ومستعد لأن يقترف القتل من دون تردد.... لقد قتل بيديه عدداً من الرجال والنساء، بينهم أخته البالغة 16 عاماً وسُجن. وظهر في فترة الانتداب كقومي عربي. وبتأثير من الشيخ صالح خنيفيس، خلال حرب الاستقلال [حرب 1948]، اتصل بالجيش الإسرائيلي. [لكن] لم يقطع علاقته بالقوات العربية حتى في هذا الوقت. فالشيخ جبر معروف بأنه صديق للطاغية شيشكلي؛ وهنالك شك في أن لديه اتصالات بالسوريين، على الرغم من عدم وجود أدلة على ذلك.»[21]

من الملاحظ أن تقرير الشاباك تبنى موقف بالمون من القيادات الدرزية الذي عبّر عنه بعد انتخابات سنة 1951، كما أشرنا في الفصل الخامس. وعلى الرغم من هذا التقرير، ونصيحة مكتب بالمون بأن يمتنع موشيه شاريت من مقابلة الفريقين الدرزيين، فإن هذا الأخير حدد موعدي لقائه الشيخ أمين وأخيه سلمان، في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1953، ومع صالح خنيفيس وجبر معدي، في 21 من الشهر نفسه. وأشار موشيه شاريت في يومياته (مذكراته) «إلى مقابلته الدافئة مع فريق الشيخ أمين طريف، المسن الذي يتجه في نظره إلى دروز الجهة الأُخرى من الحدود (سورية ولبنان) وينصح لأبناء طائفته ألاّ يهدموا الجسور مع العالم العربي من خلال مزيد من الخنوع لإسرائيل.» وفي إشارة إلى لقائه فريق صالح خنيفيس وجبر معدي، كتب شاريت: «مع

21 المصدر نفسه.

أنهما أصفران [كذا] يرتاب أحدهما من الآخر، إلاّ إنهما وصلا إلى اتفاق ضد [الشيخ أمين طريف].»[22] بعد هذا الوصف لزعماء الفريقين، كتب شاريت في مكان آخر من يومياته أن الخلافات داخل الطائفة الدرزية «أوجعت رأسي».[23]

ثالثاً: من التجنيد الاحتياطي، مرحلة ب إلى التجنيد الإجباري

بعد لقاء موشيه شاريت مع الشيخ أمين طريف وأخيه سلمان، غابت من الأرشيفات الإسرائيلية تقارير عن معارضتهما التجنيد الاحتياطي، مرحلة ب. وفي بداية سنة 1954 بدأت تصل أخبار تنكيل أديب الشيشكلي (1909 – 1964) بسكان جبل الدروز في إطار قمع معارضة حكمه بعد أن تولى رئاسة الجمهورية السورية، في آب/ أغسطس 1953. وغطت الصحف والإذاعة الإسرائيلية أخبار هذا التنكيل، مثيرة الرأي العام الدرزي في الجليل والكرمل، حيث عمّت التظاهرات المنددة بأعمال الشيشكلي. وفي غمرة التعاطف الطائفي، تناست القيادات الدرزية في الدولة الصهيونية خلافاتها، وأصدرت بياناً مشتركاً «طالبت فيه حكومة إسرائيل بأن تتصل بالدول الأجنبية المؤثرة في سورية، وبالأمم المتحدة، ومجلس الأمن، لكي تشرح لهم أخطار أعمال الشيشكلي الوحشية ضد الشعب الدرزي.»[24]

استغل بعض رجال السلطة الإسرائيلية المزاج العام السائد بين الدروز، طارحاً فكرة تشكيل لجنة عامة إسرائيلية لمتابعة أحوال دروز سورية. لكن سقوط حكم الشيشكلي ومغادرته سورية، في 25 شباط/ فبراير 1954، أفقد مبرر تشكيل هذه اللجنة وقوض فاعليتها الدعائية، كما اعترف بذلك موشيه شاريت في رسالة بعث بها إلى الدكتور عزرائيل كرليبخ (1908 – 1956)، أحد أبرز الصحافيين في ذلك الوقت:

---

22 انظر موشيه شاريت، «يومان إيشي» (يوميات شخصية) 8 مجلدات (تل أبيب: مكتبة معاريف، 1978)، المجلد 2، ص 120.

23 المصدر نفسه، المجلد 2، ص 191.

24 أرشيف الدولة، وزارة الخارجية/ 2402/ 28، بيان موقع من الشيخ أمين طريف، عبد الله خير، كمال معدي، صالح خنيفيس، جبر معدي، لبيب أبو ركن، قفطان عزام حلبي، فرحان طريف، كانون الثاني/ يناير 1954.

«صحيح أنها فكرة [تشكيل هذه اللجنة] مهمة، لكن بعد تبادل الأفكار والتشاور مع آخرين، وصلتُ إلى نتيجة بأن هذه [اللجنة] لم تعد ملائمة لغرض قيامها.... لقد روجناها كثيراً في الإعلام، ومن المفضل إيقاف ذلك الآن.... وعلى الأقل أن نمتنع من إيجاد- أو دعم- الانطباع بأننا غير صادقين في هذا التحريض، وبأننا نستغل شجب اضطهاد الشيشكلي للدروز لمنفعتنا فحسب.»[25] وقد تزامن وصول شاريت إلى هذه النتيجة مع محاولته ومحاولة وزير دفاعه تجنيد كل أبناء الطوائف العربية، كما ذكرنا. وربما كان شاريت يعتقد أن استغلالاً مصطنعاً لأحداث جبل الدروز يؤدي إلى نتائج عكسية ويجهض، بالتالي، مساعيه ومساعي إسرائيليين آخرين في جعل تجنيد الدروز في الجيش الإسرائيلي تجنيداً إجبارياً.[26]

بعد أن تراجعت محاولة الفريق المؤيد للتجنيد سحب شرعية القيادة الروحية من الشيخ أمين طريف، ارتفع صوت الشيخ جبر في الدعوة إلى التجنيد، إلى درجة مطالبته بإقامة ميليشيا درزية تعمل على مكافحة تسلل «مقاتلين فلسطينيين إلى إسرائيل.»[27] وربما تأثرت مواقف الشيخين أمين طريف وجبر معدي من التجنيد الاحتياطي، مرحلة ب نتيجة تغيير في مبنى العلاقة بين الرعاة الإسرائيليين معهما. ففي بداية سنة 1954، غادر يهوشواع بالمون، الذي كان يُطلق عليه لقب مختار العرب، إدارة مكتبه وتنحى أمنون يناي، في صيف السنة نفسها، عن قيادة وحدة الأقليات، ليبرز ثانية دور آبا حوشي في رعاية مصالح وجهاء القرى العربية المتعاونين مع السلطات، وليصبح، منذ سنة 1954، مختاراً جديداً للعرب بدلاً من بالمون. ويحتوي أرشيف آبا حوشي كمّاً كبيراً من الرسائل التي بعث بها وجهاء من القرى العربية إليه، طالبين منه التدخل لدى المؤسسات المتعددة لتحقيق مطالبهم الشخصية والعائلية،[28] نذكر

25 المصدر نفسه، شاريت إلى عزرائيل كرليبخ، 4 شباط/ فبراير 1954.

26 شاريت، مصدر سبق ذكره، المجلد 2، ص 338؛ أرشيف آبا حوشي 13/ أ، آبا حوشي إلى وزير الزراعة، 22 آذار/ مارس 1954.

27 أرشيف الدولة، وزارة الخارجية/ 2401/ 19 ب، تقرير لمكتب الحاكم العسكري عن كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير 1954.

28 انظر رسائل وجهاء القرى العربية في أرشيف آبا حوشي، 13/ 1.

منها، على سبيل المثال، رسالة من الشيخ سلمان طريف، في 12 تشرين الأول/ أكتوبر 1954، طلب فيها من آبا حوشي التدخل لدى وزارة المواصلات لمنحه «رخصة لاقتناء سيارة كرايزرفايزر.»[29] وفي الرسالة إلى وزارة المواصلات، كتب آبا حوشي: «الشيخ سلمان طريف هو شقيق الشيخ أمين طريف، الرئيس الروحي للطائفة الدرزية في إسرائيل.... يُعدُّ الزعماء الدروز في إسرائيل كما تعرف من بين مؤيدينا وأصدقائنا ومن المستحب جداً، في نظري، الاستجابة لهذا الطلب.»[30]

تزامنت عودة آبا حوشي إلى أداء دور الوسيط الراعي لمصالح معظم وجهاء الدروز مع تشكيل لجنة تبحث في موضوع تجنيد كل أبناء الطوائف العربية تجنيداً إجبارياً (أشرنا إليها سابقاً). ودعت اللجنة، في تموز/ يوليو 1954، إلى عقد اجتماع لأعضائها، في 5 آب/ أغسطس 1954، ترأسه يتسحاق شيني، المقدم في الجيش،[31] إذ تقرر البدء بالفحص الطبي للمطلوبين للجندية، ثم تجنيد الدفعة الأولى من أبناء الطائفتين الدرزية والشركسية.[32] وفي نهاية سنة 1954، عندما كانت وحدة الأقليات تُحضر لاستيعاب الدفعة الأولى من المجندين الدروز والشركس في إطار التجنيد الاحتياطي، مرحلة ب، اصطحب يعقوب تسفيه، قائد وحدة الأقليات الجديد، الشيخ جبر معدي لمقابلة موشيه دايان، رئيس أركان الجيش، طالبَين منه البدء بتطبيق قانون التجنيد الإجباري على الدروز، كما تدل على ذلك رسالة بعث بها لاحقاً الشيخ جبر، في نهاية سنة 1955، إلى بن – غوريون.[33] وعندما بدأت قيادة وحدة الأقليات بتنفيذ هذا التجنيد، في كانون الثاني/ يناير 1955، أبدى 50 شاباً شركسياً من قرية كفركما استعدادهم للتطوع، وهو ما دفع يعقوب تسفيه إلى الطلب من قائد الأركان إقامة فرقة

29 المصدر نفسه، سلمان طريف إلى آبا حوشي، 12 تشرين الأول/ أكتوبر 1954.

30 المصدر نفسه، آبا حوشي إلى م. بار، المشرف على اقتناء السيارات في وزارة المواصلات، 22 تشرين الأول/ أكتوبر 1954.

31 أرشيف الجيش، ملف 113 – 488/ 1955، دعوة إلى نقاش الموضوع، 22 تموز/ يوليو 1954؛ انظر أيضاً: زيدان، مصدر سبق ذكره، ص 140.

32 أرشيف الجيش، ملف 46 – 636/ 1956، تلخيص وزير الأمن للجلسة، 7 أيلول/ سبتمبر 1954؛ انظر أيضاً: زيدان، مصدر سبق ذكره، ص 141.

33 أرشيف الجيش 48/ 117/ 6700، جبر معدّي إلى بن – غوريون، 15 كانون الأول/ ديسمبر 1955.

شركسية كاملة في وحدة الأقليات.[34] وانتهز بعض الشباب المسلمين فرصة تنفيذ التجنيد الاحتياطي، مرحلة ب، وطالب قيادة أركان الجيش بضمه إلى المتطوعين الدروز والشركس، لكن رئيس الأركان وقائد وحدات الأقليات لم يستجيبا للطلب.[35]

وعلى الرغم من تركيز قيادة الأركان وقيادة وحدة الأقليات على تجنيد أكبر عدد من الشباب الدروز، فإن حملة التجنيد في إطار التجنيد الاحتياطي، مرحلة ب اصطدمت منذ بداية سنة 1955 برفض من كثيرين منهم. فدفع هذا الرفض يعقوب تسفيه إلى طلب تدخل الحاكم العسكري في الشمال لإجبارهم على الاستجابة للحملة،[36] وطلب منه لاحقاً، في 21 أيلول/ سبتمبر من السنة نفسها، الامتناع من إعطاء تصاريح سفر إلى خارج القرى لشبان دروز لا يحملون بطاقة عسكرية.[37] وبعد أسبوعين تقريباً، في 6 تشرين الأول/ أكتوبر، تبين أن التضييق على الشبان الدروز لم يكن إلاّ مقدمة لفرض التجنيد الإجباري، كما أفصحت عن ذلك تعليمات، أرسلها مدير مكتب نائب رئيس الأركان في الجيش الإسرائيلي إلى رئيس شعبة العمليات، طالباً منه تبني قاعدة التجنيد الإجباري والتخلي عن قاعدة التجنيد الاحتياطي، مرحلة ب، مع المحافظة على استقلالية وحدة الأقليات.[38]

استجابة لهذا الطلب، أوعز بعض الرعاة الإسرائيليين إلى زبائنهم من القيادات الدرزية في بدء حملة دعائية تهيئ الأجواء لقبول قرار التجنيد الإجباري. ففي 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1955، أي بعد شهر من صدور تعليمات مدير مكتب نائب رئيس الأركان في الجيش الإسرائيلي، وزع الشيخ لبيب أبو ركن منشوراً مطبوعاً في القرى

---

34 أرشيف الجيش 4 – 222/ 1957، رسالة من يعقوب تسفيه، قائد وحدة الأقليات إلى رئيس شعبة العمليات في الجيش، 21 أيلول/ سبتمبر 1955؛ انظر أيضاً: زيدان، مصدر سبق ذكره، ص 144.

35 انظر: زيدان، مصدر سبق ذكره، ص 144 – 146.

36 أرشيف الجيش، ملف 1 – 222/ 1957، يعقوب تسفيه إلى الحاكم العسكري في الشمال، 23 كانون الثاني/ يناير 1955؛ انظر أيضاً: زيدان، مصدر سبق ذكره، ص 143.

37 المصدر نفسه، ملف 4 – 222/ 1957، يعقوب تسفيه إلى الحاكم العسكري في الشمال، 21 أيلول/ سبتمبر 1955؛ انظر أيضاً: زيدان، مصدر سبق ذكره، ص 143 – 144.

38 أرشيف الجيش، ملف 67 – 637/ 1956، مدير مكتب نائب رئيس الأركان في الجيش إلى رئيس شعبة العمليات، 6 تشرين الأول/ أكتوبر 1955.

الدرزية، تحت عنوان: «نداء إلى الشعب الدرزي وأبنائه في إسرائيل»، طالبهم فيه بقبول قرار التجنيد الإجباري المزمع إصداره في بداية سنة 1956: «أُوجه هذا النداء إليكم يا أبناء معروف الأمجاد في إسرائيل لتكونوا على أهبة الاستعداد للاشتراك في صيانة الوطن والدفاع عن كرامته.... كبقية النفر الكريم من أبناء إسرائيل المجاهدين.... في هذا الظرف الحاضر وفي كل ظرف ومناسبة.... ولا تتركوا فرصة تمر إلاّ وتبرهنوا فيها محبتكم لدولتكم.... لأن الذين يجاهدون بما لهم وبدمائهم في سبيل أوطانهم يُقدّر لهم الجماعات والأفراد [الإسرائيليون] هذه الجهود.... ونصرة الاستقلال واجب وعمل مستحب في بلاد العبيد فكيف في بلاد هي مبعث الديمقراطية ومصدر الحرية.... إخواني الدروز نحن في إسرائيل سلميون.... ولكننا لا ننام على ظيم [ضيم].... نرى الاعتداء والحرب من المصريين وغير المصريين تنفتح فيهم أفواه الطمع ونحن لا نهبّ مع إخواننا الإسرائيليين في وجه عاتٍ وباغٍ فتتعالى أصوات الشباب منا بالدفاع عن الحرية.... فاليوم بدء النضال. اليوم بدء الجهاد. اليوم بدئت [بدأت] المعركة الكبرى.... واعلم يا ابن معروف أن كل أمة فيها تاريخ الحرية.... فدافع عن وطنك وحريتك.... وللأوطان حرمة يجب أن تحفظ.»[39]

مقارنة النص العبري لهذا المنشور بنصه العربي المصوغ بلغة ركيكة تبعث على الاعتقاد أن كاتبه الأصلي كان أحد الناشطين الصهيونيين، وتُرجم عن نصه العبري قبل توزيعه على القرى الدرزية.[40] وفي 15 كانون الأول/ ديسمبر 1955، أي بعد تسعة أيام من توزيع هذا المنشور، أرسل الشيخ جبر معدي رسالة مطبوعة إلى بن - غوريون، طالب فيها ببدء تطبيق قانون التجنيد الإجباري على الدروز. ويدل نص هذه الرسالة المصوغة بلغة عبرية بليغة على أن كاتبها كان أحد الناشطين الصهيونيين الذي يتقن جيداً اللغة العبرية التي لا يعرفها الشيخ جبر. وتؤكد الرسالة أن قرار فرض قانون التجنيد الإجباري على الدروز قد اتُخذَ، في نهاية سنة 1954، خلال لقاء بين موشيه دايان، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي ويعقوب تسفيه، قائد وحدة الأقليات الذي

39 مركز معلومات معهد غفعات حبيبه، ملف رقم 9 (8 د)، منشور لبيب أبو ركن، «نداء إلى الشعب الدرزي وأبنائه في إسرائيل»، 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1955.

40 انظر النص العبري: المصدر نفسه.

اصطحب معه الشيخ جبر، كما جاء في نص الرسالة: «منذ سنة التقيت بصحبة قائد وحدة الأقليات مع حضرة رئيس الأركان الجنرال موشيه دايان، وطلبتُ منه تطبيق هذا القانون [قانون التجنيد الإلزامي].... وبصفتي ممثل غالبية الطائفة الدرزية في إسرائيل، أرى من واجبي أن أتوجه مجدداً إلى معاليكم بطلب [تنفيذ القانون]، وبخاصة في هذا الوقت الصعب الذي ترى فيه الطائفة الدرزية نفسها مدعوة إلى التضحية بأرواح أبنائها في الدفاع عن وجودها وكرامتها ووطنها. ينتظر كل الدروز يوم الأول من [سنة] 1956 الذي سوف يعلن معاليكم بدء تنفيذ هذا القانون.» وعلى الجانب العلوي من الرسالة المطبوعة، كتب أحد موظفي ديوان رئيس الحكومة بخط اليد الملاحظة التالية: «موعد اللقاء مع وزير الدفاع يوم الخميس، [وأرجو] دعوة الآخرين المعنيين بالأمر.»[41]

رابعاً: معارضة درزية لقرار تطبيق التجنيد الإجباري

يزعم متبنو الرواية الرسمية الإسرائيلية أن فرض التجنيد الإجباري على الدروز كان نتيجة طلب الزعماء الدروز،[42] مغيبين وثائق الأرشيفات الإسرائيلية التي تؤكد أن القيادات العسكرية الإسرائيلية بدأت تطالب، منذ سنة 1953، بتطبيق قانون التجنيد الإجباري على الدروز. وما زال متبنو هذه الرواية يقتبسون الفقرة التالية من «الكتاب السنوي للحكومة الإسرائيلية لعام 1957»: «إن تطبيق القانون [قانون التجنيد الإجباري] على الدروز كان استجابة لطلب جزء من زعماء الطائفة.»[43] وبالإضافة إلى رسالة الشيخ جبر معدي ومنشور الشيخ لبيب أبو ركن، تعتمد الرواية الرسمية الإسرائيلية على رسائل مماثلة وصلت، في نهاية سنة 1955، إلى قائد وحدة الأقليات، موقعة بأسماء الشيخ صالح خنيفيس (عضو الكنيست)، والشيخين علي ملحم معدي وكمال معدي، وفرحان طريف (المعارض للشيخ أمين طريف حتى سنة 1954)، وتوفيق يوسف وفايز

41 أرشيف الجيش 48/ 117/ 6700، جبر معدّي إلى بن - غوريون، 15 كانون الأول/ ديسمبر 1955.

42 انظر مثلاً:

Garbiel Ben-Dor, *The Druzes in Israel: A Political Study* (Jerusalem: The Magnes Press, The Hebrew University, 1979), p. 131.

43 الكتاب السنوي للحكومة الإسرائيلية، عام 1957، ص 49.

صالح يوسف (وجهاء من قرية الجت الجليلية). وعلى غرار منشور الشيخ لبيب أبو ركن ورسالة الشيخ جبر، يؤكد مضمون هذه الرسائل أن كاتبها كان أحد الناشطين الصهيونيين العاملين في حملة التجنيد التي نظمتها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية.[44]

ما يؤكد أن قرار تطبيق قانون التجنيد الإجباري على الدروز كان قراراً فرضته المؤسسة العسكرية على بعض وجهاء الدروز، هو تقرير رفعه الحاكم العسكري في الشمال إلى هيئة أركان الجيش، في 26 كانون الثاني/ يناير 1956، إذ كتب فيه أن «زعماء الطائفة لم يتوجهوا في طلب فرض التجنيد الإجباري، وإنما وحدة الأقليات والحاكم العسكري هما اللذان طلبا الحصول على موافقة وجهاء الطائفة لفرض التجنيد الإجباري على طائفتهم.» ثم أضاف هذا التقرير أن «رسائل الطلب التي أرسلها وجهاء الطائفة إلى الحكومة أثارت كثيراً من التذمر، وأن أبناء الطائفة، في أغلبيتهم، رفضوا التجنيد الإجباري؛ وحتى هؤلاء الذين وقّعوا رسائل تأييد للتجنيد يخشون اليوم من التصريح بذلك؛ الفكرة السائدة هي أن الدافع وراء نشاط الشيخ جبر في هذا الشأن هو لمنفعته الشخصية.»[45]

خصص هليل كوهين في كتابه: «عرب طيبون» فصلاً طويلاً، تتبع فيه محاولات تجنيد أبناء الطوائف العربية، مركزاً على الخطوات التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية لتطبيق التجنيد الإجباري على الدروز، وعلى المعارضة التي أثارها هذا التطبيق في أوساط بعض مشايخ الدين والشباب.[46] وكتب كوهين، معتمداً على وثائق الأرشيفات الإسرائيلية، التالي: «خلافاً للاعتقاد السائد، يبدو أن حماسة الدروز للتجنيد كانت محدودة جداً، وأقل ما يُقال (إن عدداً قليلاً جداً من الزعماء – على

---

44 أرشيف الجيش، ملف 5 – 222/ 1957، رسائل من وجهاء دروز إلى قائد وحدة الأقليات مؤرخة في 18 و21 و27 كانون الأول/ ديسمبر 1955، انظر زيدان، مصدر سبق ذكره، ص 148 – 149.

45 أرشيف الجيش، ملف 752/ 72/ 70، تقرير الحاكم العسكري، 26 كانون الثاني/ يناير 1956، انظر: أفيفي، مصدر سبق ذكره، ص 87.

46 عنوان الفصل في النسخة العبرية «حلف الدم: الجنود العرب للدولة اليهودية»؛ انظر: هليل كوهين، «عربيم طوبيم، هموديعين هيسرائيلي وهعربيم بيسرائيل: سوخانيم، مشتفيم ومورديم، مطروت وشيطوت» («عرب طيبون، الاستخبارات الإسرائيلية والعرب في إسرائيل: وكلاء، متعاونون ومتمردون، أهداف ووسائل») (القدس: كيتر، 2006)، ص 187 – 224. أمّا في النسخة الإنكليزية، =

رأسهم عضوا الكنيست جبر معدي وصالح خنيفيس والشيخ لبيب أبو ركن – عبّروا عن حماستهم للتجنيد). كما أن قبول عقد حلف دم مع الجيش كان محدوداً جداً.... ولكي تقضي [السلطات العسكرية] على معارضة التجنيد عملت في مستويين معروفين: إقناع وإغراء (على سبيل المثال، بواسطة إعطاء الناشطين [الدروز] في عملية التجنيد رخص حمل سلاح)، وتفعيل القوة.... [إذ] قدم مكتب التجنيد إلى الشرطة قوائم بأسماء رافضي التجنيد، وألقت الشرطة القبض على الرافضين وفتحت لهم ملفات جرمية.»[47]

ظهرت البوادر الأولى إلى معارضة قرار فرض قانون التجنيد الإجباري على الدروز، مباشرة بعد صدوره في بداية سنة 1956، وخصوصاً عندما بدأ قائد وحدة الأقليات حملته في إسكات أصوات المعارضين التي ارتفعت في كل القرى الدرزية، كما أكد تقرير الحاكم العسكري في الشمال، في 26 كانون الثاني/يناير 1956 (أشرنا إليه سابقاً)، أي بعد ثلاثة أسابيع من سريان القانون.

أبرزت تقارير الحاكم العسكري في الشمال دور الشيخ فرهود قاسم فرهود (1911 – 2003)، أحد أبرز مشايخ الدين في الجليل الذي لم يترك مناسبة من مناسبات اجتماعات مشايخ الدروز من دون أن يرفع صوته ضد فرض القانون. ففي شباط/فبراير 1956، أي بعد شهر من سريان هذا القانون، انتهز الشيخ فرهود تشييع جنازة الشيخ يوسف خير من قرية أبو سنان، ليتلو بياناً موقعاً من 16 وجيهاً درزياً، حث فيه أبناء الطائفة على رفض التجنيد، وهو ما دفع الشيخ يوسف سليمان مُلاً من قرية يركا، إلى الوقوف أمام الجماهير ليعبّر عن تخوّفه من أن هذا التجنيد سيؤدي إلى تجنيد بنات الطائفة.[48] وبعد أيام، أرسل الشيخ فرهود عريضة موقعة من 42 شيخاً إلى رئيس الدولة، طالب فيها بإلغاء

= فقد اختار العنوان التالي: «الدروز داخل أقلية: معضلات الهوية» انظر النسخة الإنكليزية:
Hillel Cohen, *Good Arabs: The Israeli Security Agencies and the Israeli Arabs, 1948-1967,* translated by Haim Watzman (Berkeley: University of California Press, 2011), pp. 159-194.

47 المصدر نفسه، النسخة العبرية، ص 188 – 189، والنسخة الإنكليزية، ص 160.

48 أرشيف الجيش، ملف 752/ 70/ 72، تقرير الحاكم العسكري في الشمال، 29 شباط/فبراير 1956.

القانون المفروض على الدروز.[49] وفي نيسان/ أبريل من تلك السنة، بادر الشيخ فرهود إلى عقد اجتماع عام في مقام الخضر في كفر ياسيف بهدف إعلان موقف موحد ضد التجنيد. وعلى الرغم من الضغوط التي مارستها السلطات على الشيخ أمين طريف لإلغاء الاجتماع وإقفال أبواب المقام، فإن المجتمعين نجحوا في عقده وإصدار بيان مشترك، دعوا فيه السلطات الإسرائيلية إلى التراجع عن قرارها. زد على ذلك، وجّه المجتمعون إنذاراً بأنهم سيدعون إلى إضراب في المدارس وإلغاء احتفالات النبي شعيب، في حال رفضت السلطات الاستجابة لطلبهم، ثم هددوا بسحب اعترافهم بالقيادة الروحية، إذا ما أحجمت عن الوقوف إلى جانب رافضي الخدمة العسكرية.[50] لم يكتفِ المعارضون بالاحتجاج الكلامي، بل بعثوا برسائل إلى رئيس الحكومة ووزير الدفاع وإلى مؤسسات أُخرى، طالبوا فيها بالتراجع عن قرار التجنيد الإجباري.[51]

وفي إحدى الرسائل التي وقّعها 55 من رجالات الدين والشبان وبعثوا بها إلى وزير الأديان وإلى رؤساء الطائفة، أعلن الموقعون يوم الاحتفالات في مقام النبي شعيب، 25 نيسان/ أبريل، يوم حداد.[52] وفي 22 آذار/ مارس، توجه المحامي نمر الهواري، باسم 16 شاباً درزياً من رافضي التجنيد في مدينة شفاعمرو، إلى رئيس الحكومة برسالة مفصلة، شدد فيها على التالي: 1 – يعتبر الدروز أنفسهم أبناء الأقلية العربية، وما دام لم يُدْعَ أبناء هذه الأقلية إلى الخدمة العسكرية، فيجب عدم الفصل بينهم [وبين الدروز] في الدعوة إلى الخدمة العسكرية. 2 – ليس ثمة مبرر لتغيير مكانتهم من متطوعين، وتحويلهم إلى مجندين إلزاميين. 3 – لم يحصل زعماء الدروز الذين طلبوا فرض قانون التجنيد الإجباري على أي تفويض للتحدث باسم الطائفة. 4 – يُعتبر فرض الخدمة

49 انظر تلخيصاً لنشاط الشيخ فرهود ضد التجنيد في مجلة «المعرفة» الإلكترونية.

50 أرشيف الجيش، ملف 752/ 70/ 72، تقرير نائب الحاكم العسكري في الشمال عن نيسان/ أبريل 1956. انظر: أفيفي، مصدر سبق ذكره، ص 89.

51 أرشيف الجيش، رسالة إلى رئيس الحكومة، 22 آذار/ مارس 1956؛ المصدر نفسه، ملف 72/ 70/ 13، رسالة إلى وزير الأمن، 25 آذار/ مارس 1956، انظر: أفيفي، مصدر سبق ذكره، ص 89 – 90.

52 أرشيف الجيش، ملف 752/ 70/ 72، رسالة إلى وزير الأديان ورؤساء الطائفة (غير مؤرّخ)، انظر: أفيفي، مصدر سبق ذكره، ص 89.

الإجبارية على الدروز، بالاستناد إلى طلب تقدم به مَن لا يمثلونهم، عملاً استبدادياً.[53]

ونتيجة تعاظم حركة الرفض بين الشباب الدروز، لجأ الحاكم العسكري في الشمال إلى الطريقة التي اتبعها أمنون يناي، في سنة 1953، في الاستعانة بوجهاء الطائفة لكي يوزعوا أوامر التجنيد في القرى. لكن معظم المطلوبين للخدمة العسكرية الإجبارية رفض استلام أوامر التجنيد. ففي قرية يركا، على سبيل المثال، رفض 28 شاباً (من أصل 39) استلام الأوامر، فاقترح الحاكم العسكري في الشمال معالجة حالة الرفض في يركا قبل انتشارها في القرى الأُخرى عن طريق استخدام الشرطة ضد الرافضين.[54] وفي مواجهة هذا الرفض، طلب نائب رئيس أركان الجيش من الحاكم العسكري في الشمال عقد جلسة، في 7 آذار/ مارس 1956 لأعضاء لجنة التنسيق اللوائية للحكم العسكري، ضمت، بالإضافة إلى الحاكم العسكري في الشمال، ممثلين عن الشاباك والشرطة وقائد وحدة الأقليات. وبحسب المعطيات التي عرضها مكتب التجنيد أمام هذه اللجنة، لم يوافق سوى 28٪ من المطلوبين للخدمة الإجبارية على تسلم أوامر التجنيد، إذ رفض 291 شاباً من أصل 374 مطلوباً للخدمة العسكرية (146 شاباً من أصل 197 مطلوباً في قرى الجليل و145 شاباً من أصل 177 في قرى الكرمل).[55]

في ضوء هذه المعطيات، طلبت لجنة التنسيق اللوائية من نائب رئيس الأركان أن يصدر أمراً إلى مكاتب التجنيد في طبرية وحيفا يقضي باستخدام قوة الشرطة ضد رافضي التجنيد. وعلى الرغم من اعتقال العديد من الشبان وفتح ملفات جنائية ضدهم، فإن عدد الرافضين لم يتناقص كثيراً، إذ مَثَل في مكتب التجنيد في حيفا 60 شاباً فحسب من أصل 141 مطلوباً من قرى الكرمل، ومثل في مكتب التجنيد في طبرية 74 شاباً

---

53 أرشيف الدولة ج/2214/125، تقرير مكتب مستشار رئيس الحكومة لشؤون الأقليات في الجليل عن آذار/ مارس ونيسان/ أبريل؛ انظر أيضاً: أرشيف الجيش، ملف 752/ 72/ 70، رسالة المحامي نمر الهواري لرئيس الحكومة، 22 آذار/ مارس 1956. انظر: أفيفي، مصدر سبق ذكره، ص 89 – 90.

54 أرشيف الجيش، ملف 752/ 70/ 72، تقرير الحاكم العسكري في الشمال، 24 شباط/ فبراير 1956. انظر: أفيفي، مصدر سبق ذكره، ص 91.

55 أرشيف الجيش، ملف 752/ 70/ 72، تقرير هيئة الأركان بشأن تجنيد الدروز، 11 آذار/ مارس 1956. انظر: أفيفي، مصدر سبق ذكره، ص 91.

من أصل 240 مطلوباً من قرى الجليل، وهو ما دفع لجنة التنسيق اللوائية إلى الطلب مجدداً من السلطات العسكرية تقديم المعارضين للمحاكمات وجلب الرافضين بالقوة إلى مكاتب التجنيد.[56] ونتيجة هذا الرفض، عقد أعضاء هذه اللجنة جلسة ثانية، اعترف فيها ممثل الشاباك بفشل الإجراءات البوليسية في وقف حالة الرفض، وأشار أعضاء آخرون في اللجنة إلى أن تدخل بعض وجهاء القرى، وخصوصاً في دالية الكرمل وعسفيا وشفاعمرو وبيت جن كان محدوداً جداً.[57]

خامساً: قمع المعارضة بعد بدء التنفيذ الفعلي للتجنيد

لم تثنِ حركة رفض التجنيد نائب رئيس الأركان، منذ بداية نيسان/ أبريل 1956، عن تفعيل هذه الإجراءات البوليسية بطريقة أقسى وتقديم كل رافض إلى المحكمة،[58] الأمر الذي رفع عدد الماثلين في مكاتب التجنيد، خلال النصف الأول من هذا الشهر، إلى 45٪ (154 شاباً من أصل 342 مطلوباً).[59] لكن، نتيجة زج الكثيرين في السجون، ارتفعت نسبة المسجلين في مكاتب التجنيد، في نهاية هذا الشهر، إلى75٪ (258 شاباً من أصل 342، تبلغوا أوامر التجنيد منذ بداية الشهر).[60] واعتماداً على هذا الارتفاع، قررت السلطات العسكرية، في نهاية نيسان/ أبريل 1956، تشكيل الفوج الأول من جنود بدأوا يخدمون في إطار التجنيد الإجباري. وبحسب شهادة نحمان طال الشفهية – المشار إليها سابقاً – تشكل هذا الفوج الأول من 32 جندياً، أُضيف إليه، في 3

56 أرشيف الجيش، ملف 752/ 70/ 72، ملخص جلسة لجنة التنسيق بشأن التجنيد الإجباري للدروز، 13 آذار/ مارس 1956. انظر: أفيفي، مصدر سبق ذكره، ص 92.

57 أرشيف الجيش، ملف 752/ 70/ 72، ملخص جلسة لجنة التنسيق بشأن التجنيد الإجباري للدروز، 22 آذار/ مارس 1956. انظر: أفيفي، مصدر سبق ذكره، ص 93.

58 أرشيف الجيش، ملف ج/ 18/ 2214، رسالة مكتب نائب رئيس هيئة الأركان، 30 أيار/ مايو 1956. انظر: أفيفي، مصدر سبق ذكره، ص 94.

59 أرشيف الجيش، ملف 11/ 59/ 17، ملخص جلسة لجنة التنسيق بشأن التجنيد الإجباري للدروز، 10 نيسان/ أبريل 1956. انظر: أفيفي، مصدر سبق ذكره، ص 94.

60 أرشيف الجيش 752/ 70/ 72، تقرير بشأن مثول المطلوبين الدروز للجندية، 27 نيسان/ أبريل 1956. انظر: أفيفي، مصدر سبق ذكره، ص 94.

أيار/مايو 1956، 73 جندياً، انضموا مباشرة إلى وحدة الأقليات.[61] ونتيجة ملاحقات الرافضين، خلال حزيران/يونيو وتموز/يوليو، انضم إلى هذا الفوج الأول جنود جدد، ليصل عدد جنود وحدة الأقليات، في نهاية تموز/يوليو إلى 256، ضمنهم 44 جندياً مسيحياً وعدد من ضباطها اليهود.[62] وتم استيعاب الجنود الجدد بعد أن تولى قيادة وحدة الأقليات يوسف بريسمان (1907 – 1963) الذي عمل، منذ بداية سنة 1956 حتى سنة 1960، على تدريب الجنود الجدد بما يتلاءم مع قانون التجنيد الإجباري.[63]

أثار فرض هذا القانون سلطان باشا الأطرش، فأذاع بصوته نداء، بثته إذاعة دمشق، حذر فيه من الوقوع في شباك حيل السلطات الصهيونية الساعية للتفرقة بين الدروز وباقي العرب من خلال إغراءات تبثها الدعاية الإسرائيلية. وتطرق هذا النداء أيضاً إلى موافقة بعض زعماء الطائفة، متهماً هؤلاء بأنهم مدفوعون بدوافع شخصية، وبأنهم لا يمثلون الطائفة. ثم أضاف: «نحن الآن نبني قوة في كل الدول العربية لكي نحرر العرب من الاستعمار.» وامتداداً لهذا النداء، أصدر سلطان الأطرش وثلاثة من زعماء الدروز من سورية ولبنان منشوراً، شددوا فيه على أن هدف فرض التجنيد على الدروز هو دق إسفين التفرقة وإفساد علاقاتهم بسائر العرب، وأن إسرائيل لن تمنح الدروز في أي وقت من الأوقات حقوقاً متساوية، وسوف تعتبرهم دائماً خونة (يخونون شعبهم ودولة إسرائيل). ثم توجه المنشور إليهم بهذه الكلمات: «إن جبر داهش [معدي] وصالح خنيفيس ولبيب أبو ركن شوهوا سمعتكم الحسنة. عودوا إلى أنفسكم، وتنبهوا إلى مصيركم، واعلموا بأن إسرائيل تتلاعب بكم وتورطكم. قفوا بجانب إخوانكم العرب في كفاح الإنقاذ لأن يوم النصر ليس بعيداً.»[64]

---

61 شهادة نحمان طال الشفهية؛ أفيفي، مصدر سبق ذكره، ص 94.

62 انظر: زيدان، مصدر سبق ذكره، ص 153.

63 انظر: أفيفي، مصدر سبق ذكره، ص 94.

64 أرشيف الدولة 79، ملف 12/ 2449، نص مترجم إلى العبرية لنداء سلطان الأطرش عبر الإذاعة السورية، في تاريخ 28 آب/أغسطس 1956؛ وترجمة عبرية لمنشور صادر عن سلطان الأطرش وثلاثة زعماء من سورية ولبنان (من دون تاريخ). انظر: كوهين، مصدر سبق ذكره، ص 189، والنسخة الإنكليزية، ص 160 – 161.

وعلى الرغم من معارضة قطاعات واسعة من الدروز لقانون التجنيد الإجباري، فإن قائد وحدة الأقليات استمر في تنظيم الجنود الجدد وتدريبهم، ليبدأوا في المشاركة في عملية حراسة الحدود بين إسرائيل ومصر، وضمنها الحدود مع مدينة غزة التي كان يتسلل منها مقاتلون فلسطينيون إلى الأراضي الإسرائيلية. ومباشرة بعد الهجوم البريطاني – الفرنسي – الإسرائيلي على مصر، في29 تشرين الأول/أكتوبر 1956، زجت السلطات العسكرية بوحدة الأقليات للقيام في عملية ضبط الأمن داخل مدينة غزة التي احتلتها إسرائيل. وبعد يوم من بدء هذا الهجوم، عقد قائد وحدة الأقليات اجتماعين متتاليين (في 30 و31 من الشهر نفسه) مع وجهاء دروز مؤيدين للتجنيد الإجباري لحثهم على إعلان ولائهم لدولة إسرائيل وجيشها، ودعوة الجنود الدروز إلى القيام بواجبهم العسكري.[65]

لكن، على الرغم من سياسة العقوبات الشديدة ضد رافضي التجنيد ودعوات مؤيدي التجنيد من وجهاء الدروز، فإن قانون الخدمة الإجباري بقي متعثراً، إذ وصل عدد الماثلين في مكاتب التجنيد، في مطلع سنة 1957، إلى 84 فحسب، من أصل 507 مطلوبين للتجنيد.[66] وفي 8 شباط/فبراير 1957، رفع عدد من مشايخ مدينة شفاعمرو والقرى المجاورة عريضة إلى رئيس الحكومة (الذي كان أيضاً وزير الدفاع)، قدموا فيها أسباب معارضتهم التجنيد، جاء فيها: «1 – بسبب الظروف الصعبة والدقيقة التي تحيط بنا، نحن نرفض بشكل نهائي وقاطع إجبارنا على الانخراط في الجيش الإسرائيلي. 2 – نحن عرب في إسرائيل ونقوم بواجباتنا التي يفرضها علينا القانون المدني مثل دفع الضرائب.... ولكن من المهم جداً قبل كل شيء أن تعرفوا بأننا عرب والعربي لا يحارب أخاه العربي في أي حال ومكان. 3 – إن إسرائيل ليست بحاجة ماسة لخدمتنا [العسكرية].... نحن الدروز مستعدون إلى الخدمة.... في مجالات مدنية أُخرى.... 4 – يجب معاملة الدروز في إسرائيل نفس معاملة سائر العرب فيها.

65 أرشيف الجيش 27 – 299/ 1958، قائد وحدة الأقليات إلى رئيس الأركان، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1956. انظر: زيدان، مصدر سبق ذكره، ص 154.

66 أرشيف الجيش، ملف 752/ 70/ 72، رسالة مدير دائرة التجنيد في وزارة الأمن، 8 كانون الثاني/يناير 1957. انظر: أفيفي، مصدر سبق ذكره، ص 97.

إن [الزعماء] الذين طلبوا تجنيد الدروز تجنيداً إجبارياً، لا يمثلون الدروز.»[67] وفي 1 آذار/ مارس 1957، أي بعد أقل من أسبوعين على كتابة هذه العريضة، أرسل خمسة شبان من قرية عسفيا إلى آبا حوشي رسالة، طلبوا فيها إلغاء التجنيد الإجباري، باعتباره صفقة أجراها زعماء دروز مع السلطات الإسرائيلية.[68] وفي هذا الوقت الذي اشتدت معارضة التجنيد، اجتمع، في 12 آذار/ مارس 1957، عدد غفير من دروز الجليل والكرمل في مقام الخِضر في كفر ياسيف، وحرروا عريضة وقّعها 1500 درزي، عبروا فيها عن رفضهم قانون التجنيد الإجباري، ووصفوه بأنه لا يضر بمصالح الطائفة في إسرائيل فحسب، بل بمصالح الدروز في الدول المجاورة. وفي حديث الشيخ فرهود خلال هذا الاجتماع، قال: «يجب القضاء على المشايخ الذين وقّعوا [رسائل] الموافقة على تجنيد شباب الطائفة.»[69]

أزعج هذا الرفض المؤسسات الإسرائيلية، وهو ما دفع اللجنة البرلمانية لشؤون الأقليات، إلى عقد جلسة طارئة، في 16 آذار/ مارس 1957، للبحث في مسألة اصطياد المتهربين الدروز من التجنيد الإجباري. فحضر الجلسة شموئيل ديبون (1917 – 2003)، مستشار رئيس الحكومة لشؤون الأقليات (العرب) الذي قال: «لقد أُقيمت الوحدة الدرزية [وحدة الأقليات] في البداية من متطوعين فحسب. لكن عندما برزت الصعوبات بإيجاد ما يكفي من المتطوعين، قرر [قادة الجيش].... جعله إجبارياً.»[70] وبعد ثلاثة أيام من

67 أرشيف الدولة 79، ملف 28/ 2449/ ، مشايخ دروز إلى رئيس الحكومة في 18 شباط/ فبراير 1957. انظر: كوهين، مصدر سبق ذكره، ص 191، والنسخة الإنكليزية، ص 162.
انظر أيضاً: أرشيف الدولة 29/ 119، ملف 21/ 3751، ترجمة عبرية لعريضة مشايخ دروز إلى رئيس الحكومة في 18 شباط/ فبراير 1957. انظر: كوهين، مصدر سبق ذكره، ص 191، والنسخة الإنكليزية، ص 162.

68 أرشيف آبا حوشي 13/ 1، رسالة موقعة باسم خمسة شبان من قرية عسفيا إلى آبا حوشي، 1 آذار/ مارس 1957.

69 أرشيف الدولة 79، ملف 9/ 119، «اجتماع في مقام الخضر، 12 آذار/ مارس 1957؛ انظر أيضاً: المصدر نفسه، ملف 21/ 3751 منشور مترجم إلى العبرية صادر عن المجتمعين. انظر: كوهين، مصدر سبق ذكره، ص 191، والنسخة الإنكليزية، ص 162.

70 أرشيف الدولة 102، ملف 15/ 17001، جلسة اللجنة البرلمانية لشؤون الأقليات، 16 آذار/ مارس 1957. انظر: كوهين، مصدر سبق ذكره، ص 191، والنسخة الإنكليزية، ص 162.

عقد هذه الجلسة، شنت الشرطة، في 19 آذار/ مارس 1957، حملة اصطياد المتهربين في قريتي عسفيا ودالية الكرمل، وألقت خلالها القبض على عشرات من رافضي التجنيد في عسفيا، بينما لم تستطع القبض سوى على ثلاثة فحسب في دالية الكرمل (من أصل عشرات). ويعود الفضل بفشل اصطياد الرافضين في دالية الكرمل إلى رئيس مجلسها المحلي، الشيخ قفطان حلبي الذي رفض التعاون مع الشرطة. ولمّا أُدخِل هؤلاء الثلاثة إلى مبنى المجلس، تجمع حول المكان جمع غفير وأعلنوا «أنهم لن يسمحوا بإخراج الموقوفين من مبنى المجلس حتى لو لزم استعمال القوة» ضد أفراد الشرطة. عندها اضطر قائد حملة المداهمات إلى الإفراج عنهم، مشترطاً مثولهم في الغد في محطة الشرطة في حيفا. وفعلاً، مَثَل الثلاثة في اليوم التالي، بينما بقي المطلوبون الآخرون متمسكين بموقفهم المعارض للتجنيد.[71] وبعد ثلاثة أيام من حملة المداهمات في عسفيا ودالية الكرمل (أي في 22 آذار/ مارس 1957)، استطاع الشيخ فرهود إقناع الشيخ صالح نسيب خير من أبو سنان بإرسال رسالة مشتركة إلى وزير الداخلية، ووزير الخارجية، ووزير الأمن، ورئيس الكنيست، عرضا فيها مبررات اعتراضهما على تجنيد الطائفة الدرزية العربية.[72] وامتداداً لهذه المعارضة، رفعت مجموعة من شباب قرية أبو سنان عريضة، عبّرت فيها عن رفضها التجنيد «لأن دوافعه مرتبطة باعتبارات سياسية لبعض الزعماء الباحثين عن مكافآت من السلطة.»[73]

حاول هليل كوهين في كتابه: «عرب طيبون»، تفسير فرض التجنيد الإجباري بالقوة على أبناء الطائفة على الرغم من معارضتهم، طارحاً السؤال التالي: «لماذا أصرت المؤسسة الإسرائيلية على تجنيد الدروز ولم تمتنع من استخدام القوة من أجل ذلك؟»[74] وفي جوابه عن هذا السؤال، اعتبر الرواية الإسرائيلية الزاعمة أن زعماء الدروز هم

71 أرشيف الدولة 79، ملف 9/ 2449، تقرير شرطة حيفا، 19 آذار/ مارس 1957. انظر: كوهين، مصدر سبق ذكره، ص 189 – 190، والنسخة الإنكليزية، ص 161.

72 أرشيف الدولة، وزارة الخارجية/ 21/ 3751، الشيخ فرهود قاسم فرهود والشيخ صالح نسيب خير إلى وزير الداخلية، ووزير الخارجية، ووزير الأمن، ورئيس الكنيست، 22 آذار/ مارس 1957.

73 أرشيف الدولة ج 25/ 2214، «عريضة من أبو سنان»، 28 آذار/ مارس 1957. انظر: كوهين، مصدر سبق ذكره، ص 191، والنسخة الإنكليزية، ص 161.

74 كوهين، مصدر سبق ذكره، ص 192، والنسخة الإنكليزية، ص 161.

الذين طالبوا بالتجنيد الإجباري هي مجرد حجة مغلفة بالأعذار، ويجب البحث، في المقام الأول، عن الدوافع السياسية من وراء إصرار إسرائيل على فرض التجنيد الإجباري. وفي نظره: «صدق سلطان الأطرش إلى حد بعيد حين اعتبر الهدف من التجنيد هو فصل الدروز عن العرب.»[75] لقد سبق أن أشرنا في الفصل الرابع إلى أن هذا الهدف من التجنيد لازم صناع القرار الإسرائيليين، منذ بداية تجنيد الدروز، في سنة 1948، كما عبّر عن ذلك يعقوب شمعوني الذي أراده أن يكون خنجراً مسموماً في ظهر وحدة العرب، واعتبره يهوشواع بالمون خطوة ناجحة، قطعت طريق عودتهم إلى الوراء. وعاد قائد وحدة الأقليات، في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1952، ليؤكد أن تجنيد الدروز أثر «تأثيراً مباشراً.... في إفساد العلاقة [بينهم] وبين المسلمين في البلد، وفي زعزعة الثقة [بهم] في خارجها.»[76]

سادساً: قوانين مصادرة الأراضي لا تميز بين الدروز وباقي العرب

مع أن حركة رفض التجنيد الإجباري لم تتوقف، منذ سنة 1956، وأخذت أشكالاً متعددة (سنتوقف عندها لاحقاً)، إلاّ إن عوامل اقتصادية متعلقة بتطور سوق العمل مكنت حكومات إسرائيل المتعاقبة من استمرار تطبيقه. ففي موازاة إصرار فرضه بهدف دق إسفين الفرقة بين الدروز والعرب داخل الدولة الصهيونية وخارجها، استمرت السلطات الإسرائيلية في سياسة السيطرة على أراضيهم، إسوة بباقي العرب. وعلى الرغم من خدمتهم العسكرية، منذ سنة 1948، فقد بقيت تطالهم العصا الغليظة لمشروع اقتناء الأراضي المسمى في أدبيات الحركة الصهيونية تخليص الأرض (غِؤلاة هأدامه) من غير اليهود (العرب). لقد سبق أن عرضنا في الفصل الثاني وجهاً من وجوه هذا المشروع الذي تمثل في خطة نقل دروز فلسطين إلى جبل الدروز خلال فترة الانتداب، ثم عرضنا في الفصل الخامس الطرق التي استخدمها ناشطو الحركة الصهيونية، قبل سنة 1948، في تحقيق هذا المشروع. ولاستكمال تنفيذه، بعد سنة

75 المصدر نفسه، والنسخة الإنكليزية، ص 163.

76 أرشيف الجيش، ملف 54 – 527/ 7، تلخيص جلسة لقائد وحدة الأقليات، 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1952. انظر: كوهين، مصدر سبق ذكره، ص 192، والنسخة الإنكليزية، ص 163.

1948، اعتمدت الحكومات المتعاقبة على ثلاث مرجعيات قانونية: قانون الأراضي الأميرية العثماني، الصادر في سنة 1858، وقوانين الأراضي التي أصدرتها سلطة الانتداب البريطاني، وقوانين إسرائيلية استحدثها الكنيست منذ سنة 1948. وعكس تطبيق هذه القوانين في القرى الدرزية ازدواجية المعايير في تعامل حكومة إسرائيل مع الدروز، إذ اعتبرتهم دروزاً فحسب، عندما كان الأمر متعلقاً بخدمتهم العسكرية، واعتبرتهم عرباً كسائر العرب عندما كان الأمر متعلقاً بمصادرة أراضيهم ومعالجة قضاياهم الاقتصادية.

وقبل عرض هذه القوانين، لا بد من الإشارة إلى المحاولات الأولى لترحيل ما تبقى من الفلسطينيين داخل الخط الأخضر. فمباشرة بعد إعلان إقامة الدولة الصهيونية، دعا بن- غوريون إلى ما سمّاه «ترانسفير عن طيب خاطر» لهؤلاء الفلسطينيين، باعتبارهم خطراً أمنياً وديموغرافياً.[77] وفي حزيران/ يونيو 1948، شكل بن- غوريون لجنة الترانسفير التي ضمت يوسف فايتس، مدير دائرة الأراضي في الصندوق القومي، ويوسف ليفشيتس، مستشار وزارة الخارجية للقضايا المتعلقة بالأراضي والحدود، وعزرا دانين، المدير السابق لجهاز الاستخبارات شاي قبل سنة 1948، ومستشار وزارة الخارجية للشؤون الشرق الأوسطية بعد هذه السنة (ذكرناهم في الفصول السابقة).[78] ويظهر من رسالة بعث بها، في 4 كانون الأول/ ديسمبر 1949، والتر إيتان (1910- 2001)، المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية إلى زالمان ليف (1900- 1950)، مستشار بن- غوريون ووزارة الخارجية لشؤون الأراضي والحدود، أن مشروع الترانسفير كان واحداً من مشاريع التخلص من السكان العرب والاستيلاء على أراضيهم. وكتب والتر إيتان في هذه الرسالة: «هناك خطة لتهجير السكان العرب من أماكن عديدة، وخصوصاً من الجليل.... 1- القرى التي سيُهجَّر سكانها [الآن] هي فسوطة، ترشيحا، معليا، الجش (ضمنهم سكان كفر برعم [المهجرة] المقيمون بهذه القرى)، حرفيش [الدرزية]، الريحانية [الشركسية] وكذلك [قرى أُخرى] قريبة

77 انظر: يائير بويمل، «تسل كحول لفن» («ظل أزرق أبيض») (حيفا: برادايس، 2007)، ص 21، 71.
78 انظر: أفيفي، مصدر سبق ذكره، ص 66.

من بيت نتيف. 2- يصل عدد السكان الذين سيُهجَّرون إلى أكثر من عشرة آلاف. 3- التهجير، أي نقل السكان بالقوة إلى أماكن أُخرى، ضروري لأسباب أمنية. 4- لقد صادق رئيس الحكومة [بن - غوريون] على الخطة، لكنه لن ينفذها من دون موافقتك [موافقة زالمان ليف] وموافقة إليعيزر كابلان [(1891 - 1952) وزير المالية].» أخفى العاملون في أرشيف الدولة هذه الرسالة التي كشفها المؤرخ الإسرائيلي آدم راز في مقالة، كتبها، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2018، في جريدة «هآرتس»، ضمّنها صورة لها. وبحسب راز، كانت هذه الرسالة محفوظة، حتى منتصف سنة 2018، في أرشيف الدولة/ ملف «حص - 29/ 2402»، وقد حصل بعض مراكز الدراسة على نسخ عنها قبل إخفائها.[79] ومع أن الكلام على خطط الترانسفير توقف تقريباً في نهاية العقد الأول بعد قيام الدولة الصهيونية،[80] إلاّ إن هذه الخطط بقيت حاضرة في ذهن يوسف فايتس حتى بعد حرب سنة 1967.[81]

وبينما لم تسمح الأوضاع الدولية بتحقيق الترانسفير خلال سنة 1949، فقد واصلت السلطات الإسرائيلية البحث عن وسائل أُخرى، تمكنها من السيطرة على أراضي العرب. فبعد التشاور مع بن- غوريون، دعا ليفشيتس، في حزيران/ يونيو 1949، إلى عقد جلسة للبحث في هذه الوسائل، اشترك فيها يهوشواع بالمون، ويوسف فايتس الذي تولى، بالإضافة إلى إدارة الصندوق القومي، مجلساً مكلفاً بحث استكمال تخليص الأرض. وعالج المجتمعون المسائل التالية: 1 - مستقبل أملاك الغائبين التي سيطرت عليها الدولة بعد سنة 1948؛ 2- اقتناء أراضي الأجانب والكنائس المسيحية؛ 3- شراء أراضي اللاجئين الفلسطينيين؛ 4 و5- خطة للسيطرة على أراض تابعة لمواطنين في الجليل والمثلث. وشدد يوسف ليفشيتس- في هذه الجلسة- على «التعجيل في الوصول إلى سياسة موحدة في [معالجة] هذه المسائل، وعلى التأكد من التزام كل المشتغلين بالسيطرة على الأراضي بهذه السياسة.»[82]

---

79 انظر: جريدة «هآرتس» 20 كانون الأول/ ديسمبر 2018.

80 انظر: بويمل، مصدر سبق ذكره، ص 226.

81 المصدر نفسه، ص 71.

82 أرشيف الدولة، وزارة الخارجية/ 2402/ 5، ليفشيتس إلى بن - غوريون، 17 حزيران/ يونيو 1949.

ولمعالجة هذه المسائل، سن الكنيست، في العقد الأول بعد قيام الدولة الصهيونية، عدداً من القوانين، نعرض بعض النقاط منها،[83] مستعينين، أيضاً، بدراسة كتبها أحد دارسي «المكانة القانونية للعرب في الدولة الصهيونية.»[84] وكان أول هذه القوانين قانون أموال الغائبين، الصادر في 14 آذار/مارس 1950، الذي هَدَفَ إلى شرعنة السيطرة على هذه الأملاك التي كان يديرها قيّم بموجب أنظمة الدفاع (الطوارئ) المطبقة منذ سنة 1948. وعرَّف هذا القانون الغائب بأنه: (1) الشخص الذي [لم يكن موجوداً في إسرائيل] في الفترة الواقعة بين 16 كسليف 5708 [في التقويم العبري] (أي 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947).... وبين اليوم الذي أعلن مجلس الدولة الموقت حالة الطوارئ، في 10 أيار/مايو 5708 [في التقويم العبري] (أي 19 أيار/مايو 1948)، وكان المالك الشرعي لأي ملكية تقع في منطقة إسرائيل، أو كان منتفعاً بها، أو واضعاً يده عليها، إمّا بنفسه وإمّا بواسطة غيره، وكان في أي وقت خلال تلك الفترة: (i) من رعايا لبنان أو مصر أو سورية أو المملكة العربية السعودية أو شرق الأردن أو العراق أو اليمن، أو(ii) كان في إحدى هذه الدول أو في جزء من فلسطين خارج منطقة إسرائيل، أو(iii) كان مواطناً فلسطينياً غادر مكان إقامته المعتاد في فلسطين (أ) إلى مكان خارج فلسطين قبل 27 آب/أغسطس 5708 [في التقويم العبري] (أي 1 أيلول/سبتمبر 1948)، أو (ب) إلى مكان في فلسطين كانت تسيطر عليه في ذلك الوقت قوات سعت لمنع إقامة دولة إسرائيل أو حاربتها بعد إقامتها. (2) أي مجموعة من الأشخاص كانت، في أي وقت من الفترة المحددة في الفقرة (رقم 1)، المالكة الشرعية لأي ملكية تقع ضمن منطقة إسرائيل، أو منتفعة بها، أو واضعة يدها عليها، إمّا بنفسها وإمّا بواسطة غيرها، وكان جميع أعضائها والشركاء فيها أو مُلاّك أسهمها أو مديريها من الغائبين بحسب المعنى المحدد في الفقرة (رقم 1)، أو التي تقع إدارة عملها بشكل آخر تحت يد غائبين من هذا القبيل بوضوح، أو التي يكون كل رأس مالها في يد هكذا غائبين.

83 النصوص العبرية لهذه القوانين متوفرة في مواقع الإنترنت.

84 David Kretzmer, *The Legal Status of the Arabs in Israel* (Boulder, Colorado: Westview, 1990).

هذا القانون لم يشرعن السيطرة على أملاك الغائبين غير الموجودين في الدولة الصهيونية فحسب، بل شرعن، أيضاً، السيطرة على أملاك الذين خرجوا من قراهم ومدنهم إلى أماكن أُخرى داخل وطنهم خلال الفترة الواقعة بين 29 تشرين الثاني/ توفمبر 1947 و19 أيار/مايو 1948، ثم عادوا إلى أماكن سكنهم السابقة ليصبحوا غائبين حاضرين يطبَّق عليهم القانون.[85] وبعد خمسة أشهر من سن قانون أموال الغائبين، صادق الكنيست، في 9 آب/أغسطس 1950، على قانون سلطة التطوير الذي شكلت الحكومة بموجبه فريقاً (ضم ممثلين عن وزارت المالية، والزراعة والصناعة، وعن الصندوق القومي اليهودي (هكيرن هكييمت) له صلاحيات نقل الملكية وتنظيم الاستيلاء على الأراضي. وفي 15 شباط/فبراير 1951، سن الكنيست قانون أملاك الدولة الذي حوّل الأراضي التي كانت مسجلة باسم المندوب السامي البريطاني إلى أراضي دولة إسرائيل. وفي 10 آذار/مارس 1953 سن الكنيست قانون امتلاك الأراضي والمصادقة على الأفعال والتعويض الذي منح وزير المالية حق مصادرة أراض يملكها عرب غير مصنفين غائبين بدواعي الأمن، والاستيطان أو التطوير، وحق نقل ملكية هذه الأراضي إلى سلطة التطوير، باعتبارها مسؤولة عن حل المسائل القانونية المتعلقة بالمصادرة والتفاوض مع أصحابها بشأن التعويض عنها. وخلال السنة الأولى من سريان هذا القانون، أصدر وزير المالية أمر مصادرة أراض، وصلت مساحاتها إلى 1.200.000 دونم، منها 325.000 دونم من الأراضي الخاصة للمواطنين العرب والباقي، إمّا أراض مصنفة مسبقاً على أنها أراضي دولة، وإمّا مصنفة أراضي غائبين. وبالإضافة إلى القوانين الجديدة، اعتمدت حكومة إسرائيل، أيضاً، على مراسم ونظم أصدرتها سلطة الانتداب: 1 – مرسوم تسوية ملكية الأراضي، الصادر في سنة 1928؛ 2 – مرسوم استملاك الأراضي للغايات العامة، الصادر في سنة 1943؛ 3 – أنظمة الدفاع (الطوارئ)، الصادرة في سنة 1945. فاعتماداً على المادة 125 من هذه الأنظمة، أصدر

---

85 انظر نص القانون الكامل الصادر عن الكنيست: سيفر هحوكيم (كتاب القوانين)، عدد 32، 20 آذار/مارس 1950، ص 86 – 101؛ انظر أيضاً:

Kretzmer, op. cit., pp. 55-60.

الحكام العسكريون أوامر، تمنع دخول الفلاحين العرب إلى أراضيهم الواقعة داخل مناطق عسكرية مغلقة لأسباب أمنية. وفي سنة 1958، أضاف الكنيست قانون التقادم، المعتمد على قانون التقادم العثماني الذي نص على أن للفلاح حق امتلاك قطعة فلحها مدة عشر سنوات وتسجيلها، لاغياً بذلك حق ملكية أرض تركها صاحبها ولم يفلحها خلال هذه المدة. كل ما أضافه قانون التقادم الإسرائيلي هو إطالة هذه المدة إلى 15 عاماً في حالة أرض لم تُفلح ولم تُسجَّل رسمياً، وإلى 25 عاماً في حالة أرض غير مستعملة، لكنها مسجلة، وحدد - بأثر رجعي - يوم 1 آذار/ مارس 1943 تاريخ بداية سريان فترات الإطالات. ونتيجة الاعتماد على قانون التقادم ومراسم وأنظمة سلطة الانتداب، تحولت مساحات من أراضي الفلاحين العرب إلى أراض بور وأراض موات، أقامت عليها حكومة إسرائيل مستعمرات جديدة.[86]

من المفيد أن نشير إلى أن النقاش الذي سبق المصادقة على قانون امتلاك الأراضي في سنة 1953، كشف عن رغبة بعض أعضاء الكنيست في إسقاط حق الفلاحين في الحصول على تعويض عن أراضيهم المصادَرة. وتفادياً لنقد الصحف الغربية التي تابعت هذا النقاش،[87] وافق معظم أعضاء الكنيست على إضافة حق التعويض. ولمتابعة تطبيق هذا القانون، شكّل وزير المالية لجنة خاصة، ضمت موشيه شاينر، مدير سلطة التطوير، وممثلين عن رئاسة الحكومة، ووزارة الزراعة، وعن مستشار رئيس الحكومة لشؤون الأقليات (العرب)، وعن الصندوق القومي اليهودي (هكيرن هكييمت).[88] وقبل عقد الجلسة الأولى للجنة، وضع شاينر خطة للسيطرة، خلال سنتي 1953 - 1954، على 150.000 دونم من أراض لا يملك أصحابها المستندات القانونية التي تمنحهم حق التعويض.[89] وفي 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1953، عقدت

---

86 انظر نصوص هذه القوانين؛ انظر أيضاً، عرضاً لهذه القوانين:
Kretzmer, op. cit., pp. 171-189.

87 أرشيف الدولة، وزارة الخارجية/2402/5، رسالة حاييم هيرتسوغ (الملحق العسكري في نيويورك) إلى وزارة الخارجية، 12 آذار/ مارس 1953.

88 المصدر نفسه، وزارة المالية إلى موشيه أونا (عضو كنيست)، 14 حزيران/ يونيو 1953.

89 المصدر نفسه، موشيه شاينر إلى وزارة الخارجية، 11 تشرين الأول/ أكتوبر 1953.

هذه اللجنة أول جلساتها في مكاتب هكيرن هكييمت في القدس. وبالإضافة إلى شاينر، حضر الجلسة يوسف فايتس ويوسف نحماني من هكيرن هكييمت ويكوتيلي من مكتب مستشار رئيس الحكومة لشؤون الأقليات (العرب)، وتوصلوا إلى وضع الخطوط العريضة لتطبيق القانون:

1 – تقع مسؤولية تطبيق القانون على عاتق سلطة التطوير؛ 2– تنتدب سلطة التطوير عنها يوسف نحماني [واثنين آخرين] للتفاوض مع المُلاّك العرب؛ 3– يتم التفاوض في شأن السعر والتعويض مع المالك العربي الذي يحوز إثباتاً قانونياً لملكيته فحسب؛ 4– من المفضل دائماً دفع قيمة التعويض نقداً [مالياً]، وفي حال رغب المالك العربي في مغادرة البلد، تقدم سلطة التطوير التعويض بالعملة الأجنبية؛ 5– يمكن لهكيرن هكييمت دائماً ألاّ يعتمد على القانون في امتلاك أرض عربية في المناطق التي حددها القانون؛ 6– من الضروري أن يتم تعويض العرب عن أراضيهم باستبدالها بأراض بحاجة إلى مجهود في إعدادها للزراعة؛ 7 – يجب أن تكون الأرض البديلة في القرى نفسها لمنع قيام قرى عربية جديدة؛ 8– يجب أن تكون الأراضي البديلة على أراضي الغائبين.[90]

فتحت قوانين مصادرة الأراضي شهية نحماني، مدير مكتب هكيرن هكييمت في الجليل (منذ سنة 1935 حتى سنة 1965) وشهية مديره يوسف فايتس، صاحب مشاريع الترانسفير، لبدء مشروع تهويد الجليل. وتجلت هذه الشهية في رسالة بعث بها نحماني إلى بن – غوريون، في 11 كانون الثاني/ يناير 1953، أي قبل شهرين من مصادقة الكنيست على قانون امتلاك الأراضي، كتب فيها: «تستوجب مقتضيات الأمن وسلامة دولة إسرائيل اهتماماً خاصاً بكتل العرب [الساكنين في الجليل]، ومن الضروري القيام بأفعال تزيل أو تقلل من خطرها إلى أدنى الحدود. فيجب تمزيق هذه الكتل بواسطة الاستيطان اليهودي لكي يندمج [الجليل] في الدولة اليهودية.»[91] وزادت هذه الشهية بعد أن منحه هذا القانون آليات جديدة في اقتناء أراض في الجليل ومصادرتها، كما أشار إلى ذلك

90 المصدر نفسه، جلسة لجنة تطبيق «قانون امتلاك الأراضي»، 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1953.

91 يوسف نحماني، «يوسف نحماني، إيش هجليل» («يوسف نحماني، رجل الجليل») (رمات غان: مسادة، 1965)، ص 118.

شاينر، مدير سلطة التطوير، خلال الجلسة التي عقدتها لجنة شكلها وزير المالية لمتابعة تنفيذ قانون امتلاك الأراضي، في 1 نيسان/ أبريل 1954، فبعد الثناء على نشاط نحماني ورفاقه، لخص شاينر إنجازاتهم، في السنة الأولى من سريان هذا القانون التي تم خلالها الاستيلاء على مساحة 1.220.000 دونم ومصادرتها، ثلثها تابع للغائبين أو مشتبه في أنهم غائبون، وثلثها الآخر أراض مشكوك في ملكيتها القانونية، وهو ما «سيساعد جداً [في] ترتيبات اتفاقيات التسوية» وفي المفاوضات بشأن قيمة التعويض عنها.[92]

سابعاً: قرية بيت جن وسياسة تخليص الأراضي

كانت قرية بيت جن، الواقعة فوق أعلى قمم الجليل الأعلى، واحدة من القرى التي استخدم فيها نحماني عصا المصادرة. وقدر إلياهو إيبشتاين في مذكراته عملية نقل (ترانسفير) دروز فلسطين إلى جبل الدروز المشار إليها في الفصل الثاني، مساحة أرض بيت جن، في سنة 1939، بنحو 45.000 دونم، منها مساحة 35.000 دونم لم تكن صالحة للزراعة.[93] ومع أننا لا نملك معطيات عن مساحة أراضٍ في بيت جن كانت مسجلة باسم المندوب السامي البريطاني، وتحولت إلى أراضي دولة، إلاّ إن تقديرات بعض سكان القرية تشير إلى أن مساحة الأراضي المتبقية لبيت جن، حتى سنة 1949، كانت نحو 25.000 إلى 30.000 دونم، قسم منها أرض مشاع، وقسم آخر أراضي ملك خاص.[94]

بين أراضي المشاع التي بقيت تابعة لسكان القرية حتى سنة 1949 هي أرض الخيط، الواقعة في السفوح الشرقية للجليل، قرب مستعمرة أييليت هشاحر المقامة على أرض قرية كانت تُسمى نجمة الصبح. وشكلت هذه الأرض مصدراً رئيسياً لزراعة القمح والشعير والذرة وغيرها، وهو ما جعل أهل القرية يسكنون مغاورها المسماة مُغر الدروز. وبينما يقدر سكان القرية مساحة أراضيهم في أرض الخيط بنحو 13.000 إلى

---

92 أرشيف الدولة 2405/ 2، جلسة لجنة تطبيق «قانون امتلاك الأراضي»، 1 نيسان/ أبريل 1954.

93 أرشيف آبا حوشي 5/ 1، رسالة إلياهو إيبشتاين إلى آبا حوشي، 3 أيار/ مايو 1939 مرفقة بملاحظات بشأن خطة نقل الدروز في إيرتس يسرائيل [فلسطين] إلى جبل الدروز، ص 3.

94 بحسب شهادة شفهية للمحامي سعيد نفاع، 30 كانون الأول/ ديسمبر 2018.

13.500 دونم،[95] أو 10.000 دونم بحسب إحدى الرسائل التي بعث بها وجهاء القرية إلى السلطات الإسرائيلية (ربما في سنة 1960)، فقد قدرت دائرة اقتناء الأراضي الإسرائيلية، في سنة 1949، مساحتها بنحو 6500 دونم فحسب.[96]

في 10 كانون الثاني/ يناير1949، وبعد أيام من لقاء مع فايتس، وصل نحماني إلى قرية بيت جن، ليكتب لاحقاً: «سافرت.... إلى بيت جن [للبحث في] موضوع أرض مغر الدروز القريبة من أييليت هشاحر، إذ تستحق [هذه الأرض] بذل مجهود لاقتنائها. وتقع قرية بيت جن في منطقة جميلة ذات طبيعة خلابة، حولها جبل العصمون [ربما قصد جبل الديدبة] وجبل حيدر، فيها أماكن مهمة للاستجمام. وينبغي للحكومة أن تسيطر على جميع أراضي الغابات في هذه الأماكن.»[97] واستجابة لرغبة نحماني في السيطرة على أرض الخيط، منعت حكومة إسرائيل دخول فلاحي بيت جن إلى هذه الأرض التي اعتبرتها منطقة عسكرية مغلقة، طبقاً لأنظمة الدفاع (الطوارئ) من فترة الانتداب. وعدم استجابة وزير الزراعة لطلب وجهاء من القرية السماح لفلاحي القرية بدخول أراضي الخيط، دفع وجهاء من الرامة وعسفيا وشفاعمرو ودالية الكرمل وجولس وأبو سنان- بالإضافة إلى وجهاء من بيت جن- إلى رفع عريضة إلى وزير الأقليات، احتجوا فيها ضد الظلم الواقع على قرية، «يخدم أبناؤها في الجيش»، مشددين على دور يوسف نحماني الذي استخدم التهديد لمنع الفلاحين من الوصول إلى أراضيهم والضغط عليهم لكي يوافقوا على بيعها.[98]

بقيت السلطات الإسرائيلية تمنع فلاحي بيت جن من دخول أراضي الخيط مدة ثلاث سنوات معتمدة على أنظمة الدفاع (الطوارئ). وفي 1 نيسان/ أبريل 1952، أصدرت

---

95 انظر: سعيد نفاع، «بيت جن الزبود 1987 ملحمة جماعية»، نشرة خاصة، ص 2؛ انظر أيضاً: مالك حسين صلالحة، «بيت جن عبر التاريخ: بحث تاريخي، جغرافي واجتماعي» (البقيعة: إصدار سلمان يوسف، الطبعة الثانية، 2001)، ص 167 - 170.

96 كوهين، مصدر سبق ذكره، والنسخة الإنكليزية ص 171.

97 نحماني، مصدر سبق ذكره، ص 254.

98 أرشيف الدولة ج/ 50/ 1319، عريضة من وجهاء من القرى الدرزية إلى وزير الأقليات، 28 آذار/ مارس 1949، انظر أيضاً: أفيفي، مصدر سبق ذكره، ص 231.

قراراً رسمياً، وضعت بموجبه هذه الأراضي في عهدة سلطة التطوير،[99] وفي عهدة مندوبها يوسف نحماني. وبينما بقيت أجزاء من أرض الخيط منطقة عسكرية مقفلة، يتدرب فيها الجيش الإسرائيلي، ونقلت سلطة التطوير، في سنة 1954، أجزاء أُخرى منها إلى ملكية مستعمرة إييليت هشاحر ومستعمرات صهيونية أُخرى، وضمت المشجر منها إلى أملاك شركة بساتين الأمة (مطعي هأومه بالعبرية) التي أُقيمت في سنة 1951 بهدف السيطرة على المساحات المشجرة في أراضي المشاع وأراضي الغائبين.[100]

بعد تسلم سلطة التطوير أرض الخيط المصادرة، بدأ نحماني يعمل على تقسيمها بين الفلاحين، تمهيداً لمفاوضات التعويض مع كل واحد منهم على انفراد. وفي مواجهة خطط نحماني، حاول الفلاحون، حتى سنة 1958، دخول هذه الأرض وفلاحتها من جديد، الأمر الذي أدى إلى وقوع مواجهات مع الشرطة في عدة مناسبات. وبادر وجهاء القرية إلى لقاء حاكم اللواء في مدينة الناصرة – عدة مرات خلال سنة 1957 – طالبين منه التدخل لوقف عملية التقسيم. لكن بدلاً من أن يستجيب لطلبهم، مارس هذا الأخير الضغط عليهم، لينتزع منهم موافقة خطية على التقسيم، وهو ما فتح الباب أمام سلطة التطوير للبدء بعملية التعويض في ثلاث مناطق: أراض قريبة من قرية المغار التابعة لقرية ياقوق المهجرة؛ أراض في سهل مران قرب قرية جولس؛ أراض مغروسة بشجر الزيتون قرب قرية الرامة، باعتبار كل هذه الأراضي أملاك غائبين أو أراضي مشاع مصادَرة.[101]

وفي 16 نيسان/ أبريل 1959، أصدرت دائرة تسجيل وتسوية الأراضي أمراً رسمياً ببدء تسوية أراضي بيت جن (وضمنها أراضي عين الأسد).[102] وعلى الرغم من صدور هذا الأمر، فقد بقي سكان القرية مصرين، في معظمهم، على استعادة أرض

---

99 أفيفي، مصدر سبق ذكره، ص 232.

100 أرشيف الجيش 48/ 57/ 103، تقرير الحاكم العسكري في الجليل، 15 آذار/ مارس 1954. انظر أيضاً: أفيفي، مصدر سبق ذكره، ص 231.

101 انظر: صلالحة، مصدر سبق ذكره، ص 169 – 170.

102 نسخة عن نص «أمر التسوية» في: سعيد نفاع، «بيت جن الزبود 1987: ملحمة جماعية» (تحت الطبع)، أشكر المحامي سعيد نفاع على السماح لي بقراءة كتابه قبل النشر.

الخيط بكل الوسائل المتاحة لهم. وبحسب شهادة نحمان طال – المذكور سابقاً – لجأ بعض وجهاء القرية إلى الشيخ جبر، لطلب المساعدة في استعادة أرض الخيط المصادَرة. فرتب هذا الأخير عقد اجتماع، في 28 تموز/يوليو 1959، بين هؤلاء الوجهاء وبين مستشار رئيس الحكومة لشؤون الأقليات (العرب) في مكتبه بمدينة القدس، طالبين منه التدخل لإعادة الأراضي التي استولت عليها مستعمرة إييليت هشاحر ومستعمرات أُخرى.[103]

ولمّا لم يستجب أحد لطلبهم، دخل عدد كبير من سكان القرية إلى أرض الخيط، في 16 آب/أغسطس 1959، حاملين معهم أسلحة ومصرين على استرجاعها بالقوة، وهو ما أدى إلى مواجهات مع الشرطة التي حاولت خلالها القبض على ثلاثة منهم بحجة قيامهم بأعمال شغب. وبعد يوم من المواجهات (في 17 آب/أغسطس) قدم وجهاء من القرية عريضة إلى الحاكم العسكري في الشمال، طالبوا فيها بتوسطه لإعادة أرض الخيط إلى أصحابها، مهددين بمواصلة الاحتجاجات. وعبّر هذا الأخير في تقريره، في 24 آب/أغسطس، عن خشيته من أن تمتد هذه المواجهات إلى قرى درزية أُخرى. وفي الوقت نفسه، أبدى الحاكم العسكري موافقة على التوسط، مشترطاً تسليم ثلاثة من المشاغبين إلى الشرطة، وتسليم الأسلحة التي حملها المحتجون خلال المواجهات. وعندما قبِل هؤلاء الوجهاء هذا الشرط، رتب الحاكم العسكري، في اليوم التالي (في 18 آب/أغسطس) اجتماعاً عاجلاً في حيفا، حضره مدير دائرة الأملاك في الشمال ومدير دائرة اقتناء الأراضي، وضابط عمليات الحكم العسكري في الشمال ووفد من وجهاء بيت جن برئاسة الشيخ نجيب علي اليوسف، مختار القرية. وبينما تمسك المسؤولون الإسرائيليون بفرض الأمر الذي أصدرته دائرة تسجيل وتسوية الأراضي، فقد أصر الشيخ نجيب علي اليوسف على موقف أهالي قريته المطالِب بإعادة أرض الخيط، لأن «الأراضي القريبة من بيت جن لا تكفي سكانها في الحصول على قوتهم.»[104]

103 انظر: شهادة نحمان طال الشفهية، في: أفيفي، مصدر سبق ذكره، ص 231.

104 أرشيف الجيش 38/ 61/ 164، تقرير الحاكم العسكري في الشمال، 24 آب/أغسطس 1959. انظر =

وفي 11 شباط/ فبراير 1960، أوصى بن – غوريون موظفي وزارة الأمن (الدفاع) بالتدخل في «تعويض الدروز عن أراضيهم التي صودرت لمصلحة الكيبوتسات»، وأن يسعوا لـ «تكون الأراضي التي يحصل عليها [الدروز] بدلاً من أراضيهم بعيدة عن الحدود.»[105] ولم تثنِ أوامر التسوية وتوصيات بن – غوريون سكان القرية عن الاستمرار، حتى نهاية سنة 1960، في رفضهم التنازل عن أرضهم. ودفع هذا الرفض سلطة التطوير إلى اللجوء إلى سلاح الترغيب، فرفعت قيمة التعويضات لتبدأ عملية تقسيم أرض الخيط على كل سكان بيت جن (المقيمون بها قبل سنة 1948 والمولودون فيها حتى سنة 1960).[106] ونجح هذا الترغيب، حتى بداية سنة 1961، في إقناع نحو 60٪ من أصحاب الحصص المقسمة بقبول شروط التعويض.[107] ومع مرور الزمن، اضطر باقي أصحاب الحصص، كل واحد على انفراد، إلى قبول التسوية التي وصلت إلى خواتيمها في نهاية القرن العشرين.

وفي سنة 1963، أي بعد سنتين من نجاح تسوية نحو 60٪ من أرض الخيط، صادق الكنيست على قانون الحدائق القومية والمحميات الطبيعية. وفي 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1965، أعلن وزير الداخلية رسمياً إقامة المحمية الطبيعية لجبل ميرون (الجرمق)، إذ وُسعت مساحتها التي كانت قائمة منذ أن أصدرت حكومة الانتداب مرسوم الغابات في سنة 1926 الذي تحولت بموجبه أراضي غابات غير مسجلة باسم سكانها في جبل ميرون وجبل الكرمل، إلى محميات. وعلى الرغم من أننا لا نملك معطيات عن مساحة الأرض التي خسرتها بيت جن والقرى الدرزية المجاورة نتيجة مرسوم الغابات في فترة الانتداب، فإننا نقدرها بنحو 26.000 دونم، منها نحو 20.000 دونم كانت تابعة لأهالي بيت جن حتى سنة 1949. وعندما صدر قانون الحدائق القومية والمحميات الطبيعية الإسرائيلي، في سنة 1963، كان لأهالي بيت جن نحو 15.000

= أيضاً: أفيفي، مصدر سبق ذكره، ص 231 – 232.

105 أرشيف الجيش 495/ 97/ 2230، تقرير مكتب وزارة الأمن، 16 شباط/ فبراير 1960، انظر أيضاً: أفيفي، مصدر سبق ذكره، ص 232.

106 انظر: صلالحة، مصدر سبق ذكره، ص 170.

107 انظر: أفيفي، مصدر سبق ذكره، ص 233.

دونم داخل محمية جبل ميرون (الجرمق) (10.000 دونم مسجلة بأسماء أصحابها و5000 دونم مسجلة أراضي دولة).[108]

بعد إعلان إقامة هذه المحمية رسمياً، أقفل الجيش الإسرائيلي، في نهاية سنة 1966، الطرق المؤدية إليها، فارضاً حظر وصول الفلاحين إلى أراضيهم الزراعية المسجلة بأسمائهم.[109] وأثار هذا الحظر احتجاج بعض الشبان الذين وزعوا منشوراً، يدعون فيه إلى مقاومته.[110] ولمّا عاد مُلاّك الأراضي الخاصة إلى دخول المحمية، وجدوا حظراً آخر، يمنع استخدام الآليات لاستصلاح أراضيهم، ويمنع إدخال قطعانهم إليها وجمع الحطب منها. لذا، حاول سكان القرية، في 12 شباط/ فبراير 1984، فتح طريق إلى أراضيهم الزراعية داخل المحمية، الأمر الذي دفع سلطة المحميات إلى رفع دعوى قضائية ضدهم. وفي 15 شباط/ فبراير 1984، أصدرت المحكمة في عكا أمراً بمنع سكان القرية من مواصلة فتح الطريق. ولمّا واصل سكان القرية فتحها، حاول عمال سلطة المحميات سدّها، لكن السكان منعوهم من ذلك، فاستدعوا شرطة حرس الحدود، ليتطور الأمر إلى مواجهات عنيفة، جُرح في إثرها عدد من هؤلاء العمال، ومن أفراد شرطة حرس الحدود. وهكذا دفعت هذه المواجهات سلطة المحميات إلى عقد اجتماع، في 9 آذار/ مارس 1984، بينها وبين رئيس وأعضاء المجلس المحلي للقرية، تقرر فيه التفاوض الذي استمر حتى 13 آذار/ مارس 1987، من دون نتيجة. عندها أعلن سكان القرية، في 13 نيسان/ أبريل 1987، الإضراب، وأقفلوا الطرق المؤدية إلى القرية أمام القادمين إليها، ما عدا الصحافيين والدروز المساندين من قرى أُخرى، ثم وزعوا منشوراً موجهاً إلى الرأي العام الإسرائيلي، رفضوا فيه الخضوع لسلطة المحميات. واستمرت احتجاجات سكان القرية إلى أن وصلت إلى ذروتها، في 6 تموز/ يوليو 1987، عندما قَدِمت قوة كبيرة من شرطة حرس الحدود لتفريق تظاهرة على أرض الزابود داخل المحمية. فأدت

---

108 أرشيف الدولة ج/ 64/ 302، رسالة من وزارة الزراعة إلى وزارة الأمن (الدفاع)، 10 شباط/ فبراير 1949. انظر أيضاً: أفيفي، مصدر سبق ذكره، ص 236.

109 شهادة نحمان طال الشفهية في: أفيفي، مصدر سبق ذكره، ص 238.

110 أرشيف الجيش 273/ 68/ 134، تقرير الحاكم العسكري في الشمال، 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1966.

المواجهات مع الشرطة إلى جرح 23 شرطياً و3 عناصر من سلطة المحميات، وإلى إلقاء 12 سيارة شرطة في الأودية، وحرق 3 سيارات تابعة لسلطة المحميات.[111]

أثارت هذه المواجهات كثيرين مَن دروز الجليل والكرمل الذين تقاطروا إلى بيت جن، معلنين تضامنهم مع أهلها. ومع أن وزير الزراعة صادق على إضافة بعض مئات الدونمات إلى مساحة منطقة عمار القرية، إلاّ إن سكان القرية اعتبروا هذه المصادقة مخدراً لا يحل ضائقة البناء فيها،[112] ليبقى الخلاف بين سكانها والمحمية حتى سنة 1997، كما ذكرنا سابقاً.

ومنذ مصادرة أرض الخيط حتى إقامة محمية جبل ميرون، لم يبقَ لبيت جن من الأرض سوى 5080 دونماً داخل الخريطة الهيكلية للقرية، ونحو 12.000 دونم أراض زراعية، القسم الأكبر منها داخل المحمية، والقسم الآخر نحو 2000 دونم من أراض مغروسة بشجر الزيتون قرب قرية عين الأسد.[113] وبحسب تقديرات المركز العربي للتخطيط البديل، كان لبيت جن وعين الأسد في سنة 1946 مساحة 44.725 دونماً خسرتا منها، حتى سنة 2006، مساحة 37.075 دونماً، أي نحو 83٪ من أرضهما، ليبقى للقريتين 7650 دونماً، قسم منها داخل المحمية الطبيعية.[114]

ثامناً: مصادرة أراض من حرفيش والبقيعة والمغار

ذكرنا سابقاً أن بن – غوريون طرح، في سنة 1949، خطة تهجير سكان قرية حرفيش الدرزية، لدواع أمنية. وعلى الرغم من أن هذه الخطة لم تنفذ، فإن السلطات

111 بشأن الخلاف مع سلطة المحميات، انظر: شمعون أفيفي، «سخسوخ هكركعوت بشمورات هطيفع هار – ميرون» (خلاف بشأن أراضي محمية جبل ميرون [الجرمق] الطبيعية) (د.م.، د.ن.، 1990)، ص 16 – 25.

112 الأرشيف الدرزي، تلخيص ليوم دراسي تحت عنوان: «المحميات الطبيعية والقرى الدرزية: اندماج أم صراع»، جامعة حيفا، 12 كانون الثاني/ يناير 1988.

113 نفاع، «بيت جن الزبود» (لم أشر إلى الصفحات لأن الكتاب تحت النشر).

114 المركز العربي للتخطيط البديل، «ضائقة الأراضي في البلدات العربية الدرزية (المعروفية)» (عيلبون، الجليل:المركز العربي للتخطيط البديل، 2007)، جدول رقم 2: مناطق النفوذ الحالية للبلدات المعروفية مقارنة بمساحة أراضيها التاريخية، ص 6.

الإسرائيلية صادرت، في سنة 1953، مساحات من أراضي هذه القرية، مستندة إلى أنظمة الدفاع (الطوارئ) من فترة الانتداب، وإلى حقها في مصادرة أراض لدواعي الأمن. ومباشرة بعد قرار المصادرة، أعلن الحاكم العسكري في الشمال إقامة منطقة عسكرية مقفلة على طول الحدود، ضمت في داخلها نحو 3000 دونم من أراضي قرية حرفيش، الأمر الذي أدى إلى احتجاجات سكانها التي وصلت أصداؤها إلى أروقة الكنيست الذي ناقش في جلسته التي عُقدت في 8 تموز/ يوليو 1953، موضوع هذه المصادرة التي وصفها موشيه سنيه (1909 – 1972)، عضو الكنيست الشيوعي، بأنها سلب أراضي فلاحي حرفيش. وفي الرد على هذا الوصف، زعم بن – غوريون أن مساحة الأرض المصادرة بدواعي الأمن هي 2000 دونم، والتي تشكل، في نظره، ثلث أراضي القرية. ثم أضاف أن نصف مساحة القرية البالغة 3000 دونم هي أراضي غائبين «كانت ملكاً لعائلة قدورة التي هربت خلال حرب 1948 من مدينة صفد.»[115]

كان سكان حرفيش يعتبرون الأراضي المسجلة باسم عائلة قدورة ملكاً لهم، طبقاً لما كان متبعاً بعد صدور قانون الأراضي العثماني، في سنة 1858 الذي أتاح للفلاحين تسجيل أراضيهم بأسماء تجار وإقطاعيين قادرين على ترتيب دفع الضرائب، في مقابل حصولهم على قسم من محصول الفلاحين الذين بقي لهم حق التصرف في أراضيهم. وهكذا بقيت مسألة التسوية القانونية لأراضي قرية حرفيش من دون حل نهائي حتى بدأت دائرة تسوية الأراضي، في سنة 1957 بتنفيذ المصادرة وعرض قضايا الأراضي المختلف على ملكيتها على المحاكم الإسرائيلية، الأمر الذي مكّنها، في بداية سنة 1970، من فرض التسوية على سكان القرية الذين خسروا نحو الثلثين من أراضيهم التي كانت لهم في سنة 1939. فبحسب إلياهو إيبشتاين، كانت حرفيش تملك في هذه السنة مساحة 16.900 دونم من الأرض، منها 13.500 دونم غير صالحة للزراعة.[116] وبحسب تقديرات المركز العربي للتخطيط البديل، كان للقرية، في سنة

115 سجلات الكنيست، جلسة 8 تموز/ يوليو 1953، ص 1871، انظر أيضاً: أفيفي، «طاس النحاس»، مصدر سبق ذكره، ص 244.

116 انظر: أرشيف آباحوشي، رسالة إيبشتاين، «ملاحظات بشأن خطة نقل الدروز»، ص 3.

1946، مساحة 17.245 دونماً، خسرت منها 13.015 دونماً، أي نحو 75٪ من مجمل أراضيها، ليبقى للقرية مساحة 4230 دونماً.[117] وإذا اعتمدنا على تقديرات إيبشتاين لمجمل مساحة أراضي القرية في سنة 1939، وعلى تقديرات المركز العربي للتخطيط البديل، نصل إلى نتيجة أن مساحة الأرض المتبقية لها هي 3885 دونماً.

بينما كان ليوسف نحماني الدور الرئيسي في تنفيذ المصادرة وفرض التسوية على سكان حرفيش، كان أيضاً، يعمل جاهداً على مصادرة أراض من قرية البقيعة. ففي 21 كانون الأول/ ديسمبر 1955، كتب نحماني إلى يتسحاق بن تسفي، رئيس دولة إسرائيل، رسالة شكا فيها من بطء عملية تهويد الجليل، مذكراً إياه بنسخة المذكرة التي أرسلها له ولبِن - غوريون، في 11 كانون الثاني/ يناير 1953، كتب فيها: «الخطر متوقع على الدولة، إذا لم نقم حالاً بعمل إسكان يهود بين السكان العرب [في الجليل]. ومرت ثلاث سنوات منذ ذلك الزمن، ولم يكن خلالها عمل في هذا الاتجاه سوى إقامة البقيعة الجديدة وشزور قرب قرية الرامة. وكان هناك خطط لإقامة مستوطنات على طول الحدود مع لبنان، في أراضي حرفيش التي توصلتُ مع سكانها الدروز إلى اتفاق يقضي بالتنازل عنها.... أعتقد أن مرور الزمن عزز المبررات التي ذكرتها في مذكراتي المشار إليها.»[118]

أدى نحماني، خلال سنوات عمله في هكيرن هكييمت، الدور الرئيسي في تهويد الجليل. واعترافاً بدوره هذا، أطلق عليه الناشطون الصهيونيون لقب رجل الجليل. وفي سنة 1969، جمع نحماني وثائق من أرشيفه الخاص في كتاب حمل عنوانه هذا اللقب: «يوسف نحماني - رجل الجليل». لقد أشرنا في الفصلين الأول والثاني إلى دوره المزدوج في تقديم خدمات لبعض الدروز، واستمرار اقتناء أراض من قراهم. وظل هذا التعامل المزدوج يرافقه بعد سنة 1948، فهو كان مستعداً لمساعدة الدروز في أمور لا علاقة لها بقضايا ملكية الأرض،[119] بينما كان مستعداً أيضاً لاستخدام العصا

117 انظر: المركز العربي للتخطيط البديل، مصدر سبق ذكره، ص 6.

118 نحماني، مصدر سبق ذكره، ص 134.

119 انظر: المصدر نفسه، ص 255 - 256.

الغليظة في تنفيذ قوانين الأراضي للسيطرة على أراضيهم. وكانت قرية البقيعة من القرى التي بدأ فيها نحماني بتنفيذ مشروع تهويد الجليل. ففي 29 تموز/ يوليو 1953، كتب نحماني رسالة إلى يتسحاق بن تسفي، أخبره فيها عن مفاوضاته مع 22 فلاحاً من قرية البقيعة، وهم أصحاب أراض تُسمى راس العبّاد في بلوك 19079، بهدف اقتنائها لإقامة مستعمرة صهيونية عليها يمكن أن تستوعب 40 عائلة يهودية. ووفقاً له وافق أصحاب هذه الأراضي، في جلسة عُقدت في مكتب ممثل الحاكم العسكري في قرية معليا المجاورة، على تعويضهم بأرض بديلة. لكن سكان البقيعة استقبلوا «العائدين من الجلسة.... بالمسبات والتهديد متهمين إياهم بهدم القرية في مقابل جشعهم.» وبعد أن شرح خطورة تمسك العرب بأراضيهم على مستقبل الجليل، أخبر نحماني بن تسفي بأن سكان قرية البقيعة، أصروا، حتى تشرين الثاني/ نوفمبر 1953، على موقفهم، على الرغم من تدخل الشيخين صالح خنيفيس وجبر معدي، ليوافقوا بعدها على صفقة تعويض عن أراضيهم لأنهم، في رأيه، حصلوا على أرض مساوية في المساحة وأكثر جودة من أرض راس العباد.[120]

لا تلتقي رواية نحماني هذه مع رواية سكان القرية التي تؤكد رفض كثير من أصحاب الأراضي، حتى سنة 1955، صفقة التبادل. لكن تهديد الحاكم العسكري لهم أدى إلى موافقة بعضهم على مبادلة أراضيهم بأراضي الغائبين، وموافقة البعض على المبادلة بأراضٍ كان يملكها يهود البقيعة، وبقي مالك واحد، هو يوسف فارس خير الذي لم يرضخ للتهديد وصودرت أرضه لاحقاً. وتدل هذه الرواية الشفهية على أن بلوك أراضي رأس العباد الذي يحمل رقم 19079، كان مشتركاً، مسجلاً بأسماء أصحابه الذين قسموه إلى حصص بينهم – ربما في الفترة العثمانية، أو في بداية فترة الانتداب.[121]

استغل نحماني هذا الوضع القانوني لهذه الأراضي التي اعتبرها فايتس – كما

120 المصدر نفسه، ص 121 – 125، الاقتباس من ص 121.

121 شهادة شفهية نقلتها عن الشاعر حسين مهنا الذي جمعها من سكان القرية الذين عايشوا الفترة، في تاريخ 21 كانون الأول/ ديسمبر 2018.

ذكرنا سابقاً– ملكية قانونية مشكوكاً فيها. وخلافاً لما ذكره نحماني أن أصحاب الأراضي في هذا البلوك وافقوا على صفقة التبادل في سنة 1953، يشير منشور وقّعه – باسم سكان القرية – ستة وجهاء، في 18 آب/ أغسطس 1955، إلى أن أصحاب الأراضي بقوا مصرين على اعتبار هذا البلوك أرضاً مشتركة، إذ جاء فيه: «قرية البقيعة التي يسكنها دروز، ومسيحيون، ويهود، ومسلمون وعدد سكانها 1200 نسمة، يعتمدون كلهم على زراعة وفلاحة أراضيهم الجبلية البالغة مساحتها 5000 دونم.... يسعى السيد نحماني، مدير هكيرن هكييمت في الشمال، بمساعدة الحاكم العسكري في المنطقة، إلى مصادرة 400 دونم من أرضنا لإقامة قرية يهودية عليها. إن سكان القرية يعارضون أفعال السيد نحماني لأن عملاً كهذا سوف يؤدي إلى دمار قريتنا وخراب اقتصادها. نحن سوف نستخدم كل الوسائل المتاحة لنا لوقف طموحات السيد نحماني. إن عملية تقسيم أراضينا هذه [إلى قطع ليتم تبادلها] ليست قانونية وغير منصفة وتتناقض مع المبادئ الديمقراطية لدولة إسرائيل.»[122]

لكن نحماني استمر في اقتناء ومصادرة مساحات من أراضي الملكية الخاصة ومن أراضي المشاع غير الصالحة للزراعة حتى سَن قانون محمية جبل ميرون، ليفقد سكان القرية 61٪ من أرضهم. فبحسب تقديرات إيبشتاين، كان مجموع مساحة أراضي البقيعة، في سنة 1939، 14.200 دونم، منها 9000 دونم غير صالحة للزراعة،[123] خسرت البلدة من هذا المجموع – نتيجة المصادرة قبل إقامة محمية جبل ميرون وبعدها – مساحة 8700 دونم، ليبقى لها 3005 دونمات، أي 39٪ من أرضها التاريخية.[124]

تزامناً مع قرار مصادرة أرض راس العبّاد في البقيعة، في سنة 1953، كلفت حكومة إسرائيل نحماني تنفيذ قرار مصادرة أرض المنصورة الواقعة غربي قرية المغار والتي كان له فيها أصدقاء منذ سنة 1930. ولم تشفع هذه الصداقة لسكان القرية،

122 أرشيف آبا حوشي 13/ أ، منشور مترجم إلى العبرية بعنوان «إلى الرأي العام في إسرائيل»، وقّعه: نجيب عباس، إبراهيم مخول، صالح بكرية، أيوب حداد، سعيد الأسعد، حسين خير باسم سكان القرية، 18 آب/ أغسطس 1954.

123 إيبشتاين، «ملاحظات بشأن خطة نقل الدروز»، ص 3.

124 انظر: المركز العربي للتخطيط البديل، مصدر سبق ذكره، ص 6.

فاضطر مختار القرية ووجهاؤها إلى التوجه برسالة إلى آبا حوشي، في بداية سنة 1954، شكوا فيها مصادرة 500 دونم من أرض قطعة 3 في بلوك 15565 التابعة لأرض المنصورة. واستجابة لهذه الشكوى، أرسل آبا حوشي رسالة إلى وزير الزراعة، طالباً منه معالجة الموضوع. فكشفت هذه الرسالة الوضع القانوني لملكية هذه الأرض التي اعتبرها فايتس ملكية مشكوكاً فيها، إذ كتب آبا حوشي: «كانت هذه الأرض القريبة من قرية المغار ومساحتها 500 دونم حتى سنة 1933 أرضاً مشاعاً. وفي سنة 1933، قسم رجال القرية الأرض بينهم وبدأوا بزراعتها وغرسها. وفي سنة 1940 تم تسجيل قطعها المقسمة بأسماء أصحابها، وكان كل واحد منهم يدفع ضريبة القطعة التي يفلحها. وفي سنة 1944 أعلن مدير دائرة تسوية الأراضي في ذلك الحين أن هذه الأرض هي 'أرض مختلف بشأنها' [من الناحية القانونية] بين الحكومة [حكومة الانتداب] وأصحابها [لكنها] تابعة للقرية ويحق لسكانها الاستفادة منها.... وسُجلت على اسم الحكومة. وقتها قُدمت عريضة وقّعها 150 مواطناً إلى مدير التسوية.... لكن لم يُستجَب لها حتى الآن، وبقي رجال القرية يفلحونها و80٪ من مساحتها مغروسة بالأشجار. ومنذ شهرين وصل موظف مفوض من دائرة أملاك الدولة إلى القرية وأخبر سكانها وفلاحي هذه الأرض أنها ملك الدولة ويُمنع عليهم فلاحتها من دون إذن.»[125] وهكذا بقيت مسألة هذه الأرض من دون تسوية قانونية على الأقل حتى سنة 1957، عندما بدأت دائرة تسوية الأراضي في الشمال تعرض على المحاكم الإسرائيلية – باسم الدولة – قضايا «الأراضي المختلف بشأن ملكيتها»، ليتحول قسم منها إلى «أراضي دولة»، أقام عليها بعض سكان القرية لاحقاً بيوتاً بموجب اتفاق استئجارها مدة 49 سنة.[126]

ونتيجة مسار مصادرة أراضي المغار، منذ سنة 1953 حتى سنة 2006، بقي لها 37.3٪ من أراضيها التي كانت لها في سنة 1939، والتي قدرها إيبشتاين بنحو 59.250 دونماً، منها 32.200 دونم غير صالحة للزراعة.[127] وإذا اعتمدنا على معلومات

125 أرشيف آبا حوشي، آبا حوشي إلى وزير الزراعة، 22 آذار/ مارس 1954.

126 جُمعت المعلومات عن استئجارها من شهادات شفهية.

127 إيبشتاين، «ملاحظات بشأن خطة نقل الدروز»، ص 2.

المركز العربي للتخطيط البديل الذي قدّر مساحة أراضي هذه القرية، في سنة 1946 بنحو 55.550 دونماً، نصل إلى نتيجة أن المساحة التي خسرتها، منذ قيام الدولة الصهيونية، وصلت إلى 34.835 دونماً (62.7٪)، ليبقى لها مساحة 20.715 دونماً (37.3٪).[128] ومع أن نسبة خسارة قرية المغار من مساحة أراضيها مرتفعة قياساً بالقرى الدرزية في الجليل والكرمل – ما عدا بيت جن وحرفيش، والرامة – إلاّ إن ما تبقى لها هو أراض مغروسة بشجر الزيتون، تشكل أحد مصادر الرزق لبعض سكانها.

تاسعاً: مصير ما تبقى من أراضي القرى الدرزية

لا يتسع هنا المجال لتعقُّب مصادرة الأراضي في كل القرى الدرزية المتبقية، ونكتفي بعرض بعض العينات. فبينما كان نحماني يواصل تنفيذ مشروع تهويد الجليل، كان مردخاي شخيفتش، مدير مكتب هكيرن هكييمت في حيفا، يواصل اقتناء الأراضي من قرى درزية في الكرمل، وفي بعض أجزاء من الجليل. ولم يُخفِ هذا الأخير افتخاره بصداقة بعض الدروز ممن ساعدوه في اقتناء أراض في الكرمل وشفاعمرو.[129] وخلال عمله في اقتناء الأراضي، منذ سنة 1944حتى سنة 1958، سعى لإضافة دونم هنا ودونم هناك إلى أراضي هكيرن هكييمت،[130] واستطاع شراء مساحات واسعة من أراضي دالية الكرمل وعسفيا والتي تحولت بعد سن قانون الحدائق القومية والمحميات الطبيعية في سنة 1963، إلى أراض تابعة لبارك (Park) الكرمل.[131]

تكونت نواة هذا البارك في عشرينيات القرن الماضي، عندما بدأت حكومة الانتداب بتشجير بعض مناطق الكرمل، ومنع قطع الأشجار منها. وكان جزء من هذه

128 انظر: المركز العربي للتخطيط البديل، مصدر سبق ذكره، ص 6.

129 مردخاي شخيفتش، «لفآتي مزرح بلبب بنيمه – بيت مدليه وشخيفتش» (كريات بيالك: «جدروت»، 1992)، ص 200 – 201. (كلمتا لفآتي مزرح هما كناية عن أرض صهيون، ولذلك ترجم عنوان الكتاب: «أرض صهيون في أعماق القلب – عائلتا مدليه وشخيفتش»).

130 انظر: المصدر نفسه، ص 231.

131 انظر: المصدر نفسه، ص 221.

المناطق أراضي مشاع تابعة لقريتي عسفيا ودالية الكرمل، سجلها المندوب السامي باسمه، لتتحول بعد قيام إسرائيل إلى «أراضي دولة». ومع أننا لا نملك معطيات عن مساحة أراضي القريتين قبل سنة 1939، إلاّ إن تقديرات إيبشتاين، في هذه السنة، تفيد بقياس خسارة أراض من القريتين، منذ قيام الدولة الصهيونية حتى أيامنا هذه. فبحسب هذه التقديرات، كان لعسفيا مساحة 32.500 دونم، منها 20.000 دونم غير صالحة للزراعة، وكان لدالية الكرمل مساحة 31.550 دونماً، منها 17.000 دونم غير صالحة للزراعة.[132] وتشير تقديرات المركز العربي للتخطيط البديل إلى أن مساحة أراضي عسفيا في سنة 1946 كانت 32.245 دونماً ومساحة أراضي دالية الكرمل 31.870 دونماً.[133] وهذا يعني أن شخيفتش لم يستطع اقتناء إلاّ القليل من أراضي القريتين، خلال الفترة 1939 – 1946. لكن، منذ سنة 1949، كثف شخيفتش نشاطه، مستعيناً بأصدقائه، كما يصفهم.[134] وما ساعده في شراء مساحات واسعة من أراضي القريتين انتقال أعداد من القوى العاملة فيهما إلى سوق العمل الإسرائيلية، بسبب قربهما من حيفا ومنطقتها الصناعية، إذ كان العامل يحصل على معاش يفوق كثيراً ما كانت توفره له الزراعة التقليدية. فعلى سبيل المثال، كان معدل معاش عامل في الصناعة في سنتي 1954 – 1955، بحسب تقديرات بنك إسرائيل، يصل إلى نحو 159 ليرة إسرائيلية.[135] ومع أن معاش العامل العربي في تلك الفترة كان أقل من ذلك، إلاّ إنه بقي أعلى من دخل عائلة تعمل في الزراعة. وكان سعر دونم الأرض المباع لهكيرن هكييمت، بحسب شخيفتش، نحو 25 ليرة.[136] ومع أن هذا السعر ارتفع، بعد سنة 1949، وخصوصاً بعد أن أصدر بنك إسرائيل الليرة الإسرائيلية الجديدة في سنة 1955، والتي انخفضت قيمتها كثيراً، إلاّ إن سعر الأرض بقي منخفضاً، وهو ما جعل سكان القريتين يتسابقون على بيع أراضيهم. وما زال كبار السن من سكان القريتين يتذكرون

132 إيبشتاين، «ملاحظات بشأن خطة نقل الدروز»، ص 2 – 3.

133 المركز العربي للتخطيط البديل، مصدر سبق ذكره، ص 6.

134 انظر: شخيفتش، مصدر سبق ذكره، ص 219 – 223.

135 موقع في الإنترنت، تقرير «بنك إسرائيل» لعام 1955، فصل «معاش»، ص 84.

136 شخيفتش، مصدر سبق ذكره، ص 224.

سماسرة الأرض الذين مكنوا مردخاي شخيفتش - الذي أطلقوا عليه اسم مراد - من شراء مساحات كبيرة من أراضيهم.[137]

ونتيجة ضم جزء من أراضي القريتين إلى المحمية الطبيعية (بارك الكرمل)، منذ فترة الانتداب، ومبيع كثير من الأراضي، فقدت القريتان حتى سنة 2006، مساحة 47.965 دونماً، أي 75٪ من المساحة التي كانت لديهما قبل قيام الدولة الصهيونية.[138] وفي سنة 2010، تنبه سكان القريتين لوجود مخطط لمصادرة 2500 دونم من أرض الجلمة والمنصورة في مرج بني عامر بهدف إقامة مشروع مد أنابيب غاز وتمرير «شارع عابر إسرائيل» وسكة حديد على هذه الأراضي. وفي مواجهة هذا المخطط - الذي يستثني أراضي تابعة لمستعمرات صهيونية ملاصقة - شكل سكان القريتين لجنة الدفاع عن الأراضي، بدأت باحتجاجات ترافقها إضرابات وتظاهرات، قادها شباب ومشايخ دين في القريتين. وفي 15 شباط/فبراير 2011، نزل مئات المشايخ والشباب إلى أرض الجلمة والمنصورة لوقف عملية المصادرة، الأمر الذي أدى إلى تدخل الشرطة وحدوث عراك معها. وبفضل نضال شعبي ومساندة دروز من الجليل توصلت لجنة الدفاع عن الأراضي إلى اتفاق مع حكومة إسرائيل قائم على مبادلة أرض بأرض.[139]

يروي شخيفتش كيف تعلّم عقد صفقات شراء الأراضي من العرب التي اعتبرها نوعاً من الفن.[140] ففي نظره، شراء أراضٍ «يحتاج إلى معرفة عميقة بالعرب، وقدر من المكر والحيلة، لم تكن موجودة عند العاملين [في هذا المجال]»، كما حدث عندما فشل اثنان من موظفي دائرة أراضي البور (أقيمت مباشرة بعد قيام الدولة الصهيونية) في إقناع أهالي يركا وجولس بالتنازل عن أراضيهم في سهل مران شرقي مدينة عكا. وعندما «أقرا بفشلهما، توجها إلى بالمون الذي كان مستشاراً لشؤون العرب، وطلبا مساعدته. قال لهما: .... اذهبا إلى.... شخيفتش وهو يقوم بالمهمة بدلاً منكما. جاءا إليّ. أصغيت بجدية إلى كلامهما وأجبتهما: أنا في نهاية الأمر، رجل فايتس.... فإذا

137 شهادات شفهية جمعتها من كبار السن في قريتي عسفيا ودالية الكرمل عن صفقات شخيفتش.

138 المركز العربي للتخطيط البديل، مصدر سبق ذكره، ص 6.

139 من أوراق فهمي حلبي، رئيس «لجنة الدفاع عن الأراضي».

140 انظر: شخيفتش، مصدر سبق ذكره، ص 217 - 221.

طلب مني ذلك فسوف أتصرف [وفقاً للمثل العربي الدارج] اربط الحمار مطرح ما بقلك صاحبه.» وفعلاً أوكل فايتس (صاحب شعار تخليص الأرض) إلى شخيفتش مهمة إقناع فلاحي قريتي يركا وجولس بالتنازل عن أرض سهل مران التي كان لهم فيها حق التصرف، طبقاً لقانون الأراضي العثماني، في سنة 1858 الذي أجاز لهم فلاحتها، مع أنها كانت مسجلة رسمياً باسم عائلتي عيد (من عكا) وبيضون (من لبنان) اللتين انتقلتا بعد سنة 1948 إلى بيروت، لتصبح هذه الأرض، بحسب قانون أموال الغائبين، تحت سيطرة الدولة الصهيونية.[141]

اعتبر شخيفتش أصحاب أراضي سهل مران مستأجرين، مثلهم مثل كثيرين من فلاحي فلسطين الذين سجلوا أراضي الميري التي كانوا يفلحونها بأسماء تجار وإقطاعيين بهدف التخلص من وطأة الضرائب المفروضة عليها، وبقوا يفلحونها بموجب حق التصرف فيها. وبعد أشهر من قيام الدولة الصهيونية، ألقى يوسف فايتس مهمة السيطرة على أرض مران على عاتق شخيفتش. فتوجه هذا الأخير ليلاً إلى قريتي يركا وجولس، مصطحباً أهارون كيشوني (1913 – 2007)، مختار كيبوتس كفار مسرك (أقيم سنة 1933)، بهدف إقناع أصحاب الأرض بالتنازل عنها لضمها لاحقاً إلى أراضي هذا الكيبوتس، وإلى أراضي كيبوتس عين هميفراتس (أقيم سنة 1930). وبحسب روايته، استطاع شخيفتش الحصول على موافقة فلاحي يركا على الصفقة، وتسلموا مبلغاً ملائماً، بينما رفض فلاحو جولس في البداية شروطه، ليعود في الليلة التالية إلى عقد اجتماع معهم. ولجأ هذه المرة إلى ما سمّاه سابقاً المكر والحيلة، إذ كتب: «كان هناك رجل واحد ذو تأثير في كل ما يتعلق بشؤون القرية، وكان لي تأثير فيه. تحدثت معه طويلاً، ورمزت له بغمزة عين بأنه سيكون هناك أجر على عمله. فقام هذا بالمهمة، ووقّع المستأجرون الفلاحون كلهم المستند المطلوب ما عدا واحداً – الشيخ أمين طريف الذي رفض التوقيع وتمسك برفضه.»[142]

لم تتوقف مصادرة أراضٍ من القريتين، حتى سنة 1958، لتبدأ عملية تسوية هذه

141 المصدر نفسه، ص 248.

142 المصدر نفسه، ص 249.

الأراضي التي أثارت احتجاج سكان يركا الذين فوضوا وجهاء من قريتهم إرسال رسالة إلى رئيس الحكومة، ونسخ عنها إلى: وزير العدل؛ رئيس الكنيست؛ الحاكم العسكري في الشمال؛ مدير دائرة تسوية الأراضي؛ قائد وحدة الأقليات في الجيش، طالبوا فيها بالتوقف عن سرقة أرضهم. ومع أنهم أشاروا في الرسالة إلى خدمة الدروز في الجيش، إلاّ إن موظف تسوية الأراضي، طلب منهم التوجه إلى المحاكم. وبقيت التسوية عالقة من دون حل حتى سنة 1966، إذ شكّل أهل القرية لجنة الدفاع عن أرض يركا، ترأسها الشيخ مرزوق معدي. وتلقت هذه اللجنة دعماً من دروز قرى أُخرى، ومن لجنة الطلاب العرب في الجامعات، ومن الحزب الشيوعي. وفي محاولة لاحتواء نشاط لجنة الدفاع عن أرض يركا، شكل مستشار رئيس الحكومة لشؤون الأقليات (العرب) لجنة خاصة لمعالجة مشكلة تسوية أرض يركا، ضمت ممثلاً عن مكتبه وممثلين عن الشاباك والجيش والشرطة. وبعد أن قدم هذا المستشار اقتراحات لحل المشكلة، طلب ممثل الشاباك من الحاضرين: «عدم التنازل عن الأراضي المُعدة للاستيطان اليهودي، وعمل كل شيء لتوفير حاجات الاستيطان.» لكن في نهاية الجلسة، توصل المجتمعون إلى القرارات التالية: 1 – تأجيل ضم الأراضي المصادرة إلى المساحات المعدة للاستيطان؛ 2 – قيام دائرة الأراضي وهكيرن هكييمت بفحص الأراضي المصادرة من جديد، على ألاّ تضر بأراضي الملكية الخاصة؛ 3 – استمرار عملية التسوية، مع بذل الجهود للوصول إلى حل مقبول من الطرفين؛ 4 – قيام مكتب مستشار رئيس الحكومة لشؤون الأقليات (العرب) بخطوات لشرح عملية التسوية في أوساط العرب واليهود. تبنى وزير الزراعة هذه القرارات، لتبدأ فعلاً عملية التسوية. وفي بداية سنة 1967، حصلت دائرة التسوية على موافقة 45٪ من أصحاب الأراضي، الأمر الذي استمر حتى سنة 1983، إذ تمت تسوية 98٪ من الأراضي المصادرة في يركا.[143]

شملت هذه التسوية، أيضاً، أراضي جولس، إذ خسرت القريتان نحو 60٪ من أراضيهما التي كانت لهما في سنة 1946 والمقدّرة بـ 46.550 دونماً (يركا 32.110

143 عن تسوية الأراضي المصادرة في يركا، انظر: أفيفي، «طاس النحاس»، مصدر سبق ذكره، ص 239 – 244.

دونمات، وجولس 14.440 دونماً). ونتيجة مصادرة أرض مران وبعدها أراض صخرية غير صالحة للزراعة، مسجلة، في أغلبيتها، باسم مخاتير القريتين، فقدت القريتان منذ سنة 1946 حتى سنة 2006 مساحة 26.430 دونماً (يركا 16.480 وجولس 9950 دونماً) ليبقى لهما مساحة 20.970 دونماً (يركا 16.480 وجولس 4490 دونماً).[144] وإذا جمعنا بين تقديرات إيبشتاين في سنة 1939 وتقديرات المساحات التي خسرتها القريتان بحسب المركز العربي للتخطيط البديل، تكون يركا خسرت 19.370 دونماً وجولس 9950 دونماً، إذ كان ليركا في سنة 1939 مساحة 35.000 دونم، منها 20.750 دونماً غير صالحة للزراعة، وكان لجولس 14.700 دونم، منها 6700 دونم غير صالحة للزراعة.[145]

قبل أن ننتقل إلى خاتمة هذا الكتاب، نكرس بعض الفقرات لعرض مصير أراضي قريتي كفر سميع وكسرى. ومع أن نحماني لم يذكرها في كتابه «أراضي كسرى»، إلاّ إنه أشار إليها– من دون أن يسميها– في رسالة بعث بها إلى يوسف فايتس، في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1957، عبّر فيها عن قلقه إزاء تباطؤ عملية السيطرة على الجليل، وضمنها الأراضي القريبة من قرية البقيعة (أي أراضي كفر سميع وكسرى).[146] وفي رسالة بعث بها إلى بن تسفي، في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1959، ذكر نحماني أن هكيرن هكييمت كان قد رفع دعاوى قضائية، في سنة 1957، ضد سكان من قرية كفر سميع، رفضوا التخلي عن أراض، صنفها أموال غائبين، إذ كتب: «في قضية كفر سميع، كما تعرف رفعنا دعوى قضائية تجريبية متعلقة بأراضي الغائبين ضد أحد أبناء أشد العائلات [معارضة].... اسمها طرودي، فهو ومعه رجال آخرون (ما عدا 10 توصلت معهم إلى اتفاق....) رفضوا حق قيّم أموال الغائبين عليها.... وكما قلت أعلاه، تُمثل هذه الدعوى القضائية تجربة، وإن مصادقة [المحكمة] النهائية عليها ستحدد مصير أراضي الغائبين في كفر سميع، المُعدة لتوسيع الاستيطان.... وسوف تؤثر [هذه المصادقة] في دفع سائر المسيطرين بصورة غير قانونية على أراضي غائبين إلى

144 انظر: المركز العربي للتخطيط البديل، مصدر سبق ذكره، ص 6.

145 إيبشتاين، «ملاحظات بشأن خطة نقل الدروز»، ص 3.

146 انظر: نحماني، مصدر سبق ذكره، ص 140.

الوصول إلى اتفاق.»[147] وفعلاً أصدرت المحكمة، لاحقاً، قرار ضم هذه الأراضي التي كانت مسجلة باسم «حبيب حوا [تاجر من عكا اعتُبِر غائباً] وشركائه [من أهل كفر سميع].» وخلال عملية التسوية التي بدأت، في سنة 1964، تم الاستيلاء، لا على أراضي هذا الغائب فحسب، بل على أراضي المشاع الصخرية التابعة للقرية،[148] لتخسر القرية نحو 5950 دونماً من أصل 7150 دونماً، كانت لها في سنة 1939، بحسب تقديرات إيبشتاين،[149] أي أن نسبة الخسارة وصلت إلى نحو 83٪.

حاول موظفو دائرة الأراضي فرض التسوية على فلاحي قرية كسرى (الملاصقة لكفر سميع)، إلاّ إن سكانها رفضوا الخضوع لشروطها. وفي بداية سنة 1975، قررت سلطة هكيرن هكييمت الاستيلاء على الأراضي المصادرة من القرية قبل الوصول إلى التسوية، إذ أرسلت آليات حفر ثقيلة (بلدوزرات) إلى أرض تُسمى البلحوسية قرب قرية يانوح. عندها توجه رجال القرية ونساؤها إلى هذه الأرض، حاملين السكاكين والمعاول والعصي، وهو ما أدى إلى هروب عمال هكيرن هكييمت.[150] وتزامنت هذه الأحداث في قرية كسرى مع تظاهرات سكان قرى عربية في الجليل، احتجاجاً على مصادرة آلاف الدونمات من أراضيهم. وصلت ذروتها في 30 آذار/ مارس 1976، عندما أطلقت الشرطة الرصاص الحي على المتظاهرين في قرية سخنين، الأمر الذي أدى إلى مصرع ستة منهم وجرح العشرات، ليصبح هذا التاريخ يوم الأرض الذي يحييه الفلسطينيون كل سنة. واجتمع كل رجال قرية كسرى في مجلسهم الديني (الخلوة) لمواجهة مصادرة أراضيهم، وأعلنوا موقفاً موحداً بعدم التفريط في شبر واحد من أراضيهم. ولقي هذا الموقف الموحد مساندة واسعة من شباب القرى الدرزية، برز منهم أعضاء لجنة المبادرة الدرزية (سوف نتناول نشاطها لاحقاً) الذين وزعوا، في 15 حزيران/ يونيو 1976، منشوراً دعوا فيه إلى مقاومة قوانين مصادرة الأراضي والاستمرار

147 المصدر نفسه، ص 144.

148 شهادة شفهية نقلتها، في 6 كانون الثاني/ يناير 2019، عن الأستاذ فلاح فلاح الذي يحتفظ ببعض الوثائق المتعلقة بهذه الأرض.

149 إيبشتاين، «ملاحظات بشأن خطة نقل الدروز»، ص 3.

150 شهادات شفهية من سكان القرية جمعتها خلال إعداد هذه الدراسة.

في رفض التجنيد الإجباري.[151]

وبإيعاز من ناشطين دروز في حزب العمل، أرسل سكان كسرى، في 27 تموز/ يوليو 1976، عريضة، وجهوها إلى مئير زوريع (1923 – 1995)، مدير دائرة الأراضي، وإلى عاموس عيران (1936 –)، مدير مكتب رئيس الحكومة يتسحاق رابين (1922 – 1995)، كتبوا فيها: «إن وجودنا الدائم منذ قرون على أراضينا وفلاحتها منذ سنوات عديدة أقوى بكثير من أي قصقوصة ورق [قانون].... غريب جداً أن تدّعي دائرة الأراضي بأن أراضي كسرى صخرية لم تُفلح من قبل.... نريد أن نشير بأن [كذا] الأرض التي صودرت بحجة أنها أراض صخرية أصبحت سريعاً مكاناً لمستوطنة زراعية لمواطنين يهود.... فهل نحن لسنا مواطنين في الدولة وأبناؤنا لا يدافعون عن الحدود مثل كل يهودي؟»[152]

وفي 27 تموز/ يوليو 1976، أي بعد شهر من إرسال هذه العريضة، أدخل سكان قرية كسرى إلى أراضيهم المصادرة آليات حفر بهدف استصلاحها، وهو ما دفع مكتب إدارة الأراضي إلى رفع دعوى قضائية، في 18 آب/ أغسطس 1976، إلى المحكمة التي أصدرت قراراً بمنع دخولهم. عندها قدم سكان القرية استئنافاً يطعن في هذا القرار.[153] ولمّا لم تستجب المحكمة لهذا الاستئناف، دعا سكان القرية، في 3 أيلول/ سبتمبر 1976، إلى اجتماع درزي عام في مقام الخضر، وقرروا تشكيل لجنة للدفاع عن أراضي كسرى وإرسال عريضة إلى يتسحاق رابين، طالبين منه التدخل الشخصي. ووقّع العريضة 41 شيخاً ومثقفاً، تصدرهم الشيخ أمين طريف، الرئيس الروحي للطائفة. فأوعز رابين إلى مدير دائرة الأراضي فتح باب المفاوضات مع هذه اللجنة التي وصلت، في 11 أيار/ مايو 1977، إلى اتفاق، اعترفت فيه بملكية كسرى للأراضي المفلوحة فحسب، ومتابعة المفاوضات في شأن أراضي البور.[154]

151 الأرشيف الدرزي، منشور «لجنة المبادرة الدرزية»، 15 حزيران/ يونيو 1976.

152 من أوراق الشيخ البروفسور فاضل منصور، عريضة سكان كسرى إلى عاموس عيران ومئير زوريع، 27 حزيران/ يونيو 1976.

153 المصدر نفسه، «نص الاستئناف».

154 المصدر نفسه، نص الاتفاق، 11 أيار/ مايو 1977.

لكن بعد ستة أيام من توقيع هذا الاتفاق، استلم الحكم في إسرائيل حزب الليكود، لتعود المفاوضات بشأن أراضي كسرى المصادَرة إلى نقطة البداية. وفي 18 أيار/ مايو 1978، شكلت حكومة الليكود لجنة تحكيم، بدأت بمفاوضات استمرت حتى نهاية السنة من دون نتائج، وهو ما دفع سكان القرية إلى التوجه إلى أريئيل شارون (1928 – 2014)، وزير الزراعة الجديد، طالبين تدخله.[155] واستمرت المفاوضات مدة ثلاث سنوات من دون الوصول إلى حل نهائي، استطاعت خلالها لجنة التحكيم، زعزعة وحدة موقف سكان القرية الذين انقسموا إلى فريقين: فريق وافق على تسوية أراضيهم، في مقابل تعويض وفريق رفضها.[156] وعلى الرغم من هذا الانقسام، فإن نضال سكان كسرى للمحافظة على أراضيهم استمر حتى بداية تسعينيات القرن الماضي، لتكون كسرى واحدة من ثلاث قرى درزية (جت الجليلية؛ يانوح؛ كسرى)، والتي خسرت أقل نسبة من أراضيها. فبحسب تقديرات إيبشتاين كانت القرية تملك، في سنة 1939، مساحة 10.600 دونم، منها 8500 دونم أراضي غير صالحة للزراعة،[157] وهي مساوية تقريباً لتقديرات المركز العربي للتخطيط البديل (10.300 دونم).[158] وبفضل نضال أهاليها، خسرت كسرى مساحة 3800 دونم فحسب من أصل مساحة 10.600 دونم، أي 35.8٪، ليبقى لها نحو 6800 دونم، أي 64.2٪. وإذا اعتمدنا على تقديرات إيبشتاين، وجمعنا هذا العدد مع 1200 دونم بقيت لكفر سميع الملاصقة لها، نصل إلى أن مساحة 8000 بقيت للقريتين حتى اليوم، أي 45٪ من أراضيهما التي كانت لهما في سنة 1939، وهي من أعلى نسب المساحات المتبقية في القرى الدرزية. أمّا إذا اعتمدنا على تقديرات المركز العربي للتخطيط البديل، نجد أن هذه النسبة ترتفع إلى نحو 66٪.[159]

---

155 المصدر نفسه، رسالة موقعة من مندوبين عن قرية كسرى إلى أريئيل شارون، وزير الزراعة، 22 كانون الأول/ ديسمبر 1978.

156 المصدر نفسه، رسالة الرافضين إلى مدير دائرة الأراضي، 22 حزيران/ يونيو 1981.

157 إيبشتاين، «ملاحظات بشأن خطة نقل الدروز»، ص 3.

158 انظر: المركز العربي للتخطيط البديل، مصدر سبق ذكره، ص 6.

159 انظر: المصدر نفسه.

خاتمة

التبعية الاقتصادية وتهجين الهوية

أولاً: عرب في «الحقوق» و«الاقتصاد» ودروز في «الواجبات»

كانت خسارة مساحات واسعة من الأراضي - نتيجة قوانين المصادرة وأساليب الاقتناء التي شرحناها في الفصل السابق - أحد العوامل الرئيسية لدفع القوى العاملة في القرى الدرزية إلى البحث عن عمل خارجها في سوق العمل الإسرائيلية. فمنذ قيام الدولة الصهيونية حتى أيامنا هذه، خسر سكان قرى يسكنها دروز في الجليل والكرمل 68٪ من مساحة أراضيهم التاريخية، كما يبين الجدول التالي:

إن نسبة خسارة القرى الدرزية من أراضيها نتيجة المصادرة والاقتناء، والتي وصلت إلى 68٪، هي أعلى من نسبة مجمل خسارة القرى العربية الأُخرى من الأرض التي وصلت إلى نحو 60٪، حتى بداية القرن الحالي.[1] وهذا يعني أن خدمة الدروز في الجيش الإسرائيلي لم تشفع لسكان القرى الدرزية ولم تحمِهم من سياسة «تخليص الأرض». ويكفي أن نذكر خسارة سكان قرية بيت جن التي وصلت إلى 86.5٪ من أراضيها التاريخية، على الرغم من أنهم دفعوا ثمناً باهظاً من دماء أبنائهم الذين سقطوا خلال خدمتهم العسكرية الإجبارية. فقد وصل عدد قتلى مجندي هذه القرية، حتى كتابة هذه السطور، إلى 62 شاباً، مشكلاً - قياساً بعدد سكان القرية - أعلى نسبة من أي نسبة مماثلة لأي مدينة وقرية إسرائيلية. ولهذا يستخدم متبنو الخطاب الصهيوني هذه النسبة الكبيرة من قتلى جنود القرية دليلاً على - ما يسمونه - «متانة حلف الدم» بين الدروز والدولة الصهيونية. وتعكس حالة قرية بيت جن، في رأيي، المفارقة بين تعامل السلطات مع الدروز كعرب في المجال الاقتصادي، وكدروز فحسب في المجال

1 انظر خسارة مجمل القرى العربية للأرض، تقديرات بعض الباحثين الإسرائيليين: يائير بويمل، «تسل كحول لفن» («ظل أزرق أبيض»)، (حيفا: برادايس، 2007)، ص 80 حاشية 66، 351.

مساحة (دونمات) أراضي القرى التي يسكنها دروز منذ عام 1939 حتى عام 2006

اسم القرية	مساحة في عام 1939	خسارة حتى عام 2006	نسبة الخسارة	المساحة المتبقية عام 2006	نسبة المساحة المتبقية
بيت جن وعين الأسد	57.000	49.350	86.5٪	7650	13.5٪
حرفيش	16.900	13.015	77٪	3885	22.89٪
البقيعة	14.200	11.195	78.8٪	3005	21.2٪
المغار	59.250	34.835	58.79	24.415	41.21٪
عسفيا ودالية الكرمل	64.050 (عسفيا 32.500 ودالية الكرمل 31.550)	47.965	74.88٪	16.085	25.12٪
يركا	35.000	15.630	44.65٪	19.370	55.35٪
جولس	14.700	9950	67.69٪	4750	32.31٪
كفر سميع	7150	5950	83.21٪	1200	16.79٪
كسرى	10.600	3800	35.8٪	6800	64.2٪
جت الجليلية	6000	4273	71.2٪	1727*	28.8٪
يانوح	12.900	10.200	79٪	2700*	21٪
الرامة	24.500	19.225	78.4٪	5275	21.6٪
ساجور	8250	5590	67.75٪	2660	32.25٪
أبو سنان	13.250	6700	50.56٪	6550	49.44٪
كفر ياسيف	6750	2169	32.1٪	4581*	67.9٪
شفاعمرو (1945)	58.725	48.354	82.3٪	10.371*	17.7٪
المجموع	409.225	278.251	68٪	130.974	32٪

المصادر: أرشيف آبا حوشي 5/ 1، رسالة إلياهو إيبشتاين إلى آبا حوشي، 3 أيار/ مايو 1939 المرفق بها «ملاحظات بشأن خطة نقل الدروز في إيرتس يسرائيل [فلسطين] إلى جبل الدروز»، ص 2 - 3؛ المركز العربي للتخطيط البديل، «ضائقة الأراضي»، ص 6؛ تقديرات معتمدة على سجلات السلطات المحلية.

الأمني – العسكري. فبينما سمحت هذه السلطات لجنود بيت جن (وقرى درزية أُخرى) بدخول أرض الخيط كي يتدربوا فوقها على خوض الحروب، منعت فلاحيها من دخولها باعتبارها أرضاً مصادرة بدواعٍ أمنية. ويمكن وصف هذه المفارقة – بلغة المجاز – بجملة واحدة: استطاع جنود بيت جن دخول «أرض الخيط» **عندما استبدلوا محاريث آبائهم وأجدادهم ببنادق إسرائيلية.**

لم تقتصر هذه السياسة على مصادرة الأراضي فحسب، بل شملت أيضاً السياسة الاقتصادية التي انتهجتها حكومات إسرائيل تجاه كل الطوائف العربية، منذ قيام الدولة الصهيونية، منشئةً بذلك أنماط خضوع القوى العاملة العربية – وضمنها الدرزية – لسوق العمل الإسرائيلية. ومن الصعب الوصول إلى قياسات كمية دقيقة لتطور انتقال القوى العاملة في القرى الدرزية من الزراعة إلى قطاعات اقتصادية أُخرى، ذلك بأن المكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل يكتفي بتقديم معلومات اقتصادية، وفقاً لتقسيم السكان إلى فئتين: يهود، وغير يهود (مسلمين ومسيحيين ودروز). ويظهر هذا التقسيم، أيضاً، في أغلبية تقارير اللجان الإسرائيلية المتعلقة بالنواحي الاقتصادية، وهو ما يعوق دراسة اقتصاد القرى الدرزية بصورة منفردة عن باقي الطوائف العربية.

تشير تقارير اللجان الحكومية الأولى بعد قيام الدولة الصهيونية التي عالجت النواحي الاقتصادية للعرب، إلى تبنّي سياسة التمييز الاقتصادي، بهدف إخضاع القوى العاملة العربية لحاجات المستوطنين الصهيونيين. ففي سنة 1949، شكل وزير الزراعة فرعاً خاصاً سماه قسم القرى العربية، مهمته وضع آليات يمكنها أن تساعد في مساهمة الزراعة العربية في اقتصاد إسرائيل. فبينما كانت عملية مصادرة الأراضي تقضم مساحات من أراضي السكان العرب، سعى قسم القرى العربية لزيادة إنتاجهم الزراعي، بهدف تزويد المستوطنين الجدد بمنتوجات زراعية ضرورية. فبحسب تقرير هذا القسم في سنة 1951، كانت القرى العربية، في سنة 1949، تفلح مساحة 514.400 دونم لإنتاج الخضروات والبقول والتبغ. ونتيجة تشجيع وزارة الزراعة هذا الإنتاج، ازدادت هذه المساحة، خلال سنتين، بنحو 10٪، إذ سمحت حكومة إسرائيل للفلاحين العرب باستئجار مساحة 58.400 دونم من أراضي المستعمرات الصهيونية ومن أراضٍ تابعة

لدائرة أموال الغائبين، لتصل المساحة الإجمالية في سنة 1951 إلى 572.800 دونم.[2]

في الوقت نفسه، سعت الهستدروت (نقابة العمال الإسرائيلية)، لـ «دمج» العمال العرب في سوق العمل الإسرائيلية، فبادرت إلى عقد اجتماع، ضم ممثلين عنها وعن عمال عرب من الناصرة والرملة واللد وطمرة وشفاعمرو والرامة (في الجليل) ومن قرى الكرمل، ليتبين خلال الاجتماع، أن أجور العمال العرب، وضمنهم عمال دروز من عسفيا وشفاعمرو ودالية الكرمل، هي أقل من أجور العمال اليهود الذين يعملون في ورشات مشتركة.[3] وفي سنة 1950، اعترف أحد التقارير (ربما صدر عن مكتب يهوشواع بالمون)، بأن هذا الفارق لا يقتصر على أجور العمال فحسب، بل يشمل أيضاً الفرق بين سعر المنتوجات الزراعية العربية ومثيلاتها اليهودية، كاشفاً عن سياسة تمييز اقتصادية مقصودة: «إن مشكلة عمل العرب اليوم انتقلت من حالة نقص في العمالة إلى حالة غير مستحبة، إذ يحصل العمال العرب قياساً بالسكان اليهود على فرص عمالة أكثر مما يستحقون. وهذا بسبب إنتاجيتهم العالية في العمل واكتفائهم [بأجر] قليل.... إن الفرق في أسعار المنتوجات [الزراعية] خاضع لتكلفة الإنتاج في الوسط العربي التي تقل عن مثيلتها في الوسط اليهودي.»[4]

وفي تقرير ثان، أرسله بالمون، في 18 نيسان/ أبريل 1950، إلى كل من وزير المالية ورئيس الحكومة ووزير الخارجية ووزير العمل وإلى الحكام العسكريين، طلب فيه الحفاظ على الفرق في أسعار المنتوجات الزراعية، مبرراً ذلك على النحو التالي: «في رأيي، يجب الحفاظ على الفرق بين السعر المدفوع للمنتوج اليهودي والسعر المدفوع للمنتوج العربي.... فخلال فترة حكومة الانتداب كانت الأسعار تُحدد وفقاً للمنافسة الحرة، أي أن الوسط العربي كان هو الذي يحدد الأسعار. أمّا اليوم فإن الأسعار تَتحدد وفقاً لحاجات الوسط اليهودي التي تشمل: (1) تكلفة الإنتاج العالية نتيجة مستوى المعيشة في الوسط اليهودي. (2) دعم مالي مقدم للمهاجرين الجدد لسد النقص في

2 أرشيف الدولة، وزارة الخارجية/ 2402/ 22 ب، «تقرير قسم القرى العربية» في وزارة الزراعة لسنوات 1949 - 1951 (لا تاريخ محدد).

3 المصدر نفسه، وزارة الخارجية/ 2402/ 23، تقرير بعنوان «بين العرب»، 13 آذار/ مارس 1949.

4 المصدر نفسه، تقرير بعنوان «قضايا الأقلية العربية»، (لا تاريخ، وربما في سنة 1950).

تكلفة إنتاجهم بسبب انخفاض مهاراتهم وخبراتهم في العمل [الزراعي].... أنا أرى أن ليس من العدل أن يدفع المستهلك اليهودي للمنتوج العربي أي زيادة على تكلفة إنتاجه.... لقد تحريت الأمر في قرية تدعى كفر قرع، شرقي [مستعمرة] بيتح تكفا. وتفلح القرية تقريباً كل الأراضي التي ملكتها قبل سنة 1948.... وعندما ازداد الطلب على حجارة للبناء، أُقيمت بجانب القرية مقالع اشتغل فيها سكانها.... دَرّت عليهم يومياً 200 ليرة إسرائيلية لمدة ثمانية أشهر. وقد زرت القرية بعد ثمانية أشهر ووجدت السكان ما زالوا يعيشون مع حيواناتهم ودجاجهم في الغرفة القذرة نفسها.... واشتروا بالأموال التي لم يصرفوها قطعاً ذهبية.... لذلك يجب تحديد الأسعار المدفوعة للمنتوج العربي وفقاً لحاجاته، والأسعار المدفوعة للمنتوج اليهودي وفقاً لحاجاته.»[5]

وبعد شهر من هذا التقرير، شكلت حكومة إسرائيل «لجنة مشتركة بين الوزارات» للبحث في فرق الأسعار، ضمت بالمون وممثلين عن ثلاث وزارات، وعقدت اجتماعاً، في 17 أيار/ مايو 1950، أوصت فيه بتبنّي موقف بالمون، وأعلنت رسمياً، في 18 تموز/ يوليو 1950، «الحفاظ على فرق الأسعار.»[6] وقبل 11 يوماً من هذا الإعلان الرسمي، وصلت مذكرة سرية إلى مكاتب الوزارات المعنية (ربما صادرة عن مكتب بالمون)، أضافت حججاً جديدة في تبرير «الحفاظ على فرق الأسعار»، جاء فيها: «بما أن قدرة قطاع الزراعة في الوسط العربي تصل إلى ثلث إنتاج الخضروات في البلد، فهناك خطر ألاّ يتمكن الوسط اليهودي من المنافسة.... وإذا سمحنا بدفع سعر موحد، فسوف تنتقل إلى الوسط العربي أموال كثيرة سيستخدمها لأغراض غير مرغوب فيها.»[7]

أثار موضوع الفرق في أسعار المنتوجات الزراعية نقد بعض أعضاء الأحزاب «اليسارية»، الأمر الذي دفع الكنيست، في بداية سنة 1951، إلى تشكيل لجنة خاصة للبحث في هذا الفرق. وفي عملية التفافية لمعالجة الموضوع، قررت هذه اللجنة إقامة

5 المصدر نفسه، وزارة الخارجية/ 2402/ 22 ب، تقرير بالمون إلى وزير المالية ونسخ عنه إلى رئيس الحكومة ووزير الخارجية، ووزير العمل وإلى الحكام العسكريين، 18 نيسان/ أبريل 1950.

6 المصدر نفسه، تقرير «لجنة بحث فرق سعر المنتوجات العربية»، 18 تموز/ يوليو 1950.

7 المصدر نفسه، مذكرة سرية (غير موقعة باسم) بعنوان «مسألة ترتيبات تسويق المنتوجات الزراعية العربية»، 7 تموز/ يوليو 1950.

شركة تسويق يهودية – عربية مشتركة، يكون فيها للهستدروت 31٪ من أسهمها، وتُوزع باقي الأسهم على النحو التالي: 5٪ لشركة طانا – عميد الزراعية؛ 33٪ لمنتجين يهود من القطاع الخاص؛ 31٪ لجمعيات تعاونية عربية مرتبطة بوزارة الزراعة.[8] وفعلاً تشكلت في القرى العربية جمعيات بهدف تسويق محاصيل مربحة، وخصوصاً محصول التبغ. ووصل عدد هذه الجمعيات العربية، في سنة 1952، إلى 77 جمعية، بينها 16 في القرى الدرزية، كانت في معظمها مخصصة لتسويق التبغ.[9]

وعلى الرغم من إنشاء جمعيات تعاونية في القرى العربية، فإن الفرق في أسعار المنتوجات الزراعية ظل قائماً، وهو ما أثار مجدداً، في بداية سنة 1952، نقد بعض أعضاء الكنيست، شارك فيه هذه المرة الأعضاء العرب المرتبطون بحزب العمل. ومع أن هؤلاء طالبوا بالمساواة في أسعار المنتوجات الزراعية، إلاّ إنهم ركزوا نقدهم على محصول التبغ الذي كانت 12 جمعية تعاونية درزية تسوقه (ما عدا جمعيتين في قرية البقيعة وجمعية في حرفيش وجمعية في بيت جن).[10] وقررت حكومة إسرائيل، في 9 آذار/ مارس 1953، محرجةً من هذا النقد، إلغاء «فرق الأسعار» رسمياً، وطلبت من بالمون التنسيق مع وزارات الزراعة والداخلية والأمن (الدفاع) والشرطة وهيئة أركان الجيش لبدء تطبيقه.[11]

ومع أن هذا القرار خفف من وطأة فرق الأسعار على المنتوج العربي للخضروات والفواكه، وبصورة خاصة في منطقة المثلث، إلاّ إنه لم يُفِد كثيراً الفلاحين الدروز المعتمدين على زراعة التبغ. فخلافاً لمحاصيل الخضروات والفواكه والحبوب، خضعت أسعار التبغ لاحتكار شركة دوبك للتبغ التي أُنشئت، سنة 1935، على يد

---

8 أرشيف آبا حوشي 6/ 1/ 1/ هـ/ 1، تقرير للشاباك: «العرب في إسرائيل»، أيلول/ سبتمبر 1951، ص 5.

9 أرشيف الدولة، وزارة الخارجية/ 2402/ 22 ب، قائمة بأسماء الجمعيات (لا تاريخ محدد)، سنة 1952.

10 المصدر نفسه، رسالتان من وزارة الخارجية إلى وزير المالية وإلى وزارة المواصلات ونسخ عنهما إلى بالمون، 28 كانون الثاني/ يناير 1952.

11 المصدر نفسه، قرار الحكومة رقم 249 تحت عنوان «المشكلة العربية»، 9 آذار/ مارس 1953.

صناعيين صهيونيين، وأصبحت، بعد قيام إسرائيل، الشركة الوحيدة التي تشتري التبغ من منتجيه وتبيعه لمستهلكيه بأسعار تحددها. وقد أدى الانتقال إلى إنتاج هذا المحصول المربح إلى تراجع في إنتاج الخضروات والحبوب وزيت الزيتون. فعلى سبيل المثال لا الحصر، خصص الفلاحون في القرى العربية الواقعة في الجليل الغربي - التي تضم قرى درزية - نحو 20.000 دونم لزراعة التبغ، و«في بعض القرى بدأ الفلاحون باقتلاع أشجار الزيتون وتحضيرها لزراعة التبغ، لأنها مربحة أكثر من زيت الزيتون.»[12]

ثانياً: الانتقال من الزراعة إلى العمل خارج القرى

لكن الاعتماد على زراعة التبغ لم يدم طويلاً بسبب تطور سوق العمل الإسرائيلية التي بدأت بالتدريج منذ بداية سنة 1950، تستوعب عمالاً من القرى العربية وضمنها القرى الدرزية، كما بيّن ذلك أحد تقارير وزارة العمل، في تموز/ يوليو 1951، إذ أشار إلى أن أعداداً من العاطلين عن العمل من الوسط العربي بدأوا يعملون في قطاع البناء داخل المستعمرات والمدن.[13] وخلال سنوات 1948 - 1954، وصل إلى الدولة الجديدة نحو 740.000 «مهاجر يهودي جديد»، عملت حكومة إسرائيل على استيعابهم وتوفير السكن لهم، وهو ما أدى إلى زيادة الطلب على عمال عرب، كانت أجورهم تفوق كثيراً ما كان يكسبونه من الزراعة التقليدية. وأدى طلب عمال بناء عرب إلى تخفيف جزئي من وطأة القيود التي فرضتها سلطات الحكم العسكري على الراغبين في العمل خارج قراهم، كما تُبين التقارير الصادرة عن هذه السلطات، خلال خمسة أشهر من سنة 1954 (من كانون الثاني/ يناير حتى أيار/ مايو)، والتي عرضت معطيات عن عدد التصاريح المتزايدة التي منحتها للعرب الراغبين في العمل خارج قراهم.[14]

بقيت القرى الدرزية في عداد القرى الخاضعة للحكم العسكري باستثناء قريتي

---

12 المصدر نفسه، تقرير مكتب الحاكم العسكري في الشمال، آذار/ مارس 1954.

13 المصدر نفسه وزارة الخارجية/ 2402/ 22 ب، مدير وزارة العمل إلى وزارة الخارجية، تموز/ يوليو 1951.

14 المصدر نفسه، تقارير من مكتب الحاكم العسكري عن عدد التصاريح من كانون الثاني/ يناير حتى أيار/ مايو 1954.

عسفيا ودالية الكرمل اللتين كانتا خارج مناطق الحكم العسكري. وقد استفادت القرى الدرزية أكثر من سائر القرى العربية من زيادة تصاريح الخروج إلى سوق العمل الإسرائيلية التي صادق عليها الحاكم العسكري، وخصوصاً بعد فرض التجنيد الإجباري في سنة 1956. ففي هذه السنة، قرر وزير الأمن (الدفاع) تخفيف القيود على حركة تنقل دروز هذه القرى، طالباً من الحاكم العسكري منح «كل درزي يطلب إذناً بالخروج من منطقة الحكم العسكري تصريحاً لمدة سنة إلى كل [مناطق] إسرائيل، ما عدا.... المناطق المعلنة مناطق مقفلة.» والتقى الحاكم العسكري، بدوره، بوجهاء دروز، «ليزف لهم بشرى» هذا القرار.[15]

تزامن تخفيف هذه القيود مع تشكيل لجان تبحث في إمكان إلغاء الحكم العسكري، أهمها لجنة روزين التي شكلتها الحكومة، في سنة 1958، برئاسة بنحاس روزين (1887 – 1978)، وزير العدل. وقد أوصت اللجنة التي أنهت عملها، في حزيران/يونيو 1959، بإلغاء الحكم العسكري، لتصبح هذه التوصيات أساساً لإلغائه رسمياً، في 1 كانون الأول/ديسمبر 1966، على يد ليفي إشكول (1895 – 1969) الذي ترأس حكومة إسرائيل، من سنة 1963 حتى سنة 1969، بعد استقالة دافيد بن – غورين من رئاسة الحكومة.[16]

ومع أن العمال الدروز خضعوا لأنماط اقتصادية خضع لها العمال العرب في سوق العمل الإسرائيلية، إلاّ إنه منذ سنة 1950، بدأ يظهر – بالتدريج – نمط إضافي ميّز بينهما، عندما سمحت المؤسسات الأمنية الإسرائيلية بتشغيل دروز في الشرطة المدنية وحرس الحدود، كما أشرنا إلى ذلك في الفصل الخامس. وازداد انخراط دروز في العمل في أذرع الأمن (الشرطة المدنية وحرس الحدود) بعد فرض التجنيد الإجباري

15 أرشيف الدولة 2449/12/ل، تقرير الحاكم العسكري في الشمال، 10 تموز/يوليو 1956. انظر أيضاً: شمعون أفيفي، «طاس نحوشت: همدينيوت هيسرائيليت كلبي هعيده هدروزيت، 1948 - 1967» («طاس النحاس: السياسة الإسرائيلية نحو الطائفة الدرزية، 1948 - 1967») (القدس: يد يتسحاق بن تسفي، 2007)، ص 96.

16 لمزيد عن اللجان التي بحثت في استمرار الحكم العسكري وإلغائه، انظر: بويمل، مصدر سبق ذكره، ص 226 - 242.

في سنة 1956. ففي 18 حزيران/ يونيو 1961، قدر القائد العام لشرطة إسرائيل عدد الدروز العاملين في شرطة حرس الحدود بـ232 عنصراً، وعدد الدروز العاملين في الشرطة المدنية بـ15 شرطياً.[17] وازدادت هذه الأعداد بالتدريج إلى أن وصلت، في حزيران/ يونيو 1966، إلى 286 عنصراً في حرس الحدود (من أصل 368 عنصراً عربياً)، و169 شرطياً عربياً معظمهم من الدروز.[18]

شهدت السنوات التي أعقبت حرب 1967 قفزة كبيرة في أعداد العاملين الدروز في أذرع الأمن المتعددة (الجيش، وحرس الحدود، والشرطة، ومصلحة السجون الإسرائيلية «الشاباص»، وفي شركات الحراسة)، بسبب الطلب المتزايد عليهم في «ضبط» الأمن في المناطق المحتلة. وحدثت هذه القفزة في وقت كانت عملية تسوية الأراضي المصادرة وهجرة الزراعة التقليدية جارية، وهو ما أدى إلى نتيجتين متناقضتين: 1 – زيادة انخراط قوى عاملة درزية في أذرع الأمن الإسرائيلية؛ 2– بروز حركات احتجاج في أوساط المتعلمين الدروز، دعت إلى إلغاء التجنيد وإلى المساواة الاقتصادية. وازدادت هذه الاحتجاجات في أواخر ستينيات القرن الماضي وبداية السبعينيات منه، الأمر الذي دفع السلطات الإسرائيلية إلى تشكيل لجان للبحث عن حلول لوقف هذا الاحتجاج، كما سنبيّن لاحقاً. وإلى جانب محاولة هذه اللجان، دعت السلطات الإسرائيلية في سنة 1982 الشركة الإسرائيلية للتخطيط (IPAC) إلى إعداد دراسة عن «استراتيجيا لتطوير اقتصاد القرى الدرزية»، وتقديم توصياتها إلى «مركز المجالس المحلية الدرزية». وأعلن مُعِدو الدراسة أن الهدف منها: «فحص المبنى الاقتصادي للقرى الدرزية.... وقياس قدرتها على التطور الاقتصادي.... وتطوير دعائم اقتصادية مستقلة من خلال الاندماج في الاقتصاد الإسرائيلي.»[19] ومع أن هذه

17 أرشيف الدولة 2636/ 10/ ل، تقرير القائد العام للشرطة عن «الدروز في الشرطة»، 18 حزيران/ يونيو 1961. انظر أيضاً: أفيفي، مصدر سبق ذكره، ص 133.

18 أرشيف الجيش 72/ 70/ 13، تقرير عن «خدمة أبناء الأقليات في قوى الأمن»، حزيران/ يونيو 1966. انظر أيضاً: أفيفي، مصدر سبق ذكره، ص 133.

19 الشركة الإسرائيلية للتخطيط» (IPAC)، «استراتيجيا لتطوير اقتصاد القرى الدرزية»، نيسان/ أبريل 1983، ص 1.

التوصيات بقيت حبراً على ورق محفوظة في أرشيفات المجالس المحلية الدرزية، إلاّ إنها تفيدنا في قياس نسبة العاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية. فوفقاً لها، انخفضت نسبة العاملين في قطاع الزراعة من 60٪ في خمسينيات القرن الماضي إلى 7٪ في سنة 1982، و«ستتجه إلى انخفاض مستمر، لأن الزراعة لم تعد تشكل مصدراً اقتصادياً رئيسياً، وإنما مصدر ثانوي.... ومن غير المتوقع أن تتغير هذه الحالة.»[20] ثم أضافت هذه الدراسة أن نسبة الرجال الدروز العاملين في أذرع الأمن هي الأعلى في إسرائيل، فقد وصلت في سنة 1982 إلى ثلث القوى العاملة الدرزية، لأن العمل في هذه الأذرع لا يحتاج إلى درجة تعليم عالية، وخصوصاً التعليم الجامعي، إذ إن عدد الحاصلين على شهادة جامعية بين الدروز لا يتجاوز 3 من كل 1000، وهو العدد الأقل بين «سكان الجماعات الرئيسية في إسرائيل.»[21]

لا يقدم المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي – في أغلبية إحصاءاته – معطيات بشأن قطاعات العمل التي يعمل فيها الدروز بصورة منفصلة عن السكان المصنفين فيها تحت اسم السكان «غير يهود». لكن نجد في أحد هذه الإحصاءات لسنة 1995 أن نسبة العاملين في الزراعة من الدروز انخفضت لتصل إلى 2.8٪ من مجمل قواهم العاملة، من دون أن نجد في هذا الإحصاء نسبة العاملين في أذرع الأمن.[22] ولهذا يلجأ الدارسون إلى أبحاث ميدانية، كما فعل يوسف حسن في دراسته لنيل شهادة الماجستير من قسم الجغرافيا في جامعة حيفا، إذ توصل إلى أن نحو 60٪ من القوى العاملة الدرزية، في نهاية ثمانينيات القرن الماضي، عملت خارج القرى،[23] وأن نسبة العاملين في أذرع الأمن (الجيش، وحرس الحدود، والشرطة، ومصلحة السجون الإسرائيلية) وصلت، في هذه السنوات، إلى 42٪، منهم نحو 35٪ حاولوا وفشلوا في

20 المصدر نفسه، ص 17.

21 المصدر نفسه، ص 20.

22 المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي، «إحصاء السكان والسكن، 1995»، رقم 16.

23 يوسف حسن، «تموروت بيشوفيم هدروزيم كتوتسئه مشيلوفم بمعرخت هبطحونيت هيسرائيليت» («تغيرات في البلدات الدرزية نتيجة دمجها في المنظومة الأمنية الإسرائيلية»)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حيفا، 1992، ص 60.

الحصول على عمل في قطاعات أُخرى.[24]

ربما كان راتب العامل في أذرع الأمن أعلى من راتب العامل في قطاعات أُخرى، لكن الدراسات الاقتصادية تشير إلى أن معدل دخل الفرد في الوسط الدرزي ورواتب العاملين الدروز لا يختلفان عن مثيليهما في الوسط العربي. ففي سنة 2013، نشر باحثان من كلية العلوم الاجتماعية في جامعة تل أبيب دراسة عن «سوق العمل لعرب إسرائيل»، عرضا فيها جدولاً تضمن معطيات بشأن «معدل الدخل من أجور العمل" عند الرجال والنساء في الوسطين اليهودي والعربي (وضمنه الوسط الدرزي) في سنة 2010. ومع أن الجدول لا يوضح ما المقصود بمعدل الدخل من أجور العمل، إلاّ إننا نعتقد أن المقصود هو معدل دخل الفرد الإجمالي في الشهر، طبقاً لطريقة عرض المعطيات التي يتبعها المكتب المركزي للإحصاء الذي اعتمد عليه هذان الباحثان. فبحسب هذا الجدول، كان معدل الدخل الإجمالي للذكور، في هذه السنة، 10.421 شيكلاً (أي 2816 دولاراً، بحسب سعر الدولار في تلك السنة) وللإناث 6416 شيكلاً (أي 1734 دولاراً) في الوسط اليهودي، بينما، كان معدل دخل الفرد الإجمالي في الوسط العربي للذكور 5784 شيكلاً (أي 1563 دولاراً) وللإناث 4383 شيكلاً (أي 1184 دولاراً).[25]

ولكي نصل إلى معطيات تتعلق بالعاملين الدروز، اعتمدنا على تقرير، أصدره في 12 حزيران/ يونيو 2008، مكتب ت. م. ت (اختصار كلمات بالعبرية تعني: صناعة، تجارة وتشغيل، التابع لوزارة الاقتصاد) تحت عنوان "السكان الدروز في إسرائيل: خصائص القوى العاملة، تشغيل وبطالة». قدّر هذا التقرير معدل الأجر الصافي، في سنة 2005، للعامل في الوسط الدرزي بنحو 4000 شيكل (أي 930 دولاراً، بحسب سعر الدولار في تلك السنة)، بينما معدل الأجر الصافي للعامل في إسرائيل (اليهودي والعربي) بنحو 6296 شيكلاً (أي 1464 دولاراً). وبحسب تقديرات هذا التقرير، كانت

24 المصدر نفسه، ص 40 – 42.

25 عيران يشيف (و) نيتسه (كلينر) كسير، «شوك هعفوده شل عربيئ يسرائيل» («سوق العمل لعرب إسرائيل») (جامعة تل أبيب: كلية العلوم الاجتماعية، حزيران/ يونيو 2013)، ص 29.

نسبة المعيل الوحيد في العائلات الدرزية نحو 55٪، بينما كانت هذه النسبة نحو 25٪ في مجمل العائلات (يهودية وعربية).[26]

ومن دون أن تعرض معلومات إضافية من المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي الذي يُبيّن الفرق بين معدلات الدخل والاستهلاك وغيرها في الوسطين اليهودي والعربي، يمكن أن نستخلص مما تقدم أن عمل الدروز في أذرع الأمن الإسرائيلية لم يُحدث فرقاً بين مستوى المعيشة للسكان الدروز ومستوى المعيشة لسائر السكان العرب. وربما جرى انخفاض في نسبة العاملين في أذرع الأمن خلال السنوات الأخيرة في الوسط الدرزي نتيجة تطور متصاعد في اقتصاد إسرائيل الذي فتح أبواب العمل في قطاعات أُخرى. ومن الملاحَظ أن أغلبية النشرات الصادرة عن المؤسسات الإسرائيلية لا تقدم معطيات بشأن نسبة العاملين الدروز في أذرع الأمن، مشددة على موضوع مساهمة التجنيد في «دمج» الدروز في الاقتصاد الإسرائيلي، كما ظهر ذلك في دراسة مركز الأبحاث والمعلومات للكنيست، في 28 تموز/ يوليو 2008، تحت عنوان «دمج أبناء الطائفة الدرزية في الجيش الإسرائيلي واندماجهم في سوق العمل». وقد أثنت الدراسة على مساهمة الخدمة في أذرع الأمن في رفع مستوى المعيشة عند الدروز، من دون أن تعرض جدولاً واحداً من جداولها العديدة، مبررة ارتفاع نسبة العاملين الدروز في هذه الأذرع على النحو التالي: «بالنسبة إلى اندماج الدروز في سوق العمل.... وجدنا أن نسبة عالية منهم اختارت استمرار الخدمة في أذرع الأمن.... وربما القرار.... بالبقاء في أذرع الأمن نابع من عدم قدرة الشباب الدروز بعد إنهاء خدمتهم العسكرية على الاندماج في عمل ملائم لقدراتهم ومهاراتهم.»[27]

---

26 انظر: مكتب الاقتصاد: ت م. ت، تقرير «السكان الدروز: خصائص القوى العاملة، تشغيل وبطالة»، 12 حزيران/ يونيو 2008.

27 مريا ربينوفتش، «إنتغراتسية شل بني هعيده هدروزيت بتسهل وشوك هعفوده» («دمج أبناء الطائفة الدرزية في الجيش الإسرائيلي واندماجهم في سوق العمل»)، (نشرة صادرة عن مركز الأبحاث والمعلومات في الكنيست، 28 تموز/ يوليو 2008)، ص 13 (القدس: مركز الأبحاث والمعلومات في الكنيست، 28 تموز/ يوليو 2008).

وعلى الرغم من الفرق في معدل دخل العائلة في الوسط الدرزي قياساً بالوسط اليهودي، فإن مروجي الخطاب الإسرائيلي، وضمنهم قيادات درزية رسمية وضباط في الجيش، يلجأون إلى المقارنة بين مستوى معيشة الدروز في الدولة الصهيونية ومستوى المعيشة في الدول العربية المجاورة. ومع أن الإحصاءات الاقتصادية الإسرائيلية لا تزودنا بمعطيات عن انخفاض نسبة العاملين الدروز أو ارتفاعها في أذرع الأمن، منذ سنة 1990 حتى أيامنا هذه (2019)، إلاّ إن عدد الدروز العاملين في شركات الحراسة الإسرائيلية الرسمية وغير الرسمية، خلال العقدين الأخيرين، زاد في «التبعية» الاقتصادية لقوى عاملة درزية معتمدة على «العمل الأمني». وفي الوقت نفسه، كانت شركات إسرائيلية مدنية كثيرة، وما زالت، تشترط على موظفيها وعمالها من الدروز تقديم بيانات تثبت خدمتهم العسكرية.

ثالثاً: «تنظيم الطائفة» هدفه فصلها عن سائر الطوائف العربية

لا يتسع المجال، هنا، لعرض النتائج التي توصلت إليها دراسات عديدة تناولت العلاقة بين عمل الفرد وهويته الشخصية وهويته الجماعية. لكن، اعتماداً على هذه الدراسات يمكن القول إن ممارسة الفرد وظيفة أو مهنة معينة – داخل سوق عمل معطى – تؤثر في بلورة هاتين الهويتين، لأن الأفراد يتأقلمون، عادة، مع عملهم ووظائفهم إلى درجة أن بعضهم يتماهى في مشاعره وتطلعاته مع مشاركيه في الوظيفة أو العمل. ومع أن التطور التلقائي لسوق العمل الإسرائيلية أثر وما زال يؤثر في الهوية (الفردية والجماعية) للدروز في الدولة الصهيونية، إلاّ إن هذه التلقائية كانت مصاحبة دائماً بتدخل المؤسسات الإسرائيلية المباشر في تشجيع ما سمي «خصوصية الطائفة الدرزية» بهدف فصلهم – في السياسة والتعليم – عن سائر الطوائف العربية.

أشرنا في الفصل الخامس إلى أن بيخور شيطريت، وزير الأقليات في سنة 1948، كان من أوائل طارحي فكرة سنّ قانون تنظيم الطائفة الدرزية دينياً لكي يتحقق، بحسبه، هدف حكومة إسرائيل إلى فصل الدروز عن المسلمين. وأشرنا إلى محاولة حاييم هيرشبيرغ، المكلف متابعة شؤون الأقليات في وزارة الأديان، إقناع يهوشواع بالمون

يطرح هذا القانون على الكنيست، إلاّ إن هذا الأخير فضل التريث كي يمنع الشيخ أمين طريف من الاستفادة من سنّ قانون يمكن أن يضفي شرعية رسمية على رئاسته الروحية. وأشرنا في الفصل السادس إلى أن بالمون أبدى، في نهاية سنة 1953، موافقته على سنّ القانون لأنه وجد فرصة لإبعاد الشيخ أمين طريف عن الرئاسة الروحية، عقاباً له على معارضته التجنيد في تلك السنة. وأشرنا، أيضاً، إلى أن تنحي بالمون (مختار العرب) عن إدارة مكتب مستشار رئيس الحكومة لشؤون الأقليات (العرب)، في سنة 1954، أراح الشيخ أمين طريف الذي استطاع أن يقيم علاقة صداقة مع آبا حوشي «مختار العرب الجديد» وأن يعزز، بالتالي، شرعيته رئيساً روحياً للطائفة.

أدى تنحي بالمون وصعود آبا حوشي إلى فتح الباب أمام وزارة الأديان للتعجيل في «تنظيم الطائفة»، وإقامة «محكمة مذهبية» خاصة بها. وكخطوة أولى، عيّن وزير الأديان، في 9 نيسان/ أبريل 1954، لجنة للإشراف على مسائل الزواج والطلاق، ضمت الشيخ سلمان طريف (رئيساً) والشيخين عبد الله خير وحسين عليان، عضوين،[28] لتبدأ، في هذه السنة، مداولات، على مدى سنتين، بين ممثلين عن حكومة إسرائيل ووجهاء دروز للوصول إلى «تنظيم» للطائفة، مقبول من الطرفين. ومع أن فرض التجنيد الإجباري كثف هذه المداولات، إلاّ إن حكومة إسرائيل تريثت في إصدار قرار رسمي «يشرعن» هذا التنظيم، قبل قمع حركة رفض هذا التجنيد التي أسهبنا في عرضها في الفصل السادس. وتزامن تكثيف هذه المداولات مع تجنيد الفوج الأول من الدروز في إطار قانون الخدمة الإجبارية، في نيسان/ أبريل 1956، إذ عقدت اللجنة المركزية المشتركة للوزارات المكلفة متابعة قضايا العرب، في 24 نيسان/ أبريل 1956، جلسة في مكتب مستشار رئيس الحكومة لشؤون الأقليات (العرب) للبحث في «الاعتراف بالطائفة الدرزية كطائفة دينية مستقلة»، وقررت تأجيله «إلى ما بعد [التغلب على معارضة] التجنيد الإجباري.»[29] وبعد يومين من قرار التأجيل (في 26 أيار/ مايو 1956)، كشف

---

28 Nissim Dana, *The Druze: A Religious Community in Transition* (Jerusalem; London; Montreal: Turtledove Publishing, 1980), p. 62.

29 أرشيف الدولة 2449/ 27/ ل، تقرير عن مداولات الجلسة، 26 نيسان/ أبريل 1956. انظر أيضاً: أفيفي، مصدر سبق ذكره، ص 94.

تقرير صادر عن مكتب الحاكم العسكري في الشمال أن «الهدف المرجو من الاعتراف بالطائفة هو تعميق الاختلاف بين الدروز والمسلمين في إسرائيل وخارج حدودها.... فيجب استخدام الاعتراف بالطائفة كخطوة إضافية في سلسلة خطوات لإبعاد السكان الدروز عن الأقليات الأُخرى وتقريبهم من الدولة.»[30]

وعندما بدا للسلطات الإسرائيلية، في الأشهر الأولى لسنة 1957، أن حملة قمع حركة رفض الخدمة العسكرية نجحت نسبياً، أعلن وزير الأديان، في 15 نيسان/أبريل 1957، «الاعتراف» الرسمي باستقلالية الطائفة الدرزية.[31] وبعد هذا «الاعتراف»، عيّن وزير الأديان، في أيار/مايو 1959، لجنة لإدارة شؤون الأوقاف الدرزية، ضمت الشيخ سلمان طريف (رئيساً) والشيخين كمال معدي وحسين عليان عضوين، كخطوة أولى على طريق تنظيم مؤسسات الطائفة الدينية.[32] لكن، منذ اتخاذ هذه الخطوة حتى نهاية سنة 1959، وجد وزير الأديان صعوبة في استكمال الخطوات المكملة على هذا الطريق، بسبب الخلافات التي رافقت التحضير لانتخابات الكنيست الرابعة التي أُجريت، في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 1959. ففي هذه الانتخابات، قرر حزب مباي (العمل) ترشيح الشيخ لبيب أبو ركن – أحد معارضي الشيخ أمين طريف – في القوائم العربية بدلاً من الشيخ صالح خنيفيس، مذكياً بذلك نار الخلافات بين وجهاء دروز في وقت بدأت وزارة الأديان إعداد «مشروع قانون المحاكم الدينية الدرزية»، لتنشره في «الجريدة الرسمية» الإسرائيلية «الوقائع الإسرائيلية»، في 23 أيار/مايو 1960. وبينما أبقى البند الثالث للمشروع على الوضع القائم في أمور الزواج والطلاق، نصّ البند الخامس على أن تتكون لجنة تعيين القضاة من تسعة أعضاء هم: الرئيس الروحي للطائفة الدرزية (الشيخ أمين طريف)؛ وزير الأديان؛ وزير العدل؛ موظف حكومي تختاره الحكومة؛ عضوان من أعضاء الكنيست؛ محامٍ تختاره نقابة المحامين؛ عالِم

30 أرشيف الجيش 622/ 70/ 72، تقرير الحاكم العسكري في الشمال، 31 أيار/مايو 1956. انظر أيضاً: أفيفي، مصدر سبق ذكره، ص 172.

31 لمزيد عن المداولات بشأن موضوع «الاعتراف»، وإعلان وزير الأديان رسمياً الاعتراف، انظر: أفيفي، مصدر سبق ذكره، ص 169 – 177.

32 Dana, op. cit., p. 63.

درزي كبير وعالم درزي آخر.[33]

اصطدم هذا المشروع بتحفظات الشيخ أمين طريف التي بعث بها، في 15 أيلول/ سبتمبر 1960، إلى وزير الأديان، تحت عنوان «ملاحظات على مشروع قانون المحاكم الدينية الدرزية».[34] وبعد يومين، أرسل نسخة عنها إلى آبا حوشي، مرفقة برسالة، طلب فيها المساعدة في إدخال «التعديلات» التي يقتضيها مشروع كهذا.[35] وجاء في هذه الملاحظات ما يلي: «يثير هذا المشروع ثلاث مسائل مهمة تستوجب دراسة مستفيضة وتعديل بعض أحكامه.... 1 - كيفية تأليف لجنة تعيين القضاة؛ 2 - صلاحية المحاكم؛ 3 - قانون الأحوال الشخصية للطائفة الدرزية.» وفي ملاحظاته على المشروع، اعترض الشيخ أمين طريف على تشكيل لجنة تعيين القضاة من تسعة أعضاء بينهم عالِم ديني درزي كبير وعالم ديني درزي آخر، فقد كتب: «لم يرد في المشروع أي تعريف لهذين العالِمين.... من الأمور المعروفة بين الدروز أن لا أحد من مشايخ الدروز في إسرائيل قد تخرّج من جامعة دينية أو من مدرسة ثانوية تختص بتعليم فلسفة الديانة الدرزية ومعتقداتها.... ولهذا لا يوجد بين دروز إسرائيل جميعهم من يصح أن يوصف بأنه عالم ديني درزي.... أقترح تشكيل.... اللجنة من سبعة أعضاء وهم 1 - الرئيس الروحي للطائفة الدرزية؛ 2 - وزير الأديان؛ 3 - وزير العدل؛ 4 - أحد موظفي الحكومة.... 5 - اثنان من أعضاء الكنسيت يكونان، إن أمكن، من أبناء الطائفة الدرزية....؛ 6 - محامٍ مارس مهنته.... مدة ثلاث سنوات.... هذا النص الجديد المقترح يبسط الأمور ويبعِد إمكان وقوع.... عداء بين أفراد الطائفة.... ومن الضروري.... أن يتضمن المشروع [تبنّي] قانون الأحوال الشخصية للطائفة الدرزية في لبنان مع بعض التعديلات التي يستلزمها الوضع في إسرائيل.»[36]

ربما كان اقتراح الشيخ أمين طريف إبعاد مشاركة عالِمين درزيين عن لجنة

---

33 «الوقائع الإسرائيلية»، العدد 422، 23 أيار/ مايو 1960.

34 أرشيف آبا حوشي 13/ أ، «ملاحظات الشيخ أمين طريف على مسودة قانون المحاكم الدينية الدرزية»، 15 أيلول/ سبتمبر 1960.

35 المصدر نفسه، الشيخ أمين طريف إلى آبا حوشي، 17 أيلول/ سبتمبر 1960.

36 المصدر نفسه، «ملاحظات الشيخ أمين طريف»، 15 أيلول/ سبتمبر 1960، ص 1 - 3.

تعيين القضاة نابعاً من تخوفه من أن يكون هذان من وجهاء منافسين له، يمكن أن يستعينوا برُعاتهم الصهيونيين للتأثير لا في تعيين القضاة فحسب، بل أيضاً في تركيبة الرئاسة الروحية. وقد استمرت استعانة وجهاء دروز برعاتهم الإسرائيليين للتأثير في هذا التعيين وهذه التركيبة، منذ منتصف سنة 1960 حتى نهاية سنة 1962. ففي هذه الفترة، أرسل هؤلاء الوجهاء رسائل عديدة إلى آبا حوشي، نقدم عينة صغيرة منها. ففي رسالتين، بعث بهما الشيخ سلمان ماضي، من قرية جولس، إلى آبا حوشي، في تموز/ يوليو 1960، طالب بإنشاء مجلس درزي منتخب ديمقراطياً، مكون من 35 عضواً يعملون على اختيار القضاة والرئاسة الروحية. ولم ينسَ هذا الشيخ أن يعرض نفسه لتولي منصب من مناصب المؤسسات الدرزية ذلك بأنه، صاحب تجربة طويلة في الأمور الدرزية.[37] ومن الرسائل الأُخرى التي وصلت إلى مكتب آبا حوشي رسائل أرسلها وجهاء ثلاث عائلات، من عسفيا وبيت جن ودالية الكرمل، كلها طالبت بتعيين أحد أفراد عائلاتها في المؤسسات الدرزية المزمع إقامتها.[38]

وفي منتصف سنة 1960، دعا بعض وجهاء الدروز من معارضي الشيخ أمين إلى عقد مؤتمر عام لانتخاب رجال دين ومثقفين لتشكيل قيادة درزية عليا، تكون صاحبة القرار في إقامة مؤسسات الطائفة وإعطاء ملاحظاتها بشأن قانون المحاكم المذهبية. ودفعت هذه الدعوات وجهاء دروز، معارضين وموالين للشيخ أمين طريف على حد سواء، إلى التوجه إلى رعاتهم الإسرائيليين، طالبين منهم التدخل لدى وزارة الأديان في صوغ النص النهائي لمشروع تنظيم مؤسسات الطائفة. ومن المعارضين، برز الشيخ لبيب أبو ركن، عضو الكنيست منذ سنة 1959، إذ قدم اقتراحاً دعا فيه إلى زيادة عدد وجهاء الدروز في لجنة تعيين القضاة إلى خمسة: ثلاثة مشايخ دين، وعضو كنيست درزي، و«مثقف» درزي. ولاقى هذا الاقتراح رواجاً بين وجهاء دروز و«مثقفين» موالين للسلطة، أبرزهم سلمان فلاح (1935 - 2016) الذي نشر، في 11 أيلول/ سبتمبر 1960،

37 المصدر نفسه، الشيخ سلمان طريف إلى آبا حوشي، 23 تموز/ يوليو 1960.

38 المصدر نفسه، الشيخ نجيب منصور (من عسفيا) إلى آبا حوشي، 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1961؛ الشيخ نجيب علي يوسف الأسعد (من بيت جن) إلى آبا حوشي، 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1961؛ وجهاء عائلة حلبي (من دالية الكرمل) إلى آبا حوشي، 15 كانون الأول/ ديسمبر 1962.

مقالة في جريدة «اليوم» الرسمية عن تعيين القضاة، بادئاً بذلك مسيرته الطويلة في تعزيز هوية فئوية درزية، كما سنشرح ذلك لاحقاً. وقد دفعت هذه الخلافات الدرزية - الدرزية وزارة الأديان إلى تأجيل طرح «مشروع إنشاء المحاكم الدينية الدرزية» على الكنيست، ومتابعة النقاش بشأنه، بهدف التوصل إلى نص مقبول من وجهاء الطائفة المختلفين فيما بينهم ومقبول، أيضاً، من رعاتهم في المؤسسات الإسرائيلية. ولكي تتغلب حكومة إسرائيل على هذه الخلافات، قررت إشراك جميع المؤسسات ذات الصلة بقضايا الدروز في هذا النقاش، طالبة من موظفيها إبداء الرأي بشأن المشروع المقترح. فبالإضافة إلى اللجنة المركزية المشتركة للوزارات، اشترك في النقاش موظفو مكتب مستشار رئيس الحكومة لشؤون الأقليات (العرب)، وأعضاء اللجنة العربية في حزب العمل، وضباط الشاباك والجيش والشرطة، وقائد وحدة الأقليات (وحدة 300)، والحاكم العسكري في الشمال الذين، ركزوا جميعهم على الجانب الشخصي المتعلق بأسماء الذين يستحقون، في رأيهم، تقاسم «كعكة» تنظيم الرئاسة الروحية الدرزية والمحاكم الدينية الدرزية. لكن حكومة إسرائيل تريثت في طرح المشروع بسبب إجراء انتخابات الكنيست الخامسة، في 15 آب/ أغسطس 1961، مبقية باب المداولات فيه مفتوحاً حتى 4 آذار/ مارس 1962، عندما توصل مستشار رئيس الحكومة لشؤون الأقليات (العرب) إلى صيغة نهائية لمشروع قانون المحاكم الدرزية الدينية، مكّنت وزير العدل من عرضه على حكومة إسرائيل التي قامت بدورها بإدراجه للقراءة الأولى في جدول أعمال الكنيست، في نيسان/ أبريل. وفي جلسته التي عُقدت في 25 كانون الأول/ ديسمبر 1962، صادق الكنيست على القانون.[39]

وفي موازاة هذه المصادقة، أصدر وزير الداخلية تعليمات إلى موظفي وزارته باستبدال كلمة «عربي» بكلمة «درزي» في خانة بطاقات هويات «المواطنين» الدروز، مكملاً بذلك مسار فصل الطائفة رسمياً عن سائر الطوائف العربية. إن تدخل مستشار رئيس الحكومة لشؤون الأقليات (العرب)، وأعضاء اللجنة العربية في حزب العمل، وضباط الشاباك والجيش والشرطة وقائد وحدة الأقليات والحاكم العسكري - وكلهم

39 انظر: أفيفي، مصدر سبق ذكره، ص 189 - 197.

لا علاقة لهم بالقضايا الدينية - يوضح، في رأيي، أن تنظيم قيادة روحية رسمية وإنشاء محاكم مذهبية كانا أداتين سياسيتين، برز فيهما البحث عن وجهاء ملائمين لتشكيل طواقم التنظيم الرسمي الجديد. فبعد هذا «البحث» الذي استمر حتى نهاية سنة 1963، قررت لجنة تعيين القضاة اختيار ثلاثة قضاة: الشيخ سلمان طريف والشيخ حسين عليان والشيخ لبيب أبو ركن،[40] لتكتمل عملية تقاسم «كعكة» تنظيم الطائفة وإنشاء محاكمها الدينية. وخلال مراسم زيارة مقام النبي شعيب، في 25 نيسان/ أبريل 1964، احتفل الوجهاء الدروز المستفيدون من «الكعكة» - بحضور ممثلين عن رعاتهم الإسرائيليين - باستقلالية مؤسسات الطائفة الرسمية، كما أُخذت صورة فوتوغرافية، ظهر في وسطها الشيخ أمين طريف وعلى يساره الشيخ جبر معدي، عضو الكنيست، والشيخ كمال معدي (أحد القضاة)، وعلى يمينه الشيخ حسين عليان (أحد القضاة)، ومن خلفهم الشيخ لبيب أبو ركن (أحد القضاة)، يحيط بكل هؤلاء صفان من جنود دروز. وقد استخدم بعض الكتّاب هذه الصورة لتزين كتبهم ونشرات مجلاتهم تعبيراً عن العلاقة بين الخدمة العسكرية وبين «الاعتراف» بالطائفة الدرزية و«استقلالية» مؤسساتها الدينية.[41]

رابعاً: بداية حركات الاحتجاج و«كي الوعي»

أشرنا في الفصل الخامس إلى محاولة بعض المعلمين، أعضاء اللجنة النقابية الثقافية التي أُقيمت، في 5 حزيران/ يونيو 1955، تجنيد المعلمين ضد سياسة الزعماء التقليديين المتماهية مع قرارات الحكومة الإسرائيلية، وضد تدخل السلطات في الشؤون الدينية للدروز. لكن نشاط هذه اللجنة توقف بعد أشهر من قيامها نتيجة انقسام أعضائها إلى فريقين: فريق ابتعد عن النشاط السياسي، وفريق اعترض على سياسة فصل الدروز عن العرب. وظهر بين المعلمين - ولاحقاً بين طلاب الجامعات - فريق

40 انظر: Dana, op. cit., p. 63.

41 انظر مثلاً: غلاف مجلة «الهدى»، 4 نيسان/ أبريل 1972؛ غلاف كتاب سلمان ذيب فرج، «مراحل تطور المجتمع الدرزي في إسرائيل» (د.م، د.ن، 1991).

ثالث ركز نشاطه على «دمج الدروز» في المجتمع الإسرائيلي، كان أبرز دعاته سلمان فلاح، المذكور سابقاً. وأسس هذا الأخير، في سنة 1954، منظمة الكشاف الدرزي، الساعية لتربية التلاميذ على «معنى المواطنة»، ولتصبح لاحقاً إحدى أدوات تعزيز الخصوصية الدرزية. وفي سنة 1956 التحق فلاح بالجامعة العبرية،[42] التي ضمت في صفوفها أول رعيل من طلاب الجامعات الدروز المكون من ثمانية هم: سلمان فلاح، ونسيب شنان، وكمال خير، وحمد صعب، وأديب حسين، وسعيد القاسم، ويوسف إسماعيل، ونديم القاسم. وشهد هؤلاء، خلال فترة دراستهم الجامعية، تطبيق الخدمة الإجبارية، و«الاعتراف» باستقلالية الطائفة، وبدء مسار تنظيم المحاكم الدرزية الدينية. وعلى الرغم من اختلاف مواقفهم من التجنيد الإجباري الذي عارضه نديم القاسم، فإنهم جميعاً كانوا ناشطين في الدعوة إلى انتخاب قيادة درزية منتخبة بدلاً من القيادات التقليدية، وإلى المطالبة بتعيين محامين لشغل مناصب القضاة، وهو ما دفع السلطات إلى استيعاب بعضهم لتولي مناصب حكومية. وامتداداً إلى نشاط هؤلاء الطلاب، أنشأ بعض المعلمين، في كانون الثاني/يناير 1959، تنظيماً سموه حركة النهضة الدرزية، هدفها «تحسين العلاقة مع الدولة.»[43] وفي 16 أيار/مايو 1959، وبمبادرة من صالح سويد من قرية البقيعة، أسس بعض الشباب «منظمة الجنود المسرحين». ومع أن المنظمة ركزت نشاطها على نقد مواقف القيادات التقليدية في تعاملها مع السلطات الإسرائيلية، ودعت إلى المساواة في الحقوق، إلاّ إن بعض أعضائها، وأبرزهم نايف سليم سويد من البقيعة، وصياح كنعان من يركا، وأمين عساقلة من المغار، وآخرون من قرى أُخرى، استخدموا هذه المنظمة وسيلة لمعارضتهم التجنيد الإجباري، محاولين التأثير في أعضائها لتبنّي فكرهم القومي العربي.[44]

42 لمزيد عن جوانب من سيرة سلمان فلاح، انظر: مجلة «العمامة» الدرزية، العدد 115 (تشرين الأول/أكتوبر 2013).

43 سلمان ذيب فرج، «مراحل تطور المجتمع الدرزي في إسرائيل» (د.م، د.ن، 1991)، ص 80 – 81.

44 أوراق المنظمات الدرزية، ملف «منظمة الجنود المسرحين»، مراسلات صالح سويد مع موظفين حكوميين؛ بالإضافة إلى سجلات جلسات المنظمة في التواريخ التالية: 16، 18، 30 أيار/مايو 1959؛ 14، 17، 20، 27 حزيران/يونيو 1959؛ 4 تموز/يوليو 1959.

ازدادت أصوات الدروز المعارضين للتجنيد الإجباري، ولقرار «الاعتراف» باستقلالية الطائفة الدرزية، ولبدء إعداد مشروع محاكمها الدينية. وكان لسجن الشاعر الدرزي الفلسطيني سميح القاسم (1939 – 2014)، في تموز/يوليو 1960، بسبب رفضه تأدية خدمته العسكرية، أثر في ارتفاع أصوات الدروز المعارضين لهذا التجنيد.[45] وليست مصادفة أن تبدأ، في هذا الوقت بالذات حملة صحافية، شنها صحافيون صهيونيون ضد معارضي التجنيد وضد تمسكهم بالقومية العربية، أبرزهم نسيم رجوان (1924 – 2017)، صهيوني من أصول عراقية، عمل بين سنة 1957 وسنة 1959، في الإذاعة الإسرائيلية الناطقة بالعربية، ثم انتقل إلى الصحافة المكتوبة. وفي محاولة «كي وعي» الجماهير الدرزية وتعميق «الشرخ» بينها وبين سائر الطوائف العربية، نشر رجوان في جريدة «اليوم» مقالة بمناسبة الذكرى المئوية لمذابح سنة 1860 في لبنان، مشدداً فيها على «الخلافات الطائفية بين الدروز وجيرانهم.» وأثارت هذه المقالة نقداً في أوساط المثقفين العرب، عبّر عنه الشاعران والكاتبان الفلسطينيان راشد حسين (1936 – 1977) وفوزي الأسمر (1937 – 2013)، والروائي الفلسطيني نعيم مخول (1924 – 2013). وقد اعتبر هؤلاء المقالة تعبيراً عن سياسة «فرق تسد» الإسرائيلية، كما فتحت ردات الفعل عليها نقاشاً بشأن الهوية القومية للدروز، شارك فيه المثقفان سلمان شحادة ونديم القاسم من قرية الرامة اللذان دافعا عن عروبة الدروز.[46]

لم يكتفِ رجوان بتجنيد شفيق منصور (1934 – 2017)، أحد الصحافيين الدروز العاملين في صحيفة «اليوم» للرد على حجج المثقفين العروبيين، بل استعان بأسماء مستعارة (ربما كان هو مخترعها)، شاطروا منصور الرأي في أن «الشعور الخاص» للدروز يبعدهم عن سائر العرب.[47] وتزامن هذا النقاش مع عملية «تسوية الأراضي» المصادَرة، وعملية «تنظيم» مؤسسات رسمية تفصل الطائفة الدرزية عن سائر الطوائف العربية. ودفع هذا التزامن نديم القاسم الذي كان طالباً في كلية الطب في القدس،

45 انظر: جريدة «المرصاد» (التي حررها الشاعر الفلسطيني راشد حسين)، 14 تموز/يوليو 1960.

46 لمزيد عن هذا النقاش، انظر: صحيفة «اليوم»، 19 تموز/يوليو 1960؛ صحيفة «المرصاد»، 15، 20، 29 تموز/يوليو 1960.

47 انظر: صحيفة «اليوم»، من 1 إلى 30 تشرين الأول/أكتوبر 1960.

إلى دعوة شباب من القرى الدرزية إلى اجتماع جماهيري، عُقد في مدينة عكا، في 18 أيار/مايو 1961، أعلن المجتمعون فيه إنشاء منظمة الشباب الدروز. وشدد نديم القاسم في مداخلته الطويلة، على أن «الأصل [العرقي] واللغة والجغرافيا والتاريخ» هي دلائل قاطعة على عروبة الدروز.[48] ومع أن هذه المنظمة استطاعت أن تقيم فروعاً لها في عدة قرى، إلاّ إنها ضمت في صفوفها – بالإضافة إلى مؤيدي موقف نديم القاسم – شباباً عبروا عن مواقف مهادنة للسلطة، محاولين تركيز نشاطها (ربما بإيعاز من السلطات) على نقد علاقة الزعامة التقليدية فحسب، والامتناع من مناهضة التجنيد الإجباري، كما تُبين محاضر جلسات بعض فروع القرى.[49]

ربما كان لإنشاء منظمة الشباب الدروز تأثير في نسيم رجوان، محرر جريدة «اليوم» لكي يستحدث، في 12 تموز/يوليو 1961 (أي بعد شهرين من إنشاء منظمة الشباب الدروز) في جريدته زاوية خاصة سماها «منبر المواطنين الدروز»، كانت تصدر كل يوم ثلاثاء من الأسبوع، وحررها سلمان فلاح الذي لخص، في 17 تموز/يوليو 1962 (أي بعد سنة) أهداف منبره: «القصد من المنبر ليس تحقيق الإنجازات. والغرض ليس منه [كذا] حل المشاكل.... بل البحث عن الطرق والوسائل المؤدية لتحقيق الإنجازات.... منبرنا وجِد للدروز ولكل الدروز.... وليس ذلك إلاّ لأننا نرى، ويرى معنا كل درزي.... أن لنا مشاكل كثيرة، مشاكل خاصة بنا لا يمكننا بحثها ولا معالجتها في أي نطاق عام.... ثم حقنا أن يكون لنا منبر يعبر عن آمالنا وعن آلامنا وعن أمانينا.... المنبر وسيلة لمعالجة أمورنا وإظهار مآثر آبائنا وأجدادنا وإطلاع بني قومنا على ماضيهم المجيد وتاريخهم.»[50] وبعد أسبوع، أفصح فلاح عن موقفه المؤيد

---

48 أوراق المنظمات الدرزية، ملف «منظمة الشباب الدروز»، منشور مؤرخ في 17 آذار/مارس 1963 يشير إلى الاجتماع الأول لهذه المنظمة.

49 المصدر نفسه، مثلاً محاضر جلسات فروع البقيعة، وأبو سنان، وعسفيا، 13 كانون الأول/ديسمبر 1961؛ 19 أيار/مايو 1962؛ 1 حزيران/يونيو 1962؛ 19 و29 أيار/مايو 1963.

50 سلمان حمود فلاح، مقالة بعنوان «المنبر للجميع»، نشرها في 17 تموز/يوليو 1962، وأعاد نشرها في كتابه: «حديث الثلاثاء: مجموعة من المقالات الاجتماعية والثقافية تعالج شؤون الدروز في إسرائيل» (كفر سميع: دار الحكمة للنشر، 2004)، ص 141.

لخلق هوية تعتمد على «الخصوصية» لأن: «لنا من التراث الشعبي الأدبي والشعري والغنائي والقصصي ما ليس لغيرنا.»[51] وتابع فلاح في محاولة تعزيز هذه الهوية، لتصبح، في سنة 1975، أحد أركان برامج قسم التعليم الدرزي المنفصل عن التعليم العربي الذي أداره، كما سنشرح ذلك لاحقاً.

لم تثنِ محاولات تعزيز هوية درزية منفصلة عزيمة نديم القاسم ومؤيديه عن مواصلة معارضتهم مخططات فصل الدروز عن سائر العرب. ففي تموز/يوليو 1962، أرسل هؤلاء عريضة إلى وزير الداخلية، دانوا فيها تعليماته باستبدال كلمة «عربي» بكلمة «درزي» في بطاقات هويات الدروز، وطالبوا بوقف هذه التعليمات،[52] معممين إدانتهم هذه في الصحف المحلية.[53] وظهر التباين في مواقف أعضاء المنظمة – الذي أشرنا إليه – في الرسائل المتبادلة بين أعضائها. فعلى سبيل المثال لا الحصر، وجّه عفيف عزام (من قرية أبو سنان)، أحد أعضاء اللجنة المركزية للمنظمة، في 20 شباط/فبراير 1963، رسالة إلى منير فارس (من قرية حرفيش)، عضو آخر في هذه اللجنة، اعترض فيها على مواقف الذين يريدون حصر نشاط المنظمة في قضايا الطائفة الدرزية فحسب، لأن: «غالبية قضايانا كأقلية [مشتركة] مع باقي الأقليات.... [مثل] قضية الحكم العسكري.... إذ علينا أن نخرج ببيان نوضح فيه للرأي العام وجهة نظرنا منه.»[54] وأظهرت المراسلات بين أعضاء المنظمة، منذ منتصف سنة 1963،[55] الخلافات بين فريقين داخل المنظمة: فريق عروبي وفريق فئوي – طائفي، وهو ما أدى في النهاية إلى القطيعة بينهما وتوقف اللجنة عن نشاطها، في نهاية سنة 1964.

وعلى الرغم من انقسام أعضاء منظمة الشباب الدروز إلى هذين الفريقين، فإن توجهها كان واحداً في الموضوعات التي ناقشها قسم التخطيط والبحث في

51 المصدر نفسه، ص 145.

52 جريدة «الاتحاد»، 27 تموز/يوليو 1962؛ جريدة «المرصاد»، 3 و10 آب/أغسطس 1962.

53 جريدة «الاتحاد»، 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1962.

54 أوراق المنظمات الدرزية، ملف «منظمة الشباب الدروز»، عفيف عزام إلى منير فارس، 20 شباط/فبراير 1963.

55 المصدر نفسه، عدد من هذه الرسائل.

وزارة الأمن (الدفاع) في جلسة عقدت، في 2 تموز/يوليو 1962، حضرها مندوبون عن الشاباك ومكتب مستشار رئيس الحكومة لشؤون الأقليات (العرب) والشرطة والحاكم العسكري. ومع أن مندوب الشاباك أقر بأن الأقلية العربية في معظمها مشغولة بمشكلاتها الاقتصادية، إلاّ إنه اعتبر أي نشاط سياسي منظم يمكن أن يبلور عند العرب شعوراً قومياً، «فكل مجموعة من الناس لها هدف مشترك ومنظم تمثل تهديداً من الدرجة الأولى.»[56] وعندما توقف عند وضع الدروز وحالة «عدم الرضا» بينهم، قلل مندوب الشاباك من تأثير منظمة الشباب الدروز، ربما لأنه كان يعرف تركيبة أعضائها، وكان – مثل أغلبية أصحاب القرار في المؤسسات الإسرائيلية – يتخيل أن الدروز: «عندهم تقليد قديم في التعاون مع الحاكم. فعندهم مثل [يقول] 'عندما يُقبِل [الغرباء] نحوكم، رحبوا بهم برفع علم، وعندما يتركونكم حوّلوا العلم إلى رمح'.... لا ينبع عدم رضاهم من دوافع قومية.... بل من صراع بين جيل القيادة الحالية وجيل الشباب الذي أنهى خدمته العسكرية ويريد أن يعزز مكانته.... إن منظمة الشباب ليس لها تطلعات سياسية في إسرائيل وإن كان لها بعض البدايات [في هذا الاتجاه]. إن التجنيد الإجباري في الجيش الإسرائيلي عامل مهم. فكثير من الشباب الدروز يرفض التجنيد لأنه يحد من إمكان كسب الأموال. يوجد هنا وهناك رفض [للتجنيد] نابع من اعتبارات قومية.... هذا لا يعني أننا نستطيع اعتبار الطائفة موالية.... [مع أن] الوضع الحاضر بصورة عامة جيد جداً.»[57]

في السنة نفسها (1962)، قدم الشاباك تقريراً «سرياً للغاية، من 22 صفحة، عنوانه: «توصيات في التعامل مع الأقليات العربية في إسرائيل»، تناول فيه التطورات الديموغرافية والاقتصادية والسياسية وسبل «اندماجها» في المجتمع الإسرائيلي. فبحسبه، وصلت السياسة الإسرائيلية في هذه السنة: «إلى مفترق طرق يحتم اتخاذ الخطوات اللازمة لإبطاء مسار التطرف الذي يشكل خطراً أمنياً.... [فبالإضافة] إلى

56 أرشيف الدولة، وزارة الخارجية/ 3413/ 3، تقرير سري للغاية، جلسة قسم التخطيط والبحث، 2 تموز/ يوليو 1962، ص 1.

57 المصدر نفسه، ص 17 – 18.

دمجهم في حياة الدولة.... يجب الاستمرار في تنفيذ كل إمكانات سياسة التقسيم الطائفي التي أثمرت في الماضي ونجحت في إيجاد حاجز – وإن كان أحياناً مصطنعاً – بين أجزاء معينة من السكان العرب، مثل أزمة الثقة بين الطائفة الدرزية والطوائف العربية الأُخرى. هذه السياسة منحت الدولة منذ قيامها إمكان منع تشكيل أقلية عربية متحدة في جسم واحد مستفيدة كثيراً من انشغال قادة كل طائفة وطائفة بالأمور الطائفية بدلاً من انشغالهم بأمور العرب العامة.»[58]

خامساً: احتجاج درزي طائفي من أجل «الاندماج» والمساواة

يعترف تقرير الشاباك هذا بأن السلطات الإسرائيلية كانت تعمل جاهدة على «تسييس الطائفية» عند الدروز وكبح جماح كل نشاط سياسي له بُعد قومي عندهم. ومع أن قليلاً من القيادات الإسرائيلية تحفّظ من قيام تنظيمات درزية طائفية خوفاً من «انزلاقها» نحو نشاط مشترك مع باقي العرب، كما سنرى لاحقاً، إلاّ إن السلطات الإسرائيلية، بصورة عامة، تسامحت بقيام منظمات درزية شرط ألاّ تحيد عن نشاطها الطائفي، وهو ما أدى إلى انقسام الشباب إلى فريقين: فريق ركز على مشاركة الطائفة الدرزية في «النضال» العام لكل الطوائف العربية، وفريق آخر حصر «نضاله» في تحقيق «المساواة» للطائفة، لأن أبناءها يخدمون في الجيش. وبرز هذا الانقسام في انتخابات الكنيست السادسة، في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1965، عندما أصدر مؤيدو الفريق الأول بياناً قبل الانتخابات بأيام قليلة، دعوا فيه الدروز إلى التصويت لمصلحة الحزب الشيوعي، صاحب «الموقف المشرف طوال 17 سنة وما زال.»[59] ومع أنه

---

58 أرشيف آبا حوشي 13/أ، تقرير سري للغاية للشاباك: «توصيات في التعامل مع الأقليات العربية في إسرائيل» (من دون تاريخ محدد، 1962)، ص 14 – 15.

59 أوراق المنظمات الدرزية، «نداء إلى الدروز»، تشرين الأول/أكتوبر 1965. النداء مذيل بأسماء كاتبيه وقراهم: (الرامة) سميح القاسم؛ (يركا) الشيخ حسين سلمان خطار، وسليمان كحلول، وأسعد قويقس، وحيدر خطار، وسعيد عطاالله، وعبد أبو يوسف، وريدان رمال، وملحم سلامة، وفرحان رمال، ومحمد قاسم ملا، وسلمان محمد أبو طريف؛ (حرفيش) منير فارس، ومحمد جبر فارس، وتوفيق فارس؛ (جولس) سعد سلمان ماضي، وسليم محمد خنجر؛ (البقيعة) نايف صالح سليم، ويوسف سلمان سويد، وسلمان محمد فضول؛ (المغار) أمين عساقلة، وهايل عساقلة؛ =

من الصعب تقدير توزيع أصوات الدروز بين الأحزاب، إلاّ إن تقديراً مستنداً إلى نتائج الانتخابات التي نشرها المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي ، يشير إلى أن عدد المصوتين للقائمة الشيوعية الجديدة (راكح) في القرى التي يسكنها دروز (وضمنها القرى المختلطة) وصل في انتخابات سنة 1965 إلى نحو 1000 صوت، ربما كان عدد أصوات الدروز منها نحو 500 صوت.[60]

أقلقت هذه النتائج ناشطي حزب العمل (مباي) الحاكم الذي دعا بعد الانتخابات شباباً دروزاً من مؤيديه إلى إقامة تنظيم درزي يسعى لحل مشكلات الطائفة عن طريق «الاندماج» في حياة الدولة. وبمبادرة من سلمان ذيب فرج، معلم من قرية يانوح، شكل هؤلاء لجنة من 13 مندوباً من القرى الدرزية، يهدف التحضير لعقد مؤتمر المثقفين الدروز العام في مقام الخضر في كفر ياسيف، في 26 آب/ أغسطس 1966. ومع أن نبيه القاسم – ابن عم الشاعر سميح القاسم – اتهم أمنون لين (1924 – 2016)، رئيس الدائرة العربية في الهستدروت وأحد زعماء حزب العمل (مباي) بأنه صاحب فكرة عقد هذا المؤتمر،[61] إلاّ إن سلمان فرج اتهم لين بأنه كان في البداية يسعى لإفشال المؤتمر أو على الأقل تأجيله لكي يتم تنظيمه من جانب مؤسسات حزب العمل. ولهذا اشترط لين أن يُضاف اسما فرحان طريف وأمل نصر الدين – وهما موظفان في الدائرة العربية في الهستدروت – إلى اللجنة التحضيرية للمؤتمر. وألقى سلمان فرج كلمة افتتاح المؤتمر التي دعا فيها إلى «إيجاد السبل التي توصل الطائفة الدرزية إلى المساواة التامة.» وبعد التداول بشأن هذه السبل، توصل المجتمعون إلى «خريطة طريق»، لخصها هذا الأخير على النحو التالي: «1– إن رجالات الطائفة الدرزية رسموا طريق التفاهم والتعاون والإخاء مع الشعب اليهودي في البلاد، وكانت نتيجة هذا التفاهم والتعاون انخراط الشباب الدروز في الجيش الإسرائيلي، ومن ثم طُبق عليهم قانون التجنيد الإلزامي

= (بيت جن) محمد حسين نفاع، وسعيد قاسم قبلان، ومحسن أبو طافش؛ (أبو سنان) فلاح هزيمة.

60 التقديرات مستندة إلى نتائج الانتخابات، كما نشرها المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي: نتائج انتخابات سنة 1965، مجلدان (القدس: 1967).

61 نبيه القاسم، «واقع الدروز في إسرائيل» (القدس: مطبعة الأيتام الإسلامية الصناعية، 1976)، ص 49.

الذي نرى فيه واجباً وطنياً... 2- إن عدم دمج الدروز وإلحاقهم في دوائر الأقليات نعتبره تميزاً واضحاً.... وبذلك اعتُبرَ الدروز كغيرهم من الأقليات وتجاهلت السلطة خدماتهم وتضحياتهم وأبعدتهم عن الاندماج في حياة الدولة.... 3- لهذا فإن الطريق الوحيد الذي يوصل الطائفة الدرزية إلى المساواة التامة هو الانضمام إلى الوزارات مباشرة، وبذلك يتم الاندماج في حياة الدولة وينال الدروز حقوقهم كاملة إسوة بالأخوة اليهود.»[62]

ربما كان أمنون لين في البداية متخوفاً من عقد هذا المؤتمر لكي يمنع تسلل شباب دروز يمثلون الفريق العروبي في الطائفة. وظهر هذا التخوف في مقابلة أجراها معه الصحافي إيلي إليعاد في سلسلة مقالات بعنوان «الدروز في إسرائيل»، نشرها في صحيفة «هآرتس» في تشرين الثاني/نوفمبر 1966. وعبّر إليعاد نفسه في هذه السلسلة عن القلق إزاء عدم وجود «وعي درزي»، إذ إن مناهج التعليم في المدارس الدرزية «غير ملائمة للدروز، لأنها تحتوي على فصول تمجد أبطال العرب.»[63] أمّا أمنون لين، فقد زعم أن «دولة إسرائيل لم تُحسن استغلال التقدم الذي حصلت عليه الطائفة الدرزية نتيجة تجنيد شبابها في الجيش.... ونحن بهذا نجلب لأنفسنا نتائج خطرة.... يجب أن نغرس في أفئدة الشباب الدروز فكرة درزية إسرائيلية»، و«وقف مسار 'عربنة' الدروز [تحويل الدروز إلى عرب] التي ظهرت بين الشباب.... ويجب أن يكون واضحاً لأصحاب القرار أنه من دون سياسة محددة جيداً في المستقبل، فإن كل التدريبات التي يتلقاها الدروز في الجيش وكل بندقية [يحملها درزي].... يمكن أن تشكل خطراً على الدولة.» ثم أضاف أن «مجموعة من الشباب تحاول الآن صوغ عناصر هذا الوعي الدرزي الإسرائيلي كتابياً.... كجزء من البحث عن هذا الوعي الذي عبّر عنه مؤتمر المثقفين الدروز الذي عُقد في كفر ياسيف، في 26 آب/أغسطس 1966، وانتخب لجنة من 39 عضواً وأصدر بياناً بشأن ذلك.»[64]

62 انظر: فرج، مصدر سبق ذكره، ص 82 - 85.

63 إيلي إليعاد، «الدروز في إسرائيل» (جزء 2) «هآرتس»، 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1966.

64 المصدر نفسه، (جزء 3) «هآرتس»، 14 تشرين الثاني/نوفمبر 1966. جزء من نص المقابلة نقله أيضاً، القاسم، مصدر سبق ذكره، ص 49.

عقد أعضاء الهيئة الإدارية التي انبثقت من مؤتمر المثقفين الدروز اجتماعين، في 25 أيلول/ سبتمبر وفي 27 تشرين الأول/ أكتوبر 1966، قرروا فيهما إنشاء منظمة الرابطة الدرزية[65] التي انضم إلى صفوفها، أيضاً، منير فارس الذي كان بين الدروز العروبيين الذين وقّعوا «نداء إلى الدروز» قبل انتخابات 1965. وفي اجتماع عُقد في مدينة عكا، في 1 كانون الثاني/ يناير 1967، أعلن أعضاء الهيئة الإدارية قيام الرابطة رسمياً، ليحصلوا، بعد أسبوعين، على الموافقة القانونية. ويذكرنا دستور الرابطة بكلام أمنون لين بشأن «تطوير وعي درزي إسرائيلي»، إذ جاء في بنده الثالث أن «غاية الرابطة الدرزية.... تحقيق المساواة.... [و]وضع برنامج ومنهج تثقيفي تعليمي.... يتناسب مع إمكان المحافظة على الصبغة الدرزية وعلاقتها الودية مع الشعب الإسرائيلي.... [و] تثقيف الشبيبة الدرزية وتربيتهم تربية وطنية إسرائيلية.»[66]

واستجابة لدعوة أمنون لين إلى «تطوير وعي درزي إسرائيلي»، اجتمع، بعد شهر من انتهاء الحرب في سنة 1967، ستة معلمين في نادي الهستدروت في دالية الكرمل، طرحوا خلال الاجتماع مسألة التعليم في القرى الدرزية التي كان معظم معلميها مسلمين ومسيحيين (نحو 55٪).[67] ووجّه هؤلاء رسائل إلى سلمان فرج، المبادر إلى إقامة الرابطة الدرزية، وطلبوا منه الضغط على وزارة المعارف لكي تستبدل المعلمين غير الدروز بآخرين دروز في المدارس الدرزية، وأن تُدخل مناهج تعليم جديدة لتعريف الدروز بتراثهم وعاداتهم.[68] وعلى الرغم من كل هذه المحاولات لاحتواء القوى العروبية في الطائفة، فإن احتجاجها اشتد بعد حرب 1967، الأمر الذي دعا ليفي إشكول (1895 – 1969)، رئيس الحكومة إلى دعوة «زعماء الطائفة

65 أوراق المنظمات الدرزية، محاضر جلستي 25 أيلول/ سبتمبر و27 تشرين الأول/ أكتوبر 1966.

66 لمزيد عن إقامة الرابطة ونص دستورها، انظر: فرج، مصدر سبق ذكره، ص 87 – 96.

67 التقديرات مستندة إلى كتاب أصدرته وزارة المعارف، «هتبتحوت هحينوخ بعيده هدروزيت بيسرائيل» («تطور التعليم عند الطائفة الدرزية في إسرائيل») (القدس: وزارة المعارف، حزيران/ يونيو 1969).

68 الأرشيف الدرزي، ملف «الرابطة الدرزية» رسالة بتوقيع ستة معلمين، 5 تموز/ يوليو 1967، ورسالة بتوقيع أربعة منهم، 22 تموز/ يوليو 1967.

الدرزية» إلى لقاء، في 10 تشرين الأول/أكتوبر 1967، ليعدهم: «من الآن فصاعداً لن يحتاج الدروز إلى الدائرة الخاصة التي تعالج أوضاع الأقليات وسوف يتبعون مباشرة لدوائر الدولة العامة»، مستخدماً التعبير التالي بالعبرية: «كمونو كموخم» (مثلنا مثلكم).[69] وبينما رحّب أعضاء «الرابطة الدرزية» بهذا «الوعد»،[70] فقد رأى فيه الدروز العروبيون وعداً هدفه ذر الرماد في العيون فحسب.[71]

بعد هذا الوعد، توسعت دائرة رافعي شعار «الاندماج»، لتشمل ناشطين آخرين في حزب العمل (مباي)، منهم زيدان عطشة، وفايز عزام، وعاطف كيوف، وفاضل منصور (من عسفيا)، ومحمد رمال (من يركا)، وقسم منهم أسس خلية الشباب الدروز في هذا الحزب، بهدف الضغط على قيادته لكي تمنح الدروز بطاقات عضوية رسمية على غرار البطاقات التي يحملها أعضاؤه اليهود، معتبرين ذلك خطوة على طريق مساواتهم ودمجهم في إسرائيل. ودفع هذا التوسع سكرتير ورئيس الرابطة الدرزية إلى دعوة مؤيدي الحزب إلى توحيد الجهود بهدف الحصول على عضوية كاملة رسمية فيه.[72] لكن هذا الطلب اصطدم بتحفظات أمنون لين، عبّر عنها في تقريره (المكون من 93 صفحة) عن أعمال اللجنة لشؤون العرب التي ترأسها. ومع أنه عاد إلى طرح مسألة تأثير «المتطرفين» الدروز الذين «بدأوا ينفون هويتهم الدرزية الفئوية واستقلالية الديانة الدرزية»،[73] إلاّ إنه تحفظ من منح دروز بطاقة حزبية رسمية إسوة بسائر اليهود، معللاً ذلك على النحو التالي: «لا شك في أن منح العرب شعوراً بأنهم أعضاء.... [في الحزب] له أهمية جمة.... لكن من الواضح أن الموضوع ليس بسيطاً

---

69 جريدتا «دافار» و«معاريف»، 11 تشرين الأول/ أكتوبر 1967.

70 الأرشيف الدرزي، ملف «الرابطة الدرزية»، بيان الرابطة، 13 تشرين الأول/ أكتوبر 1967.

71 جريدة «الاتحاد»، 13 تشرين الأول/ أكتوبر 1967.

72 الأرشيف الدرزي، ملف «الرابطة الدرزية»، رسالتان من منير فارس سكرتير الرابطة إلى سلمان فرج رئيسها، 9 أيار/ مايو و11 حزيران/ يونيو 1968؛ دعوة منير فارس إلى توحيد الجهود، 10 تموز / يوليو 1968.

73 أمنون لين، «راشي براكيم لديوني هفعده لعنينيم عربييم» («رؤوس أقلام لمناقشة لجنة الشؤون العربية»)، حزب العمل، 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1968، ص 90.

على الإطلاق.... فربما نجد أنفسنا نضر بالموضوع نفسه وبالعرب.»[74]

وبينما عزز الشباب الدروز العروبيون قوتهم قبل انتخابات الكنيست السابعة التي جرت في 28 تشرين الأول/أكتوبر 1969، كثف رافعو شعار «الاندماج» من مؤيدي حزب العمل (مباي) نشاطهم فيما سموه «النضال» من أجل المساواة التي وعدهم بها ليفي إشكول، مطالبين بالحصول على البطاقات الرسمية لهذا الحزب، وترشيح شاب في قائمة الحزب الرئيسية، لكن قيادة هذا الحزب أبقت الشيخ جبر مرشحاً في القائمة العربية التابعة له، واعدة رافعي شعار «الاندماج» منح العرب وضمنهم الدروز بطاقات الحزب الرسمية بعد الانتخابات.[75] وكان إعلان نتائج الانتخابات صادماً للحزب الحاكم، إذ قفز عدد المصوتين للقائمة الشيوعية الجديدة في القرى الدرزية بصورة ملحوظة، وخصوصاً في القرى التي تسكنها أغلبية درزية (بيت جن، ويركا، ودالية الكرمل، وعسفيا) من 190 صوتاً في سنة 1965 إلى 610 أصوات في سنة 1969. وإذا أضفنا أصوات الدروز في بلدات مختلطة السكان، مثل المغار والرامة وأبو سنان وشفاعمرو، يكون عدد أصوات الدروز للقائمة الشيوعية قد وصل ربما إلى 1100 صوت، كما قدره غابرييل بن – دور في دراسته التي أشرنا إليها في مقدمة هذا الكتاب، معتبراً هذا العدد مؤشراً إلى عدم رضى الدروز عن سياسة حزب العمل (مباي).[76] وقد شكّل هذا العدد نحو 10٪ من مجمل أصوات الدروز التي اعتبرها دارس إسرائيلي آخر نسبة عالية.[77]

---

74 المصدر نفسه، ص 87.

75 جريدة «الأنباء»، 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1969.

76 تعتمد المقارنة بين انتخابات 1965 وانتخابات 1969 على المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي: نتائج انتخابات سنة 1965، مجلدان (القدس: 1967) وعلى معلومات جمعها القاسم، مصدر سبق ذكره، ص 79. انظر: تقدير بن – دور لنتائج انتخابات 1969:
Gabriel Ben-Dor, *The Druzes in Israel: A Political Study* (Jerusalem: The Magnes Press, The Hebrew University, 1979), p. 155.

77 انظر مثلاً: أوري شطندل، «عربيي يسرائيل بين بطيش لسدان» («عرب إسرائيل بين مطرقة وسندان») (القدس: أكدُمون، 1992)، ص 124.

لم تُثر هذه النتائج «استغراب» صحف حزب العمل (مباي) فحسب،[78] بل صحف أُخرى أيضاً. ففي 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1969، نشرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» مقالة بعنوان «حتى أنت يا بروتوس» - في إشارة واضحة إلى الدروز الذين صوتوا للقائمة الشيوعية - داعية مثقفيهم إلى التعاون مع السلطات الإسرائيلية لتحسين «الصورة» في أعين المواطنين اليهود.[79] وفي 7 كانون الثاني/يناير 1970، نشرت جريدة «معاريف» رأي فايز عزام (أحد الناشطين الداعين إلى «الاندماج») في تعاظم التأييد للحزب الشيوعي، ذكَرَ فيه مسؤولي حزب العمل (مباي) قائلاً: «لقد نبهنا إلى خطورة [ذلك] قبل الانتخابات»، ونصح لهم التعاون مع «القوى الإيجابية» في الطائفة، محملاً رؤساء الدائرة العربية في حزب العمل مسؤولية «فشل سياستهم في الوسط الدرزي.»[80] وبعد شهر تقريباً، كتب زيدان عطشة (ناشط آخر) رسالة مفتوحة إلى قادة حزب العمل (مباي)، انتقد فيها سياسة مستشار رئيس الحكومة لشؤون الأقليات (العرب)، متهماً إياه بإفشال اندماج الطائفة الدرزية، وسد أبواب الوظائف أمام مثقفيها.[81]

سادساً: محاولات احتواء تصاعد قوة التيار القومي

استطاع الشباب الداعون إلى «الاندماج»، في أيلول/سبتمبر 1970، تحصيل وعد جديد من رئيسة الحكومة غولدا مئير (1898 - 1978)، إذ قالت: «من الآن فصاعداً لن يكون الدروز تابعين للدوائر الخاصة التي تعالج الأقليات.... وسيكونون إسرائيليين في جميع الأمور.» لكن هذا الوعد ظل حبراً على ورق، وهو ما دفع أعضاء الرابطة الدرزية التي أصبح اسمها في سنة 1970 المنظمة الدرزية في إسرائيل وأعضاء خلية حزب العمل (مباي) إلى المطالبة بتحقيق هذا الوعد الجديد، متهمين مستشار رئيس

78 انظر مثلاً: مقالتين كتبهما يوئيل دار في صحيفة «أومر»، 26 شباط/فبراير 1970، وفي صحيفة «دافار»، 15 أيار/مايو 1970.

79 «يديعوت أحرونوت»، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1969. انظر أيضاً: القاسم، مصدر سبق ذكره، ص 79.

80 «معاريف»، 7 كانون الثاني/يناير 1970. انظر أيضاً: القاسم، مصدر سبق ذكره، ص 81 - 82.

81 جريدة «الأنباء»، 13 شباط/فبراير 1970.

الحكومة لشؤون الأقليات (العرب) بالتآمر مع القيادات التقليدية لمنع اتخاذ أي خطوة عملية تؤدي إلى تطبيقه، كما عبّر عن ذلك فاضل منصور في إحدى مقابلاته الصحافية.[82] وبدلاً من أن تفي بالوعد بإخراج الدروز من الدوائر العربية، عيّنت حكومة إسرائيل، في آب/ أغسطس 1971، هذا المستشار لمعالجة مسألة دمج الدروز في دوائر الدولة العادية. وفي رسالة إلى أعضاء المنظمة الدرزية في إسرائيل، اعتبر مدير مكتب غولدا مئير أن تعيين المستشار «لا يتناقض مع القرار السابق [في أيلول/ سبتمبر 1970].»[83]

خلال سنة 1971، اشتد النقاش بين فريق شباب الدروز الداعين إلى «الاندماج» – المنتظرين من حكومة إسرائيل تحقيق «وعود» ليفي إشكول وغولدا مئير – وفريق شباب الدروز الساعين لدمج نضال الطائفة الدرزية في نضال سائر الطوائف العربية. وبما أن هذا الفريق الأخير كان يعارض أي نشاط درزي طائفي فئوي، فقد رأى بعين الريبة صدور مجلة «الهدى»، في نهاية سنة 1971، التي كان يحررها فايز عزام، وصدور مجلة «الدروز»، في بداية سنة 1972، التي كان يحررها المحامي كمال القاسم (من الرامة). لكن بعض أعضاء هذا الفريق بدأ بنشر مقالات في المجلتين، معتقداً أنه من الخطأ ترك «الميدان لحميدان»، محاولاً التأثير في أبناء الطائفة، كما عبّر عن ذلك نبيه القاسم الذي شارك في تحرير الزاوية الأدبية في مجلة «الهدى» لمدة سنة.[84] وعلى الرغم من ذلك، فقد بقيت مجلة «الهدى»، في معظم مقالاتها تعبّر عن أراء كتّاب الفريق الداعي إلى «الاندماج». فمثلاً نشر زيدان عطشة، في العدد الثاني منها مقالة، استخدم فيها خطاباً يربط بين المطالبة بالمساواة والخدمة العسكرية الإجبارية.[85] وفي العدد الثالث من المجلة، عاد فايز عزام فاستخدم الخطاب نفسه، منتقداً زعماء الدروز الذين أهملوا مسألة المساواة.[86]

---

82 مقابلة مع فاضل منصور، صحيفة «لَمرحاف»، 1 أيلول/ سبتمبر 1970.

83 الأرشيف الدرزي، ملف «الرابطة الدرزية» رسالة، من ديوان رئيس الحكومة إلى «المنظمة الدرزية في إسرائيل»، 22 آب/ أغسطس 1971.

84 القاسم، مصدر سبق ذكره، ص 114 – 115.

85 زيدان عطشة، «التجنيد الإلزامي والطائفة الدرزية»، مجلة «الهدى»، العدد 2 (شباط/ فبراير 1972).

86 فايز عزام، افتتاحية، «الهدى»، العدد 3 (نيسان/ أبريل 1972).

في بداية سنة 1972، وزع الشيخ فرهود فرهود بياناً، دعا فيه الشباب الدروز إلى رفض التجنيد الإجباري، ومقاومة مصادرة الأراضي، وطالب بالاعتراف بعيد الفطر عيداً رسمياً للدروز، وشجب استخدام زيارة مقام النبي شعيب لأغراض سياسية.[87] وفي 10 آذار/ مارس 1972، دعا الشيخ فرهود شباب الفريق العروبي إلى بيته، ليعلنوا منه إنشاء لجنة المبادرة الدرزية، وأصدروا بيانهم الأول الذي عبّروا فيه عن التناقض بين ضريبة الدم التي يدفعها الدروز وسرقة الأرض وسياسة التمييز.[88] وفي محاولة لإجهاض نشاط لجنة المبادرة، ألقت السلطات القبض على بعض الأعضاء بحجة التحريض، وهو ما دفعهم إلى توزيع منشور، في تشرين الأول/ أكتوبر 1972، بعنوان «لا يزيدنا العنف إلاّ عنفواناً»، تعهدوا فيه مواصلة «النضال ضد التجنيد الإجباري» و«مصادرة الأراضي».[89]

لم تُثر موجة احتجاج الدروز المتصاعدة في سنة 1972 اهتمام الصحف العبرية فحسب، بل اهتمام أكاديميين أيضاً حاولوا «فهم» أسبابها، إذ نشر يهودا أوليفا، مدرّس في جامعة بار - إيلان، دراسة في مجلة «مدينه وممشل» (تُرجمت لاحقاً إلى الإنكليزية وقد أشرنا إليها في مقدمة الكتاب)، زعم فيها أن أسباب هذه الموجة تعود إلى تغيرات اجتماعية أضعفت الهوية الطائفية، مقترحاً «التعاون بين الدولة وعناصر معينة داخل المجموعة الدرزية الإسرائيلية يمكن أن يولد وعياً درزياً إسرائيلياً.»[90]

لكن موجة الاحتجاج ازدادت، خلال سنة 1973، لتتجلى في انتخابات الكنيست الثامنة التي جرت في 31 كانون الأول/ ديسمبر 1973، أي بعد شهرين من حرب رمضان/ الغفران. وحصلت القائمة الشيوعية في هذه الانتخابات على أكثر من 2000 صوت درزي،[91] أي نحو 18٪ من مجمل المصوتين الدروز. وإذا أضفنا إلى هذا

87 الأرشيف الدرزي، ملف «لجنة المبادرة الدرزية» (غير مؤرخ ربما في بداية سنة 1972).

88 المصدر نفسه، «بيان إلى أبناء طائفتنا الدرزية وإلى الرأي العام في إسرائيل»، آذار/ مارس 1972.

89 المصدر نفسه، «بيان لا يزيدنا العنف إلّا عنفواناً»، تشرين الأول/ أكتوبر 1972.

90 Oliva Yehuda, «Political Involvement of the Druze in Israel,» in *The Druze, A Religious Community in Transition,* edited by Nissim Dana (Jerusalem; London; Montreal: Turtledove Publishing, 1980), p. 133.

91 انظر: شطندل، مصدر سبق ذكره، ص 124.

العدد نحو 900 صوت – حصلت عليه أحزاب يسارية على يسار حزب مباي – نصل إلى نتيجة أن نحو 26٪ من المقترعين الدروز تمردوا على الزعماء التقليديين، وعلى رعاتهم الصهيونيين من أصحاب القرار في حزب مباي الحاكم. ورداً على تعاظم موجة الاحتجاج المرافقة صعود القوى الدرزية العروبية، بادر يوسف نصر الدين إلى إقامة الحلقة الصهيونية الدرزية التي أصبح اسمها في سنة 1975 «الحركة الدرزية الصهيونية». ووصل الخلاف بين الداعين إلى الاندماج والقوى العروبية إلى أوجه في زيارة مقام النبي شعيب في 25 نيسان/ أبريل 1974، فقد تظاهر مؤيدو لجنة المبادرة الدرزية ضد حضور يتسحاق رابين مراسيم الزيارة، رافعين شعارات ضد سياسة التمييز، ومطالبين بإلغاء التجنيد الإجباري ووقف مصادرة الأراضي والاعتراف الرسمي بعيد الفطر.[92]

في نشرة بعنوان «الهدف»، في أيار/ مايو 1979، عرض يوسف نصر الدين الناشط المركزي في الحركة الدرزية الصهيونية أسباب حركته وأهدافها: «بعد حرب الغفران في سنة 1973، ارتفعت أصوات القوى السلبية بين الدروز المطالبة بإلغاء التجنيد الإجباري»، والداعية إلى الاندماج في «القومية العربية المتطرفة». ودفعت هذه الأصوات «القوى الإيجابية» في الطائفة «إلى المبادرة في إقامة الحركة الصهيونية الدرزية.»[93] وفي العدد الثالث لنشرة «الهدف»، كرر يوسف نصر الدين أهداف حركته على النحو التالي: 1 – وقف تأثير القوى السلبية في الدروز؛ 2 – إيجاد إطار واسع لتعريف اليهود بالتعاون المثمر بين الدروز واليهود قبل قيام الدولة وبعده؛ 3 – إقامة علاقات مباشرة بين الدروز والسلطات من دون تدخل الوسطاء؛ 4 – جعل الدافع الأيديولوجي العنصر الأساسي في التعليم الدرزي المنهجي واللامنهجي.[94]

---

92 انظر وصف تظاهرة الدروز العروبيين خلال زيارة مقام النبي شعيب في 25 نيسان/ أبريل 1974، أسبابها وتداعياتها: القاسم، مصدر سبق ذكره، ص 143 – 153.

93 يوسف نصر الدين، «تأسيس الحركة الدرزية الصهيونية»، «الهدف»، العدد 1 (أيار/ مايو 1979)، ص 5.

94 يوسف نصر الدين «افتتاحية»، «الهدف»، العدد 3 (تموز/ يوليو 1983)، ص 4.

أثار صعود تيار قومي عربي في صفوف الدروز المتمثل في إقامة لجنة المبادرة الدرزية مخاوف أصحاب القرار في المؤسسات الإسرائيلية ومخاوف زبائنهم داخل الطائفة الدرزية، وهو ما دفع الأكاديميين الإسرائيليين إلى دراسة أسباب هذا الصعود. وزعم بن- دور (المذكور سابقاً) أن «القومية العربية، كأيديولوجيا، الممثلة في القائمة الشيوعية الجديدة (راكح)، هي.... السبيل لاحتجاج المستائين. وقد اختار هذا المسار على الأقل أحد المثقفين الرواد، الشاعر سميح القاسم من الرامة.... بينما هو واحد من القليلين الذين اختاروا هذا السبيل، فإن معضلة اتفاق [الدروز] على هوية واحدة تتفاقم نتيجة ظهور شريحة مثقفة جديدة.»[95] ثم أضاف أن متبنّي الهوية القومية العربية بين الدروز هم قليلون وهم من «الخاسرين والمحبطين الذين لا يرغبون في مشاركة الاتجاه الرئيسي في السياسة الدرزية.»[96] وفي مقالة يهوشواع تيتلباوم (المذكور في مقدمة هذا الكتاب) التي كرسها لدراسة «لجنة المبادرة الدرزية»، زعم أن «التطرف» الذي برز في نشاط أعضائها ناتج من «التطرف العام للسكان العرب في إسرائيل»، لا من الهوية الدرزية الأصلية التي تقوم على ممارسة التقية التي تقود إلى الانتهازية السياسية.[97] وتذكرنا مقاربتا بن- دور وطيطلبوم تجاه صعود تيار درزي يعبّر عن هويته العربية بمقالة صحيفة «يديعوت أحرونوت» بعد انتخابات سنة 1969 بعنوان «حتى أنت يا بروتوس» التي زعمت أن ظهور خطاب قومي عربي عند الدروز هو منافٍ للخطاب الذي تعوّد الإسرائيليون سماعه. وقد دفع هذا الخطاب العروبي أرنولد شيرمان، أحد الكتّاب المهتمين بالدروز إلى استجواب رفيق حلبي، صحافي درزي من دالية الكرمل، بشأن «من هو الدرزي؟» ليسمع منه أن الدروز في إسرائيل «يعانون أزمة هوية.... مشكلتنا هي نحن أنفسنا. نحن ببساطة

95 Gabriel Ben-Dor, op. cit., p. 119.

96 Ibid., p. 171.

97 Joshua Teitlbaum, «Ideology and Conflict in the Middle East Minority: The Case of the Druze Initiative Committee in Israel,» *Orient*, vol. 24 (1985), pp. 342, 347.

لا نعرف من نحن.»[98]

وبينما أدلى الأكاديميون الإسرائيليون بدلوهم في البحث عن مظاهر ما سموه «أزمة الهوية» عند الدروز، راح أصحاب القرار السياسي الإسرائيليون يبحثون عن وسائل لصد موجة «الاحتجاج عند الدروز» التي أبرزتها نتائج انتخابات سنة 1973. ولهذا قرر هؤلاء، في سنة 1974، تعيين لجنتين لتقصي أوضاع الدروز الاقتصادية والسياسية والثقافية، ووضع خريطة طريق لمعالجة «المشكلة الدرزية»: اللجنة الأولى عيّنها الكنيست، في 21 كانون الثاني/يناير 1974 – أي بعد ثلاثة أسابيع من هذه الانتخابات – برئاسة أبراهام شخترمان (1910 – 1986)، وضمت خمسة أعضاء كنيست، معلنة أنها «لجنة مشتركة في البحث في موضوع ضرورة العمل العاجل لتأمين علاقة الصداقة بين الدروز واليهود.» وفي 25 أيار/مايو 1975، أصدرت هذه اللجنة تقريرها بعنوان «من أجل تعزيز الطائفة الدرزية في إسرائيل».[99] أمّا اللجنة الثانية، فقد عيّنها مستشار رئيس الحكومة لشؤون الأقليات (العرب) برئاسة غابرييل بن – دور، المحاضر في قسم العلوم السياسية في جامعة حيفا، وضمت فايز عزام وسلمان فرّاج المحررَين المركزيين في مجلة «الهدى» الدرزية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1974، أصدرت لجنة بن – دور تقريرها. وخلال أعمال اللجنتين، عقد أعضاؤهما جلسات مشتركة، تبادلوا فيها «الأفكار والاقتراحات». ومع أن أمنون لين (المذكور سابقاً) لم يكن عضواً في لجنة الكنيست، إلاّ إنه كان على اتصال دائم بأعضائها، يزودهم باقتراحاته في إيجاد «وعي درزي إسرائيلي» وبمعلومات كسبها من تجربته خلال نشاطه السياسي بين الدروز.[100]

---

98 انظر:

Arnold Sherman, *The Druze* (Tel Aviv: Bazak Publishers, 1975), pp. 74-79.

99 أرشيف الدولة 13012/ 1320/ 1/ ج ل، تقرير [لجنة الكنيست]، «من أجل تعزيز الطائفة الدرزية في إسرائيل»، 25 أيار/ مايو 1975؛ انظر أيضاً: كنيست إسرائيل، مركز المعلومات (القدس، حزيران/ يونيو 1975).

100 أرشيف الدولة 13012/ 1320/ 1/ ج ل، تقرير [لجنة بن - دور] «بحث مشاكل الدروز في إسرائيل»، تشرين الثاني/ نوفمبر 1974؛ انظر الترجمة العربية للتقرير في مجلة «الهدى» في الأعداد التالية: 27 (نيسان/ أبريل 1975)، 29 (حزيران/ يونيو 1975)، 30 و31 (كانون الأول/ ديسمبر 1975).

سابعاً: فصل التعليم الدرزي عن التعليم العربي

استهلت «لجنة بن – دور» تقريرها بتعريف مَن هم الدروز: «مع أن لغتهم هي العربية، وهم عرب في الثقافة والتاريخ والتقاليد.... إلاّ إنهم يتمتعون بتضامن طائفي درزي قوي.... يُعبّر التجنيد الإجباري في الجيش الإسرائيلي.... عن رغبة الدروز في أن يأخذوا على عاتقهم الواجبات الكاملة التي يحملها كل مواطن في الدولة.... نحن [أعضاء اللجنة] نرى أنه من الضروري إبقاء الخدمة العسكرية الإجبارية.... هذه الخدمة سوف تكتسب أهمية وقبولاً أكثر داخل الطائفة الدرزية إذا تم تشديد أكبر على الربط بين الواجبات المتساوية والحقوق المتساوية.»[101] أمّا لجنة الكنيست، فقد استهلت تقريرها بإعادة السردية التاريخية الصهيونية التي تزعم أن وجهاء الطائفة الدرزية أنفسهم طلبوا من «بن – غوريون.... تطبيق التجنيد الإجباري على الدروز.... هذه الشراكة في الدم [بين الدروز واليهود] هي شوكة في أعين أعدائنا الذين يمارسون دعاية وقحة.»[102] وأوصت اللجنتان: 1 – تحسين الأوضاع الاقتصادية؛ 2 – التساهل في «تسوية مشكلة الأراضي التي يسميها الدروز الأراضي المصادَرة»؛ 3 – إقرار خرائط هيكلية للقرى لحل مشكلات البناء؛ 4– توصيات ذات طابع اقتصادي.[103] ثم أوصت اللجنتان بنقل معالجة قضايا الدروز من الدوائر العربية إلى دوائر الحكومة العادية. واستجابة لهذه التوصية، شكلت حكومة إسرائيل، في 27 تشرين الأول/ أكتوبر 1975، لجنة خاصة، ضمت أعضاء يهوداً ودروزاً، مهمتهم التنسيق مع هذا «المستشار للشؤون العربية»، ثم عيّنت الحكومة عاموس عيران، مدير ديوان رئيس الحكومة (المذكور في الفصل السابق) رئيساً للجنة، وسلمان فلاح (مفتش في القسم العربي لوزارة المعارف) منسقاً لها.[104]

وبينما أبقت الحكومة توصيات اللجنتين المتعلقة بالقضايا الاقتصادية حبراً

---

101 لجنة بن – دور، ص 2.

102 لجنة الكنيست، ص 3 – 4.

103 انظر: لجنة بن – دور، ص 3 – 17؛ لجنة الكنيست، ص 6 – 14.

104 أرشيف الدولة 13012/ 1320/ 1/ ج ل، جلسة الحكومة، 1 حزيران/ يونيو 1975؛ قرار 702، 3 حزيران/ يونيو 1975؛ قرار 182، 27 تشرين الأول/ أكتوبر 1975.

على ورق، أخذت تطبق التوصيات المتعلقة بالتعليم الذي اعتبرته اللجنتان وسيلة في «خلق وعي درزي إسرائيلي»، إذ جاء في تقرير لجنة الكنيست: «اللجنة تؤمن بأن دولة إسَرائيل لم تُقدّر تأثير التعليم في وعي دروز إسرائيل ولم يكن عملها كافياً في تربية وغرس وعي درزي إسرائيلي عند الشباب الدروز. وهذا أدى إلى ضرر للدولة وصورتها. وعندما طُبق التجنيد الإجباري على الطائفة الدرزية كلها، كان على دولة إسرائيل أن تعرف أيضاً أنها بحاجة إلى تشجيع المثقفين على تطوير وعي درزي إسرائيلي كقاعدة إدراكية– أيديولوجية يمكّنها من تزويد الشباب الدرزي بالتفسير المنطقي والخلفية السيكولوجية بهدف التماهي التام مع الدولة واستعدادهم للمحاربة من أجلها، وفي الوقت نفسه المحافظة على الخصوصية الدرزية.... وتحضير منهج تعليمي درزي مستقل مع نصوص خاصة هو أمر بالغ الأهمية، وسيساعد في استمرار وجود الطائفة والمحافظة على خصوصيتها.... [لذلك] على وزارة التربية والثقافة تشكيل فريق عمل خاص من مثقفين دروز ويهود يتولى مسؤولية التعليم عند الدروز بما فيها المناهج.... يجب دعوة ضباط دروز كبار في الجيش الإسرائيلي وجنود دروز معوقين لإلقاء محاضرات أمام طلاب الصفوف العليا، ويجب أن تندمج المدارس الدرزية كلها في نشاطات **الجدناع** [كتائب شبيبة في المدارس يتلقون تدريبات عسكرية تمهيدية].»[105] أمّا تقرير لجنة بن– دور فقد اعتبر: «أهم شرط من الشروط المسبقة في الجهود التي تقود إلى الحصول على المساواة.... هو تحضير الشاب الدرزي تحضيراً جيداً للحياة في المجتمع الإسرائيلي، في قريته، وفي الجيش، وفي أماكن العمل.... بحيث يرتكز هذا التحضير بصورة أساسية على الإطار التعليمي.» ولذلك أوصى التقرير بإدخال «مناهج تعليمية خاصة ذات طابع درزي إلى المدارس.... ويمكن بعد إدخال هذه المناهج أن نتوقع حل جزء من مشكلة الهوية، وربما أيضاً حل جزء من مشكلة الشعور بالإحباط النابع من عدم الوضوح في قضايا متعلقة بالهوية. لذلك توصي اللجنة بإدخال هذه المناهج في أسرع وقت ممكن.»[106]

---

105 لجنة الكنيست، ص 10 – 11.

106 لجنة بن – دور، ص 22.

وقبل أن تنشر لجنة بن – دور توصياتها، تسربت أخبار خطة فصل التعليم الدرزي عن التعليم العربي إلى مسامع أعضاء لجنة المبادرة الدرزية الذين شنوا حملة مسبقة لمنعه، مستعينين بلجنة الطلاب العرب الجامعيين وبالشيخ أمين طريف الذي عبّر، قبل شهر من صدور التقرير، عن تخوفه من تبنّي مناهج تعليمية جديدة «تضر بجوهر الطائفة» وتكشف أسرار معتقداتها.[107] لكن، وزارة المعارف قررت الاستجابة لتوصيات لجنة بن – دور من دون أن تأخذ في الحسبان تحفظات الشيخ أمين طريف. ففي 31 كانون الأول/ ديسمبر 1974 (أي بعد شهر تقريباً من صدور تقرير هذه اللجنة)، أرسل إليعاد بيلد (1927 –)، مدير مكتب وزارة المعارف، رسالة إلى موظفي وزارة المعارف في مختلف الألوية، أخبرهم فيها ما يلي: «كجزء من هدف وزارتنا في تشجيع خصوصية الطائفة الدرزية.... أُقيمت.... لجنة.... للتربية والثقافة الدرزية، وسوف تبدأ عملها في 1 كانون الثاني/ يناير 1975. وقد عُيِّن سلمان فلاح رئيساً لها، وستكون مهمتها الرئيسية إعداد المناهج.... وبرنامج تدريب للمعلمين، واستحداث إطار تدريب ما قبل الجيش، لإعداد الشباب الدروز للخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي، وتعزيز وعي درزي في المدارس الدرزية واليهودية.»[108] وفي بداية سنة 1975، عقدت لجنة إعداد مناهج التعليم الدرزي جلساتها الأولى برئاسة سلمان فلاح. ولم أعثر في الأرشيفات سوى على بروتوكول الجلسة الرابعة التي عُقدت، في 4 شباط/ فبراير 1975، والتي تركز فيها النقاش بشأن إعداد منهج التراث الدرزي. ويُظهر هذا البروتوكول، أن مفهوم التراث الدرزي عند الأعضاء الدروز المشاركين في هذه اللجنة لم يكن واضحاً، الأمر الذي استدعى تدخل مدير السكريتارية البيداغوجية في وزارة المعارف وأحد أعضاء اللجنة من اليهود، الذي قال: «يجب على كل إنسان أن يعرف تراثه، وبالتالي كل معلم يجب أن يدرس مادة التراث الدرزي.... أولاً عليكم أنتم [الأعضاء الدروز في اللجنة] أن تحددوا [مفهوم التراث الدرزي]، مثل

---

107 أرشيف الدولة 13012/ 1320/ 1/ ج ل، رسالة من الشيخ أمين إلى وزير المعارف، 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1974.

108 المصدر نفسه، إليعاد بيلد إلى مديري ألوية وأقسام وفروع وزارة التربية، 31 كانون الأول/ ديسمبر 1974.

الفولكلور، والتاريخ، والأدب، والمزايا والفضائل الدرزية، والأعياد وإلخ.... ومن بعد ذلك تحويلها إلى قواعد إرشادية.... ومن ثم تقديم برنامج مفصل.»[109]

بعد هذه الجلسات التمهيدية للجنة التربية والثقافة الدرزية، قدم سلمان فلاح استقالته من وظيفته التي شغلها في قسم المعارف العربي، ليتولى رسمياً، في 20 آذار/ مارس 1975، رئاسة دائرة لجنة المعارف والثقافة للدروز وهو الاسم الرسمي الجديد للجنة، ثم شكّل أول طاقم عمل لهذه الدائرة.[110] وقد عقد أعضاء هذا الطاقم، حتى بداية سنة 1976، ثلاث جلسات تمهيدية، ناقشوا فيها «تعريف الثقافة الدرزية»، محاولين إيجاد خصائص ثقافية لا خلط بينها وبين الثقافة العربية. ولمّا صعب على هذا الطاقم إيجادها، اقترح سلمان فرج (المذكور سابقاً) أن يُشار في هذا التعريف إلى مصطلح «الثقافة العربية»، تحاشياً لنقد شرائح عديدة من أبناء الطائفة.[111] وبعد تشكيل الطاقم الأول في دائرة المعارف الدرزية، شكّل سلمان فلاح لجنة التراث التي ترأسها فايز عزام، وضمت غابرييل بن - دور، وشكيب صالح، مؤرخ درزي، وسلمان فلاح نفسه، وصالح الشيخ، معلم محسوب على مشايخ الدين. وبعد ثلاث جلسات في البحث عن خصوصيات التراث الدرزي، توصلت اللجنة إلى قواعد إرشادية بهدف تحويلها إلى مادة تعليمية مفصلة وهي: «الشرف الدرزي، وشرف المرأة، والبطولة، والشعر، والقصص الشعبية»، ثم قررت تبنّي الأعياد التي اعترفت بها الحكومة الإسرائيلية سابقاً، لتكون مادة تعليمية. فبينما غاب عيد الفطر عن هذه الأعياد، بقي عيد الأضحى والعيدان المستحدثان المعترف بهما: عيد النبي شعيب وعيد النبي سبلان، ثم أضافت إليهما عيدين آخرين: عيد الخضر بمناسبة الزيارة السنوية إلى مقام الخضر في قرية كفر ياسيف، وعيد اليعفوري بمناسبة الزيارة السنوية

109 الأرشيف الدرزي، ملف «التربية» العدد 1، بروتوكول جلسة 4 للجنة التربية والثقافة الدرزية، 4 شباط/ فبراير 1975.

110 المصدر نفسه، نص استقالة سلمان فلاح، 20 آذار/ مارس 1975.

111 أرشيف الدولة 13012/ 1320/ 2/ ج ل، جلسة 3 للجنة «التربية والثقافة الدرزية»، 7 كانون الثاني/ يناير 1976.

لمقام اليعفوري القريب من مجدل شمس في الجولان المحتل. وبالإضافة إلى هذه القواعد الإرشادية، وجدت اللجنة من الملائم تعليم السير الذاتية للشخصيات الدرزية التالية: الأمير السيد عبد الله التنوخي (1417 – 1479)، أهم فقهاء المذهب الدرزي (من قرية عبيه في جبل لبنان) والشيخ الفاضل محمد أبو هلال (1577 – 1640)، متصوف درزي (من وادي التيم في لبنان) وسلطان باشا الأطرش (المذكور في الفصول السابقة). ولكي تكتمل مادة التراث الدرزي المقترحة، لم تنسَ اللجنة ضم موضوعات أُخرى وهي: المراحل الأولى من تاريخ الطائفة الدرزية وعقائدها الدينية؛ تاريخ دروز إسرائيل وعلاقتهم باليهود في عهد الانتداب؛ قانون المحاكم الدينية؛ أوضاع المرأة الدرزية؛ الدروز في الدول العربية؛ اندماج الدروز في إسرائيل؛ التجنيد الإجباري؛ أخيراً وعي درزي إسرائيلي.[112]

وفي الجلسة الثانية التي عقدتها دائرة لجنة المعارف والثقافة للدروز، في 3 آذار/ مارس 1976، تقرر أن تقوم وزارة المعارف بدراسة تحدد أهداف تعليم التراث والتاريخ (سنعود إلى عرض نتائج هذه الدراسة).[113] وفي الوقت نفسه، طلب سلمان فلاح من عاموس عيران، مدير ديوان رئيس الحكومة، تخصيص ميزانية مليون ليرة إسرائيلية لتنظيم معرض الفولكلور الدرزي في دالية الكرمل. وفي مقدمة طلبه، كتب فلاح: «لا يختلف الدروز عن العرب في مظهرهم الخارجي ولباسهم التقليدي فحسب، بل أيضاً في مميزاتهم وقيمهم الخاصة: فهم يحملون اسم بني معروف، أي أهل السماح، لأنهم مؤدبون، ومضيافون، ونشيطون، وشجعان، وقادرون على التحمل، وهم أيضاً مميزون ببشرتهم الفاتحة وشعرهم غير الداكن.»[114] ولم يكتفِ فلاح بجعل الدروز متميزين ببشرة وشَعْر وأخلاق بحسب زعمه، بل اختطف أيضاً من التراث الفلسطيني – الشامي قائمة بالمواد الفولكلورية التي كان ينوي عرضها على أنها فولكلور درزي، ضمت: أثاث

---

112 الأرشيف الدرزي، ملف «التربية»، بروتوكول الجلسة رقم 3 للجنة التراث الدرزي، 14 أيار/ مايو 1976.

113 أرشيف الدولة 13012/ 1320/ 5/ ج ل، جلسة 2 «دائرة المعارف الدرزية»، 3 آذار/ مارس 1976.

114 المصدر نفسه 13012/ 1320/ 3/ ج ل، سلمان فلاح إلى عاموس عيران، «برنامج لإقامة معرض

بيوت، وأدوات مطابخ، وأدوات زراعية، ومواد تجميل، وآلات موسيقية.[115]

ثامناً: التحكم في التعليم النظامي وغير النظامي والنشاط الثقافي

بعد أن برر فلاح إقامة معرض الفولكلور الدرزي لإبراز وجود تراث درزي خاص، بدأ بإعداد منهج التاريخ، فدعا، في 16 تموز/يوليو 1976، ثمانية من معلمي التاريخ إلى جلسة، ناقشت كيفية كتابة تاريخ خاص للدروز، لينبثق منها تشكيل لجنة التاريخ التي باشرت عملها، في تموز/يوليو 1976.[116] وقبل بداية العام الدراسي 1977 – 1978، نظم سلمان فلاح ندوة لمديري المدارس الدرزية ومعلميها، عرض فيها منهج التراث الدرزي ومشكلات تعليم مادة التاريخ، دعا إليها، أيضاً، الشيخ لبيب أبو ركن ليتكلم عن القيم الدرزية، ومتخصصاً بالفولكلور ليتكلم عن أساليب تعليم مادة الفولكلور.[117] وأثارت الندوة نقد أعضاء لجنة المبادرة الدرزية ونقد الشيخ فرهود الذين حاولوا الاستعانة بالشيخ أمين طريف، طالبين منه إحباط مشروع لجنة المعارف والثقافة للدروز في استحداث منهج تراث درزي. واستجاب هذا الأخير، إذ دعا أعضاء الهيئة الدينية الدرزية إلى اجتماعين في مقام الخضر، في 23 و31 آب/أغسطس 1977، لمناقشة مسألة تعليم التراث. وفي غياب الشيخ لبيب أبو ركن عن هذين الاجتماعين، قررت الهيئة الدينية رفض تعليم التراث في المدارس الدرزية، خوفاً من أن يكشف هذا التعليم أسرار المعتقد الدرزي أو يشوهه.[118]

وفي محاولة لإقناع مناحم بيغن (1913 – 1992)، رئيس الحكومة، بأهمية تعليم التراث، سارع يوسف نصر الدين (الذي سبق أن أصدر، في شباط/فبراير 1976، منشوراً يدعم فيه فصل التعليم الدرزي عن التعليم العربي)،[119] إلى إرسال رسالة إلى بيغن، في 6 أيلول/سبتمبر 1977، طالباً منه الاستمرار في دعم فصل الدروز عن

الفولكلور الدرزي»، آب/أغسطس 1976، ص 2.

115 انظر قائمة المواد الفولكلورية: المصدر نفسه، ص 4 – 20.

116 الأرشيف الدرزي، بروتوكول جلستي لجنة التاريخ، 16 تموز/يوليو و13 آب/أغسطس 1976.

117 المصدر نفسه، برنامج الندوة التي عقدت من 14 إلى 16 آب/أغسطس 1977.

118 أرشيف الدولة 13012/ 1320/ 5/ ج ل، 23 آب/أغسطس 1977.

119 المصدر نفسه 1320/ 2/ ج ل، نص منشور الحركة الدرزية الصهيونية، شباط/فبراير 1976.

العرب، زاعماً أن «الخلاف بشأن مناهج التعليم هو خلاف بين القوى السلبية والقوى الإيجابية.... وأن المعارضين [لتعليم التراث] يتلاعبون بالقيادة الدينية بحجة أنه يكشف أسرار الدين.... أرجو منك ألاّ توقف تعليم التراث الدرزي، بل توسعه، لكي يؤسس جيلاً يفتخر بالشعب الدرزي ومواليٍ للوطن الصهيوني.»[120] وربما علم أعضاء الهيئة الدينية الدرزية برسالة يوسف نصر الدين، فأرسلوا، في 9 أيلول/سبتمبر 1977، رسالة إلى بيغن، طالبوه بوقف مشروع تعليم التراث الدرزي.[121] وفي محاولة لاحتواء غضب الشيخ أمين والهيئة الدينية الدرزية، طلب سلمان فلاح من أخيه فارس فلاح (أصبح لاحقاً قاضياً) ترتيب لقاء بينه وبين الشيخ أمين، في 6 تشرين الأول/أكتوبر 1977، حضره أعضاء الهيئة الدينية، ما عدا الشيخ لبيب أبو ركن. واستطاع الشيخ أمين طريف، في هذا اللقاء، إجبار سلمان فلاح على توقيع اتفاق مكتوب، يتعهد فيه بالتنازل عن مشروع تعليم التراث في المدارس الدرزية.[122]

وعلى الرغم من توقيع فلاح هذا الاتفاق، فإنه عاد – عبر وسطاء يهود ودروز – إلى مفاوضة الشيخ أمين طريف ومشايخ الدين، مؤكداً لهم التزامه عدم إدخال مواد متعلقة بالدين إلى موضوع التراث. ولمّا استطاع فلاح التخلص من معارضة مشايخ الدين، واصل تشكيل طواقم إعداد مناهج التعليم التي وصل عددها، في نيسان/أبريل 1978، إلى 14 طاقماً، ضم كل واحد 5 إلى 9 أعضاء.[123] وكان طاقم التراث العمود الفقري لهذه المناهج، لأن إخراج مادة التراث منها كان يعني – بالنسبة إلى سلمان فلاح ورعاته من أصحاب القرار في المؤسسات الإسرائيلية – تقويضاً لمشروع إيجاد هوية درزية خاصة. ففي هذه السنة، أصدر سلمان فلاح بالتعاون مع عليزه شنهار (أكاديمية متخصصة بدراسة الفولكلور) كتاباً جُمعت فيه 30 قصة شعبية درزية. لكن تحليل هذه

---

120 المصدر نفسه 13012/ 1320/ 5/ ج ل، يوسف نصر الدين إلى مناحم بيغن، 6 أيلول/ سبتمبر 1977.

121 المصدر نفسه، رسالة من سكرتير المحاكم الدينية الدرزية إلى مناحم بيغن، رئيس الحكومة، 9 أيلول/ سبتمبر 1977.

122 المصدر نفسه، نص اتفاق بين الهيئة الدينية الدرزية وسلمان فلاح، 6 تشرين الأول/ أكتوبر 1977.

123 الأرشيف الدرزي، ملف «التربية»، قائمة 14 لجنة لإعداد مناهج التعليم، نيسان/ أبريل 1978.

القصص يشير إلى أن معظمها مأخوذ من التراث الشفهي الفلسطيني، ما عدا بعض القصص المتعلقة بقرى درزية محددة. وأصدر هذا الكتاب «مركز دراسة الفولكلور» في الجامعة العبرية، وكتب مقدمته مدير هذا المركز، مرحباً «بصحوة الطائفة الدرزية التي بدأت – بصورة خاصة في العقدين الأخيرين – بتعزيز خصوصيتها الشامخة وثقافتها وهويتها.»[124] وفي السنة نفسها، نشرت وزارة المعارف الإسرائيلية دراسة معتمدة على استطلاع رأي دروز، بدأت بإعدادها، في سنة 1976، تحت عنوان «تعزيز التراث الدرزي بواسطة المدرسة». وبهدف تزويد مُعدي هذه الدراسة باقتراحات تساعدهم في صوغ أسئلة استطلاع، قدمت لجنة المعارف والثقافة للدروز في جلستها التي عقدتها، في 3 آذار/ مارس 1976، (أشرنا إليها سابقاً) قائمة بأسماء 28 شخصية درزية «معتبَرة» تعمل في مجاليّ السياسة والثقافة – جلهم من دروز موالين للسلطة – ليقدموا اقتراحاتهم بشأن صوغ استمارة الأسئلة، وزع مسودتها فايز عزام، المكلف إعداد منهج التراث.[125] واختار مُعدو الدراسة 18 شخصية من القائمة ليقدموا ملاحظاتهم على استمارة الاستطلاع، ثم وزعوها على 223 درزياً. وبعد الحصول على المعطيات التي جمعوها، توصل مُعدو الدراسة إلى الاستنتاج التالي: «تواجه الطائفة الدرزية في إسرائيل تحدياً ناتجاً من مشكلات في هويتها وفي تعزيز خصوصيتها. إن توسع التعليم، وتأثير وسائل الإعلام الجماهيرية، والاتصال اليومي مع أبناء ديانات وطوائف أُخرى وتأثير الثقافة الغربية والصراع العربي – الإسرائيلي – أمور كلها فاقمت مشكلة هوية الطائفة ومشكلة تعزيز خصوصيتها.»[126] ومع أن الدراسة وجدت أن الدروز المستطلَعين لا يفصلون بين الثقافة الدرزية والثقافة العربية، إلاّ إن مُعديها

---

124 سلمان فلاح وعليزه شنهار، «اسبوري عام دروزييم: شلوشيم أجدوت ومعسيوت رشوموت يبسرائيل» («قصص شعبية درزية: ثلاثون أسطورة وحكاية خرافية مسجلة في إسرائيل») (القدس: مركز الفولكلور، الجامعة العبرية، 1978)، ص 14.

125 أرشيف الدولة 13012/ 1320/ 5/ ج ل، جلسة 2 «دائرة المعارف الدرزية»، 3 آذار/ مارس 1976.

126 الأرشيف الدرزي، ملف «التربية» نشرة وزارة المعارف، مركز المناهج، العدد 2، «تبوح هموروشت هدروزيت بإمتسعوت بيت هسيفر» («تعزيز التراث الدرزي بواسطة المدرسة») (القدس: وزارة المعارف، 1978)، ص 3.

وضعوا نصب أعينهم تحقيق ثلاثة أهداف هي: هدف عام وظيفي؛ هدف إدراكي؛ هدف سلوكي. الأول هو «هدف الدولة التعليمي في الوسط الدرزي الساعي لتأسيس دعائم تعليم درزي قائم على القيم الدرزية والعربية، وتوطيد السلام بين إسرائيل وجيرانها، وتعزيز حب الوطن عند كل مواطني الدولة، والتعاون في بناء إسرائيل والدفاع عنها، والتشديد على المصالح الخاصة لكل السكان؛ تطوير العلاقة الخاصة بين اليهود والدروز من خلال التعرف على الثقافة اليهودية؛ [أخيراً] تعزيز وعي درزي إسرائيلي، يغرس التراث الدرزي عميقاً في أذهان الشباب الدرزي.» الهدف الثاني (الإدراكي)، في نظرهم، نابع من الهدف العام، ويعتمد على التعليم المدرسي الذي يؤدي إلى: «1– تعرف الطالب على الماضي وعلى الثقافة وعلى خصوصية الطائفة الدرزية في الشرق الأدنى والعالم؛ 2– تعلم القيم المركزية للتراث الدرزي؛ 3– معرفة السير الذاتية للشخصيات الدرزية الدينية والتاريخية؛ 4– الاعتراف بالعلاقة التقليدية بين الدروز واليهود في الماضي والحاضر، وبالعلاقة الخاصة بين الدروز ودولة إسرائيل.» أمّا الهدف الثالث (السلوكي) فهو تحويل الإدراك إلى سلوك، يتجلى فيما يلي: «1– تصرف الطالب في حياته وفقاً للتراث الدرزي؛ 2– تماهي الطالب في هويته الشخصية مع الديانة الدرزية وتراثها؛ 3– وعي الطالب أهمية مصير الطائفة الدرزية ووحدتها؛ 4– إقرار وجود علاقة خاصة بين الدروز واليهود في دولة إسرائيل؛ 5– تطوير وعي درزي للطالب يقوم على الافتخار بانتمائه إلى الطائفة الدرزية.»[127]

ومع أن المستطلَعين في الدراسة أقروا في معظمهم بأهمية معرفة تراث الطائفة وتاريخها، إلاّ إنهم عبّروا عن انتمائهم إلى التراث والثقافة العربيين، وأنكروا وجود علاقات تاريخية مع اليهود، ورفضوا السردية التاريخية الصهيونية التي تزعم أن هذه العلاقات تعود في أصلها إلى المصاهرة بين موسى والنبي شعيب الذي بحسب العقيدة الدرزية هو أحد أنبياء الدروز المعصومين من الزواج.[128] ولمّا وجد مُعدو الدراسة أن نتائج الاستطلاع لم تتطابق مع فرضيتهم بوجود تراث وتاريخ درزيين منفصلين

127 المصدر نفسه، ص 8 – 10.

128 المصدر نفسه، ص 20 – 25.

عن محيطهما العربي، اضطروا إلى صوغ خلاصة دراستهم على النحو التالي: «تدل أجوبة المستجوَبين على وجود نقاش داخلي بشأن علاقة الدروز بالعالم العربي وبشأن قوميتهم وثقافتهم.... وإن الدروز في أغلبيتهم يعتبرون أنفسهم عرباً.»[129] ولهذا حدد مُعدو الدراسة أهدافهم الثلاثة، المشار إليها سابقاً، والساعية إلى إيجاد هوية درزية خاصة. ووفقاً لهذه الأهداف، أكملت لجنة المعارف والثقافة للدروز، خلال الفترة 1978 – 1986، إعداد كتب التعليم الدرزي التي حرص سلمان فلاح على أن يكون اسمه أول أسماء مؤلفيها، مع أن كُتّابها كانوا كلهم من طواقم اللجان المكلفة إعداد المناهج.[130] لكن نقد هذه الكتب اشتد في بداية ثمانينيات القرن الماضي، من معلمين وطلاب، وجدوا فيها أخطاء في المعلومات وفي المنهجيات، وهو ما دفع سلمان فلاح إلى تكليف كلية التربية في جامعة حيفا مهمة الإشراف «العلمي» على

---

129 المصدر نفسه، ص 34 – 35.

130 انظر: سلمان فلاح (محرر)، «دروس في الآداب الدرزية: قيم وتقاليد» (القدس: وزارة المعارف والثقافة، لجنة المعارف والثقافة للدروز، 1978)؛ سلمان فلاح (محرر)، «دروس في الآداب الدرزية» (القدس: وزارة المعارف والثقافة، لجنة المعارف والثقافة للدروز، 1979)؛ سلمان فلاح، «مدنيات إسرائيل للصفوف الرابعة حتى الثامنة في المدارس الابتدائية» (الناصرة: دار النهضة، 1979)؛ سلمان فلاح وفايز عزام، «من السلف الصالح» (القدس: وزارة المعارف والثقافة، لجنة المعارف والثقافة للدروز، 1979)؛ سلمان فلاح وفايز عزام، «دروس في الآداب الدرزية: مرشد المعلم» (القدس: وزارة المعارف والثقافة، لجنة المعارف والثقافة للدروز، 1979)؛ سلمان فلاح وفايز عزام، «الأعياد» (القدس: وزارة المعارف والثقافة، لجنة المعارف والثقافة للدروز، 1979)؛ سلمان فلاح ونزيه خير، «من التراث الشعبي» (القدس: وزارة المعارف والثقافة، لجنة المعارف والثقافة للدروز، 1979)؛ سلمان فلاح وفايز عزام، «من أعلام الدروز: مادة تعليمية تجريبية» (القدس: وزارة المعارف والثقافة، لجنة المعارف والثقافة للدروز، 1980)؛ سلمان فلاح وسلمان فرّاج، «نصوص أدبية للمدارس الثانوية الدرزية: حسب نظام الوحدات» (عكا: مكتبة ومطبعة سروجي، 1980)؛ سلمان فلاح ونزيه خير، «المدنيات: للمدارس الثانوية الدرزية والمختلطة في إسرائيل» (عكا: مكتبة ومطبعة سروجي، 1982)؛ سلمان فلاح ونزيه خير، «حكايات من قرانا: للصفوف الثالثة والرابعة» (القدس: وزارة المعارف والثقافة، لجنة المعارف والثقافة للدروز، 1982)؛ سلمان فلاح وفايز عزام، «من عيون تراث بني معروف: للمدارس الثانوية» (شفاعمرو: دار المشرق، 1983)؛ سلمان فلاح (محرر مشرف)، «من آدابنا وعاداتنا (كتاب الطالب)» (القدس: وزارة المعارف والثقافة، لجنة المعارف والثقافة للدروز، 1986).

إعداد المناهج بهدف منحها صفة أكاديمية.[131]

كانت ميزانيات لجنة المعارف والثقافة للدروز تزداد من سنة إلى أُخرى، لتضم أعداداً جديدة من معلمين للتراث والتاريخ، ولتوسع فاعلياتها إلى التعليم غير النظامي، وإلى النشاط الثقافي في القرى الدرزية. ومكنت هذه الميزانيات المتزايدة لجنة المعارف والثقافة للدروز من التحكم في النشاط الثقافي في المراكز الجماهيرية والنوادي المتعددة، ومن توزيع منح دراسية على طلاب المعاهد العليا وجوائز على فنانين وموسيقيين وأدباء. وإضافة إلى كل هذا، قدمت هذه اللجنة المساعدات المالية لفرق كرة القدم في القرى، ولفرق الدبكة التي مولت سفرها إلى خارج البلد كي تعرض ما سمته «الفولكلور الدرزي». ومن المفيد أن نشير، في هذا الصدد، إلى أن ولادة ما سمي الفولكلور الدرزي كانت خلال العقد الأول من قيام الدولة الصهيونية، عندما كانت وزارتا الخارجية والإعلام ترسلان بعثات من السياح الأجانب إلى القرى الدرزية لكي تشاهد حلقات الدبكة الدرزية وتتذوق الخبز الدرزي (بالعبرية بيته دروزيت). ولم يكن هؤلاء السياح يعرفون أنهم كانوا يشاهدون عرضاً للدبكة الفلسطينية - الشامية، ويتذوقون خبز «الصاج» الشرقي الذي تخبزه نساء بلاد الشام وغيرهن من نساء الشرق الأوسط.[132]

وعلى الرغم من أن المؤسسات الإسرائيلية بقيت، منذ سنة 1948 حتى أيامنا، تتعامل مع الاقتصاد بالطريقة نفسها التي تتعامل بها مع سائر أبناء الطوائف العربية، فإنها سعت لـ «تهجين» هوية الدروز عبر فولكلور وتراث وأعياد درزية خاصة للدروز بهدف بناء «جدار عازل» بين أبناء الطائفة الدرزية وأبناء الطوائف العربية الفلسطينية. لقد أشرنا - في عدة مناسبات من هذا الكتاب - إلى الآليات المستخدمة في «إيجاد

131 انظر: سلمان فلاح وآخرون، «تاريخ الدروز: للمدارس الثانوية» (حيفا: كلية التربية، قسم المناهج، 1988)؛ سلمان فلاح وآخرون، «المنتخب من الأدب العربي ونصوصه: للمدارس الثانوية الدرزية والمختلطة» (حيفا: كلية التربية، قسم المناهج، 1990)؛ سلمان فلاح وآخرون، «المنتخب من النصوص الأدبية للصف الثامن» (حيفا: كلية التربية، قسم المناهج، 1991).

132 انظر كيف تبنت جريدة «اليوم» الحكومية مصطلح الفولكلور الدرزي في وصفها زيارة فريق من السياح قرية عسفيا: جريدة «اليوم»، تشرين الأول/ أكتوبر 1952.

تراث» درزي، تنطبق عليه مواصفات «التراث المختَرَع»، كما شرح مفهومه إريك هوبزباوم (Eric Hobsbawm) (1917 – 2012) وتيرنس رانجر (Terence Ranger) (1929 – 2015)، في مقدمة كتابهما «التراث المخترع» (*The Invention of Tradition*). ففي نظرهما «هذا التراث الذي يبدو قديماً هو حديث في أصله وتكوينه، وفي أغلب الأحيان مخترع» ويمكن تعقب تشكله وتطوره بسهولة. ويتجلى التراث المخترع في الممارسات الاجتماعية التي ترافقها طقوس ورموز تهدف إلى غرس قيم وسلوكيات تشير إلى استمرارية الماضي، أو تبدو كأنها تشير إلى الماضي، وهو مختلف عن تراث المجتمعات التقليدية التي تكون فيها وظائف الأعراف والتقاليد الروتينية خالية من رموز ذات معنى أيديولوجي. ويكسب التراث المخترع أهمية في تشكيل هويات إثنية، يتبنّى أفرادها رموزاً تصبح جزءاً من المكونات الثقافية.[133]

لقد ركزنا في فصول هذا الكتاب على التغيرات التي أدت إلى انتقال الطائفة الدرزية «من المحراث الفلسطيني إلى البندقية الإسرائيلية»، وعلى محاولات «اختراع تراث» يتلاءم مع هذه التغيرات. ومع أن البندقية الإسرائيلية نجحت نسبياً في ترويض وتهجين القيادات الدرزية وشرائح من الطائفة، إلاّ إنها لم تستطع أن تمنع استمرار تمرد شرائح أُخرى ضد حمل البندقية الإسرائيلية وضد تهجين الهوية. لن أتوقف عند المحطات التي ظهر فيها هذا «التمرد»، مكتفياً بعرض سريع لآخر مظاهره، التي بدأت، في سنة 2010، حين بادرت مجموعة من الصبايا، على رأسهن ميسان حمدان وهدية كيوف من عسفيا، وصبايا من قرى أُخرى إلى إيجاد تنظيم يقاوم التجنيد وطمس الهوية. وتعاونت هذه المجموعة مع المحامي يامن زيدان وشباب دروز، محددة أهدافه على النحو التالي: «[إقامة] حراك شبابي، نسوي.... غير محصور في إطار طائفي، يضم ناشطات و[ناشطين].... من أجل مناهضة أشكال التجنيد كلها التي تسعى المؤسسة الإسرائيلية لفرضها على الفلسطينيين، مركزين جهودنا بداية على مناهضة التجنيد

---

133 انظر:

Eric Hobsbawm, «Introduction: Inventing Tradition,» in *The Invention of Tradition*, edited by Eric Hobsbawm & Terence Ranger (Cambridge: Cambridge University Press, 1983), pp. 1-14.

العسكري الإجباري المفروض على الشباب الفلسطينيين الدروز.... [بحيث] يرتكز الحراك.... على تثبيت الهوية العربية الفلسطينية... [و]إعادة بناء وتشكيل الهوية لدى الشباب العرب الدروز، وإعادة اللحمة بين أبناء الشعب الواحد، بعد تغييب وشرخ دام عدة سنوات.»[134]

وتحت عنوان «معاً نسقط التجنيد الإجباري»، حوّل ناشطات/ناشطون هذا الحراك، في سنة 2013، إلى تنظيم «أُرفض شعبك بيحميك»، الذي بدأ نشاطه بالتعاون مع تنظيم «أهل» الفلسطيني في رام الله.[135] وبعد جلسات وفعاليات مشتركة منذ سنة 2013 للتنظيمين،[136] رتب تنظيم «أهل» «ورشة استراتيجية لسنة 2015»، في مدينة القدس، ناقش فيها المشتركون طرق مقاومة تجنيد العرب من كل الطوائف في الجيش الإسرائيلي.[137] وبحسب ميسان حمدان، كان من أهداف التعاون بين التنظيمين تحطيم الصورة النمطية للدروز التي استطاعت المؤسسات الصهيونية ترويجها في المناطق الفلسطينية.[138]

وتحت عنوان «من نحن» عرض تنظيم «أُرفض شعبك بيحميك» نشاطاته في القرى والمدن العربية في الداخل وفي الضفة الغربية وفي خارج البلد، وعرض إنجازاته في حملة مقاومة التجنيد والمزودة بأسماء بعض الشباب الذين استجابوا لهذه الحملة.[139] أقلقت هذه النشاطات والإنجازات لجنة القوى البشرية في الجيش الإسرائيلي التي عقدت، في 25 تموز/يوليو 2017، جلسة حضرها مفتشون من قسم المعارف في الوسط الدرزي، قرر فيها المجتمعون تكثيف عملية إعداد الطلاب في المدارس للتجنيد وتنمية «هوية الدرزي الإسرائيلي، ومنع جمعيات [مثل تنظيم

---

134 أوراق منظمة أُرفض شعبك بيحميك، «ورقة تعريفية» (من دون تاريخ). أشكر الآنسة ميسان حمدان، المبادرة إلى هذا الحراك، وإحدى الناشطات الدرزيات فيه.

135 المصدر نفسه، «معاً نسقط التجنيد الإجباري»، ص 2، 6 - 7.

136 المصدر نفسه: ورقة «حملة أُرفض شعبك بيحميك» ص 6 - 8.

137 المصدر نفسه، برنامج الورشة.

138 محادثة تلفونية مع ميسان حمدان التي تدرس الآن في ألمانيا، 12 آذار/مارس 2019.

139 أوراق منظمة أُرفض، شعبك بيحميك، «من نحن» ص 1 - 2.

'أرفض شعبك بيحميك'] من الدخول إلى المدارس، واصفين المحامي يامن زيدان بأنه من صقور التحريض، ومطالبين بملاحقته قانونياً.»[140] ولا شك في أن استعانة المؤسسة العسكرية بمفتشين من القسم الدرزي في وزارة المعارف هي استكمال لدور هذا القسم الذي كان، منذ سنة 1975، أحد أذرع المؤسسة الإسرائيلية في عملية تهجين الهوية التي هدفت إلى نقل الدروز «من المحراث الفلسطيني إلى البندقية الإسرائيلية.»

140 شهادة شفهية للمحامي يامن زيدان، 13 آذار/ مارس 2019.

المراجع

المصادر الأولية

1- أرشيفات وأوراق خاصة

أرشيف آبا حوشي (جامعة حيفا).

أرشيف الجيش الإسرائيلي.

الأرشيف الدرزي (جامعة حيفا) (انتقل الأرشيف، في سنة 2018، إلى «بيت بني معروف» في قرية عسفيا).

أرشيف الدولة (الإسرائيلي).

الأرشيف الصهيوني المركزي.

أرشيف عائلة معدي (يركا).

أرشيف غفعات حبيبه (مركز معلومات معهد غفعات حبيبه).

أرشيف نجيب منصور (مختار قرية عسفيا).

أرشيف الهاغاناه (الإسرائيلي).

أوراق خليل القنطار.

أوراق فاضل منصور.

أوراق فهمي حلبي.

أوراق المنظمات الدرزية.

أوراق منظمة «أُرفض شعبك بيحميك»

Les Archives du Ministère des Affaires Etrangères (MAE). *Syrie-Liban 1930-1940.*

Private Papers of Edward Spears. Middle East Centre, St. Antony's College, Oxford.

Public Record Office (British Archives), Foreign Office (FO).

2- منشورات رسمية

حكومة إسرائيل: المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي.

حكومة فلسطين. «إحصاء سكان فلسطين، 1931». القدس: حزيران/ يونيو 1932.

الشركة الإسرائيلية للتخطيط (IPAC). «استراتيجيا لتطوير اقتصاد القرى الدرزية». نيسان/ أبريل 1983.

المركز العربي للتخطيط البديل. «ضائقة الأراضي في البلدات العربية الدرزية (المعروفية)». عيلبون، الجليل: المركز العربي للتخطيط البديل، 2007.

مكتب الاقتصاد: ت. م. ت. تقرير «السكان الدروز: خصائص القوى العاملة، تشغيل وبطالة». 12 حزيران/ يونيو 2008.

منشورات الكنيست الإسرائيلي.

منشورات وزارة المعارف الإسرائيلية.

3- مخطوطات، رحلات، سير ومذكرات

الأشرفاني، عبد الملك. «عمدة العارفين» (مخطوطة).

التطيلي النباري الأندلسي، بن يونه بنيامين. «رحلة بنيامين التطيلي». دراسة وتقديم عبد الرحمن عبد الله الشيخ. ترجمها عن النص العبري وعلق على حواشيها وكتب ملاحقها عزرا حداد. أبو ظبي: المجمع الثقافي، 2002.

زعيتر، أكرم. «يوميات أكرم زعيتر: الحركة الوطنية الفلسطينية، 1935-1939». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1980.

شاريت، موشيه. «يومان إيشي» («يوميات شخصية»). 8 مجلدات. تل أبيب: مكتبة معاريف، 1978.

شخيفتش، مردخاي. «لفآتي مزرح بلبب بنيمه- بيت مدليه وشخيفتش». كريات بيالك: «جدروت»، 1992 (كلمتا لفآتي مزرح هما كناية عن أرض صهيون، ولذلك ترجم عنوان الكتاب: «أرض صهيون في أعماق القلب -عائلتا مدليه وشخيفتش»).

طربيه، صالح. «مذكراتي مع الثورة الفلسطينية: سنوات 1936-1939». حيفا: د. ن.، آذار/ مارس 1992.

كرمل، موشيه. «معرخوت تسفون» («معارك الشمال»). عين حرود: قيادة الأركان، 1949.

مشوار العمر لذكرى أبو كمال جدعان عماشة، نشرة خاصة (بدون تاريخ).

نحماني، يوسف. «يوسف نحماني، إيش هجليل» («يوسف نحماني، رجل الجليل»). رمات غان: مساده، 1965.

نفاع، سعيد. «بيت جن الزابود 1987، ملحمة جماعية». نشرة خاصة.

Dunkelman, Ben. *Dual Allegiance: An Autobiography.* New York: Crown Publishers, 1976.

Palestine, Report and General Abstract of 1922 Census. Compiled by J.B. Barron, O.B.E., M.C., Superintendent of the Census, Table I.

4- جرائد ومجلات

«الاتحاد» (جريدة)

«أومر» (جريدة)

«دافار» (جريدة)

«الدفاع» (جريدة)

«طيبع هدبريم» («طبيعة الأشياء») (مجلة)

«العمامة الدرزية» (مجلة)

«فلسطين» (جريدة)

«لَمرحاف» (جريدة)

«اللواء» (جريدة)

«المرصاد» (جريدة)

«معاريف» (جريدة)

«هآرتس» (جريدة)

«الهدى» (مجلة)

«يديعوت أحرونوت» (جريدة)

«يلكوت همزرح هتيخون» (مجلة).

«اليوم» (جريدة)

أطروحات

أوزتسكي- لازار، سارة. «هتجبشوت يحسي هجوملين بين يهوديم لعربيم بمدينة يسرائيل: هعسور هريشون، 1948-1958» («تبلور العلاقات المتبادلة بين اليهود والعرب في دولة إسرائيل: العقد الأول، 1948-1958»). أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة حيفا، 1996.

حسن، يوسف. «تموروت بيوشوفيم هدروزيم كتوتسئه مشيلوفم بمعرخت هبطحونيت هيسرائيليت» («تغيرات في البلدات الدرزية نتيجة دمجها في المنظومة الأمنية الإسرائيلية»). رسالة ماجستير، جامعة حيفا، 1992.

زيدان، رامي. «تولدوت يحيدة هميعوطيم بِتسَهَل مشنة 1948 عَد شنة 1956» («تاريخ وحدة الأقليات في جيش الدفاع الإسرائيلي من سنة 1948 حتى سنة 1956»). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حيفا، 2004.

كتب ومقالات باللغة العربية

أبو مصلح، غالب. «الدروز في ظل الاحتلال الإسرائيلي». لبنان: مكتبة العرفان، 1975.

بابه، إيلان. «التطهير العرقي في فلسطين». ترجمة أحمد خليفة. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2007.

بارسونز، ليلى. «الدروز وولادة إسرائيل». في: يوجين روغان وآفي شلايم (محرران). «الحرب من أجل فلسطين: إعادة كتابة تاريخ 1948». تعريب أسعد كامل إلياس. الرياض: مكتبة العبيكان، 2004.

بدران، أحمد. «الاتجاه الوحدوي في فكر علي ناصر الدين». بيروت: المركز العربي للأبحاث والتوثيق، 1996.

البعيني، حسن أمين. «سلطان الأطرش: مسيرة قائد في تاريخ الأمة». السويداء: لجنة الإعلام في الإدارة المدنية، 1983؛ بيروت: عويدات، 1985.

________. «دروز سوريا ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي، 1920-1943». بيروت: المركز العربي للأبحاث والتوثيق، 1993.

البعيني، نجيب. «رجال من بلادي». بيروت: مؤسسة دار الريحاني، 1984.

بوسعيد، خطار. «عصبة العمل القومي ودورها في لبنان وسوريا، 1933-1939». بيروت:

مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
تقي الدين، سليمان. «سيرة الأديب سعيد تقي الدين». لندن: مؤسسة التراث الدرزي، 2004.
التل، سهير سلطي. «حركة القوميين العرب وانعطافاتها الفكرية». بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
جبور، إلياس جبور. «صفحات من تاريخ شفاعمرو: معركة هوشة». جريدة «الاتحاد»، موقع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (الحلقة الأولى). حيفا، 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 2009.
________. «صفحات من تاريخ شفاعمرو: معركة هوشة». جريدة «الاتحاد»، موقع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (الحلقة الثانية). حيفا، 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2009.
________. «احتلال شفاعمرو في 14 تموز 1948». جريدة «الاتحاد»، موقع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة. حيفا، 16 كانون الأول/ ديسمبر 2009.
الحريري، أبو موسى. «العلويون النصيريون: بحث في العقيدة والتاريخ». لبنان: دار لأجل المعرفة، طبعة ثانية، 1987.
الحوت، بيان نويهض. «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، 1917-1948». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1981.
خوري، يوسف قزما (تحقيق). «أعمال الجمعية العلمية السورية، 1868-1869». بيروت: دار الحمراء للطباعة والنشر، 1990.
الدباغ، مصطفى مراد. «بلادنا فلسطين». بيروت: دار الطليعة، 1965؛ طبعة جديدة، 10 أجزاء. كفر قرع: دار الهدى، 2003.
دي طرازي، فيليب. «تاريخ الصحافة العربية». 4 أجزاء. بيروت: المطبعة الأدبية، 1913، 1914؛ المطبعة الأميركية، 1933.
السفري، عيسى. «فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية: سجل عام لقضية فلسطين في عشرين سنة». كتابان في مجلد واحد، جزآن. يافا: مكتبة فلسطين، 1937.
شلاش، مهدي سعد. «حركة القوميين العرب ودورها في التطورات السياسية في العراق، 1958-1966». بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
صاغية، حازم. «قوميو الشرق العربي من درايفوس إلى غارودي». بيروت: دار الساقي،

.2000
الصغيّر، سعيد. «بنو معروف في التاريخ». القريّة: مطابع زين الدين، 1984.
صلالحة، مالك حسين. «بيت جن عبر التاريخ: بحث تاريخي، جغرافي واجتماعي». البقيعة: إصدار سلمان يوسف، الطبعة الثانية، 2001.
طريف، عبد الله. «سيرة فضيلة ‹الشيخ أمين طريف› وسيدنا المرحوم ‹الشيخ علي الفارس›». القدس: مطبعة أبو دلو، 1987.
العارف، عارف. «نكبة فلسطين والفردوس المفقود، 1947-1952». 6 مجلدات. صيدا، لبنان: المطبعة العصرية، 1956 – 1961.
فرج، رجا سعيد. «دروز فلسطين في فترة الانتداب البريطاني، 1918-1948». دالية الكرمل: د.ن.، 1991.
فرج، سلمان ذيب. «مراحل تطور المجتمع الدرزي في إسرائيل». د.م: د.ن، 1991.
فرو، قيس ماضي. «ثقافة ‹النهضة العربية› وخطابات الهوية الجماعية في مصر وبلاد الشام». بيروت: دار الفارابي، 2017.
فلاح، سلمان. «مدنيات إسرائيل للصفوف الرابعة حتى الثامنة في المدارس الابتدائية». الناصرة: دار النهضة، 1979.
________. (محرر مشرف). «من آدابنا وعاداتنا (كتاب الطالب)». القدس: وزارة المعارف والثقافة، لجنة المعارف والثقافة للدروز، 1986.
________. «حديث الثلاثاء: مجموعة من المقالات الاجتماعية والثقافية تعالج شؤون الدروز في إسرائيل». كفر سميع: دار الحكمة للنشر، 2004.
فلاح، سلمان وآخرون. «تاريخ الدروز: للمدارس الثانوية». حيفا: كلية التربية، قسم المناهج، 1988.
________. «المنتخب من الأدب العربي ونصوصه: للمدارس الثانوية الدرزية والمختلطة». حيفا: كلية التربية، قسم المناهج، 1990.
________. «المنتخب من النصوص الأدبية للصف الثامن». حيفا: كلية التربية، قسم المناهج، 1991.
فلاح، سلمان وسلمان فرّاج. «نصوص أدبية للمدارس الثانوية الدرزية: حسب نظام

الوحدات». عكا: مكتبة ومطبعة سروجي، 1980.
فلاح، سلمان وفايز عزام. «من أعلام الدروز: مادة تعليمية تجريبية». القدس: وزارة المعارف والثقافة، لجنة المعارف والثقافة للدروز، 1980.
فلاح، سلمان ونزيه خير. «حكايات من قرانا: للصفوف الثالثة والرابعة». القدس: وزارة المعارف والثقافة، لجنة المعارف والثقافة للدروز، 1982.
________. «المدنيات: للمدارس الثانوية الدرزية والمختلطة في إسرائيل». عكا: مكتبة ومطبعة سروجي، 1982.
فلاح، سلمان وفايز عزام. «من عيون تراث بني معروف: للمدارس الثانوية». شفاعمرو: دار المشرق، 1983.
القاسم، كمال نجيب. «القرى الدرزية في إسرائيل: مقتطفات من مقال بقلم فخامة رئيس الدولة السيد إسحق بن صفي». الرامة: المؤلف، كانون الأول/ ديسمبر 1953.
القاسم، نبيه. «واقع الدروز في إسرائيل». القدس: مطبعة الأيتام الإسلامية الصناعية، 1976.
كبها، مصطفى داوود. «ثورة 1936 الكبرى، دوافعها وانعكاساتها» الناصرة: مكتبة القبس، 1988.
كبها، مصطفى داوود ونمر وسرحان. «سجل القادة والثوار والمتطوعين لثورة 1936-1939». كفر قرع: دار الهدى للطباعة والنشر، 2009.
كنفاني، غسان. «ثورة 36-39 في فلسطين، خلفيات وتفاصيل وتحليل». القدس: مطبعة الناصر، 197؟.
معدي، منصور خضور. «رجل الكرامات عطوفة المغفور له الشيخ جبر داهش معدي: مواقف، تحديات وإنجازات». يركا: المؤلف، 2014.
مكارم، سامي. «الشيخ علي فارس». المختارة: الدار التقدمية، 1990.
________. «التقية في الإسلام». لندن: مؤسسة التراث الدرزي، 2004.
«الموسوعة الفلسطينية». القسم العام، 4 أجزاء. دمشق: إصدار هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984.
ناصر الدين، علي. «قضية العرب». بيروت: دار عويدات، 1963.
النجار، عبد الله. «بنو معروف في جبل حوران». دمشق: المطبعة الحديثة، 1924.
________. «مذهب الدروز والتوحيد». القاهرة: دار المعارف، 1965.

ياسين، أنور. «السلوك الدرزي». لبنان: دار لأجل المعرفة، 1986.
ياسين، أنور ووائل السيد وبهاء الدين سيف الله. «بين العقل والنبي» [بحث في العقيدة الدرزية]. باريس: [د.ن.]، 1981.

كتب ومقالات بالعبرية

أرنون-أوحانا، يوفال. «فلاحيم بمرد هعربي بإيرتس يسرائيل، 1936-1939» («فلاحون في التمرد العربي في إيرتس يسرائيل [فلسطين]، 1936-1939»). تل أبيب: لجنة طلاب جامعة تل أبيب، 1978.
أساف، ميخائيل. «تولدوت هتعرروت هعربيم بإيرتس يسرائيل وبريحتم» («تاريخ استفاقة العرب في فلسطين وهروبهم»). تل أبيب: ثقافة وتربية، 1967.
إشِل، تسدوك. «حطيفة كرملي بملحمة هكوميميوت» («كتيبة كرملي في حرب الاستقلال»). تل أبيب: معرخوت، 1973.
أفيفي، شمعون. «سخسوخ هكركعوت بشمورات هطيفع هار- ميرون» («خلاف بشأن أراضي محمية جبل ميرون [الجرمق] الطبيعية»). د.م.، د.ن.، 1990.
______. «طاس نحوشت: همدينيوت هيسرائيليت كلبي هعيده هدروزيت، 1948-1967» («طاس النحاس: السياسة الإسرائيلية نحو الطائفة الدرزية، 1948-1967»). القدس: يد يتسحاق بن تسفي، 2007.
بلانك، حاييم. «هدروزيم» («الدروز»). القدس: مكتب مستشار رئيس الحكومة في شؤون العرب، 1958.
بويمِل، يائير. «تسل كحول لفن» («ظل أزرق أبيض»). حيفا: برادايس، 2007.
بن تسفي، يتسحاق. «إيرتس يسرائيل ويشوفها بيمي هشلطون هعتماني» («أرض إسرائيل واستيطانها في أيام الحكم العثماني»). القدس: مؤسسة بيالك، 1955.
حلبي، مصباح. «بريت دميم» («حلف الدم»). تل أبيب: أوتباز، 1970.
دانين، عزرا ويعقوب شمعوني. «تعودوت ودمويوت مغنزي هكنوفيوت هعربيوت بمأورعوت 1936-1939» («وثائق وشخصيات من سجلات العصابات العربية في أحداث 1936-1939») القدس: ماغنس، الجامعة العبرية، 1981.
ربينوفتش، مريا. «إنتغراتسية شل بني هعيده هدروزيت بتسهل وشوك هعفوده» («دمج أبناء

الطائفة الدرزية في الجيش الإسرائيلي واندماجهم في سوق العمل»). القدس: مركز الأبحاث والمعلومات في الكنيست، 28 تموز/ يوليو 2008.

زايد، غيورا. «بدويـي هجليل وهيشوف هيهودي بتكوفة همندت» («بدو الجليل والمستوطنات اليهودية في فترة الانتداب»)، نشرة «مأجر هبدويم» («مستودع معلومات البدو»)، العدد 9 (شباط/ فبراير 1978).

شطندل، أوري. «عربيي يسرائيل بين بطيش لسدان» («عرب إسرائيل بين مطرقة وسندان»). القدس: أكدُمون، 1992.

________. «هدروزيم بيسرائيل بمعربولت زرميم بوليطيم» («الدروز في إسرائيل في دوامة التيارات السياسية»). في: نيسيم دانا (محرر). «هدروزيم» («الدروز»). القدس: الطبعة الثانية، غرافيت، 1998.

صالح، شكيب. «تولدوت هدروزيم» («تاريخ الدروز»). القدس: وزارة الدفاع، 1989.

صغيِّر، علي. «كفار يركا وسفيفاته» («قرية يركا ومحيطها»). يركا: المؤلف، 1993.

عزرائيلي، يهودا. «أحفه شعمده بمفحن- هدروزيم بمعرخوت هيشوف فهمدينه» («أخوة صمدت في الامتحان- الدروز في معارك المستوطنات والدولة»). القدس: المنظمة الصهيونية العالمية، 1989.

غلبِر، يوآف. «رشيته شل هبريت هيهوديت-هدروزيت، 1930-1948» («بداية الحلف اليهودي الدرزي، 1930-1948»). «كاتدرا»، العدد 60 (1990).

________. «نيتساني هحفتسلت: هموديعين بملحيمت هعتسمؤوت 1948-1949» («براعم زنبقة الشاطئ: الاستخبارات في حرب الاستقلال 1948-1949»). مجلدان. تل أبيب: وزارة الدفاع، 2000.

________. «هيستوريا، زكرون وتعموله: هدسبلينه ههستوريت بعولم وبآرتس» («تاريخ، ذاكرة ودعاية: فرع علم التاريخ في العالم والبلاد»). تل أبيب: عام عوفيد، 2007.

فلاح، سلمان وعليزه شنهار. «سبوري عام دروزيم: شلوشيم أجدوت ومعسيوت رشوموت بيسرائيل» («قصص شعبية درزية: ثلاثون أسطورة وحكاية خرافية مسجلة في إسرائيل»). القدس: مركز الفولكلور، الجامعة العبرية، 1978.

كورن، دافيد. «كشر نيئمان: هدروزيم وههغاناه» («علاقة صادقة: الدروز والهاغاناه»). تل أبيب: وزارة الدفاع، 1991.

كوهين، هليل. «عربيم طوبيم، همو ديعين هيسرائيلي وهعربيم بيسرائيل: سوخانيم، مشتفيم وموردیم، مطروت وشيطوت» («عرب طيبون، الاستخبارات الإسرائيلية والعرب في إسرائيل: وكلاء، متعاونون ومتمردون، أهداف ووسائل»). القدس: كيتر، 2006.

لوريا، جبرائيل. «تخنونو شل مبتسع حيرام» («تخطيط عملية حيرام»). «معرخوت»، مجلة الجيش الإسرائيلي، رقم 145 (تموز/ يوليو 1962).

________. «مبتسع حيرام» («عملية حيرام»). «معرخوت»، مجلة الجيش الإسرائيلي، رقم 149 (كانون الثاني/ يناير 1963).

لين، أمنون. «راشي براكيم لديوني هفعده لعنينيم عربييم» («رؤوس أقلام لمناقشة لجنة الشؤون العربية»). حزب العمل، 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1968.

موريس، بني. «تيكون طعوت: يهوديم وعربيم بإيرتس يسرائيل، 1936-1956» («تصحيح خطأ: يهود وعرب في فلسطين، 1936-1956»). تل أبيب: عام عوفيد، 2000.

ميميت، رزائيل وأفي بلير. «منكوروت تسوريم، سبورو همفلا شل يعقوب برزاني» («شقوق الصخر، القصة المذهلة ليعقوب برزاني»). تل أبيب: وزارة الدفاع، 1979.

يشيف، عيران ونيتسه (كلينر) كسير. «شوك هعفوده شل عربيّ يسرائيل» («سوق العمل لعرب إسرائيل»). جامعة تل أبيب: كلية العلوم الاجتماعية، حزيران/ يونيو 2013.

كتب ومقالات بالإنكليزية

Abu Izzeddin, Nejla. *The Druzes: A New Study of their History, Faith and Society.* Leiden: Brill, 1984.

Anderson, Benedict. *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism*. London & New York: Verso, 1st ed. 1983, 2nd ed. 1991.

Ben – Dor, Gabriel. *The Druzes in Israel: A Political Study*. Jerusalem: The Magnes Press, The Hebrew University, 1979.

Blanc, Haim, "Druze Particularism: Modern Aspects of an Old Problem." *Middle Eastern Affairs*, vol. 3, no. 11 (November 1952), pp. 315-321.

Bryer, David R. W. "The Origins of the Druze Religion." *Der Islam*, vol. 52, issue 1 (1975, part I), pp. 41-84; issue 2, pp. 238-262; vol.53, issue 1 (1976, part 2), pp. 5 – 27.

Cohen, Hillel. *Good Arabs: The Israeli Security Agencies and the Israeli Arabs, 1948 -1967.* Translated by Haim Watzman. Berkeley: University of California Press, 2011.

Dana, Nissim, ed. *The Druze: A Religious Community in Transition.* Jerusalem;

London; Montreal: Turtledove Publishing, 1980.

De Sacy, Silvestre . *Exposé de la religion des druzes: tiré des livres religieux de cette secte, et précédé d'une introduction et de la vie du Khalife Hakim-biamr-Allah.* 2 vols. Paris: L'imprimerie royale, 1838.

Firro, Kais M. A *History of the Druzes.* Leiden: Brill, 1992.

________. *The Druzes in the Jewish State: A Brief History.* Leiden: Brill, 1999.

________. *Metamorphosis of the Nation. (al-Umma): The Rise of Arabism and Minorities in Syria and Lebanon, 1850-1940.* Brighton, Portland: Sussex Academic Press, 2009.

Geertz, Clifford. "The Integrative Revolution: Primordial Sentiments and Civil Politics in the New States." In *Old Societies and New States: The Quest of Modernity in Asia and Africa.* Edited by Clifford Geertz. New York; London: The Free Press of Glencoe, 1963.

Gelber, Yoav. "Antecedents of the Jewish-Druze Alliance in Palestine." *Middle Eastern Studies*, vol. 28, no. 2 (April 1992).

________. "Druze and Jews in the War of 1948." *Middle Eastern Studies*, vol. 31, no. 2 (April 1995).

Gellner, Ernest. *Nations and Nationalism.* Oxford: Basil Blackwell, 1983.

Hobsbawm, Eric & Terence Ranger, eds. *The Invention of Tradition.* Cambridge: Cambridge University Press, 1983.

Khoury, Philip. *Syria and the French Mandate: The Politics of Arab Nationalism, 1920-1945.* Princeton: Princeton University Press, 1987.

Kretzmer, David. *The Legal Status of the Arabs in Israel.* Boulder, Colorado: Westview, 1990.

Layish, Aharon. "Taqiyya among the Druzes." *Asian and African Studies*, 19/3 (November 1985).

Lorch, Netanel. *The Edge of the Sword: Israel's War of Independence, 1947-1948.* Introduction by S.L. Marshall, epilogue by Yigael Yadin. Jerusalem: Masada Press, 1968.

Morris, Benny. *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949.* Cambridge: Cambridge University Press, 1989.

________. *1948 and After, Israel and the Palestinians.* Oxford: Clarendon Press, 1994.

________. *The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited.* Cambridge: Cambridge University Press, 2004.

Oliva,Yehuda. "Political Involvement of the Druze in Israel." In *The Druze, A Religious Community in Transition.* Edited by Nissim Dana. Jerusalem; London; Montreal: Turtledove Publishing, 1980.

Parsons, Laila. *The Druze between Palestine and Israel.* Great Britain: Macmillan Press in association with St. Antony's College, Oxford, 2000.

Saleh, Shakib. "Relations between Jews and Druze between the Two World Wars." In *Bar-Ilan Studies in History: Confrontation and Coexistence.* Edited by Pinhas Artzi. Ramat Gan, 1982.

Sherman, Arnold. *The Druze.* Tel Aviv: Bazak Publishers, 1975.

Smith, Anthony. *The Ethnic Origins of the Nations.* Oxford: B. Blackwell, 1986.

Teitlbaum, Joshua. "Ideology and Conflict in the Middle East Minority: The Case of the Druze Initiative Committee in Israel." *Orient*, vol. 24 (1985).

Wang, Yu. *National Minority Identity under Ethnic Democracy: Arabs in Israel in Decade of Transition, 1967-1977.* Saarbrücken: Lambert Academic Publishing, 2010.

فهرست

(أ)

آبا حوشي: 45، 47، 49 – 67، 69 – 100،
102 – 107، 109، 110، 112 – 122،
124، 130، 201، 204، 205، 254 –
257، 261، 268، 273، 276، 277، 288،
308، 332، 334، 335
أبراهمسون، يونتان: 215
إبراهيم، غانم: 157 (حـ 100)
أبو إبراهيم الكبير: 161، 162
– انظر أيضاً: عجاك، خليل محمد عيسى
أبو ترابي، جاد الله: 157 (حـ 100)
أبو جمرة، هايل: 90 – 92، 97
أبو حمدان، توفيق: 136، 137 (حـ 33)
أبو درة، يوسف: 68 –76، 78، 79
– انظر أيضاً: فصائل
أبو دهن، صيّاح: 157 (حـ 100)
أبو راس، جاد الله: 157 (حـ 100)
أبو راس، هاني: 109
أبو رعد، (الشيخ) سليمان: 160
أبو ركن (عائلة): 183، 221، 222، 232، 248
أبو ركن،(الشيخ) حسن: 43، 48 – 50، 52 –
54، 57، 58، 61
أبو ركن، حسيب: 184 (حـ 31)
أبو ركن، رسلان: 232
أبو ركن، (الشيخ) ريدان: 220 – 222
أبو ركن،(الشيخ) زايد: 49، 50، 55، 58، 59،
138
أبو ركن، سليمان: 175
أبو ركن، سليمان شريف: 235
أبو ركن، (الشيخ) شريف: 72
أبو ركن، (الشيخ) صالح خطيب: 220 –
222، 254، 255
أبو ركن، لبيب: 58، 59، 61، 62، 69، 71،
72، 75 – 77، 79، 80، 93، 94، 102،
104، 106، 107، 113، 121، 133 –
136، 138، 142، 164، 165، 171، 174،
175، 198، 202، 205، 210، 218، 219،
228، 231، 232، 235، 248 – 250، 254،
256 – 258، 261، 262، 268، 269، 272،
273، 275 (حـ 24)، 278، 280، 282،
286، 333، 335، 337، 360، 361
أبو ركن، نجيب: 48
أبو زيد، سلمان: 101
أبو سعدة، (الشيخ) كمال حسن: 139
(حـ 41)،
أبو سنان (قرية): 33، 39، 42، 49، 61،
111، 202 – 204، 207، 209، 214،
222، 263، 282، 289، 298، 343–344
(حـ 59)، 348
أبو شاح، سلمان: 100
أبو شاهين، حمد: 157 (حـ 100)
أبو شقرا، (الشيخ) محمد: 149

أبو شقرا، يوسف: 157 – 158 (حـ 100)
أبو صالح (عائلة): 197
أبو طافش، محسن: 343–344 (حـ 59)
أبو طريف، سلمان محمد: 343 (حـ 59)
أبو عاصي، محمد: 157 (حـ 100)
أبو عبيد، (الشيخ) أحمد: 102، 111
أبو عبيد، سلمان: 100
أبو عبيدة، نعيم: 134، 140، 141
أبو عز الدين، سليمان: 21
أبو العُلا، إبراهيم ناصر: 106 – 108
أبو علي، فرحان جبر: 157 (حـ 100)
أبو عمار، سليمان: 157 (حـ 100)
أبو غانم، توفيق أمين: 157 (حـ 100)
أبو فارس (عائلة): 94
أبو فارس، سليم: 95
أبو لطيف، فاضل عماش: 157 (حـ 100)
أبو لطيف، قفطان: 157 (حـ 100)
أبو محمود، فهد: 157 (حـ 100)
أبو مسعود، حسن: 157 (حـ 100)
أبو مسعود، محمود: 157 (حـ 100)
أبو مصطفى، حليم: 106 – 108
أبو مصلح، غالب: 150، 157، 158، 161
أبو مصلح، هاني: 41
أبو معلا، شهاب: 157 (حـ 100)
أبو نصر (مخبر): 150
أبو هلال، (الشيخ) محمد: 359
أبو يحيى، محمود: 47، 157 (حـ 100)
أبو يوسف، عبد: 343 (حـ 59)
الأتراك: 22
– انظر أيضاً: العثمانيون
«احتلال شفاعمرو في 14 تموز [يوليو]» (مقالة/ جبور): 182
– انظر أيضاً: جبور، الياس
أحداث البراق: 37، 39
– انظر أيضاً: انتفاضة
أحوزا (حي يهودي/ جبل الكرمل): 234
الإخوان المسلمون: 134
– انظر أيضاً: حركة
إدلب (سورية): 29
الإذاعة الإسرائيلية: 275، 339
إذاعة دمشق: 286
أرازي، طوفيا: 145
«أراضي كسرى» (كتاب/ نحماني): 314
– انظر أيضاً: نحماني، يوسف
الأردن: 52، 126
– انظر أيضاً: شـــرق الأردن؛ المملكة الأردنية الهاشمية
أرسلان (عائلة): 33
أرسلان، (الأمير) شكيب: 21، 43
أرسلان، (الأمير) عادل: 131
أرسلان، (الأمير) مجيد: 75، 99، 103، 151
أرسلان، محمد أمين: 20، 21
أرسلان، نهاد: 151
إرشيد، فريد: 109
أرض الخيط (موقع): 297 – 301، 303، 321
أرض الزبود (موقع): 302
الإرغون: 146
أرلوزوروف، حاييم: 42
الأرمن: 208، 243
الاستخبارات الألمانية: 126

الاستخبارات البريطانية: 165
الاستخبارات الصهيونية: 185
اسجاع، (الشيخ) شجاع جمال الدين: 59
أسعد (عائلة): 251
الأسعد، حسن: 157 (حـ 100)
الأسعد، علي حسين: 48
إسماعيل، يوسف: 338
الأسمر، فوزي: 339
إشتي، منصور: 157 (حـ 100)
الأشرفاني، محمد مالك: 29
– انظر أيضاً: «عمدة العارفين»
إشكول، ليفي: 326، 346، 348، 350
إشِل، تسدوك: 154، 156، 159
إصبع الجليل (منطقة): 116، 117، 209
الأطرش (عائلة): 33، 127، 128، 130، 198
– انظر أيضاً: الطرشان
الأطرش، أجود: 132
الأطرش، أسد: 60
الأطرش، (الأمير) حسن: 91، 103
الأطرش، حسين: 132
الأطرش، زيد: 51، 77، 79، 85، 86، 92 – 94، 108، 111– 114، 198، 199
الأطرش، سلطان باشا: 21، 50 – 55، 59، 60 – 62، 64، 65، 73، 75 – 78، 81 – 86، 89، 90، 92، 95، 100، 103، 110، 114، 122، 124، 125، 129 –132، 142، 147 – 149، 197 – 201، 286، 290، 359
الأطرش، سليم: 146
الأطرش، سليمان: 132
الأطرش، صيّاح بك: 86، 90، 128، 132
الأطرش، عبد الغفار: 108، 111، 112، 125
الأطرش، علي: 53، 65، 125، 128
الأطرش، فارس: 132
الأطرش، فرحان: 125
الأطرش، محمد: 196
الأطرش، نايف حسين: 132
إعبلين (قرية): 80
الأعور، أمين: 150، 161، 162
الأعور، عمر: 162، 163 (حـ 110)
أفيرا، يتسحاق: 207
أفيفي، شمعون: 175، 176، 194، 204، 266
أفيك (كيبوتس): 135
إقليم البلان: 30
إكسال (قرية): 188
ألفيا، سليم (شلومو): 45، 50، 51، 57، 63، 66، 79، 81، 83 – 85، 90، 92، 99 – 102، 104 – 107، 109، 110، 112 – 115، 117، 119
ألمانيا: 116، 126
ألون، يغآل: 186، 216، 262، 263
إليعاد، إيلي: 345
– انظر أيضاً: «الدروز في إسرائيل»
أليوفيتش، موشيه: 209
أم الدرج (خربة): 74
أم الرمان (قرية/ سورية): 132
أم الزينات (قرية): 55، 74
– انظر أيضاً: معركة
أم الفحم (قرية): 74
الإمبراطورية الإسلامية: 29
الأمم المتحدة: 133، 135، 143، 169، 275

– انظــر أيضاً: الجمعيــة العامة؛ لجنة خاصة بفلســطين (اليونســكوب)؛ مجلس الأمن
أميركا: 13، 130
– انظر أيضاً: الولايات المتحدة
الأميركيون: 4
«أنا لبناني فأنا عربي» (مقالة/ تقي الدين): 24
– انظر أيضاً: تقي الدين، سعيد
الانتداب البريطاني: 7 (حـ 1)، 12، 22، 28، 32، 33، 35، 36، 39، 40، 43، 44، 52، 84، 88، 108، 130، 136، 143، 144، 237، 247، 248، 250، 255، 259، 274، 290، 294، 295، 301، 304، 306، 309، 311، 322
– انظر أيضاً: عهد
الانتداب الفرنسي: 17، 22، 32، 33، 43، 91، 105، 108، 119، 126، 128، 149
انتفاضة البراق: 36
– انظر أيضاً: أحداث
الأندلس: 7
أنظمة الدفاع (الطوارئ) (1945): 294، 298، 303
أنظمة الدفاع (الطوارئ) (1948): 293
إنكلترا: 47، 126
– انظر أيضاً: بريطانيا
الإنكليز: 221
– انظر أيضاً: البريطانيون
أورباخ، حاييم: 178، 204، 217، 250
أوروبا: 13 (حـ 24)
أوليفا، يهودا: 13، 14، 351
إيبشتاين، إلياهو: 32، 48، 53، 87 – 89، 97، 121، 297، 304، 305، 307، 308، 310، 314، 315، 317
إيتان، والتر: 209، 291
إيبليت هشاحر (مستعمرة): 297 – 300
أيوب، علي: 157 (حـ 100)

(ب)

بئر السبع: 37، 225 (حـ 1)
بابه، إيلان: 191 – 193، 203، 210 – 212
– انظــر أيضــاً: «التطهيــر العرقي في فلسطين»
بارسونز، ليلى: 167 (حـ 121)، 174، 177، 181، 184، 192، 193، 203
– انظر أيضــاً: «الدروز بين فلســطين وإسرائيل»؛ «الدروز وولادة إسرائيل»
باريس: 116 (حـ 109)، 199
باقة (قرية): 188
البالماخ: 176، 177، 186
بالمون، يهوشواع: 134، 169 – 171، 173، 187، 188، 195، 198، 202، 204، 205، 208، 242، 243، 245 –247، 249، 251 – 257، 261، 267، 270 – 274، 276، 290، 292، 311، 322 – 324، 331، 332
– انظر أيضاً: «نشاطنا بين الدروز»
بانياس: 60
البحر الأبيض المتوسط: 10
البحر الميت: 137
«بداية الحلف اليهودي – الدرزي في

فلسطين» (مقالة/ غلبر): 88
– انظر أيضاً: غلبر، يوآف
البدو: 176، 185، 186، 189، 202
بدور، حامد: 157 (حـ 100)
البديري، كامل: 41
براق، عبد الحميد (مخبر): 150
براير، دافيد: 15
– انظر أيضاً: «جذور الديانة الدرزية»
البربور، تركي: 157 (حـ 100)
البربور، سلام: 157 (حـ 100)
برزاني، يعقوب: 218، 219
البرلمان الإسرائيلي: 77، 231، 254
– انظر أيضاً: الكنيست
البرلمان السوري: 126
برونز: 222
بريسمان، يوسف: 286
بريطانيا: 66، 127، 143
– انظر أيضاً: إنكلترا
البريطانيون: 22، 47، 55، 66، 110، 127، 133، 136، 149، 179
– انظر أيضاً: الإنكليز
بقعاثا (قرية): 57
البقيعة (قرية): 7، 38، 39، 42، 45، 51، 61، 139، 166، 210، 250، 263، 268، 303–309، 314، 324، 338، 343–344 (حـ 59)
بكا (قرية/ سورية): 132
البكري، نسيب: 60
بلاد الشام: 22، 29 – 32، 365
بلانك، حاييم: 12 – 14، 17
– انظر أيضاً: «الخصوصية الدرزية، مظاهر حديثة لمشكلة قديمة»
البلحوسية (موقع): 315
بلد الشيخ (قرية): 55، 68
بلعوس، صالح شاهين: 191
بلوم، يهودا: 219
بن تسفي، يتسحاق: 7– 10، 12، 37 – 41، 45، 48، 50 – 52، 55، 56، 118، 119، 305، 306، 314
– انظر أيضاً: «الدروز لغز تاريخي»؛ «العلاقات بين الدروز واليهود»
بن – دور، غابرييل: 8، 13، 14، 348، 353، 354، 358
– انظر أيضاً: «الدروز في إسرائيل: دراسة سياسية»؛ لجنة
بن – دونكلمان: 177 – 181، 183، 204، 206، 210
بن علي، حمزة: 15
بن ـ غوريون، دافيد: 83، 86، 98، 122، 123، 177، 220، 222، 236، 242، 245، 254، 255، 265 – 267، 277، 279، 291، 292، 296، 301، 303 – 305، 326، 355
بن يهودا، يسرائيل: 186
بنك إسرائيل: 310
«بنو معروف في جبل حوران» (كتاب/ النجار): 22
– انظر أيضاً: النجار، عبد الله
بنيامين، رابي (التطيلي) (رحالة يهودي): 7 – 9
البياضة (قرية/ لبنان): 59، 60، 75 – 78، 80

– انظر أيضاً: خلوات
بيامنتا، موشيه: 248
بيتان، فيليب: 116 (حـ 109)، 126
بيت جن: 160، 161، 209، 210، 250، 251، 263، 285 – 303، 309، 319، 321، 324، 335، 343–344 (حـ 59)، 348
بيت الدين (بلدة/ لبنان): 143
بيت نتيف (قرية): 292
بيتح تكفا (مستعمرة): 134، 323
بيروت: 21، 35، 39، 57، 82، 83، 97، 103، 112، 120، 143، 159، 162، 198، 312
– انظر أيضاً: ولاية
بيسان: 49
بيضون (عائلة): 312
بيغن، مناحم: 234، 360، 361
بيلد، إليعاد: 357
«بين العقل والنبي» (كتاب/ قزي وياسين): 15
– انظر أيضاً: قزي، جوزيف؛ ياسين، أنور

(ت)

«التراث المخترع» (كتاب/ رانجر وهوبزباوم): 366
– انظر أيضاً: رانجر، تيرنس؛ هوبزباوم إريك
ترشيحا (قرية): 45، 55، 212، 214، 239، 240، 291
– انظر أيضاً: معركة: 45
تركيا: 130
ترومان، هاري: 133
تسفيه، يعقوب: 190، 277 – 279
تشرشل، ونستون: 127
«تصحيح خطأ» (كتاب/ موريس): 122
– انظر أيضاً: موريس، بني
«التطهير العرقي في فلسطين» (كتاب/ بابه): 191، 192
– انظر أيضاً: بابه، إيلان
تطيلة (مدينة/ الأندلس): 7
«تعليم الديانة الدرزية» (كتاب/ الحلبي المسيحي): 14
– انظر أيضاً: الحلبي المسيحي، جبرائيل
تقرير لجنة بيل (8 تموز/ يوليو 1937): 55، 64
تقي الدين، سعيد: 22، 23
– انظر أيضاً: «أنا لبناني فأنا عربي»
تقي الدين، سليمان: 23
– انظر أيضاً: «سيرة الأديب سعيد تقي الدين»
«التقية عند الدروز» (مقالة/ لايش): 12، 15
– انظر أيضاً: لايش، أهارون
«التقية في الإسلام» (كتاب/ مكارم): 11
– انظر أيضاً: مكارم، سامي
تل أبيب: 199
تنظيم «أرفض شعبك بيحميك»: 367، 368
تنظيم «أهل»: 367
التنوخي، (الأمير) عبد الله: 359
التنوخيون: 30
توبي، هايل: 250
التوراة: 9

تونس: 29
تيتلباوم، يهوشواع: 13، 14، 353

(ث)

ثورة 1925: 17
– انظر أيضاً: الثورة السورية الكبرى
الثورة السورية الكبرى (1925 – 1927): 21، 50، 110، 149، 177
– انظر أيضاً: ثورة 1925
ثورة الشريف حسين: 22
– انظر أيضاً: الثورة العربية
الثورة العربية: 22
– انظر أيضاً: ثورة الشريف حسين
ثورة فلسطين الكبرى (1936 – 1939): 44 – 49، 147، 177، 220
– انظر أيضاً: الثورة الفلسطينية
الثورة الفلسطينية: 46 – 48، 50، 53 –56، 58، 60 – 62، 66، 68، 69، 71، 81، 109، 115، 117، 149، 165

(ج)

جالوت: 104
الجامعة الأميركية (بيروت): 73 (حـ 115)، 87
جامعة بار – إيلان: 14، 351
جامعة التخنيون (حيفا): 50
جامعة تل أبيب: 329
جامعة حيفا: 3، 85، 328، 354، 364
جامعة الدول العربية: 143
– اجتماع (تشرين الأول/ أكتوبر 1947): 144
– اللجنة السياسية: 143، 144
– انظر أيضاً: مجلس الجامعة
الجامعة العبرية: 7، 87، 259، 260، 338، 362
– مركز دراسة الفولكلور: 362
جانبيه، معذى: 157 (حـ 100)
الجباعي، أنيس: 157 (حـ 100)
جبال طوروس: 24
الجرماني، فايز: 157 (حـ 100)
الجبل الأعلى: 29، 30، 31
– انظر أيضاً: جبل السماق
جبل حرمون: 9
جبل حوران: 30، 31، 33، 63
– انظر أيضاً: جبل الدروز؛ جبل العرب
جبل حيدر: 298
جبل الدروز (سورية): 33، 47، 48، 52 – 54، 56، 58 – 60، 62 – 67، 69، 70، 72، 75، 76، 78، 79، 81، 82، 84، 85، 87 – 92، 94، 95، 97 – 100، 102، 105، 108 – 110، 112، 113، 116، 117، 120 – 133، 138، 145، 148، 149، 164 –166، 170، 173، 183، 184، 199، 275، 276، 290، 297
– انظر أيضاً: جبل حوران؛ جبل العرب
جبل الديدبة: 298
جبل السماق: 29
– انظر أيضاً: الجبل الأعلى

جبل الشيخ: 30، 54، 115– 117، 151، 196، 197
جبل العرب: 33، 149
– انظر أيضاً: جبل حوران، جبل الدروز
جبل العصمون: 298
جبل الكرمل: 31، 74، 135، 152، 168، 173، 235، 301
جبل لبنان: 21، 30، 31، 33، 41، 145، 151، 359
جبور، الياس: 155، 182
– انظر أيضاً: «احتلال شفاعمرو في 14 تموز [يوليو]»
جبور، جبور: 155، 160، 168
جت (الجليلية) (قرية): 214، 218، 219
«جذور الديانة الدرزية» (دراسة/ براير): 15
– انظر أيضاً: براير، دافيد
الجرادات، يوسف سعيد أبو درة: 58
جرمانا (قرية/ سورية): 30، 99
جرمانة، شريف: 69
الجرمق: 301، 302
– انظر أيضاً: محمية جبل ميرون
الجرمقاني، فايز: 157 (حـ 100)
الجرن، صالح: 100
«الجريدة الرسمية»: 333
– انظر أيضاً: «الوقائع الإسرائيلية»
الجش (قرية): 208، 211، 213، 263، 281، 291، 317
الجلمة (خربة): 93، 311
الجليل: 30، 31، 34، 39، 41، 43، 45، 46، 48، 51، 55، 57، 59، 61، 69، 72، 79، 83، 99، 134، 137 –139، 145، 150، 158، 160 – 163، 166 – 170، 175، 176، 178، 183، 186، 187، 189، 190، 192، 201 –213، 216، 217، 223، 225 (حـ 1)، 229، 232، 234 – 237، 239، 240، 249، 263، 270، 275، 282، 284، 285، 288، 291، 292، 296، 297، 303، 305، 306، 309، 311، 314، 319، 322، 325
جمعية الاتحاد الدرزية: 40، 41
جمعية اتحاد الشباب السورية: 196
«الجمعية الإسلامية» (صحيفة): 23
جمعية إعانة الفقير الدرزي: 137 – 139، 141
جمعية الاعتصام: 134، 139
الجمعية العامة للأمم المتحدة: 143، 144
الجمعية العلمية السورية: 20
جنبلاط (عائلة): 33
جنبلاط، نظيرة: 49
جنوب أفريقيا: 121
الجنوب اللبناني: 186
جنين: 58، 68، 153
جوزيف: 102
جوزيف، برنارد: 121
– انظر أيضاً: يوسف، دوف
الجولان: 16، 17، 32، 197، 359
جولس (قرية): 33، 35، 111، 202 – 204، 207 – 209، 214، 222، 223، 232، 236، 247، 263، 269، 273، 298، 299، 314، 343–344 (حـ 59)

الجيش الأردني: 202
الجيش الإسرائيلي: 4، 5، 153، 155، 165، 171 – 176، 179، 180، 185 – 191، 193، 194، 197، 201، 207، 209، 210، 212، 214 – 219، 223، 226، 231، 232، 237 – 239، 243، 246، 249، 266، 267، 276، 278، 282، 298، 299، 302، 313، 319، 324، 327، 328، 331، 336، 343، 344، 356، 357، 367
– وحدة 184: 226 (حـ 3)
– انظر أيضاً: القوات الإسرائيلية
الجيش الأميركي: 4
جيش الإنقاذ: 148 – 150، 153، 159، 161 – 163، 166، 167، 172، 182، 183، 185، 191، 193، 202، 204، 206، 209، 210، 212، 214، 215
الجيش البريطاني: 38، 74، 118، 121، 137، 223
– انظر أيضاً: القوات البريطانية
الجيش السوري: 149، 150، 166، 183، 185، 186، 196، 197
الجيش الفرنسي: 177
– انظر أيضاً: القوات الفرنسية

(ح)

حاتم، توفيق: 157 (حـ 100)
الحاج، عبد الرحيم: 65
الحاج إبراهيم، رشيد: 44
حاج عمر، محمد: 187
حارة الدروز: 99، 100، 179
– انظر أيضاً: حارة قلعة شفاعمرو
حارة قلعة شفاعمرو: 99
– انظر أيضاً: حارة الدروز
حاصبيا: 30، 53، 58، 59، 72، 75 – 77، 103، 116، 198
حاطوم، أنيس: 190، 196، 199
حاطوم، مهنا: 199، 200
حاطوم، نسيب: 157 (حـ 100)
حبوس، جبر محمد: 57
«حتى أنت يا بروتوس» (مقالة/ يديعوت أحرونوت): 349، 353
– انظر أيضاً: «يديعوت أحرونوت»
حجار، غريغوريوس (المطران): 106، 107
الحجيرات (قبيلة): 176
حديفة، سليمان: 157 (حـ 100)
حديفة، فايز: 150، 157 (حـ 100)
حرب، فريد: 157 (حـ 100)
حرب، نجيب: 125
حرب 1948: 25، 125– 172، 192، 196، 272، 274، 304
حرب 1967: 292، 327، 346
الحرب الأهلية اللبنانية (1975 – 1989): 15، 16
حرب رمضان/ الغفران (1973): 351، 352
الحرب العالمية الأولى: 47، 123
الحرب العالمية الثانية: 102، 105، 109، 118، 125–172، 177
حرب العشرة أيام (9 – 19 تموز/ يوليو 1948): 176
حرس الحدود: 165، 166، 237، 259، 302،

328 – 326
حرفيش (قرية): 210، 239، 240، 250، 263، 268، 270، 291، 303–309، 324، 341، 343 (حـ 59)
حركة الإخوان المسلمين: 142
– انظر أيضاً: الإخوان المسلمون
حركة تركيا الفتاة: 35
الحركة الدرزية الصهيونية: 352
– انظر أيضاً: الحلقة الصهيونية الدرزية
الحركة الصهيونية: 2، 7، 12، 22، 25، 27، 32، 36 – 44، 48، 50، 51، 53، 55، 56، 64، 79، 81، 82، 86 – 88، 91، 92، 113، 115، 116، 118، 124، 129، 133، 136 – 139، 142، 143، 147، 151، 152، 173، 185، 196، 222، 252، 290
حركة العمال الصهيونية: 143
الحركة العمالية الصهيونية: 42
الحركة القومية العربية: 274
– انظر أيضاً: حركة القوميين العرب
حركة القوميين العرب: 23
– انظر أيضاً: الحركة القومية العربية
حركة النهضة الدرزية: 338
الحركة الوطنية السورية: 125
الحركة الوطنية العربية: 17
الحركة الوطنية الفلسطينية: 42
الحريري، أبو موسى: 16
– انظر أيضاً: قزي، جوزيف
حريش، أحمد: 188
حزب الاتحاد والترقي: 35
حزب أحدوت هعفوداه: 262
حزب الاستقلال العربي: 52
حزب البعث: 23
الحزب الجنبلاطي: 49
حزب حيروت: 234
حزب راكح: 344، 353
الحزب الشيوعي: 234، 253، 313، 343، 349
الحزب العربي الفلسطيني: 139، 141
حزب العمال الإسرائيلي: 7 (حـ 1)، 51
– انظر أيضاً: حزب العمل الإسرائيلي
حزب عمال صهيون: 7 (حـ 1)
– انظر أيضاً: حزب العمل الإسرائيلي
حزب العمل الإسرائيلي: 234، 245، 253 – 255، 257، 258، 261، 263، 316، 324، 333، 336، 344، 347 – 349
– خلية الشباب الدروز: 347
– الدائرة العربية: 349
– قائمة التقدم والعمل: 254
– القائمة الديمقراطية: 254
– قوائم الأقليات: 253، 254، 258
– القوائم العربية: 253، 261، 333
– اللجنة المركزية لحزب العمل: 262
– انظر أيضاً: حزب العمال الإسرائيلي؛ حزب عمال صهيون؛ حزب مباي
الحزب القومي السوري: 60، 161
– انظر أيضاً: القوميون السوريون
حزب الليكود: 317
حزب مباي: 7 (حـ 1)، 253، 254، 333، 344، 347 – 349، 352
– انظر أيضاً: حزب العمل الإسرائيلي
الحسن، هلال: 157 (حـ 100)

حسن، يوسف: 328
حسون (عائلة): 113، 147
حسون، أحمد: 100
حسون، حسن: 147
حسون، حسون: 202
حسون، خليفة: 184 (حـ 31)
حسون، سامي: 229، 248
حسون، عبد الله: 102
حسون، فايز: 141
حسيسي (عائلة): 113
حسين، أديب: 338
حسين، راشد: 339
الحسين، رشراش: 250
الحسين، (الشيخ) محمد: 37
الحسيني، (الحاج) أمين: 61، 144، 145، 220
الحسيني، جمال: 139، 140
الحسيني، يعقوب: 141، 161
حطين (قرية): 35
الحكم العسكري: 225، 226، 234، 245، 253، 254، 284، 325، 326، 341
الحكومة الإسرائيلية: 194، 197، 225 (حـ 1)، 242، 245، 247، 250، 252، 253، 260، 262، 263
الحكومة الإنكليزية: 98
– انظر أيضاً: الحكومة البريطانية؛ السلطات البريطانية
الحكومة البريطانية: 58، 66، 128، 133، 135
– انظر أيضاً: الحكومة الإنكليزية؛ السلطات
الحكومة السورية: 65، 129 – 131، 170، 197، 198
الحكومة الفرنسية: 98
– انظر أيضاً: السلطات
حكومة فيشي: 116، 126
حلب:
– انظر أيضاً: ولاية
حلبي (عائلة): 248، 251
الحلبي، إسعيد نجيب: 70
حلبي، رافع: 202
حلبي، رفيق: 353
الحلبي، سليمان: 152
الحلبي، شكيب نجيب: 70
حلبي، صالح مهيوب: 70 (حـ 109)
الحلبي، عز الدين: 110
الحلبي، (الشيخ) عزام حسين: 70
حلبي، عطا: 70 (حـ 109)
الحلبي، قاسم: 147، 261
الحلبي، (الشيخ) قفطان عزام: 137، 202، 229، 237، 248، 261، 262، 275 (حـ 24)، 289
الحلبي، فرحان: 69
الحلبي، محمد عز الدين: 125
حلبي، مرزوق: 70 (حـ 109)
الحلبي المسيحي، جبرائيل: 14
– انظر أيضاً: «تعليم الديانة الدرزية»
الحلبي، مهيوب صالح: 70
الحلبي، نور الدين: 234
الحلقة الصهيونية الدرزية: 352
– انظر أيضاً: الحركة الدرزية

الصهيونية
حلميش، إيسر: 186
حماتي، جوزيف: 182
حمادة (عائلة): 256
حمادة، أمين بك: 130
حمادة، (الشيخ) حسين: 43، 49، 131
حمايل، سليم: 157 (حـ 100)
حمد، محمد: 102
حمد، نايف: 149
حمدان، حسين أسعد: 152
حمدان، (الشيخ) حمزة (أبو صدقي): 184 (حـ 31)
حمدان، صالح علي: 217
حمدان، مسعد: 72
حمدان، ميسان: 366، 367
حمزة، سلمان: 200
حمزة، نايف: 73، 137
حمزة، نجيب حسين: 157 (حـ 100)
الحمود، أحمد: 158 (حـ 100)
حمود، حمد: 160
حنان (ضابط إسرائيلي): 232
الحناوي، علي: 157 (حـ 100)
حنكين، يتسحاق: 176، 185
حوا، حبيب: 315
«حوادث جبل الدروز وخلفياتها» (تقرير): 131
حوران (منطقة): 17، 38، 53، 55، 63، 126
الحوراني، أكرم: 161، 162
الحوساني، فرحان: 157 (حـ 100)
حي أبو كبير (يافا): 138
حي الجبلية (يافا): 138
حي سكنة درويش (يافا): 138
حي الميدان (دمشق): 90
حيفا: 22، 31، 35، 36، 40، 41، 43، 45، 47، 48، 50، 51، 61، 63، 68 – 70، 73 (حـ 115)، 99، 106، 107، 109، 112، 119، 123، 131، 133، 134، 136 – 142، 145، 152، 153، 163، 167، 168، 176، 186، 187، 190، 199، 201، 218، 221، 228، 233 – 235، 258، 259، 265، 284، 289، 300، 310
– انظر أيضاً: ميناء

(خ)

خرمان، سمعان: 93
«الخصوصية الدرزية، مظاهر حديثة لمشكلة قديمة» (مقالة/ بلانك): 13
– انظر أيضاً: بلانك، حاييم
الخضر (النبي): 358
– انظر أيضاً: مقام
خضر، عبد المجيد: 188
– انظر أيضاً: يركوني، عاموس
الخضرا، صبحي: 44
خطار، (الشيخ) حسين سلمان: 343 (حـ 59)
خطار، حيدر: 343 (حـ 59)
الخطيب، رسول: 206
الخطيب، صالح يوسف: 106 – 108، 229
الخطيب، فارس: 157 (حـ 100)
الخطيب، (الشيخ) محمد نمر: 134، 139، 142

خطة تقسيم فلسطين: 113
– انظر أيضاً: قرار
خلوات البياضة: 57، 75
– انظر أيضاً: البياضة
الخليل: 37
الخليل، (القاضي) أحمد: 131
الخليل، نمر: 133، 134
خنجر، سليم محمد: 343–344 (حـ 59)
خنيفيس (عائلة): 151
خنيفيس، (الشيخ) حسن: 79، 80، 83، 98
خنيفيس، سعد: 99
خنيفيس، (الشيخ) صالح: 102، 107، 109، 111، 121، 133، 134، 136، 138، 140 – 142، 151، 161، 169، 171، 175، 180، 183، 205، 214، 218، 249، 250، 254، 256، 258، 261، 262، 268، 271 – 275 (حـ 24)، 280، 282، 286، 306، 333
خنيفيس، صالح أحمد: 102
خنيفيس، صالح حسن: 80
خنيفيس، صالح قاسم: 99
خنيفيس، فرج صالح: 80 (حـ 80)
خنيفيس، كامل: 99
خنيفيس، محمد: 99
خنيفيس، يوسف: 99
الخوارج: 11
الخورية، داهود: 182
خير (عائلة): 33، 36، 40، 47، 115، 140، 202، 209، 222، 247، 248، 251، 252
خير، أمين: 260
خير، (الشيخ) سلمان: 43، 61، 106، 111، 115، 202، 206، 209
خير، (الشيخ) صالح نسيب: 289
خير، (الشيخ) صالح يوسف: 33
خير، كمال: 338
خير، (الشيخ) يوسف: 43، 282
خير، يوسف فارس: 306
خير، (الشيخ) عبد الله: 39 –42، 208، 209، 251، 256، 275 (حـ 24)، 332
خير، (الشيخ) عبد الله الصالح: 61، 62
خير، نزيه: 165 (حـ 116)
خيرو، (الحاج) أديب: 77 – 78

(د)

«دافار» (جريدة): 143
دالية الكرمل (قرية): 31، 49، 59، 62، 67، 69، 70، 74، 76 – 78، 93، 95، 96، 99، 111، 113، 134، 135، 137، 141، 142، 146 – 148، 151، 152، 168، 173 – 175، 185، 189، 196، 201، 202، 228 – 232، 234 – 238، 241، 248، 251، 256، 260 – 262، 268، 285، 289، 298، 309، 310، 322، 326، 335، 346، 348، 353، 359
دان (كيبوتس): 117
دانا، نيسيم: 8
دانين، عزرا: 117، 123، 124، 145، 199، 206 – 208، 291
داود (النبي): 104
دايان، زوريك (زوهر): 154
دايان، موشيه: 154، 164، 165، 239، 277،

279، 280
دائرة أموال الغائبين: 322
دائرة تسجيل وتسوية الأراضي: 299، 300، 304، 308، 313، 315، 316
دائرة لجنة المعارف والثقافة للدروز: 358
– انظر أيضاً: لجنة التربية والثقافة الدرزية؛ لجنة المعارف والثقافة للدروز
«الدايلي تلغراف» (جريدة): 52–53
الدبيسي، سليم: 54، 60
«الدروز» (مجلة): 350
«الدروز بين فلسطين وإسرائيل» (كتاب/ بارسونز): 193
– انظر أيضاً: بارسونز، ليلى
«دروز فلسطين في فترة الانتداب» (كتاب/ فرج): 217
– انظر أيضاً: فرج، رجا
«الدروز في إسرائيل» (مقالة/ إليعاد): 345
– انظر أيضاً: إليعاد، إيلي
«الدروز في إسرائيل: دراسة سياسية» (كتاب / بن – دور): 14
– انظر أيضاً: بن – دور، غابرييل
«الدروز في حرب إيرتس يسرائيل (فلسطين)» (تقرير/ شاي): 170
– انظر أيضاً: شاي
«الدروز في الدولة اليهودية» (كتاب/ فرّو): 1، 162، 166
«الدروز لغز تاريخي» (مقالة/ بن تسفي): 7
– انظر أيضاً: بن تسفي، يتسحاق
«الدروز وولادة إسرائيل» (مقالة/ بارسونز): 193، 203
– انظر أيضاً: بارسونز، ليلى
«دروز ويهود في حرب 1948» (مقالة/ غلبر): 129، 143
– انظر أيضاً: غلبر، يوآف
دروزة، عزة: 52، 66، 78
درويش، حمزة: 109، 111 – 114، 126
«الدفاع» (جريدة): 51
دفنا (كيبوتس): 116، 117
دمشق: 22، 47، 52 – 55، 60، 63، 65 – 67، 72، 75، 77، 81، 82، 85، 86، 90، 91، 96، 99، 105، 109، 110، 116، 117، 130، 131، 153، 167، 168، 170، 210
– الريف: 30
– الغوطة: 30
«الدنيا» (صحيفة): 148
دو ساسي، سلفستر: 13
دوري، شبيرا: 197
الدولة العثمانية: 17، 35
– انظر أيضاً: العثمانيون؛ السلطات؛ العهد العثماني
الدولة العربية: 169
الدولة الفارسية: 33
– انظر أيضاً: الفرس
الدولة الفاطمية: 15، 29
– انظر أيضاً: الفاطميون
الدوير، فارس: 199
ديبون، شموئيل: 288
دير العشائر (قرية): 129، 147
ديغول، شارل: 126، 127

دير ياسين (قرية): 163

(ذ)

ذبيان، ذبيان: 184 (حـ 31)
ذبين (قرية/ سورية): 132

(ر)

الرابطة الدرزية: 347
رابين، يتسحاق: 316، 352
راديو إسرائيل: 227
راز، آدم: 292
راس العبّاد (موقع): 306، 307
راشيا: 30، 129
رام الله: 367
الرامة (قرية): 37، 43، 48، 61، 139، 159، 160، 166، 211، 250، 259، 260، 298، 299، 305، 309، 322، 339، 343 (حـ 59)، 348، 350، 353
رانجر، تيرنس: 366
– انظر أيضاً: «التراث المخترع»
رجوان، نسيم: 339، 340
رحروح، نسيب: 157 (حـ 100)
رزق، حمود: 157 (حـ 100)
رزق، محمود: 157 (حـ 100)
رسلان، فضل الله علي: 157 (حـ 100)
رضوان، أبو الخير: 149
رضوان، فهد حسين مرشد: 157 (حـ 100)
رمات يوحنان (مستعمرة): 154، 156، 171
– انظر أيضاً: معركة
رمال، ريدان: 343 (حـ 59)
رمال، فرحان: 343 (حـ 59)
رمال، محمد: 347
الرملة: 181، 322
الرملي، سليمان فزع: 106، 107
رميش (قرية/ لبنان): 239
روتنبرغ، بنحاس: 64
روزين، بنحاس: 326
الريحانية (قرية): 187، 201، 291
ريدان، محمود: 116، 117
ريدمان، جون: 209
الرينة (قرية): 265

(ز)

زاهر (عائلة): 262
الزاهر، حسن سعد: 152
زاهر، (الشيخ) سلمان سعد: 138
الزاهر، نايف سعد: 152
زايد، غيورا: 164، 165، 171، 174 – 176، 180، 185، 196، 228، 231 – 234، 236 – 241، 247 – 251، 256، 257، 266
زبولون (كتلة مستعمرات): 156
زسلاني، رؤوفين (شيلواح): 97، 118، 120، 188، 205
زعيتر، أكرم: 52، 78
زغلوفيتس: 97
زمارين (قرية): 69
زهر الدين، قاسم: 60، 67
زوريع، مئير: 316
زيدان (عائلة): 31
زيدان، فايز: 157 (حـ 100)

زيدان، متعب: 157 (حـ 100)
زيدان، يامن: 366، 368
زين الدين، فريد: 65، 66، 78
زين الدين، لطفي: 157 (حـ 100)

(س)

السابا، صالح: 93، 94
السابا، يوسف (أبو جدعان): 93
ساجور (قرية): 42، 263
ساسون، إلياهو: 117، 119، 120، 122، 123، 136، 138، 195، 198، 200، 206، 250، 271
سبكتور: 145
سبلان (النبي): 358
– انظر أيضاً: مقام
سبيت، حنان: 187
سبيرز، (الجنرال) إدوارد لويس: 126، 127
سخنين (قرية): 315
سراي الدين، رشيد: 157 (حـ 100)
سرحان، فارس: 140
سعادة، أنطون: 161
سعد (عائلة): 249، 251
سعد، فؤاد: 42
سعسع (قرية): 213
سعود (مخبر صهيوني): 144
السفارة الأميركية (تل أبيب): 222، 223
السفري، عيسى: 45
– انظر أيضاً: «فلسطين بين الانتداب والصهيونية»
سلاّم، ذيب: 60، 67، 157 (حـ 100)
سلاّم، علي: 54، 60، 157 (حـ 100)
سلامة (قرية): 31
سلامة، ملحم: 343 (حـ 59)
السلطات البريطانية: 99، 102، 106، 107، 109، 110، 112
– انظر أيضاً: الحكومة الإنكليزية؛ الحكومة
السلطات العثمانية: 34 (حـ 10)
– انظر أيضاً: الدولة؛ العثمانيون؛ العهد العثماني
السلطات الفرنسية: 97، 125
– انظر أيضاً: الحكومة
سلطة التطوير: 294، 296، 299، 301
سلطة المحميات: 302، 303
سلمان الفارسي: 220
السلمان، محمد: 100–102
سلمون، شموئيل: 260
«السلوك الدرزي» (كتاب/ قزي وياسين): 15
– انظر أيضاً: قزي، جوزيف؛ ياسين، أنور
سليم، نايف صالح: 343–344 (حـ 59)
سليم بك: 202
سليم، عبد: 188
سليمان، يوسف: 282
سنجق صفد: 33
سنيه، موشيه: 304
سهل بيسان: 186
سهل مران: 299، 311، 312، 314
سورية: 5، 20، 21، 24، 25، 27، 32، 38، 41، 43 – 46، 47، 49 – 51، 53، 55، 56،

60، 62، 65، 66، 71 – 73، 75–84، 87،
91، 94، 95، 97 – 99، 102– 105، 109،
113، 115، 116– 121، 125 – 131، 137،
141، 144، 147، 148، 150، 159، 164،
178، 189، 190، 194 – 200، 269،
274، 275، 286، 293
سورية الكبرى: 128، 129
السوريون: 131، 137
سويد، صالح: 338
سويد، نايف سليم: 338
سويد، يوسف سلمان: 343–344 (حـ 59)
السويداء: 57، 60، 67، 103، 128
سويسرا: 130
«سيرة الأديب سعيد تقي الدين» (كتاب/ تقي الدين): 23
– انظر أيضاً: تقي الدين، سليمان
سيف (عائلة): 94
سيف، (الشيخ) داهود (أبو سليمان): 94
سيف، عبد الله: 95
سيلة الحارثية (قرية): 58

(ش)

الشاباك: 188، 225 (حـ 1)، 226، 242، 246، 247، 253، 254، 260، 266، 267، 272 – 274، 284، 285، 313، 336، 342، 343
– انظر أيضاً: الشين بيت؛ «العرب في إسرائيل، استعراض أساسي»
شابيرا، أبراهام: 134
شابيرا، يعقوب: 245
شارون، أريئيل: 317
الشام: 162
شاهين، (الشيخ) حسين قاسم: 80
شاهين، كامل نعيم: 100
شاي (جهاز الاستخبارات الصهيونية): 117، 122، 131، 134، 136، 140، 142– 145، 150، 151، 164، 165، 167، 169، 170، 172، 178، 182، 195، 196، 226 (حـ 3)
– إدارة الشؤون العربية: 128
– الشعبة العربية: 121، 130
– انظر أيضاً: «الدروز في حرب إيرتس يسرائيل (فلسطين)»
شاينر، موشيه: 295 – 297
شجاع، علي: 76
شحادة، سلمان: 159، 160، 260، 339
الشحار (منطقة): 73 (حـ 115)
شخترمان، أبراهام: 354
شخيفتش، مردخاي: 134، 135، 160، 165، 166، 168، 169، 171، 175، 178 – 181، 183، 196، 199، 202، 205، 206، 208، 215، 217، 228 – 236، 247، 248، 256، 257، 309، 310 – 312
شرتوك، موشيه (شاريت): 98، 118، 198، 199، 209، 222، 261، 265، 266، 271، 274 – 276
شرط نامة (فرمان عثماني): 34
الشرطة البريطانية: 45
الشرق الأدنى: 363
الشرق الأوسط: 5، 17، 89، 127، 194، 195، 365
شرق الأردن: 47، 49 – 51، 60، 67، 79، 90،

110، 123، 127، 129، 208، 293
- انظر أيضاً: الأردن؛ المملكة الأردنية الهاشمية
الشراكسة: 186، 189، 194، 202، 212، 243
انظر أيضاً: الشركس
الشركة الإسرائيلية للتخطيط: 327
شركة البحر الميت: 258
شركة بساتين الأمة: 299
شركة دوبك للتبغ: 324
شركة طانا - عميد الزراعية: 323
شركة مصانع استخراج البوتاس: 258
شركة نفط العراق (حيفا): 69
الشركس: 176، 185، 265، 266، 277
- انظر أيضاً: الشراكسة
شزور (قرية): 305
شطندل، أوري: 27
«الشعب» (جريدة): 144
شعبان، يوسف: 160
الشعبية: 128، 130، 131، 133، 145، 147، 201
- انظر أيضاً: هيئة الشعب الوطنية
الشعراني، فندي: 157 (حـ 100)
الشعراني، محمود: 157 (حـ 100)
شعلان، فرحان: 61، 62
شعيب (النبي): 222، 283، 358، 363
- انظر أيضاً: مقام؛ يترو
شفارتش، أورن: 216، 217
شفاعمرو: 41، 79 - 81، 98 - 113، 121، 134، 135، 141، 149 - 153، 155 - 157، 159، 160، 163 - 170، 172 - 184، 190، 192، 193، 221، 248، 251، 272، 283، 285، 287، 298، 309، 322، 348
- حارة الدروز: 99، 100، 179
- حارة المسلمين: 179
شقا (قرية/ سورية): 47
شلوش، أهارون: 247، 248
شمال أفريقيا: 29
شمعوني، يعقوب: 136، 138، 195، 197 - 200، 206، 208، 209، 239، 290
شنان، نسيب: 338
شنهار، عليزه: 361
شهبندر، عبد الرحمن: 116، 117
الشوف (منطقة/ لبنان): 30، 136
شوفانية، (الشيخ) أبو زيدان: 160
شوفانية، (الشيخ) عبد الله: 80
الشوفي، حسين: 128
الشوفي، محمد إسماعيل: 101
الشومري، نجيب الشعار: 157 (حـ 100)
الشيخ، صالح: 358
شيرمان، أرنولد: 353
الشيشكلي، أديب: 161، 162، 274 - 276
شيطريت، بيخور: 205، 218، 222، 223، 242، 249، 331
الشيعة:
- الإثني عشرية: 11، 16، 29
- الإسماعيلية: 11
- الزيدية: 11
الشين بيت: 226
- انظر أيضاً: الشاباك
شيني، يتسحاق: 277

(ص)

صادق، جبر: 221
الصادق، جميل: 160
صالح، شكيب: 72 (حـ 113)، 74، 358
صالحة، سلمان: 217
«الصباح» (صحيفة): 41
صحنايا (بلدة/ سورية): 30
صعب، حمد: 47، 51، 54، 157 (حـ 100)، 338
الصغير، سعيد: 157
«الصفا» (مجلة/ بيروت): 21
صفد: 10، 31، 162، 212، 304
– انظر أيضاً: سنجق
الصفدي، جبر مراد: 108
الصفدي، حمود: 196
الصفصاف (قرية): 211 – 213
صفورة (زوجة النبي موسى): 222
صفوري، محمود: 177، 181
صفورية: 176
صلخد (مدينة/ سورية): 131
الصليبيون: 7
الصندوق القومي اليهودي: 42، 86، 123، 124، 134، 274، 294، 295
– انظر أيضاً: هكيرن هكييمت
صوفر (بلدة/ لبنان): 143
صيدا: 7، 9، 34، 97
– انظر أيضاً: صيداء؛ صيدون
صيداء: 9
– انظر أيضاً: صيدا؛ صيدون
صيدون: 9
– انظر أيضاً: صيدا؛ صيداء

(ض)

الضفة الغربية: 367

(ط)

طال، نحمان: 266، 267، 269، 285، 300
طبرية: 35، 37، 47، 90، 163، 284
«طبيعة الأشياء» (مجلة عبرية): 4
طرابلس: 47
طربيه، (الشيخ) أحمد اليوسف: 159، 160
طربيه، (الشيخ) صالح أحمد: 72، 138
– انظر أيضاً: «مذكراتي في الثورة الفلسطينية سنوات 1936 – 1939»
طربيه، (الشيخ) صالح محمد: 101، 103، 104، 202
الطرشان: 128، 130 –133، 145، 199، 201
– انظر أيضاً: الأطرش (عائلة)
طرفة، سلمان: 69
طرودي (عائلة): 314
طريف (عائلة): 33، 35، 36، 39، 40، 42، 44، 47، 48، 115، 140، 202، 208، 209، 221 – 223، 247 – 252، 256، 269، 273
طريف، (الشيخ) أمين: 39، 41، 43، 106، 107، 111، 115، 132، 142، 145، 146، 160، 209، 220، 221، 236، 247، 249، 251، 256، 257، 260، 267 – 277، 280، 283، 312، 316، 332 – 335، 337،

357، 360، 361
طريف، (الشيخ) سلمان: 36، 37، 39 – 41، 43، 48، 106، 111، 160، 206، 209، 222، 232، 250، 268 – 270، 273 – 275، 277، 332، 333، 337
طريف، (الشيخ) طريف محمد: 35، 36، 39
طريف، (الشيخ) فرحان: 209، 256، 269، 273، 275 (حـ 24)، 280، 344
طريف، (الشيخ) مهنا: 35
طليع، (الشيخ) حسين: 49
طمرة (قرية): 164، 322
طولكرم: 47
الطويل، يوسف: 157 (حـ 100)
الطيرة (قرية): 146
طيرة الكرمل (قرية): 201

(ظ)

الظاهر لإعزاز دين الله (الخليفة الفاطمي السابع): 11

(ع)

العارف، عارف: 150، 153، 155، 158
عاليه (مدينة/ لبنان): 143، 162
عامر (عائلة): 33
عامر، واكد: 149
العباسية (قرية): 176
عبد الحليم، نجيب عرسان: 188
عبد الصمد، (القاضي) حسين: 137
عبد الله (الملك): 128، 130، 197، 202
عبد الله باشا (والي صيدا): 34
عبد المجيد (السلطان العثماني): 34 (حـ 10)
عبد الهادي، فخري: 66، 109
عبد الوهاب، شكيب: 150، 158
– انظر أيضاً: وهاب، شكيب
عبود، عبد الله: 146، 147
عبيد، أكرم: 110
عبيد، حامد: 157 (حـ 100)
عبيد، علي: 125
عبيد، نايف علي: 157 (حـ 100)
عبيه (قرية/ لبنان): 21، 73 (حـ 115)، 359
عتليت (قرية): 70
– حادثة: 70
عتليت (مستعمرة): 136، 237
العثمانيون: 10، 17، 22
– انظر أيضاً: الأتراك؛ الدولة العثمانية؛ السلطات العثمانية؛ العهد العثماني
عجاك، خليل محمد عيسى: 161
– انظر أيضاً: أبو إبراهيم الكبير
عدوان، مهنا: 157 (حـ 100)
عرابة (قرية): 68
عرابة البطوف (قرية): 31
العراق: 60، 97، 293
عرايدي (عائلة): 37، 209
عرايدي، نمر أبو حسن: 250
عرايدي، (الشيخ) وحش: 64
عرب الزبيدات: 185
«عرب طيبون» (كتاب/ كوهين): 225، 281، 289
– انظر أيضاً: كوهين، هليل
«العرب في إسرائيل، استعراض أساسي»

(تقرير/ الشاباك): 246
– انظر أيضاً: الشاباك
عرب الهيب: 185، 187
عريج، زيدان: 157 (حـ 100)
عريج، فندي: 157 (حـ 100)
العريش: 24
العريضي، نسيب: 165
عزام، جبر: 125
عزام، عفيف: 341
عزام، فايز: 347، 348، 350، 354، 358، 362
عزام، نايف: 149
عزام، يوسف سلمان: 152
العزاوي، (الشيخ) محمد صالح: 47
عزرائيلي، يهودا: 183
عزمي، نعمان بدر: 152
عزيز، هايل جاد الله: 191
عساقلة، أمين: 338، 343–344 (حـ 59)
عساقلة، هايل: 343–344 (حـ 59)
عسفيا (قرية): 31، 43، 45، 49، 57 – 59، 61، 62، 67، 69، 70، 72– 80، 92 – 94، 96، 104، 111، 116، 121، 134، 135، 137 – 139، 142، 145، 146، 148، 151، 152، 164، 166، 168، 173 – 176، 183 – 185، 189، 201، 202، 218، 221، 228 – 237، 241، 248، 251، 256، 257، 261، 262، 268، 273، 285، 288، 289، 298، 309، 310، 322، 335، 347، 348، 366
عصبة العمل القومي: 23
عطالله، سعيد: 343 (حـ 59)
عطشة، رافع: 72
عطشة، زيدان: 347، 348، 350
عطشة، عبد الكريم: 152
العظمة، نبيه: 54، 60، 77
العفولة (قرية): 187
عكا: 33، 34، 61، 99، 112، 140، 159، 162، 163، 169، 170، 204، 206، 255، 258، 311، 312، 315، 340، 346
«العلاقات بين الدروز واليهود» (مقالة/ بن تسفي): 8
– انظر أيضاً: بن تسفي، يتسحاق
«علاقة صادقة» (كتاب/ كورن): 171
– انظر أيضاً: كورن، دافيد
علم الدين، داود: 157 (حـ 100)
علم الدين، (الشيخ) يوسف: 57
علم الدين، يوسف: 157 (حـ 100)
العلويون: 16، 194
العلي، حسين بن محمد: 176
علي، شحادة: 157 (حـ 100)
العلي، علي: 152
علي، يوسف: 223، 250
علي بن يوسف بن ناصر الدين: 21
عليان، حسن: 103
عليان، (الشيخ) حسين (أبو نايف): 101، 180، 183، 249، 332، 333، 337
عليان، حسين سليم: 102
عليان، سلمان: 101
عليان، سليمان: 103
عمار، سليمان: 69
عمار، صبري: 269
عماشة، جدعان هاني: 165، 228، 239

عماشة، محمد: 238
عمّان: 41، 200
«عمدة العارفين» (كتاب/ الأشرفاني): 29
– انظر أيضاً: الأشرفاني، محمد مالك
عمر، سليمان: 157 (حـ 100)
عمقا (قرية): 203
عملية حيرام: 210، 212 – 215، 217
عملية ديكل: 177، 203
عنز (قرية/ سورية): 132
عهد الانتداب: 1، 7، 20، 359
– انظر أيضاً: الانتداب البريطاني
العهد العثماني: 20، 128
– انظر أيضاً: العثمانيون؛ الدولة العثمانية؛ السلطات العثمانية
العوض، (الشيخ) رباح: 204
عوض، (الشيخ) عطية أحمد: 68
عيد (عائلة): 312
عيران، عاموس: 316، 355، 359
العيسمي، يوسف: 50 – 53، 55، 56 – 58، 60 – 63، 65 – 67، 72، 75 –85، 87– 92، 95 – 102، 105، 106، 109 – 111، 115، 116، 120، 122 – 124، 130
عين الأسد (قرية): 263، 299، 303
عين قنيا (قرية/ سورية): 60، 61، 197
عين هميفراتس (كيبوتس): 312
عيني (ممثل الشاباك): 242

(غ)

غبريتس، يتسحاق: 263
غديرا (مستعمرة): 134
الغريب، (الشيخ) حسين: 49
الغريب، (الشيخ) علي: 49
غريفة (قرية/ لبنان): 136
غزالة، شمس: 69، 73، 74
غزة: 287
غصن، مفيد: 150، 158 – 160
غضبان، قاسم: 45، 51
الغطريف، جميل: 157 (حـ 100)
غلبر، يوآف: 2، 88، 89، 129، 130، 143، 169، 171، 173، 177، 181، 183 – 185، 188، 194، 201، 204، 209، 216
– انظر أيضاً: «بداية الحلف اليهودي – الدرزي في فلسطين»؛ «دروز ويهود في حرب 1948»
الغوري، إميل: 141
الغوري، مصطفى: 142
غيرتز، كليفورد: 25

(ف)

فارس، توفيق: 343–344 (حـ 59)
الفارس، خزاعي: 157 (حـ 100)
الفارس، (الشيخ) علي: 34، 35
فارس، محمد جبر: 343–344 (حـ 59)
فارس، منير: 341، 343 (حـ 59)، 346
الفاطميون: 29
– انظر أيضاً: الدولة الفاطمية
الفاهوم، أحمد: 109
الفاهوم، عبد اللطيف: 158
فايتس، يوسف: 86، 134، 291، 292، 296، 298، 306، 307، 311، 312، 314

فخر الدين المعني الثاني (الأمير): 31
فراج، سلمان: 354
فراج، سهيل: 259 (حـ 91)
فراج، (الشيخ) فراج صالح: 37، 43
فراج، (الشيخ) يوسف: 61
فراضة (قرية): 162
فرج، رجا سعيد: 217
– انظر أيضاً: «دروز فلسطين في فترة الانتداب»
فرج، سلمان ذيب: 344، 346، 358
فرحات، سليم (أبو شاهين): 57
فرحات، (الشيخ) علي: 57
فرحان، يحيى: 187
الفرس: 22
– انظر أيضاً: الدولة الفارسية
فرنسا: 17، 66، 116 (حـ 109)، 126، 130
الفرنسيون: 38، 91، 125، 127، 149، 200
فرهود، (الشيخ) قاسم فرهود: 282، 283، 288، 289، 351، 360
فريدمان، عمانوئيل: 197، 208، 210
فسوطة (قرية): 291
فصائل أبو درة: 62، 73، 74
– انظر أيضاً: أبو درة
فصائل السلام: 109
فضول، سلمان محمد: 343–344 (حـ 59)
فلاح، سلمان: 335، 338، 340، 341، 355، 357 – 361، 364
فلاح، فارس: 361
«فلسطين بين الانتداب والصهيونية» (كتاب/ السفري): 45
– انظر أيضاً: السفري، عيسى
فندق أوريان بالاس (بيروت): 57، 66، 77
فندق بالاس أوتيل (بيروت): 112
فوج جبل الدروز: 151، 153 (حـ 83)
– انظر أيضاً: فوج جبل العرب
فوج جبل العرب: 149 – 160، 163 – 165، 167، 168، 173، 175، 176، 181، 189–196
– فرقة الفالوجة: 149
– فرقة الكفر: 149
– فرقة المزرعة: 149
– فرقة المسيفرة: 149
– انظر أيضاً: فوج جبل الدروز
فيشي (مدينة/ فرنسا): 116 (حـ 109)، 126
فيصل بن الشريف حسين (الأمير): 22
الفيليبين: 23

(ق)

القاسم، سعيد: 338
القاسم، سميح: 159، 160، 339، 343 (حـ 59)، 344، 353
القاسم، صالح محمد: 106، 107
القاسم، (المحامي) كمال نجيب: 7، 350
القاسم، نبيه: 344، 350
القاسم، نديم: 260، 338 – 341
القاضي، يوسف: 157 (حـ 100)
قانون الأراضي الأميرية العثماني (1858): 291، 304، 312
قانون امتلاك الأراضي والمصادقة على

الأفعال والتعويض (1953): 294 – 296
قانون أملاك الدولة: 294
قانون أموال الغائبين: 293، 294، 312
قانون التجنيد الإجباري (الإلزامي): 266، 277، 279 – 282، 286 – 288، 345
قانون التقادم (1958): 295
قانون تنظيم الطائفة الدرزية في الكنيست: 245، 247، 263، 331
قانون الحدائق القومية والمحميات الطبيعية (1963): 301، 309
قانون الخدمة العسكرية الإجبارية: 262
قانون سلطة التطوير: 294
قانون الطوارئ: 225 (حـ 1)
قانون المحاكم الدرزية الدينية: 336
قانون محمية جبل ميرون: 307
– انظر أيضاً: محمية جبل ميرون
القاهرة: 29
القاوقجي، فوزي: 47، 51، 144، 148، 149، 153، 154، 161، 162، 197، 202، 204 – 206، 208، 209، 213
قائمة التقدم والعمل: 254
القائمة الديمقراطية: 254
القائمة العربية: 234
القبجي، عبد القادر: 37
قبلان، إسماعيل: 164 – 167 (حـ 120)، 191
قبلان، سعيد قاسم: 343–344 (حـ 59)
القبلان، كنج: 161، 250
القدس: 37، 39 – 41، 72، 143، 144، 163، 296، 300، 339، 367
قدورة (عائلة): 304
قدورة، (الشيخ) أسعد (المفتي): 106، 111، 112
القدومي، داود يوسف: 106، 107
قديتا (قرية): 211، 213
القرآن: 11، 22
قرار التقسيم (29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947): 144، 169
– انظر أيضاً: خطة؛ القرار 181
القرار 181: 144
– انظر أيضاً: قرار التقسيم
قرعوني، سلمان: 157 (حـ 100)
قرنايل (قرية/ لبنان): 23، 162
القرية (قرية/ سورية): 100، 103، 132
القرية (قرية/ لبنان): 83، 85
قزي، جوزيف (قس مسيحي): 15، 16
– انظر أيضاً: الحريري، أبو موسى؛ «السلوك الدرزي»؛ «بين العقل والنبي»
القسّام، عز الدين: 139
«قضية العرب» (كتاب/ ناصر الدين): 23
– انظر أيضاً: ناصر الدين، علي
القنطار، إسماعيل: 184
القنطار، خليل بشير: 164، 165
القنطار، سليم: 157 (حـ 100)
القنطار، صالح: 182 – 184
القنطار، فواز بشير: 191
القنطار، قاسم: 157 (حـ 100)
قنطار، قاسم سعيد: 190
القوات (الإسرائيلية والصهيونية واليهودية):

151–153، 155–159، 163–165، 168–
170، 173، 174، 176، 181، 182، 191،
193، 197، 203، 210
– انظر أيضاً: الجيش الإسرائيلي
القوات الألمانية: 116 (حـ 109)، 126
القوات البريطانية: 126، 127، 136
– انظر أيضاً: الجيش البريطاني
قوات الحلفاء: 126
القوات الدرزية: 192
– انظر أيضاً: وحدة الأقليات
القوات الفرنسية: 22، 130
– انظر أيضاً: الجيش الفرنسي
القوميون السوريون: 148
– انظر أيضاً: الحزب القومي السوري
قلقيلية: 188
القوتلي، شكري: 162
قويقس، سلمان رزمك (أبو رزمك): 159، 160، 343 (حـ 59)
قيس، عباس: 59
قيس، (الشيخ) نجيب: 49
القيّم على أموال الغائبين: 228

(ك)

الكابري (قرية): 140
كابلان، إليعيزر: 87، 292
كاترو، (الجنرال) جورج: 127
الكتاب الأبيض (17 أيار/ مايو 1939): 113، 133
كتس، آسف: 215
الكتلة الوطنية السورية: 77
كحلول، سليمان: 343 (حـ 59)
كدار، شلومو: 242
الكرد: 194، 208
كرليبخ، عزرائيل: 275
الكرمل: 30، 45، 47، 48، 51، 57 – 59، 68، 70، 73، 75 – 77، 79، 80، 83، 99، 133 – 135، 137، 138، 145، 147، 152، 165، 170، 175، 176، 188، 190، 201، 218، 232، 234 – 236، 241، 275، 284، 288، 303، 309، 319، 322
– بارك (منتزه): 135، 309، 311
«الكرمل» (صحيفة): 22
كرمل، موشيه: 154 – 156، 179، 212، 213
– انظر أيضاً: «معارك الشمال»
كريات عمّال (مستعمرة): 164، 165
الكريدي، سليمان: 157 (حـ 100)
الكساير (قرية): 154 – 156، 159، 192
– انظر أيضاً: معركة
كسرى (قرية): 49، 161، 162، 263، 314 – 317
كفار غلعادي (كيبوتس): 209
كفار مسرك (كيبوتس): 312
كفر برعم (قرية): 291
كفر سميع (قرية): 42، 161، 263، 314، 315، 317
كفر قرع (قرية): 323
كفر كما (قرية): 176، 201، 277
كفر ياسيف (قرية): 203، 235، 259، 283، 288، 344، 345، 358

كفيشا (منطقة): 216، 217
كناكر (قرية): 184
كنج (عائلة): 148، 197
كنج، (الشيخ) أسعد بك (أبو صالح): 54، 57 – 62، 66، 75، 109، 111 – 113، 115 – 117، 145، 148
كنج، سلطان (أبو صالح): 197
كنج، (الشيخ) كمال أبو صالح: 145، 148، 151
كنعان، صيّاح: 338
كنفاني، غسان: 67
كنوكس (موظف في السفارة الأميركية): 222
الكنيست: 40، 231، 245، 247، 253 – 255، 260، 262، 272، 280، 291، 293 – 296، 301، 304، 323، 324، 332 – 334، 336، 354
– الانتخابات الأولى (25/ 1/ 1949): 231، 233، 249، 253
– الانتخابات الثانية (30/ 7/ 1951): 246، 253، 257، 272
– الانتخابات الثالثة (26/ 7/ 1955): 261
– الانتخابات الرابعة (3 / 11/ 1959): 262، 333
– الانتخابات الخامسة (15/ 8/ 1961): 336
– الانتخابات السادسة (2/ 11/ 1965): 343
– الانتخابات السابعة (28/ 10/ 1969): 348
– الانتخابات الثامنة (31/ 12/ 1973): 351، 354
– لجنة الخارجية والأمن: 265
– لجنة الكنيست: 354 – 356
– مركز الأبحاث والمعلومات للكنيست: 330
– انظر أيضاً: البرلمان الإسرائيلي
كورن، دافيد: 160، 161، 164، 171، 175، 177، 182، 183، 215
– انظر أيضاً: «علاقة صادقة»
كوهين، أهارون حاييم: 40 – 43، 56، 78، 79، 83
كوهين، (الضابط) طوفيا: 207، 208، 251، 252
كوهين، هليل: 225، 226، 281، 289
– انظر أيضاً: «عرب طيبون»
كويكات (قرية): 142، 203
كيش، فريدريك: 38
كيشوني، أهارون: 312
كيوف، عاطف: 347
كيوف، محمد قاسم: 70
كيوف، هدية: 366

(ل)

«لا يزيدنا العنف إلاّ عنفواناً» (منشور): 351
لاسكوف، حاييم: 178، 179
لايش، أهارون: 12، 13، 15 – 18
– انظر أيضاً: «التقية عند الدروز»

لبكين، مردخاي: 232
لبنان: 5، 17، 20 – 25، 27، 32، 38، 39، 42، 43، 47، 48 – 53، 56، 60، 61، 65، 70، 72، 73، 75 –82، 84، 97، 99، 103، 104، 116 (حـ109)، 123، 126– 132، 137، 141، 144، 145، 147، 150، 162، 164، 189، 190، 194 – 196، 199، 201، 239، 269، 274، 286، 293، 312، 334، 339
اللبنانيون: 137
لجنة إعداد مناهج التعليم الدرزي: 357
اللجنة البرلمانية لشؤون الأقليات: 288
لجنة بن – دور: 354 – 357
لجنة التاريخ: 360
لجنة التحقيق الأميركية – البريطانية (1945): 133
لجنة الترانسفير: 291
لجنة التربية والثقافة الدرزية: 358
– انظر أيضاً: دائرة لجنة المعارف والثقافة للدروز؛ لجنة المعارف والثقافة للدروز
لجنة التنسيق اللوائية: 284
لجنة خاصة بفلسطين (اليونسكوب): 143، 144
لجنة الدفاع عن الأراضي: 311
لجنة الدفاع عن أرض يركا: 313
لجنة روزين: 326
لجنة الطلاب العرب الجامعيين: 357
اللجنة العربية العليا: 133، 138 – 139
لجنة القوى البشرية: 367
لجنة المبادرة الدرزية: 315، 351 – 353، 357، 360
اللجنة المركزية المشتركة للوزارات: 332، 336
لجنة المعارف والثقافة للدروز: 359، 360، 362، 364، 365
– انظر أيضاً: دائرة؛ لجنة التربية والثقافة الدرزية
لجنة نزع السلاح: 241
اللجنة النقابية الثقافية الدرزية: 259، 260
اللد: 181، 322
لندن: 65، 162
«اللواء» (صحيفة): 22
لواء حيفا: 240
لواء غولاني: 185
لواء كرملي: 154، 155
لوريا، جبرائيل: 213 – 215
لوزية، دافيد: 53، 55، 56، 109
لويس، فضل: 160
ليشنسكي، طوفيا: 183، 185، 186، 189، 190، 266
ليفشيتس (ليف)، زالمان: 123، 291، 292
ليفشيتس، يوسف: 291، 292
لين، أمنون: 215، 344 – 347، 354

(م)

مئير، غولدا: 349، 350
ماضي، سعد سلمان: 343–344 (حـ59)
ماضي، (الشيخ) سلمان: 335
الماضي، معين: 52، 66

المالكية (قرية/ لبنان): 153، 163، 170، 172، 173، 190
المتن (منطقة/ لبنان): 30
المتين (قرية/ لبنان): 76
المثلث: 188، 225 (حـ 1)، 292، 324
مجدل شمس (قرية/ الجولان): 57، 58، 61، 141، 151، 190، 196، 197، 359
مجدو (قرية): 188
مجلس الأمن: 173، 275
المجلس التشريعي الفلسطيني: 35، 39
مجلس جامعة الدول العربية: 143
– اجتماع عاليه (7–15 تشرين الأول/ أكتوبر 1947): 143
المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى: 35، 40، 41، 44، 119
المحكمة المذهبية الدرزية: 8، 16
محمد (الرسول): 220
المحمد، محمد: 100
محمود (مخبر): 141
محمية جبل ميرون: 301 – 303، 307
– انظر أيضاً: الجرمق؛ قانون
المحيثاوي، سعيد الجبر: 157 (حـ 100)
مخول، نعيم: 339
المدرسة الداودية (لبنان): 21
مدين (قوم): 222
«مدينة وممشل» (مجلة عبرية): 14، 351
«مذكراتي في الثورة الفلسطينية سنوات 1936 – 1939» (كراس/ طربيه): 72
– انظر أيضاً: طربيه، (الشيخ) صالح أحمد
مراد، بهاء الدين: 157 (حـ 100)
مراد، (الشيخ) جبر: 111، 112
مراد، عبد الرحمن: 142
مرتون، أرثر: 52، 53
مرج بني عامر: 93، 94، 152، 173، 174، 231، 238، 311
مردم بك، جميل: 66
مرسوم استملاك الأراضي للغايات العامة (1934): 294
مرسوم تسوية ملكية الأراضي (1928): 294
مرسوم الغابات (1926): 301
مرعي، أبو يوسف: 160
مرعي، يوسف: 160
المركز العربي للتخطيط البديل: 303 – 305، 309، 310، 314، 317
مركز المجالس المحلية الدرزية: 327، 328
المزاريب (قبيلة): 176
مزهر، (الشيخ) علي: 199
مزهر، هاني: 157 (حـ 100)
مستشفى بيتار (القدس): 202
المستشفى الحكومي (حيفا): 73 (حـ 115)
– انظر أيضاً: مستشفى الدكتور حمزة؛ مستشفى رمبام
مستشفى الدكتور حمزة (حيفا): 73 (حـ 115)
– انظر أيضاً: المستشفى الحكومي؛ مستشفى رمبام
مستفشى رمبام: 73 (حـ 115)
– انظر أيضاً: المستشفى الحكومي؛ مستشفى الدكتور حمزة

«مشكلة الأقلية العربية في إسرائيل» (تقرير): 246
مشمار هعيمك (مستعمرة): 114، 153، 154، 163
مصر: 29، 287، 293
المصريون: 279
مطار اللد: 176
معارك الجليل الأعلى: 212
«معارك الشمال» (كتاب/ كرمل): 212
- انظر أيضاً: كرمل، موشيه
معارك القدس: 177
«معاريف» (جريدة): 349
معالي، شاهين: 157 (حـ 100)
المعتزلة: 11
معدي (عائلة): 33، 34، 43، 47، 115، 140، 202، 205، 209، 222، 247، 248، 251، 252، 274
معدي، (الشيخ) إسعيد: 103، 104، 106، 107، 111، 115
معدي، (الشيخ) إسعيد الأول: 34
معدي، (الشيخ) جبر داهش: 140 - 142، 158، 161، 162، 169، 204 - 206، 209، 214، 215، 217، 221، 249، 250، 254 - 258، 261، 262، 268، 271، 273 - 277، 279، 282، 286، 300، 306، 337، 348
معدي، (الشيخ) علي ملحم: 209، 280
معدي، (الشيخ) كمال: 34، 275 (حـ 24)، 280، 333، 337
معدي، مرزوق: 162، 204- 206، 209، 249، 250، 256، 313
معدي، (الشيخ) مرزوق إسعيد (ت. 1942): 43
معدي، (الشيخ) مرزوق إسعيد (ت. 1992): 34
معدي، منصور خضور: 34، 158
معدي، وحيد مرزوق: 34
معركة أم الزينات (28 / 10/ 1938): 74، 75
معركة بلعا:
- الأولى: 10 / 8/ 1936
- الثانية: 3 / 9/ 1936
معركة ترشيحا (9 / 9/ 1936): 45
معركة رمات يوحنان (12 / 4/ 1948): 154، 155، 167
معركة سلامة (1690): 31
معركة شفاعمرو (14 / 4/ 1948): 177، 179، 181، 213
معركة الصفصاف (28–29/ 10/ 1948): 212
معركة القسطل (8 / 4/ 1948): 163
معركة مرج دابق (1516): 17
معركة هوشة والكساير (16/ 4/ 1948): 158، 160 - 173، 177، 181، 189–195، 201، 212، 260
معركة اليامون (3 / 8/ 1938): 68
معركة يانوح (28–29/ 10/ 1948): 212، 213–223
معليا (قرية): 291، 306
المعنيون: 30، 31، 33
المغار (قرية): 31، 37، 39، 96، 208، 232، 236، 250، 299، 303 - 309، 338، 343–344 (حـ 59)، 348

مغار حزور (قرية/ الجليل): 96، 236
مغر الدروز: 297، 298
المغربي، حسن: 157 (حـ 100)
المغربي، سليمان: 157 (حـ 100)
مقام الخضر: 249، 256، 283، 288، 316، 344، 358، 360
– انظر أيضاً: الخضر (النبي)
مقام النبي سبلان: 269 – 271
– انظر أيضاً: سبلان (النبي)
مقام النبي شعيب: 35، 43، 223، 250، 267، 269، 283، 337، 351، 352
– انظر أيضاً: شعيب (النبي)
مقام اليعفوري: 35
– انظر أيضاً: اليعفوري
المقتنى، بهاء الدين: 15
مكارم، سامي: 11
– انظر أيضاً: «التقية في الإسلام»
المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي: 321، 328 – 330
مكنيس، جاد: 222، 229
ملا، أسعد: 251
ملا، محمد قاسم: 343 (حـ 59)
ملح (قرية): 69
ملحم (الشيخ)، علي: 106
المماليك: 17
المملكة الأردنية الهاشمية: 128
– انظر أيضاً: الأردن؛ شرق الأردن
المملكة العربية السعودية: 293
«المنبر» (صحيفة): 22
منصور (عائلة): 139 (حـ 419)، 232، 233، 248
منصور، شفيق: 339
منصور، (الشيخ) عبد الله منهال: 232 – 234، 251
منصور، منهال: 221، 232، 236
منصور، فاضل: 347، 350
منصور، (الشيخ) نجيب: 137، 138، 142، 145، 146، 152، 202، 228، 231، 233، 235، 248، 257، 261، 262، 268، 273
المنصورة (منطقة): 238، 307، 308، 311
منظمة الجنود المسرحين: 338
المنظمة الدرزية في إسرائيل: 349، 350
– انظر أيضاً: منظمة الرابطة الدرزية
منظمة الرابطة الدرزية: 346، 349
– انظر أيضاً: المنظمة الدرزية في إسرائيل
منظمة الشباب الدروز: 340 – 342
المنظمة الصهيونية: 38، 83
– اللجنة: 38
منظمة الفتوة: 140 – 142، 161
منظمة الكشاف الدرزي: 338
منظمة النجادة: 139 – 142، 161
المؤتمر الصهيوني الحادي والعشرون (جنيف 16 آب/ أغسطس 1939): 98
المؤتمر العربي الفلسطيني (نابلس 1922): 37
– اللجنة التنفيذية العربية: 37
مؤتمر المثقفين الدروز العام (كفر ياسف، 26/ 8/ 1966): 344 – 346
مورلي، سولمون دهان: 215

موريس، بني: 2، 122، 193، 203، 211، 212
– انظر أيضاً: «تصحيح خطأ»؛ «ولادة مسألة اللاجئين»؛ «ولادة مشكلة اللجوء الفلسطيني، 1947–1948»
الموساد الإسرائيلي: 97، 188
موسى (النبي): 222، 363
ميرون (قرية): 211
ميكلر، تسفي: 199، 208
ميناء حيفا: 49

(ن)

نادي الأخوة الدرزية: 139
نادي الهستدروت: 346
ناصر الدين، أمين: 21
ناصر الدين، علي: 22، 23
– انظر أيضاً: «قضية العرب»
الناصرة: 155، 159، 163، 167، 176، 188، 253، 259، 265، 299، 322
النجار، عبد الله بك: 22، 23، 67
– انظر أيضاً: «بنو معروف في جبل حوران»
نجم، سلامة: 108–109
نجمة الصبح (قرية): 297،
النجمي، سليم: 140
نحف (قرية): 211
نحماني، يوسف: 37، 46، 47، 49، 90، 92، 296 – 299، 305 – 307، 309، 314
– انظر أيضاً: «أراضي كسرى»
«نشاطنا بين الدروز» (تقرير/ بالمون): 169، 173، 195
– انظر أيضاً: بالمون، يهوشواع
نصار، حامد: 157 (حـ 100)
نصار، حمدان: 157 (حـ 100)
نصار، سلوم: 125
نصر، جاد الله: 157 (حـ 100)
نصر، حمدان: 157 (حـ 100)
نصر، سلمان: 103، 221
نصر، سليمان الملحم: 157 (حـ 100)
نصر الدين (عائلة): 248
نصر الدين، أمل: 344
نصر الدين، راجي: 202
نصر الدين، (الشيخ) صالح: 93
نصر الدين، يوسف خطيب: 229، 248، 352، 360، 361
نظام الملة العثماني: 242
النعمي، سليمان: 157 (حـ 100)
نفاع، محمد حسين: 343–344 (حـ 59)
نفاع، يونس: 141
نقابة العمال الإسرائيلية: 47، 51، 258، 322،
– انظر أيضاً: الهستدروت
النقب: 186
النكبة: 23، 193
نكد (عائلة): 249
نكد، حسين سعد: 102
نكد، سعد: 100، 249
النكدي، عارف بك: 39، 199
نوفل، صقر: 157 (حـ 100)
نهاريا: 45، 170، 204
نهلال (مستعمرة): 228
نيشر (معسكر): 176، 186، 189، 218، 267

(هـ)

«هآرتس» (جريدة): 292، 345

الهاشمي، طه: 162

الهاغاناه: 55، 165، 181، 202، 242

هتلر، أدولف: 102

«الهدف» (نشرة): 352

الهدنة الأولى (11/ 6/ 1948): 173، 176، 202

الهدنة الثانية (18/ 7/ 1948): 185، 209–210

«الهدى» (مجلة): 48، 350، 354

هرئيل، إيسر: 188

هزيمة، فلاح: 343–344 (حـ 59)

الهستدروت: 47، 258، 265، 322، 324، 344، 346

– الدائرة العربية: 344

– انظر أيضاً: نقابة العمال الإسرائيلية

هضبة الجولان: 185، 196

هكيرن هكييمت: 42، 86، 123، 124، 134، 142، 294 – 296، 305، 309، 310، 313 – 315

– انظر أيضاً: الصندوق القومي اليهودي

هنيدي، حمود: 125

الهواري، (المحامي) محمد نمر: 139، 141، 283

هوبزباوم، إريك: 366

– انظر أيضاً: «التراث المخترع»

هوز، دوف: 83 – 85، 10

هوشة (قرية): 154 – 156، 159، 164، 192

– انظر أيضاً: معركة

هيئة الشعب الوطنية: 128

– انظر أيضاً: الشعبية

هيرشبيرغ، حاييم زئيف: 242 – 245، 247، 251، 252، 331

الهيب (قبيلة): 176

(و)

وادي التيم: 30، 49، 359

وادي السرحان: 63

وايزمن، حاييم: 83 – 86، 89، 90، 97، 98، 100

وحدة الأقليات: 158، 171، 175، 176، 183– 189، 190، 194، 195، 202، 212، 213، 216، 218، 220، 223، 228، 234، 249، 250، 252، 263، 266، 267، 269، 273، 276 – 278، 281، 284، 286، 287، 336

– وحدة 300: 266، 267، 336

– انظر أيضاً: القوات الدرزية

ورور، سعيد: 188

وزارة الأديان الإسرائيلية: 233، 242، 243، 331 – 333، 335، 336

– الدائرة الإسلامية: 233

وزارة الإعلام الإسرائيلية: 365

وزارة الاقتصاد الإسرائيلية: 329

وزارة الأقليات الإسرائيلية: 173، 195، 220، 225 – 227، 229، 230، 232، 233، 235، 247، 249

وزارة الأمن الإسرائيلية: 301، 324، 342

– انظر أيضاً: وزارة الدفاع

وزارة الخارجية الإسرائيلية: 174، 185، 188، 242، 255، 365

– دائرة الشرق الأوسط: 194، 199
– الشعبة السياسية: 185
وزارة الداخلية الإسرائيلية: 225 (حـ 1)، 242، 244، 261، 262، 324
وزارة الدفاع الإسرائيلية: 217، 232، 234، 265
– انظر أيضاً: وزارة الأمن
وزارة الزراعة الإسرائيلية: 294، 295، 321، 324
وزارة العدل الإسرائيلية: 242 – 244
وزارة العمل الإسرائيلية: 325
وزارة الصناعة الإسرائيلية: 294
وزارة المالية الإسرائيلية: 294
وزارة المعارف الإسرائيلية: 219، 259، 260، 346، 356، 357، 359، 362، 368
وزارة المواصلات الإسرائيلية: 235، 277
وعد بلفور: 47
«الوقائع الإسرائيلية»: 333
– انظر أيضاً: «الجريدة الرسمية»
الوكالة اليهودية: 32، 51، 52، 83، 86 – 88، 96، 97، 100، 105، 106، 122، 124، 136
– دائرة الاستيطان: 123
– الدائرة العربية: 117
– الشعبة العربية: 134، 136
– الشعبة السياسية: 87، 97، 120 –123، 145
«ولادة مسألة اللاجئين» (كتاب/ موريس): 203
– انظر أيضاً: موريس، بني
«ولادة مشكلة اللجوء الفلسطيني، 1947–1948» (كتاب/ موريس): 2
– انظر أيضاً: موريس، بني
الولايات المتحدة: 4، 121، 133
– انظر أيضاً: أميركا
ولاية بيروت: 35
ولاية حلب: 30، 31
وهاب، شكيب: 60 – 62، 66، 149، 152 – 156، 158 – 160، 163 – 165، 167 – 171، 183
– انظر أيضاً: عبد الوهاب، شكيب
وهاب، كمال: 155

(ي)

يادين، يغئيل: 174
ياسين، أنور: 15، 16
– انظر أيضاً: «بين العقل والنبي»؛ «السلوك الدرزي»
ياغور (مستعمرة): 135، 241
يافا: 23، 138، 139، 146، 164، 184، 190
ياقوق (قرية): 299
يانوح (قرية): 204، 208، 209، 212 – 221، 263، 315، 317، 344
يتاح، موشيه: 218، 221، 222، 228 –238، 265
يترو: 222
– انظر أيضاً: شعيب (النبي)
يحيى، يوسف: 137
«يديعوت أحرونوت» (صحيفة): 349، 353
– انظر أيضاً: «حتى أنت يا بروتوس»

يركا (قرية): 33 – 35، 111، 141، 142، 150، 158 – 162، 168، 202 – 206، 209، 214، 215، 217، 221، 222، 251، 263، 282، 284، 311 – 314، 338، 343 (حـ 59)، 347، 348
يركوني، عاموس: 188
– انظر أيضاً: خضر، عبد المجيد
اليعفوري: 358
– انظر أيضاً: مقام
يفنيئيل (مستعمرة): 79
يكوتيلي: 270 – 272، 296
اليمن: 293
يناي، أمنون: 166، 169، 171، 180، 182 – 184، 199، 206، 208، 215، 250، 254، 266 – 271، 276، 284
يوسف، توفيق: 280
يوسف، دوف: 121
– انظر أيضاً: جوزيف، برنارد
اليوسف، (الشيخ) علي (أبو كنج): 62
يوسف، فايز صالح: 280 – 281
اليوسف، (الشيخ) نجيب علي: 300
اليوف، محمد: 157 (حـ 100)
«اليوم» (جريدة): 227، 257، 336، 339، 340
يوم الأرض (30 / 3/ 1976): 315
اليونانيون: 243

الكتاب

تعتمد هذه الدراسة، أساساً، على الأرشيفات الإسرائيلية لعرض ما تعرّض له دروز فلسطين من سياسات ومخططات صهيونية وإسرائيلية منذ ثلاثينيات القرن العشرين حتى أيامنا هذه. وتتتبع كيفية نجاح المؤسسة الإسرائيلية السياسية في فرض التجنيد الإجباري على أبناء الطائفة الدرزية الفلسطينية، وحركات مقاومة هذا التجنيد التي ما زالت فاعلة في المجتمع الدرزي الفلسطيني حتى اليوم. وتحلّل هذه الدراسة تأثير انتقال الطائفة الدرزية الفلسطينية، من العمل في الزراعة إلى العمل في سلك الأمن الإسرائيلي، في سلوك المجنّدين من أبناء الطائفة الدرزية في الدولة الصهيونية، وفي بعض نخبها التي تستخدم خطاباً يشبه خطاب المرتزقة في مطالبتها الحصول على حقوق متساوية. وتتغاضى الدراسات الصهيونية المتعلقة بدروز فلسطين عن التيارات الفكرية والمواقف السياسية المتباينة لأبناء الطائفة الدرزية تجاه المؤسسة الصهيونية، وتحاول تصوير أبناء هذه الطائفة كأنهم جسم واحد يتماهى مع الحركة الصهيونية متناسين أن سميح القاسم، شاعر المقاومة الفلسطينية، هو واحد من أبناء هذه الطائفة، ومثله كثيرون يقفون سداً مانعاً لمنع سلب الهوية العربية الفلسطينية للطائفة الدرزية الفلسطينية.

المؤلف

ولد سنة 1944 في قرية عسفيا الفلسطينية. وحصل على شهادة دكتوراه من مركز دراسات البحر الأبيض المتوسط في فرنسا سنة 1980. وعمل محاضراً في قسم تاريخ الشرق الأوسط في جامعة حيفا، كما شغل منصب رئيس القسم في السنوات 1997-2000. ألّف ثمانية كتب باللغة العربية واللغات الأجنبية، ونشر عشرات الدراسات العلمية في مجلات أكاديمية مرموقة. وصل كتابه *Inventing Lebanon* («خلق لبنان») المنشور باللغة الإنكليزية في سنة 2003 إلى القائمة النهائية لأفضل خمسة كتب نشرت في المملكة المتحدة عن الشرق الأوسط.



ISBN: 978-614-448-067-0
9 786144 480670

$ 16.00



مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies